مقلمة في

مرسي المرادي القوق



منتاسات البيتات البيتات البيتات البيتات البيتات البيتات كالبيتات كالبيتات البيتات الب



مؤسسة شباب الجامعة 40 ش د / مسطقي نشرفة تليفاكس:4839496 الاسكندرية Emall:shabab.elgamaa@yahoo.com

The state of the s The state of the s The state of the s The state of the s The state of the s Control of the second s



مقدمة في: سوسيولوجيا بناء القوة

دكتور

هشام محمود الأقداحي

خبير في العلوم السياسية والدبلوماسية وسياسات الشرق الأوسط

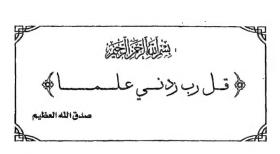
4.1.

الناشسر

٤٠ ش د./ مصطفى مشرفة

الاسكندرية تليفاكس: ٤٨٢٩٤٩٦

Email: Shabab_Elgamaa@yahoo.com



مشكرخاص

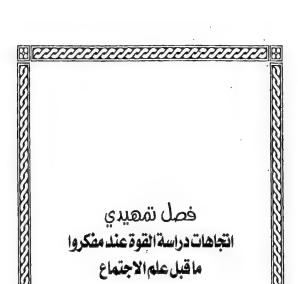
أتوجه بكل الشكر والامتنان إلى الأستاذ العزيز/ أحمد حسن عبد العزيز والأستاذ العزيز/ محمد حسن عبد العزيز وكل القائمين على ومؤسسة شباب الجامعة، فرداً فرداً. تلك المؤسسة العربقة والتي ساهمت على اثراء ونشر النقافة الرفيعة والعلم الأكاديمي على مستوى الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط على مدى نصف قرن. وأنه ليشرفني أن أكون أحد أبناء هذه المؤسسة ومع خالص الشكر، وكل الأمنيات الطيبة للمؤسسة وأعضائها بالتقدم والرقي والازدهار.





الصفحة	الموضــــوع
٥	شکر خاص ۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔
	المباب الأول
	فصل تمهيدي، انجاهات دراسة القوة عند مفكروا ما قبل علم
۱۳	الاجتماع
٥٥	الفصل الأول، مدلولات القرة
۸۷	الفصل الثاني: موقع القوة من التنظيم الاجتماعي
١٠٩	الفصل الثالث: البناء الطبقي
179	الفصل الرابع: التمايز والتدرج والتنقل الطبقي
۲.٧	الفصل الخامس: صفوة القوة
	ً الباب الثاني
277	الفصل الأول: نشأة الظاهرة الحزيية
٣١٩	الفصل الثاني: أنماط وخصائص التنظيمات العزيبة
	ً الباب الثالث
۲۷۳	الفصل الأول: القوة والسلطة ت
1.0	الفصل الثاني: القوة والقيادة
191	الفصل الثالث، الدراسات الميدانية في بناء القوة سيسسسسس

الباب الأول



فصل تمهيدي انتجاهات دراسة القوة عند مفكروا ما قبل علم الاجتماع

۱- نههید،

أوضحنا عند الحديث عن مجالات علم السياسة أن النظرية السياسية تمثل ميداناً رئيسياً للبحث في هذا العلم، ويتعين أن نبدأ معالجتنا لهذا الموضوع بتوضيح ما يعنيه مصطلح النظرية السياسية بمختلف انجاهاتها ونزعاتها ويمكن تعريف النظرية السياسية Political Theory بأنها مبدان فرعى من ميادين علم السياسة ويقصد بالنظرية فيه طائفة متدرعة من الأنشطة الفكرية، ونستطيع أن نحدد أربعة مجالات للبحث في هذا الميدان اثنان منهما ينتميان إلى ما يعرف بالفاسفة السياسية وهما: النظرية الأخلاقية في السياسة، ثم الدراسة التاريخية للأفكار السياسية، ولدينا بعد ذلك التحليل اللغوي للأفكار السياسية، واكتشاف التعميمات حول السلوك السياسي. على أن أقدم استخدام للمصطلح يشير إلى المعالجات النظرية التي تحتاج إلى تأمل على أعلى مستوى من العمومية حول طبيعة الحياة الخيرة، والنظم السياسية الملائمة لتحقيق هذه الحياة ، وقد عبر ماكيفر R. M. Macivar عن ذلك حيدما تساءل: مما هي الأهداف التي تتجه نحوها الدولة؟ وما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه لتحقيق هذه الأهداف؟... وكيف ترتبط أنشطتها بكافة الأنشطة الأخرى التي توجد في المجتمع؟ تلك هي التساؤلات التي تتناولها الفلسفة السياسية. ووأهم ما يسعى هذا الميدان إلى تحقيقه هو تحديد المعايير الأخلاقية التي يجب أن نحتكم إليها عند تقييم النظم السياسية، ولا يعني التأكيد على صياغة نظريات أخلاقية للحكومة اهمال التاريخ بالطبع، ذلك أن تاريخ الأفكار السياسية يستخدم كوسيلة للتعرف على آراء فلاسفة السياسة وافتراضاتهم حول طبيعة الكون والمجتمع، ومكانة الانسان فيهما.

أصبحت دراسة هذا التاريخ بمثابة بحث في التأثير المتبادل بين البناء الاجتماعي والثقافة، والشخصية من جهة، وكل نماذج الفكر السياسي من حهة أخرى ، ولقد حظى هذا البحث التاريخي بالجانب الأكبر من اهتمام علماء النظرية السياسية. وسوف نخصص هذا الفصل لتناول تتابع الفكر السياسي، ونحن نؤكد هنا على مسألة التتابع لأن الفكر الذي نتحدث عنه لا يمكن النظر إليه على أنه يمثل وحدات متمايزة، وإنما هو كل متكامل، إذ أن مفكري العصر الحديث إنما يعرضون ثمرة الفكر البشري مجتمعاً منذ عصور موغلة في القدم(١).

٧- النظرية السياسية عند فلاسفة اليونان ،

تبدأ معالجة النظرية السياسية بتأملات فلاسفة الاغربق لنظم دولة المديشة The City State التي كانت تحت أنظارهم، ويجمع الكثيرون من علماء السياسة على أننا نستطيع أن نرجع المثل العليا السياسية الحديثة كالعدالة، والحرية، والحكومة الدستورية، ومبدأ سيادة القانون إلى أصولها الأولى عن طريق هذا البحث التاريخي، ودولة المدينة هي اقليم صفير الحجم، وقايل السكان إذا ما قورن بالدولة الحديثة، بحيث تتركز فيها كل الأنشطة السياسية، أما سكان تلك المدينة فهم يشكلون ثلاث طبقات رئيسية متميزة كل منها عن الأخرى من الناحيتين السياسية والقانونية، وتتخذ هذه

Hyneman, C. the Study of Politics, 1959.

⁽١) راجع في تفصيل هذا الموضوع، كتاب جورج سباين، تطور الفكر السياسي (أريعة أجزاء)، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦. ، كذلك:

الطبقات شكل هرم قاعدته طبقة الأرقاء، أولئك الذين لم تدخلهم المدينة الاغريقية في حسابها مطلقاً من الناحية السياسية، أما الطبقة الثانية فهي تصم الأجانب المقيمين في المدينة، والأجنبي شأنه شأن الرقيق كان محروماً من المساهمة في الحياة السياسية للمدينة، أما الطبقة الثالثة والأخيرة فهي طبقة المواطنين، أي أعضاء المدينة الذين لهم حق المشاركة السياسية، وهم يكتسبون صفة المواطنة، عن طريق الوراثة عن الآباء. وأهم ما يميز الحياة السياسية في المدينة الاغريقية القديمة وجود اجمعية، تتكون من مجموع المواطنين الذكور في المدينة، تجتمع بصفة دورية على هيئة ندوة شعبية يحق لكل مواطن أثيني أن يحضرها، وتشبه قرارات هذه الجمعية التشريعات الحديثة التي تصدر عن السلطة العامة بأسرها، والتي تستمد وجودها السياسي من الشعب. أما الهيئات الرئيسية الحاكمة في أثينا فهي "مجلس الخمسمائة" الذي يضم ممثلين عن القبائل العشر المكونة لدولة أثيثًا، ثم المحاكم التي يزداد فيها المحلفين المنتخبين من الشعب، وهي لم تكن مجرد هيئة قضائية بل امتد اشرافها على الموظفين ليشمل ذلك التأكيد من صلاحية المرشحين الوظائف ومراجعة أعمالهم عند انتهاء مدة خدمتهم، ويقوق ذلك أهمية اختصاص هذه المحاكم بمراقبة القوانين ذاتها. وتساند الديمقر اطية الأثبنية مجموعة مثل عليا تستهدف تحقيقها، إذ كانت المدينة تستغرق كل أنشطة الأثينيين وتفكيرهم، فهي بهذه المثابة اساوب حياة أكثر من كونها نظاماً تشريعياً، وكان أساس فكر الاغريق السياسي تحقيق الانسجام والتوافق في هذه الحياة المشتركة، تلك الحياة التي تقوم على دعامتين أساسيتين هما الحرية واحترام القانون، فهناك ايمان بأن المناقشة هي أفضل وسيلة لاعداد المسائل العامة وتنفيذها، وكما لم يتخيل الأثيني أنه مطلق الحرية بل أدرك تماماً ذلك الفارق بين قيد يفرضه عليه غيره بطريقة تحكمية موقيد آخر يلتزم به لاحساسه بأن القانون عندما نص عليه انما تضمن أمراً جديراً بالاحترام والطاعة.

أ - المنسمة السياسية عند افلاطون ،

نوقشت المسائل المتصلة بالفلسفة السياسية في كثير من محاورات افلاطون ولكن ثلاثاً منها تناولت هذه المسائل بصورة مباشرة، وهذه المحاورات هي: الجمهورية، والسياسي، والقوانين، بحيث يمكن جمع نظريات منها جميعاً. والجمهورية هي نتائج الشباب، على حين أن محاورة نتاج القوانين نمثل انتاجه في شيخوخته، أما السياسي فقد كتبت بين المحارتين في فترة ربما كانت أقرب تاريخياً إلى القوانين منها إلى الجمهورية.

والفكرة الأساسية التي ضمتها محاورته "الجمهورية" هي تلك التي أخذها عن أستاذه سقراط، والقائلة بأن «الفضيلة هي المعرفة»، ودعم فكرته هذه بخبراته السياسية ومحاولاته التي بذلها لتنمية روح المعرفة «فهو كأساس لفلسفة صناعة الحكم. أما ما تعنيه عبارة «الفضيلة هي المعرفة «فهو أن هناك خيراً موضوعياً نستطيع أن نتعرف عليه، وهذه المعرفة ممكنة عن طريق الفحص العقلي، والتحليل الدقيق، بدلاً من الاعتماد على البداهة أو التخمين ومعنى أن الخير يعرف موضوعياً، أنه حقيقة قائمة أيا كان رأي الناس فيه، فهر ممكن وقابل للتحقيق، لأنه خير في ذاته، لا لمجرد أن الناس يريدونه. وهكذا يلغي افلاطون أثر الارادة الغردية، ويؤكد أن الرجل الذي تتوافر له المعرفة يجب أن بمنع حق الاستحواذ على سلطة نافذة في الحكومة، وأن يكون مؤهله الوحيد لتلقي السلطة هو تلك المعرفة. وإذن فالغياسوف هو الأولى بالحكم، لأن ذلك هو العمل الذي يستطيع أن يسهم فيه، فالغياسوف هو الأولى بالحكم، لأن ذلك هو العمل الذي يستطيع أن يسهم فيه، فالكي نعرف معنى ذلك بالنسبة للدولة يجب أن نحدد أي الأعمال هو الذي

يعد جوهريا، واستقصاء ثلك يصل بنا إلى الطبقات الثلاث، التي أهمها من غير شك طبقة الغياسوف الحاكم، على أن هذا التقسيم في الأعمال مع المحصول من كل فرد على خير ما يستطيع القيام به - أي التخصص في الوظيفة - انما يتوقف على عاملين أساسيين هما: الاستعداد الطبيعي، والظيفة - انما يتوقف على عاملين أساسيين هما: الاستعداد الطبيعي، عملي إنما تقوم على صبط هذين العاملين وتنسيق تفاعلهما، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنها تعتمد على اكتشاف أحسن الكفايات البشرية، وتنميتها بأفضل وسائل النعليم. فكأن نظرية افلاطون تتضمن قضيئين رئيسيتين هما: أن الحكومة ينبغي لها أن تكون فنا يعتمد على المعرفة الصحيحة، وأن الحكومة وتبادل أشباع الحاجات بين أفراد تكمل مواهب بعضهم، مواهب البغض الآخر.

والدولة عند افلاطون مثال أو أنموذج، بمعنى أنه حاول اظهار ما يجب أن تكون عليه الدولة من حيث المبدأ، دون البحث فيما إذا كان من الممكن تحقيق هذا المثال أو عدم تحققه، فهو يصور المدينة الفاصلة مثال الخير الذي يجب أن يعرفه السياسي تمام المعرفة، لكي يتبين ما يازم لخلق دولة صالحة. ويستطرد افلاطون في استكمال جوانب نظريته عن الدولة في محاورة الجمهورية حينما يصور فكرة العدالة، تلك التي يعرفها بأنها ومبدأ لمجتمع يثألف من صدوف مختلفة من الذاس اندمجوا معاً بدافع حاجة كل منهم إلى والمتزاجهم في مجتمع واحد، وانصرف كل منهم إلى وظيفته، مما يشأ عنه مجموع يبلغ حد الكمال، إذ جاء ثمرة جماع العقل الانساني وصداه.

ولقد أدى تأكيد افلاطون على أن تكون الدولة خاضعة لحكم الفلاسفة، إلى استبعاد القانون، فإذا كانت مؤهلات الحاكمين متصورة على علمهم الاسمي، فإن حكم الرأي العام على أفعالهم، اما أن يكون غير ذي موضوع، وإما أن يكون ادعاء استشارته هو مجرد مناورة سياسية ماكرة يمكن بها منبط تذمر الجماهير، فمن الحماقة إنن تقييد الملك الفيلسوف بأحكام قانون وهي نتيجة منطقية لفلسفته نفسها. وهكذا، أدى الانجاه الذي اتبعه افلاطون في الجمهورية إلى نظرية يخصع بمقتصاها كل شيء لذلك المثل الأعلى الذي جسمه في شخص الملك الفيلسوف، وهو الوحيد الذي يعرف ما هو خير الناس والدولة، تلك التي أصبحت مؤسسة تعليمية فرضت فيها على أغلبية المواطنين وصاية دائمة يتولاها الحاكم الفيلسوف، وهذا تصور يناقض تمام ما تنظفل في عقائد الاغريق عن قيمة الحرية في ظل القانون، وصرورة اشراك المواطنين في حكم أنفسهم، ومن هنا كانت نظرية افلاطون السياسية في وضعها الأول محدودة الأفق لأنها تلتزم بمبدأ واحد، وتعبر عن المثل العليا لدولة المدينة، وكان ذلك هو مصدر الشك والارتياب الذي أدى به فيما العلي تعديل موقفه.

ونستطيع أن نجد صورة أخرى لفاسفة افلاطون السياسية في محاورتيه السياسي، والقوانين، ويتل عنوان محاورة القوانين على أنه قصد إلى استعادة مكانة القـانون الأدبيـة في تقـدير الاغـريق، وقـد ترتب على ذلك إجـراء تعديلات أخرى عديدة في جميع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم، لكنه برغم ذلك لم يسلم نهائياً بأن النظرية التي عرضها في الجمهورية خاطئة، وانما هدفه من القوانين هو أن يصف الدولة التائية في المرتبة للدولة المثالية. فالمثل الأعلى منطقياً لا تشويه شائبة، ولكنه عملياً قد يكون غير قابل للتحقيق، ولهذا لابد من الاعتماد على القوانين لأنها أفضل من الهوى، والمفروض في القواعد التنظيمية التي تضعها القوانين أن تكون هي أحسن ما والمفروض في القواعد التنظيمية التي تضعها القوانين أن تكون هي أحسن ما

ضبط النفس، أي الميل إلى التقيد بالقانون، أو روح الاحترام نحو هيئات الدولة ونظامها، واستعداد المرء لاخضاع نفسه لقواه المشروعة.

ولقد تحدث افلاطون بعد ذلك عن «الدولة المختلطة» وهي التي تحقق الانسجام بطريق التوازن بين القوى، بين مبدأ الحكمة في النظام الماكي، ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي.

ب- علم السياسة عند ارسطو،

أكد ارسطو في كتابه العظيم السياسة، امكان وجود علم أو فن للسياسة، وأن هذا العلم الجديد يجب أن يكون عاماً بحيث يتناول الحكومات بأشكالها الواقعية والمثالية على السواء، وبهذا المعنى لا يصبح علم السياسة تجريبياً ووصفياً فقط. بل هو مستقل عن أي غرض أخلاقي، ذلك أن الفكر لا يجب أن يبتعد عن محيط التجارب المألوفةُ، حتى ولو يدا سايماً من التاحية المنطقية، ومن ثم فإن النولة المثالية عند ارسطو هي ما اعتبره افلاطون دائماً الدولة الثانية في ترتيب أفضل الدول، فلقد رفض ارسطو الدولة المثالية التي خططها افلاطون في الجمهورية، وكان مثله الأعلى على الدوام الحكم الدستوري لا الاستبدادي، حتى ولو كان ذلك الاستبداد هو الاستبداد المستنبر الذي يصدر عن الملك الفيلسوف، ولهذا انطلق ارسطو من كتاب القوانين، يطالب بمنرورة الاعتراف بالمقيقة التي مؤداها: أن القانون في أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى، أما العلاقة بين الحاكم الدستوري وبين رعيته فهي تختلف عن أي نوع آخر من أنواع الخضوع، وذلك لأنها لا تتنافى مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته، وهي لهذا السبب تقتضي قدراً من المساواة الأدبية أو التشابه النوعي بينهما، وذلك بالرغم من الفوارق المؤكدة التي لابد من وجودها. وتبعاً لذلك اعتبر ارسطو سيادة القانِون عنواناً للدولة الصالحة، لأن أرشد الحكام لا يمكنه أن يسغنى عن القانون، فالقانون هو العقل مجرداً عن الهوى.

وللحكم الدستوري كما يفهمه ارسطو عناصر رئيسية: أولها، أنه حكم يستهدف صالح العام أو صالح الجمهور، ويذلك يتميز عن الحكم الطائفي أو الحكم الاستبدادي اللذين يحققان مصالح طبقة واحدة أو مصالح فرد واحد، وثانيهما، أنه حكم قانوني، بمعنى أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قواعد تنظيمية عامة لا بمقتضى أوامر تحكمية، ولا تستطيع أن تتنكر للعادات المرعية أو العرف الدستوري، وثائثهما، أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية، فتتميز بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند إلى محض القوة.

ويعتقد ارسطو أن ضرورة القانون ترجع إلى التسليم بأن الحكمة الجماعية الشعب من الشعوب أسمى حتى من حكمة أعقل المشرعين، فالأفراد في حياتهم الجماعية يكمل بعضهم بعضاً، ذلك بأن يفهم أحدهم جزءاً من المسألة، ويفهم الآخر جزءاً غيره، فيحيطون في مجموعهم بالموضوع كله. ولهيذا يفضل ارسطو القانون العرفي على القانون المكتوب، بل أنه على استعداد التسليم بأن انجاه افلاطون إلى الغاء القانون يصبح مزية إذا انصب الالغاء على القانون المكتوب وحده ولكنه يتمسك باستحالة التسليم بأن علم أعقل الحكام يمكن أن يفضل القانون العرفي، فالتفريق الحاد بين الطبيعة أعقل الحكام يمكن أن يفضل القانون العرفي، فالتفريق الحاد بين الطبيعة المتطرف في تسييد الفكر أو العقل قد هدمه ارسطو، فإن عقل السياسي في دولة فاضلة لا يمكن فصله عن العقل الكامن في قوانين وعادات الجماعة الذي يحكمها . في ضوء ذلك نستطيع أن ندرك تصور ارسطو لمفهوم الدولة، فهي رأيه يجب أن تكون شركة بين قوم يعيشون معاً لتحقيق أفضل حياة فمي في رأيه يجب أن تكون شركة بين قوم يعيشون معاً لتحقيق أفضل حياة ممكلة و والدولة وحدها تهيئ

في داخلها جميع الظروف التي يتستى في ظلها الوصول إلى أسمى مرتبة من الارتقاء الخلقي، وحصر ارسطو أيضاً – على نحو ما فعل افلاطون - مثله الأعلى في دولة المدينة، باعتبارها الجماعة الصغيرة المتقارية التي تكرن فيها حياة الدولة هي حياة مواطنيها الاجتماعية، والتي تعلو على مصالح الأسرة والصداقات الشخصية، غير أن الدولة المثالية التي ورثها ارسطو عن افلاطون كمذهب في الفلسفة السياسية، كانت قليلة التجانس مع تفكيره المستقل، الذي كان يميل دائماً إلى تحليل الدساتير القائمة فعلا ورصفها ولعل تلك المجموعة الصخمة التي ضمت مائة وثمانية وخمسين تاريخاً دستورياً والتي وضعها هو وتلاميذه، لتعتبر نقطة تحول في تفكيره، وتم عن اتساع أفقه في تفهم النظريات السياسية، والشيء الذي كشف عنه ارسطو هو أن هذه المثل كانت معقدة في تحقيقها كل التعقيد، وتطلب جهوداً السياب ألا تحلق في البين الظروف الكائنة فعلاً في الحكومة الواقعية، فالمثل العليا يجب ألا تحلق في السماء – على نحو ما فعل افلاطون – بل تكون قوى تعمل في أوساط غير مثالية وعن طريقها.

هكذا يتعين على العالم السياسي أن يعرف ما هي أفضل حكومة بغض النظر عما يحول دون قيامها من عقيات يجب تذليلها، ولكنه يجب كذلك أن يعرف ما هو الأفضل نسبياً في ظل ظروف قائمة بالذات، ومن ثم يكون قادراً على تقرير أي شكل من أشكال الحكومة أكثرها ملاءمة لمعظم الدول. فكأن الفن السياسي الصحيح يجب أن ينظر إلى الحكومات كما هي كائنة، وأن يبذل غاية الجهد المسلطاع في حدود الوسائل المتلحة فعلا، وهذا يبدو الفصل بين الأخلاق والسياسة كعلمين مستقلين، فالأخلاق تبحث في الأقل والأمثل، والسياسة تعالج ما هو كائن فعلا، وهذا النميز من متطلبات المنهج الذي استخدمه ارسطو في البحث والتنظيم المنطقي بصورة مكتنه كن تحديد

فروع المعرفة العلمية تحديداً ظل قائماً حتى العصور الحديثة، ومع ذلك يجب أن ننبه أن ارسطو يؤمن تماماً بأن الدولة يجب أن تحقق هدفاً أخلاقياً هو الارتقاء بأخلاقيات المواطنين.

ويحتاج السياسي العملي - لكي يسوس حكومة واقعية - أن يعرف عدد وأنواع كل من الحكومة الاوليجاكية والحكومة الديموقراطية، والقوانين التي تناسب كل نوع من أنواع الدساتير، فهذا جدير بأن يمكنه من معرفة أصلح أنواع الحكم لمعظم الدول، وأصلح النظم الدولة، فضلاً عن العوامل المسئولة عن الاستقرار في نظام الحكم أو عدم الاستقرار.

٣- النظريات السياسية خلال العصر الروماني والعصور الوسطى :

وهذه المرحلة من تطور النظريات السياسية تستغرق فترة طويلة تبدأ من العصر الروماني وتنتهي بانتهاء العصور الوسطى، فهي تمتد إلى سبعة عشر قرناً. وهي تتميز بثرائها الفكري، وتنوع التجارب والممارسات السياسية. حقيقة أن مفكري الرومان السياسيين لم يرتفعوا إلى مكانة افلاطون وارسطو غير أنهم كانوا حملة الفلسفة السياسية الاغريقية، ورواد تفسيرها أو نشرها في غير أنهم كانوا حملة الفلسفة السياسية الاغريقية، ورواد تفسيرها أو نشرها في أرجاء العالم، وترجع عظمة روما من الناحية السياسية إلى ما قدمته من فكر وقاسفة سياسية، بقدر شهرتها لما حققته من انتصارات ونظم سياسية، والنظام القانوني الروماني الذي أثر في تطور الفكر السياسي على المدى الطويل، وإذا كنا نعتقد بأن الأفكار والمبادئ النظرية السياسية، تجيء معبرة عن الظروف والملابسات التي تعيشها المجتمعات المختلفة، فإن ذلك يصدق تماماً على روما، التي كانت في بداية أمرها دولة مدينة ذات نظام يقوم على حكم مكي تتركز السلطة فيه في بدفئة قليلة من الأسر الاستقراطية، وفي حوالي ملكي تتركز السلطة فيه في يد فئة قليلة من الأسر الاستقراطية، وفي حوالي مناه منه قبل الميلاد تأسست الجمهورية وشهدت صراعات طبقية حادة حادة عليا حكم المناه على الميلاد تأسست الجمهورية وشهدت صراعات طبقية حادة

انتهت بانصهار الطبقات في طبقة واحدة هي طبقة المواطنين الرومانيين لهم الذين الحقوق السياسية والمدنية وما أن استقرت أمور الجمهورية في الداخل، الجهت نحو التوسع الخارجي، وبدأت تضم إليها العديد من المدن الإبطالية، مما مكنها من اقامة الامبراطورية الرومانية التي تخضع لحكم مركزي، ولكنها تنقسم إلى امارات يتولى حكم كل منها حاكم روماني، واتسع نطاق الاحتكاك الخارجي للامبراطورية الرومانية، فاضطرت إلى التعامل مع كثير من الشعوب والأجانب المقيمين فيها، فكان من الضروري ايجاد المبادئ والأحكام التي تحدد علاقات المواطنين الرومان بالأجانب الذبن لا يخضعون لقانون روما، ومن هنا جاء الاهتمام بضرورة ارساء قواعد النظام القانوني، الذي نظر إليه الرومان نظرة عملية، إذ هو السبيل الوحيد لادارة شئون الامبراطورية المترامية الأطراف، فظهر ما يعرف ببقانون الشعوب، الذي احتفظ بالمبادئ العامة والمثل القانونية المتشابهة والتطبيقات المتماثلة في المجتمعات الأجنبية، وشكلت هذه المبادئ أساس القانون العام الذي يطبق على جميع الشعوب وعلى علاقات الشعب الروماني مع غيره من الشعوب وفي نفس هذا الوقت أيضاً ازداد تأثير الفلسفة الرواقية التي عملت على اعلاء قيمة الفرد بحسبانه عنصراً انسانياً متميزاً، على عكس ما كان عليه الفرد في دولة المدينة، فضلاً عن توضيح فكرة العالمية باعتبارها مجتمعاً انسانياً شاملاً ينعم فيه الأفراد بتملك العقل، وهذا العقل هو جزء من عقل أعم وأشمل يسمى «بالعقل الكوني، الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها، وبالتالي يستطيع البشر باشتراكهم في هذا العقل الكوني، أن يعيشوا معا في مُجِنِمِعَ عالمي واحد. ووفقاً لهذا النصور ينتمي كل انسان في الواقع إلى دولتين، لأنه خاضع لقوانين، قانونه المحلى، ثم القانون الكوني العام، أو وقانون الطبيعة ، ذلك الذي يتضمن مبادئ ثابتة صالحة في كل زمان ولكل الشعوب، وهكذا أرست الرواقية دعائم فكرة القانون الطبيعي، فتلاقت هذه الفكرة مع اهتمامات الرومان، فاعتقدوا أيضاً أن هناك مبادئ وأفكاراً قانونية معينة نبئت بالطبيعة في عقول جميع الأفراد واعتماداً على مبدأ الفكر الطبيعي كأساس للعدالة لدى الاغريق، وعلى كثير من المبادئ والأحكام. التي وضحت في قانون الشعوب أقام الرومان قانون عالمياً يسمو على غيره من القوانين.

شيشـرون :

أهم مؤلفات شيشرون السياسية كتابيه عن «الجمهورية» و «القوانين» وهما أف صل سجل للقكر السياسي في روما وبخاصة في الدوائر المحافظة والارستقراطية خلال أيام الجمهورية الأخيرة. وقد انطبعت فاسفتة السياسية بالفلسفة الرواقية» وتكاد تكون كتابات شيشرون بمثابة تجميع الآراء وعرضها وتحليلها. ولكي تفهم موقف شيشرون، ونقدر أهمية عمله من الناحية التاريخية عليا أن نميز نميزاً حاسماً بين الأغراض المباشرة التي كان يهدف إلى تحقيقها من كتاباته، وبين الأثر البعيد الذي أحدثته هذه المولفات على مر الأيام. فمع أن تأثيره في الفكر السياسي كان واضحاً، إلا أنه فشل في نحقيق الخرض المباشر من كتاباته وهو تمجيد الفضائل الرومانية التقليدية المنصلة بالخدمة المامة، وهناك فكرتان أساسيتان لديه على عليهما أهمية خاصة الأولى هي عقيدته الراسخة في امتياز الدستور المختلط، والثانية هي خطرية التطور التاريخي الدوري للدساتير. وكان دستور روما كما نصوره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن نحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستوار والكمال معاً.

وريما كان أعظم ما أسهم به شيشرون بالفعل في تطور الفكر السياسي هو

ما ألقاه من أضواء على نظرية الرواقيين في القانون الطبيعي، فأولاً بوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الالهية العالم كله، كما بنبثق من الطبيعة العقاية والاجتماعية البشر، تاك الطبيعة التي تجعل الجنس البشرى أدنى ما يكون إلى الله، وفي هذه النظرة تكمن فكرة دستور دولة العالم، أي دستور واحد في كل مكان، لا يتغير ولا يتبدل في الزام جميع الناس وجميع الأمم بأحكامه، وكل تشريع يضالف أحكام هذا الدستور لا يستحق أن يسمى قانوناً، وذلك لأنه ما من حاكم أو رعية يستطيعون أن يجعلوا من الصواب خطأ. والناس سواسية في ضوء هذا القانون كما يفسره شيشرون، فهو يؤكد خصوصية المساواة في اصرار وتصميم، إذ يذهب إلى التسليم بأن الناس ليسوا سواء في المعرفة والعلم، وأنه لا يطلب من الدولة أن تسوى بين الناس في الملكية، ومع ذلك فهي مطالبة بالتسوية بينهم في الملكات والملكيات العقاية، وفي مقومات شخصياتهم النفسية، وفي اتجاهاتهم العامة المتصلة، بمعتقداتهم فيما ينبغي أن تكون عليه القيم الشريفة وفي ذلك كله يستوى جميع الناس. بل أن شيشرون يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن الأمر الذي يحول بين الناس وبين التساوي بغيرهم ليس إلا مزبجاً من الخطأ وسوء العادات وزيفُ الآراء. وأن للناس جميعاً أياً كان جنسهم نفس القدرة على اكتساب الخبرات التي يكتسبها غيرهم، وأنهم جميعاً متساوون في القدرة على التمييز بين ما هو صواب، وما هو خطأ، غير أن المساواة عند شيشرون لا تصل بأبة حال إلى مستوى الديمقراطية السياسية، فهي حاجة معنوبة أكثر منها حقيقية، لأن معناها أن لكل انسان الحق في قدر مقدور من الكرامة الأنسانية والاحترام بوصفه بشرأ يماك العقل والطبيعة الاجتماعية.

ويخلص شيشرون مما سبق إلى نتيجة سياسية مؤداها: أن الدولة لا تستطيع اليقاء والاستمرار ما لم يرتكز بناؤها على التزامها الاعتراف بالحقوق التي تربط مواطنيها بعضهم ببعض، وعلى التسليم بهذه المبادئ، فالدولة جماعة معنوية أو هي مصلحة الناس المشتركة، بمعنى أنها تشبه المؤسسة المساهمة، العضوية قيها ملك عام لجميع مواطنيها، وهي تقوم لتزويد أعضائها بثمرات المساعدة المتبادلة، والحكم العادل. ويترتب على ذلك ننائج. شكلاث: أولا بما أن الدولة وقانونها ملك الناس مجتمعين فإن سلطاتها إنما تنبذق من قوة الأفراد مجتمعين، فالناس بمثابة منظمة تحكم نفسها بنفسها، تنبلك بالضرورة القوة اللازمة لتحتفظ بكيانها واستمرارها في البقاء، وثانيا استخدام القوة سياسيا ذلك الاستخدام السايم القانوني هو في حقيقته استخدام القوة سياسيا ذلك الاستخدام الذي يمارس استخدامها أنما يعتمد في ذلك القانون باعتباره هو نفسه صنيعة هذا القانون، وثائشا، أن الدولة نفسها، بما في ذلك القانون باعتباره مذخصع دائماً لقانون الألم الذي يسمو على التصرفات البشرية والمنظمات تخضع دائماً لقانون الذي يسمو على التصرفات البشرية والمنظمات الديورة إلا بشدة الدولة، إذ لا يمكن الديورة إلا بشدة الحاجة إليه لتنفيذ مبادئ العدالة والحق.

وقد نالت هذه المبادئ العامة للحكم - انبعاث السلطة من الشعب، والممارسة القانونية لها، وتبريرها على أسس أخلاقية - تأييداً مطلقاً بعد مدة قصيرة من دعوة شيشرون إليها، ونالت من بديهيات القلسفة السياسية خلال قرون عديدة.

سينيسكاه

كتب سينيسكا بعد شيشرون بقرن في عهد الامبراطورية، ومع أنهما تأثرا بالغاسفة الرواقية والكهنونية التي تلتمس في الطبيعة أسس تقويم مستويات الخير والحكمة، إلا أن هناك اختلافاً واضحاً بينهما، فعلى حين كان شيشرون مؤمناً بأن الازدهار الذي حققته روما في عصر الجمهورية قد يستعان في يوم من الأيام، اعتقد سينيسكا أن هذا الوهم قد فات، وأن روما قد سقطت في أحصان الشيخوخة فعمها الفساد. وبذلك أبدى سينيسكا تشاؤماً ويأساً في كل ما يتصل بالمسائل السياسية والاجتماعية، فلقد ساء الأمر بصورة لم يعد معها موضع التساؤل هو ما إذا كانت هناك ضرورة لقيام الحكم المطلق، بل التساؤل هو عمن عساه يكون الطاغية؟ والأكثر من ذلك أن بلغ به التشاؤم إلى حد الزعم بأن الاعتماد على الطاغية أفضل من الاعتماد على الجماهير، إذ أن جمهرة الشعب من الشر والفساد بحيث تغدو أكثر قسوة من الحاكم الطاغية. وهكذا لا يعود احتراف السياسة على الرجل أكثر قموة من الحاكم الطاغية. وهكذا لا يعود احتراف السياسة على الرجل الصالح إلا بالقضاء على ينبوع الخير في نفسه، وهو لن يحقق خدمة لبني قومه عن طريق الوظائف السياسية، ولهذه الأسباب لم يعلق سينيسكا أهمية على اختلاف أنظمة الحكم، فهي عنده في الشر سواء ما دامت جميعاً عاجزة عن تحقيق ما فيه خير الذاس.

غير أن سينيسكا لم يذهب إلى أن الرجل الحكيم ينبغي له أن ينزوي بالانسحاب من المجتمع الذي يعيش فيه، فقد أصر على الدعوة إلى قيام الرجل الصالح بواجبه الأنبي بعرض خدماته بأية صورة كانت. ولكنه يختلف مع كل من سبقوه من الفلاسفة السياسيين والاجتماعيين حينما ينتهي إلى تصور وظيفة اجتماعية لا تتطلب منصباً من مناصب الدولة، ولا عملاً ذا طابع سياسي.

وتنطوي الفاسفة التي قدمها سينيسكا على عقيدة دينية أصميلة وعميقة إذ تدعو إلى القوة وإلى تلمس أسباب العزاء في شئون الدنيا، وتدعو إلى اطالة التأمل في الحياة الروحية، إذ يتمين على الروح أن تقارم عبء الجَسد، ولهذا نجده يعلي من شأن العصر الذهبي للانسانية، ذلك العصر الذي اعتبره سابقاً على عصر المدنية والحضارة فقد وصف سينيسكا في رسالته التسعين تلك الحياة الطبيعية الفطرية السائجة بعبارة تشبه في بلاغتها وحماسها عبارات وسو Rousscau التي استعملها في الحديث عن نفس الموضوع في القرن. الثامن عشر. ففي ذلك العصر الذهبي احتفظ الانسان بسعادته وبراءته، وعشق الحياة البسيطة السائجة، الخالية من كماليات الحضارة وتكاليفها ومظاهرها. أما حينما استيقظت في نفوس الناس الرغبة في التملك والحيازة، فقد انقلبوا إلى البحث عن المنافع الشخصية، كما انقلب الحكام بدورهم إلى طغاة، وتقدمت الفنون فظهرت ضروب من الرفاهية والفساد، وكانت عاقب هذه النتائج هو الذي أدى إلى أنه لا مفر من قيام القانون واستنباط وسائل القسر والاكراء للحد من مساوئ الطبيعة البشرية ومفاسدها. وبعبارة موجزة فإن الحكومة هي الدواء الصروري لعلاج الشر المتأصل في الانسان.

على أن تمجيد الحالة الطبيعية الفطرية كما يظهر من كتابات افلاطون وسيديسكا كان هو أساس النظريات السياسية المتصلة باليوتوبيا Utopia ، وهي نظريات تستهدف في عمومها ابراز مساوئ الجنس البشري ومفاسده وتجريح عصر معين سياسياً أو اقتصادياً، فنجد مثلاً تعبير سينيسكا «العصر الذهبي» هو انعكاس لما استحوذ عليه من الشعور بالسخط والألم لانحلال المجتمع الروماني.

تأثيرالسيحية،

يعد ظهور المسيحية من أخطر وأهم التطورات التي شهدتها الامبراطورية الرومانية، حيث ظهرت هذه الديانة في الأرض المقدسة التي كانت جزءاً من الامبراطورية، ولم تحمل المسيحية في بدايتها نظاماً أو فكراً

سياسياً محدداً، وإنما خصرت نطاق اهتمامها في المسائل الدينية، وقد اجتذبت المسيحية وهي الديانة التي نادت بالمساواة بين الأفراد وأكدت أنهم متساوون في نظر الخالق، واعترفت بأهمية الفرد في المجتمع، اجتذبت في بداية ظهورها الطبقات الدنيا من الشعب الروماني، وانحصر انتشار الدين المجديد بين هذه الطبقات عدما كانت الإمبراطورية الرومانية في قوتها ومجدها، ووقع المسيحيون في هذه الفترة تحت الاضطهاد الروماني. أما عندما اعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية كدين رسمي للامبراطورية في القرن الرابع الميلادي ازدهرت هذه العقيدة، وسادت غيرها من العقائد وأصبحت الدين الوحيد المسموح به في الامبراطورية الرومانية. وكان السبب وأصبحت الدين الوحيد المسموح به في الامبراطورية الرومانية. وكان السبب الحقيقي لاعتراف قسطنطين للكنيسة بمركز قانوني خاص هو ما تخيله من قدرتها على مد تأييدها للدولة، وما لهذا التأييد من أثر سياسي ناتج عن النزام رعايا الكنيسة لأوامرها.

وأهم ما شغل أذهان المسيحيون الأوائل التغرقة بين المملكة الروحية التي نادى بها المسيح، وبين الممالك والدول الأخرى، وتنهض هذه التغرقة على أساس التسليم بصرورة طاعة الحكومة، بل أن الحكومة هي وسيلة لتنفيذ ارادة الله في الأرض، ويعبر من ذلك مبدأ «اعط ما لقيصر وما لله ألله»، فاحترام السلطة الشرعية إذن كان فريضة لم يتكرها المسيحيون، لكن المسيحي كان خاصعاً لنوع من الالتزام الثنائي، فإذا حدث أن تصارب واجبه نحو حاكمه مع واجبه نحو ربه فليس ثمة شك في قيامه بواجبه نحو الخالق دون المخلوق، ولذلك سمح المسيحيون بعدم طاعة الحكومة في حالة واحدة فقط هي تدخّل الدولة في شئون الكنيسة بعثابة فرض ارادتهم عليها، مما يعرقل بل قد يمنع انتهاج تعاليم الله واتباعها، ولما كانت طاعة الله هي الأفضل، قإن عدم طاعة الحاكم في مثل هذه الحالة واجبة. كذلك تبني آبا الكنيسة فكرة القانون الطبيعي ونادوا بها، وهي فكرة تمدد جذورها إلى الفكر الروماني، فازدهرت لتكون أحد الأسس القوية في الأفكار السياسية التي سادت في العصور الوسطى. وقد قوى من نظرية القانون الطبيعي اكتشاف أن طبيعة الانسان واحدة أينما وجد في أي ركن من أنحاء العالم، واعتمد ذلك الكشف على الاعتقاد بأن الله اله الجميع، وانتشار التعاليم التي أكدت بأنه لا خلاف بين الأفراد ولا فوارق بين الطبقات، غير أن نظرة المسيحيين الأوائل إلى الرق لم تنسجم وتتجانس مع نظريتهم بشأن المساواة بين الأفراد، فبينما أكدوا عدم وجود فوارق بين العبيد والأحرار في نظر بين الأفراد، فبينما أكدوا عدم وجود فوارق بين العبيد والأحرار في نظر الاله، اعتبروا الرق استعباداً للروح.

وتعد آراء القديس اوغسطين في بداية القرن الخامس أفصل ما يعبر عن الفكر الذي أعقب استقرار الوضع القانوني للكليسة، وهذه هي مرحلة تكوين الفكر الذي أعقب استقرار الوضع القانوني للكليسة، وهذه هي مرحلة تكوين الفكر المسيحي، وأبرز ما يميز فكر اوغسطين تصوره لمجموعة الأمم المسيحية المسيحية التمسور هذه المجموعة على أنها ذروة تطور الانسان الروحي، وقد وضع تصور هذه المجموعة على أنها ذروة تطور الانسان الروحي، وقد وضع الخاطيم مدينة الله City of God المسلولة عن المسيحية صد التهامات الوثنية لها بأنها كانت هي المسلولة عن تدهور الامبراطورية الرومانية وانحلالها، وخلال هذا الدفاع توصل إلى ابراز كل الأفكار الفلسفية الرومانية وانحلالها، وخلال هذا الدفاع توصل إلى ابراز كل الأفكار الفلسفية الذي جاء بها ومنها نظريته في أهداف التاريخ الانساني وأهميته، وتطلب منه أولاهما تلك التي ولد بها والثانية مدينة الله، تكييفاً يتمشى مع وجهة النظر المسيحية. ففي طبيعة الانسان ازدواج من حيث هو روح وجمد، ومن هنا المسيحية. ففي طبيعة الانسان ازدواج من حيث هو روح وجمد، ومن هنا وغسطس من هذه التفرقة أساساً لفهم حركة التاريخ البشري، الذي يخضع وغسطس من هذه التفرقة أساساً لفهم حركة التاريخ البشري، الذي يخضع

باستمرار للاحتكاك بين هاتين الجماعتين والتنافس بينهما، فمدينة الأرض تقوم على الدوافع والحوافز الدنيا التي تستهدف التسلط والتملك، أما مدينة الله بمجتمعها الذي وجد التماس للسلام السماوي والخلاص الروحي فهي مخالفة تماماً في مثلها وغاياتها ودوافعها المدينة الأرضية. الأولى هي مدينة الشيطان، فتاريخها يبدأ منذ أن شق الملائكة عصا الطاعة، وقد تجسدت في امبراطوريات الاشوريين والرومان الوثنية، أما الثانية فمملكة المسيح التي انبثقت أول الأمر في الأمة العبرية ثم تجسدت في الكنيسة وفي الامبراطورية التي اعتنقت المسيحية والتاريخ ليس إلا هذه القصة المثيرة للصراع بين المجتمعين، والغلبة النهائية هي من نصيب مدينة الله، فليس السلام ممكناً إلا فيها، ولا يكتب لغيرها الدوام والاستمرار، غير أن اوغسطين مثله مثل كل المسيحيين يؤمن بأن دكل سلطة أرضية قائمة بأمر الله، وإن كان يؤمن بأن اثم الانسان أدى بالضرورة إلى استعمال الحكومة للقوة والعنف، فكأن هذا العدف إذن دواء سماوي ارسل لعلاج الخطيشة، ويترتب على ذلك أنه لم يتخيل أن هاتين المدينتين قابلتان للتجزئة، بل ذهب إلى أن المدينة الأرمنية هي مدينة الشيطان والأشرار من الناس جميعاً، والمدينة السماوية هي المجتمع الذي ينعم به من تطهرت روحه وتخلص من الخطيئة، في هذا العالم والعالم الآخر، وأن هاتين المدينتين ستختلطان وتتداخلان طول الحياة ولا تنفصلان إلا يوم الحساب.

على أن المشروع الذي خططه اوغسطين لخلاص البشر ولتحقيق الحياة السماوية كان يعتمد اعتماداً تاماً على واقعية الكنيسة كاتحاد يضم جميع المؤمنين، وقدرته على أن يلعب دوره في تاريخ البشرية بوحي كلمة الله ورعايته، ومن ثم اعتبر اوغسطين ظهور الكنيسة المسيحية نقطة تحول في التاريخ، حيث أنها بداية مرحلة جديدة في الصراع بين قوى الخير وقوى

الشر، ومنذ هذه المرحلة أصبح خلاص الانسان مرتبطاً بمصالح الكنيسة، كما أصبحت هذه المصالح في مستوى أرفع من أية مصالح أخرى.

ويعترض اوغسطين(۱) اعتراضاً قوياً على آراء شيشرون وغيره من الكتاب الذين زعموا أن اقامة العدالة هي وظيفة أية مجموعة من الأمم بغض النظر عن عقائدها، وأنه من الخطأ القول بأن الدولة قادرة على اعطاء كل ذي حق حقه ما لم تكن هذه الدولة نفسها لم تعطي الله نفسه حقه في العبادة، ومن ثم يقترن طابع الدولة المسيحي بقدرتها على اقامة العدالة واحقاق الحق، ولقد أصبح هذا التعريف مقبولاً بصفة عامة.

وكلما ازدادت قوة المسيحية وتغلغات في الحياة العامة، اكتسبت الكنيسة قوة أكبر، وتجسدت هذه القوة واقعياً بعد أن شغل أسقف روما منصب مستشار الامبراطورية للشفون الدينية، وتطور هذا المنصب حتى اقيمت البابوية، وشيئاً فشيئاً قشيئاً اتسع نفوذ البابا وتركزت في يديه السلطات، وساعده في ذلك حقه كرئيس الكنيسة في فرض العقوبات الروحية على الأفراد الذين يرتكبون أعمالاً تخالف الدين والعقيدة. وضاعف من قوة الكنيسة ثرواتها الكبيرة وخاصة ملكيتها لمسلحات واسعة من الأراضي. وهكذا اندفع رجال الكنيسة نتيجة لهذه الظروف إلى الاشتراك فعليا في الأمور السياسية. ودارت الأفكار السياسية في العصور الوسطى حول العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية، وتبعا القرة المناك والحكام، وتنعات شدة هذه الأفكار وقوتها، وظهر في الفترة بين البابا والملوك والحكام، الثالث عشر اتجاه نحو ايجاد نظرية متماسكة تؤيد مركز السلطة العليا في الأمور السياسية في الكنيسة، وطهر في الفترة بين القرن الناسع والقرن الثالث عشر اتجاه نحو ايجاد نظرية متماسكة تؤيد مركز السلطة العليا في الأمور السياسية في الكنيسة، وحاول كثير من الكتاب والمفكرين تأكيد أن

⁽¹⁾ التظريات السياسية خلال العصر الروماني والسيحي - علم الاجتماع السياسي د. محمد على محمد.

القانون تعبير عن ارادة الله مصدر الوجود، ولذلك يجب أن تكون الحكومة وسلطتها وإدارتها جميعاً من احتكار رجال الدين.

ولعل كتابات القديس توما الاكويتي St. Thomao Aquinas تنطوي على أهم الأفكار السياسية خلال هذه المرحلة. وفلسفة الاكويدي هي نظام شامل هدفه التنسيق والتوفيق وهي علم أو نظام عقلي يسعى لوضع مبادئ عامة مستمدة من جميع العلوم يأتي بعدها علم اللاهوت المسيحي وهو يعلو على العقل ويعتمد على الوحى الالهي، لكنه مع ذلك لا يتعارض مع العقل بأي حال من الأحوال، والإيمان أيضاً متمم للعقل، وهما معاً مصدرا العلم والكون هو نظام مرتب وفيقاً لدرجيات تبدأ من الآله في أعلاه وتنشهي بأدني المخلوقات، ويعمل كل كائن منها بدافع داخلي مستمد من طبيعته، ومكافحاً في سبيل الخير أو الكمال الملائم لطبقته من المخاوقات. والانسان من بين المخلوقات هو أقريها لله، لأنه الوحيد الذي يتكون من بدن وروح في وقت واحد. أما المجتمع فهو على شاكلة الطبيعة له غاياته وأهدافه، ويقوم على تبادل الخدمات والمنافع من أجل الحياة الطيبة، وهو يحتاج إلى هيئة حاكمة تسير شدونه، وعلى ذلك فالحكم أمانة في عنق الجماعة كلها، وسلطة الحاكم مستمدة من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر، غير أن السلطة لابد أن تكون محدودة، وأن تسير أعمالها وفقاً للقانون، وقد بلغ تبجيل الاكويني القانون حداً جعله يبحث عن الأدلة التي تبرر العلاقة الوثيقة بين القانون السماري والقانون الانساني، فالقانون عنده جزء من نظام الحكم الالهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، ولهذا كله وجه عداية خاصة لتطوير نظريته العامة عن القانون أكثر من اهتمامه بأي جزء آخر من نظر بنه السياسبة.

والقانون أربعة أقسام عند توما الاكويني هي: القانون الأزلي، والقانون

الطبيعي، والقانون الالهي أو المقدس، والقانون الانساني. أما الأول فهو يطابق التدبير الالهي مطابقة عماية، هو الحكمة الالهية التي تنظم الخليقة كلها، وهو يسمو على الطبيعة البشرية، ويعلو فوق فهم الانسان، لكنه مع ذلك ليس غريباً عن ادراكه أو مضاداً لفهمه. أما الثاني وهو القانون الطبيعي. فيمكن فهمه على أنه انعكاس للحكمة الالهية في المخلوقات، وهي تتجلى في رغبة الانسان في فعل الخير والحياة الطبيعية والقدرة على الادراك والسعى من أجل الطمأنينة والاستقرار النفسى . أما القانون الالهي أو المقدس فهو الوحى أو التبليغ، كالشريعة الخاصة التي أنزلها الله على اليهود، والأحكام الخاصة للأخلاق والتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب المقدسة أو الكنيسة. ولما كان من المتعذر تطبيق كل من هذه الأنواع الثلاثة للقانون على بني البشر تطبيقاً كلياً، فإن هناك قانوناً وضع خصيصاً ليلائم الجنس البشري، ومصدره انساني خالص، وإن كان القانون الانساني لم يأت بمبادئ جديدة ، إذ هو مجرد تطبيق للمبادئ العظمى لنظام سائد من قبل في أنداء العالم، وهو يتسم بالخصوصية لأنه ينظم حياة نوع وإحد من المخلوقات، وهو نتاج لجهود الناس جميعاً وهم يعملون من أجل خيرهم، كما أنه من وحي العقل، وقد وضع توما الاكويني تعريفاً كاملاً للقانون هو: وشريعة تستهدف الخير العام، أملاها العقل، وصاغها من يرعى شئوون الجماعة، ثم أشهرت.

٤- انتجاهات النظرية السياسية منذ عصر النهضة:

شهد المجتمع الأوربي منذ نهاية القرن الخامس عشر تغيرات اقتصادية هائلة كانت لها نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى فقد انسعت التجارة التساعاً ملحوظاً نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وفتح الأسواق الجديدة، وأصبح الحكم المحلي الذي ساد العصور الوسطى غير صالح لتنظيم وحماية

التحارة الموسعة وتشجيعهاء وبحلول القرن السادس عشر أذنت جميع الحكومات الملكية تنتهج سياسة واعية الهدف منها استغلال الموارد الوطنية وتشجيع التجارة في الداخل والخارج وتنمية القوة الوطنية، وكان ظهور طبقة كبار التجار وأصحاب المشروعات الخاصة بمثابة تدعيم قوى للحكم الملكي، إذ تحالفت هذه الطبقة مع الملك، نتيجة الاقتناعها بأنه يجب أن يوسع سلطته على حساب جميع العوائق والقيود التي كانت تحيط بالملكية من قبل في العصور الوسطى. وهكذا، أصبحت الملكية المطلقة هي النمط السائد للحكم في أوربا الغربية، وازداد باطراد اخضاع الحكم الكنسي لسيطرة الملوك، حتى اختفى سلطان الكنيسة القانوني. فكأن الطبقة الوسطى التجارية عمدت إلى احداث تغييرات اجتماعية وسياسية تستهدف تنظيم المجتمعات الأوربية بما يتلاءم مع أهدافها وطبيعة نشاطها، وكان أهم أغراضها هو خلق حالة من الاستقرار في المجتمعات الأوربية، والتخلُّص من حالة الفوضي الناجمة عن الحروب والنزاعات المستمرة بين أمراء الاقطاع داخل هذه المجتمعات، وبذلك تهيء المناخ الملائم للتفكير العلماني الموضوعي، بدلاً من التفكير اللاهوتي، وأصبح المجتمع مستعداً أكثر من أي وقت مضى لأن يواجنه المشكلات بروح عاقلة تجريبية خالية من الانفعال برغم أنه كان فريسة لأسوأ فساد سياسي وإنحطاط أخلاقي. ولقد انعكس كل ذلك على النظرية السياسية فتطورت تطوراً كبيراً على بد المفكرين الايطاليين والفرنسيين والانجليز

مكيافيللي ،

يعتبر مكافيللي من أهم المفكرين السياسييين الذين استطاعوا أن يدركوا تمام الادراك خط سير التطور السياسي في جميع أتحاء أوروبا خلال القرن السادس عشر، كذلك أدرك أن النظم التي يجري نبذها كانت عقيمة، وأن هذاك دوراً أساسياً يجب أن تلعبه القوة السافرة لتحقيق الوحدة الوطنية، والقضاء على الفساد الأخلاقي والسياسي الذي صحب انحلال ضروب الولاء والتقوى التي تعود الناس عليها طويلاً.

وأهم مؤلفاته السياسية كتابه الأمير الذي أنمه عام ١٥١٣ ، وهو يعالج الملكيات أو الحكومات المطلقة ، ويكتب بصورة كاملة تقريباً عن أساليب الحكم، وعن الوسائل التي تقوى بها الدول ، والسياسات التي تمتطيع بها توسيع قوتها ، والأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها أو قلبها . وتكاد التدابير السياسية والعسكرية تكون الأشياء الوحيدة التي يهتم بها ، وهو يغصلها فصلا تاماً عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية ، إلا إذا أثرت الأخيرة في الدوافع السياسية . والغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية نفسها وزيادتها ، وهذا هو معيار نجاحها أو فشلها . أما "الأمير" الذي يتحدث عنه مكيافيللي فهو التجسيد الكامل للفكر الثاقب وضبط النفس ، والذي يستغل فضائله ورذائله على حد سواء وهو لا يزيد إلا قليلاً عن الصورة المتخيلة فضائله ورزائله على حد سواء وهو لا يزيد إلا قليلاً عن الصورة المتخيلة للطاغية الايطالي في القرن المادس عشر.

على أن هناك افتراضاً أساسياً يكمن وراء أفكار وآراء مكيافيالي عن النظام السياسي ذلك هو التسليم بأن الطبيعة البشرية أنانية في جوهرها، وأن الدوافع الفعالة التي يجب أن يعتمد عليها أي رجل دولة قوامها الاستنثار بالذات، مثل الرغبة في الأمن عند الجماهير والرغبة في السلطة عند الحكام، والحكم مبني في الحقيقة على ضعف وقصور الفرد العاجز عن حماية نفسه عند العدوان من جانب الغير إذا لم نسانده قوة الدولة. غير أن مكيافيالي ليس مهتماً بالأنانية كدافع بشري عام، قدر اهتمامه بانتشار هذه الصفة في ايطاليا كعرض من أعراض الندهور الاجتماعي، وليطاليا تواجه مشكلة ليطاليا كعرض من أعراض الندهور الاجتماعي، وليطاليا أنه لا يرجد غير

الملكية المطلقة يصلح كنظام للحكم القادر الفعال أما ما قصده مكيافيالي من الفساد فهو أن انحطاط الفضيلة الشخصية والنزاهة المدنية والاخلاص هو الذي يجعل الحكم الشعبي مستحيلاً، ويتضمن الفساد كل صروب الاباحية والعطف، ومظاهر التفاوت الشديد في الثراد والقوة، وتحطيم السلام والعدل، وبمو الطموح الذي لا يحد منه نظام، والفرقة، ومخالفة القوانين والخيانة، وازدراء الدين.

وهناك مبدأ عام آخر يفترضه مكيافيلي باستمرار ذلك هو ما للمشروع من أهمية فائقة في المجتمع، إذ أن الدولة الناجحة يجب أن يؤسسها رجل واحد، وما يخلقه من قوانين وحكم بحدد الطابع الوطني لشعبه .ومن القانون تنشأ الفضيلة الأخلاقية والمدنية، وعندما يصبح مجتمع فاسداً فان يستطيع أبدأ اصلاح نفسه ولكن يجب أن يتولى قيادته مشرع واحد يستطيع أن يعيده إلى المبادئ الصحية التي وضعها مؤسسه . ومن الناحية العملية ليس ثمة حد لما يستطيع رجل الدولة أن يعمله ، بشرط أن يفهم قواعد فنه ، ففي وسعه أن لم يستطيع رجل الدولة أن يعمله ، بشرط أن يغير أشكال الحكم ، وينقل المجموعات السكانية ، ويدخل فضائل جديدة على أخلاق رعاياه . ليس المشرع إذن بالمهندس الذي يبني الدولة فحسب ولكنه أيضاً مهندس المجتمع بكل سننه الأخلاقية والدينية والاقتصادية .

والواقع أن الفكر السياسي عند مكيافيللي كان يعتمد على التجربة التي اكتسبها نتيجة مجال واسع من المشاهدة السياسية، ومجال أوسع من الاطلاع على التاريخ السياسي، ولم يكن في هذه التجرية مذهب عام حاول مكيافيللي أن يربط به كل مشاهداته، لكنه مع ذلك في كل ما كتب كان على السياسة وفنونها وعلى فن الحرب، أما بالنسبة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والدينية فهو لا يهتم بها إلا من ناحية تأثيرها في السياسة، ولهذا طغى

الطابع العملي عنده على العمق الفاسفي. ولقد خلق مكيافيللي أكثر من أي مفكر سياسي آخر المعنى الذي ارتبط بالدولة في الاستعمال السياسي الحديث، وحتى الكلمة ففسها باعتبارها اسماً لكيان سياسي ذي سيادة يبدو أن كتاباته روجتها في اللغات الحديثة إلى حد بعيد. فالدولة كقوة منظمة لها. النفوق في أرضها، وتنتهج سياسة واعية من التوسع في علاقاتها مع الدول الأخرى، لم تصبح المؤسسة السياسية الحديثة والنموذجية فحسب، ولكنها أصبحت بصورة متزايدة أقوى مؤسسة في المجتمع الحديث.

جان بودان ،

كتب جان بودان مؤلفه الهام: ستة كتب عن الجمهورية al πepublique ونشره عام ١٥٨٦ حاول فيه وضع مذهب فلسفي من أفكار سياسية، وترجع أهمية الكتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت. والكتاب عبارة عن دفاع عن السياسة ضد الأحزاب، وكان يشكل الانتاج الفكري الرئيسي لعدد من المفكرين المعتدلين الذين يعرفون باسم السياسة الملكية أساس السلم باسم السياسة الملكية أساس السلم والنظام، ولذلك بذلوا كل الجهد لجمل الملك مركزاً الوحدة الوطنية يعلو بذلك فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية. غير أن أهم ما يميز مذهبهم هو "فكرة التسامح الديني، فهم على استعداد دائماً للسماح بوجود أديان أخرى حتى ولو ضاعت وحدة الدين. فكأن «الجمهورية» مؤلف يسعى إلى اقرار حبي الدائ النظام والوحدة الذين. فكأن «الجمهورية» مؤلف يسعى إلى اقرار حبادئ النظام والوحدة الذين عجب أن تقوم عليها دولة ذات سيادة".

وبحكم مهنة بودان كرجل قانون أخذ يدعو إلى الاهتمام بالدراسة التاريخية والمقارنة للقانون، بدلاً من الانصراف الخالص إلى نصوص القانون الروماني وأكد ضرورة دراسة كل من القانون والسياسة في ضوء ببئة الانسان المادية والمناخ والتصاريس والجنس وليس في صوء التاريخ فحسب. ولقد اعتقد بودان أنه يتبع منهجاً جديداً. ينحصر أساساً في الريط بين الفلسفة والتاريخ إذ يقول: «نموت الفلسفة من الجمود وسط تعاليمها عندما لا يبعث التاريخ فيها الحياة، ومع ذلك لم يكن لديه مذهب واضح يستعين به في ترتيب مادته التاريخية ، فمؤلفاته تفتقر إلى التنظيم، وتنطوي على غير قليل من التكرار وعدم الترابط، هذا فصلاً عن الأمثلة التاريخية والشروح والتعليقات التي تغرق القارئ في التعاصيل.

وقد عرف بودان الدولة بأنها وحكومة شرعية من أسر عدة ومن ممتاكاتها المشتركة، ولها سلطة غالبة، . وكلمة شرعية هذا تعني عادلة ومتمشية مع قانون الطبيعة. على أن أهم ما تضمنه هذا التعريف هو تأكيد مبدأ السيادة، وهو أهم جزء في فلسفته السياسية، إذ أنه يرى في وجود السلطة ذات السيادة العلامة التي تميز الدولة عن جميع التجمعات الأخرى التي تشكلها الأسر. ومن ثم نجده يبدأ بتعريف "المواطئة" بأنها الخضوع لعاهل، فالخضوع هو الذي يجعل الناس مواطنين، بغض النظر عن لغاتهم أو دياناتهم المشتركة، والقوانين أو الأعراف المحلية التي قد يبيحها الملك. فالسيادة إذن هي سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون، والدولة تنحصر في تملك السلطة ذات السيادة، أما الحكومة فهي الجهاز الذي تتم ممارسة السلطة عن طريقه، غير أن بودان لم يشك مطلقاً في أن الحاكم مقيد بقانون الرب وقانون الطبيعة، وبرغم تعريفه للقانون بأنه عمل ناشئ عن ارادة الحاكم، لم يفترض أبدأ أن في امكان الحاكم أن يخلق الحق بمجرد أنْ يقول له كن فيكون، فبالنِّسبة إليه، وإلى جميع معاصريه يقف قانون الطبيعة فوق البشر، ويضع للحق مستويات معينة لا يمكن أن تتغير، ومراعاة هذا القانون هي التي تميز الدولة الحقيقية عن مجرد العنف. فكأن الملك الصالح في رأيه هو الذي يطبع قوانين الطبيعة – أي يحكم رعاياه ويوجه تصرفاتهم طبقاً للعدالة الطبيعية، التي يستطيع أن يراها ويدركها بوضوح تام مثل وضوح الشمس.

ولقد ناقش بقية كتاب الجمهورية عدداً من الموضوعات أهمها موضوعين هما أسباب الثورات ووسائل منعها، ثم تفوق الملكية، وفيما يتعلق بالموضوع الأول عرف الثورة بأنها اخراج السيادة من مكانها، فمهما تغيرت القوانين فلن تقع ثورة ما دامت السيادة في نفس الموضع، وفيما يتعلق بالموضوع الثاني قارن بودان في ختام مؤلفه بين أشكال الدولة لكى يوضح تفوق وامتياز الملكية، وكان يميل دائماً إلى اعتبار الملكية من الطراز الفرنسي هي الشكل الرحيد من الدولة المنظمة.

ومع أن هناك انتقادات عديدة توجه لكتابات بودان ولآرائه على حد سواء، أهمها أنه برغم معالجته التي تميز بها للسيادة التي كانت أوضح بيان عرفه القرن السادس عشر، فإن نظريته لا تزال بحاجة إلى كثير من الايضاحات، فغايات الدولة المنظمة، وطبيعة التزام الرعايا بالطاعة، والعلاقة بين الدولة والأسر المكونة لها، كل هذه مسائل تتطلب مزيداً من المحلاقة بين الدولة والأسر المكونة لها، كل هذه مسائل تتطلب مزيداً من المحليد، ولكن هناك فكرتان أساسيتان أوضحتهما فلسفته السياسية الأولى، تأكيد نظرية السيادة في السلطة. والشاقية، هي اضفاء طابع علماني وعصري على نظرية القانون الطبيعي القديمة لكي يجد أساساً أخلاقياً تقوم عليه الملطة السياسية.

توماس هويز،

أصدر هويز مؤلفات هامة ما بين عامي ١٦٤٠ -- ١٦٥١، كانت تعبيراً صادقاً عن الدقاء مجموعة تيارات في الفكر الأوربي تشابكت في فلسفته السياسية ولقد عاش هوبز فترة الحرب الأهلية والصراع بين الملك والبرلمان، مما دفعه إلى تأييد الحكم المطلق. ويعتبر هوبز في الحقيقة أول الفلاسفة المحدثين الكبار الذي حاول أن يقيم علاقة بين النظرية السياسية ومذهب حديث تماماً في الفكر، وعمل كل ما في وسعه لتفسير هذا المذهب على أسس علمية، تغطي جميع حقائق الطبيعة بما فيها السلوك البشري من ناحيته الفردية والجماعية والواقع أننا لا يجب أن نحكم على هوبز على أساس صدق اللتائج التي خلص إليها، ولكن الشيء الذي أجمع عليه معظم الدارسين أن لديه علماً للسياسة.

وكانت فلسفة هوبز مشروعاً لادماج علم النفس بالسياسة في العلوم الطبيعية الدقيقة، فالمعرفة في شتى أجزائها كل واحد متكامل، ولهذا جاءت فلسفته تركيبية بحيث تنطوي على أجزاء ثلاثة: أولها يتعلق بالجسم، ويشتمل على ما ندعوه الآن الهندسة والمبكانيكا، ويتضمن الثاني فسيولوجيا وسيكولوجيا الكائدات البشرية الفردية، وينتهي الثالث بأشد الأجسام تعقيداً، أي الجسم والاصطناعي، الذي يدعى المجتمع أو الدولة. وتوضيح ذلك أن الحركة هي الحقيقة المتغلظة تماماً في الطبيعة، والسلوك البشري بما فيه الاحساس والشعور والفكر ما هو إلا اسلوب من الحركة، أما السلوك البشري والتي تنشأ حين يتصرف الذاس بعضهم بالنسبة إلى بعض، السلوك البشري والتي تنشأ حين يتصرف الذاس بعضهم بالنسبة إلى بعض، الذات هي المبدأ الفسيولوجي الكامن وراء كل السلوك، والمحافظة على الذات هي المبدأ الفسيولوجي الكامن وراء كل السلوك، والمحافظة على الذات معناها مجرد استمرار الوجود البيولوجي الفردي، والخير هو ما يؤدي إلى معناها مجرد استمرار الوجود البيولوجي الفردي، والخير هو ما يؤدي إلى مخاه الها الشر فهو ما يسفر عن الأثر المصاد. وكل كائن بشري لا ضركه سوى اعتبارات تمس أمنه أو قوته هو، ولا أهمية لسواء من البشر إلا نشر فهو ما يسفر عن الأثر المصاد. وكل كائن بشري لا نحركه سوى اعتبارات تمس أمنه أو قوته هو، ولا أهمية لسواء من البشر إلا المساد من البشر إلا

بقدر ما يؤثر في هذا، وإما كان الأفراد متساوون تقريباً في القوة والدهاء، فإنه لابد أن توجد سلطة مدنية تنظم سلوكهم، لأنهم إن تركو وشأنهم فحالتهم ستكون هي احرب كل انسان صد كل انسان ا، وحالة كهذه لا تتفق مع أي نوع من الحضارة، ويؤكد هوبز أن هناك مبدأين أساسيين بحكمان الطبيعة. البشرية هما: الرغبة والعقل. فالأول يدفع الناس إلى أن بأخذوا ما بحتاج إلى الآخرون مما يحدث بينهم الغرقة والشقاق، على حين أن العقل يزودهم ببعد نظر أو قوة تنظيمية تجعلهم يسعون وراء الأمن والاستقرار وحساب العواقب دون أن يتوقف أثر المحافظة على الذات، وعلى قوة العقل التنظيمية هذه يعتمد الانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة الحضارة والاجتماع، وهذا الانتقال يتم وفقاً لقوانين الطبيعة، وظروف المجتمع أو ظروف السلام البشري،، وهذه القوانين هي مبادئ الحكمة والأخلاق في آن واحد، وبذلك تجعل في الامكان الانتقال من دوافع الفعل الفردي السيكولوجية إلى سدن وقيم القانون المتحضر والأخلاق المتحضرة. وهكذا تعبر القوانين بالنسبة لهوبز عن أن السلام والتعاون يحققان منفعة بالنسبة للمحافظة على الذات أكبر من منفعة العنف والمنافسة العامة والسلام يتطلب الثقة المتبادلة، كما ينبغى أن يكون الانسان راغباً في السلام وفي الدفاع عن نفسه حين يكون الآخرون كذلك أيضاء وأن يكون مستعداً لتأكيد هذا الحق بالنسبة إلى جميع الأشياء، وأن يقنع بذلك القدر من الحرية ازاء الغير الذي يسمح به الآخرين أزاءه، وهكذا يكون الشرط الرئيسي للمجتمع هو الثقة المتبادلة والوفاء بالعهود إذ بدون هذا الشرط لا يمكن التأكد من الانجاز والأداء، وإذا كان كل السلوك البشرى تبعث عليه المصلحة الذاتية الفردية، ويجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه الغاية فحسب، وينتج عن ذلك أن سلطة الدولة وسلطة القانون ليس لهما من مبرر إلا لأنهما يسهمان في أمن الكائنات البشرية، والمجتمع هو جسم مصطنع فحسب، أي اصطلاح جماعي راجع إلى أن أفراد البشر يجدرن مصلحة كل منهم في تبادل السلع والخدمات. ويتوقف الأمر على وجود حكومة تملك القدرة على حفظ السلام وتطبيق العقوبات التي يحتاج إليها للحد من ميول الانسان اللااجتماعية الموجودة لديه بالفطرة.

ولقد لجأ هوبز لتبرير سيادة القوة إلى فكرة العقد الاجتماعي، ومضمون هذه الفكرة القول بوجود اتفاق تراضى عليه الناس بتركيز السلطة في يد شخص أو هيئة يكون لها حق الأمر دون معقب للخروج بذلك من عهد الفطرة إلى عهد المجتمع المنظم. ويصفه هوبز بأنه "عهد" بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ويخضعون لحاكم. وهو بذلك يرى أن السيادة مطلقة لا تحدها حدود أو قيود، إذ أن الأفراد نزلوا بمقتضى العقد الاجتماعي عن ما كان لهم من حريات وحقوق في عهد الفطرة، وهو نزول لا يتصور إلا كاملاً وغير مشروط، وإلا أتيح للفوضى الفطرية أن تعود من جديد، بذلك لا يستطيع للناس أن يستردوا من السلطان ما أعطوه، فهو لم يكن طرفاً في العقد حتى يلتزم بشيء قبل الأفراد، فبقيت له وحده الحرية الفطرية ليفعل ما يشاء. فعده إنن ليس ثمة خيار إلا بين السلطة المطلقة والفوضى الكاملة بين حاكم قادر وعدم وجود مجتمع أياً كان، ويجب أن تتركز في الحاكم كل السلطة الاجتماعية، والقوانين والأخلاق هي ارادته فحسب، وسلطانه غير محدد، وواضح أيضاً أن السيادة لا تقبل الانقسام والتحويل، ذلك أنه اما أن يكون سلطانه معترفاً به وتوجد دولة، أو لا يكون معترفاً به وتوجد فوصني، وجميع سلطات الحكم الصرورية كامنة في الحاكم مثل التشريع واقامة العدل، واستخدام القوة، وتنظيم هيئات الحكم الأدني مرتبة.

جون لوك؛

انتقد لوك ذلك الجانب من نظرية هوبر القائل بأن حالة الطبيعة هي درب الكل صد الكل، فمن رأي لوك أن حالة الطبيعة هي دسلام، وحسن نية، ومعونة متبادلة، ومحافظة متبادلة على الذات، ودافع عن وجهة نظره هذه على أساس أن قانون الطبيعة يحدد تحديداً كاملاً كل حقوق الانسان وواجباته، أما عيب حالة الطبيعة فيكمن فحسب في أنها لا تشتمل على تنظيم مثل القضاة والقانون المكتوب والعقوبات المحددة، ولهذا لا يضيف القانون الوضعي شيئاً إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة، ولكنه يهيئ فحسب جهازاً للتنفيذ الفعال، وقرر لوك بصفة مؤكدة أن الحقوق والواجبات الأخلاقية حقيقة في حد ذاتها وسابقة على القانون، وأن الحكومات مازمة بحكم قانونها أن تطبق ما هو حق من الداحيتين والطبيعية والأخلاقية.

ولقد اعتقد لوك أن الملكية في حالة الطبيعة هي ملكية مشتركة، بمعنى أن كل فرد كان له حق في أن يحصل على أسباب عيشه في كل ما تقدمه الطبيعة، أما الحق في الملكية الخاصة فينشأ بسبب أنه عن طريق العمل يمد الانسان شخصيته هو إلى الأشياء التي ينتجها، فهو إذ ينفق طاقته الباطنية عليها يجعلها جزءاً من نفسه، وعلى العموم تتوقف منفعتها على العمل المبذول فيها. ويترتب على ذلك أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائي المبذول فيها. ويترتب على ذلك أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائي المنوي وصفه بأنه حالة الطبيعة، فالملكية كما قال هو نفسه هي: وبدون أي اتفاق صريح بين جميع عامة أعضاء المجتمع، أنها حق يأتي به الفرد في شخصه هو إلى المجتمع، بمثل ما يأتي بطاقة جسمه المادية. ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق، ولا يستطيع تنظيمه إلا في داخل حدود معينة، فالمجتمع والحكم موجودان لحماية حق الملكية السابق عليهما.

وبعد أن وصف حالة الطبيعة كحالة يسودها السلام والمعونة المتبادلة، . وبعد تعريف الحقوق الطبيعية على أساس الملكية، أي باعتبارها سابقة حتى على المجتمع، أنتقل لوك ليستمد المجتمع المدني من رضا أعضائه. فعهد الفطرة الأولى عنده عهد يحكمه العقل لا الأهواء ولا الأنانية كما يرى هويز، لذلك فإن الأفراد لا ينزلون في العقد الاجتماعي عن كل ما لهم في ذلك العهد من حقوق طبيعية، بل ينزلون منها عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام فحسب. ويظل القدر الباقي من هذه الحقوق الطبيعية قائماً في عهد المجتمع المنظم كقيد يرد على حرية السلطان. والسلطان باعتباره طرفاً في العقد، انما يلتزم بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، وإخلاله بهذا الالتزام يحل للأفراد فسخ العقد والثورة على السلطان. فالقانون الوضعي في هذه الدول إذن يعمل على احترام الحقوق الطبيعية للأفراد وكفالة الالتزامات التي تفرضها الطبيعة والعقل، ومعنى ذلك أن لوك بعتبر اقامة الحكومة حادثاً أقل أهمية بكثير من العهد الأصلى الذي يصنع مجتمعاً مدنياً، فبمجرد أن توافق أغابية على تكوين حكومة من الطبيعي أن تكمن فيها (الأغلبية) سلطة المجتمع كلها، ويتوقف شكل الحكومة على كيفية تصرف الأغلبية أو الجماعة في سلطتها. لكنه يعتقد في تفوق السلطة التشريعية في الحكومة، وهذه السلطة موضع ثقة لأن الشعب يملك السلطة العليا لتغيير الهيئة التشريعية عندما تنصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها. وهكذا، يحتفظ لوك بحق الثورة الأخلاقي، ويخصص جانباً من نظريته لمناقشة الحق في مقاومة الطغيان، إذ يذهب إلى حد القول بأن المجتمع الانجليزي والحكومة الانجليزية شيئان مختلفان، والثانية موجودة لخير الأول، والحكومة التي تعرض المصالح الاجتماعية التهديد بشكل خطير يجري بحق تغييرها. وهذا يعني أنه لا يمكن تبرير حكومة تبدأ

من القوة، وإنما يقوم تبرير جميع الحكومات على أساس اعترافها بالحقوق الأخلاقية الكاملة في الأفراد والمجتمعات ودعمها. وبعبارة أخرى فالنظام الأخلاقي دائم وقادر على البقاء، وما الحكومات سوى عوامل في النظام الأخلاقي.

والواقع أن فاسفة لوك السياسية كانت تنطوي على أفكار هامة تتمثل في عمق اعتقاده الأخلاقي، وايمانه الصادق بالحرية والمقوق الانسانية وكرامة الطبيعة البشرية مما جعله المتحدث المثالي باسم ثورة تقوم بها الطبقة الوسطى.

جان جاڭ روسو ،

يرتبط اسم روسو في الفلسفة السياسية بقكرة سيادة الشعب المطلقة، وهي قكرة ترجع في الأصل إلى معارضته لتلك الفلسفة الاجتماعية التي تزمن بالفردية النمطية وتعتقد أن البشر منساقون للتعاون بعوجب مصلحة شخصية مستنيرة، وحساب دقيق لما يعود على الفرد من منفعة، فأي مجتمع لابد وأن يكون أساساً محققاً للمنفعة، أي أنه في حد ذاته لتقييمه له برغم حمايته لقيم، أما الدافع إلى اقامته فهو حب الذات العام، ولقد عزا روسو هذه الفلسفة لكل من هويز ولوك، ووجد روسو في فلسفة افلاطون السياسية ما يساعده على التخلص من النزعة الفردية هذه، فآمن بأن الخضوع السياسي هو في جوهره أخلاقياً قبل أن يكون مسألة قانون وسلطة. وأخذ عن افلاطون الافتراض الكامن وراء كل فلسفة دولة المدينة بأن المجتمع يعتبر هو نفسه الواسطة الرئيسية المتهذيب الأخلاقي، ومن ثم يمثل القيمة الأخلاقية العليا. أما قدرات الناس على تنظيم أمورهم، وحماية مصالحهم ومكياتهم فهي كلها أم قدرات الناس على تنظيم أمورهم، وحماية مصالحهم ومكياتهم فهي كلها توجد داخل المجتمع، أما خارجه ليس هناك شيء أخلاقي، لأن الأفراد

يكتسبون ملكاتهم العقلية الأخلاقية من المجتمع، وبه يصبحون بشراً، أي أن المقولة الأخلاقية الأساسية ليست هي الانسان، بل هي المواطن.

أما التساؤل الذي يهمنا بعد ذلك فهو من هو الانسان الطبيعي حقاً ؟ يعتقد روسو أنه لا يمكن الاستخلاص الجواب من التاريخ، لأن الناس الطبيعيين، إن وجدوا على الاطلاق لا وجود لهم الآن بالتأكيد!. وإذا حاول أحد أن يرسم صورة فرضية، فمن المؤكد أنه سيذهب إلى القول بأن الانسان الطبيعي كان حدواناً بسلك بطريقة غريزية بحتة، وأية فكرة كانت تعتبر فاسدة، وكان يفتقر تماماً إلى اللغة، إلا في شكل صرخات غريزية، وبدون اللغة تكون أية فكرة عامة شيئاً مستحيلاً، ومن ثم لم يكن الانسان الطبيعي شخصاً أخلاقياً، ولا شخصاً شريراً، لم يكن تعساً، ولكنه لم يكن سعيداً أيضاً. وواضح أنه لم تكن لديه ملكية ، إذ أن الملكية نتجت عن أفكار وحاجات متوقعة ، ومعرفة ، ومثابرة، وهذه لم تكن طبيعية في ذاتها، بل انطوت على لغة وفكر ومجتمع، فالأنانية والتذوق، واحترام رأى الغير، والغنون، والحرب، والرق، والرذيلة، والمحبة الزوجية والأبوية، كلها لا وجود لها في الناس إلا إذا كانوا فقط كائنات تميل إلى الاجتماع يعيشون بعضهم مع بعض في مجموعات صغيرة أو كبيرة، فالميل إلى تكوين مجتمعات يعد إذن سمة عامة، ذلك أن وسيلة انقاذ الناس من حالة الطبيعية هي والبحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمى ويقى شخص كل عضو وأمواله ... شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا لنفسه، ويظل أيضاً متمتعاً بنفس الحرية التي كان يتمتع بها من قبل، ، وتلك هي المشكلة الحقيقية والرئيسية التي يبحث العقد الاجتماعي عن الحل الصحيح لها.

فكأن العقد الاجتماعي هو الذي ينهي عهد الفطرة ويعمل على انشاء المجتمع حيث تصبح السيادة والسلطان هي من حق المجموع ككل لا من

حق فرد واحد من الأفراد على حدة، إذ ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله حينما ينطق بالصيغة التالية: ايضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعاً مشتركاً تحت السلطة العليا للادارة العامة، وستقبل بصفتنا الجماعة كل عضو كجزء لا بتجزأ من الكل، وينتج عن ذلك أن للادارة . العامة La Volonte generale وحدها الحق في قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي انشئ من أجلها النظام السياسي وهي الصالح العام. والادارة العامة هي ارادة الأفراد في جملتهم، وهي ليست مجموع ارادات الأفراد، ولكنها "روح عامة أو هي عقل جماعي" - إن صح التعبير - يعبر عن الصالح العام، وهي وحدها مصدر القانون، ولها السلطة المطلقة دون وجود أية واسطة أو ممثلين، لأن علاقة الأفراد بالدولة يجب أن تكون مباشرة. ولكن للسلطان الذي تمارسه الارادة العامة حدوداً لا يجب أن يتعداها لأن كل فرد عندما تنازل للهيئة الاجتماعية عن حريته وماله إنما كان يهدف إلى توجيه كل ذلك للصالح العام الذي يعد صالحه هو في نفس الوقت، وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية يجب أن توجه سلطانها إلى كل ما فيه مصلحة الشعب وكل ما يتمشى مع نصوص العقد الاجتماعي، فإذا وجه السلطان إلى غير ذلك لم يكن له سند مشروع من العقد الاجتماعي، فالسلطان مثلاً لا يستطيع أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك الاعتداء على الحريات أو تقييدها بسبب لا يمت الصالح العام بصلة، فهو حينما يفعل ذلك لا يعبر عن الارادة العامة أو عن الشعب.

أما الحكومة فهي هيئة متوسطة بين الرعايا والسلطان، لكي تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الارادة العامة، وصيانة الحريات المدنية. وهي هيئة لا سلطان لها، إذ السلطان الوحيد في المجتمع للشعب، وهي مفوضة فقط لتنفيذ القوانين التي تسنها الدولة. وهناك صور مختلفة للحكومات أفضلها بالطبع

الحكومة الديمقراطية، التي لا يوجد فيها أي نوع من الطغيان الذي لا أساس له من العقد الاجتماعي ولا من القانون. غير أنه يوجد لدى أية حكومة استعداد دائم نحو الفساد وتغليب المصالح الخاصة لأفرادها على المصالح العامة، ومن ثم فالفساد محتمل باستمرار، ولهذا وجب على الشعب ألا يقف موقفاً سلبيا، وإنما عليه أن يعمل على صيانة القوانين، وأن يهتم كل شخص بشدون الحكم في بلده، وأن يكثر الشعب من اجتماعاته لمناقشة الأعمال الحكرمية، فتلك هي الشروط الأساسية لاستمرار الحكم السليم. وعلينا أن ننفي هذا ما جاء على لسان بعض المفكرين من أن الحكومة نظام قائم على عقد أبرم بين الشعب وبينها، إذ لا يوجد إلا عقد واحد وميثاق واحد وهو الميثاق الذي عقده الشعب مع نفسه للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، ووفق هذا العقد لا يستطيع الشعب أن يتنازل عن سيادته أو المحتصى العقد، وأعضاؤها إذن ليسوا سادة الشعب، بل هم مجرد موظفين يعملون في خدمة الشعب. وهكذا، تصبح أية حكومة مؤقنة يستطيع الشعب تغييرها، سواء بتغيير أعضائها، أو بتغيير شكلها في أي وقت يراه مناساً.

هیجال،

لعل أهم ما تتميز به فلسفة هيجل السياسية أنه أصنفي قيمة عالية على الدولة القومية، فالدولة بدلاً من الفرد أو أي تجمع آخر من الأفراد، كانت في تفسير هيجل اللثاريخ، هي التي تشكل الوحدة الهامة، وكان الغرض من فلسفته للتاريخ أن يطور عن طريق الجدل (الديالكتيك) منجزات كل أمة، كعنصر في حضارة منطورة على نطاق عالمي. وكان يرى أن عبقرية الأمة أو روحها (Volksgeist) هي الخالق الحقيقي المفن والقانون والأخلاق والدين. ومن ثم يكون تاريخ الحضارة تعاقباً للثقافات القومية التي تقدم فيها كل أمة مع

اسهامها المميز إلى الانجاز البشري كله، والدولة هي الموجبة للتطور القومي. ومعنى ذلك أن فلسفة هيجل السياسية تتضمن عنصرين لهما أهمية خاصة وهما: الجدل الذي قدمه كوسيلة قادرة تستخدم في الدراسات الاجتماعية للتوصل إلى تتاتج جديدة لا يمكن بغير الجدل التوصل إليها، والعنصر الثاني. هو نظرية في الدولة القومية باعتبارها تجسيداً للسلطة السياسية.

أما فيما يتعلق بالعنصر الأول، فجدير بالذكر أن هيجل قد استمد نظريته السياسية والاجتماعية من نظرته العامة عن طبيعة العالم، فهو يعتقد مثل افلاطون أن العالم يعير أساساً عن مثالية أو روحية، وهو يميز مثله بين العالم الروحي الحقيقي، والعالم الظاهري على العكس من افلاطون - أي هيجل -نظر إلى الفكرة لا على أنها شيئاً ثابتاً بحيث تسكن في السماء بعيداً عن عالم التجربة الذي يمثل صورتها المنسوخة الناقصة، وإنما الفكرة تمثل في نظره عملية تطور مستمرة يطلق عليها الجدل، مستعيراً هذه الكلمة من افلاطون الذي كان يعطيها معناً خاصاً، ويعبر الجدل الهيجلي عن حياة الروح أو الفكر، ذلك لأن تطور الروح يتم أثناء الصراع أو التعارض ثم اعادة التوفيق بين المتعارضات، هذه العملية تعطى ميلاد ما يعارضها، والناتج يعد توفيقاً بين الجانبين المتعارضين، ويطلق هيجل على هذه المراحل القصية أو الموضوع Thesis ، ونقيض القضية Antithésis والقضية المؤلفة أو التركيبية Sgnthêsis وتشمل هذه الحركة الأفكار والنظم، بل تشمل الكون في خلقه والعالم في تاريخه، فالدولة القومية التي مجدها هيجل ورفعها فوق مصاف الأفراد الأعضاء فيها. ما هي إلا المركب أو الحركة الثالثة في سير النظم السياسية والاجتماعية من أسرة تقوم على التعاون والمسئولية إلى مجتمع يقوم على التنافس والتناحر، ثم أخيراً إلى دولة قومية تجمع شمل أمة من الأمم، وتسوى بين المسئولية العائلية، والتنافس الفردي، بما تحقق للمواطنين من حرية حقيقية قوامها الواجب والخصوع للقانون. غير أننا نلاحظ هنا أن
هيجل يستخدم الجدل بطريقة تخدم أغراضه الخاصة، ولا يسير مع منطقه
حتى النهاية، فالطبيعي في سير الجدل وعمله أن تكون الدولة القومية بدءا
جديداً لحركة ديالكتيكية أخرى، لكنه جعلها غاية ونهاية التطور التاريخي،
فهي وحدها الأداة الحضارية لتنفيذ رسالة التاريخ والعالم الروحية، وليس
لشعب من الشعوب أن يتحرك إلا داخل نطاقها، وليس له أن يحاول تحقيق
مصالحه إلا عن طريقها.

فكأن هيجل يصبغ على الدولة صغة القداسة، حين يعتبرها مصدر كل الارادات الفردية، بل أن الانسان يستمد منها كل ما لديه من قيم وحقائق روحية، ويكتسب الوعي الكامل حينما يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية الأخلاقية العادلة، إذ أن الدولة بقوانينها وتنظيمانها العامة المسايرة العقل تهيئ للانسان الارادة العامة التي بدون الاتحاد بها لا نقوم قائمة لأية ارادة خاصة، فهي الفكرة المقدسة كما توجد على الأرض، وهي هدف التاريخ، ففيها تبلغ الحرية مرتبة الموضوعية، وذلك يتحقق حينما يطبع الناس القرانين، لأن القانون هو الحالة الموضوعية الروح وهو الارادة في أصدق أشكالها، فمن أطاع القانون فقد أطاع نقسه. والشكل الملكي للحكم هو آخر تطورات الحكم الدستوري في رأي هيجل، فالملك هو السلطة المنفردة التي تستطيع أن يكون لها مركز مستقل عن مصالح الأفراد وتغضع لسلطانه الدولة، من ثم فهو يمثل السيادة الذي تتركز في شخصيته ارادة.

الدولة في نظر هيجل هي تجسيد السلطة السياسية، وسلطة الدولة كما تصورها تعتبر مطلقة ولكنها ليست تحكمية، إذ لابد لها أن تمارس سلطانها التنظيمية في ظل أشكال من القانون لأن جوهر الاستعباد هو انتفاء القانون، ومن ثم كانت دولة هيجل هي دولة القانون وعليها أن تحقق درجة عالية من الكفاية الادارية، وعلى نظامها القضائي أن يوفر الأمن لحقوق الملكية وحقوق الفرد، ومن هنا نبعت أهمية وجود طبقة ادارية على مستوى عال من الكفاية. غير أن الهيجلية كانت في جوهرها تمجيداً للقوة، ووضعت الدولة فوق متناول القانون، بل وفوق أي نقد أخلاقي، وشكلت نوعاً من مذهب اخضاع الغود للدولة.

الفصل الأول مدلولات القوة

الفصل الأول مدلولات القسوة

علم السياسة علم , القوة , بعلاقاتها ،

وإنطلاقاً من كون علم المياسة الحديث النشأة هو علم تجريبي، ومن ثم لا يعني إلا بالواقع وجوهره، راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون الدولة من حيث هي «التنظيم الأمثل، «للقوة، كمفهوم لعلمهم الجديد، فلقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز إهتمام موضوعي بحت هو «القوة، ، وذلك على أساس ما تبين لهم – عن طريق الملاحظة والتجريب – من أن القوة وعلاقاتها هي صلب عالم السياسة.

والقوة، بين الواقعيين وعلماء السياسة التجريبيين،

على أن شبئاً يتعين التنبيه إليه في هذا الصدد قبل العرض لفكرة القوة عدد هؤلاء التجريبيين المعاصرين ألا وهو أن ربط المعرفة السياسية بفكرة القوة باعتبارها صلب عالم السياسة ليس بالأمر المستحدث تماماً، ذلك بأن المفكرين والواقعيين، لم يتربدوا – من قبل علماء السياسة التجريبيين المعاصرين - في ربط عالم السياسة بظاهرة والقوة، وباعتبارها صلبة، مع فارق واحد هو أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين إذ يبدأون من الواقع السياسي يستهدفون عن طريق الملاحظة والتجريب فهمه وتفسيره أو تحليله المياسي يستهدفون عن طريق الملاحظة والتجريب فهمه وتفسيره أو تحليله يبدأون هم الآخرون من الواقع (وهم لذلك واقعيون) لا يعنون بتفسيره أو تحليله يقدر اهتمامهم بتصوير قواعد العمل الواجب الإلتزام بها إنطلاقاً من ذلك الواقع، ومن هنا كان الرصف الدقيق لأثار إمامهم وميكيافالي، بأنه قدم

للمعرفة السياسية الحديثة «فنا للسياسة لا علماً» لها. إن الفارق الأوحد إذن بين نظرة الواقعيين ونظرة العلميين يتمثل فيما نحن بصدده في الهدف، أهو مجرد تفسير الواقع أم الاتعاظ به في سلوك الحاكمين والمحكومين، إنه الفارق بين العلم والفن، لقد كان «ميكيافالي» ينطلق من تصوره للواقع السياسي ليقدم أصولاً لفن الحكم تكفل له أقصى درجات الفاعلية، ذلك بينما يعني علماء السياسة التجريبيون المعاصرون بتحليل الواقع السياسي وتفسيره، تاركين تغنين قواعد العمل فيه لرجال الحكم والممارسين.

إن الواقعية السياسية منذ إمامها ميكيافالي وحتى يومنا لا ترى في العلاقات السياسية أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعد أن تكون في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمون والمحكومون، وكل ما يعنى به الواقعيون هو مدى فعالية الحكم ذاته، أو في معنى آخر مدى فعالية الوسائل باللسبة للأهداف وبصرف النظر عن مدى مجافاتها للقيم الأخلاقية، وهكذا يربط الواقعيون عالم السياسة كله بحقيقة هي القوة وبالقوة الفعلية وحدها، فهي لدى هؤلاء صلب ذلك العالم ومركز الاهتمام لكل دراساته، ومع ذلك فإن دراسات الواقعيين لعالم السياسة - وعلى رأسها أفكار إمامهم وميكيافللي، - لا يتسنى البتة وصفها بأنها دراسات علمية، وإنما هي مجموعة من ملاحظات الواقع تعقبها مجموعة من قواعد عمل تبدو للملاحظ قادرة على تحقيق أكبر قدر من الفعالية للحكم، ومن ثم فهي نقع في إطار فن السياسة دون علم السياسة. إن تصور البعض امكيافيالي على أنه مؤسس علم السياسة الحديث هو تصور خاطئ ذلك لأنه قد بدأ من الواقع ليصور منه مجموعة قواعد العمل دون أن يعنى في شيء بتفسيره، ومن ثم بالكشف عن حقيقته، فيكون بذلك قد عازه الركن الأصيل لعلم السياسة كعلم تجريبي ألا وهو استهداف التفسير العلمي. وأما عاماء السياسة المعاصرون، فهم يشاركون سلفهم من الواقعيين البدء من الواقع من الواقعيين البدء من الواقع متمثلين عالم السياسة في مجموعة من علاقات قرى، وباعتبار أن القوة هي صلبة الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعي والثقافي والحصاري، وبأنها هي وحدها الجديرة بأن تكون مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي، ولكن الذي يظهر به علماء السياسة المعاصرون على الواقعيين هو عناية هؤلاء التجريبيين بالتحليل العلمي لروابط الواقع السياسي، ومن ثم غلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها.

وليس من شك في أن تأسيس هذه المدرسة العلمية المعاصرة (مدرسة علماء السياسة المعاصرين) كان في البداية من عمل الباحثين الأمريكيين المعاصرين، كما لا يزال إنجاه هذه المدرسة يمثل الانجاه الغالب في الدراسات السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر الأستاذ الأمريكي الرثر بنتلي Arthur. F. Bentley، إمسام العلميين المعاصرين الذين إتخدوا من فكرة القوة مركز الإهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي وباعتبارها صلب الواقع السياسي قاطبة، وذلك في كتابه الصادر عام ١٩٠٨ بعنوان "The Process of Government" وفي هذا العيان ناته تنبيه إلى الخروج على منهج المدرسة التقليدية في الدراسات السياسية، فصاحب هذا الكتاب لم يعنونه «بالدولة» وإنما عنونه «بالحكومة» من حيث هي واقع حركي، فقد عنى في كتابه هذا وبالدرجة الأولى «بواقع دلكومة» أو بواقع الحكم من حيث هو مجرد «نشاط» دون واجهاته القيمية، وذلك ما تقطع به لفظة "Process" الذي ربطها بالحكم في عنوان كتابه وغلى طول دراساته.

والحق أن لفظة "Process" الأمريكية هذه ليس لها مقابل يطابقها تماماً

بالعربية ولا حتى باللغات الغربية اللاتينية الأصل (كالفرنسية)، وكل ما نستطيع أن نقدمه تفسيراً لها بالعربية أن فيها إيحاء بفكرة النسق System وفكرة الحركة معاً، في معنى أنها تشير إلى علاقات واقع مركب من مجموعة عناصر متغيرة، وهي فيما بينها متساندة متفاعلة على وضع يُمكن لإنسجامها فيما بينها واستمرارها ككل متسق، ويما يؤكد أن أي تغير في أي عنصر من عناصره يؤدي إلى تغيرات في العناصر الأخرى، وفي هذا خروج من جانب المؤلف على منهج علم السياسة التقليدي.

وجملة القول في شأن مصنمون كتاب وبنطي، هو أن موضوعه يدور حدول "الحكم" من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة – عنده – لا تعدو أن تكرن في حقيقتها مجرد ونشاط، وهي دائماً كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي، وهذا النشاط مضمونه أفعال بمارسها البعض مع البعض، أو البعض على البعض وهو وحده مادة الدراسات السياسية العلمية قاطبة، إن هذا النشاط الذي يمارسه البعض مع البعض وعلى البعض يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. إن مادة علم السياسة هي قابعة (حسب تحليل بنتلي) في ومجريات، الواقع على ذلك الدصو (Process) وإنما في ويشمائر الناس أو في أحاسيسهم (على حد تعبيره) وإنما في ونشاطاتهم الفعلية.

وهذا النشاط السياسي - كغيره من النشاطات الاجتماعية - يرتبط دائماً عند وبنتلي، بمصلحة تستهدف من وراء فعل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة إقتصادية بحقة وبناء النشاط السياسي - كغيره من بلداطات الاجتماعية - تستدعيه، فلا تجمع (Group) عنده من غير

مصلحة، بل إن ثمة ثلازم عنده بين المصلحة والتجمع، ومن ثم بين . المصلحة والسياسة.

على أن الظواهر السياسية لا تتميز عند البنتلي، بمجرد كونها نشاطات تستدعيها مصالح، وإنما هي فوق ذلك – ومن بدايتها إلى نهايتها – ظواهر قوة، غير أن البنتلي، إمعاناً في ربط المصلحة بالتجمع من ناحية، وتفادياً لاستخدام لفظة القوة التي توحي بفعل الأجسام في الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى، قد رجح استخدام لفظة الضغط، بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظة القوة في عالم الطبيعة، الأمر الذي ربط مادة علم السياسة عنده بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات، أو دفع الجماعات المعضمها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع عند البيني، إلا ذلك الإنزان الذي يتحقق لتلك الصغوط فيما بينها.

إنها فكرة الإتزان بعامل قانونِ الفعل ورد الفعل في عالم الفيزياء التي ألهمت «بنتلي» فكرته عن تحقيق الإتزان السياسي بعامل نحقق التوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح، بعامل التدافع، إنها أيضاً في نفس الوقت فكرة «النسق» "System" التي شاعت لدى علماء السياسة الأمريكيين من بعد «بنتلي».

ومنذ كتاب ابنتلي، هذا ومصنفات العلوم السياسية الأمريكية تتابع أفكاره هذه وتحمل تسميات مطابقة لتسمية كتابه المشار إليه أو تسميات شبيهة بها.

ففي عام ١٩٥١ يصدر دوفيد ترومان: كتاباً يحمل نفس إسم كتاب «بنتلي» The Government Process ، ويؤكد فيه تأثره به، ويعلن إرتباطه The Political النهائي بفكرة «الجماعة» في تفسير حركية الواقع السياسي

Process وأنه يتعين إغفال تلك الوحدة الكبرى والتي تسمى «بالمجتمع» أو «الدولة» في الدراسات السياسية العلمية، فعنده ليست مؤسسات الحكم أكثر من مجرد مراكز قوة تعتمد على المصلحة.

ولعل من أبرز المصنفات الأمريكية المعاصرة في مهاجمة فكرة «الدولة» كمركز إهتمام لعلم السياسة هو كتاب «النسق السياسي The Political System المصاحبه «ديفيد ايستون» المعامن الكاني صدر عام ١٩٥٣. ففي هذا الكتاب يؤكد «ايستون» أنه من المتعين على الباحثين والدارسين لعلم السياسة أن يتجنبوا نهائياً إستعمال لفظة الدولة باعتبار أن ذلك من مقتضيات المنهج العلمي التجريبي، وعلى أساس أن علم السياسة لا يعني بنوع معين من المؤسسات أو المنظمات وإنما بنوع من النشاط هو «النشاط السياسي» (في المعنى الذي قدمناه أنفا).

وجملة القولة لدى علماء السياسة التجريبيين الأمريكيين المعاصرين أن الدولة ليست - بالنظرة الاختبارية - إلا مجرد جماعة مع غيرها من الجماعات، وفي معنى آخر ليست إلا جهاز قوة أو ضغط مع غيره من الأجهزة الذي تنتمي إلى نفس الطبيعة، وأن الدولة تبعاً لذلك ليست جديرة بأن تكون هي وحدها مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي، وإنما مركز الاهتمام لعلم السياسة كعلم تجريبي، وإنما مركز الاهتمام المهناء، باعتباره صلب هذه المجاعات جميعاً.

وإنطلاقاً من أن القوة بمداولها المتقدم هي عند علماء السياسة التجريبيين المعاصرين مفهوم الأساس لعلم السياسة ومركز الإهتمام للدراسات السياسية قاطية، راح فريق من هؤلاء العلماء يتجه نحو دمعيار، للتمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية يرتبط بذلك المفهوم، إنه معيار الصراع من أجل القوة (Struggle for Power)، وفي معنى أن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة ، يستوي في هذا عالم السياسة داخل المجتمع السياسي وعالم السياسة الدولي (بالتفسيل اللاحق)، وفي هذا يقول مورجاندو، Morgenthau: وهو من أئمة علماء السياسة التجريبيين المعاصرين الأمريكيين – أن واقع عالم السياسة الدولي شأنه في هذا شأن أي واقع سياسي آخر هو صراع من أجل القوة، ومهما نكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر دائماً (١).

مضمون القوة :

والحق أن علماء السياسة التجريبيين المعاصرين قد تأثروا تأثراً مباشراً في هذا الصدد بمفهرم القرة وبأبعاده في العلوم الفيزيائية. كلنا نعلم أن مفهوم الأساس المشترك بين علمي الديناميك والاستانيك هو مفهوم «القرة» والذي يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم ، وأن الأصل في علم الميكانيك أنه يعني في عالم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون في الأجسام ليس أكثر من حالم الانزن التي عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية نحول دون تحركه بعامل قوى أخرى، ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون ينطلقون في تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة، وفي فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من انزان، فالقوة السياسية هي لدى التجريبيين المعاصرين صلب هذا العالم، لأن القوة هي السياسية هي لدى التجريبيين المعاصرين صلب هذا العالم، لأن القوة هي كذك في عالم الطبيعة، والتكامل السياسي لأية جماعة لا يعني أكثر من

Morgenthau, Politics Among Nations, Chap. 3, New York, 1948.

انزان قواها على وصنع يتحقق به استمرارها وفكرة دالنسق السياسي، لا تعني أكثر من تصور لحالة الإنزان التي عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة (وفي المعنى المتقدم)، وهذه المفاهيم جميعاً منقولة عن العلوم الفيزيائية والبيولوجية.

ثم إن القوة في عالم الفيزياء هي فعل جسم في جسم وهي في عالم السياسة قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير في عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير في إراداتهم، فالفارق هو في طبيعة العالمين عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة، وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ فلا يغلت فيه حيز ما من جسم، ومن ثم من قوة لها دورها في إتساق عالمها وتكامله، ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه، إن صلبه القوة فلا يتصور غيبتها في أي مجال من مجالاته، إن السلطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي في داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الإنسجام بين قواه المختلفة، وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة في مجتمعها الكلي، وإنما تتعايش معها في إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى، إن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها. ومن هنا فإن مشكلة عالم السياسة بعلاقات قراء ليست مشكلة إختيار بين عالم بقوى وعالم بلا قوى، وإنما المشكلة الكبرى لعلاقات القوى في عالم السياسة تتمثل في قدرة الإنسان على الإختيار بين علاقات قوى يحكمها قانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم غير مستأنسة، وبين علاقات قوى تحكمها الإرادة الواعية، أو بعبارة أخرى الإختيار بين علاقات القوى الخام وعلاقات القوى المطوعة، وهنا يأتى دور السلطة السياسية لكى يتحقق به إنسجام القوى المتباينة دلخل المجتمع الكلى ومن ثم إنزانها.

عالم السياسة عالم تعدد القوى:

فالحق أن تصور عالم المجتمع السياسي على أنه عالم «القوة» الواحدة يرتد إلى قصور في التحليل، ذلك بأن «السلطة السياسية» وهي بالفعل من شأن هذا المجتمع وحده – ليست وقوة، تنفرد بعالم بلا قوى، وإنما الحقيقة أن عالم السياسة المستأنس (عالم المجتمع السياسي – مجتمع السلطة السياسية) هو عالم من قوى، طالما أنه عالم من بشر ومن ثم من كاندات برغبات وإرادات عاقلة.

أليس من الحقائق العلمية الثابتة أن من بين مقومات «الإنسان» مجموعة من «رغبات» غريزية تحركه نحو العالم الخارجي من أجل إشباعها وذلك بالتأثير فيه» ومن ثم فهي «قوى» والإنسان يستوي في هذا مع شتى الكائنات الحية ، غير أن الإنسان يظهر على غيره من تلك الكائنات بقوة العقل. والإنسان متكامل لا في كيانه العضوي فحسب وإنما النفسي أيضاً ، فقد أوجه الله «انزاناً ، نفسياً في علاقة قوتيه الغريزية والعقلية ، وهو اتزان يتحقق بمضبط القوة للقوة (قوة العقل لقوة الرغبات) ، وهكذا نستطيع القول من غير حرج أن لكل إنسان قوتين، قوة العقل، وقوة الرغبات، وأن الأصل في القوتين أن يكونا في حالة إنزان، فلا تستبد به قوة الرغبات بمنأى عن رقابة قوة العقل أو تستبد قوة العقل مرضى الميزان القوى النفسي في الحالتين.

والإنسان هو الوحدة الطبيعية في التركيب العضوي المجتمع والسلطة السياسية ، فكيف نستطيع والحال هذه أن نتصور مجتمعاً خالياً من القوى اللهم إلا قوة السلطة السياسية تلك؟ هل نستطيع أن نتصور ذلك إلا إنطلاقاً من مقدمة افتراضية بحتة لا صلة لها بحقيقة الإنسان، كتلك التي بدأ منها مهريز، في كـتابه Leviathan في طريقه إلى تصوير مجتمع بقرة وحيدة مطلقة نهائية، وذلك حين أرسى بناء دولته على عقد افتراضي نزل فيه الناس جميعاً عن جل قواهم الطبيعية ومن غير رجعة إلى فرد واحد، فانتقل بذلك الناس من حالة القوى الطبيعية المتعددة المتصارعة إلى حالة المجتمع السياسي ذي «القوة الوحيدة»!!؟.

إن مجتمعاً بقوة واحدة من شاكلة مجتمع «هويز» هذا لا يتصور إلا انطلاقاً من افتراض عقلي بحت يسقطه مجرد عرضه على طبيعة الإنسان، ان في الإنسان قوتين متزنتين،: الرغبات والعقل فسقوط أيهما عنه معناه تدليه إلى ما دون الإنسان بأن يصبح مجرد مجموعة من رغبات غريزية بحتة، أو تسموا إلى ما فوق الإنسان بأن يتجرد من رغباته فيصبح قوة عقلية بلا هدف.

وهكذا فإن الذي يستقيم مع الفهم الصحيح لحقيقة الإنسان أن المجتمع السياسي (مجتمع الواقع السياسي المستأنس) هو بالدرجة الأولى - وكما هو ثابت بالملاحظة التاريخية الطويلة - مجتمع كلي بقوى تحتية اجتماعية قادرة على الضغط على قوة السلطة السياسية الشاملة للمجتمع الكلي من أجل تحقيق مصالحه، إنها جماعات الضغط (بالتسمية المعاصرة) والتي من صورها قوى الابالة الإقطاعية في أوائل العصور الحديثة في أوريا (في ظل الدولة الملكية الناشئة حينذاك)، وقوى الكنيسة ورجال الدين في تلك الحقبة، ثم هي قوى المصالح البرجوازية فيما بعد، وهي في العالم المتخلف حتى في أيامنا قوى الأسر الكبيرة التي تعتمد على المزوة القبلية أو على المكانة الاقتصادية، وهي في العالم المتقدم المعاصر نقابات أصحاب الأعمال وبقابات العمال، والاتحادات الطلابية والجمعيات النسائية، وغيرها من الجماعات التي تستهدف التأثير على السلطة الرسمية في مجتمعها من أجل

تحقيق المصالح المانية أو الأدبية لطوائف معينة داخل المجتمع الكلي، وليس بخاف ما ليعض هذه الجماعات من قوة فعلية تؤثر بها على السياسات العامة لمجتمعاتها، فنقابات العمال تستطيع عن طريق الإضراب العام في «بلاد العالم الحر، أن تعطل الحياة العامة تماماً، وهي بهذا تشكل قوة رهبية تؤثر بها على سلطة الدولة من أجل الخضوع اضطالبها، ومن شاكلة هذه القوى في عصونا أيضاً الأحزاب السياسية حين تتعدد في مجتمع بسلطة سياسية «مقيدة» ذلك بأن الحزب السياسي – حين يرتبط بأيديولوجية معينة تؤمن مهتمعه التأثير عليها من أجل تغليب أيديولوجيته على ما عداها بل وأحياناً لغزوها إن استطاع، وليتخذ منها أداة لفرض فكره على مستوى المجتمع الكلي، فيحتكر بذلك السلطة الرسمية والحياة السياسية معاً، وينقل بذلك مجتمعه من نظام تعدد الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد حال ما حدث في روسيا الناشفية .

وهكا فإن السلطة السياسية لا نجعل من عالم السياسة المستأنس عالما
بلا قبوى، ذلك بأن كل عنصر - أو مجموعة من عناصر - في الكيان
البشري لعالم السياسة النساأت هو كما تقدم قوة بذاته، وما السلطة السياسية
فيه إلا مجرد قوة عظمى يتحقق بقطها انسجام علاقات قوى عالمها ومن ثم
انتظامها، على نحو ما يتحقق للمجموعة الشمسية في الطبيعة بفعل الشمس.
إن وجود الشمس كقوة محركة لتلك المجموعة كلها لا يعني أن هذه
المجموعة بلا قوى متعددة، إن كل كوكب في المجموعة الشمسية هو جسم
بذاته ومن ثم فهو قوة بذاته وتوثر في غيرها من وحدات المجموعة الشمسية،
وعلى إنزان فيما بينها جميعاً بما في ذلك القوة الكبرى (الشمس)، ولا يسقط
عنها ذلك كونها تدور جميعاً جمل قوة عظمى هي قوة الشمس، وهي قوى على

تجري على انتظام لا تفوت فيه وذلك بعامل جذب الأقوى للأضعف وباندفاع كل منها اندفاعاً ذاتياً في مداره، الأمر الذي يتحقق به ميزان القوة للمجموعة الشمسية، ونحن نتصور هذا كله من ثنايا مفهوم النسق.

ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة المستأنس بعامل السلطة السياسية، إن السلطة السياسية هي منه بمثابة الشمس في النسق الشمسي، والقوى الفردية والجماعية (جماعات المصالح - جماعات الصغط) فيه بمثابة وحدات تلك المجموعة، إن المجتمع المستأنس سياسياً أي بعامل السلطة السياسية هو مجموعة من قوى متدرجة هي القوى الفردية، فقوى جماعات المصالح - جماعات الصغط - الأحزاب، وغيرها من القوى الاجتماعية الفعلية، فقوة السلطة السياسية، ثم إن علاقات هذه القوى تجرى على انتظام بعامل التفاعل فيما بينها.

إن السلطة السياسية ايست البنة قرة وحيدة في بيئتها وإلا لما كان الكلام عن التفاعل السياسية عن التفاعل السياسي في تلك البيئة، إن الذي تختص به السلطة السياسية ليس هو احتكار القوة وإنما هو "الاحتكار الشرعي لأدوات(١) القتال"، ومن ثم تجريد أعضاء الجماعة منها، وذلك بهدف استبعاد حالة الحرب الدائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة ومن ثم تحقيقاً للمجتمع الهادئ، مجتمع السلام، مجتمع القعرى المستأنسة.

وفيما عدا ذلك فمؤسسات السلطة الرسمية للمجتمع الهادئ لا تعدو أن تكون مجرد قوة من قرى مجتمعها، المتعددة بالتفصيل المتقدم، والتي تتبادل جميعاً التأثير والتأثر، إن قوة المؤسسات الرسمية للدولة الحديثة هي قوة مستأنسة كغيرها من قوى مجتمعها، وذلك بحكم تقيدها بالنظام القانوني لمجتمعها، ومن ثم لا يبقى في الحياة السياسية في ظل نظام الدولة الحديثة مكان إلا التفاعل الهادئ لهذه القرى المطوعة.

⁽١) رفى معنى آخر وأدوات الاكراه المادي،

وإذا كان عالم السيّاسة الوطني هو – رغم ارتباطه بظاهرة السلطة السياسية – عالم تعدد القرى على ذلك النحو، فإن واقع عالم السياسة الدولي يهيئ للتأكيد لهذا التعدد على النحو التالي .

تعدد القوي في البيئة الدولية ،

وبصدد تعدد القوى في البيئة الدولية يتعين - بادئ ذي بدء - أن نعرض الصفات التي تطل بها الدولة على الحياة الدولية، نظراً اما ترتبه هذه الصفات من آثار سياسية وقانونية على طبيعة هذه البيئة وطبيعة علاقاتها.

إن صغة السيادة – كما سبق أن أشرنا من قبل – هي أولى المبادئ السياسية الكبرى التي قامت عليها الجماعة الدولية، في صورتها الحديثة، كما تعتبر من أبرز الصفات اللصيقة بالدولة – في المفهوم المعاصر – فنقول إن الدولة مجتمع ذو سيادة، .

وتعني والسيادة، قدرة الدولة على الإنفراد بإصدار القرار السياسي في داخلها وعلى وجه النهائية في خارجها، ومن ثم قدرتها على الإحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الإمتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج، إلا أن يكون ذلك بإرادتها.

لقد أضحت «الجماعة الدولية» تتكون من دول ذات سيادة ترى كل واحدة منها في نفسها ندأ لفيرها، فلا تقبل الامتثال للدلها، وليس في هذه الجماعة ما هو أعلى منها، وهي لذلك لا تمتثل لما يأتي من خارجها إلا برضاها وتحقيقاً لمصلحتها.

واستناداً إلى ذلك نستعمل عبارة الجماعة الدولية Societé . الدولي: Internationale ونرفض استعمال عبارة المجتمع الدولي: Internationale للدلالة على واقع البيئة الدولية، ذلك بأن عبارة المجتمع الدولي لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن حالة الجماعة الدولية، إن جماعة الدول لا تنزل - حتى حاضرها - تقوم على وحدات سياسية (دول) تصمم كل واحدة منها على التمسك بسيادتها وترفض الامتثال لأي قيد يأتي من خارجها إلا برضاها، وعلى أساس أن تقيدها به هو تقيد ذاتي، وهكذا فإن عبارة دالجماعة الدولية، هي وحدها الصالحة للدلالة على حالة الكيان الدولي الراهنة، وعلاقاته المتمثلة في علاقات الدول (الوحدات السياسية) فيما ببنها في غيبة سلطة عليا.

وإنطلاقاً من هذا التصور يأتي التباين بين طبيعة البيئة الدولية، والبيئة الوطنية رغم التقائهما على البدء من حقيقة واحدة وهي جوهر السياسة في الإنسان وعلى صلب واحد هو القوة.

إن وجه التباين بين البيئتين يتمثل في أن البيئة الداخلية للوحدة السياسية هي بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي لأدوات العنف، بيئما واقع البيئة الدولية يتمثل في جمع من وحدات سياسية (الدولي)، أي في عديد من قوى متميزة ذات سيادة، قد تتعاون فيما بينها، ولكنها لا تتكامل (أي لا تشكل مجتمعاً هادئاً) تبعاً لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة، بما يتضعنه من تجريد لأعضاء الجماعة من أدوات الإكراه.

إن البيئة الوطنية هي بيئة القوة المتمركزة، بينما نمثل البيئة الدولية بيئة تعدد مراكز القوة، ومن ثم تصح تسمية البيئة الوطنية بأنها "بيئة السلطة"، وتسمية البيئة الدولية "بيئة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف بما يؤدي إليه من مجتمع هادئ، هو مجتمع السلام، وإن البيئة الدولية هي بيئة غيبة هذا الاحتكار، ومن ثم تعدد القوى التي تمل تبعاً لذلك في غيبة حكم أعلى.

إن كل وحدة سياسية (دولة) هي في الواقع مركز متميز ونهائي لإتخاذ القرارات، يحتفظ بالحق في الالتجاء الأخير إلى العنف، باعتباره وسيلة لفرض الإرادة حماية لأمنه، وتحقيقاً لمصلحته الوطنية ولو على حساب المصالح الوطنية للدول الأخرى. ويفضي تعدد مراكز القوة في البيئة الدولية إلى نوع من تبادل التأثير فيما بيئها فتشعى إلى تبادل فرض ارادتها فيما يسمى بجداية الصراع الدولي.

ومن هذا فإن البيئة الدولية هي بحكم غيبة السلطة العليا فيها تقوم على مجموعة من وحدات سياسية متعددة بقدر تعدد هذه الوحدات (الدول)، وياعتبار أن كل دولة منها تمثل قوة بذاتها، الأمر الذي يتعين معه القول بأن البيئة الدولية هي بطبيعتها بيئة تعدد القول! .

(١) علم السياسة هو علم السلطة:

هذاك اتجاه يرى أن عام السياسة هو علم السلطة، وتتعدد آراء الباحثين في صدد دراسة السلطة، فالبعض يركز على دراسة السلطة في نطاق المؤسسات الرسمية، والبعض يوسع من نطاق هذه الدراسة بحيث تشمل معظم جوانب النظم الاجتماعية (١)، وفريق آخر يهتم بدراسة النشاط المرتبط بالصدراع من أجل السلطة سواء من أجل الوصول إلى السلطة أو الصفاظ عليها (١) ويشير الفقيه الفرنسي "بوردو" إلى أن دراسة السلطة تعنى دراسة

را راجع نفسيلاً بشأن تعدد القوى في البيئة الدولية: د. محمد طه بدوي، ود. ليلى أمين
 مرسى، أصول علم الملاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.

⁽٢) د. بطُرِّس خَالَي، د. محمود خيري عيسى، المدَّخل في علم المياسة، مكتبة الانجار المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩.

⁽٣) د. عز الدين فودة، علم السياسة، محاضرات على الاستنسل، لطلاب كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٧١ .

مركب من عنصرين هما القوة المادية والفكرة التي تربط القوة المادية بالغابة الاجتماعية، بمعنى أن السلطة هي القوة المادية الموجهة التحقيق غاية اجتماعية معينة وهي تحقيق الخير العام والصالح العام المشترك(١). ويرى "ريمون آرون" أن علم السياسة يهتم بدراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات(١).

وواضح من هذا العرض الموجز أن أنصار هذا الانجاء لم يتفقوا على مفهوم السلطة، وهذا هو أهم الانتقادات التي توجه إليهم، فالبحض يضيق من نطاق السلطة بحيث يخرج منها ما هو فيها والبعض يوسع من هذا النطاق بحيث يدخل فيها ما ليس منها، ومع ذلك فإن التعريف الذي أشار إليه الفقيه الفرنسي "بوردو" يمكن أن يكون مفيداً في تطوير الدراسات السياسية المعاصرة، حيث أنه يجمع بين عنصري القوة المادية والقيم السياسية، وهو ما يحتاج إلى جهد ابداعي لعلماء السياسة في المرحلة القادمة.

(Y) علم السياسة هو علم القوة ،

يذهب أنصار هذا الانجاه إلى أن مفهرم الأساس بالنسبة لعلم السياسة هو القوة، وعلى ذلك فعلم السياسة هو العلم الذي يدرس الصراع من أجل المصول على القوة في المجتمع، استناداً إلى أن القوة هي الهدف المباشر لهذا المسراع(٢) ويترتب على ذلك أن علم السياسة يهتم بدراسة وسائل توزيع القوة في المجتمع، ومصادر هذه القوة، وكيفية ممارسة علاقات القوة،

 ⁽١) د. نعيم عطية، في النظرية العامة للحريات، القاهرة، الدار القومية الطباعة والنشر،
 ١٩٦٥، ص ص ٤٨ - ٥٠.

⁽۲) د. بطرس غالی و د. محمود خیری، مرجم سابق، ص ۱۰.

⁽٣) د. محمد طه بدري، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٧٧.

ووسائل صبط هذه الممارسة، كما أنه يهتم بدراسة بناء القوة في المجتمع بوصفه يمثل الأساس الذي تستند إليه العملية السياسية.

وفيما يلي نعرض ابعض الآراء المتعلقة يمفهوم القوة في عالم السياسة ويمفهوم آخر ارتبط به وهو مفهوم بناء القوة.

مفهوم القوة ا

مفهوم القرة هو مفهوم الأساس بالنسبة لعلم السياسة الحديث ١١٨، وذلك باتفاق جميع علماء السياسة المعاصرين.

وتتعدد التعريفات التي قدمها العلماء بصدد هذا المفهوم والمفاهيم المتعلقة به، كبناء القوة، النخبة السياسية.

ومن ثم فهناك صعوبة في تعريف القرة بالإضافة إلى صعوبة أخرى تتعلق بالخلط بين هذا المفهرم والمفاهيم الأخرى المتعلقة به كالسلطة، النفوذ، التحكم، القيادة.

ولقد استخدم Agger على سبيل المثال اصطلاحي "القوة والنفوذ" بمعنى واحد انطلاقاً من دراسته الامبريقية الأولية التي قام بها، والتي وجد فيها أن الناس يستخدمون الاصطلاحين بمعنى واحد(").

أما نياسون بولسبي فقد نظر إلى اصطلاحي النفوذ Influence والتحكم Control بوصفهما يشكلان الرموز الاكراهية للقرة وأشار إلى أن أعصاء أبنية القوة كقادة، عادة ما ينشغلون بالأدوار العديدة للقيادة (آ).

⁽١) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص .

⁽²⁾ Ropert E. Agger and Daniel Goldrich, "Community Power Structured and Portisonship., American Sociological Review, (23, August 1958), p. 323.

⁽³⁾ Nelson W. Polsby, "Community Power and Political Theory., New Haven: Yole University Press, 1963, p. 3.

وفي محاولة للربط بين هذه الاصطلاحات العديدة، فقد قال Floyd السلطة في مجتمعنا هم قادة القوة والنفوذه(١).

والواقع أن المفهومين اللذين حظيا باهتمام عدد كبير من الباحثين هما مفهوم القوة، ومفهوم النفوذ، وبعض الباحثين حاولا التمييز بينهما، وإن كان معظمهم قد انفقوا على أن كلاً منهما يشير إلى علاقات بين أشخاص أو جماعات(٧).

ف Rossi عتبر أن القوة تكون علاقة بين الشخص "A" بحيث يؤثر في سلوك الشخص "B" لأن هذا الأخير بريد أن يتجنب الأضرار التي قد يلحقها به الشخص "A" لو أنه لم يخضع لارادته.

أما النفوذ فهو الحالة التي يكون فيها سلوك الشخص B متأثراً بالفعل دون خوف من عقاب أو صرر (٣).

أما Dahl فيرى أن النفوذ Influence هو علاقة بين فاعلين بحيث يستطيع أحد الفاعلين أن يقنع أو يستميل الآخرين إلى فعل في طريق ما، لم يكونوا يرغبون أو يفكرون في فعله من قبل، ويذكر أن الشكل المتطرف للنفوذ هو التأثير الاكراهي الذي يقوم على التهديد أو توقيع العقاب القاسي، أو المكافأة السخية، فكل من الاكراه الايجابي والسلبي يشتمل عليهما أصطلاح القوة (4).

Floyd Hunter, "Community Power Structure, Astudy of Decision Malers, chapel Hill: University of North.

⁽²⁾ A mold M. Rose, "The Power Structure, Political Process in American Society", U. S. A.Oxford University Press, 1916, p. 44.

⁽³⁾ Peter H. Rossi, "Community" Decision Making", Adminstrative Science Quarterly, 1, March 1957, P. 425.

⁽⁴⁾ Ropert A. Dahl, Modern Political Analysis, EnglewoodCliffs, N. Y., Prentice Hall, 1963, p. 40.

بالنسبة لـ D'Antonio و Form فقد نظرا إلى القوة على أنها تتكون من شقين: السلطة التي تقوم على موقع الشخص في البناء التدرجي الرسمي، والنفوذ الذي يشكل الجانب الأكثر غموضاً نظاهرة القوة، والذي يقوم على رغبات البعض في طاعة الآخرين الذين قد لا يكونون يشغلون سلطة رسمية، وهم في هذه الحالة يطيعون لأنهم يحترمون أو يخشون الشخص أو الجماعة المطاعة، والشكل المتطرف للنفوذ هو الكرزما، والسلطة والنفوذ كلاهما مرتبط أو متعلق بالقوة، وكلاهما ضرورة لفرض سيطرة القوة بكفاية وفاعلية (١).

ويشير أحد الباحثين المصريين إلى نفس هذا المعنى تقريباً، فيذكر أن القوة تمارس إما في شكل سلطة أو نفوذ، فقد تمارس القوة من خلال الارتباط بمنصب معين يعطي لشاغله الدق في اصدار قرارات لها صفة الالزام، وقد تمارس في شكل نفوذ، أي استخدام طاقات الآخرين لتدقيق أهداف مرغوب فيها دون الاستذاد إلى حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين(٢).

أما ماكس فيبر فيعرف القوة بأنها امكانية "Chance" تحقيق شخص أو عدد من الأشخاص لرغبتهم أو ارادتهم الخاصة في نطاق علاقة اجتماعية معينة وذلك بالرغم من مقاومة الآخرين، ويعلق أحد الباحثين الأمريكيين على هذا التعريف فيذكر «أن استخدام فيبر لكلمة Chance المكانية أو فرصة يعني أنه قد اعتبر التحقيق القعلي لارادة الشخص هو أمر ثانوي بالنسبة

William V. D'Antonio, and, Willian H. Form "Influentials in two Border cities, Notre Dame: University of Notre Dam Press, 1965, p. 11.

 ⁽٢) دكتور فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية،
 القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩، مس ٣٣.

لمشكلة القوة، بعبارة أخرى أن الفرد لابد وأن يملك امكانية تحقيق ارادته، كأمر صروري أو لازم للتحقيق الفعلي لهذه الارادة أو الرغبة ولكن الواقع قد لا يثبت هذا الرأي، ومن ثم يمكن القول أن الامكانية صرورية ولكنها ليست شرطاً كافياً لتحقيق الارادة (١).

ولقد ادخلت معظم الكتابات المعاصرة اصطلاحي المقدرة "Ability" والمقدرة الكامنة Potential بالنسبة لكلمة الامكانية Chance التي قدمها فيبر ولكنهم أبقوا على التمييز بين المقدرة الكامنة، والتحقق الفعلى للارادة(٢).

وبين اولئك الذين يعرفون القوة استناد إلى المقدرة الكامنة شوليز "Schulze" الذي يقول: «إن القوة تدل على المقدرة ، أو المقدرة الاحتمالية أو الكامنة للأشخاص في مواقف معينة، لغرض شروط، أو صنع قرارات، أو اتخاذ مواقف أو أفعال تكون حاسمة، بالنسبة لوجود الآخرين في نسق اجتماعي ما(٢).

أمسا "Haer" فيرى أن القوة تشير إلى مقدرة أو سلطة الشخص أو المنظمات للتحكم، أو النوجيه بفعالية، أو التأثير في الأشخاص أو الجماعات الأخرى(٤).

وقد استمر كل من "D'Antonio" و "Ehrlich" في القول بأن والقوة هي

⁽¹⁾ Arnold M. Rose, op. cit., pp. 45 - 46.

⁽²⁾ Ibid, p. 46.

⁽³⁾ Ibid., p. 46.

⁽⁴⁾ John L. Haer, "Social Stratification in Relation to Attitude Toward Sources of power in A community", Social Forces". 35, 2, December 1956, p. 137.

القدرة الكامنة أو الاحتمالية الشخص أو جماعة المتحكم (١)، ومسعنى هذا أن ممارسة شخص أو جماعة المتحكم لا يعني أنهم في موضع القوة المطلقة، فالأشخاص أو الجماعات الذين يمارسون القوة بالمعنى الذي حدداه لابد وأنهم يملكون المقدرة أو المقدرة الكامنة، ولكن اليس كل من الديهم مقدرة كاملة أو احتمالية يمارسون القوة في الواقع (١)، ويقدمان تعريفاً آخر القوة بالمعنى الواسع تشير إلى قدرة شخص التحكم في عملية صنع القرار (١).

ولقد انتقد "Nelson Polsby" مفهوم القوة الكامنة أو الاحتمالية، وقدم السارباً امبريقياً للتعرف على الشخص أو الجماعة التي تمارس القوة الفعلية في المجتمع، فيذكر أنه لكي تعرف أن شخصاً قوياً أم لا، فلابد وأن تلاحظ تسلسل الأحداث التي يفترض أنها توضح قوته، قلو أن هذه الأحداث قد حدثت وفقاً لارادته، فإن قوة الفاعل هذا ليست كامنة أو احتمالية، ولكنها فعلية، أما إذا لم تعدث فلماذا نتساءل عن قوة هذا الشخص أو تلك الجماعة(١٠).

ويقدم "Nelson Polsby" تعريفاً للقرة فيقول: «إن القوة هي المقدرة على التحكم في عملية صنع القرار وأن هناك جانبين لظاهرة القوة هما السلطة والنفوذ(").

⁽¹⁾ William V. D'Antonio and Howard J. Ehrlich, "Democracy in America: Retrospect and Prospect", In William V., D'Antonio and J., Ehrlic, (eds), Power and Democracy in America, Notre Dame: university of Notre Dame press, 1961, p. 132.

⁽²⁾ Arnold M. Rose, op. cit., p. 46.

⁽³⁾ D'Antonio, and Ehrlich, op. cit., 132.

⁽⁴⁾ Polsby, op. cit., p. 60.

⁽⁵⁾ Ibid., op. 60.

وأشار "Robert Dahl" إلى أن المقدرة الكامنة أو الاحتمالية على التحكم قد لا تتسارى مع فعالية التحكم السياسي الفطي للجماعة فالتحكم السياسي الفعال للجماعة يقوم كوظيفة على أساس مقدرتها الكامنة أو الاحتمالية على التحكم، ومقدرتها الكامنة أو الاحتمالية على الوحدة "Unity".

وهكذا فإن جماعة ما بمقدرة كامنة أو احتمالية قليلة للتحكم ولكن مع مقدرة كامنة عالية على الوحدة ربما تكون أكثر فعالية في ممارسة التحكم السياسي، من جماعة أخرى لها مقدرة عالية على التحكم ومقدرة منخفضة على الوحدة(١).

وهناك انجاه آخر في تعريف القوة بوصفها سلوك يمكن ملاحظته، وهو عادة ما يظهر في عملية صنع القرار، فرايت ميلزيري أن القوة تعمل في عملية صنع القرار ومن ثم تتلخص مشكلة القوة في السؤال التالي من يصنع القرارات ٢٠١٧).

"برتراند راسل" يرى أن القوة هي التأثيرات المقصودة التي يقوم بها بعض الأشخاص، على أشخاص آخرين(٢).

ويعسرف "Kaplan" و "Lasswell" القوة بأنها المشاركة في صنع القرارات. والقوة بمعنى المشاركة في صنع القرار تكون علاقة شخصية، فالشائع بالنسبة لعلاقات القوة والنفوذ، هو فقط التأثير في السياسة، من الذي يؤثر؟ وعلى أي أساس تتكون متغيرات الارادة في موقف معين؟.

Robert A. Dahl, "Acritique of the power elite Model' "in American Political, Science Review, 52 (June 1958), p. 465.

⁽²⁾ Arnold M. Rose, op. cit., p. 50.

⁽³⁾ Bertrand Russell, power: A New Social Analysis", London: George Allen and Unwin, 1938, p. 25.

انه يمكن الاجابة على هذه التساؤلات من خلال فحص الممارسات الفعلية للفاعلين في هذا الموقف(١).

ويوضح "Amold M. Rose" أنه لابد من الاشارة إلى أن هناك مراكز حقيقية للقوة خلف المراكز الظاهرة، ويعرف القوة «بأنها السلوك الفعلي للحقيق تأثيرات مقصودة».

وتاريخياً تناول الكتاب جانب مصدر القوة وهو وجود بعض الناس أو المؤسسات التي تكون قادرة على التحكم في الآخرين، أما Rose فيؤكد على جسانب "المطلب" بمعنى حاجة كل المجتمعات والمنظمات لو أنها أرادت الاستمرار، لأن تملك بعض وسائل توجيه أو تنظيم العلاقات بين الناس لانجاز الحد الأدنى من الحاجات (٢).

ويذكر أحد الباحثين المصريين «أن الأشكال الأساسية للقرة هي القرة الدينية ، والقوة الاقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تتشكل جميعها في النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية ، فالقوة في معناها العام (عند هذا الباحث) اجتماعية سياسية ، وعلى هذا فالقوة المؤثرة هي محصلة الأشكال المختلفة القوة التي يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول "القوة السياسية" ، إذا كانت هذه الكلمة تعني ادارة شئون المجتمع بأفراده وروابطه وجماعاته في شاعى مناحيها سواء أكان ذلك في نطاق اقليمي أو دولي، (") .

وواضح أن هذا التعريف يقترب إلى ما أطلق عليه Rose جانب المطلب

Lasswell, And Kaplan, "Power and Society" New Haven: university Press, 1950, pp. 75 - 76.

 ⁽²⁾ Arnold M. Rose, op. cit., pp. 52 - 53.
 (7) د. اسماعيل علي سعد، أسس علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٣٢٠.

Demand من القوة، وإن كان في نفس الوقت يحوي خلطاً غريباً بين مصادر القوة وأشكال القوة، فالدين والاقتصاد والقدرات العلمية والعسكرية ليست أشكالاً للقوة، ولكنها مصادر أو موارد لها، أما أشكال القوة فهي وكما اتفق معظم علماء السياسة تتركز في السلطة والنفوذ، كما أن هذا التعريف يتضمن قدراً وإضحاً من الغموض، فالقول بأن أشكال القوة تتحول جميعاً إلى قوة اجتماعية سياسية هو قول غامض إذ يمكن لذا أن نتساءل كيف تتحول هذه الأشكال التي ذكرها إلى قوة اجتماعية سياسية، والقول بأن الملاقية والقول بأن المقوة معنى اجتماعي سياسي، هو من باب تعريف الشيء بنفسه كأن تقول الماء.

ويرى د. طه بدوي أن مفهوم القوة قد انتقل إلى علم السياسة من العلوم الفيزيائية ، وأن القوة في عالم الفيزياء هي فعل جسم في جسم ، وهي في عالم السياسة ، قدرة فرد أو نفر أو حكومة على التأثير في عقول أو أفعال الآخرين ، ومن ثم على ارادتهم ، وهذا التأثير لا يتم في فراغ ، وانما يتم في اطار مجتمع ، فالملطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي في داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواه المختلفة وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع ، وتجريد ما عداها من الأخرى من هذه الأدوات العنف في المجتمع ، وتجريد ما عداها من الأخرى من هذه الأدوات العنف في المجتمع ، وتجريد ما عداها من

والباحث يتفق مع هذا الرأي ويضيف إليه أن للقرة بوصفها القدرة على التأثير شكلين هما الملطة والغفرذ، وأن القوة لها مصادرها الاقتصادية والعلمية والدينية والعسكرية والسياسية، وأن كل من يملك مصدراً أو أكثر من هذه المصادر قد يكون بامكانه ممارسة القوة بمعنى التأثير في أفعال وأفكار

⁽١) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٨.

الآخرين، ولكن هذه الممارسة بالمعنى المنقدم تتوقف على عدة اعتبارات أهمها مدى كفاية الموارد المتاحة، ومدى الكفاءة في حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها، المدى الذي يمكن فيه ممارسة القوة، درجة الرغبة أو الاستعداد لممارسة القوة، فيعض الأشخاص قد يملكون مصادر هائلة للقوة وللاستعداد الممارسة القوة، والبعض الآخر قد يملك قدراً ضئيلاً من هذه المصادر ويحاول استخدامها في ممارسة القوة.

وعلى هذا فيمكننا أن نقدم اجتهاداً في مجال تعريف القرة يتلخص في:

أن القوة هي قدرة شخس، أو نفر أو حكومة على التأثير في عقول وأفعال الآخرين، ومن ثم على ارادتهم في نطاق مجتمع سياسي معين، على أن هذه القدرة على ممارسة التأثير تتوقف على عدة اعتبارات أهمها:

- مدى كفاية ونوعية الموارد المتاحة.
- مدى الكفاءة في حشد وتجميع هذه الموارد واستخدامها.
 - المدى الذي يمكن فيه ممارسة القرة.
 - درجة الرغبة والإستعداد لممارسة القوة .

ويمكن ممارسة القوة من خلال السلطة أو النفوذ أو الاثنين معا، ممارسة القوة استناداً إلى السلطة يشكل الاطار الرسمي لممارسة القوة ، أما ممارسة القوة استناداً إلى النفوذ فيمثل الاطار غير الرسمي لهذه الممارسة وممارسة القوة كما سبق القول قد تتم من خلال السلطة أو النفوذ، أو قد تتم استناداً إلى الاثنين معاً ولكن بدرجات متفاوتة.

وهذا التعريف الذي قدمناه يقترب من تعريف قدمه أحد علماء السياسة المعاصرين وهو Danzger الذي يرى أن القوة يجب أن توصف على أنها المقدرة الاحتمالية المتاحة لأي فاعل للوصول إلى هدفه، سواء أستطاع هذا الفاعل أن يستعملها بنجاح أم لا، ويرتبط هذا بالمرقف الذي يستطيع الفاعل أن ينجح في تنفيذ ارادته على الرغم من المقاومة الذي يمكن أن نطلق عليها السيطرة أو الهيمنة "Dominance" ومن ثم فثمة عناصر تتفاعل لتحديد أي الفاعلين يهيمن في الصراع وأهم هذه العناصير: الموارد، الرغبة القادرة، المقدرة على تحقيق الرغبة(١).

بناء القوة :

بعد أن أوضحنا بعض المفاهيم المتعلقة بالقوة يثور النساؤل حول ما هو المقصود ببناء القوة؟

يعرف القاموس الاجتماعي بناء القوة Power Structure بأنه شبكة علاقات القوة الرسمية وغير الرسمية في مجتمع معين، التي تحدد القرارات والأفعال الكبرى، ولهذا فإن بناء القوة هو أكثر من مجموع القادة الرسميين والبناء السياسي المعترف به، لأنه يشتمل بين ما يشتمل على الأفراد المؤثرين أو ذوى الغوذ وكذلك جماعات المصلحة(٢).

ويقدم القاموس السياسي تعريفاً لبناء القوة فيذكر: «أنه النمط الذي يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمعه(^{٣)}.

ووبناء القرة ليس مشكلة سهلة الدراسة إذ تمدد جذورها إلى ما وراء السياسة داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسي فحسب، فهناك القوة الاقتصادية والعسكرية، فالقوة تمثل في حقيقتها ظاهرة عامة في

⁽¹⁾ Arnold M. Rose, op. cit., p. 52.

⁽٢) د. عاطف غيث (محرر) ، قامرس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

⁽³⁾ Joseph Dunner, (editor), Dictionary of Political science, London, Vision press, 1965, p. 423.

المجتمعات الانسانية، وهي نقع أي القوة، في كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع، فهي توجد كامنة في الروابط المجتمعية غير النظامية ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا في الننظيم الرسمي.

أما القوة في التنظيم غير الرسمي فهي تصدر عن أو تعتمد على المكانة الاجتماعية، إذ يتفاعل الأفراد في هذا السياق وفقاً لمفاهيم المكانة التي يشغلونها فصلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم وإذا ما تداخلت الأدوار التي يلعبونها، تنشأ الجماعات الفرعية التي تمارس صغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة، عرضة للتغير مهما بلغت متانتها وقوتها، وترتيباً على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر في الروابط على شكلين: أولها تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي، وثانيها غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية، هذا ويتوقف قيام واستمرار النظام الأساسي في المجتمع على القدر الذي يتاح له من القوة فالقوة هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة ويونها يتغذر أن يقوم النظام، (١٠).

ان هذا التصور المنقدم لبناء القوة يقودنا إلى التساؤل عن كيفية توزيع القوة، وطبيعة علاقات القوة في نطاق هذا البناء.

وفيما يتعلق بكيفية توزيع القوة، فإن الخبرة التاريخية توضح أن هناك تميزاً داخل المجتمعات البشرية. قاطبة وأبدياً بين قلة آمرة وأغلبية مطبعة، ويرد علماء السياسة هذا إلى جوهر السياسة في الانسان والذي يتمثل في علاقة الأمر والطاعة، فلقد ثبت علمياً أن ما من انسان إلا ولديه بطبعه درجة استعداد للطاعة، ودرجة من الرغبة في السيطرة على الآخرين،

⁽١) د. لسماعيل علي سعد، مرجع سابق، من من ١٩٥ - ١٩٦.

وبينما تغلب الرغبة في السيطرة على القلة، فإن السواد الأعظم يستسلم للطاعة(١).

ان هذا يؤدي بنا إلى ضرورة التعرض لمفهوم النخبة السياسية، أو النخبة الحاكمة التي تكون على قمة هرم بناء القوة في المجتمع، غير أننا نرى أنه من الأفضل أن نبدأ بكلمة موجزة عن هرم بناء القوة في المجتمع.

يذكر أحد الباحثين المصريين، أن الجماعة الحاكمة وذات النفوذ بشار البها على أنها تشكل هرم بناء القوة في المجتمع، والذي يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلى مجتمع، ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ، فهرم القوة يتمرض على الدوام التغيير مستمر قد يكون من أسبابه هزات أو اصطرابات تحدث في قاعدة الهرم وينتج في معظم الأحيان، كما تدل الشواهد التاريخية، عن عمليات اجتماعية تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في تغير الظروف والأحوال التي تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية من السيطرة على باقي الجماعات، داخل المجتمع، وقد تكون هذه العملية اقتصادية أو تكولوجية أو ثقافية أو احدى العمليات الاجتماعية التي توثر في هرم القوة داخل المجتمع، والخدى المجتمع، والدي التي توثر في

ويقصر ماكيفر أهرام القوة على ثلاثة نماذج هي: الهرم الطائفي، وتتخذ خطوط القوة في هذا النمط حدوداً جامدة وصارمة ولا يستطيع أي من أبناء الطبقات الدنيا صحود السلم إلى الطبقات العلياء النمط الثاني هو الهرم الاوليجاركي وهو يشبه النموذج الأول من حيث صرامة الحدود بين طبقاته إلا أنه يتميز عنه بامكانية انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى، الدمط الأخير هو الهرم الديمقراطي، وتكون فيه الخطوط متحركة، ولا يعوق هذه الحركة

⁽۱) د. محمد طه بدري، مرجع سابق، ص ص ۲۱ - ٤٢.

سوى مراكز قرة ثابنة، وتقف هذه المراكز في سبيل من يسعى إلى الصعود من مستوى للقوة إلى ممستوى أعلى منه، حيث يفشل حيناً، وينجح حيناً في الوصول إلى المستوى الأعلى، وكما يعلو البعض إلى القمة في هذا الهرم، كذك قد يهبط البعض من القمة إلى القاع(١٠).

⁽¹⁾ د. علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة، القاهرة، دار الطالب، ١٩٧٦،

الفصل الثاني القوة ومكونات التنظيم الاجتماعي

الفصل الثاني القوة ومكونات التنظيم الاجتماعي

مكونات التنظيم الاجتماعي:

ما هي إذن هذه الصرورات الاجتماعية أو الملزمات؟ أول ما يجب أن ننبه إليه أن هذه الملزمات لها صفة الصرورة والعمومية بالنسبة لجميع الأنساق الاجتماعية بغض النظر عما إذا كانت بدائية أو قروية أو متحضرة، وهي: الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والايديولوجية.

ونعني بالجماعات Groups الأجسام الاجتماعية التي يسود كل منها شعور بالمشابهة أو الإنتماء بين أعضائها بالإضافة إلى تمييز مشعور به بين الأعضاء وبين أعضاء آخرين غير متشابهين أو غير منتمين، إلى جانب صيغة متميزة من البناء الداخلي.

ونعني بالقيم Values الصفات المعترف بها التي بجب أن يحصل عليها الأشخاص في المجتمع، والتعبيرات أو التصورات الرمزية التي عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرثى ملموس.

أما المركز أو المرتبة Status فإنه يشيير إلى وضع الأشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع، أي وضع الأشخاص باللسبة لأشخاص آخري.

والدور Role ويشمل الفعل والإنجاه والسلوك والمشاعر المناسبة لمراكز
 محددة، على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم في هذه المراكز.

والسلطة Authority هي العلاقة المعترف بها، والتي تتضِمن القوة

الشرعية لإصدار القرارات على مناطق معينة من السلوك ووجوه النشاط التي تصدر عن أعضاء آخرين في المجتمع.

والايديولوجية Ideology هي نسق المعتقدات الذي يهيئ الأساس لفهم أو استيعاب النظام الاجتماعي القائم أو بمعنى آخر، هي التعقل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي الراهن.

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هذه المكونات العديدة مرتبطة ارتباطاً متبادلاً في أثناء عملها في أي نسق اجتماعي، ولذلك فان يكون هناك ابتعاد عن الصواب أن ننظر إلى كل مدها على أنها وجه من وجوه الفكرة العامة وللتنظيم الاجتماعي، وستعرض فيما يلي لكل من هذه المكونات في شيء من النفصيل.

أولأدالجماعات،

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم، وهذه حقيقة مسلم بها، ومن أجل هذا كانت أحد الدعائم الهامة وجزءاً أساسياً من مكونات أي نسق اجتماعي، ومع ذلك فمن الصروري أن نقدر معنى الجماعات في تسيير المسائل الانسانية وأن نقحص طبيعها وتدوعها.

كل الكائنات الانسانية تدخل الجماعة الأولى - الأسرة - مدذ لحظة الولادة وفي أثناء حياتها تصبح جزءاً في عدد كبير من الجماعات الاجتماعية . وحجم هذه الجماعات يمكن أن يتنوع من العلاقة الثنائية لأسرة بغير أولاد إلى النسق الاجتماعي ذي الطبيعة التجمهرية المفككة كالحزب السياسي، ومن أجل هذا يمكن النظر إلى المجتمع - على نحو معين - على أنه أكبر جماعة تحوي دلخلها الجماعات الأخرى.

- ١- يشعر أعضاء الجماعة بوحدتهم ومشابهتهم، ويتميزهم عن أعضاء جماعة أخرى.
- Y- كل جماعة لأبد أن يكون لديها مركز اهتمام خاص. ويختلف هذا الاهتمام باختلاف طبيعة الجماعة، فقد تكون الجماعة مهتمة بجمع طوابع البريد، وقد تكون مهتمة بفرض سيطرتها على منطقة واسعة من النشاط الاجتماعي في المجتمع؛ والناس لا يكونون جماعة لمجرد أنهم يعيشون مع بعضهم الآخر، بل أنهم يشتركون في الاهتمام والقيام بنوع معين من النشاط، ذلك لأن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة أصبحت لا تفرض على الجماعة أن يكون أعضاؤها متجاورين فيزيائياً.
- ٣- الجماعات لابد أن تكون منظمة . فهذاك بناء داخلى يحدد المزاكز
 والأدوار ووسائل الاتصال ومواضع السلطات .
- أشكال الجماعات، وعندما تفحص عدة جماعات من أنساق اجتماعية متعددة فإننا نتعرف على ثلاث أسس عامة للتكوين الجماعي.
- الشكل الأسري Familistic حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة. أما أي الروابط تعتبر هامة، وإلى أي حد تكون كبيرة أو صغيرة وما الوظائف التي تقوم بها، فإنها تختلف من مجتمع لآخر، ولكن جميم الأنساق الاجتماعية بها جماعات أسرية.
- ٢- الشكل المكاني Spatial ويقوم على أساس أن عدداً من الأشخاص لهم محل إقامة مشترك أو يعيشون في منطقة واحدة. ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات إقليمية، وعضوية الناس فيها تقوم أساساً على الإقامة على الرغم من أنه يمكن إدخال اعتبارات أخرى.

٣- الشكل الخاص Special ويقوم على أساس الاهتمام بنوع معين. من
 النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة(١).

ب- عضوية الجماعة ، تعتبر الطريقة التي يتوصل بها العضو إلى العضوية أحد الصفات الهامة للجماعات ، ويفرق علماء الاجتماع غالباً بين العضوية التي يجد الفرد نفسه حاصلاً عليها دون ترتيب سابق ودون أن تكون له سيطرة على نوجيهها ، وبين العضوية التي يكون الفرد حراً في قبولها أو رفضها .

وتسمى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد في الحالة الأولى «الجماعات ذات الأصل المشترك Common origin» وتسمى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد في الحالة الثانية «الجماعات ذات المصلحة المشتركة (Common في الفاد في الحالة الثانية «التعريف من المصلحة المشتركة» ومن الجماعات. لأن كل الجماعات في واقع الأمر لها مصلحة مشتركة، ومن أجل هذا يطلق على الجماعة الأولى اسم «الجماعة الشكلية الرسمية» وإلثانية أم «الجماعة الشكلية الرسمية» وإلثانية كانت الأسرة التي يولد فيها عان الفرد لا يستطيع أن يختار والديه مقدماً، كانت الأسرة التي يولد فيها «جماعة شكلية رسمية» وفي العالم تعتبر «القومية» من هذا النوع من الجماعات، وفي المجتمعات البدائية نجد اختلافاً كبيراً بينها من حيث وجود مثل هذه الجماعات أو انعدامها. ولكن المرجح أن تطور المجتمع من البساطة إلى التعقيد يتضمن انتقالاً من حيث الإهتمام من الجماعات الفرضية.

ومع ذلك فإن اختيار العصوية في الجماعة الغرصية ليس حراً تماماً. ذلك لأننا نلاحظ أن عضوية الفرد في جماعة ما قد ترفض أو قد يجد نفسه

⁽¹⁾ Ibid., p. 67.

واقعاً تحت ضغط شديد الانصمام. وتعتبر النوادي من النوع الأول، بينما تعتبر الزوابط المهنية كنقابة المحامين والأطباء والمدرسين من النوع الثاني، لأن القانون في بعض الأحيان يجعل الانصمام إلى الجماعة شرطاً لممارسة المهنة، أو أن الجماعة نقدم من التسهيلات والإمكانيات ما لا يستغنى عنها الفرد. ويظهر الاختلاف بين الجماعات من زاوية التصامن والوحدة، فالجماعة الشكلية الرسمية تفرض مسئوليات ومطالب لا يمكن للفرد أن يتحال منها، أي أن تأثيرها يعتبر من الناحية الواقعية أوتوقراطيا، بينما الأمر على عكن ذلك في الجماعة الغرضية، لأن الفرد يشعر دائماً أنه من الممكن التحلل من المسئوليات إذا أراد.

ج- وظائف الجماعات ، والجماعات من ناحية أخرى نقوم بعدة وظائف في المجتمع . وكل جماعة لها وظيفة ظاهرة مميزة . ومثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الإنجاب وضمان الإشباع الاقتصادي لأعضائها المكونين لها . ووظيفة النقابة أو الاتحاد حماية المصلحة المتبادلة وتعميقها ، والنادي وظيفته أن يهيئ وسائل الترفيه لأعضائه . وغالباً ما نقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بماجات الأعضاء .

١- تؤدي الجماعة وظائفها ككل، من خلال توصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد. وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة، ولذلك فإن العلقل يكتسب الثقافة أولاً من الأسدة.

٢- تعطي الجماعة القرة الفرد، فهي تسده في سلوكه وتؤكد له ملكية أفعاله
 واتجاهاته.

٣- تهيئ الجماعة وسطأ اجتماعياً يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره

الايجابي. وفي هذا الوسط الاجتماعي يستجيب الأشخاص الاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو النفوق أو امركز، أي أن الفرد يشبع رغياته في هذا المصمون الاجتماعي.

د - الصلاقات الجماعية، ومن المسائل الهامة التي يؤكد عليها علم الاجتماع أن المجتمعات الإنسانية مكونة في كل مكان من جماعات عديدة. ولهذا كان من المهم هذا أن نعطي بعض الأهمية إلى العلاقات التي يمكن أن تنشأ ببنها في النسق الاجتماعي، ولذلك يمكن أن نضع تمييزاً آخر للجماعات، فنميز ببن الجماعات المستغرقة والجماعات الاختيارية. ففي حالة الجماعات الأولى تكون العضوية فيها من الدوع الذي لا يسمح الفرد بالعضوية في جماعة أخرى، وذلك مثل الطوائف في الهند، فالذي ينتمي إلى طائفة أخرى في نفس الوقت. والجماعات الني من هذا النوع تكون في الغالب متماثلة في القوة والنفرذ، والجماعات ذات الأنساب المتمايزة، ومن هذه الزاوية تعتبر المشائر والطوائف جماعات شات الانساب المتمايزة، ومن هذه الزاوية تعتبر المشائر والطوائف جماعات مستغرقة.

أما الجماعات الاختيارية فإننا نعني بها الجماعات التي تكون العصوية في أحدها شاملة أو يمكن أن تشمل عضويات من جماعات أخرى، ويمكن أن نقسم هذا اللارع بالتالي إلى نوعين :

المنوع الأول: حين يكون الأعضاء في جماعة واحدة متضملين في الجماعة الكبرى، ولذلك نطلق على هذه الرابطة اسم «الاستغراق» ومثال ذلك أنه في للدولة التي تقسم إلى ولايات يكون الأعضاء في ولاية أعضاء في مجتمعها وأعضاء في نفس الرقت في المجتمع الكبير أي مجتمع الدولة. والبدنات في المجمتع البدائي يكون أعضاؤها أعضاء في نفس الوقت في جماعة أكبر هي المضيرة التي تتكون من عدة بدنات، والتوع الثانى يمكن أن

نطلق عليه اسم «اللاستغراقي» وفيه تكون العضوية في جماعة لا تؤهل ولا تعدم نعدم في نفس الوقت العضوية في جماعة أخرى، ولهذا عندما نفحص العضوية في أحد هذه الجماعات، فإن بعض أعضائها يمكن أن نجد لهم عضويات أخرى في جماعات غير جماعاتهم هذه، بينما لا نجد للبعض الآخر مثل هذه العضويات، ونظام الروابط والنوادي خير مثال على ذلك.

أما فيما يتعلق بالولاء ففي كثير من الأنساق الاجتماعية مثل المجتمع العشائري المنظم، نجد أن الاخلاص والولاء للجماعات الخاصة يعلو على الولاء للمجتمع ذاته، وريما يتوقف بقاء لنسق الاجتماعي على توازن القوى بين الجماعات المتساوية والتي تقف في موقف يعارض كل منها الأخرى.

وفي المجتمع الذي يقوم على «مبدأ التدرج الاجتماعي بين الجماعات» يكون النفوذ أمراً شديد الاتصال بالانتماء الجماعي، والقوة عادة ما تميل ناحية النفوذ. وفي المجتمعات التي تكون جماعاتها من النوع الاختياري الاستغراقي تصبح عواطف الوحدات الأكبر غير متعارضة مع عواطف الوحدات الأصحفر، بل على المكم، شتص العواطف الأولى الروابط المباشرة، حيث ينتمي بعض أعضاء الجماعة إلى جماعة أخرى والبعض الآخر لا ينتمي إليها، وتكون الفرصة مهيئة للصراع على الولاء. وفي المجتمع الحديث حيث تكون روابط القرابة والدين والجماعات المهنية والصداقة ذات طابع فردي، تختلف العواطف المنبعثة عن كل رابطة، وويدي الولاء إلى الجماعات إلى تفريق الأفراد لا إلى تجمعهم وتوثيق عرى مشاعرهم المشركة.

ثانياً: القيم :

كل مجتمع له طابع خاص في النظر إلى الصفات والخصائص، ولذلك

تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصفة ومدى الاهتمام بها والدعامة التي تستند بها، ولكن خلال كل نسق اجتماعي، هناك اتفاق عام بصدد الفكرة التي تجعل الإنسان صالحاً وصادقاً ومحترماً(١١).

١- لقد كان لليونان اصطلاح Areté يستخدمونه ليشير إلى الخصائص الصحيحة أو الواجبة «الإنسان الفاصل» ولكن الثقافات لها صيغتها الخاصة بالـ Aret6 حتى ولو لم يكن هناك اصطلاح معروف لذلك. ففي المجتمعات البدائية نجد أن هناك اتفاقاً عاماً في كل منها حول الصفات التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء، والصفات التي تجعل من الإنسان إنساناً صالحاً أو سيئاً أو محترماً أو قليل الأهمية.

٧- والقيم إذن يمكن أن تعرف بطريقة مبدئية أنها «الصفات الشخصية التي يفضلها أو برضب فيها الناس في ثقافة معينة» فالشجاعة والقوة والاحتمال والايثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن اعتبارها، كل على حدة أو في مجموعها، الصفات المرغوبة في كل ثقافة، ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة فحسب، بل أنها في الواقع أنماط السلوك التي تعبر عن هذه القيم.

٣- ومن المقرر الآن أن التقاليد تصنع القيم في أي مجتمع، فهي إذن محافظة بطبيعتها. ولهذا كانت القيم ثقافية الأصل والانتجاه، وكلما كانت ذات عمق واضح تم اكتسابها دون وعي، فتصبح من مرجهات السلوك دون إحساس مشعور به، ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعي، فإن قيماً معينة نظل ذات عمومية لجميع الأعضاء على الرغم من أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الاجتماعي،

⁽¹⁾ Ibid., p. 70.

كذلك يعكس طابع النصق القيمي حاجات أساسية معينة للنسق الاجتماعي الذي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها وبالعناصر التكنولوجية به.

٤- هذا ونزعم أن وجود القيم يعتبر ممازماً اجتماعياً، لأن الشكل الذي يأخذه يرتبط وظيفياً مع النواحي الأخرى في الموقف الاجتماعي الذي يتناقل مع التعديل خلال الزمن. والشيء الذي يجب أن نؤكد عليه أن كل ثقافة لديها مجموعة أو عدة مجموعات من القيم، ولكن كل فرد (لسبب أو لآخر) يحصل عليها بدرجات متفارتة. ومن الناحية الاجتماعية تعطى القيم الوحدة للمجتمع والثقافة ، لأنها تعمل على إقامة نقط التقاء تتجه إليها الأفعال، وعندما قلنا إن القيم يمكن النظر إليها على أنها ومحافظة، كنا نعني بذلك الطبيعة الاجتماعية، لأن بالنسق الاجتماعي عدة قوى تميل إلى المحافظة على الدمط القيمي القائم وعلى الأخص في نواحيه الرمزية التي تعتبر أحياناً حوافر وللسلوك، وأحياناً أخرى أهدافاً له، ولا يعني ذلك أن الأعضاء في أي ثقافة لهم نفس الحوافز والأهداف من وجهة النظر القيمية، بل أنهم يتمايزون في ذلك تمايزاً كبيراً. ولذلك كان من يركزون على القيم يحصلون على مركز مرموق في مجتمعهم، لأن هذا هو طبيعة النسق القيمي، والأشخاص ذو النفوذ بميلون إلى الحصول على القوة التي تمكنهم من التأثير على سنوك الآخرين، أما مباشرة عن طريق الصغط، أو بطريقة غير مباشرة بمعالجة القرارات التي يأخذ بها المجتمع أوعن طريق اعتبارهم نماذج يحتنيها الشباب،

٥- ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحاولون تغيير النسق الذي يستمدون منه نفوذهم، بل أنهم يحاولون شاعرين أو غير شاعرين أن يحافظوا على الواقع الإنساني الذي يقوم على هذه القيم أو على التصورات الرمزية لها. ولا يعلى ذلك أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق

القيمي قليلة الاحتمال، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة، أو الانتشار من حيث السكان على أرض أوسع أو ظهور أعداء لم يكونوا في الحسبان وهكذا. أو بمعنى آخر تأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل إذا ظل الداخل محتفظاً بتوازنه التكنولوجي أو السكاني. ومثال ذلك أن الثورة الصناعية في أوريا كانت لها آثار واصحة على الحياة الأوروبية، فالطريقة الجديدة في الإنتاج والذي وجدت في التجارة والحرب فرصاً كثيرة للإنتشار خارج أوروبا، هيأت الأرض لمصدر جديد من الدوة والقوة، والذي انحصر فيما لمصنى في ملكية الأرض والزعامة العربية. ونتيجة لذلك نشأت طبقة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي الطبقة البورجوازية، ومن ثم بدأت قيم جديدة في الظهور، ولم تختف القيم القيم القيمة تماماً بل ظلت فارغة من غير مضمون.

خالثاً، الركز والدور،

١- العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين، ومعلى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تحمد في تحديدها على أوضاعهم النسبية. وفكرة الموضع أو المرتبة نستخدمها بصورة منتظمة في حديثنا عن الناس في المجتمع، ولهذا يمكن أن نعرف المركز بأنه الأوضاع أو المراتب التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كل إزاء الآخر. والنسق الاجتماعي من هذه الزاوية يمكن اعتباره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحتددة التي تربط جميع أعضاء المجتمع.

٧- وللمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضاً. ويظهر العنصر الخاص في المركز في العلاقات المباشرة للتي تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الابن بالأب أو الرئيس بمرؤسيه وهكذاء، أما المراكز العامة فإنها تشير إلى الفكرة التي تقع وراء العلاقات في النسق الاجتماعي ككل، مثال ذلك العمال والموظفين والمتدينين ... الغ، ويرتبط بهذا النوع الأخير ما يمكن أن نقول عنه، الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكرنات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص، هذه الواجبات والحقوق تسمى وأدوار Roles، من ناحية أخرى. والكلمة أخذت من المسرح حيث يفهم الدور على أنه سلوك الممثل الخاص في يتصرف معين. والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره، كما أن عليه أن يتصرف خلال الحدود التي عينت له مستخدماً كل إمكانياته. ومثل هذا القول يمكن أن يقال بالنسبة للدور الاجتماعي. ومثال ذلك أن الأب في المجتمع الحديث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعنفه، كما يتوقع منه أن يعطيه الحماية ويهيئ له الراحة وأن يرتب له مستقبلاً معيناً. ويدوقف كل هذا على مقدرة الأب في اختيار المناسبات الصالحة. ولذلك إذا أساء الأب تفسير دوره ربما تدخل المجمتع على صورة النقد الذي يمكن أن توجهه له الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران.

٣- وفي كل مجتمع نجد «أدواراً ومراكزاً» ولكن أساس تكويتها وصيفها يختلفان من ثقافة إلى أخرى، كما أن مركزاً وإحداً يمكن أن يكون له عدة أدوار مختلفة. وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي إلى قيام السوك العادي. ومعنى هذا أن الدور ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الأمر توقعات للقعل. ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي، فإننا نتوقع مقدماً السلوك الذي سوف يصدر عن الآخرين، فإذا أخذنا مريضاً إلى طبيب فإننا نتوقع قبل أن نذهب أنه سيشخص المريض ويصف الدواء، ومن أجل هذا فإنذا نقول أن لكل شخص مجموعة من الأدوار والمراكز يقوم بها ويوجد فيها. ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذي يندمج بها ويوجد فيها. ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذي يندمج

فيه، فالفرد يمكن أن يكون أباً وابناً في نفس الوقت، طبيباً وعضواً في نادي في نفس الوقت أبضاً، حما أن يكون منتجاً ومستهلكاً في وقت واحد وهكذا. وفي المجتمع الحديث حين يكون الفرد عضواً في عدة جماعات مختلفة المقاصد، تكون الفرصة سانحة لصراع الأدوار، وكثيراً ما يوجد الفرد في مواقف تثير انفعاله أو تحرجه لأنه قد يوجد في وقت واحد مع مجموعة من الأشخاص المختلفين، كل يتوقع منه سلوكاً مختلفاً.

3- ويجب أن نلاحظ هنا أن المركز يتضمن مجموعة من مناطق النظم الاجتماعية، وريما كانت القرابة أحد الأسس الهامة في تحديد المركز. وريما كان هذا أيضاً هو الذي قاد الأنثروبولوجيا إلى الدراسة المركزة لاصطلاحات ونظم القرابة البدائية، وما يترتب على هذا الاهتمام من التعرف على أن هذه الأنماط أو التصنيفات القرابية في المجتمعات البدائية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواحي النظامية الأخرى في المجتمعات البدائية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً القرابة ليست في واقع الأحر إلا أنماطاً من المراكز والأدوار، وأن استخدام الصطلاح قرابي معين في العلاقات يؤدي إلى تعيين الانجاه أو إلى تحديد نوع التوقع. ومثال ذلك أن عملية الاقدام والأحجام في مواقف الحب تتغير تغيراً تاماً. حين ترفض فتاة تقدمات شاب مناسب بقولها «لا يمكن أن كون إلا أخناً لك».

٥- وثمة اعتبار هام في علاقة «الدور» ينجم عن الجنس والسن. لأن هذه المعاصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع اللابات والتحديد القاطع في كل مجتمع باعتبارها نواح متميزة في العلاقات الاجتماعية. ولهذا كانت "توقعات الرجل غير توقعات المرأة"، وتوقعات الشاب غير توقعات المسن. ولا يعني ذلك أن نعترف بالغروق البيولوجية التي تتصل بالقدرات أو الموروثات، بل أننا نعني أن المجتمع يعطى هذه الاختلافات معنى ثقافياً محدداً.

والمجتمع الحديث وإن كان يسير في انجاه تقليل نسب هذه المعاني الثقافية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية، ولعل ظهور اصطلاحات مثل الأبوية والأمية كان في جوهره عبارة عن محاولة لتعميم أدوار الجنس من زاوية سلطة الأسرة من ناحية، ولبيان مدى التوقعات وانجاهها الذي تقوم على هذا الاختلاف من ناحية أخرى.

٣- هذا وتدخل اعتبارات أخوى في تحديد المركز في المجتمع قد تختلف من مجتمع لآخر مثل، التراث والظروف المباشرة عند الولادة، والصفات الفيزيائية، والإقامة، والمواهب الخاصة، والملكات، كذلك يمكن أن تصلح المهنة، كأساس في تعييز المراكز في أي مجتمع.

٧- وفي الأنساق المعقدة تختلف القيم على أساس تسلسلي، ولذلك يكون الممكن أن نقسم المجتمع إلى درج من السلالم الاجتماعية، كل عضو في واحدة يشترك مع الآخر فيها في نفس المركز التسلسلي، ويعطي درجة معينة بالإضافة إلى النسق القيمي السائد في المجتمع. هذه السلالم الاجتماعية يطلق عليها اسم الطبقات أو الطوائف الاجتماعية. والطوائف هي الطبقات المتحجرة التي لا تسمح لأي شخص أن يخرج على الجماعة التي ولد فيها، ومن مظاهر التحجر أن الشخص لا يستطيع أن يتزوج من خارج هذه الجماعة. أما الطبقات فتتميز بمرونة نسبية، ولكن إذا لم يكن هناك وحدة بين الجماعة أما الطبقات فتتميز بمرونة نسبية، ولكن إذا لم يكن هناك وحدة بين فنياً أن نطلق عليهم اسم طبقة. وعلى هذا نستطيع أن نقول إن المراكز النسبية فنياً أن نطلق عليهم اسم طبقة. وعلى هذا نستطيع أن نقول إن المراكز النسبية للأوراد في المجتمعات ذات عمومية وإضحة، بعكس الطبقة التي لا يمكن أن نلحق بها هذه الخاصية، فوجدوها غير متردد في الزمان والمكان، ومعنى هذا أنها تظهر فقط في الأنساق المعقدة التي قامت على الزراعة النامية.

مجتمعات الدول البدائية مثل مملكة أوغندا التي تعرف الآن باسم أوغندا ورواندا وبوروندي المجاورة للكونغو الآن.

٨- وعندما كنا نتحدث عن القيم ميزنا بين القيم الرسمية والقيم المكتسبة، ويمكن أن نميز تمييزاً مشابهاً بالإصافة إلى المركز. فالمراكز الرسمية هي التي يحصل عليها الفرد خلال ظروف ليست له سيطرة عليها مثل جنسه وسنه أو أو انتسابه لأسرة معينة أو طبقة خاصة.

9- والمراكز المكتسبة هي التي يحصل عليها الفرد من خلال أعمال يقوم بها بنفسه. ونلاحظ أنه في بعض المجتمعات تكون أهم المراكز ذات طبيعة رسمية، لأن كل شخص يولد في عشيرة أو طبقة، وليس هناك من شيء يمكن أن يغير من ذلك.

١٠ وعندما نقول أنه من الممكن الشخص عن طريق أفعاله الخاصة أن يحدد مركزه في السلم الاجتماعي، نصف المجتمع الذي تظهر فيه هذه الظاهرة بأنه مجتمع يتضمن درجة عالية من التنقل الاجتماعي Social ولكن إذا كان المجتمع صارماً في تحديد مراكز الأفراد، كان التنقل في درجاته الدنيا. ومع ذلك فليس هناك مجتمع على مرونة تامة أو على صرامة تامة ومن الأمثلة على ذلك أن الدراسات التي أجريت على النسق الطائفي في الهند كشفت أن هناك قدراً معيناً، من التنقل الاجتماعي على الرغم من بناء الطائفة المتحجر.

وخلاصة القول أن الرغبة في الحصول على المركز وما يتبعه من نفوذ والبحث عن القيم ورموزها، إن هما إلا امتداد للرغبة الأساسية في الحصول على تأثير، أو بمعلى آخر هما استجابة لدافع أساسي يجد تعبيراً في عالم الثقافة الرمزي.

رابعاً؛ السلطة ،

١- لا تسير المجتمعات مهما كانت بسيطة أو معقدة كيفما أتفق، ذلك لأن نواحي النشاط التي تكون الحياة اليومية للناس تتطلب التوجيه، كذلك لا تستمر الثقافات في سيرها على أساس عشوائي، لأن الانجاهات والمعتقدات تتطلب حماية وتعزيزاً دائماً. إذن لابد أن تكون هناك جهة موجودة وقائمة لإصدار الفرارات يناط بها بعض الأفراد في كل مجتمع، ووضع الفرارات والقوانين وما يتصل بها من إجراءات يمكن أن يطلق عليه اسم والسلطة، . أما ممارسة هذه السلطة فيطلق عليها اسم والضبط، ومن أجل هذا كانت السلطة هي الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتصل ببعض نواحي الحياة أو أوجه النشاط الخاصة لآخرين. وعلى هذا يكون من حق الأب أو الأم المعترف به أن يضع الطفل في سريره، ومن حق واضع الصرائب أن يفرض صريبة معينة. ومن حق القاضي أن يحكم على الجريمة والإندراف. ومن حق الإمام أن يقيم الصلاة. ونحن نقول في علم الاجتماع إن أنساق السلطة متضمنة في كل نسق اجتماعي، ولكن موضع السلطة واختيار الهيئة وامتداد الفعل يختلف من مجتمع إلى آخر، أما الصبط فينظر إليه على أنه وجه واحد من الدور الاجتماعي، أي أنه وجه من وجوه السلوك التي نتوقعها من أناس معينين في أماكن معينة وأزمان معينة أيضاً. وإما كانت السلطة تلعب دوراً هاماً في الطابع الذي يأخذه التنظيم الاجتماعي كان علينا أن نعطيها اهتماماً خاصاً(١).

 ٢ - ومن المناسب هنا أن نميز بين نوعين من السلطة: الشرعية والسلطة المغتصبة والسلطة الأخيرة هي ممارسة الضبط على الآخرين بطريقة ليست

⁽¹⁾ Ibid., p. 91.

مقررة في الثقافة، وإذلك كانت الثورة في حد ذاتها عبارة عن اغتصاب القوة. والأمثلة على ذلك كثيرة في المجتمع الحديث، ولكن قلما نجد مشابها لها في المجتمعات البدائية التي تسير على أساس السلطة الأولى أي السلطة الشرعية، ولكن هناك حالات استثنائية كما يحدث في جزر الاندمان حين يقوم شاب له صفات معينة ويغتصب سلطة لنفسه لا تناسب سنه، ذلك لأن القاعدة هناك أن تكون السلطة الشرعية في يد كبار السن.

٣- إلا أن هذاك تقسيماً آخر السلطة بقوم على ثلاثة أنواع: الأول هو السلطة التنفيذية، والثاني هو السلطة الإدارية والثالث هو السلطة القصائية. فالسلطة الأولى هي التي تفرض التشابه والامتثال إلى قواعد مقبولة من السلوك مثل الصبط الأبوي للأطفال والمحاكم التي تعاقب المجرمين، والوظيفة الأساسية لهذه السلطة هي المحافظة على استمرر القواعد الاجتماعية والقانونية في أداء عملها الأمر الذي يمنع الإنحراف والعدوان على الانجاهات الثقافية العامة والنظام الاجتماعي ككل. أما السلطة الثانية فإنها تسهم في توجيه الأفعال داخل الوحدة الاجتماعية، ويدونها لا يمكن فإنها تسهم في توجيه الأفعال داخل الوحدة الاجتماعية، ويدونها لا يمكن المؤانح الأساسية المنظمات المختلفة داخل المجتمع بفرض مثل هذه السلطة. الثانيح الأسلطة الأخيرة فهي التي يناط بها حل الخلافات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع مهما كان نوع هذه الخلافات.

٤- وعندما نفحص المجتمعات نجد أن مظاهر السلطة ومراكزها وأجهزتها المختلفة تتطور بتطور النظام الاجتماعي، فهي تميل إلى التطور من البساطة إلى التعقيد كلما تغير المجتمع من حالة البدائية إلى القروية أو إلى الصناعية. وتبلغ السلطة أعلى مراحل التعقيد في الأنساق الاجتماعية التي تدخل تحت إطار الدولة. ومن هذا نجد أن هذه

الأنساق بما لها من سلطات تترتب على أساس نظام تسلسلى، اكل درجة فيه مركز من مراكز القوة، بل أن النسق الاجتماعي الواحد تتدرج فيه السلطات على نحو يرتب مراكز الناس وأدوارهم بالنسبة للنسق الاجتماعي وبالنسبة لمجموع المجتمع، وبطاق على أنساق السلطة المتدرجة على هذا الندو البيروقراطية، وتتميز البيروقراطية بأنها تقوم على أساس تسلسل السلطات داخلها بحيث لا تستطيع المراكز العليا فيها أن تشرف اشرافاً مباشراً على كل شيء داخل النسق الاجتماعي ، ولهذا بحدث دائماً أن تفقد السلطات العليا اتصالها بالقواعد العريضة للنسق الاجتماعي، وتكون الفرصة سانحة لاضطراب السلطة أو للتعقيد الذي قد يعطل تنفيذ القرارات أو إنجاز المشاريع. ومن أجل هذا بواجه التنظيم البيروقراطي في الحكومات الحديثة عدة مشاكل، بل أن الأمر لا يقتصر على الحكومات وحدها، بل قد تظهر نفس هذه المشاكل في المؤسسات الكبرى التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الحديثة. ومن أجل هذا كان إصلاح الجهاز الحكومي أمراً صعباً للغاية، لأنه يقتضى دراسة مراكز السلطة والضبط في كل فروع هذا الجهاز بحيث يمكن للسلطات العليا أن تكون على صلة مباشرة بكل السلطات الأقل منها، وأن بحدد دور ووظيفة ومركز كل سلطة داخل المهاز ، أو بمعنى آخر لابد من تحديد واضح تحدود العمل وحدود السلطة المخولة للمشرفين على تنفيذه.

خامساً: الايديولوجية ،

١- يكتشف الإنسان في كل مكان بيئته التي يعيش فيها من خلال التصورات التي تزوده بها ثقافته، وأغلب ما يتطمه الإنسان لفظي بحت. ولذلك تخلق اللغة والتفكير صورة للحقيقة يعمل من خلالها الفرد، فمن خلال اللغة يفرض نوع من التعقل على العالم المعروف، وبذلك يصل الإنسان إلى

حالة لا يعطى فيها الوحدة والمعنى للطبيعة بل لسلوك الناس أيضاً. وهذا التعقل الذهني والروحي للأوضاع على ما هي عليه هو الذي نطلق عليه كلمة الايديولوجية (١). ولذلك تقوم الايديولوجية على المزاعم الميتافيزيقية التي تربط الظواهر الملاحظة والتي يمكن ملاحظتها للبيشة الطبيعية والانسانية وتضمها في نوع واحد من الوحدة، أو بمعنى آخر تعمل الايديولوجية على إقامة نسق من التعقلات والتبريرات للظروف الراهنة الموجودة فعلاً، ولهذا يقال دائماً أن الإيديولوجية عبارة عن نسق من الأفكار توجه الأفعال ويقاس على أساسها السلوك الفردى أو الاجتماعي. ومن أجل هذا أبضاً كان لكل مجتمع نسقه الخاص الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة وثقافته المميزة. وليس غريباً أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الأفكار تقوم بوظيفة هامة، تتلخص في إظهار التنظيم الاجتماعي بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبيعة الأشياء، ويكفى أن تثير عدة أسئلة تتعلق بالقيم أو بمراكز الناس في المجتمع أو بأدوارهم فتتلقى إجابات تحمل طابعاً تقريرياً كأنها أمور مسلم بها من قبل، بينما الواقع أن هذه الأمور جميعاً لا تثبت على حال، بل أنها تتغير دائماً. ولكنها عندما تتغير، يتغير معها النسق الايديولوجي الذي يعطيها الإطار العقلى الذي يبررها. ومن أجل هذا نجد أن كثيراً من العادات الاجتماعية تكون بمثابة القوانين كالإجراءات الخاصة بالزواج أو علاقات المودة والاحترام المتبادل أو واجبات القرابة بغض النظر عما إذا كانت داخلة ضمن تشريع مكتوب، لأنها في أثرها تكون أحياناً أقوى من القوانين المكتوبة.

ويقول بعض علماء الاجتماع أن كثيراً من القوانين التي تأخذ بها

⁽¹⁾ Ibid., p. 100.

المجتمعات تكون ذات أشاس ايديولوجي ويبدو هذا واضحاً إذا عقدنا مقارنة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة.

٧- ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا نزيده ايضاحاً: الأعضاء في كل مجتمع هم بالضرورة علماء اجتماع هواة، أي أن عندهم أفكاراً حول بناء مجتمعهم وعملياته الاجتماعية ومكانه من العالم، لأنه إذا لم تكن لديهم أفكار حول هذه المسائل، ربما كانت حياتهم الاجتماعية غير ذات معنى بالنسبة لهم. وهم بهذا يكونون حاصلين على الإطار الذي يتصركون خلاله مع غيرهم من أفراد المجتمع، ومن أجل ذلك فإن كل وإحد من الأفراد في المجمتع تكون لديه فكرة عن التمايز الداخلي للمجتمع، كأن تكون لديه فكرة عن الطبقات الاجتماعية وكيف تختلف كل منها عن الأخرى. وكل فرد أيضاً لديه صورة عن زعماء المجتمع، لماذا هم كذلك وماذا يشبهون، وكيف وصلوا إلى مراكزهم. وبالنسبة للموقف العالمي يكون عند الفرد مجموعة من الأفكار حول انجاهات السياسة العالمية وعن الدول التي تعتبر صديقة أو معادية وهكذا. والناس لا تكون عندهم أفكار عن هذه المسائل فحسب بل تكون لديهم أبضاً مشاعر تجاهها تجعلهم يصدرون الأحكام المختلفة عليها. وباختصار تكون عند الناس أفكار حول طبيعة الأشياء وحول انجاهها وما بنبغي أن تكون عليه. ومثال ذلك أن كلاً منا يعرف أن الأمور ليست على درجة كبيرة من الكمال، وهذا الحكم في حد ذاته يتضمن على الأقل تصوراً غير متكامل عن المجتمع المثالي الذي ينبغي أن يكون.

 ٣ - ومن أجل هذا نستطيع أن نقول أن ايديولوجية أي مجتمع تتكون مما يلى :

أ - الأفكار العامة المقبولة عن المجتمع وعملياته الداخلية ومركزه العالمي.

ب- الأفكار العامة المقبولة عن تاريخ هذا المجتمع.

ج- الأحكام العامة عن الحقائق التي يعتنقها الناس دون مناقشة.

د - قيم مقررة ومقبولة وأهداف محددة للمجتمع. وهذا لا يعني أن هذه الخصائص الأربعة للايديولوجية ينبغي أن تكون عامة في جميع أقسام المجتمع بلا استثناء، إذ ريما تكون للجماعة الواحدة داخل المجتمع الواحد ايديولوجية خاصة تتفق والهدف الذي تسعى إليه.

الفصل الثالث البنـــاءالطبقــــ وتدرجالقوىالاجتماعية

الفصل الثالث البنـــاء الطبقــبي وتدرج القوى الاجتماعية

تمهيد :

هناك نظريتان أساسيتان في الطبقات الاجتماعية - شأنها شأن دراسة أي موضوع في علم الاجتماع - وهما نظرية الصراع، ونظرية التكامل. فنظرية الصراع ترتكز أساساً على الأفكار الماركسية فيما يرتبط بتحديد مفهوماتها وأطرها التصورية، متخذة عدة مسارات لتعميق أبعاد مشكلة التدرج الطبقي. بيد أن الطابع الغائب على هذه النظرية ينحصر في النظر إلى الطبقة ككل وأثرها في بقية الطبقات التي تكون البناء لاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وهذا يبعدها عن تصور الصراع الذي قد يحدث داخل الطبقة، إذا تركز على الصراع بين الطبقات فقط، وقد يرجع ذلك التصور إلى الظروف التي من خلالها صيغ الفكر الماركسي للطبقة، حيث أن ايديولوجية الصراع بين الطبقات، واستغلال طبقة لأخرى، وتصور تاريخ كل مجتمع على أنه تاريخ الصراع الظبقي، كانت كلها أفكار محورية في تراء ماركس والماركسيين من جانب وكان لها أعظم الأثر في توجيه مسارات نظرية الصراع في التراث السوسيولوجي الحديث فيما يتعلق بدراسة الندرج الطبقي من جانب آخر.

ويتضَع أن للانجاه الماركسي جذور فلسفية وتاريخية إلى حد كبير، حيث أن تفسير الصراع، وحتى تصور الطبقة، كان من خلال تصور التاريخ والأحداث التاريخية التي مرت بها المجتمعات – أو الطبقات – كان ماركس يحالها بقصد توكيد وجهة نظره في الصراع الحتمي. كما أن العظهر الذي كان عليه المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر جعل كارل ماركس يرى التاريخ الانساني متمثلاً في الصراع الدائم بين طبقتين، وهما الطبقة المالكة ذات النفوذ والسلطة والطبقة التي لا شيء تملكه غير الصراع مع الطبقة الأولى. فالظروف الاجتماعية التي عاصرها ماركس هي التي حكمت تفكيره، بالإضافة إلى الأصالة الفلسفية والاطلاع الواسع على التاريخ، حيث استمد منهج دراسته من الجدل الهيجلي واستمد المادية من فيورياخ. ويتضح الجدل الهيجلي في كتابات ماركس بصورة عامة، ففي نظرته إلى التاريخ (سواء الطبقي أو تاريخ المجتمع ككل) كان يرى طبقتين متصارعتين يحدث في نهاية الأمر انتصار احداهما على الأخرى. بمعنى أنه ينظر إلى احدى الطبقتين على أنها دقصية، وأن الطبقة الأخرى مصادة لها – ثم يتم التأليف بينهما عن طريق الصراع. أما المادية التي أخذها عن فيورياخ بصفة بينهما عن طريق الصراع. أما المادية التي أخذها عن فيورياخ بصفة خاصة، فتتمثل في تحديده للطبقة على أساس اقتصادي وتركيزه على ملكية وسائل الإنتاج.

وإذا كانت الأفكار الفلسفية والوقائع التاريخية التي كانت تجري في عصر ماركس وغيره من مفكري نظرية المسراع هي التي قادتهم حجميعاً - إلى التأكيد على نفسير ظواهر المجتمع في ضعوه هذه النظرية، إلا جميعاً - إلى التأكيد على نفسير ظواهر المجتمع في ضعوه هذه النظرية، الاحوال، أن الطابع الايديولوجي هو الذي كان يحكم تفكيرهم في غائب الأحوال، هيث توجه نظرية الصراع انتقاداتها إلى الانتهاه البنائي - الوظيفي في كونه يعتمد على دراسة نموذج ثابت Static ويهمل ديناميات التغير الاجتماعي. كما أنه فشل في التعرف على التوزيع غير المتكافئ القوى في المجتمع. وأن ما ينبغي أن يكون وظيفياً لجماعة ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لجماعة أخرى، وإهذا تركز نظرية الصراع على عوامل وديناميات التغير والحراك والصراع بين الطبقة الواحدة باعتبار أن كل طبقة

تمثل وحدة مستقلة لها كذان خاص. كما تركز نظرية الصراع على القوة أو السلطة – أو الاستقلال على حد تعبير لينين – كبعد أساسي في احداث الصراع الطبقي، وأخيراً تنظر إلى الصراع وكأنه أمر حتمي لبقاء المجتمع واستمرار وجوده.

وعلى هذا تحدد مفهوم الطبقة في ضوء نظرية الصراع على أساس المكان الذي يشغله أعضاؤها في نسق الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي - وهذا يؤكد تأثر هذه النظرية بالمادية - والنشابه في الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة، ومدى ملكية وسائل الإنتاج. وهذا التحديد يوضح أن هذه النظرية تعتمد في أساسها على المادية من جانب، والنظر إلى الطبقة كرحدة متكاملة من جانب آخر. ويلاحظ أن الوجود الطبقي في ضوء نظرية الصراع يقوم على مدى استغلال طبقة لأخرى، وهذا يؤكد أن الصراع بين الطبقات هو أساس هذا الوجود.

وليس غريباً أن تفسر هذه النظرية «الصراع» باعتمادها على التاريخ» لأن التطور التاريخي والاجتماعي كما يذهب رواد نظرية الصراع يتضمن فكرة الثورة، يتضح هذا عندما عرض ماركس للصراع من شلال تطور البورجوازية والبروليتاريا، حيث يوضح أن الهنف الجوهري من تطور الطبقة هو مشاركتها في الصراع الاجتماعي عامة، والسياسي خاصة، ولهذا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه الصراع الطبقي في توضيح مدى الاختلافات السياسية، إذ يتصبمن بناء الطبقة العاملة – مثلاً – عناصر التغير، لأن السياسية من وجهة نظر الماركسية تقف في مواجهة البورجوازية حيث ينجم أسلوب الحكم السياسي عن نظام الإنتاج. وبعكس الحال لدى المفكرين النين يرون أن أسلوب الحكم السياسي ناجم عن مستوى للتطور الغربيين الذين يرون أن أسلوب الحكم السياسي غام مستوى للتطور

الفني والتكنولوجي حيث يؤكد الصراع بين الصغوة تضامن البناء الاجتماعي وتماسكه من جانب، كما يفسر بناء القيادة السياسية في صنوء الطبقة ككل من جانب آخر. وعند دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل طبقات ذات مصالح خاصة، ينظر الماركسيون إلى الطبقة ككل عند عرضهم لتحول شعور الفرد بالوضع الطبقي إلى مستوى الشعور بالانتماء إلى إقليم أو دين أو عقيدة معينة، حيث يرتبط الوعي الطبقي بالمعتقدات والايديولوجية. بعكس الحال في المجتمعات الغربية حيث ينظر إلى سلوك الناخبين باعتبار كل منهم ينتمي إلى طبقة معينة دون روابط ايديولوجية، والنظر إلى الصفوة من الوجهة الماركسية على أنها نمثل ضغوطأ اجتماعية، يتفق مع فكرة الاستغلال الطبقي، ومع نظرية المصلحة الطبقية. ولهذا فإن الماركسية حينما ننظر إلى الجماعات السياسية، فإنما تطلها في ضوء الصراع الذي قد يحدث لما لديها من قوة وسيطرة، وهنا يتحدث الماركسيون عن الجماعات الصناغطة وعن الأجزاب الجماهيرية، حيث تلعب الجماهير دوراً هاما الضناغطة وعن الأجزاب الجماهيرية، حيث تلعب الجماهير دوراً هاما وخطيراً في عملية الصراع الطبقي وخاصة صراع الطبقة العاملة.

مفهوم الطبقة في ضوء نظرية التكامل:

ويتفق سوروكين مع فيبر في عدم تحديد الطبقة عن طريق العامل الاقتصادي وحده، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد وتوزيع العقوق والواجبات والقيم والممارسات والمعابير. ويحدد سوروكين الطبقة عن طريق مدى جمودها وذلك حتى لا تناقض آرائه في الطبقة مع تلك الآراء التي ذهب إليها في نظريته عن الحراك الاجتماعي، ولكنه يرى أن الثورات والصراعات لم تنجح في تحطيم التدرج الطبقي، وذلك يساير النظرية للتكاملية التي تنظر إلى التدرج الطبقي على أنه سمة أساسية لكل مجتمع، ويتفق بيير لاروك مونييه مع سوروكين من حيث تحديد الطبقة على أساس درجة جمودها، لكنهما يؤكدان على المكانة الاجتماعية كمنطلق لتحديدها،

حيث يتحدد الوضع الطبقي عن طريق التقييم، ويضيف "تيومين" إلى الخصائص السابقة، الآثار التي تنجم عن الوجود الطبقي من جانب، كما أن ليس للطبقة أساس بيولوجي من جانب آخر. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه "هاليفاكس"، لكنه يختلف مع الرأي الذي ذهب إليه بارسونز من أن القرابة والروابط القرابية تؤثر إلى درجة كبيرة في تحديد الطبقة، ويؤكد هاليفاكس على الإطار الاقتصادي الطبقة، بالإضافة إلى أنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم، كما أنه يرى عدم إمكانية تحديد الطبقة في ضوء المهنة أو الدخل لاختلاف تقييم كل منهما باختلاف المجتمعات.

وعلى ذلك فإن تعريف الطبقة في ضوء نظرية التكامل يقوم على :

 ١- تحديد الطبقة عن طريق أبعاد متعددة مثل الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد السيكرلوجي.

٢- عدم التأكيد على الصراع الطبقي.

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على تقييم المكانة، حيث يتفق معظم مفكري نظرية التكامل على أن المكانة الاجتماعية هي الدعامة.

ثانياً، البنائية الوظيفية في ضوء نظرية التكامل،

ظهر الانجاه الوظيفي في البيولوجيا وعلم النفس - وخاصة الجشطلتي - والانساق الاجتماعية والدور الذي تؤديه الأجزاء المكونة لكل نسق للمحافظة على تكامله وتوازئه. وفي علم الاجتماع يتضح هذا الانجاه من خلال أعمال دوركايم وكولي وتوماس وزنانيكي وميرتون وبارسونز وباريتو وجورج هومانز وأنوارد شيز وغيرهم.

ويرتبط الاتجاه الوظيفي في دراسة الطبقة والتدرج الطبقي بكل من كنجزلي دافيز وولبرت مور، رغم الانتقادات العديدة التي وجهها إليهما

بعض علماء الاجتماع أمثال "مالفين تيومين". والقضية الأساسية التي يرتكز عليها هذا الاتجاه هي حقيقة أن ليس ثمة مجتمع بلا طبقات فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما في وجوده بدون تدرج طبقي يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات، ولهذا يمكن تصور التدرج الطبقي من خلال. الترتيب الهرمي للمرتبة الذي يختلف في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية. فهناك عوامل مثل الدين والحكومة وإنتاج الثروة وإدارة الملكية والعمل والإنتاج والمعرفة التكنولوجية. يقيمها الأفراد على أساس قيم دائمة ثابتة في هرم ترتيب المرتبة. ويرى كنجزلي دافيز ضرورة النظر إلى البناء الاجتماعي على أنه وحدة متكاملة حيث يشير الوضع Position الاجتماعي إلى المكان الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي. وعند تحديد ذلك الوضع يمكن النظر إليه من وجهات متعددة، فهو وذاتي، من حيث وجوده في عقول وسلوك أعضاء المجتمع، وهو مموضوعي من حيث انفاق هؤلاء الأعضاء على وضع معين، وهو امتبادل، من حيث ما يتضمنه من حقوق والترامات، وهو اوظيفي، ذو أهداف من حيث دوره في اليناء الاجتماعي. أما الموقف Situation فهو مجموع الأوضاع المتداخلة للفرد. وتشير المنزلة - لدى دافيز - إلى القيم المتصلة بأية مكانة اجتماعية وهذه القيم نسبية من حيث ارتباطها بالبناء الاجتماعي، كما يرتبط الدور Role بالوقسار Esteem ، ومعنى هذا أن دافيز يضع محاولة للتفرقة بين العوامل البنائية والعوامل غير البنائية في الساوك حيث تختلف الشخصية الإنسانية على أساس الوضع الاجتماعي سواء كان ذلك عن طريق الوراثة أو عن طريق الدور.

ولقد تعرضت نظرية دافيز ومور هذه لاعتراضات عديدة من حيث الهتمامها بالأهمية الوظيفية وإنكارها للوظائف المعوقة Disfunctions

والعوامل الوظيفية الخارجية للتدرج الطبقى. فلقد اهتم برنارد بابر بالنظرية الوظيفية لدى دافيز ومور محاولاً إيجاد حاول لبعض المشاكل التي لم يضع لها كل منهما حلولاً. كما أن تيومين قد أوضح الضلافات المنهجية في نظريتهما. فقد ذهب "باريتو" إلى توضيح دورة الصفوة Circulation of the Eilte وذهب "فبان" إلى بيان اطبقة الفراغ، وماكس فيبر إلى افرص الحياة وأسلوبها، ونظر كل وارد وكولى إلى الوضع الاجتماعي كمحدد للطبقة الاجتماعية، في حين أن تشاراز بيج يعالج الطبقة عن طريق تصور عام يتضمن آراء كل من سمول وروز Ross وسمنر. ومن الدارسين المعاصرين للتدرج الطبقي الهتم كل من تاوني R. T. Tawney ونورث R. T. Tawney وبيكر Becker وسوروكين وجيرت Gerth وميلز Mills وريموند ويليامز . R W. William وماكيفر وبيج وفوتز H. Pfautz وكيرت مأير بالانجاه الوظيفي. ويتخذ "بركلي" تصوراً للتدرج الطبقي بقوم على تدرج المراكز والأوضاع الاجتماعية حيث يشير هذا التصور إلى ترتيب هرمي للجماعات أو للتجمعات الاجتماعية التي تتصل فيما بينها ورغم أن "باربر" قد ميز بين التدرج الطبقى وبين التمايز الطبقى باعتبار الأول نتاج التمايز والتقويم الاجتماعيين، إلا أن التقويم لديه عبارة عن أهمية وظيفية للأدوار الاجتماعية المتمايزة وفي هذا يتشابه بارير مع دافيز ومور في إنكارهم التفرقة بين المفهومين وسنعرض فيما يلي إلى نظرية كنجزلي دافيز ووابرت مور في التدرج الطبقي والانتقادات التي وجهها تيومين بالذات إليهما موضحين وجهة نظره في دراسة التدرج، ثم ننتقل إلى وجهة نظر بارنارد بأربر باعتباره يمثل مرحلة متقدمة في التدرج الطبقي من الوجهة التكاملية. ١- يحاول كنجزلي دافيز "وولبرت مور" توضيح العلاقة بين التدرج

 ١ - يحاول كلجزلى دافيز "وولبرت مور" توضيح العلاقة بين التدرج الطبقى وبين بقية أجزاء النظام الاجتماعى، مفسران كيفية توزيع المنزلة

بين مختلف نماذج الأوضاع الاجتماعية في كل مجتمع. حيث يختلف التدرج الطبقي باختلاف المجتمعات من حيث درجته ونوعه وكذلك من حيث اختلاف عوامل حدوثه، وعلى ذلك بريان أن هناك خطين مختلفين للتحليلين، يتمثل أولهما في تفهم الخاصية العامة Universal للتدرج الطبقي، بينما يتمثل الثاني في فهم السمات والملامح Features النوعية له ويسهم كل من هذين الخطين في توضيح الظاهرة المرتبطة بنسق الأوضاع الاجتماعية وليس بالأفراد الذين يشغلون هذه الأوضاع، ولذلك يتساءل دافيز ومور عن السبب الذي من أجله تكون للأوضاع المختلفة درجات متباينة من المنزلة؟، وكيف يصل بعض الأفراد إلى هذه الأوضاع دون سواهم؟ ويريان أن المادة العلمية التي تدور حول التدرج الطبقي قد حاولت الإجابة على السؤال الأول، وذلك رغم أن هذا السؤال له صفة الأولوية الواقعية لكل من الفرد والجماعة. وانطلاقاً من هذا الهدف المحدد يومنح دافيز ومور الأهمية الوظيفية للتدرج الطبقى في داخل البناء الاجتماعي فمن وجهة النظر الوظيفية يوزع كل مجتمع أعضائه على أوضاع اجتماعية ذات حقوق والتزامات محددة. كما تتحدد المرتبة الاجتماعية للفرد بعاملين، أولهما الأهمية الوظيفية المتمايزة التي يؤديها الفرد في المجتمع، وثانيهما شخصية الفرد وخبراته لشغل أوضاع اجتماعية معينة . وهناك وظائف مجتمعية عامة يعتبرها دافين ومور وظائف عامة التدرج الطبقى، ويلخصها في الدين الذي يحدد قيم وأهداف وسلوك الفرد من جانب ويؤدي إلى تكامل المجتمع من جانب آخر، والحكومة ذات الوظائف الداخلية في المجتمع والتي يكون لها معايير وقوة سياسية مؤثرة، والثروة والملكية والعمل بمعنى المظهر الاقتصادي للوضع الاجتماعي وأخيرأ المعرفة التكاولوجية التي تعنى المهارات التي يتطلبها وضع اجتماعي معين. وتختلف الأنساق الاجتماعية المتدرجة - من وجهة نظرهما - على أساس درجة التخصص وطبيعة الوظيفة التي يؤديها شاغلي وضع اجتماعي ما.
وقدر الاختلافات المؤدية إلى البعد الاجتماعي بين الأوضاع الاجتماعية،
وبرجة الفرص المتاحة، وبرجة التضامن الطبقي. كما أن هناك ظروف
خارجية يمكن إيجازها في مرحلة التطور الثقافي التي يمر بها المجتمع من
ناحية، والموقف الذي يتخذه المجتمع من وجهة نظر غيره من المجتمعات
من ناحية ثانية.

 ٧- تنطلق وجهة نظر مالغين نيومين من تلخيصه لآراء دافيز ومور في مقالهما السالف الإشارة إليه، حيث يعتبر نقاط التلخيص هذه فروضاً توجه دراسات التدرج الطبقي.

 أ- أن أوضاعاً معينة - في أي مجتمع - لها أهمية أكثر من غيرها من خلال المنظور الوظيفي، حيث تتطلب مهارات خاصة لشغلها.

ب- أن عنداً محدوداً من الأفراد ذوي نبوغ Talents يمكنهم شغل أوضاع هامة وظيفياً عن طريق التدريب.

ج- يتضمن تحويل النابغين إلى ماهرين فنرة كافية من التدريب.

د - حتى يتستى إقداع النابغين بقبول التدريب، ينبغي أن يكون للأوضاع
 التي سيشغلوها قيمة معينة تمايزها عن غيرها.

هـ يتضمن كل وضع اجتماعي مجموعة من الامتيازات المرغوب فيها
 مثل الغذاء والراحة والترفيه والتملية، واحترام النفس وتقدير الذات.

و - تختلف الجزاءات على أساس اختلاف المنزلة التي تميز كل درجة.

 ز - تعتبر اللامساواة الاجتماعية في مختلف الدرجات من حيث الامتيازات المرغوب فيها وقدر المنزلة المتقبلة. وظيفة إيجابية لها قيمتها في المجتمع.

يحاول تيومين تعمق هذه الفروض التي استخلصها من مقال دافيز، ومور، فيرى أن المقهوم المفسر في هذا هو «الأهمية الوظيفية، حيث لم تتضح عندهما النظرية الوظيفية، للتنظيم رغم وجود حد ذاتي لما يمكن أن يطلق عليه اقيم الحياة، السائدة في كل بناء اجتماعي، ويستشهد في ذلك. بمثال فيقول، لكي نحكم على أن مهندسي مصنع معين لهم أهمية وظيفية أكثر من العمال غير المهرة، فإن هذا يتطلب معرفة قدرات العمال غير المهرة إذا ما قيست بالنسبة المهندسين، ولريما تقابل المرء مشكلة تقابل أهمية المهندسين، وعلى ذلك ينبغي على النظرية العامة للتدرج الطبقي معرفة أن نظم الاقناع والجزاءات المعروفة هي واحدة من متغيرات عديدة ذات التأثير وعلى الأقل من الناحية النظرية. وهذا يعنى أن فكرة الوظيفة لدى دافيز ومور كانت منطرفة. وفيما يرتبط بالقضية الثانية، فيرى تيومين أن صدقها مترتب على صدق القضية الأولى، فبالإضافة إلى نابغي كل مجتمع فهذاك الجهلاء والبلهاء، ويقال المجتمع الأكثر جموداً من فرص اكتشاف ما يدور حول النابغين. وإذا كان وجود الجزاءات أو عدم وجودها في جيل معين مرتبط بفرص وظيفية، فمن الواضح أن التمايز في الجزاءات يسمح بتوارثها، وعندئذ يتخذ نسق التدرج الطبقي سمة الانحلال Dysfunction. حيث يتجه نسق التدرج الطبقي إلى تحديد الفرص المتاحة، كما قد يكون ثمة اتجاه ذا طبيعة معينة يوضح كيفية وصول الصفوة إلى أوضاعهم الاجتماعية حسب القوة الوظيفية. أما تعليق تيومين على القضية الثالثة فمؤداه أن مصطلح اتضحية Sacrifice مصطلح منيق لأنه انحصر في كسب مراكز القوة فقط. والملاحظ أن النسق الذي يشغل قيمة الأوضاع الاجتماعية عن طريق التكليف لا ينطاب وجود تمايزات في الجزء وبالتالي تدرج طبقي لها. ويرتبط نقد تيومين لهذه القضية الرابعة، حيث أن إقناع النابغين بمستقبلهم

الناجم عن التدريب يتخذ صورة صارمة وجامدة، فليست هناك وسيلة اقناعية بأن الوضع ذو الأهمية الوظيفية يتطلب مهارات خاصة، وأن المنزلة العليا تتطلب نابعين قادرين على شغل أوضاع معينة. وفيما يرتبط بالقضيتين الخامسة والسادسة يتساءل "تيومين" عن الأسس التي عليها يمكن التأكيد على نماذج معينة من الجزاء دون سواها حتى تكون ذات تأثير وظيفي. فمن المعروف أن المجتمعات تختلف من حيث تقديرها للجزاءات، كما أن هناك فارق بين الاستجابة وبين الجزاء، وبالإضافة إلى اختلاف المنزلة بين الذين يمتثلون والذين ينصرفون. ويمكن أن تكون اللامساواة الاجتماعية بين مختلف الدرجات من ناحية كم السلم النادرة والمرغوب فيها، وقدر المنزلة والوقار المتقبل، وظائف إيجابية وحتمية Inevitable في كل مجتمع. وهذا يعنى السؤال عن نوعية الوظيفة الإيجابية للندرج الطبقى. وهل هذاك وظائف سلبية له؟ ويرى "تيسومين" أن هذاك وظائف معوقة للتدرج الطبقي مثل التوزيع العادل للسكان حسب أهميتهم من جانب وحسن انتماءاتهم الاقليمية Loyality من جانب ثان، وحسب حوافز المشاركة من جانب ثالث، بالإضافة إلى أن التدرج الطبقي يشجع العداء وعدم الثقة بين الطبقات مما يؤدي إلى الحد من إمكانية التكامل الاجتماعي للمجتمع ككل.

ويرد كل من "مور ودافيز" على النقد الذي وجهه إليهما تيومين، فيرى مور أن تيومين لم يضع تحديداً للتدرج الطبقي يستند إليه، وقد كان نقده على المستوى النظري فقط ورغم هذا فليس الأساس النظري ولا حتى الواقعي يؤكد التساوي في الجزاءات أو في الفرس و ولقد حدد كنجزلي دافيز رده في أن هناك صعوبات متعددة ، حيث اختار تيومين بعض القضايا اعتبرها أحكاماً دون أن يفرق بين الحكم وبين التفسير، كما أنه قد اعتمد على مقال واحد دون البحث في سائر آراء "دافيز ومور" الأخرى، وأذلك فشل

"تيومين" في التوصل إلى تعريف التدرج الطبقي، ويرى "دافيز" أن التمايز الطبقي ليس موقوفاً على الأهمية الوظيفية وحدها، بل قد يكون نتيجة الطبقي ليس موقوفاً على الأهمية الوظيفية وحدها، بل قد يكون نتيجة لتضحية أشخاص معينين أو أنه يكون نتيجة لهما معاً. ومعارضة "تيومين" لفكرة «التضحية، في تدريب النابغين يرجع إلى غموض مصطلح «الندرج الطبقي» لديه. كما أن توضيح "تيومين" الوظائف المعوقة لا يهم "دافيز" و"مصور" حيث أنهما يعمقان الطرق التي بها تتوزع الأرضاع الاجتماعية توزيعاً غير متساو في المجتمع كما يراها الأعضاء. وفي هذه يتساءل "تيومين" إذا كان من الممكن تقسيم النموذج نظرياً من حيث الوظائف الاجتماعية العامة في ضوء اللامساواة، فكيف يمكن إذن تفسير التدرج الطبقي والحتمية البنائية والوظيفية معاً ويرى "تيومين" أن القرابة مشلا تتداخل مع التدرج الطبقي، ومن الواضح أن الآباء لا يستطيعون تحويل كل

وإذا كانت مناقشة "تيومين" لمبادئ التدرج الطبقي لدى "دافيز ومور" من خلال مقالات لم توضح وجهة نظره بصورة متعمقة. فلقد نشر في عام ١٩٦٧ كتاباً بعنوان «التدرج الطبقي» والكتاب رغم صغر حجمه، فهو يعبر عن وجهة نظر ضرورية لدارسي المدرج الطبقي من حيث تحديده لخصائصه من جانب والعمليات الاجتماعية فيه من جانب ثان، وما يتبع التدرج الطبقي من مظاهر سواء في فرص الدياة أو أسلوبها المتبع من جانب آخر. وفي هذا يحدد "تيومين" أربعة عمليات اجتماعية عامة ترتبط بوجود أنساق التدرج هي:

١- تغاير المكانات الاجتماعية ، وتتحدد عن طريقها الأوضاع الاجتماعية ، مثل الأب والأم والمدرس والموظف إذ تختلف الأدوار التي يقوم بها كل منهم وفقاً لاختلاف وضعه الطبقي، وبالتالي تتحدد الحقوق والمساوليات ، ويزداد تأثير تعايز المكانة حينما تتحدد الانجاهات الاجتماعية بوضوح وتتميز خطوط السلطة والمسئولية للأدوار الاجتماعية، وحينما توجد ميكانيزمات مؤثرة لتدريب الأشخاص على شغل مكانات اجتماعية معينة، وأخيراً عندما توجد جزاءات تتضمن الثواب والعقاب كحوافز فردية.

٧- المرتبة، وطالما أن المكانات تتمايز عن طريق إلأدوار، فمن الممكن مقارنة بعضها بالبعض الآخر، بمعنى إمكانية وضع مراتب Ranking معينة لهذه المكانات. ويعتمد هذا الترتيب على خصائص معينة مثل الذكاء أو الجمال أو القوة البدنية من جانب، وعلى المهارات والقدرات الخاصة كمعرفة القانون والتعليم والقدرات المهنية والحركية من جانب ثان، ومدى التأثير على الآخرين وعلى المجتمع بصورة عامة، أي دور الممثل أو القاضي أو ضابط الشرطة بمعنى الوظائف الاجتماعية من جانب ثالث وأخير. وهذا لا يعني أن وضع المراتب الاجتماعية يكون على أساس أحكام عن «الحسن» أو دالسيء، وإنما يعني اهتمام الترتيب الطبقي بالسؤال عن «الكثرة أو القات يرتبط الثاني بمحكات وضع مراتب اجتماعية يرتبط أولهما بتمايز المكانات ويرتبط الثاني بمحكات وضع مراتب اجتماعية لهذه المكانات المتمايزة.

٧- التستويم، ويتضمن الإشارة إلى مواضع المكانات المتمايزة على صوء مقياس القيم والصلاحية Worthiness ويمكن وصف تدرج القيم على صوء السيادة والتبعية والحسن والسيء، والرأي العام، وتوجد ثلاثة أبعاد للأحكام التقويمية، ويتمثل أولها في المنزلة التي تشير إلى الشهرة التي تتضمن سلوكاً يتميز بالاحترام، وثانيها التفضيل Preferability حيث هناك عبارات تدل على ذلك مثل دأني أود أن أكون مثله، أو دأتمنى أن يكون أبنائي مثله، أو رأتمنى أن يكون أبنائي مثله، أو أرض أن أكون صديقاً له، .. وهكذا، حيث تمترج أحكام القيمة مع الاعتبارات الواقعية الممكنة، وثالثها دالمرغوب فيه، Popularity ويظهر ويظهر

بصفة خاصة عند تقييم المكانة المهدية في المجتمعات الصناعية الحديثة. إذ أن هناك العديد من المهن ذات الجذب العام والشهرة العامة رغم أنها لا تتطلب منزلة أو شهرة واقعية. وتوجد ثلاثة مستويات التقويم، يتمثل الأول في حاجة كل مجتمع لتحديد ما إذا كان الدور أو المكانة الممنوحة للغرد أعلى أو أدنى من الخط الأدنى للقبول الاجتماعي، ذلك الخط الذي يتحدد شرعيا وأخلاقيا، فالمكانة الاجتماعية للسارق مثلاً أقل من الخط الأدنى للقبول الاجتماعية واخلاقيا، فالمكانة الاجتماعية تحديد مكانة فرد ما من وجهة نظر الآخرين، مختلف المكانة التي تتضمن حداً أدنى من الجزاءات. وينطبق هذا المستوى من التقويم على خصائص المكانة في نظم معينة كالأسرة والجماعات السياسية والاجتماعية. أما مستوى التقويم الثالث فمؤداه مقارنة المكانات والأدوار على أساس محكات ممكنة كالمكافآت وتمايز توزيع السلع والخدمات والقوة مثلاً. وباختصار فإن مستوى التقويم الأول هو تقدير الحد الأدنى للقبول، والمستوى الثاني هو المقارنة بين المكافآت بالتركيز على متطلبات المكانة الأساسية للمياة فقط، والمستوى الثالث يتضمن الجزاءات المتمايزة والتنافس.

3- المحافساة ، ويمكن عن طريقها توضيح تمايز المكافآت والمراتب الاجتماعية بارتباطها بكميات السلع المتاحة . ففي كل مجتمع قواعد ومعايير تحديد كيفية توزيع المكافآت ، وتتغير هذه القواعد وفقاً للايديولوجية السائدة والدور الذي يؤديه الصفوة في المجمتع . ويمكن تصنيف المكافآت إلى ثلاثة أقسام أولها المكتبة أو الحقوق والواجبات نحو السلع والخدمات وثانيها القوة أو المقدرة على تأمين غايات الفرد ضد ما يعترضها . وثالثها الإشباع النفسي أو الاستجابات غير المادية التي تجلب السعادة للناس ، ومن السهل قياس الملكية عن طريق مقدار الدخل – مثلاً – كما يفعل معظم دارسي التدرج

الطبقي، ولكن الأهم من ذلك النظر إلى العملية التي يتم عن طريقها توزيع الملكية في مختلف المجتمعات عن طريق المطلقة، بينما تتحدد في مجتمعات أخرى عن طريق المشروع الحر الحريق السلطة، بينما تتحدد في مجتمعات أخرى عن طريق المشروع الحر Free Enterprise أو العمل الحر Enterprise أو العرض والطلب. أما القوة فليست هناك طريقة مرضية لقياسها رغم أن لها مظهران، فهناك قوة قائمة على نوعية الدور، وهناك قوة جزائية. بالإضافة إلى أن للقوة بعدين هامين، يرجع أولهما إلى المقدرة على تحقيق الغايات في شبكة المكانات الاجتماعية، يرجع أولهما إلى المقدرة على تحقيق الغايات في شبكة المكانات الاجتماعية، البياء الاجتماعي العام. ويتمثل البعد الآخر في قدرة الغرد على تشكيل السياسية الاجتماعية وتوجيهها في حدود معتقداته واهتماماته الشخصية. السياسية الاجتماعية أو الرضا النفسي باعتباره نوعاً من المكافأة، فهذا المحك يشمل كل المكافأت التي تصنف تبعاً للملكية أو للقوة ويرى "تيرمين" المحكية مياس مدى الإشباع أنه رغم إمكانية قياس الملكية أو القوة فإنه يستحيل قياس مدى الإشباع النفسي رغم تضمنه عوامل محددة مثل الشهرة والتأمين والاستقلال والحرية النفسي رغم تضمنه عوامل محددة مثل الشهرة والتأمين والاستقلال والحرية والرضا المهني وما شابه ذلك.

ويفسر "برنارد بارير" التدرج الطبقي في صنوء النظرية العامة للمجتمع ككل من جانب، ويتغق مع "تيومين" في توضيح الوظائف المعوقة للددرج الطبقي من جانب، آخر. حيث يرى أن نسق التدرج الطبقي ينتج عن تفاعل التمايز والتقويم. ويقوم التفاعل على عدم المساواة، إذ يرتب الناس بعضهم البعض في مراتب عليا أو ينيا وفقاً للقيم التي تعطى لأدوارهم ومناشطهم الاجتماعية المختلفة ويرى "بارير" أن الوظيفة الأساسية لنسق التدرج الطبقي في المجتمع هى وظيفة تكاملية Integrative، بمعنى المدى الذي يعبر فيه نصق التدرج الطبقي الناجم عن أحكام المرتبة، عن تكامل المجتمع. أن لدى

الذاس ملكة الحكم Justice حينما يشعرون بأنهم على مراتب عليا أو دنيا عن طريق المستويات القيمية والأخلاقية وهذا الاحساس بالحكم عنصر هام في تكامل المجتمع، ويدون ذلك يتجه الناس إلى الصراع وفقدان الشعور Apathatic من جانب ويفقد المجتمع تكامله من الجانب الآخر.

ولنسق التدريج الطبقي وظيفتان وسيلية Instrumental وتوافقية قدية Adaptive تكمنان في بناء تمايز المرتبة، بمعنى أن ثمة تسهيلات وجزاءات نبغي الوصول إلى أنشطة تتفق مع قيم المجتمع . بالإضافة إلى وجود عقوبات امن يخرج عنها . أن أعضاء المجتمع يقومون بأدوار اجتماعية متعددة لأنهم يشعرون بدرجات متفاوتة من الوعي . ولقد بينت دراسات باك Asake عن العمال المتعطلين بالولايات المتحدة خلال عام ١٩٣٠ – ما يعرفه كل واحد عن عدم حصول العمال على جزاءات مادية عن طريق مهنة ، وكذلك أوضحت تلك الدراسات تقدير الذات Scif-Respect طريق مهدة ، وكذلك العمال عن طريق تقويم الدور الوظيفي لهم .

وتختلف الوظائف المعوقة التدرج الطبقي تبعاً للسياق Context السنوي تقارن من خلاله. فحينما يكون نسق التدرج الطبقي في تجانس Harmony مع بعض أجزاء المجتمع، يكون كذلك في عدم تجانس الأجزاء من الأخرى. معنى أن نسق التدرج الطبقي في أي مجتمع له وظيفة تكاملية من حيث المدى الذي يكون فيه التدرج الطبقي يكون ذا أهمية وظيفية بالنسبة لبعض القيم مقابلة فإن نسق التدرج الطبقي يكون ذا أهمية وظيفية بالنسبة لبعض القيم ويكون ذا وظيفة معوقة بالنسبة لبعضها الآخر. ولذلك فعند دراسة نسق التدرج الطبقي، ينبغي أن نتساءل عن مختلف أنساق القيم وحجم جماعات الاقلية والغالبية التي تعتنق أنساقاً قيمية مختلفة. وكذلك نتساءل عن الأنساق التي تعتبر ذات وظيفة، ومعنى هذا الوظائف المعوقة، ومعنى هذا

ارتباط الوظيفة المعوقة للتدرج الطبقي بصراعات القيم أو تمايزاتها. ويرى "باربر" أن التصور الوظيفي للتدرج الطبقي كمظهر كلى للمجتمع يمكن تقديمه، ليس عن طريق التحليل الاستانيكي فقط، ولكن عن طريق التحليل الدينامي كذلك، والتركيز على وظائف التدرج الطبقي الإيجابية والمعوقة على السواء، يعنى التركيز على القوى الاجتماعية التي ينجم عنها استقرار المجتمع أو عدم استقراره فالمجتمع يتوقع الموازنة التي من خلالها يستمر التفاعل بين مختلف أقسامه. وهذا ما دعى "بارير" إلى توضيح تغير أنساق التدرج الطبقى وكيفية ربط ذلك بأنواع التغير الاجتماعي الأخرى. فما هو عدد الطبقات الموجودة في نسق التدرج الطبقى؟ وفي أي اتجاه وبأي معنى تنفصل كل طبقة عن الأخرى؟ هذين السؤالين بوجههما "باربر" لتوضيح البناء الطبقي، ويرى أن الإجابة تتوقف على طبيعة الأدوار ذات الوظيفة الاجتماعية بالإضافة إلى محكات أخزى كامنة. حيث يتوقف التقسيم الطبقي إلى حد ما على هدف ايديولوجي عملي وعلمي. ويمكن تطبيق ذلك على المجتمع الأمريكي حيث يوصف نسق التدرج الطبقي من الناحية العملية على أنه مكون من ثلاث طبقات: عليا ووسطى وبنياء أما من الناحية العلمية فيستشهد باربر بالتقسيم السداسي الذي وضعه "لويد وارنر". وهداك أهداف أبدبولوجية توجه تحليل الطبقات الاجتماعية ومثال ذلك تصور الصراع بين الطبقات لدى ماركس كأساس الوجود الطبقي. ومن الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع دراسة "كنجزلي دافيز "عن سكان الهند وباكستان ودراسة "بيتر روسي" عن تحليل البناء والتدرج الطبقي. ودراسة "تونج فاي" عن البناء الاجتماعي في الصين. وبراسة "موربن فريد" في الصين أيضاً ودراسة "ثروب" في لندن في العصور الوسطى، ودراسة "باربر" عن البورجوازية في فرنسا في القرن الثامن عشر ودراسة "الكس انجلز" عن التدرج الطبقى والحراك الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي. وينتهى "بارير" إلى أنه يمكن النظر إلى أي مجتمع بطرق ثلاثة على الأقل فأولاً: يمكننا النظر إلى بنائه Structure بمعنى أن ننظر إلى الأنماط الدائمة والثابتة نسبياً للتفاعل الاجتماعي أو الثقافة التي يتكون منها ذلك البناء، وثانياً: يمكن النظر إلى الارتباطات الوظيفية Functional Correlates بمعنى الأشكال الخاصة لأقسام المجتمع الأخرى التي ترتبط معا إلى أدني حد من التفكك الاجتماعي وثالثاً: وأخيراً، يمكننا أن ننظر إلى عماياته Processes بمعنى أنماط الساوك التي تتضمن الثبات أو التغير النسبي داخل بعض الأبنية المختلفة. وهذا ما دعا "باربر" بعد أن اهتم بتوضيح مظاهر بناء التدرج الطبقي من حيث الشكل وفترة الوجود ونموذج التنظيم من جانب، والعلاقات الوظيفية كالمعرفة والجهل والايديولوجية والتأثير والشخصية والتنشئة الاجتماعية المتأثرة بالتدرج من جانب آخر أن يهتم بالتركيز على نماذج الحركة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر حيث يوضح المعايير التي تتحكم في إحداث الحراك الاجتماعي، وهذا ما يجعلنا نضع "باربر" بين المؤيدين لنظرية التكامل في دراسة التدرج الطبقي تارة، وضمن المؤيدين للاتجاه الدينامي تارة أخرى. ذلك لأنه يحاول توضيح أبعاد التدرج الطبقي واتجاهات دراسته سواء من الوجهة الدينامية أو التكاملية، رغم أنه يميل إلى الاتجاه التكاملي.

وعلى هذا فإن الاتجاء البنائي - الوظيفي يحال الطبقة ويفسرها من خلال نظرية التكامل بافتراض أن نسق التدرج الطبقي ينبغي أن يكون في حالة استاتيكية تكاملية، وأن الأجزاء المكونة له يجب أن تكون في تفاعل وتضامن وتماسك، للحفاظ على توازن النسق الاجتماعي بصفة عامة. ولذلك يتجه معظم رواد هذا الاتجاه إلى التأكيد على الوظائف التي يؤديها نسق التدرج الطبقي في المجتمع، ورغم أن "دافيز ومور" لم يركزا على

الوظائف المعوقة التدرج، فإن "تيومين وبرنارد" باربر يؤكدان على هذه الوظائف لما لها من أهمية في تشكيل نسق التدرج الطبقي، حيث يمكن النظر إلى أي مجتمع من خلال بنائه وعملياته والارتبطات الوظيفية بين الأجزاء المكونة له كما يذهب "باربر" مثلاً، ويتضح كذلك التأكيد على المعليات الاجتماعية المرتبطة بالطبقة وذلك في ضوء القيم السائدة في كل مجتمع، حيث أن تقويم الأعضاء هو الذي يشكل نسق التدرج الطبقي، ولقد اتخذ الاتباه التقويمي مساراً آخر عند تحديد نسق التدرج، ويتمثل هذا المسار في الاتباه التحليلي الذي يعتمد – بالإضافة إلى التقويم – على النسق القرابي وأهميته في تشكيل نسق التدرج الطبقي،

ثالثاً؛ الصراع الطبقي في ضوء نظرية الصراع،

قدم ماركس تفسيراً لظهور الطبقة الاجتماعية عندما عرض لتطور البورجوازية والبروليتاريا. ففي العصور الوسطى اتحد كل مواطن بأقرانه صد نبلاء الأرض، كما أن اتماع نطلق التجارة ووسائل الاتصال أدى إلى شعور مدن متجاورة بمصلحة متشابهة مهد اظهور طبقة مواطني المدينة أو القرية Burghers الذي مهدت بدورها لوجود الطبقة القديمة (الأرض) إلى رأس مال صناعي أو تجاري، وهذا في الوقت الذي كون فيه غير الملاك طبقة أخرى شعرت بعداء مشترك صد الطبقة المالكة، ثم أصبح لكل من الطبقتين وجوداً مستقلاً كل الاستقلال عن الأخرى تطور مع سلسلة من الثورات في أساليب الإنتاج والتبادل، وكانت كل مرحلة من مراحل التطور الذي مرت بها البورجوازية يقابلها ارتقاد سياسي تحرزه هذه الطبقة. فمنذ أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسمت السوق العالمية استولت البورجوازية على السلطة المياسية في الدولة، فأصبحت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير الشئون العامة للطبقة البورجوازية. هذا فصلاً عن أن البورجوازية قد عَملت على

اندلال واندثار العلاقات الاجتماعية الراسخة، وما يحيط بها من معتقدات وأفكار كانت على درجة من الاحترام والقداسة. وعلى أي حال فلقد أوضح البيان والشيوعي، أن السمة الأساسية لأي تنظيم لجتماعي متمثلة في الصراع الطبقي كما أن هذا الصراع لا يحفظ توازن النظام الاجتماعي إلا في الدولة اللاطبقية. ولقد كان هذا الإعلان تحطيماً لليوتوبيا التقليدية، حيث قامت معظم أعمال ماركس على أيديولوجية الصراع والثورة الطوعية ضد النظام القائم.

وإذا كان ماركس وانجاز يوضحان الصراع الطبقي من خلال تطور ونمو البورجوازية، فانهما يوضحانه كذلك في ضوء تطور البروليتاريا. فلقد ظهرت محاولات ارتباط العمال المبكرة في شكل اتحادات عمالية تدافع عن المصالح المشتركة بينها، وبتحول التنافس الذي أثارته البورجوازية إلى تنافس عام ضد الرأسمالية . حيث يتخذ التطور طابعه السياسي عن طريق الاتحادات العمالية. ومن ثم لا يكتفي العمال بتوجيه ضرباتهم إلى علاقات الإنتاج البورجوازية، بل إلى أدوات الإنتاج ذاتها. ذلك لأن البروليتاريا لا تستطيع الاستيلاء على قوى الإنتاج إلا بهدم أسلوب الملكية الخاصة، وهذا لا يتأتى إلا إذا حطمت جميع الطبقات المتراكب بعضها فوق بعض والتي تؤلف المجتمع التقليدي، وحينئذ تكرس هذه الطبقة كل جهودها لباوغ أهدافها الطبقية، وما يلزم ذلك من أفكار ونظم تواجه من يقفون في سبيل تقدمها. وهذا يؤدى إلى اتصال أعضاء كل طبقة بعضهم بالبعض وتضامنهم في داخل تنظيم سياسي واحد. ولم ينظر ماركس إلى عداء العمال للطبقة الرأسمالية والنظام الاقتصادي السائد باعتباره حصيلة الصراع من أجل امتيازات اقتصادية، بل أكد على النتائج البشرية التي تصاحب الإنتاج الآلي القائم في ظل الرأسمالية، وما ينجم عنها من علاقات تحرم العامل من فرص الإشباع النفسي، فتقسيم العمل في الصناعة الحديثة جعل من الكائنات البشرية مجرد أنبال Appendages أو تروس للآلة ويعتقد ماركس أن اعتراب Alination الحمل ناجم عن الرأسمالية كما أنه سبب في الحرمان النفسي الذي قد يقود في نهاية الأمر إلى ثورة البروليتاريا، وهنا يقابل ماركس ببن العامل الصناعي الحديث وبين الحرفي في العصور الوسطى، حيث يلاحظ أنه في ظل ظروف الإنتاج الحديثة يفقد العامل كل فرصة في تصنيع منتجانه عن طريق معرفته وخبرته وارادته، ويبدو هذا الحرمان النفسي منتجانه عن طريق معرفته وخبرته وارادته، ويبدو هذا الحرمان النفسي الدى ماركس – على أنه أكثر أهمية من العوز الاقتصادي للعمال.

وعلى هذا فإن المادية التاريضية لا تنكر الجانب السوسيولوجي والايديولوجي للحياة الاجتماعية، ولكنها ترفض أن ترى فيه فقط العامل الأساسي أو التعبير المسادق عن الحقيقة الاجتماعية. كما أن علم الاجتماع الماركسي قادر على تصور المصالح الطبقية والصراع الطبقي، حيث يتوجه تحليل ماركس للتطور التاريخي للمجتمعات إلى الطرق التي بها نتشكل العلاقات بين الناس عن طريق أوضاعهم الدسية في عملية الإنتاج، كيف تتحول المصالح الفردية إلى مصالح جماعية يمكن التنبؤ بها.

ولقد تبع الكثير من علماء الاجتماع وجهة النظر الماركسية - اللينينية في دراسة الصراع الطبقي، بالإضافة إلى الإسهامات التي قاموا بها في هذا الاتجاء ومن أمثال هؤلاء العلماء دجيلاز Djilas وشومبيتر ويورنهام وكرونر Croner ومن هذه الإسهامات ما ذهب إليه "جبجر" من أن البناءات الطبقية فقدت خاصة السيطرة.

ويرى "داهرندورف" أنه رغم أن كل عالم اجتماع يحاول - منذ ماركس - أن يجد مدخلاً جديداً لدراسة الصراع، فلم يستطع أحداً أن يذهب إلى ما قال به ماركس. وقد يرجع ذلك لأن بعض هؤلاء العلماء لم يتجاوز أبعد مما ذهب إليه ماركس من أفكار، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن بعضهم حاول تحليل الصراع الاجتماعي على أنه ظاهرة بنائية. ورغم ذلك فقد أسهمت نظريات هؤلاء العلماء في فهم الصراع الاجتماعي وخاصة في المجتمع الرأسمالي. وسوف نعرض لانجاهات بعض هؤلاء العلماء حديثنا عن نطور نظرية الصراع.

والذي يمكن استخلاصه من الانجاه الماركسي في تفسير الصراح الطبقي إمكانية تفسير التطور الاجتماعي والتاريخي في ضوء ظهور الطبقات من جانب، والنظر إلى الوجود الطبقي باعتباره ناجماً عن الصراع من جانب مقابل. كما يمكن الوقف على أسباب الصراع الطبقي من خلال وجهة النظر الماركسية. وتتمثل هذه الأسباب في السيطرة على وسائل الإنتاج، والتقدم الصناعي والفني، وتقسيم العمل في الصناعة الحديثة الذي حرم العامل من فرص الإشباع النفسي وجعل منه مجرد ترسأ في آلة، وحرمه من الوصول إلى ارتقاء سياسي معين، ولهذا يمكن أن تسهم دراسة الصراع الطبقي في القاء مزيد من الصنوء على التدرج الطبقي كموضوع من جانب، كما يمكن تحليل التدرج في ضوء نظرية الصراع من جانب آخر.

رابعاً، قياس الكانة الاجتماعية الاقتصادية ،

لم يحدث أن اتفق علماء الاجتماع بالمظاهر الخاصة بالوحدة التي يمكن أن تكون أساساً للقياس الطبقي – تحديد الوضع الطبقي – وإن كان ثمة اتفاق إلى درجة ما حول الأسس العامة لهذا القياس. حيث ينظر إلى مثل المهنة والدخل ومراكز القوة والتعليم يمكن اعتبارها عوامل موضوعية، هذه الأسس في ضوء أهميتها بالنسبة لكل مجتمع، ومثال ذلك أن المجتمع الطائفي

الهندي يعطي الأبعاد الذينية وزنا أعلى عند تحديد الوضع الطبقي، بعكس الحال في المجتمعات الصناعية الحديثة التي تعطي «المهنة» أعلى وزن عن غيرها من محكات القياس الطبقي وأبعاده . ولهذا فإن أولوية هذه المحكات يعتبر أمراً نسبباً، يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التي يمر بها المجتمع الواحد .

هذا، ويؤكد بعض علماء الاجتماع أن الطبقة ليست تجميداً واقعياً لظاهرة محددة بمعنى أن الطبقة لا توجد كشيء محسوس يمكن ادراكه. وإنما يعطي كل باحث تصوراً للطبقة حسبما يصنفها في ضوء اطاره التصوري – سواء كان نظرياً أو امبيريقياً – والأيديولوجية التي يعتنقها والظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع الذي ينتمي إليه. ومن خلال وجهة النظر هذه ناقش علماء الاجتماع العوامل «الموضوعية» وإلعوامل «الذاتية»، في تحديد الوضع علماء الاجتماع العوامل «الموضوعية» والعوامل «الذاتية»، في تحديد الوضع الطبقي، وخلصت مناقشاتهم إلى أن أبعاداً مثل المهنة والدخل ومراكز القوة والتعليم بمكن اعتبارها عوامل موضوعية، على أن أبعاداً أخرى مثل المعتقدات والانجاهات ومستوى الطموح تكون بمثابة عوامل ذاتية، وعلى نذلك بمكن تحديد الوضع الطبقي من خلال منظورين: أولهما منظور كمي يحدد قيمة الطبقة على أساس أبعادها الاقتصادية والمهدية والسياسية، وثانيهما منظور كيفي تقويمي يعتمد على آراء الجمهور – أو الباحث وتقييمه للأوضاع أو الأبعاد الطبقية على السواء.

وهذا لا يعني أن القياس الكمي موضوعي وأن القياس الكيفي ذاتي، لأن الإنجاه الكيفي قد يكون أكثر منبطاً وموضوعية عن القياس الكمي الذي يكون أساس التصنيف فيه متحيزاً لايديولوجية أو لعقيدة معينة بغض النظر عن متطلبات الواقع وآثاره، وقد يكون الانجاه الكمي - كذلك - افتراضياً من وجهة نظر الباجث وحده دون الاستناد إلى نظريات أو دراسات سابقة من جانب، أو دون الاحتكام إلى ما يفرضه الواقع الذي يدرسه من جانب آخر. وعلى هذا فليس لأي من الاتجاهين -- الكمى أو الكيفي -- صفة المرضوعية دون الآخر. وكل ما نشير إليه هو إمكانية الفياس الطبقي عن طريقين، ينمثل الأول في إيجاد مؤشرات Indicators معينة للوجود الطبقي مثل أسلوب الحياة أو التنشئة الاجتماعية أو مختلف التقييمات التي يعطيها اعطاء كل نعوذج موضع الدراسة. ويتمثل الطريق الثاني في إيجاد مجسات Indices المتدرج الطبقي كالبعد الاقتصادي أو المهني أو التعليمي، ويعتبر الطريق الأول أساس التباقي عماد الاتجاه الكمي في التابي عماد الاتجاه الكمي في القاس الطبقي.

وانطلاقاً من ذلك التصور نعرض في هذا الفصل إلى «الانجا» الكمي في القياس الطبقي، من زاويتين، تعتمد الأولى على تحديد الوضع الطبقي على أساس أبعاد متعددة، وتعتمد الثانية على بعد وحيد في القياس الطبقي. كما نعرض أيضاً إلى «الاتجاه الكيفي في القياس الطبقي»، ذلك الاتجاه الذي يستند على تصور المكانة الاجتماعية والوعي الطبقي من خلال التقييم الشخصى للجمهور.

١- القياس الكمي:

تنحصر انجاهات القياس الكمي للوضع الطبقي في انجاهين، يعتمد أولهما على تعدد أبعاد القياس باعتبارها محكات متكاملة يشغل الفرد بمقتضاها وضعاً اجتماعياً معيناً في داخل هرم الترتيب الطبقي، ويعتمد الثاني على محك وهيد للقياس الطبقي، وسوف نعرض فيما يلي إلى كل من الانجاهين وذلك الإلقاء الضوء على أهم أبعاد القياس ومحكاته. بعض مقاييس الكانة الآجتماعية الاقتصادية المتعددة الأبعاد ،

أ - لقد وصف شابين Chapin المكانة الاجتماعية على أنها الوضع الذي يشغله الفرد أو الأسرة على أساس مستويات الامتياز والممتلكات المادية وفئات الدخل والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي الاجتماعية. ولقد بنى "شابين" مقياسه على أساس مستازمات وظروف النياة واعتمد على «التحليل العاملي» حيث أعطى لكل بند من بنود المقياس الذي وضعه وزنا معينا، وانتهى إلى أن الدخل والممتلكات المادية والتعليم والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية عوامل لها درجة كبيرة من الأهمية عند القياس الطبقي. ولقد أطلق "شابين" على مقياسه اسم «مقياس حجرة المعيشة والروابط، ودرجتين لكل النزام فعلي على مقياسه اسم «مقياس حجرة المعيشة يساهم الفرد بمقتضاها مادياً، وأربع بالعضوية، وثلاث درجات لكل عضوية يساهم الفرد بمقتضاها مادياً، وأربع درجات لكل عضوية في احدى الرابطة، وخمس درجات إذا كان أحد الوالدين موظفاً بالرابطة. هذا عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، أما عن التطيم والممتلكات المادية فقد وضع قائمة تنضمن بنوداً عديدة بذلك. كما أن الذخل قد قيس على أساس مقداره.

ب- ويصنع "هولنجسهيد" دليل الوضع الاجتماعي Class Position عند دراسته الشهيرة «المتاون Elmtown، حيث يعتمد هذا الدليل على ثلاثة محكات هي منطقة الاقامة والمهنة ومستوى التعليم. ويعتمد "ملفين كوهين" على انتجاه هولتجسهيد حيث يحدد الطبقة الاجتماعية عن طريق المكانة المهنية للوائد ويعطيها وزنا قدره سبع درجات والمكانة التعليمية ويعطيها أربع درجات ولقد اعتبر "كوهين" الطبقات الأولى والثانية والثالثة طبقات وسطى أما الطبقتين الرابعة والخامسة فقد اعتبرها طبقات عاملة. ويحدد "كوهين" دالسلطة، عن طريق مظاهرها العامة. بالإضافة إلى

أنه وضع في اعتباره دور الوالدين في اتخاذ قرارات الأسرة ودرجة منحهما حرية الحركة والنشاط لأبنائهما، ومدى معاقبتهم بدنياً لإجبارهم على الطاعة، ويفسر "كوهين" ذلك في ضوء القيم الاجتماعية. كما اهتم "روبرت الز" بتوضيح مكانة المنزلة Prestige Status في جامايكا Jamaica من عمال كرسديانا Christiana مستخدماً انجاه تحليل الطبقة الاجتماعية لدى "هولنجستهيد" وأجرى "الز" مقابلات مع ٣٤ فرداً حيث اهتم بالسؤال عن التمايزات الاجتماعية التي يمكن أن ينقسم السكن على أساسها في المجتمع المحلي، كما سأل كل فرد عن مدى صداقته للآخرين عن طريق إجراءات سوسيومترية وكان الهدف من بحث "الز" يتلخص في كشف الوعي الطبقي الحبة لدى أفراد هذا المجتمع المحلي.

ج- ولقد وضع هوسكينز Hoskins دليل الطبقة الاجتماعية Social على حصر Class Index لمدينة انجليزية خلال القرن الثامن عشر، معتمداً على حصر عدد المساكن حسب تصديفها في هذا القرن بهدف جباية الصرائب. ويعتمد "ساريرلا" في دراسته لمجتمعين محليين "بفنلندا" على ثلاثة وثلاثين بنداً منها درجة التعليم والمهنة وعدد حجرات المساكن وعدد الحجرات بالنسبة للأشخاص المقيمين وإعداد الطعام وبعض مزايا المسكن مثل الراديو والتليفزيون والمشاركة في أنشطة اجتماعية كالعضوية في النقابات أو الروابط الاجتماعية والقيادة الرسمية والدخل الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وما إلى ذلك.

د - أما "ميرز وشفر" فيحددان الطبقات الاجتماعية في خمس فئات تحوي الطبقة الأولى أسر ذات ثروة كبيرة وعلى مستوى تعليمي ومنزلة اجتماعية عليا وتتكون الطبقة الثانية من الأسر التي حصل بعض أعضائها على درجات جامعية ويعمل أربابها بالأعمال الإدارية أو المهنية العليا. وتشمل الطبقة الثالثة الملاك والعمّال دوي الياقات البيضاء White Collar Workers وبعض الحمال المهرة وغالباً ما يكون مستواهم التعليمي دون الجامعي، والطبقة الرابعة تشمل العمال نصف المهرة والذين على مستوى تعليمي دون المتوسط. وتشمل الطبقة الخامسة العمال المهرة والعمال غير المهرة والذين تلقوا تعليماً أولياً وبعيشون بالمناطق الأكثر تخلفاً بالمجتمع المحلى.

والملاحظ أن هذا التصنيف يعتمد على المهنة والتعليم والثروة ومحل الإقامة كمحكات للقياس الطبقي.

هـ- ويستخدم هتزاز Hetsler مقياساً يتكون من اثنتي عشر بوصة يضع المبحوث علامة على الوصع الذي يتراءاه لنفسه من حيث محل الإقامة وثروة الأسرة والتأثير الشخصي والدخل والوضع الأسري والمنزلة المهنية والطبقة الاجتماعية وحالة المسكن والتعليم. وقبل أن يضع المبحوث هذه العلامات على المقياس يسأل عن أعلى وأدنى شخصية في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، ويقيس نفسه بالنسبة إليهما كطرفين للمقياس. بينما يعتمد لانديكر Landecker على المهنة والدخل والتعليم والأصل العنصر كمحكات لدليل الارتباط الطبقي. وذلك في دراسته لمنطقة دترويت Detroit المتي

و - ويبين "لازويسل" بعض طرق الترتيب الهرمي في المجتمع الأمريكي، ويرى أنه إذا كان أساس الترتيب الطبقي «الدخل، فيمكن تقسيم الجمهور إلى أغنياء وذوي دخل مناسب وذوي دخل متوسط وذوي دخل منخفض ومعتمدين على آخرين في دخلهم. أما إذا كان الأساس «المهنة» فيرى أن هناك كبار رجال الأعمال والقنيون وذوي الياقات البيضاء والعمال المهرة والعمال نصف المهرة وغير المهرة، أما التقسيم على أساس التعليم

فيكون هناك من تعلموا تعليماً عالياً ومن وصلوا إلى المرحلة الجامعية، ومن لم يكملوا الجامعة ومن حصلوا على شهادات متوسطة، ثم دون المتوسطة وأخيراً الحاصلين على شهادات ابتدائية. ومن زاوية التقسيم حسب الجنس فهناك البيض والشرقيون والزنوج من جانب، والانجليز والاسكتلند والألمان والوافدون من أوربا الشرقية والغربية وما إلى ذلك من جانب آخر. ويرى "لازويـل" أن دليل المرتبة الاجتماعية Index of Social Rank يقوم على المهنة والتعليم والدخل. ويعاس التعليم بعدد أفراد الأسرة الذين يتعلمون أو حصاوا على شهادات دراسية، أما المهنة فتقاس بعدد الفنيين والمساعدين والمساعدين والعمال، ويقاس الدخل بمقداره.

ز – ويقوم ددليل خصائص المكانة، الذي وضعه "لويد وارنر" و "مارشيا مبكر" و "كينيت ايلز" على قضيتين: أولاهما أن العوامل الاقتصادية المحددة للمنزلة ترتبط ارتباطأ وثيقاً وهاماً بالطبقة الاجتماعية، وأن هذه العوامل الاقتصادية مثل القدرات والدخل ينبغي أن تترجم في داخل سلوك الطبقة الاجتماعية الذي يتقبله أعضاء أي مستوى اجتماعي في المجتمع المحلي، أن دليل خصائص المكانة هو ببساطة دليل للعوامل الاقتصادية الاجتماعية، حيث يرتكز على ستة صفات هي: المهنة ومقدار الدخل ومصدره ومستوى حيث يرتكز على ستة صفات هي: المهنة ومقدار الدخل ومصدره ومستوى فقط عند وضع الدليل في صورته النهائية وأعطى كل خاصية منها وزناً معيناً على النحو التالي : المهنة ٤، مصدر الدخل ٣، نوع السكن ٢، منطقة السكنى ٢.

ووضع لكل خاصية من هذه الخصائص مقياساً يتكون من سبع درجات على المبحوث أن يضع علامة عند الدرجة التي يراها مناسبة له، ثم تضرب هذه الدرجة في الوزن المعطى لها وتجسم الدرجة في الوزن المعطى لها وتجسم الدرجة في الوزن المعطى لها وتجسم الدرجة

المبحوث في طبقة اجتماعية معينة وتتراوح مدى نتائج هذا الدليل بين ١٢ درجة (المكانة الاقتصادية والاجتماعية العليا جدا) و ٨٤ درجة (المكانة المخفضة جدا) و و٠٨ درجة والاجتماعية العليا جدا) و ٨٤ درجة (المكانة المخفضة جدا) و وينبغي أن نتذكر الحقيقة الهامة عند استخدام دليل خصائص المكانة باعتباره مقياساً للطبقة الاجتماعية، وهي أنه لكي يكون على درجة كبيرة من الثقة والدقة كدليل للطبقة الاجتماعية، فإن كل خاصية من الخصائص الأربعة السائفة الذكر ينبغي أن تعكس ما يشعر أو ينكر فيه الأمريكان عن الوزن النسبي لكل من المهنة ومصادر الدخل وتقويم منازلهم وجوارهم الذين يعيشون معهم، بمعنى أن هذا الدليل يعكس التقاليد الثقافية، وهذه الخصائص ليست أكثر من كونها رموزاً تقويمية Evaluated الذين Symbols تشير إلى المكانة وتوضح المستويات الطبقية لأولئك الذين يستخدمون تلك الرموز. وعن طريق قياس هذه الرموز، فإننا نقيس الوزن الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والمتوعة. كما توضح الدرجات التي بعصل عليها وفقاً لما نفكر فيه أو نشعر به حول المشاركة الاجتماعية للمرء، بمعلى أننا نقيس المشاركة المقومة أو نشعر به حول المشاركة الاجتماعية للمرء، بمعلى أننا نقيس المشاركة المقومة أو المطبقة الاجتماعية.

والملاحظ أن دليل خصائص المكانة قد وضع أولاً عن طريق "لويد وارنسر" في دراسته عن اليانكي سيتي Yankee City حيث أوضحت هذه الدراسة الارتباط الدال بين الخصائص الاجتماعية والطبقة، كما وضع "وارنر" المقياس ذي الدرجات السبع Seven Point Scale دراسة عينة ممثلة من أسر جونزفيل Jonesville ولقد طبق "وارنسر" و "ميكر" المقياس ذي الدرجات السبع حيث وضعا دليل خصائص المكانة. كما عدل "مسيكر" بمفرده بعض درجات هذا المقياس، وأسهم "ايلز" بالجانب الاحصائي في دليل خصائص المكانة وفي تعديل مقياس المكانة العنصرية. ويرى "وارنس" أنه على الرغم من أن المال والمهنة عاملين أساسيين في تحديد المرتبة

الاجتماعية. فإنهما ليسا العاملين الرجيدين حيث أن: هناك جماعات معينة في قاع الهرم الطبقي رغم أن عدداً من أعضائها يحصلون على دخل أكبر من أشخاص يضعهم الاخباريون على درجة عليا في المقياس الاجتماعي.

ولقد اتبع "هوارد فريمان" و "أوزي سيمونز" دليلاً عن خصائص المكانة في دراستهما عن «الطبقة الاجتماعية ومستويات العلاج». وأضافا إلى الدليل مقدار الدخل وإيجار السكن، وتهدف دراستهما إلى توضيح الارتباط بين القرابة وبين إنجازات العلاج حيث يحددا العلاج بثلاثة متغيرات هي التوحد الطبقي والدين والإطار العنصري. كما طبق "بيير مورتينو" دليل خصائص المكانة في دراسته الشيكاغو والتزامه بتصنيف "وارنر ولند" الطبقات الاجتماعية والغروض التي وضعاها في دراستهما عن "اليانكي" سيتي" رغم أنه قد حاول تفسير بعض نتائج دراسته على أساس الاختلافات الدفسية. كما اتبع على اسلام الفار" دليل خصائص المكانة، لكنه اعتمد على قيمة الإيجار الشهري للمسكن بدلاً من نوع السكن عند القياس الطبقي، والدراسة بنفس التصنيف الذي وضعه "وارنر" الطبقات الاجتماعية.

٢- محكات قياس المكانة الاجتماعية الاقتصادية:

وإذا كانت الاتجاهات السابقة في تحديد الوضع الطبقي قد اعتمدت على تعدد أبعاد القياس فإن هناك اتجاهات ذات بعد وحيد في القياس الطبقي . نحاول الآن عرض أهمها موضحين كل بعد طبقي على حدة وما قد تسهم به هذه الاتجاهات في القاء مزيد من الضوء على مشكلة القياس الطبقي، كما نحاول عرض أبعاد التدرج الطبقي التي اعتمدت عليها بعض الاتجاهات ذات الأبعاد المتعددة، وهذه النظرية التجزيئية تحاول كشف كل بعد على حدة بقصد التحليل فقط ولا يعني هذا - من وجهة نظرنا - استقلال عامل وحيد بالقياس الطبقي .

(أ) المحك الاقتصادي،

"الذروة هي أول ما نفكر فيه حين نتكام عن الطبقات"، والوقع أن حديثنا العادي يدور حول طبقات ثرية وأخرى فقيرة، طبقات منيسرة وأخرى متوسطة، طبقة الملاك وطبقة المعدمين، الخ، وإذلك يمكن النظر إلى التدرج الطبقي من الوجهة الاقتصادية بمعنى إمكانية تدرج أعصاء المجتمع على مراتب عليا أو دنيا في ضوء مصدر الدخل ومقداره، وهناك مثلاً ثلاثة أنواع من مصادر الدخل هي: الأرض ورأس المال والأجر من عمل، وتختلف كمية الدخل باختلاف مصدره كما هو الاختلاف بين الأرض الكبيرة المجم والصغيرة، ورأس المال الكثير والقليل.

ويتشابه التدرج الطبقي مع التدرج الاقتصادي ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً حينما يكون كل من مصدر الدخل ومقداره أساساً في وصف الطبقات الاقتصادية بمعنى أن جماعة كبار الملاك يتشابهون في الأدوار الاجتماعية وينظر إليهم من وجهة نظر تقويمية متشابهة عما إذا نظر إلى جماعة صغار الملاك. وليس مصدر الدخل وحدة أساس ارتباط العامل الاقتصادي بالتنزج الطبقي لأنه ربما تعتمد الجماعات ذات مصدر الدخل الواحد على أدوار اجتماعية قد تختلف من حيث المسئولية وتؤدي إلى كميات مختلفة من الدخل. وفي المجتمع الصناعي الحديث تكون الأجور مثلاً مصدراً للدخل، الدخل في المجتمعات فإن المنافق الدخل وبالنالي الثورة التي تنتج ذلك الدخل، وكذلك فهو اللغاوت بين فئات الدخل وبالنالي الثورة التي تنتج ذلك الدخل، وكذلك فهو النفاوت بين فئات الدخل وبالنالي الثورة التي تنتج ذلك الدخل، وكذلك فهو

يعطي أهمية خاصة إلى مقدار الثروة التي هي في حوزة كل طبقة من الطبقات كما أنه تحدث كثيراً عن الدور الذي لعبه تكدسها خلال التاريخ في طبقات طبقة دون أخرى بحيث أمكن القول بأنه قد تكونت خلال التاريخ طبقات تشمل أغنياء وأخرى فقراء تبعاً لمقدار الثروة التي توجد في حوزة كل طبقة. ولذلك يرى أن الدروة هي العامل الأول في المجتمع لا لأنها تمد الإنسان بمتع مختلفة وإنما تمكنه من الوصول إلى مراتب اجتماعية أعلى فأعلى. ويضع "مارشال" فئات لطبقات الناس الاجتماعية على أساس الدخل وهي:

١ - فقير جداً (معدم).

٧- فقير.

٣- متوسط.

٤- أعلى من المتوسط.

٥- غني.

٦- غني جداً.

أمــا "مكينـلـي" فيصنف الطبقات حسب الثروة إلى: طبقة ثرية وطبقة وسطى عليا وطبقة وسطى وأخيراً طبقة عاملة. كما يصنفها أيضاً إلى طبقة عليا ووسطى ودنيا.

وإذا كان الطريق السابق يحدد الدخل عن طريق مقداره، فإن هذاك انتجاهات أخرى تحدده على أساس مصدره، مثلما فعل "لويد وارنر". فإذا حاولنا إلقاء نظرة تجزيئية على «دليل خصائص المكانة» الذي وضعه "لويد وارنر"، وحاولنا توضيح كيفية اعتماده على «مصدر الدخل، كمحك للقياس الطبقي، فإننا نراه يعترف أنه بالرغم من أن المقاييس السوسيو اقتصادية توجه اعتبارها إلى «مقدار الدخل، بصفة عامة، فإن مصدر الدخل يعتبر

عاملاً أكبر تفصيلاً عند تحديد المكانة. فالمبحوث لا يستطيع أن يحدد بدقة مقدار الدخل ولكن من السهولة عليه أن يحدد مصدره وعلى ذلك يحاول "وارنــر" أن يضع مقياساً ذي سبع درجات لكي يحدد على أساسه مصادر الدخل عن طريق التـقـويم والتـصنيف. فهذاك ثروة عن طريق الميراث وأخرى عن طريق الكسب Earned Wealth وثائثة عن طريق الربح Profit والأتعاب Fees ورابعة عن طريق الراتب الشهري وخامسة عن طريق أجور ساعات العمل وسادسة عن طريق الاعانة الخاصة Private Relief وسابعة عن طريق الماديق عن طريق عن طريق عن طريق عن طريق الماديق عن طريق الاعانة الخاصة عن طريق الماديق عن طريق عن طريق الربعة عن طريق الماديق الماديق الماديق الماديق الماديق الماديق الماديق الماديق عن طريق الماديق الماديق عن طريق الماديق الماديق

(ب) محك القوة :

تبدو العلاقة بين «السلطة» والطبقة الاجتماعية على أنها علاقة واضحة فلقد ركزت دراسات مبكرة على السلطة وعلاقتها بالطبقة الوسطى أو ما يطلق عليها البعض الطبقة العاملة - بصغة خاصة - كما أجرى "ليبستز" Lipsitz دراسته عن انجاه السلطة لدى الطبقة العاملة معتمداً على دراسة "ليبست" Lipset للطبقة العاملة والتي ضمنها كتابه ورجل السياسة، وانتهت دراسة "ليبستز" إلى أن السلطة العظمى للطبقة العاملة تتناقض مع وجود الطبقة الوسطى حيث لا تظهر هذه السلطة لدى من هم على مستوى تعليمى منخفض.

ويهتم علماء الاجتماع بصفة عامة ببناء المجتمع موضعين التصورات التي تدور حول الدور Role والمكانة Status والطبقة Class عن طريق المعابير التي تستخدمها مختلف الجماعات السياسية أو الدينية أو جماعات العمل أو الصداقة سواء في الريف أو الحضر. ومن الناحية السياسية يرى بوتيار Butler أن الطبقة ينظر إليها في أغلب البحوث التي تهتم بدراسة الإنتخابات على العموم، وفي بعض المجتمعات وبخاصة التي يتحدد تنظيمها الاجتماعي عن طريق جماعات الانحدار Decent Groups على أساس الاجتماعي عن طريق جماعات الانحدار Decent Groups على أساس أوضاع القوة السياسية أو التأثير السياسي بها مفتوحة لجميع أعضاء المجتمع . وفي مجتمعات أخرى تكون فرص الوصول إلى مركز سياسي مرتفع غير. متكافئة حيث ترتكز هذه الفرصة على الطبقة الحاكمة وحدها. ويرى "لويد" Loyed أنه في المجتمعات التقليدية لا يستطيع المرء الهروب من المكانة التي ولد فيها، بعكس الحال في المجتمع الصناعي الحديث الذي يتميز بالحصول على المكانة السياسية عن طريق الإنجازات الغردية، حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته، سواء كان ذلك عن طريق عن طريق المنتخلال القرص الاقتصادية أو السياسية.

ونساهم عدة عناصر في موقف السلطة، فانخفاض التعليم وانخفاض مسترى المشاركة في التنظيمات السياسية والطوعية، والتأمين وأنماط سلطة الأسرة، كلها تساهم في موقف سلطة أفراد الطبقة الدنيا. ورغم تداخل هذه العناصر فإنها غير متطابقة.

وإذا حاولنا النظر إلى التغيرات التي تطرأ في الأوضاع السياسية بمكن أن نذهب مع "سوروكين" إلى أن هناك نوعين من التذبذبات السياسية. ينصب النوع الأول على التذبذب في القسم العلوي Upper Part التدرج السياسي حيث ينصب الاهتمام على الذين لهم حرية في التحول إلى الدرجات لعليا من البناء السياسي. ويرى "سوروكين" أن اتجاه التنبذب السياسي يتخذ صورة أفقية تنجم عن الهوة الهرمية بين درجات البناء السياسي. ومن خلال استعراض الترتيب الهرمي السياسي المختلف المجتمعات يرى "سوروكين" أن المساواة السياسية وتقريب الهوة في الترتيب الهرمي السياسي أمر محدود إلى المساواة السياسية وتقريب الهوة في الترتيب الهرمي السياسي أمر محدود إلى المساواة السياسية وتقريب الهوة في الترتيب الهرمي السياسي أمر محدود إلى المساواة السياسية وتقريب النوع الثاني على تحليل البعد Distannce المراسي

والأفقي للهيكل السياسي العام من قاعدته إلى قمته. وفي هذا يعرض "سرروكين" إلى وجهة نظر الفكر القديم التي تأخذ برجود انجاه ثابت يؤكد عدم ظهور اللامساواة السياسية، إذ يذهب الهيكل السياسي المخروطي المي أن يكون أفقياً على مر الزمن. كما يرى أن هذه القضية قد تغيرت بحلول القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، وتبدلت حيث بدت تعبر عن ميلاد الناس وهم مشارون، ويستمرون كذلك متساوون في جميع حقوقهم كحق الملكية والحياة والسعادة.

وتبرهن محاولات عديدة على وجود فترات محدودة يحدث فيها تشكيل الهيكل السياسي وتغيره . فلقد أوضح لورنز O. Lorenz وجويل K. Joel وجويل O. Lorenz وفيراري G. Ferrar وغيرهم أن تلك الفترة تتراوح بين ثلاثين وثلاثة وثلاثين عاماً يمكن خلالها تغيير الهيكل السياسي للمجتمع . كما أوضح درومل Droml تلك الفترة بأنها خمسة عشر سنة أو سنة عشر، وحددها آخرون بمائة أو مائة وخمسة وعشرون أو ثلاثمائة أو ألفاً ومائتي سنة ، ويرى "سرروكين" عدم وجود مبررات مقنعة بذلك ، كما يرى "لبست وزيتربرج" أن هناك اعتبارات سياسية عند حدوث الحراك الاجتماعي، حيث تؤثر الضغوط السياسية والايديولوجية على قنوات الحراك واتجاهاته . بالإضافة إلى وجود مؤشرات للحراك يلخصاها من وجهة نظر فيبر وبارسونر في المراتب المهنية والقوة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

وإذا كانت هذه الانتهاهات تبرهن على أهمية القوة كمحك للقياس الطبقي فلقد أمكن تمديدها رقمياً عن طريق الدقويم الذي يضعه أعضاء المجتمع لشاغلي مراكز القوة حسب تدرج هذه المراكز. ورغم هذا فليست هناك طريقة مرضية لوضع مقياس للقوة من جانب، كما أن القوة تقوم على البعد المهني من جانب آخر حيث يستمد مركز القوة من الوضع المهني الذي نشغله صاحبه.

(ج) المحك المهنى:

يرى "اندريه جوسان" أن المهنة لا تكون الطبقة، إذ أن الطبقة سابقة على المهنة، فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين أنه يختار مهنته فيما بعد. كما أن الطبقة كثيراً ما تؤثر في اختيار المهنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن · · الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصاً من مهن مختلفة، فترى مثلاً أن الأطباء والمحامين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة، ولذلك يرى "جوسان" أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة، ورغم هذا التفسير فإن المهنة بمثابة محك يحدد الطبقة إذ أن لها عوامل وأبعاد تحدد خصائص الطبقة ووجودها. ومن جانب مقابل فإن تقويم مثل هذه المهن التي يحددها "جوسان" يعطى تقويماً اجتماعياً متشابهاً في أغلب المجتمعات. ورغم ما يذهب إليه "جوسان" – كذلك – فهناك عديد من الدراسات تعتمد على المهنة وحدها كعامل أساسي في القياس الطبقي بمعنى أنها تحدد الطبقة الاجتماعية ذاتها. هذا وتصنف كل المجتمعات أعضائها في تجمعات أو فئات تختلف من حيث درجات الأهمية الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية، وقد ترجع أصول هذه التصنيفات إلى طرق مختلفة. فنادراً ما تضع الطبقة أو الطائفة في اعتبارها السن أو النوع أو العلاقات البيولوجية عند تحديد الدور أو المكانة الاجتماعية، ولكنها تنظر إلى المهنة على أنها عامل جوهري. وإذا كانت الطبقة تعتمد على الميلاد والمهنة والتعليم والثروة، ففي الحضارات المبكرة كانت الطبقية بالميلاد أو بالمهنة وكان ثمة وجود طبقى وباتساع التجارة وازدياد الثروة اعتمدت الطبقية على محكات أخرى، وكان الدخل بشير الدها في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أما الآن فتستخدم المهنة كمحك مفرد حيث يميز تعداد ١٩٥١ بين خمسة طبقات على أساس المهن.

ولقد وضع "وأرنر وشابين Chapin" اختبارات للإرتباط بين مختلف

البنود التي وضعاها لتحذيد الطبقة الاجتماعية قبل أن يحددا دليل التدرج الطبقي في صورته النهائية. كما درس كاهل Kahl ودافيز Davis عشر مؤشراً تستخدم كأذاة لقياس نسق التدرج الطبقي في المجتمع الأمريكي، وأجريا الدراسة على ٢٤٩ نكر تقع أعمارهم بين ٣٧ - ٤٠ سنة عن طريق المجابلات عام ١٩٥٣، وانتهيا بعد التحليل العاملي إلى ارتفاع نسبة الوضع المهني ومنطقة السكنى. وهذا يؤكد ما ذهب إليه "هات" من تفصيل الوضع المهني كمؤشر وحيد للتدرج الطبقي في المجتمع الأمريكي. كما يحقق ما الطبقي في المجتمعات الصلاعية المعاصرة، حيث أن المهنة بالتدرج عظمى في نسق التدرج الطبقي الأمريكي. ولقد توصل "انكلز وروسي" في عظمى في نسق التدرج الطبقي الأمريكي. ولقد توصل "انكلز وروسي" في عظمى في نسق التدرج الطبقي الأمريكي. ولقد توصل "انكلز وروسي" في ونيوزيلندا واليابان والمانيا وروسيا السوفيتية – إلى أن هناك ارتباط ذو دلالة جوهرية بين المنزلة وبين المهنة. ويؤكد هذا ما يذهب إليه "مالك ويوبنج"

ولقد حصل أصحاب المهن الفنية على شهرة اجتماعية مرتفعة في العالم الغربي منذ العصور الوسطى، وهذا يؤكد أن الجماعات المهنية ليست على مرتبة واحدة في نسق المتدرج الطبقي، إذ تختلف جماعة المهن الفنية في قدر المعرفة التي تحصلها ونوعية الخدمات التي تؤديها في المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه، ويمكن أن تشغل جماعة مهنية ما وضعاً اجتماعياً أعلى كلما ارتقى التقويم من خلال الأدوار ذات الأهمية الوظيفية التي يقوم بها شاغلوها، ويحاول "جاكسون وكروكيت" دراسة انجاهات الحراك الاجتماعي عام ١٩٥٧ على أساس الحراك المهدي في الولايات المتحدة حيث سئل المبخوثين عن نوع العمل الذي يمارسونه ونوع العمل الذي كان بمارسه

آبائهم، وذلك على أساس تصنيف مهني سباعي يعتمد على «الدليل الاقتصادي الاجتماعي للمهن الذي وضعه دنكان Duncan ومؤداه:

- ١ الموظفون.
- ٢-- رجال الأعمال.
- ٣- ذوي الياقات البيضاء.
- ٤- العمال البدويون المهرة.
 - ٥- ونصف المهرة.
 - ٢- وغير المهرة.
 - ٧- والمزارعون.

أما التصنيف المهني "لجول موش" فيحصر الناس في فنتين: «الأولى أصحاب الحرف العرق، وتشمل المهندسين ورجال الأعمال ورجال التعليم والموظفين والتجار والإداريين والموظفين والتجار والإداريين بأو يومي وعمال المناجم والصناع، ويضع "ادواردز" دليلا يأجر شهري أو يومي وعمال المناجم والصناع، ويضع "ادواردز" دليلا مهنياً حيث تصنف المهن إلى: ١- الفنيين ٢- أصحاب العمل والمشرفين والمرخفين والموظفين والمزارعين وتجار الجملة والمسلاك والمشرفين والملاحظين. ٣- المهن الكتابية والعمال لدى الأقارب ٤- العمال المهرة - العمال نصف المهرة تالمال الدراعيين والصناع والخدم. أما جامعة "مينيسوتا" فتضع التصنيف التالى: ١- الفنيين ٢- جماعة نصف المزارعين صد العمال نصف المهرة والكتبة ٤- المال المهرة والكتبة ٤- المرازعين صداله المؤرة وتشمل جماعة رجال الأعمال الدنيا والكتبة في الأوضاع الدنيا ٣- المهن التي تتطلب تدريباً وقدرة قليلة ٢- عمال اليومية من كل الطبقات. وإقد وضعت مؤسسة "اليونسكو" تصديفاً

مهنياً عام ١٩٥٨ على أسّاس: ١- الخدمات الأهلية ٢- طبقة ذوي الواقات البيضاء العليا ٣- الأعمال الحرة ٤- العمال المهرة ٥- الحرفيون ٢- ذوي الياقات البيضاء ٧- صغار رجال الأعمال ٨- المزارعون ٩- العمال نصف المهرة ١٥- العمال غير المهرة.

ويرى "ماكيفر وبيج" أن الههنة ترتبط بالطبقة الاجتماعية رغم عدم تطابقهما، وتشير المهنة إلى المكانة وتستخدم كدليل عام للطبقة الاجتماعية لبعض الولايات الأمريكية. ويضع "ماكيفر وبيج" تصنيفاً مهلياً للجماعات الاقتصادية الاجتماعية هي:

- ١- المتخصصون في مهنة يعينها.
 - ٧- الملاك المشرفون والموظفون.
- ٣- الموظفون الكتابيون وعمال الخدمات:
 - ٤- العمال المهرة.
 - ٥- العمال نصف المهرة.
 - ٦ العمال غير المهرة.

ويرى يوتشين أن دراسة المجتمع السوفيتي أنتجت العديد من وجهات نظر حول التدرج الطبقي، إذ لا ينقسم المجتمع إلى طبقات مهنية خالصة كما كان سائداً في النظرية الستالينية، ولكن تضيف إلى المهنة كمحك طبقي أبعاد أخرى مثل المدزلة والقوة، فتصبح الطبقات متدرجة على هذه الصورة،

- ١ القادة العظماء، وقد يكونون قائداً واحداً.
 - أ- قادة الحزب أو الحكومة.
- ٣- من لهم نشاط سياسي في الحزب أو الحكومة.
- ٤- من يتميزون لدى القادة بسمات تجعلهم مشهورين.

٥- الحكماء.

٦- العمال.

٧- المزارعين.

وإذا كانت التصنيفات المهنية السالفة الذكر دليلاً للقياس الطبقي، فإن "بيترم سوروكن" يلفت النظر إلى اعتبارات أخرى عند دراسة الندرج الطبقي من الوجهة المهنية حيث يحصر التدرج الطبقي في صورته المهنية في نوعين: أولهما تدرج بين المهن Intra-Occupation والآخر داخل المهنة الواحدة Inter-Occupation حيث أن ثمة طبقات مندرجة من أعلى إلى الواحدة ماس ما يعطى لكل مهنة من درجة تختلف عن التي تعطى للأخرى، ويظهر التدرج الطبقي بين المهن بطرق عديدة، ففي المجتمع الطائفي تظهر طوائف على مراتب عليا وأخرى على مراتب دنيا، حيث تنبلور خصائص الطائفة في المهنة التي تشغلها، ويتحدد الوضع المهني عن طريق أهمية مهنة بعينها من أجل دوام بناء الجماعة واستمرار وجودها ككل من جانب، ومدى القدرات والمهارات التي تتوقف عليها كل مهنة من جانب من جانب من جانب المنطلبة في مهنة معينة من حيث التنظيم والضبط الاجتماعيين وكلما تطلبت المهنة نوعاً من الذكاء والمهارات، تزداد وعكى هذا صحيح.

أما من ناحية التدرج الطبقي داخل الوحدة، "فسوروكين" برى نقسيم أعضاء الجماعة المهنية إلى ثلاثة أقسام فهناك الرؤساء Entrepreneurs أو أصحاب المشاريع وهناك خانياً كبار الموظفين Higher Employees وهناك أخيراً أعمال اليومية ويستقل القسم الأول اقتصادياً في أماله المهنية وتتميز أشطكه التي يمكن تجزئتها، بينما يتميز القسم الثاني بالموظفين ذوى

الدرجات العليا والذين يؤدون عملاً دائماً مذلهم مثل أعضاء القسم الثائث. هذا، وينقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى أقسام فرعية متدرجة كذلك. ويرى "سوروكين" صرورة توضيح كيفية قياس الارتقاء أو الهبوط على سلم التدرج الطبقي المهني، ففي المحل الأول ينبغي دراسة التدرج الطبقي المهني عن طريق الاختلاف في صبط النظم المهنية أو اختلاف الأعضاء فيما بينهم داخل المهنة الواحدة، وفي المحل الثاني يمكن قياس التدرج الطبقي المهني عن طريق تحديد عدد المراتب المتضمنة داخل هرم الترتيب الطبقي موضع الدراسة، وفي المحل الثالث يمكن قياس التدرج المهني عن طريق بيان العلاقات بين أعضاء الجماعة المهنية وبين غيرهم من أعضاء طبقات مهدية أخرى، ويمكن أن يطلق على الطريق الأول قياس الدرجات المهني، الملايق وعلى الطريق الأول قياس الدرجات المهني الارتقائي، أما الأخير فيقيس الملوية وعلى الطريق وقي صورته الجانبية أو الفلسفية.

ويسلم سوروكين بقاعدة مؤداها أنه ينبغي أن يشغل كل شخص الوضع الذي يتناسب مع قدراته . ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك ؟ إن "سوروكين" يرى أن ثمة ميكانيزمات تشمل كل النظم والتنظيمات الاجتماعية التي تحدد وظائف الأعضاء . وتعتبر هذه النظم بمثابة قنوات الانتشار الرأسي تعمل على تحليل الأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الأفراد حيث يوضعون في طبقة معينة لها وضع اجتماعي متمايز . ويرى "سوروكين" من جانب آخر أن هذاك ميكانيزمات تعمل على توزيع الأفراد على للسلم الطبقي في المجتمع، منها "القدرات الشخصية" على الحراك من طبقة إلى أخرى، وعدم والمؤرة المسلمة المتوارثة والمكتسبة . وطول فترة الحياة والحيوية والمؤرة المسانية والعولية و"أنماط الشخصية" وهذه الانجاهات والتصنيفات المهتبه المحتمع المحلي . ولذلك فعلى

الباحث في التدرج الطبقي أن يحدد تقويمات أعضاء المجتمع المحلي المهن بمختلف فئاتها، سواء اعتمد على جمهور البحث أو على الاخباريين عند وضع هذه التقويمات.

(د)محك القرابة:

تعتبر الملاقة بين العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية وبين الوضع الطبقي مشكلة على جانب كبير من الأهمية في دراسات التدرج الطبقي، ويذهب البعض إلى أن العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية تعتبر محكاً أو محدداً Determinant الموضع الطبقي، حيث تتضح الأدوار الاجتماعية ذات الأهمية الوظيفية. إذ يتجه الزنوج مثلاً – إلى شغل الأوضاع الدنيا في نسق التدرج الطبقي الأمريكي نتيجة للتمايز ضدهم.

ويرى "برنارد باربر" أن هذه القضية غير صادقة في جميع المجتمعات. ذلك لأن العضوية في هذه الجماعات لا توضح طريقة تحديد أعضاء المجتمع للأدوار الاجتماعية ذات الأهمية الوظيفية، لذلك "ينظر باربر" إلى أن العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية تعتبر محكاً ثانوياً في تحديد الوضع الطبقي.

وإذا كان هذا هو انجاه معظم علماء لاجتماع الأمريكان عند النظر إلى
"القرابة كمحك طبقي"، فإن هناك قلة ينظرون إلى القرابة ليس من الوجهة
العنصرية وإنما من وجهة العلاقات الأسرية، فيرى "ميشيل يونج" و "بيتر
ويلموت" -- مثلاً - أن شبكة العلاقات الاجتماعية تنطور من الأسرة الممتدة
إلى شبكة علاقات القرابة بين العائلة وغيرها من عائلات قائمة في المجتمع
المحلي، حيث أن ثمة علاقات جوار قد تمتد إلى علاقات مع المجتمع
المحلي تحدد التفاعلات الاجتماعية بين أعضائه.

وهذه التفاعلات الاجتماعية تنجم عن الننشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة، ولذلك نجد العديد من دراسات التدرج الطبقى تركز على التنشئة الاجتماعية وأساوب الحياة باعتبارهما مؤشرين للتدرج الطبقى، ففي دراسة أجراها روس Ross على منطقتين حضريتين - احداهما تجاور المدينة تماماً والأخرى بعيدة - يركز على التشايه في المكانة الأسرية والأخلاقية، وذلك لتوضيح اختلاف أسلوب الحياة تبعاً لاختلاف الطبقة من حيث المكانة الأسرية والحالة الزواجية والأخلاقية. كما يهتم "بونج وويلموت" بتوصيح مدى العلاقة القائمة بين الأم وبين أبنائها نظراً لتواجدها بالمنزل أطول وقت ممكن إذا قيس بالوقت الذي يقضيه الأب فيه. ويريا أن شبكة العلاقات تتسع من داخل الأسرة الصغيرة إلى علاقات تشمل الأقارب بمعنى أنها تتحول من علاقات أسرية إلى علاقات قرابة. ولذلك تتحدد علاقات الأبناء بالمجتمع المحلى عن طريق التنشئة الاجتماعية التي يتلقونها داخل الأسرة. وهذا ما دعا "مكينلي" إلى توضيح الضوابط التي تمارسها جماعة القرابة في تحديد كيفية قضاء وقت الفراغ وتحديد المهنة واختيار الزوجة والقيم المتعلقة بأسلوب الحياة، موضحاً ذلك في مختلف الطبقات الاجتماعية. كما حاول توضيح مدى تأثير الأم العاملة وعدد الأبناء ومتوسط دخل الأسرة في ممارسة الضبط على الأبناء.

ومن الجدير بالذكر أن «القرابة» كمحك للقياس الطبقي يمكن أن نكون ذات مؤشرات معينة مثل حجم العائلة أو قدمها في تكوين المجتمع المحلي أو مدى اسهامها في نشاطاته ومدى مشاركتها في مراكز القوة به وتعتمد أغلب البحوث التي تتخذ من «القرابة» محكاً طبقياً على التقويمات الكيفية والشفاهية أو على الملاحظة المباشرة أو بالمشاركة لجمهور البحث.

٢- القياس الكيمى ،

يستند القياس الكيفي على التقييم Evaluation ويمكن التمييز بين التقويم القائم على الاحساس Feeling الطبقي والتقويم المعتمد على الوعي -Con القائم على الاحساس Feeling الطبقي، باعتبارهما قضيتين، فبينما يعبر أحدهما عن المصلحة الفردية يعبر الآخر عن المصلحة العامة للطبقة. ولقد نظر ماركس وتابعوه إلى الطبقات العاملة على أن لديها "وعي" يؤدي إلى الوحدة، حيث يمكن نوضيح المصلحة العامة للطبقة العاملة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعارض مصالح غيرها من الطبقات، فالنظرية الماركسية ذات الانتجاه الاقتصادي تنظر إلى الاتجاهات الطبقية والوعي الطبقي على أنهما انعكاس للظروف الاقتصادية من جانب، كما جاءت الفلسفة الماركسية للطبقة أماساً من الحقيقة التاريخية من جانب، كما جاءت الفلسفة الماركسية للطبقة أماساً من الحقيقة التاريخية من جانب، آخر.

وإذا كان الاتجاه الماركسي يفسر الوعي الطبقي من الوجهة المادية، هذاك كذلك الاتجاه النفسي الذي ينظر إلى الاحساس أو الشعور على أنهما يحددان العلاقات الاجتماعية والاتجاهات الطبقية سواء داخل الطبقة أو بينها وبين غيرها من طبقات. وذلك المظهر يشكل البعد الاجتماعي Social Distance باعتباره السمة الجوهرية للتمايزات الطبقية.

وحيدما يعتمد القياس الطبقي على التقييم الكيفي، فهذا قائم على مدى الوعي الطبقي والمعرفة بأعضاء المجتمع المحلي حتى يتسنى أن يحقق التقويم الكيفي هدفه القياسي، فالمرء لا يستطيع أن يصنف المجتمع الذي ينتمي اليه إلى طبقات ما لم يكن على دراية بالوجود الطبقي ومعناه ومداه ومحكاته. وهو حين يصنف الطبقات القائمة بالنموذج، فإنما يعتمد على محكات معينة من شأنها توضيح مدى الوعي الطبقي أو الشعور بالطبقية. وبعض الآن بعض اتجاهات التقويم الكيفي المعتمدة على الوعي الطبقي.

(أ) يمكن النظر إلى تقسيم المجتمع المحلى إلى وحدات صغيرة من خلال منظورين، إما أن يكون ذلك التقسيم مختاراً بطريقة تعسفية، وإما أن يكون على أساس طبيعة هذه الجماعات. وتمثل الطريقة الأولى توضيح الفواصل الطبقية بين الأعضاء بينما توضح الطريقة الثانية أسبقية التقسيم الطبقى على الوجود الطبقي، ويرى "اندروس مديلر" أن طبيعة الفواصل الطبقية لا تهم بقدر ما يهمنا مدى تأثيرها في اتجاهات أعضاء المجتمع المحلى. كما أن ثمة اتجاهات خلقية عامة مشتركة بين جميع الطبقات، فهناك انجاهات خلقية خاصة تتميز بها كل طبقة. فليست الواجبات الواحدة متساوية في أهميتها بالنسبة لجميع الطبقات، كما أنها ليست على درجة واحدة من حيث طابع الإلزام. ولا تتمتع فضائل بعينها بقدر واحد من التقدير والاحترام لدى جميع الطبقات، ونستطيع أن ندرك أن اعتزاز كل طبقة بنفسها يجعل أفرادها يغالون في تقدير قيمة الأعمال والمهام التي تمرسوا فيها وتدربوا عليها، ويزداد ميلهم إلى هذا الغلو كلما كانت تلك الأعمال والمهام مصدر قوة ونفوذ لهم. كما بمياون إلى الغض من قيمة الأعمال التي يصعب عليهم أدائها. ومن ناحية أخرى فإن الطبقات الدنبا كلما ازداد شعور ها بدونيتها حاولت أن تطرد عن نفسها عقدة النقص هذه باتهام الطبقات العليا بالكبرياء والأنانية والغطرسة، إما بالإشارة إلى نواحي الضعف وعدم الكفاية لدى بعض أعضائها الذين لم يصلوا إلى درجة الآخرين في المقدرة وحسن السمعة، وإما بالتهكم على تقاليدها أو بجعل أسمائها وأوصافها سبه للذين يحاولون تقليدها. يضاف إلى هذا أن العواطف المألوفة والسائدة في طبقة مُعينة هي مصدر كثير من أحكامها التقديرية. كما أن الصراعات تنشأ بين عامة الشعب والصفوة الثرية والمتعلمة، فإن هناك وسائل أخرى تعمل على الإشباع الذي يحول دون تلك الصراعات.

وتتميز قيم المجتمع التقليدي وايديواوجياته بعدم وجود مصطلحات تدل على الصراع الطبقي، ويرى "تونيز" أن الطبقة الحاكمة هي قمة الطبقات ذات المكانة من حيث خصائصها الاقتصادية والسياسية والعقلية. كما أن الوعي بالمكانة من خصائص تلك الطبقة حيث تعلن عن ذلك من خلال المدح مثلاً، ومثال ذلك الطوائف المهنية في الحضارات القديمة.

(ب) وثمة اتجاه ينظر إلى الطبقة الاجتماعية باعتبارها جماعة مرجعية، وعلى عكس الاتجاه الذي يرى أن الطبقة تشمل عدداً من الذين يشغلون وضعاً متشابها نسبياً على أساس خصائص معبنة مثل الدخل أو المهنة، ينظر هذا الاتجاه إلى الطبقة على أنها "ظاهرة نفسية"، بمعنى أنها جزء من الأنا، يتعدل فيه الشعور بالانتماء إلى شيء ما، والتوحد مع شيء أوسع من الذات. ويعتبر "ريتشارد ستترز" عماد الانجاه النفسي في تفسير الطبقة الاجتماعية، فهو يعتمد على نظرية المصلحة لبناء الطبقة الاجتماعية كإطار تصوري في تعليله. حيث ترتبط المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي للشخص بالمظاهر الاقتصادية للحياة الاجتماعية التي تعتمد على القيم والانجاهات التي يشترك فيها الفرد مع الآخرين بدرجة كبيرة، والتي من شأنها تقوية الشعور بالعضوية في طبقة اجتماعية خاصة. ولقد بحث "سنترز" مكونات نظرية المصلحة للطبقات الاجتماعية عن طريق سؤال عينتين ضابطتين من الراشدين الذكور ليتسنى تصنيفهما في طبقات اجتماعية أربع، والسؤال الذي وجهه "سنترز" مؤداه: أي من هذه الأسماء ترغب أن يكون للطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها: الطبقة الوسطى، الطبقة الدنيا، الطبقة العاملة، الطبقة العلياع.

ويتخذ "جروس" من هذا السؤال منطلقاً في دراسة التدرج الطبقي في مجتمع حضري، حيث لا يستخدم كلمة «الطبقة الاجتماعية، في سؤاله الجمهور كما أضاف سؤالين يتضمن أولهما الوعى الطبقي من وجهة القوة ويتضمن ثانيهما سؤالاً غير مباشر مؤداه: يقول بعض الناس أن هناك ثلاث طبقات في "ميثوبواس Minoeopolis" وهي العليا والوسطى والدنيا، ففي أي من هذه الطبقات تضع نفسك؟. وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة التحليل النقدى للتحديدات التصورية للشعور الطبقي والتوحدات الطبقية، حيث كانت ثمة أسئلة غير مقفلة النهاية Open-Eneded لتحديد الطبقات الاجتماعية. كما يوجه "هير" نفس السؤال باعتباره يكشف عن أحد المجسات الخمسة التي وضعها لدراسة التدرج الطبقي على عينة بلغت ٢٢٠ فرداً بالغاً بمدينة فلوريدا، التي يصل تعدادها(١) ٣٨٠٠٠ نسمة ووصل إلى أن ٥٣،١٪ يرون انتماءهم للطبقة العاملة و ٤,٧ ٪ للطبقة العلياء ولم يبين أحداً انتمائه للطبقة الدنيا. كما أن ١ ٪ لم يستطيع الإجابة، وأدلى ٤,٧ ٪ بإجابات أخرى. واعتمد في هذا على منهج "ريتشارد سنترز"، كما أنه وجه سؤالاً مؤداه: هل تعتقد أن هناك طبقات موجودة في الولايات المتحدة، وإلى أي طبقة تنتمي؟ وأوضح ١,٦٪ وجود الطبقة العليا و ٤٣,١٪ الطبقة الوسطى كما أن ٢,٨٪ أوضحوا طبقة ذوي الياقات البيضاء و ٦,٣٪ أوضحوا الطبقة العاملة و ١,٩٪ أوضحوا الطبقة الدنيا، ولا يعتقد ١٩،١٪ في وجود طبقات، ورفض الإجابة ٦،٣٪ ولم يعرف معنى السوال ٩,٥٪ من مجموع عينة البحث.

وهناك دراسات حاولت كشف أبعاد التدرج الطبقي بالإضافة إلى تحديد الجمهور للطبقات الاجتماعية. فقد وجد مركز بحوث الرأي القومي أن ٢٨٪ من الأمريكان يرون أن الشخص ينتمي إلى طبقة معينة على أساس المعتقدات والاتجاهات، وأن ٢٣٪ على أساس المهنة و ٩٪ على أساس الدخل والتعليم و ٧٪ على أساس الأسرة التي ينتمون إليها، كما يشير "ليبست" إلى اختلاف تصور المثقف الأمريكي لوضعه الطبقي عن تصور المقفون معه

⁽١) تعداد الثمانينات.

في نفس المدينة. فريما يشعر أنه مهمل أو غير ذي أهمية، في حين يضعه أوراد المجتمع المحلي على مرتبة عليا على أساس مكانته المهنية. ولقد أجرى مركز بحوث الرأي القومي بجامعة شيكاغو دراسة على سنة وتسعين مهنة لترتيبها حسب أهميتها الطبقية في فئات عليا ووسطى وعاملة ودنيا. كما أجرى "هاميلتون" دراسة على العمال ذوي الياقات البيضاء لتوضيح مدى توحدهم بالطبقة العاملة. حيث انضح أن ذوي الدخول المنخفضة يشعرون بيتوحدهم مع تلك الطبقة، ولذلك حاولت دراسته كشف القيم المتعلقة بهذه الطبقة من جانب والقيم المرتبطة بالطبقة الوسطى التي اعتبرها طبقة الاجتماعية في البابان على ستة مدن يابانية كبرى على التوحد الطبقي ومدى الارتباط والعلاقات القائمة بين الطبقات بعضها والبعض الآخر، حيث حمت مادة علمية تدور حول الانجاهات الطبقية Class Attitudes.

- (جـ) ومن جانب مقابل فإن هناك دراسات اتخذت من الايديولوجية والوعي الطبقي والانتماء الطبقي منطلقاً لتحليل التدرج الطبقي، بما يتضمنه من محكات قياسية أخرى مثل المهنة والدخل. ومثال ذلك أن جيجر Geiger يعالج التدرج الطبقي من حيث الانتباه السياسي كوسيلة لإحداث الحراك بين الطبقات المهنية، مؤكداً على المنزلة والشهرة الاجتماعية والوعى الطبقى كمحددات انسق التدرج الطبقى.
- (د) ويعتبر "برنارد بارير" أفضل من تعدث عن التقويم الشخصي للتدرج الطبقي، حيث يرى ثلاثة مؤشرات للوضع الطبقي يمكن للباحث في علم الاجتماع والتدرج الطبقي الاسترشاد بها، وذلك إذا اتخذ من التقويم الشفاهي Verbal Evaluation وأنماط الترابط Patterns of Association

الواقعية، ورموز الأنشطة والحيازات الاجتماعية. وسوف نعرض لهذه المؤشرات بإيجاز فيما يلى:

(i) التصويم الشفاهي، ويعني ما يقوله الناس فعلاً عند نقويم أحدهم للآخر سواء كان هذا التقويم عمداً أو مصادفة، وسواء كان صريحاً أو ضمنياً. ويستند التقويم على السلوك الذي يتوقعه الناس، وعلى محكات تمايز واختلاف الأهمية الوظيفية للأدوار الإجتماعية، وتعتبر لغة الحديث اليومية أهم شكل للتقويم الشفاهي الذي يرتبط بالتدرج الطبقي، ويصبح التقويم أكثر وضوحاً حينما يكون ثمة اتفاق بين من يقول وبين مسن يسمع، فحينما يقال أن فلان من بلدة كذا - مثلاً - يفهم السامع أنه على درجة معينة من التقويم.

ويصنف "بارير" البحوث الخاصة بالتقويمات الشفاهية إلى فئتين: تبحث الأولى عن كيفية اعطاء أعضاء المجتمع مراتب اجتماعية لمختلف الأدوار المهنية، معتمدة على افتراض أن الدور المهني أحد المؤشرات الهامة للوضع الطبقي، وتبحث الفئة الثانية كيفية اعطاء أعضاء المجتمع مراتب كل للآخر بطريقة أكثر عمومية. دون تحديد محك واحد للتقويم، بمعنى أن التقويم يكون على أساس المكانة الكلية Total Status، ويمكن الكشف عن التقويم الشفاهي بأسئلة مثل: إلى أي طبقة تنتمي؟ أو هل يمكن أن تقول أنك تنتمي إلى الطبقة العليا أم الوسطى أم العاملة أم الدنيا أم البروليتاريا؟. ويتصنح أن السؤال الأخير يتصنمن البعد الايديولوجي في التدرج الطبقة.

(ب) أنماط التسرابط ، يعني المؤشر الأول ما يعبر عنه الناس من تقويم شفاهي كل للآخر ليس من قبيل الكلام فحسب ، وإنما هو تعبير عما يفعلونه كذلك . والمؤشر الثاني للوضع الطبقي - لدى باربر - يتمثل في التفاعل . ويؤكد هذا ما ذهب إليه "مارشال" من أن جوهر الطبقة الاجتماعية يتمثل في الطريق الذي يخلقه الإنسان بمصاحبة أقرائه والطريقة التي ينظر بها إليهم. ويرى "بارير" أن "لمويد وارنر" قد سار في هذا الاتجاه عند دراسته للزمر الاجتماعية Social Cliques الذي يكون فيها الارتباط على أساس المساواة. الاجتماعية.

ويفترض باربر أن الانتماء Intimacy الاجتماعي يعبر عن المساواة الاجتماعية، فالأحاسيس والأفكار المتشابهة ترتبط بأولئك الذين يعرف كل منهم الآخر والذين بقيمون أنفسهم على أنهم متساوون. بمعنى أن تلك الأفكار والأحاسيس لا توجد متشابهة إلا في طبقة اجتماعية متساوية. ويمكن الكشف عن الانتماء الاجتماعي بمجسات عديدة منها: صور الزواج، ونوعية التفضيل الاجتماعي أمحال الإقامة، أو نوعية التعليم مثلاً.

(ج) الأنشطة والمتلكات المرمزية، وتعني الأسس المرغوب فيها لانتماء شخص ما لوضع طبقي معين، كما تعني الملكية أو النشاط الذي يرمز لهذا الموضع سواء كان سبباً أو نتيجة أو متبادل الارتباط بالدور الاجتماعي الذي يحدد الرضع الطبقي، فالنقود والملبس وأوجه الترفيه ومحل الإقامة أمثلة الممتلكات اجتماعية هي في نفس الوقت محكات طبقية. ففي جميع المجتمعات تتخذ بعض الأنشطة والممتلكات صورة أدوار ذات أهمية وظيفية تتحدد على ضوئها الأوضاع الطبقية. وتشمل رموز الوضع الطبقي أشياء متنوعة مثل: كيف يتخاطب المرء، وأى الهوايات يمارس وأي دور عبادة يؤم وأين يسكن... وما إلى ذلك. وفي الواقع يعتبر أي فعل أو موضوع المتماعي رمز للوضع الطبقي. ويمكن تلخيص هذه الأنشطة والممتلكات في: أسلوب الحياة وأسلوب الحديث وأوعيد ذلك.

(هـ) وتتميز الطبقات كل عن الأخرى بطريقين أساسيين: فمن ناحية تتميز كل طبقة بأسلوب حياة معين بتضمن عوامل موضوعية مثل المهنة والدخل، وعوامل ذاتية كالقيم والانجاهات، ويبدو هذا التمييز بين الطبقات في الأنشطة التي تكشف عن نماذج الذوق وأنماط الاستهلاك وأنشطة وقت الفراغ والشعائر. ومن ناحية أخرى تتميز كل طبقة عن الأخرى عن طريق مدى التعبير عن المشاركة الاجتماعية. ويقرر "وارنـر" أن تصور الطبقة موقوف على العوامل التي يستخدمها أعضاء المجتمع عند وضع كل ملهم الآخر على هرم ترتيب المنزلة Prestige Hierarchy إذ تشير الطبقة لديه إلى ونظامين أو أكثر من أولئك الذين يعتقدون أنهم يتسلسلون في أوصاع الجتماعية عليا أو دنيا عن طريق أعضاء المجتمع المحلي، وعلى هذا تصبح لدى "وارنر" ثلاثة توكيدات:

(أ) لقد أخذ "وارنسر" بالاتجاه الذاتي في دراسة الطبقة، ذلك الذي يدعكس على العوامل الذاتية والموضوعية للتدرج الطبقي، حيث يعرف الطبقة بتأكيد العوامل الذاتية، إذ يقوم التدرج الطبقي لديه – على ترتيب أعضاء المجتمع أنفسهم كل منهم الآخر. وهذا الإنجاه وذاتي، كذلك لأنه يرتكز على القيم والانجاهات والمعتقدات المحددة للأوضاع وللسلوك المتميز بالمنزلة الاجتماعية. وليست هنالك موضوعية في انجاه "وارنر" – من وجهة نظر كورنهاوزر – عند شغل فرد ما لوضع اجتماعي معين سواء من حيث هذه المهنة أو الدخل اللذين تعتبرهما ووارنر، نفسه عاملين موضوعين، بل أن ذلك الوضع إنما يقوم عن طريق أعضاء المجتمع الذين يحددون كل فرد في وضم اجتماعي معين.

(ب) لقد اهتم "وارنسر" منذ البداية بالمنزلة (الهبية) كمحك للتدرج الطبقي، حيث يمكن تقسيم الطبقة من حيث طبيعتها بطريقين، فبعض الباحثين يهتم بتوضيح الطريقة التي بواسطتها يشغل الأشخاص أوضاعهم

الاقتصادية والاجتماعية على أساس «القرة» أو الواقع «الاقتصادي» والسياسي، حسب اهتمام كل باحث. وينظر باحثرن آخرون إلى الطريق الذي براسطته ينتظم نسق مراتب المنزلة. ويعد "وارنر" ضمن الذين يتجهون في المسار الثاني حيث نقوم الطبقات – لديه – على أساس قيم المنزلة كما يراها. أعضاء المجتمع المحلي، ولذا فهو يصف طرائق شغل الناس لمكانات متمايزة في ضوء "اختلاف أسلوب حياتهم".

(جـ) وأدى هذا الانجاه "بوارنر" إلى أن يزعم أن الطبقات التي حددها عبارة عن كليات لها وجود واقعي حيث يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الداس أنفسهم في الطبقة. والطبقة كما يصفها "وارنر"، ليست بدائية، بمعنى أن علماء الاجتماع لم يضعوها لشرح ما يجب أن يقولوه، بل أنها جماعات عرفها أفراد المجتمع المحلي على أن لها مراتب عليا أو دنيا في مجتمعهم.

درس "وارنر وزمالاؤه" البناء الطبقي في ثلاثة مجتمعات. "اليانكي سيتي" وهي مدينة في "نيو انجلند" ببلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠ نسمة. و"الاولد سب تي" وهي مدينة جنوبية يصل عدد سكانها إلى ١٠٠٠٠ نسمة، و"جونزفيل"، وهي مدينة جنوبية يصل عدد سكانها إلى ١٠٠٠٠ نسمة. و"جونزفيل"، وهي مدينة تقع في الوسط الغربي ويبلغ سكانها ١٠٠٠ نسمة. وكان التركيز الجوهري على المنطقة المحيطة لشيكاغو، بسبب الدراسات التي أجراها "التون(١) مايو" وتلامنته على مصنع الكهرباء الغربي، بالإضافة إلى أن هذه الأقاليم الثلاثة تبدو ذات تنظيم اجتماعي تام خلال فترة طويلة بفعل سيطرة جماعة ذات تقاليد متماسكة ولقد اختيرت "اليانكي سيتي" لكونها مجتمع متكامل إلى حد كبير وتقل فيه علاقات الصراع، أما "جونزفيل" نمطأ ممثلاً للمجتمع المحلى الأمريكي.

ولم يكن المنهج محكماً عند الدراسات المبكرة لمدينة "اليانكي سيتي"

⁽١) ألتون ماير - رائد من رواد الإدارة العلمية الحديثة بجامعة هارفارد.

ووالأولوسيتي، سيتي، فلقد لوحظ أثناء المقابلات التي أجريت مع الجمهور، أنه يستخدم مصطلحات معينة لتحديد الأفراد الذين يتساوون معه، ويستخدم مصطلحات أخرى لمن هم أعلى أو أدنى منه من حيث المكانة. وكان يشار إلى محل الإقامة والارتباط الوثيق بمن هم موضع التقييم، والأندية والمؤسسات التي يتصلون بها وخصائص أخرى مثل الدخل والتعليم والمهنة. ومن خلال المادة العلمية المتحصل عليهما فيما يرتبط بهذه المحكات، ويحدد الباحثون الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث. ولم تكن الطريقة التي يتحدد بها الوضع الطبقي طريقة واضحة، مما جعل "وارنر" يتجه في النهاية إلى تقويات أعضاء المجتمع المحلى أنفسهم لأوضاعهم الطبقية. ولقد استخدم "وارنر" منهجين عند دراسته لمدينة "جونز فيل"، أطلق على أحدهما منهج المشاركة المقومة (E. P) وأطلق على ثانيهما دليل خصائص المكانة (I. S. C) ، وسبق أن أشرنا إلى المنهج الثاني في معرض حديثنا عن القياس الكمى للتدرج الطبقي، أما المشاركة المقومة فيعتمد على افتراض أن أنواع المشاركة التي يمارسها الفرد في كل من الجماعات الرسمية وغير الرسمية، أو في مختلف مجالات النشاط، إنما هي أمور معروفة ومقومة عن طريق أعضاء المجتمع الذين يعطون لهذه الأنشطة للجماعات التي تمارسها مرتبتها الاجتماعية فمنهج المشاركة المقومة يعبر عن نسبية الإتقان حول الرموز والمكانة والطبقة والعضوية في نظام معين عن طريق الاخبارين وتقويماتهم لأعضاء المجتمع المحلى الذي يعيشونه . وتلعب طريقة تدرج المجتمع المحلى وأوضاع العائلات والأفراد على مستوياتهم المرغبوب فيها داخل نسق المجتمع المحلى، دوراً هاماً في عملية تحديد التدرج الطبقي، وتحديد مكانة فرد ما أوأسرة معنة.

- ويستخدم "وارنر" سنة وسائل كمؤشرات طبقية لتحديد الوضع الطبقي الاجتماعي للغرد، وهي:
- أ الاتفاقات المتضاهية Matched Agreements لعدد من الاخباريين عند وضع الناس في طبقات متعدة.
- ب- الوضع الرمـزي Symbolic Placement: فالتقويم الذي يقوم به الفرد يكون نابعاً من اعتباره كائناً في طبقة اجتماعية خاصة، لأنه يتوحد مع رموز الرقى وللانحطاط عن طريق الاخباريين.
- جـ سمعة المكانة Status Reputation إذ يعتبر الفرد أو الأسرة مؤشراً لطبقة معينة، لأن لديه سمعة نابعة من مشاركته للأنشطة والممتلكات التي تعنع سمات يمكن النظر إليها من حيث الرقى والانحطاط.
- د المقارنة Comparison: فالفرد أو أسرته يمكن اعتباره كائذاً في طبقة خاصة، لأن الاخباريون يؤكدون أن تلك الطبقة التي يقع فيها أعلى أو أدنى من غيرها.
- هـ- الاحالة إلى طبقة معينة Assieymment to a Class: حيث يقيم الفرد أو الأسرة باعتباره كائناً في طبقة خاصة، إذ يشير اخباري أو أكثر إلى هذا الوضع الطبقي بالإحالة إلى طبقة خاصة يشملها النسق الاجتماعي الكلي.
- و العضوية في نظام معين Institutional Membership حيث يشار إلى المكانة الخاصة حسبما يقول الاخباريون عن العضوية في نظم اجتماعية تتدرج حسب العلو والانحدار، وهذه النظم مثل العائلات والروابط ودور العبادة والزمر الاجتماعية.

يتضح من العرض السابق أن اتجاهات القياس الكمي تتخذ مسارين، إما الاعتماد على عامل وحيد أو الاعتماد على أبعاد متعددة لتحديد الوضع الطبقي. ويعتبر "لويد وارنر" وزملائه أبرز من وضعوا دليلاً متعدد الأبعاد، إذ يعتمد ددليل خصائص المكانة، لديهم على المهنة ومصدر الدخل ونوع المسكن ومنطقة السكنى كمحكات أربع للقياس الطبقي، ولقد وضع "شابين" مقياساً آخر يتحدد على أساس المشاركة في روابط اجتماعية ومستوى التعليم، والممتلكات المادية، والدخل. ويحدد هولنجسهيد ددليل الوضع الاجتماعي، بثلاث محكات هي: منطقة الاقامة ومستوى التعليم والمهنة وعدد "ساريولا" ثلاثة وثلاثين محكاً للقياس الطبقي، كما استخدم "هتزلز" مقياساً يعتمد على: محل الإقامة والمرزية والتعليم والوضع الأسري والمنزلة المهنية وحالة المسكن ومستوى التعليم، واعتمد "لانديكر" على المهنة والدخل والتعليم والأصل العنصري، كممكات لما أطلق عليه ددليل الارتباط الطبقي، ويصنع لازويل ددليل المرتبة الاجتماعية، معتمداً على المهنة العليه والدخل.

أما الاتجاهات التي اعتمدت على محك وحيد في القياس الطبقي، فإنها تتخذ من الدخل أو المهنة بالذات محكاً أساسياً، سواء اعتمدت في ذلك على التقييم الذاتي - الشخصي - للجمهور أو للباحث أو لمحكمين أو اخباريين، وسواد اتخذت من بعض الدراسات النظرية أو المبيريقية منطلقاً لها. كما أن هناك اتجاهات أخرى اتخذت من «القوة» أو «القرابة» محكاً لها. ونرى أن اختيار الباحث لمحك معين دون آخر، يرجع إلى تأثيرات متعددة منها الإيديولوجية والعقائد السائدة، ومستوى التطور الحضاري والعلمي، ومتطلبات الوجود الاجتماعي من وجهة نظره، فلقد بدأ "شموار" وآخرون بالمهنة كأساس لتحديد الوضع الطبقي، رغم أنهم ينظرون إلى المتدرج الطبقي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند التحليل. كما بدأ "كسارل بوخسر" وآخرون بالأساس الاقتصادي المتمثل في «الثروة» بالذات، رغم إضافتهم أبعاد أخرى. ويدأ "لسوم" وآخرون بعاملي «الوظيفة» و «الوعي الطبقي»، ولكنهم حينما ذهبوا إلى تحليل نسق التدرج الطبقي، وخاصة تحليل طبقي البروليتاريا والبورجوازية اضطروا إلى الرجوع إلى الروابط الاقتصادية والمهنية.

والذي يمكن استخلاصه من والانجاه الكمي في القياس الطبقي، إن هذا الانجاه يركز على محكات معينة يمكن قياسها كمياً، لتحديد الوضع الطبقي لجمهور البحث، بناء على أسس موضوعية عامة وثابتة. ويعتبر التعليم والمهنة والدخل أكثر هذه المحكات انتشاراً في مقاييس الوضع الطبقي، رغم اختلاف طبيعة المجتمعات التي تطبق عليها هذه المقاييس.

وفيما يتعلق بالانجاه الكيفي في القياس الطبقي، فلقد اتضح أن الوضع الطبقي يتحدد في صوء هذا الانجاه على أساس تقييم الأدوار التي يؤديها العضو في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه. كما تبين أن القياس الكيفي يرتبط بتقييم المكانة الاجتماعية التي تشير إلى الوضع المهني بالذات، وأن القياس الطبقي في صورته الكيفية، يعني اعتماد التقييم الشخصي على الطبقي، حين بعي الجمهور بوجود طبقات على قمة هرم الترتيب الطبقي وطبقات أخرى على قاعدته. ورغم اعتماد التقييم على «المكانة الاجتماعية» كبعد طبقي، إلا أن ثمة أبعاد أخرى تدخل في الاعتبار عند التقييم. وهذا يؤكد على تعدد أبعاد القياس الطبقي، ولقد اتضح من خلال عرض هذا الانتجاء أنه يستند إلى آراء جمهور البحث جميعاً، أو إلى آراء عرض هذا الانتجاء أنه يستند إلى آراء جمهور البحث جميعاً، أو إلى آراء وذلك قبل أن يحدد المستويات الطبقية ومراتب كل عضو في المجتمع المحلي وذلك قبل أن يحدد المستويات الطبقية ومراتب كل عضو في المجتمع المحلي

على هذه المستويات، أما "هولنجسهيد" فقد ترك للاخباريين وحدهم مهمة التقرير النهائي في تحديد المستويات الطبقية.

ويمكن الإفادة من الانجاه التقويمي في القياس الطبقي عند تحديد المكانة الطبقية وللمهنة وبالذات، لأنه لا توجد أسس كمية لتحديد المنزلة المهنية وبالذات من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر. فإذا كان الدخل يقاس بمقداره أو مصدره، وإذا كان المستوى التعليمي يقاس بسنوات التحصيل الدراسي فإن المهنة لا تقاس إلا بالتقويم الشخصي من وجهة نظر أعضاء النموذج موضع الدراسة.

الفصل الرابع التمايزوالتنقل والترتيب الطبقي

الفصل الرابع التمايز والتنقل والترتيب الطبقي

من أكثر الموضوعات اثارة للجدل بين المفكرين والعلماء، الموضوع الذي نعالجه في هذا الفصل، نظراً لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الايديولوجية. ذلك لأن الاختلافات بين الناس كانت ولا تزال موضع النظر والبحث منذ آلاف السنين.

وقد انحصر النقاش في عدد من المسائل، من أهمها الدخل والمهنة والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها. ويلاحظ أن علماء الاجتماع المستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها. ويلاحظ أن علماء الاجتماع المتموا بالاختلافات في هذه المسائل والتي تظهر بوضوح بين أقسام المجتمع المختلفة. وربما كان هناك فرق أساسي في ممالجة هذه الاختلافات في الماضي وفي وقتنا الحاصر. ويظهر هذا الفرق في أن القدماء ردوا كل تمايز يظهر بين الأفراد في المجتمع إلى أسباب وراثية في غالب الأمر، ومن ثم شغلوا أنقسهم بالبحث عما إذا كان الذين يشغلون مراكز ممتازة في المجتمع فضلاء في نفس الوقت. ولكن المتعارف عليه الآن أن يشغل العلماء بدراسة أسباب عدم التساوي بين الناس، ويكون التركيز على العوامل الملموسة فحسب، أما المسائل التي يمكن أن تتصل بمواهب الناس وقضائلهم، فلا تكون محل الاهتمام. ومن المناسب هنا أن نعرض في ايجاز لبحض الدراسات محل الاهتمام. ومن المناسب هنا أن نعرض في ايجاز لبحض الدراسات والأفكار القديمة وتطورها حتى وقتنا الحاضر، لالقاء مزيد من الصوء على الموقوع التمايز والترتيب المهوقوع التمايز والترتيب

⁽١) من الكتب التي خصصت بأكملها لدراسة موصوع الترنيب الطبقي في المجتمع الكتاب الذي ألفه «أيجون برجل» عام ١٩٦٧، حاول فيه أن يصرض لكل الأفكار والنظريات --

١- افلاطون ، حاول افلاطون وهو يكتب عن الدولة (المدينة) المثالية أن يحكم على الناس على أساس ما يتمتعون به من قدرات موروثة. فلاحظ أن الناس في المجتمع يتبادلون الخدمات، لأن العمل بطبيعته ينقسم بينهم أقساماً عديدة، فيقوم البعض بأعمال معينة يؤدونها على أحسن وجه، ولكن آخرين. قد يتمكنون من انجاز نفس هذه الأعمال لأسباب تتعلق بقدراتهم الموروثة. أي أن كل انسان مهيئ بالوراثة ليقوم بعمل معين يتناسب مع استعداده ويؤهله في نهاية الأمر إلى شغل مرتبة معينة في المجتمع الذي ينتمي إليه. وقد كان افلاطون يعتقد أن المجتمع والفرد يمكن أن يفيدا كثيراً، إذا اقتصر كل انسان على عمل ما هو معد وصالح له فقط. ولكن هذا المطلب المثالي لا يمكن أن يتحقق في الواقع، وقد اعتقد افلاطون أيضاً أن نظام التربية في الدولة المثالية بمكن أن يستخرج أحسن ما في الانسان ويسبر غور طاقته الحقيقية التي ترتبط بقدراته الموروثة، وعلى ذلك ينقسم السكان إلى أقسام متعددة، القسم الذي يتكون من العمال، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ادارية وتنفينية، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة عسكرية وأخيراً القسم الذي يتكون من المكام، وقد يدافع افلاطون عن هذه القسمة، بقوله إن المجتمع المثالي يجب أن يقسم العمل على النصو السابق، الذي يحقق مصالح الفرد والجماعة العليا، كما أن الفرد يمكن أن يصل في ظل هذا النظام إلى السعادة.

٧- ميكاهيللي، لقد وضع ميكافيللي هدفاً وحاول أن يستقصي العوامل
 التي يمكن أن تحققه أو تعرفه. وقد كان هدفه الأكبر أن يصل إلى وحدة

أفتطقة بالطبقات والطرائف والتنقل الاجتماعي وعلاقة هذا كله بالانساق الاجتماعية
 المختلفة - ونلاحظ أنه يميل إلى وجبهات النظر الأمريكية التظريدية في مسالجة هذا
 الموضوع الهام -

ايطاليا السياسية في الوقت الذي هددها الانحلال السياسي، وجعل مجرد وجودها موضع خطر داهم. ومن أجل هذا أعاد تحليل التاريخ بصورة مبسطة ليتمكن هو وغيزه من مواجهة المشكلة الأساسية. فعندما كانت ايطاليا تعمها الفوضي، ويدون زعيم، لم يشغل ميكافيللي نفسه بالبحث في الطبقات المختلفة في المجتمع من وجهة نظر الحاكم والمحكومين أو الأمير والشعب. وقد تصور أن المجتمع من وجهة نظر الحاكم والمحكومين أو الأمير والشعب. وقد تصور أن مستقبل هذه البلاد يتوقف على حكمة وشجاعة ومكر رجل واحد قادر على قيادة الأمة. ويقول ميكافيللي أنه من الصعب، في الوقت الذي يقف فيه الانسان في موقف عدائي من أخيه الانسان، أن نفكر في العلاقة بين الأس الذين ينتمون إلى مراتب مختلفة في المجتمع. وإذن يكون الموضوع الأساسي للنظر، هو البحث عن الرجل القوي الذي يستطيع أن يشق الشعب طريقاً للخلاص من هذه الأزمات والنكبات التي يتعرض لها المجتمع. وعلى طريقاً للخلاص من هذه الأزمات والنكبات التي يتعرض لها المجتمع. وعلى ظلك يكون مكيافيللي قد تصور المجتمع منقسماً إلى «طبقتين» الحكام والمحكومين.

"- ويميل عدد من الباحثين في الطبقات إلى القول بأن الدراسة الحديثة للترتيب الطبقي تمتد جذورها إلى القرن الثامن عشر . ففي هذا الوقت كانت دراسة الطبقات الاجتماعية تعتبر جزءاً من التاريخ الطبيعي لبني الانسان . وفي عام ١٧٩٣ نشر جون ميلار John Millar الذي كان استاذاً للقانون في جامعة جلاسجو كتاباً عنواته وأصل التمييز في المراتب، أو وبحث في الطروف التي تؤدي إلى ظهور النفوذ والسلطة عند الأعصاء المختلفين في المجتمع، وقد كان "ميلار" كغيره من معاصريه متجها إلى دراسة صفات وعاذات الأمم، من أجل فهم تقدم الجنس الانساني من حالة البريرية إلى الوضع الحالي الذي يتميز بوجود الأمم المتمدنة: ولذلك كانت دراسة المراتب

أو الطبقات المختلفة في المجتمع، جزءاً من التاريخ الطبيعي للجنس البشري، وهذا يرجم إلى أن الانسان يعيش دائماً في جماعات.

ويقول "ميلار" أيضاً أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع يجب أن تبدأ بدراسة البيئة الخارجية، ثم دراسة اقتصاد البلاد ونوع العمل الذي يقوم:
به الناس، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، والملاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها، ومثل هذه الدراسات ضرورية لأن هذه الموضوعات الجزئية لابد أن لها تأثيراً كبيراً على عادات الناس واستعداداتهم وطرق تفكيرهم.

وعلى الرغم من أن دراسة الطبقات في أيام "ميلار" لم تسر في الطريق الذي رسمه إلا أن دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة تتجه إلى السير في هذا المدخل الذي أشار إليه "ميلار" لدراسة الترتيب الطبقي في المجتمع.

٤-- إن هذا المدخل لدراسة الطبقات الاجتماعية، ليس إلا طريقاً واحد من الطرق التي أثر بها تفكير القرن الثامن عشر، ذلك أنه من المهم أن ندرك أن الحوادث الكبرى التي حدثت في هذا القرن تركت آثاراً بالغة الأهمية على هذه الدراسة، ومن أخصها الشورة الفرنسية والأمريكية وقيام الصناعة الحديثة. ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى تيارين متميزين من الفكر برزا كرد فعل لهذه الأحداث (١).

(أ) لقد تصور «المحافظون» المجتمع على أن الأفراد فيه يوادون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم. واكتهم بدلاً من أن يتصوروا أن هذه الحقوق والواجبات نفرض على الأفراد عن طريق التقاليد الخلقية، زعموا أنها تفرض في ظل التطورات الصناعية الجديدة عن طريق الجزاءات القانونية. ونتجة لذلك تكون العلاقة بين السيد والخادم مثلاً، علاقة تعاقدية ينظمها

⁽١) راجع كتاب بندكس ولبست عن: «الطبقة والمركز والقرة»، الطبعة الخامسة، ١٩٦١.

القانون، كما أن أساس التعامل بينهما يكون عن طريق المدفوعات النقدية التي تستبعد كل المعاني الخلقية لهذه العلاقة. وإذن تكون الطبقات في المجتمع الصناعي عبارة عن تجمعات من الناس لهم مواضع أو مراتب متشابهة في المجتمع ويجمعهم رابط واحد، هو المصلحة الاقتصادية. وقد حاول المفكرون المحافظون في القرن التاسع عشر أن يعيدوا تأكيد الروابط الخفية التي تربط الأفراد بالمجتمع بعيداً عن العلاقات التعاقدية وعن مظاهر المنادل النقدى.

(ب) ولكن الأحراره استجابوا للتصنيع بطريقة عكسية. إن تجربة الصناعة عندهم تعتبر أزمة المجتمع الانساني ولتاريخه، ومع ذلك لم ينظروا إليها نظرة يأس، بل على العكس أكدوا أن الفرصة أصبحت مناحة اللتقدم وهم وإن كانوا يتفقون مع المحافظين في التحدي الأخلاقي الذي ترتب على التصنيع، إلا أنهم تصوروا أن الصناعة أصافت حملاً تقيلاً على كاهل العمال، وأهم ما استأثر باهتمام الأحرار في هذه الفترة ذلك الصراع الذي يتزايد في الشدة، بين العمال وأصحاب رأس المال، والذي يزداد كلما زاد التوسع في استخدام الآلات والعناية بانتاجية العامل، وقد كان الاعتقاد السائد أن الغني يزداد ثراء والفقير يزداد فقراً، كما أن الرأي كان منصرفاً إلى أن النقير والغني على السواء"، وتفسير ذلك أن الغني يزداد طمعاً في مزيد عند الفقير والغني على السواء"، وتفسير ذلك أن الغني يزداد طمعاً في مزيد من الشروات، ويصاحب هذا الطمع عدم تقدير القيم الثقافية والانسانية، كما أن الفقير يزداد ازدراء لحياته وعبودية للاله، ولعل هذا التدهور الخلقي وهذا البوس هو الذي حرك الأحرار التعجيل بالبوم الذي يتم فيه القصاء على هذا التدهور ويعاد فيه تنظيم المجتمع.

وواضح أن المحافظين والأحرار اختلفوا في تصور أزمة المدنية الصناعية، فالمشكلة الخلقية عند المحافظين هي في ضعف الروابط بين الغرد والجماعة التي ينتمي إليها، وإذلك تعني مشكلة الفردية عندهم، تدهور المستويات الخلقية التي يستطيع الغرد عن طريقها توجيه سلوكه، أما بالنسبة للأحرار، فالمشكلة الخلقية هي في القهر وفي سحق فرص الفرد للنمو والتقدم. ومن الطبيعي أن يتصور كل من الفريقين اصلاح المجتمع من الزاوية التي يعتقد أنها مصدر الشر الذي تمخض عند التصنيع، ولذلك فإن اصلاح المجتمع عند المحافظين، بتركز حول اعادة تكامل الفرد والجماعة، أما الأحرار فإن اصلاح المجتمع عندهم لن يتم إلا إذا خلقت ظروف الجتماعية جديدة تعيد للانسان كرامته المسلوبة وتشبع حاجته في التعبير عن الجتماعية درن أن يتعرض للقهر والاستغلال.

٥- هذا ويبدو من النظرة الأولى أن الدراسات السوسيولوجية المعاصرة للترتيب الطبقي، لا تتصل بأحد الاتجاهين السابقين المحافظ والحر، ولكن المقيقة أن هذه الدراسة لا تذهب بعيداً، بل إنها تدور حول الاجابة على الأسئلة التي كانت محور الاتجاه الحر والاتجاه المحافظ، ومن الواضح أن محافظي القرن التاسع عشر كان لديهم رغبة في الابقاء على الأوضاع المراهنة، أما الأحرار فقد كانوا يأملون في الاصلاح الاجتماعي وإعادة تنظيم المجتمع، ومع أن هناك اعترافاً يكاد أن يكون عاماً، بأن الدراسات السوسيولوجية قد أسقطت عند دراسة الترتيب الطبقي، المسائل السياسية المتعلقة به، إلا أنه من الواضح أن تقسيم نواحي الاهتمام عند البحث إلى مسائل تتعلق بالاستقرار ومسائل تتعلق بالحركة والديناميات لازال أهم ما يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر، ونحن نعتقد، أنه يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر، ونحن نعتقد، أنه بالرغم من زعم كثير من الباحثين في علم الاجتماع، أنهم يدرسون

الموضوع دراسة محايدة، فإن تحيرهم (السياسي) يظهر في اختيارهم لهذه الناحية أو تلك عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي. ومثال ذلك أن الباحث الذي يفضل دراسة العناصر الدائمة أو الثابتة في الطبقة درن غيرها، يحدد نفسه ددون أن يدري أو يدري بوضوح، في نطاق خاص متصل بالانتجاه المحافظ، كما أن الباحث الذي يفضل دراسة الدواحي المتغيرة في المجتمع فإنه يجاري الاتجاه الحردون أن يدري أو ريما يدري بوضوح أيضاً ولهذا، نحن نشك في أن الباحثين حين يعلنون في براءة، أنهم محايدون عدد دراسة موضوعات الترتيب الطبقي، أنهم محايدون فعلاً أو أنهم يتنمون إلى اتجاه دون آخر من غير دراية حقيقية.

وبداء على ذلك نستطيع أن نميز الاتجاهين الرئيسيين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها والموضوعات الأساسية التي يفضل أنصار كل منهما في وضوح في وضوح التركيز عليها وذلك على النحو التالي:

أ - انتجاه التسلسل والتمايز الدائم؛ ومحصلة هذا الاتجاه تظهر عند اولك الباحثين الذين يفصلون دراسة الطريقة التي يضع على أساسها الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه، وكذلك المعريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله، على وضعه في هذه السلسلة، ويظهر اهتمام هؤلاء باللواحي الدائمة والثابنة في المجتمع، في تركيز أبحاثهم على نظام مراتب الأفراد، الذي يعتبر من غير شك جانباً هاماً في مصالة الترتيب الطبقي، وعلى ذلك يرتب الأفراد على أساس عدد من مقاييس الامتياز والنفوذ التي يستخدمونها مع غيرهم لتمكنهم من الحكم على الطريقة التي يجب انباعها عندما يتصلون أحدهم بالآخر، ونتيجة مثل هذه الدراسة وغيرها تعتبر

محاولة التحليل الاساوب الذي يحاول على أساسه الترتيب الطبقي الحاضر أن يحافظ على جوهره(١).

ب- الانتجاه الجمعي المتغير؛ ويهدف إلى دراسة السلوك الجمعي في تأثره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الأفراد طبقاً. لعدد من المقاسس الخارجية، مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغير ذلك. وتعتبر التغيرات التي تحدث في الاتجاهات المهنية وفي توزيع الدخل جانباً متكاملًا من أبحاث هؤلاء، ولعل هذا هو الذي جعل بعض الكتاب يقولون، إن هذه الأبحاث المتعلقة بالسلوك الجمعي تركز على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي في المحل الأول، لأن أصحابها يقررون، أن سلوك الحماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة المتغيرة، ولهذا كانت كثير من كنانات كارل ماركس، دراسة للجماعات بهدف تحليل عمليات التغير الاجتماعي، ومع أن هناك اختلافات بين الدراسات التي تدرس نظام المراتب في ضوء اعتبارات اقتصادية، وبين النظرية الماركسية التي تنسب تغيرات البناء الاجتماعي إلى تغيرات سابقة في الظروف المادية للمجتمع، إلا أنهما يشتركان في الاعتقاد بأن سلوك الجماعات يعتمد على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي والتوجيه السياسي. ومن هذه الزاوية يعكس الانجاه الجمعي المتغير والاتجاه الماركسي الاهتمام المتزايد بالنواهي المتغيرة للمجتمع.

أساس التمايز الاجتماعي في المجتمع:

 ١- تختلف مراكز الأفراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات والجماعات وتعكس هذه الاختلافات قيم المجتمع بطريقة يمكن تعييزها وإبرازها للدراسة

 ⁽١) هذا هر الانجاه الشائع في علم الاجتماع الأمريكي، ويحاول بارسوبز ومدرسته في هذه الأيام تدعيمه بتحليل جديد ومنطق مختلف عما درج عليه أغلب الكتاب المعامرين.

المقارنة، وقد تقوم اختلافات المركز على أساس السن أو الجنس أو الثروة أو المؤهلات الشخصية، وفي بعض المجتمعات هناك تدرج في المراتب، بحيث لا نستطيع أن نحدد مراتب معينة، تختلف اختلافا أساسياً عن مراتب أخرى في نفس المجتمع، بينما نجد الانقسام الطبقي في مجتمعات أخرى واضحاً مثل الطوائف في الهند أو الاقطاعيات في مجتمع القرون الوسطى.

٧ – وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن الأفراد والجماعات قد تختلف بعضها عن الآخر في صفات معينة، كالجنس أو المهنة. الأمر الذي يسمح بتصنيف الناس على هذا الأساس، أو يكون الاختلاف بينهم من طبيعة يمكن قياسها مثل اختلافات الدخل أو اختلافات العمر، كما أننا نلاحظ أن الأفراد والجماعات غير المتجانسة من حيث الجنس أو المهنة أو الصفات الأخرى يقومون بوظائف مختلفة عندما يتفاعلون، مثل الحصول على الطعام أو حمل الأثقال أو القتال، وعدما تثبت هذه الوظائف المختلفة عن طريق الثقافة في . نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل هذا الموضع، فإننا نسمى هذه الوظائف الأدوار الاجتماعية، ولما كان المجتمع عبارة عن تنظيم من عدة جماعات تقوم بأنواع مختلفة من النشاط، فإننا نتوقع نتيجة لهذا أن توجد أدوار اجتماعية كثيرة، فالفرد يقوم بأدوار متعددة بتعدد انتماءاته الاجتماعية: ولذلك نلاحظ أنه في المجتمع البسيط المتجانس ثقافياً والمستقر نسبياً تكون أدوار الناس قايلة. الأمر الذي يترتب عليه ألا نجد تصادماً أو نزاعاً بين أدوار الناس، وكل النزاع الذي يحدث يكون نزاعاً من النوع الذي خبرته الجماعة لمدة طويلة ووجدت له الطول السلمية. ولكنا نجد الأمر على عكس ذلك في المجتمعات التي تتغير بسرعة، حين تتعدد الجماعات المختلفة المقاصد التي ينتمي إليها الفرد، ولهذا نقول إنه كلما تعقد المجتمع، تعقدت الأدوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة سانحة للنزاح بينها.

٣— كل المجتمعات تمايز بين أعضائها على أساس الأدوار، كما أن كل المجتمعات تقيم هذه الأدوار يطريقة متمايزة ولذلك تعتبر بعض الأدوار أكثر أهمية وأكثر قيمة من أدوار أخرى. وبالثالي يقدر المجتمع اولئك الذين يشغلون أدواراً مهمة من وجهة نظره . وهذا التقدير الاجتماعي المختلف للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هو الذي أدى إلى ظهور فكرة المركز . وإذلك ينظر إلى المركز من وجهة نظر علم الاجتماع على أنه المرتبة التي تقرنها الجماعة بدور معين أو بمجموعة من الأدوار، وتسمى المراكز والترتيب الطبقي (تتب الجماعات أو الأفراد في سلسلة متدرجة من الاجتماع لما بين التدرج الاجتماعي وبين ترتيب الصخور القديمة في علم طبقات داخل القشرة الأرضية من وجه شبه بطريقة ما، ولكن التدرج الاجتماعي ألل دواماً واستمراراً في الزمن من الطبقات الجيولوجية، وإذن يوجد الترتيب الطبقي إذا وجدت الجماعات في مواضع مرتبة حسب درجات يوجد الدرتيب الطبقي إذا وجدت الجماعات في مواضع مرتبة حسب درجات معينة من الدوام.

١- ويكاد علماء الاجتماع بجمعون على أن كل المجتمعات الانسانية المعاصرة والتاريخية تنطوي على نرع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية. وقد أدى تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة إلى أنواع لا حصر لها من الأعمال التي تختلف بعضها عن الآخر، وما يؤدي إليه هذا الاختلاف من اختلاف الذين يقومون بها. ولهذا فإن الحديث عن المساواة المطلقة بين أعضاء المجتمع الواحد في وجود هذا التقسيم المعقد للعمل، وفي وجود المراكز والأدوار غير المتساوية أمر غير منطقي وغير واقعي أيضاً. ولكن الترتيب الطبقي قد يتأثر ببعض الإدبولوجيات التي قد تقرب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بين الناس أو قد تزيدها اتساعاً.

٥- وعند دراسة الترتيب الطبقي للمجتمع لا يجد الباحث في المجتمع مفرأ من التعرض لموضوع الطبقات الاجتماعية التي تعتبر جوهر الترتيب الطبقي في كل مجتمع، وفي هذا الصدد لا نجد موضوعاً اختلف عليه علماء الاجتماع مثل موضوع الطبقة الاجتماعية من حيث طبيعتها وحدودها ومقاييسها.

الركز الاجتماعي:

أ – المركز هو الوضع الاجتماعي الذي يعين لصاحبه، بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية، درجة من الاحترام والنفوذ والتأثير. وعلى الرغم من أن هناك ارتباطأ تاريخياً وثيقاً بين الطبقة الاجتماعية وبين نوع المهنة، فانهما لا يمتزجان، لأن الفواصل الطبقية لا تقوم أساساً على الوظيفة، ولكنها نقوم على المركز Status في الدرجة الأولى.

Y - وتختلف الدعائم التي يستند عليها المركز باختلاف المجتمعات وباختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التاريخية في هذه المجتمعات نفسها. ففي المجتمعات المبدائية حيث لا يوجد تمايز طبقي بالمعنى المعروف يقوم المركز على أساس الامكانيات الفرنية. لكن المركز يمكن أن يقوم على اختلاف في المولد أو اللازوة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلي كما كان الحال في الصين القديمة. وغالباً ما يتحدد المركز باجتماع أكثر من خاصية من الخواص السابقة. وكلما أصبح لعامل من العوامل السابقة مركز الصدارة بحيث يلتف حرئه باقي العوامل، ويصبح هذا العامل أمراً متعارفاً عليه في التراث الاجتماعي، مهد السبيل إلى قيام طبقة اجتماعية مستندة إليه. وذلك

التركيب الطبقى،

١- اماذا نصنف الناس ونحب دائماً أن ننظر إليهم لا كأفراد، ولكن كطبقات؟ الواقع أن مثل هذا النوع من السلوك يؤدي إلى اهدار حقوق بعض الأفراد على الرغم من أن الاجابة على السؤال السابق قد تكون بطريقة أخرى، عندما يذهب البعض إلى القول بأنه يجب أن نتصرف حيال كل الأفراد طبقاً لما هم عليه في واقع الأمر، لا طبقاً لانتماءاتهم الطبقية. ويتأيد هذا الادعاء على أساس الاختلافات الكبيرة التي نلاحظها في ذكاء الأفراد وتربيتهم وشخصياتهم ومهاراتهم وطوابعهم العامة والخصائص الأخرى التي تزيد من ضرورة معاملة الناس على أساس مؤهلاتهم الشخصية بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها. وعلى الرغم من وجاهة هذا الزعم ونبل أهدافه إلا أنه ينغافل عدة اعتبارات هامة تؤدي إلى عدم وجود مثل هذا السلوك في واقع الأمر، ذلك أن مطالب المدنية الدي تقتضي اصدار القرارات الاسريعة والاستجابات اليومية بالاضافة إلى القدرات الانسانية المحددة، نجعل الناس يتصرفون، بعضهم ازاء البعض الآخر، كطبقات أكثر من أفراد سواء الداس يتصرفون، بعضهم ازاء البعض الآخر، كطبقات أكثر من أفراد سواء أرادوا ذلك أو لم يزيدوا.

٧- ومن السهل في الأسرة أو في الجماعات الصغيرة أن يتصرف الأعضاء بعضهم مع البعض الآخر على أساس كونهم أشخاص، ولكن إذا اضطرت الأسرة أو الجماعة أن تتعامل مع غزياء غير معروفي الخصائص، فإن أعضاءهما لا يملكون إلا أن ينظروا إليهم نظرة طبقية. ومعنى هذا أنه نتيجة لاتساع حجم المجتمع وتمايز الناس الشديد وسيادة العلاقات غير المباشرة وانقسام الناس إلى جماعات مهنية وتوزعهم في أقسام المجتمع المختلفة واختلاف مستوياتهم الاقتصادية، تصبح النظرة الطبقية محددة المعلقات الاجتماعية ومشيرة للاستجابات السريعة التي تؤدي إلى

اعطاء تبرير سريع الملوك الاجتماعي وتحديد واضح المواقف الاجتماعية. ويزعم "لويدوونر" أن تقسيم العمل حين بزداد إلى جانب تعدد واختلاف الوحدات الاجتماعية، تصبح الحاجة إلى التآزر والتماسك شديدة جداً، وإذا بلغ المجتمع هذه الدرجة وأمكن الوصول إلى هذا التكامل، تكون الفرصة كبيرة أمام المجتمعات الكبرى، أن تعيش وأن تتمو، ولن يتحقق التكامل والتآزر إلا بناء على تحديد مراتب الناس وتعيين مواصعهم في النسق الاجتمعاعي على أساس تدرج معين للوظائف والمراكز وأنواع السلوك المتوقعة والمقررة لكل درجة أو مرتبة على حدة.

٣- وهذا نلاحظ أن الترتيب الطبقي للمجتمع يترتب عليه نتائج كثيرة، منها: إذا كان المجتمع محدداً للطبقات بطريقة حاسمة فإن فرص الحياة المتنوعة لا تكون سانحة أمام الكثرة من الناس، بل يحدث في أغلب الأحيان أن يظل الفرد محصوراً داخل نطاق طبقته إلا في أحوال استثنائية نادرة. ولكن المجتمع الذي يذوب الفوارق بين الطبقات بمعنى ألا يغلق كل منها على أعصائها، بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها، فإن أكثر من على أعصائها، بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها، فإن أكثر من أنماط سلوكهم بحسب مؤهلاتهم الشخصية. والفرق بين الطبقة المخلقة والطبقة المفتوحة هو الذي جعل كثيراً من العلماء يصنفون الترتيب الطبقية الموضوع في علم الاجتماع على وجه العموم، كما أن امكان وجود الطبقات الموضوعة أدى إلى وجود فكرة التنقل الاجتماعي التي تميز المجتمعات الحضرية والصناعية الآن.

٤- وايس هناك شك أن انتماء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص
 ويحدد اسلوبه في الحياة ونظرته إليها، حتى أن بعض أفراد طبقة بعينها قد

يعرفون بملايسهم أو بلهجاتهم أو بما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة في المسائل المتطقة بالذوق العام.

وكذلك يؤثر الانتماء الطبقي على المرتبة الاجتماعية التي تؤثر بدورها على ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من نفوذ أو من قوة في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

ه- ومهما كان الرأي في موضوع الطبقات، فإننا يجب أن ننبه إلى أن كثيراً من المدادة الموجودة حولها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الايديولوجية في المجتمعات المختلفة. فالباحث الأمريكي في موضوع الطبقات يرفض قبل كل شيء التفسير الماركسي الطبقة ويحاول أن يبرز معالم المجتمع الأمريكي من حيث بلائه الاجتماعي، في تمديد معاني الطبقة المختلفة وفي النظر إليها وفي الدراك علاقة الطبقات بعضها بالآخر. كما قد يميل بعض الباحثين الآخرين إلى ابراز التجربة التاريخية لترتيب الناس في المجتمعات المختلفة، وخاصة في المجتمعات القديمة التي مرث على عدة تطورات المختلفة، وخاصة في المجتمعات القديمة التي مرث على عدة تطورات المختلفة حولى الاقود أو القوة أو حول الاستمتاع بالثروة أو طريقة توزيع الدخل، ولهنا كانت أبحاث الطبقة في أوريا أكثر اهتماماً بتاريخ الصراع الديني من الأبحاث التي نجدها عند الطماء الأمريكيين.

وليس هناك شك في أن أفكار "سان سيمون" و "سيسموندي" و "كارل ماركس" عن الطبقات قد فقمت مجالاً جديداً في الطوم الاجتماعية ووضعت نظريات محددة حول مفهوم الطبقة ووظائفها في المجتمع.

الطبقات الاجتماعية،

إن دراسة ترتيب الناس في المجتمع، وفحص الأسس التي يقوم عليها

عدم التساوي بينهم في المراكز والأدوار وفي فرص الحياة، تشكل الاهتمام الأول لمن يبحثون موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع، وإننا لا نشك في أن مسألة الطبقات هي نقطة الانطلاق في الدراسة والتحليل، ولعل علم الاجتماع الأمريكي يميل إلى اصطلاح «الترتيب الطبقي Social» علم الاجتماع الأمريكي يميل إلى اصطلاح «الترتيب الطبقي Stratification» أكثر من ميله إلى ابراز اصطلاح «الطبقة Class» لأسباب ايديولوجية أو سياسية، نظراً للارتباط الوثيق بين الماركسية وتحليل الأساس الطبقي للمجتمعات الرأسمالية.

وكما سبق أن ذكرنا، يحاول أكثر الباحثين دراسة التفاعل وما يترتب عليه من مراكز أو مراتب مختلفة في المجتمع، وذلك لوضع الناس في سلسلة متدرجة تنظم على أساس اختلاف هذه المراكز وما يصاحبها من أدوار في الحياة الاجتماعية. وهم بذلك يطمسون فكرة الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع ويقالون من حدة الشحور بهذا الانقسام تشيأ مع ايديولوجية المجتمع التي تقوم في أساسها على اعتبار أقسامه ذات طبيعة مرنة تسمح دون عائق بالتنقل الاجتماعي، ويهذا يتصورون امكان القضاء على الأفكار المتعلقة بالتصادم الفطي الذي يحدث بين المصالح المتعارضة لفئات المجتمع التي بتناوت في الدخل تفاوتاً كبيرا، كما أنهم يحاولون تبرير اتجاههم هذا عن طريق عدد من الأفكار التي يؤكدونها دائماً مـــثل دوام صــورة البناء الاجتماعي، والثبات النسبي للانساق الاجتماعية، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعي، والثبات النسبي للانساق الاجتماعية، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعي يرجعون عوامله إلى كل شيء تقريباً ماعدا العوامل الاقتصادية والتكولوجية.

وإذا تعرضوا لها، يقالون دورها أو يريطونها بعدد لا حصر له من العرامل الأخرى، التي قد تكون ذات طبيعة معتدة أو مصاحبة. إن الحقائق المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي، ينبغي أن تكون واضحة أمام كل باحث في الترتيب الطبقي في المجتمع، لأن الطبقات الاجتماعية تتغير كأي قسم من أقسام المجتمع الأخرى، وكأي ظاهرة من ظواهره، تتغير كأي قسم من أقسام المجتمع الأخرى، وكأي ظاهرة من ظواهره، استجابة لمؤثرات خارجية وبلخاية معاً، ولا يقتصر التغير في الطبقة على الشكل فحسب بل إن التغير يمتد إلى المضمون أيضاً، إن القضاء على الصراع الطبقي في المجتمع كما يرى الماركسيون، لا يتم إلا بتغيير جنري يتناول الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي، كما أن تدويب الموارق بين الطبقات، لن يتم إلا إذا بلغ التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الهدالله الكبري.

ومن أجل هذا نقول، إن البحث في تذريب الفوارق الطبقية في مجتمعنا، لابد أن يتم في صنوء الحقائق المصبوطة عن تغيير المجتمع، ذلك لأن تنويب الفوارق مسألة تغير اجتماعي وثقافي في المحل الأول. انذا في المجتمع الاشتراكي نعطم الأسس التي كان يعتمد عليها التقسيم الطبقي، الذي أدى إلى خلق طبقات متصارعة، تستغل أحداها الأخرى، ومن أهم هذه الأسس، احتكار الأرض ورأس المال والتحكم في المصالح الاقتصادية، وما يترتب عليها من بناء اجتماعي يحمل طابع التمايز الطبقي الواضح. إن نجاح مجتمعنا في كسر حدة الانقسام الطبقي تم عن طريق تدمير

ولهذا نقول إن الأسس التي تستند إليها الغوارق الحقيقية قد ذابت فعلاً، ويبقى أن نعثر على الاسلوب الذي يمكننا من رسم خطط التعاون والتنافس في سبيل المصلحة المشتركة، وهو في رأينا يقوم على التغيير المخطط الذي يستهدف مصالح الجماعة الطيا، كما يقوم أيضاً على اقتلاع جذور الرواسب القديمة التي لا تزال تؤثر في طبيعة النظرة إلى الحياة، وإنتزاع الثياب

المصللة الذي يختفي ورآءها من لا زال متصلاً فكرياً بمجتمع تركه التاريخ وراء في تقدمه الحتمى.

ومن أجل توضيح الموقف السابق، سوف نمرض هيما يلي تعدد من تمريفات الطبقة الاجتماعية والقومات التي تستند إليها :

الحيقول ارنواد جرين Arnold Green إن التفاعل الاجتماعي محكوم إلى درجة كبيرة بالترتيب الطبقي. ذلك لأن المراتب التي يحتلها الناس على أساس مراكزهم، في ضوء مكان الاقامة والمهنة والجنس والدين والثروة واسلوب الحياة، تشير وتحدد في نفس الوقت نفوذهم وقرتهم النسبية. ويلاحظ جرين أن مقومات الترتيب الطبقي هذه تعين الناس على توقع السلوك في مواقف متعددة، ولكنه يرى أن فكرة الطبقة الاجتماعية لا تسمح لنا باقامة تصديف طبيعي كما يفعل البيولوجي في المملكة الحيوانية ويعترف بأن علم الاجتماع الأمريكي لم يفلح حتى الآن في تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفا مرسيا، وهو لذلك يقول، إن البعض يحلول أن يؤكد وجود بناء طبقي قومي، بينما يؤكد آخرون وجود بناء طبقي محلي، أي أن مقاييس الطبقات تتغير من منطقة إلى أخرى في المجتمع الواحد، بينما يرى عدد آخر من الباحثين أن مطقة إلى أخرى في المجتمع الواحد، بينما يمكن أن نحدد عن طريقها الطبقات الاجتماعية.

ولازال هناك من يعتقد أن الحكم على الطبقات لابد أن يكون من طريق ذاتي يتمركز حول مدى القبول الاجتماعي ومظاهر النفوذ، التي تحدد المراتب الطبقية(١).

ويحدد جرين موقفه من موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية، فيزعم أن

⁽¹⁾ Green, A. Sociology, New York 1960, pp. 173 - 147.

الطبقة لا توجد في المجتمع الواحد وجوداً يتخال جميع أطرافه ومناطقه المتمددة، بل إن الطبقة تكون دائماً ذات وجود محلي، ومعنى هذا أننا نجد بناء طبقياً مختلفاً في كل منطقة محلية في المجتمع الواحد.

ويستند جرين إلى ظروف المجتمع الأمريكي ويحاول أن يعمم نظريته، مدللاً على ذلك بالظروف المشابهة المجتمعات الأخرى. كما أنه يجمع بين الموايس الموصوعية كالثروة والمهنة، والمقاييس الذاتية كالقبول الاجتماعي والسمعة الاجتماعية، في تحديد المقومات التي يستند إليها البناء الطبقي(۱). وهو بذلك ينظر إلى الطبقة نظرة فردية ويضيق نطاقها فيحصرها في منطقة محلية، حتى أنه لا يعترف بأن الظروف المنشابهة التي تميز عدداً من الجماعات بغض النظر عن مكان اقامتهم، يمكن أن تجمع بينهم وتمهد الطريق أمامهم الشعور بوحدة المصالح، وبالتالي تكون الطبقة الاجتماعية حقيقة مجلية.

ولا يختلف جونسون Johnson كثيراً عن "جرين" في الخطوط الأساسية، لأنه يركز على المراتب الاجتماعية التي تتصل بخصائص الأفراد ومظاهرهم السلوكية. ويقول الدين اصطلاح والطبقة الاجتماعية، يعني ومظاهرهم السلوكية. ويقول الى المصلاح والطبقة الاجتماعية، يعني التنفاعل الاجتماعي، كل مع الأخرى، ويكون ذلك دليلاً على المساواة، والشريحة كمصطلح تشير إلى أن الطبقة الاجتماعية جماعة أو أكثر يمكن ترتبيها في نسق متكامل نسبياً من مراتب النفوذ وعلى ذلك بمكن القول أن: أ- الأسرة أساس الطبقة ووحدتها، ومعنى ذلك أن الاختلافات بين أعضاء الأسرة ترجع إلى الجنس والسن، ولكن هذه الاختلافات تهمل عند

⁽¹⁾ Ibid., pp. 179 - 181.

الترتيب الطبقي، لأن هؤلاء الأعضاء ينظر إليهم على أنهم متساوون طبقها.

ب- الطبقات يتم الزواج في كل منها داخلياً، ذلك لأن الرجال يميلون
 إلى الزواج من نساء غير مختلفين كثيراً عنهم في الأصل الأسري
 أو التربية.

 بالتفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات دليل على انتمائهم إلى ظبقة واحدة. ومن علامات المساواة الطبقية أن تتزاور الأسر وتتبادل المودة والتعاون، أو أن يشترك أعضاؤها في ناد واحد أو جمعية واحدة.

د – عندما يتشابه أعضاء الجماعات المتعددة في اسلوب الحياة ، يكون هذا دليلاً على انتماثهم إلى طبقة واحدة ، واسلوب الحياة له مظاهر كثيرة ، مثل طريقة التزين والنظافة والإشارات وطريقة الكلام وشكل الملابس ونموذج مكان الإقامة وموقعه في المجتمع المحلي وهكذا(۱) . وواصمح أن "جونسون" يضيق نطاق الطبقة ويحصرها في مجتمع محلي واحد، ويؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي في تحديد مقومات الطبقة ، وهو وإن كان يعرض في أثناء مناقشة للطبقات الاجتماعية ، للمهنة والثروة والأسس الاقتصادية الأخرى ، إلا أنه يغلب عليها القيم المتضمنة أو انجاهات التغاعل الغردى والأسرى.

٣- ويعرض جورج لندبرج Lundberg لطبيعة الطبقات الاجتماعية بقوله، إن أساس العضوية في جماعة، هو القيام بساوك معين مترفع من هذه الجماعة. ويسمى نمط السلوك المتوقع بالاضافة إلى وظيفة معينة والدور، ويطلق على مبلغ الأهمية المرتبطة بهذا الدور اسم والمركزية. ولهذا يمكن

⁽¹⁾ Johnson, H. Sociology, London, 1961, pp. 468 - 510.

مقاربة مراكز الأدوار من حيث علوها أو توسطها أو قلة أهميتها. وبالاحظ أن كلاً من الغرد والجماعة لهما مراكزاً كما أن لهما أدواراً. لذلك نسمي مثل هذه الجماعة طبقة اجتماعية، والترتيب الطبقي هو صلة هذه الجماعات (الطبقات الاجتماعية) كل بالآخر. وعلى هذا نجد أن كل مجتمع معقد مرتب ترتيباً طبقياً، وتتميز مثل هذه المجتمعات باللامماواة التي تترتب على الاختلافات القائمة بين الناس. ويلاحظ أيضاً أن الناس يقيمون هذه الاختلافات في ضوء اصطلاحات ما هو أعلى، وما هو أدنى.

ويقول الدبرج أيضاً أنه عند مقارنة عدد من المجتمعات المختلفة، نلحظ أن انساق الترتيب الطبقي تختلف من ناحيتين: الأولى من ناحية وضوح الطبقات الاجتماعية وتعيزها، والثانية من ناحية مقدار التنقل الذي يحدث بين هذه الطبقات. وعلى ذلك تكرن «الطائفة» نوعاً من الترتيب الطبقي يتميز بعدم المرونة فيما يتصل بالناحيتين السابقتين. وإذن تعرف الطائفة على أنها طبقة اجتماعية غير مرنة يولد فيها الفرد ولا يستطيع أن يخرج على أنها طبقة شديدة. ويعتبر نظام الطوائف في الهند من خير الأمثلة على ذلك!!).

٤- ويصنع "وليام اجبرن" بده على الصعوبات الكامنة في تعريف الطبقة، ويعرض للاتجاهات المختلفة في هذا الصند. ولكنه يقول إن الباحث يستطيع أن يستخدم الطبقة والمركز، كل منهما مكان الآخر كأنهما يعنيان نفس الشيء، وهو من أجل هذا ناقش الترتيب الطبقي في فصل مستقل سماه «المركز والدور، كدليل على اقتناعه بهذه الفكرة. وإذن فالطبقة لها ناحيتان، ناحية ذاتية وهي الشعور الطبقي، وناحية موضوعية هي الدخل والمهنة،

⁽¹⁾ Lundberg & Others, Socioly New York, 1958, pp. 475 - 477.

ولكنه في نهاية الأمريجد أن تعريف كارل ماركس للطبقة من أحسن التعاريف وأكثرها دقة وتحديداً، لأنه يقيم الطبقة على أساس مقاييس موصوعية اقتصادية كالثروة والمهنة والمدخل(١). ولعل "اجبرن" يختلف في معالجته لمسألة الطبقات الاجتماعية والترتيب الطبقي عن أغلب علماء الاجتماع الامريكين. فعلى الرغم من اقتمامه بالمسائل التي تمثل وجهة النظر الامريكية، إلا أنه يميل في الذياية إلى معالجة الطبقة من وجهة نظر جمعية، ويعالجها على أنها ظاهرة مجتمعية، ويحاول أن يكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية في تغير البناء الطبقي وما يترتب عليه من تغيرات واسعة النطاق في الحياة الاجتماعية. ومن يقف على نظرية "اجبرن" العامة في علم الاجتماع يكتشف فوراً اعتقاده التام بأن تغير المجتمع يرجع في المحل الأول إلى التغيرات التي تحدث أولاً في الأساس المادي له كالتكنولوجيا والصناعة بوجه عام.

نظریة سوروکن(۲) ،

ناقش سوروكن موضوع الطبقات الاجتماعية في عدد كبير من كتبه واكته في كتابه (المجتمع والثقافة والشخصية) الذي أصدره عام ١٩٤٧. حاول أن يربط مسألة الترتيب الطبقي بأنواع التجمعات الانسانية الأخرى التي تشكل مجموع السكان. ويجب أن نشير هذا إلى أن سوروكن من أكثر المعارضين لنظرية كارل ماركس، ذلك لأنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المؤثرات الأساسية في العالم الثقافي الاجتماعي لا ترجع إلى عوامل

⁽¹⁾ Ogburn & Nimkoff, Sociology, London, 1960, pp. 133 - 150.
(٢) عرض سورركن نظريته في الطبقات في كتبه المتعددة رعلى الأخص في كتابه المجتمع والثقافة والشخصية وكذلك في كتابه الديناميات الاجتماعية الثقافية كما حددها أكثر في ممجلة علم الاجتماع القانوني والسياسي، ١٩٤٧.

اقتصادية أو مادية، وإنما ترجع إلى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادي واحداً منها قحسب، وهو مع ذلك لا يخفي اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الايتيولوجية والقيم والمعنويات الأخرى في بناء المجتمع وتغيره و ومن الصحب أن قضع سوروكن ضمن الانجاه الأمريكي في هذا. المجال، لأنه لم يهتم، "اتفاقاً مع هذا الانجاه" بالمسائل المتصلة بمراكز الناس ومراتبهم في المجتمع اهتماماً يجعله ينساق إلى ترتيبهم في نطاقات محلية لتجنب الاعتراف بوجود الطبقة في المجتمع وجوداً عاماً.

وبعتقد سوروكن أن الطبقة الاجتماعية، تتكون من جماعات متعددة الروابط، ويقول إن الطبقة الاجتماعية ليست إلا نوعاً من الجماعات، سواء أطلقنا عليها هذا الاسم أو أي اسم آخر. كما يقول إن الطبقة الاجتماعية حقيقة موجودة، ولا ينبغي أن تناقش أهميتها أو واقعيتها لأن ذلك أمر مسلم به. وقد حدد سوروكن خصائص الطبقة بقوله: أنها من الناحية القانونية مفتوحة لمن يدخل فيها أو يخرج منها، ولكنها من الناحية الواقعية شبه مناقة، وهي طبيعية ومتماسكة، وعدائية للجماعات الأخرى (طبقات اجتماعية) التي لها نفس الطبيعة العامة. ويرى أيضاً أن الطبقة الاجتماعية يمكن النظر إليها، على أنها جماعة منظمة نسبياً، ولكنها في الواقع ضعيفة التنظيم، كما أنها نعى وحدتها ووجودها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى قد لا تصل إلى هذه المرتبة من الوعى والشعور بالوجود. وهي فضلاً عن ذلك تعتبر من الخصائص المميزة لاوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن الحالي أيضاً. ويضيف سوروكن إلى خصائص الطبقة خاصية هامة، وهي أنها جماعة متعددة الروابط، أي أنها ترتبط عن طريق رابطين هامين هما الرابط المهنى، والرابط الاقتصادي، وهي من حيث الترتيب الطبقي تتميز بمجموعة من الحقوق والواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الطبقات الأخرى التي لها نفس الطبيعة العامة. ويزيد سوروكن تعريفه المفصل للطبقة الآجتماعية شرحاً على النحو الآتي::

١- تختلف الطبقة عن الطائفة المظفة على أساس طبيعتها المفتوحة قانوناً وشبه المفتوحة في الواقع. كما تختلف عن الأنظمة الأخرى أو الولايات من حيث العدد ونوع الروابط المعقدة التي ترتبط بها، ومن هذه الزاوية تختلف الطبقة أيضاً عن الأسرة والقبيلة والأمة. وغير ذلك من أنواع الجماعات المتعددة الروابط.

٢- تتماسك الطبقة عن طريق مجموع القيم والمعاني والمعايير التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني. وينبعث من هذا اللوع من التماسك نوع من (١) العداء ينصب على الطبقات الاجتماعية الأخرى المختلفة عنها.

٣- إن امتزاج الروابط التي تربط الطبقة يعتبر أمراً طبيعياً، ولذلك يصاحب الفقر المهن اليدوية، كما ينعكس هذا أيضاً على العاملين فيها من حيث حقوقهم وامتيازاتهم، والعكس في هذه الحالة صحيح بمعنى أن الثروة تصاحب المهن التي تتميز بالأعمال المبدعة الخلاقة ذات الطابع العقلي، ويترتب على ذلك أيضاً أن يكون للعاملين في مثل هذه المهن مراكز ممتازة من الناهية الواقعية والقانونية.

٤- إن الأفراد الذين يتشابهون في مهنهم ووضعهم الاقتصادي ومركزهم القانوني في مجموعة سكانية، ولكنهم غير منظمين أو شبه منظمين، يعتبرون من الناحية الفنية جمعاً اسمياً ولا يكرنون طبقة اجتماعية. ومحنى ذلك أن سوروكن يعتقد أن التنظيم أو شبه التنظيم هو الذي يكون الطبقة الاجتماعية الواعية، لأن التنظيم إذا حدث يمهد الطريق لما يسمى بانبذاق الشعور الطبقي بين أفراد الجماعة، كما يؤدي في نفس الوقت إلى

⁽١) نفعنل استخدام أفظ سمو أو كبرياء أو تعالي.

ظهور معان وقيم ومعايير تسير جنباً إلى جنب مع نمو الطبقة ذاتها، وتبدو هذا معارضة سوروكن للنظرية الماركسية في قوله، إن الوعي الطبقي لا ينبثق نتيجة لنظرية هذا أو ذاك. لأن مجرد النظرية لا يعتبر دليلاً على الوجود الطبيعي للطبقة. وواضح من هذه العبارة أن سوروكن بريد أن يقول،. إن الشعور الطبقي ينبثق تلقائياً داخل الجماعة نتيجة لعمايات تنظيمية جماعية، أن النظرية إذا عبرت عن الواقع أو ترجمت عن الذبذبات البعيدة في البناء الاجتماعي، فإنها تعبر من أعمال الخلق غير المنفصل عن الواقع كثيراً، ولا يكون انبثاق الشعور الطبقي نتيجة انظرية ما إلا مسألة زمن فقط، وقد يكون زمناً قصيراً في بعض الحالات، ومثال ذلك أن عبداً من المفكرين قبل كارل ماركس أحسوا بالتناقض الذي يزداد ظهوراً على مر الأيام بين الرأسمالية الصاعدة وبين جماهير العمال الكادحة، وكان حل هذا التناقض في رأيهم عبارة عن نظرية جديدة في تنويب الفوارق بين الطبقات واخضاع رأس المال لمطالب التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا مناص منه. وقد أدركنا في مجتمعنا المعاصر، أن تحرير المواطن وكفالة الصمانات الحقيقية لحياته، وحريته في التعبير والحركة، أن يتم إلا بالقضاء على المصادر المباشرة وغير المباشرة التي تدمر فاعليته أو تخدعه عن ادراك مصالحه الحقيقية ومن ثم كان لابد من ترويض رأس المال على نحو معين أو القصناء على احتكاره وسوء استغلاله. وليس من شك أن مثل هذا النوع من التفكير يعبر عن نظرية ويترجم في نفس الوقت عن مطالب جوهرية، ويهدف إلى تحقيق مصالح حيوية لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع.

 ان اختلاف الطبقات الاجتماعية عن غيرها من أنواع الجماعات في المجتمع يبدو في الروابط الملتئمة التي تربط كل منها، وأخصها الروابط المهنية والاقتصادية، إلى جانب روابط الانتماء إلى نفس الشريحة في المجتمع. المجتمع.

٦- إن ارتباط الزوابط الاقتصادية والمهنية معاً يعمل على احداث تأثيرات بالغة القوة على العقل والجسم، الأمر الذي يظهر في طريقة السلوك وفي النظرة إلى الحياة عند الفرد. كما أن تأثيرها المشترك يزداد قوة عن طريق المركز المتشابه للأفراد داخل إطار الترتيب الطبقي للمجتمع ويعتقد سوروكن أن هذا التأثير وذلك التشابه هما اللذان يؤديان في واقع الأمر إلى ظهور ما يسمى بالشعور الطبقي.

ويعتقد سوروكن أن تعريفه هذا يغطي فكرة الطبقة الاجتماعية من جميع جوانبها، ولا تظهر فيه التقائص التي تظهر في التعريفات الأخرى التي تبرز جانباً واحداً وتهمل الجوانب الأخرى، وذلك لأنه أبرز الجانب المهني والاقتصادي وأكد على أهمية الروابط المتعددة الأخرى التي تسهم في الوجود الطبقي، وما يترتب عليها من ظهور الشعور الطبقي الذي يعتبر العلامة المميزة للطبقة الاجتماعية.

نظرية لويد وورثر W. Lloyd Warner :

من أشهر النظريات الأمريكية في الدرنيب الطبقي، تلك النظرية التي تمخصت عن دراسة "لويد وورنر" ومعاونيه الطبقات الاجتماعية في أحد المدن الأمريكية الصغيرة التي أطلق عليها اسم (Yankee City) وقد استخدم "وورنسر" في هذه الدراسة «المدخل الانثروبولوجي» الذي درس على أساسه غدداً من القبائل في استراليا، ويتلخص هذا المدخل الانثروبولوجي في المحاولة التي يبذلها الباحث لربط البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع بأكمله. ولقد كانت أولى دراسات "وورنر" للمجتمعات المحلية الحديثة بالإشتراك مع التون مايو E. Mayo ومعاونيه وخاصة في الأبحاث التي أجريت على المصانع والتي أجريت على المصانع والتي كان الهدف منها تمشياً مع الطريقة الانثروبولوجية، تحديد معالم التنظيم الاجتماعي المجتمع محلي بأسره، من أجل ادراج المصنع في المضمون الكلي للنسق الاجتماعي(١).

1- ويحلل "وورنر" التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي على أساس ابراز مكوناته من التجمعات الفرعية التي يسمى كل منها بناءاً اجتماعياً. والمجتمع المحلي في رأيه يتكون من عدد من البناءات الاجتماعية هي: الأسرة والنظم الاقتصادية والمنظمات الاختيارية، والطبقات والطوائف، والمدرسة ومكان العبادة، والتنظيم السياسي وتجمعات السن والجنس. كما يرى أن كل مجتمع يعطي أولوية واهتماماً خاصاً ببناء واحد يمكن أن يقدم صيغة عامة لباقي المجتمع، ويربط في تكامل كل البناءات الأخرى لتكوين الوحدة الاجتماعية.

ويلاحظ أن وورنر ولنط Lunt بدءا أبحاثهما وهما يعتقدان أن الطبقة تحددها العوامل الاقتصادية إلى درجة كبيرة. وقد أيدت مادة الاستبارالتي جمعت أولاً هذه النظرة، ولكنهما اكتشفا عندما تقدم الاستبار وتطور، أن ألمخبرين Informants، وإن كانوا ينظرون إلى النفوذ والمهنة على أن لهما أهمية عظمى في ترتيب الناس، مراتب علوية أو سفلية، إلا أنهما ليسا العاملين الوحيدين الذي يمكن استخدامهما في الترتيب، ولا يضمنا وحدهما للقرد مركزاً اجتماعياً معيناً. ومن أجل هذا اسقطوا «الغرض الاقتصادي البسطة» من حسابهم.

٧- وإذن "فورنر" تحول من إبراز العوامل الاقتصادية والمهنة، إلى

⁽١) اعتمدنا في عرض نظرية ووزنر على ما كتبه سروركن في «المجتمع والشقافة والشخصية»، وبرجل في «الترتيب الطبقي»، وعلى ما كتبه و. ر. كارونياوس في «الطبقة والمركز والقوة، وعلى قراءات أخرى مخطفة.

تصوير آخر للطبقة يعتبر في نظره بديلاً عن نظرية كارل ماركس، وجوهر هذا التصور يقوم على إيراز جميع العوامل التي يستخدمها أفراد المجتمع ليرتب كل منهم الآخر في نظام تسلسلي شامل، ولذلك تكون الطبقة عبارة عن اثنين أو أكثر من الناس يعتقد أنهم في مراتب علوية أو سفلية ، ويرتبهم على هذا النحو أعضاء المجتمع الآخرون ..

ويعتقد "وورنر" أن سلم المراتب المتساوية يخترق المجتمع من أوله إلى آخره، أي أنه لا يقتصر على منطقة محلية واحدة، ولذلك يكون التسلسل الطبقي مؤدياً إلى ترتيب أعضاء المجتمع في سلسلة رأسية من السلالم الأفقية. ومثال ذلك، أن الأطفال يولدون في نفس الطبقة التي ينتمي إليها الوالدان، ولكن تنقلهم Mobility عبر التسلسل الطبقي صعوداً أو هبوطاً أمر ممكن، والمجتمع الطبقي يوزع الحقوق والامتيازات والواجبات بطريقة غير متساوية بين درجاته العلوية والسفلية.

ويترتب على ذلك ثلاث معالم هامة في نظرية وورنر:

أ - المدخل الذاتي الضروري لدراسة الطبقة. فعلى الرغم من أن "وورنر" يحاول أن يمزج وأن يعكس ارتباط العوامل الموضوعية والذاتية في الترتيب الطبقي، إلا أن تعريفه للطبقة يؤكد العوامل الذاتية التي تتصل بالمراتب والدرجات التي يعظها أعضاء المجتمع كل للآخر.

ومن الواضح أن هذه المراتب أو المعدلات ذاتية، لأنها تقرم على القيم والانتجاهات والمعتقدات التي تحدد المراكز التي توصف بأنها مراكز معدازة في المجتمع، أما استخدام الباحثين للمقاييس الموضوعية لتحديد الطبقة، فذلك لأن كل الأشخاص الذين يشغلون نفس المركز في عينة مختارة، سوف يضعهم هؤلاء الباحثون في نفس المرتبة بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها أعضاء المجتمع لها. وليس المرتبة بغض النظر عن العامية أو الدخل،

هو الذي يرتب الشخص في طبقة معينة في رأي "وورنر"، بل إنه "المركز" الذي يقيمه أعضاء المجتمع الآخرون، وهو الذي يضع الشخص في مرتبة معينة داخل طبقة محددة.

ب- ينصب اهت مام "وورنسر" الأول على البعد الامتيازي (المقام الشخصي) في الترتيب الطبقي. ونلاحظ هذا أن الدراسات حول طبيعة الطبقة قد سارت في طريقين، الأول، اهتم بالطرق التي يمارسها الأشخاص الذين يشغلون مراكزاً اجتماعية واقتصادية معينة. لتأكيد قوتهم في النطاق السياسي والاقتصادي انفاقاً مع مصالحهم. والثاني، اهتم بالطرق التي تنظم نسق مراتب النفوذ. ومن الواضح أن "وورنر" في دراساته سار في الخط الثاني.

جـ أن طريقة "وورنسر" في تعريف الطبقة وطابع الاجراء الذي استخدمه للوصول إلى هذا التصور للطبقة هو الذي قاده إلى القول، إن الطبقات التي يصفها موجودات تجريبية قائمة فعلاً. ومن ناحية أخرى يعتقد "ووزنسر" أن السبب في قيام الطبقة كحقيقة، واقعة، هو أنه يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة. ومن أجل هذا استطاع أن يكتشف ست طبقات اجتماعية متمايزة.

"٣- ومن أجل الوصول إلى نظرية في الطبقات، درس "وورنر ومعاونوه" البناء الاجتماعي لثلاث مجتمعات محلية هي Yankee City وهي مدينة في نيوانجلند يبلغ سكانها ١٧٠٠٠ نسمة تقريباً، المدينة القديمة القديمة Old City تقع في جدوب الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ عدد سكانها وهسسي(١) تقع في جدوب الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة تقريباً، وجونزفيل Jonesville في الغرب الأوسط، ويبلغ عدد سكانها دوسمى هذه المدن في الواقع المتاون Elmtown ومريري سيتي Prairie City، وهرمتاون (Hometown) و وهروزر" في

⁽١) احصاءات الثمانينات.

بداية الأمر دراسة منطقة حول شيكاجو يقع فيها مصنع اوسترن الكترك Western Electric ولكنه تحول إلى دراسة مجتمع محلي له تنظيم اجتماعي، نما خلال فترة طويلة من الزمان تحت تأثير جماعة ذات نفوذ وفي ظل تقاليد متماسكة.

وعلى هذا الأساس اختار "وورنـر" المدن السابقة. ولكن اختار Yanke وعلى هذا الأساس اختار "وورنـر" المدن السابقة. ولكن اختار City بالذات لأنها مجتمع عالي التكامل، أي أن الصراع داخلة في حده الأدنى، كما أن تنظيمه الاجتماعي ينطوي على علاقات اجتماعية تمدد مكان الشخص بدقة، والمكان (المرتبة) معروف فضلاً عن ذلك لكل أعضاء المجتمع. وقد زعم "وورنر" أن هذه المدن نمثل كل المجتمع الأمريكي.

ولم يظهر في دراسة Yankee City أو Old City الطريقة التي استخدمها "وورنر ومسعاونوه" بالضبط، ولكن دراسة جونزفيل استخدمت فيها طريقتان هما:

أ - طريقة المشاركة المقيمة E.P وتقوم هذه الطريقة على افتراص أن أنواع مشاركات الفرد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية أو وجوه النشاط المتعددة معروفة ومقيمة في نفس الوقت من الناس الذين يعرفونه. كما أن هذه الوجوه المتعددة من النشاط والجماعات تخصع هي نفسها لمراتب محددة. ويقول "وورنر"، إن أعضاء المجتمع المحلي يعون بطريقة ظاهرة أو باطنة أسس الترتيب، كما أنهم يترجمون تقييماتهم لمثل هذه المشاركة الاجتماعية إلى نوع من الترتيب الطبقي الاجتماعي بصورة تمكنهم من التمبير عنها للباحثين.

ب- طريقة اقائمة خصائص المركز I. S. C، وتشتمل على عدد من الرسائل الفنية تستخدم في استبار المادة التي تجمع عن طريق المخبرين

الذين يزودون الباحث بتقييمات المشاركات الأفراد الآخرين عن طريق قوائم فرعية للمهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومنطقة الاقامة.

٤- وقد انتهى "وورنر" من دراسة الطبقات إلى نقسيمها على النحو
 الآتى:

أ - الطبقة ،عالية العايا، وتتكون من ارستقراطيين بالمولد والثروة، وهم
 في الغالب أبناء الأسر القديمة.

 ب- الطبقة مسفلية العليا، وهي تشبه السابقة إلا أنها تختلف عنها في أن أسرها ليست قديمة ولا تستطيع أن تبحث عن أصولها بعيداً في الماضي.

جـ- الطبقة «المتوسطة العليا» وتتكون من رجال الأعمال والمتخصصين في أعمال معينة. ويقول "وورنـر" إن هذه الطبقات الثلاث تشكل ما يصفه بأنه «المستوى الأعلى من الرجل العادي».

 د – الطبقة والمتوسطة السفلى، وتتكون من رجال الأعمال الصغار والكتبة وبعض العمال المهرة.

الطبقة والسفلى الطبياء وتتكون من العمال المخلصين الأمناء ومن الفقراء الشرفاء.

و - الطبقة دسفلية السفلي، وتتكون من اولئك الذين يكونون في مستوى
 أقل من الرجل العادي مثل العمال غير المهرة أو شبه المهرة، ويسكنون عادة
 المناطق المتخلفة.

 أن النقد الذي وجه إلى طريقة "وورنر" كثير ومتعدد الجوانب ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

أ - على الرغم من أن "وورنسر" قد أدخل في تعريف الطبقة عدة

عوامل، وادعى أن نظريته المترتبة على هذا التعريف ستكون بديلاً لنظرية كارلُ ماركس، إلا أن المتتبع لأعماله ونتائجها يلحظ من فوره أن مسألة والنفوذه أو والمقام، كانت النقطة الجوهرية لكل استقصاءاته. ولذلك تكون دراسته، دراسة لتلك المسألة وليست دراسة للطبقات الاجتماعية.

ب- أهمل "وورنر" المدخل التاريخي فأوقعه هذا في أخطاء، وجعل نتائجه ناقصة إلى حد كبير، كما أغفل قيماً عديدة عند حصره للقيم المختلفة في المجتمع ويرجع ذلك إلى عدم إبرازه الحقائق المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي. وقد ترتب على ذلك أن وصفت أبحاث "وورنر" بالاستاتيكية، ويأنها تعبر عن مجتمع قديم.

ج- نظراً لصغر حجم المدن التي درسها، فقد فات "وورنـر" أن يبـرز
 مسائل التنقل الاجتماعي وما يتمخض عنه من تغيرات في نظرة الناس وفي
 مراتبهم في السلم الطبقي.

د - إن اعتماد "وورنر" على استقصاء «رأي الناس، في الناس كأساس في الدراسة، جعل بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من أمثال سوروكن وميلز وهاندلين وروبرت ميرتون، يعتقدون أن وورنر تخلى عن النظرية المتكاملة في سبيل «انجاهات» مشكوك في صدقها.

هـ كما أن "وورنر" تعرض لأقسى أنواع النقد، عندما زعم أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المحتمع الطبقات الاجتماعية في المدن الثلاث يمكن أن تمثل الطبقات في المجتمع الأمريكي بأسره. فقد اتفق أغلب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على القول بأن "وورنر" لم يدرك القوارق في البناء والوظيفة والدينامية لمدينة صغيرة ومدينة كبيرة تصل حتى درجة المتروبوليس.

وقد سبق أن ذكرنا، أن طريقة وورنر إن صلحت لمدينة صغيرة لا

يتجاوز عدد سكان كل منها عن ١٧,٠٠٠ ، وإذا صلحت أيضاً لدراسة امدينة أمريكية، فمن المشكرك فيه أن تكون هذه الطريقة صالحة التطبيق في مدينة كبرى، وفي مجتمع مختلف عن المجتمع الأمريكي، إلا إذا عدلت تعديلاً جوهرياً.

التنقل الاجتماعي Social Mobility ،

ذكرنا من قبل أن الترتيب الطبقي أمر موجود في كل المجتمعات، ورأينا أن أصول الطبقات تربد إلى الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة بين الناس، وإلى القيم المرتبطة بهذه الاختلافات، ولذلك كان أي تغيير في ترتيب هذه القيم يؤدي إلى تغيير في ترتيب مركز الطبقات المختلفة. ولكنا ذكرنا من قبل أيضاً أن الطبقات تسمح في نفس الوقت لكثير من الأفراد، إما بالدخول فيها أو الخروج منها، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية، يغير الناس على أساسها مراكزهم. ويطلق على هذه المركة اسم «التنقل الاجتماعي، . والدورة الاجتماعية التي تتربّب على مثل هذا التنقل توجد في كل مجتمع، ولكن سرعتها تختلف باختلاف المدى. ففي المجتمعات البدائية، يتحرك الناس داخل مجتمع صغير، ويتحركون داخل مجتمع كبير في المجتمعات المتحضرة والتنقل إما أن يكون أفقياً، وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين، ورأسياً إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، وقد يكون هذاك تنقل توسطى إذا ظلت مراكز الناس ومواضعهم عند التنقل غير محددة. وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقياً إذا انتقل من جماعة أدني إلى جماعة أعلى أو العكس.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين في علم الاجتماع يتفقون في

المعاني المرتبطة بالتنقل الأفقي والرأسي في المجتمع، إلا أنهم يختلفون في سرعة الدورة الاجتماعية في المجتمعات. فالتنقل ومداه يزتبطان بحجم الجماعة التي يشترك فيها الناس بحرية، والتنقل على هذا قد يتحدد رأسيا، عن طريق الحواجز الجغرافية أو صمعوبة وسائل المواصلات، وأفقياً عن طريق الطبقة أو الطائفة أو العنصر أو الجنس أو السن.

فالزواج مثلاً يمكن أن يقارن في مجتمعين إذا كان يتصمن تغيراً مشانها في شدة العلاقات، وبالتالي لا يقاس التنقل عن طريق البعد الجغرافي أو الرأسي، وإنما عن طريق حجم الجماعة أفقياً والتي يشترك فيها الناس بحرية.

وإذا ضربنا مثالاً لذلك بالتغير في القرية وخاصة بمقارنتها في فترة كانت مستقرة إلى حد ما مع فترة أخرى بتغير فيها بفعل عوامل متعددة من عوامل التغير الاجتماعي، يمكننا أن نلاحظ أن التنقل الاجتماعي في فترة الثبات النسبية كان له خاصيتين:

الأولى، أنه كان ومحدوداً Limited، ويرجع ذلك إلى والتدرج في الصغره. فالقرية كمجتمع كانت صغيرة، ولهذا كان التنقل محدوداً من حيث السرعة والمدى، والعائلة كوحدة من وحدة أكبر هن البدنة، كانت بالتالي أصغر. فهي من هذه الزاوية كانت الوحدة الصغرى للحياة الاجتماعية، وبالنظر إلى خصائصها العامة نلاحظ مباشرة أن التنقل الاجتماعي داخلها وفي اطار البدنة كان أكثر وتحديداًه.

والثانية، أنه كان أفقياً Horizontal لأن الزواج إذا لم يغير من الوضع الرأسي للفرد الذي ينتقل من عائلة لأخرى فإنه يكون تنقلاً أفقياً، هذا لأن مدى العلاقات وكثافتها كان محدداً في دائرة البدنة الواحدة، وقام على أساس النسق القرابي والزواج الداخلي. كما أن العائلات المكرنة للبدنة الواحدة كانت متشابهة المركز الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك كان انتقال المرأة من عائلة لأخرى هو انتقال أفقي لا رأسي. وأغلب الظن أن هذا النوع من التنقل كان مقصوراً على الزواج أو الطلاق، وكان تنقلاً لأشخاص وليس لجماعات.

أما في الفترة المتغيرة فإن التنقل الاجتماعي له عدة خصائص، فالأسرة أصبحت أساس البناء الاجتماعي. وزادت الصلات المتبادلة بين القرية والعالم الخارجي، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج معاً، ولهذا فالتنقل:

أولا ، اغير محدود Unlimited، لأن الحواجز القديمة للعائلة والبدنة ومجتمع القرية ككل لم تعد نمدع امتداد العلاقات في أي انجاه . ولذلك زادت سرعة التنقل ومداه .

ثانيان الله أفقي لا يقتصر على الزواج، بل يمند إلى عدد من العلاقات المختلفة بين جميع الأفراد من الجنسين من مختلف فئات السن ويتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق، ويصبح انتقالاً في دائرة مجتمع.

الثان رأسي وهو ما لم يكن موجوداً من قبل.

فالأفراد والأسر تنتقل الآن من حيث المركز الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى إلى طبقة أدنى. كما أن أصحاب المهن الذين ينتقلون من الناحية الاجتماعية أفقياً، أصبحوا الآن ينتقلون رأسياً أيضاً على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادي والاجتماعي، ويغير بعض القرويين أيضاً العمل الزراعي فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف. فينتقلون رأسياً إلى طائفة أخرى وهكذا. كما أن هجرة القرويين والمعلمين من القرية إلى المدينة تعتبر في جوهرها نتقلاً اجتماعياً رأسياً. رابعاً ، توسطي Intermidiary أي غير واضح. وذلك لأن بعض الأفراد يتقلون من مركز إلى آخر غير محدد، كأن يعمل القروي بالتجارة والزراعة معاً. أو يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت.

أسباب التنقل الاجتماعي،

إن قيام الطبقات وتطورها يكشف عن حقيقة هامة، وهي أن قيام طوائف في المجتمع كنظام مغلق أو كنسق مغلق أمر مستحيل، ذلك لأن الظروف التي تؤدي إلى قيام الطبقات سوف تميل إلى العمل دائماً على قيام ترتيب طبقي جديد، إما من خلال الطوائف القائمة فعلاً أو بين الطوائف ذاتها. وعلى ذلك فإننا نهتم بابراز الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى تسهيل أو تعويق حركة الأفراد من طبقة إلى أخرى. وتستطيع أن نحدد هذه الظروف فيما يلى:

١- التغير الاجتماعي:

يسهل التغير الاجتماعي الواسع النطاق حركة انتقال الأفراد من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه أو العكس، ويعمل أيضاً على فتح الطبقات وازالة التحديدات الطبقية الضبيقة. كما أن الثورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نؤدي إلى حركة تنقل اجتماعي واسع النطاق مثل ما حدث في كثير في بلاد العالم كروسيا وجمهورية مصر العربية. ولهذا تعد الثورة الاجتماعية نوعاً من التنقل الاجتماعي المنطرف. وكلما استمرت الثورة الاجتماعية، استمر التنقل الاجتماعي حتى تستقر الثورة فيستقر الترتيب

٢- وسائل الاتصال:

كُلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات، شجع هذا على

التنقل الاجتماعي، والعكس كلما وضعت المعوقات والحدود أمام سهولة الانصال، عوق هذا من فرص التنقل الاجتماعي، ولذلك فإن المجتمع الذي يتميز بكثرة وسائل الاتصال، يتميز في نفس الوقت بكثرة التنقل الاجتماعي، لأن الاتصال في حد ذاته يحطم الحواجز التي تفصل الناس بعضهم عن الآخذ.

٣- تقسيم العمل :

يتأثر مدى التنقل الاجتماعي بين الطبقات المختلفة بدرجة تقسيم العمل. فإذا اتسع نطاق تقسيم العمل وتنوع التخصص إلى درجة معقدة، فإن ذلك يخلق ظروفاً تعوق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع، وريما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التي تؤدي إلى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم في فئات طبقية.

والمسألة الأساسية في الترتيب الطبقي للمجتمع تتوقف إلى حد كبير على طابع التنظيم الاجتماعي - فإذا كان هذا التنظيم يقوم على تعيين حدود دقيقة بين الأفراد على أساس أدوارهم ومراكزهم وما يرتبط بها من مراتب، ظهرت الطبقات واضحة وارتفعت الحواجز بينها ونميز المجتمع في نهاية الأمر بقلة التنقل الاجتماعي - أما إذا كان التنظيم الاجتماعي يقوم على تعيين حدود واسعة لهذه الأدوار والمراكز فإن الطبقات الاجتماعية تكون مرنة إلى حد كبير ويكون التنقل الاجتماعي بينها أمراً ميسوراً.

الفصل الخامس



الفصل الخامس صفوة القصوة

يعد مفهوم الصفوة Elite أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لاستخدامه. إلا أن معناه قد تردد في الفكر الاجتماعي منذ زمن بعيد. فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الانساني، وهناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالجماهير، ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الارادات الجمعية. فضلاً عن معنى المساواة السياسية وعلاقتها بالبناء الطبقى . إن باستطاعة أي متنبع الفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مروراً بماركس Marx وباريتو Pareto، وصولاً إلى رايت ميلز Mills وداهيل Dahl . ومن الطبيعي أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيين لهذا المفهوم باختلاف الفترة الزمنية التي ينتمون إليها، وباختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلقون منهاً. ولسوف نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة التعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة، والصفوة السياسية، والقلة المسيطرة. وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعانى التي تشير إليها هذه المفاهيم، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، وغالبية خاضعة لهذه القرارات، وذلك برغم الأساليب الديموقراطية الهادفة إلى التعبير عن الارادات الجمعية (١). لكننا نلحظ - مع ذلك - تضارباً شديداً في مواقف

Cole, G., Studies in Class Structure, London, Routledge and Kegan Paul, 1955, Chap. V.

العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود الصفوة واستمرارها كأسلوب للحكم، فالبعض يؤكد أن مفهوم الصفوة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز بالصنرورة - جماعات أو طبقات حاكمة، وبالتالي فإن وجود الصفوة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع، والبعض الآخر يؤكد أن ظهور الصفوة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة، فضلاً عن بعض الاعتبارات السيكولوجية التي تتمثل في القدرات الخاصة التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع الصفوة(١)، ولسوف نتناول في هذا الفصل أهم النظريات الاجتماعي، موضحين تأثير حاولت فهم طبيعة الصفوة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي، موضحين تأثير المنطلقات الايديولوجية على هذه النظريات، مستشهدين - قدر الإمكان - بالشواهد الواقعية في تقييمها.

(1)

من الصعب فهم نظريات الصغوة في علم الاجتماع الغربي دون توصيح مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند كارل ماركس Marx «نلك أن هذه النظريات – كما أكدنا ذلك في دراسة سابقة(۲) – تمثل استجابة أو رد فعل طبيعي لنظريته العامة في المجتمع الإنساني ولقد أوضح ماركس أنه باستثناء المجتمعات البدائية، نجد التاريخ الإنساني بمراحله المختلفة يشهد طبقتين: الأولى حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج وتمد سيطرتها على المجالات

Butler, D., The Study of Political Behaviour, Hutchinson University Library. 1958, p. 58.

 ⁽۲) أنظر مقدمتنا الترجمة العربية اكتاب ت. ب. بونومور، السفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ۱۹۷۷ ص ص ٥ - ٣٠. صدرت الكتاب طبعة ثانية عن دار المعارف، القاهرة، ۱۹۷۸.

العسكرية والثقافية والاجتماعية، والثانية محكومة لا تملك سوى قوة عملها؛ وأن هناك صراعاً دائماً بين هاتين الطبقتين (السادة والعبيد، كبار ملاك الأرض والأقنان، البرجوازية والبروليتاريا). غير أنْ ماركس قد اهتم اهتماماً خاصاً بتحليل موقف الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي، ذاهباً إلى أن وجود هذه الطبقة مرتبط بوجود التقسيمات الطبقية النابعة من الرأسمالية، وأن اختفاء هذا المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تفرضه طبيعة القوانين التي تحكمه وهي: فائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال، والافتقار المطلق(١). إن كل هذه القوانين تسهم في انهيار الرأسمالية وتدعيم الوعي الطبقي للبروليداريا، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور مجتمع خال تماماً من الطبقات، ومن ذلك بيدو واضحاً أن الطبقة الحاكمة عند ماركس تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها في وسائل الإنتاج، وأن ذلك يؤدي إلى تشكيل النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية بطابع خاص يتلاءم مع أوضاعها(١). وفي ضوء هذه النقطة نجد ماركس يؤكد أن المجتمع المنشود هو -بالضرورة - مجتمع لا طبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم ويتحررون من طفيان أجهزة وأشياء صنعوها بأنفسهم مثل الدولة، والبير وقراطية، ورأس المال، والتكنولوجيا. ويبدو ذلك واضحاً في مؤلفه والأيديولوجية الألمانية، German Ideology حيث يقول: وإن العلاقة الجماعية التي كان يدخل فيها أفراد الطبقة، والتي تنحدد طبقاً امصالحهم المشتركة المعارضة لمصالح طرف ثالث، مثل هذه العلاقة كانت تخلق

Avineri, S., The Social and Political Thought of Karl Marx. Cambridge University Press, London, 1968.

⁽²⁾ Marx, K. and Engels, Manifesto of the Communist Party, Foreign Languages House, Moscow, 1957.

مجتمعاً ينتمي إليه الأفراد بوصفهم أفراداً عاديين، وأن هذا الوضع يظل قائماً طالما ظلت أوضاعهم الطبقية هذه قائمة. وفي هذه العلاقة لم يكن الأفراد يشاركون بوصفهم أفراداً، بل بوصفهم أعضاء في طبقة. أما في مجتمع البروليتاريا الثورية (حيث تسبطر الطبقة العاملة على ظروف وجودها ووجود بقية أفراد المجتمع) فإن هذا الموقف ينعكس نماماً، ذلك لأن الأفراد سيشاركون في صنع هذا المجتمع بوصفهم أفراداً. وباتحاد هؤلاء الأفراد، نظهر إلى حيز الوجود الظروف المهيئة للتطور الحر والنشاط الخلاق للأفراد، وهي ظروف تركت قبل ذلك للصدفة، ثم اكتسبت بعد ذلك وجوداً مستقلاً فرض نفسه على الذاس فرصاً الحكومة والإدارة، اللتين تتخذان وضعاً متسلطاً على الأفراد، بحيث يتمكن من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات ذات على الأفراد، بحيث يتمكن من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات ذات

ولقد ترك مفهوم «الطبقة الحاكمة» عند ماركس تأثيراً هائلاً على الفكر الاجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القول أن كل المحاولات النظرية التي عالجت فكرة الصغوة كانت بمثابة نقد النظرية ماركس بعامة ومفهوم الطبقة الحاكمة بخاصة. فقد سعى بعض علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر – وعلى نحو ما سنرى بعد قليل – إلى صياغة نظريات سياسية ذلت طابع «علمي» خالص(۱). وفي سعيهم هذا نجدهم يحاولون إقامة علم سياسي جديد يقوم على «الموضوعية»، والتحرر من «الاعتبارات الأخلاقية»، والتخلص من التأثير الطاغي امفهوم

⁽¹⁾ Marx, K., The German Ideology, Lawrence and Wishart, 1965.

⁽²⁾ Runciman, W., Social Sciences and Political Theory: Cambridge University Press, 1971, pp. 22 - 42.

الايديولوجية . ومعنيّ ذلك أن هذا العلم سوف بتيفادي – في نظر هم – الأخطاء العديدة التي ارتكبتها الماركسية عندما خلطت بين العلم والأيديولوجية في ذراسة ظاهرة كالصفوة السياسية. وهكذا نجد موسكا -Mos ca في تناوله لمفهوم «الطبقة الحاكمة» يحرص حرصاً شديداً على إبراز النجاح الذي أحرزته العلوم الطبيعية في تفسير ظواهرها واخفاق العلوم الاجتماعية في أناء هذه المهمة في مجال ظواهرها. لذلك نجده في الفصل الأول من مؤلفه والطبقة الحاكمة و(١) يعقد مناقشة مستفيضة تناول فيها المناهج الملائمة للعلوم السياسية بوجه عام، ذاهباً إلى أن المفكرين السياسيين قد حمسروا مهمتهم في تقديم توصيات وتصورات، ولم ينشغلوا اطلاقاً بالتوصل إلى الأسس والدعائم التي تقوم عليها النظم السياسية ذاتها. ولقد دافع موسكا عن وجهة نظره إلى حد القول بأن علماء السياسة السابقين (بما فيهم ماركس) قد افتقدوا المعرفة التاريخية التي هي متاحة لنا الآن، فصلاً . عن أنهم لم يستطيعوا - استناداً إلى القدر من المعرفة الذي كان مناحاً لديهم - أن يصوغوا ويتناولوا الظواهر السياسية تناولاً موضوعياً(١) ، ويمكننا أن نلمس هذا الاتجاه عند باريتر Pareto حينما تناول فكرة والطبقة الحاكمة، عند ماركس. فهو يقول: ولا يعنينا على الاطلاق صدق دين أو عقيدة معينة، كما أننا نرفض مناقشة ما إذا كانت حقيقة معينة عائلة أم ظالمة، أخلاقية أم غير أخلاقية، . ومن الواضح هذا أن باريتو يرفض أي التزام خلقي في دراسة الصفوة، بل ويعتبر أن أكبر الأخطاء الكامنة في نظرية ماركس هو تأكيدها للحوانب الأخلاقية .

Mosca, G., The Ruling Class, New York. McGraw-Hill, 1939, p. 45.

⁽²⁾ Ibid, p. 41.

والواقع أن الانتقادات التي وجهت لمفهوم ماركس عن والطبقة الحاكمة، قد تبدر أكثر وضوحاً إذا ما وضعاها في سياق التيارات الفكرية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فمعظم هذه التيارات كانت تميل إلى الدفاع عن ايديولوجية تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام(١). فموسكا - مثلاً - لم يذهب فقط إلى أن سيطرة الصفوة ضرورية أو حدمية في أي مجدم من المجتمعات، بل ذهب أيضاً إلى أن الصغوة يجب أن تتألف - أساساً - من أفراد الطبقة الوسطى، وأن المواهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة. ومن هذا يمكن القول أن موسكا قد سعى إلى إبراز الوسائل التي من خلالها تتمكن الصفوة من الأستمرار في أوضاعها المتميزة. وفضلاً عن ذلك فإن كتابات موسكا - في مجموعها - تتضمن دفاعاً حاراً عن الحكم النبابي الذي كان سائداً في أوريا خلال القرن التاسع عشر، ذلك الحكم الذي شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى في البرامانات والأحزاب السياسية بفضل ذكائها السياسي وقدرتها على التكيف مع الضغوط التي خضعت لها من جانب القرى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. والواقع أن كتابات موسكا وباريتو -التي كانت بمثابة نقد مباشر لنظرية ماركس – قد شكلت سنداً قوباً للطبقة الوسطى في أوريا بعامة وايطاليا بخاصة. بيد أن هذه الملبقة ظلت في نفس الوقت خاضعة لتهديد قري من جانب الطبقة العاملة التي حققت وقتلذ وعياً سياسياً شديداً وقدراً كبيراً من التنظيم(١). وإزاء هذا الموقف سعى موسكا وباريتو إلى تقديم ضمان قوي للطبقة الوسطى بأن مجرى التاريخ سيكون

Sereno. R., The Rulers: Theory of the Ruling Class, Harper & Row. 1968, p. 20.

⁽²⁾ Runciman, W., Social Sciences and Political Theory, op. cit.

بالتأكيد لصائحهم، ولقد كان هذا الصمان عاجلاً وصرورياً لأن الطبقة العاملة حينئذ كانت قد وجدت في الاشتراكية الماركسية ايديولوجية علمية ونظرية شاملة تفسر كل ألعلاقات الطبقية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، والمحقق أن نظرية ماركس لم تواجه بنظرية شاملة مقابلة. ذلك لأن ماركس قد حدد موقع القيادة السياسية، ودور الطبقة العاملة والمنظمات النيابية، وموقف الجماهير بشكل عام.

زيبدو صدى النظرية الماركسية أوضح ما يكون في نظريات الصفوة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي سعرض لها بالتفصيل بعد قليل. فلقد بذل باريتو وموسكا جهوداً مستميئة لكشف عن وزيف، التحليل الماركسي، وتقديم نسق فكري بديل عنها، حتى تصبح الماركسية بعد ذلك – في نظرهما – مجرد ايديولوجية وهمية خالية من أي سمة وعلمية و(۱). وأحد أسباب ذلك أن ماركس قد هاجم بشدة كل الأساطير النيبرالية المتعلقة بالنظم السياسية في المجتمعات الحديثة. وهو في ذلك يرى أن السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة البرجوازيين قد تصوروا أن تحليلاتهم للنظم والمثاليات التي دافعوا عنها، تحليلاتهم للنظم والمثاليات التي دافعوا عنها، تحليلات تتصف بالصدق العام، بينما هي في حقيقة الأمر موجهة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة. ومع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين قد وافقوا ماركس على بعض ما ذهب إليه، إلا بينما أنهم الفترقوا عنه حينما ذهب إلى أن الأوضاع القائمة ما هي إلا مثير أو منبه يدفع الطبقة العاملة إلى القيام بعمل ثوري. ولقد كان قصدهم بهذا الافتراق منح المنح المناقة الوسطى سنداً ودعماً. ثم مهاجمة الماركسية على أسس أكثر من منارة بين ما هو مثلاً – يذهب إلى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو صلابة. فياريتو – مثلاً – يذهب إلى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو صلابة.

Zeitlin, J., Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall, Inc. Englewood Clifss, 1968, Chap. 13.

واقعي وما هو قيمي. وأن النظرية العلمية – متفعاً في ذلك مع ماركس – يجب أن تقود إلى عمل تطبيقي. غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف أشد الاختلاف عن معالجة ماركس. مما دفع باريتو إلى القول بأن الجانب العلمي للماركسية لم يكن ملائماً لكي. تكتسب مزيداً من الاتباع. فالماركسية – كما يقول باريتو – يجب أن تفهم بوصفها تبريراً وإنعكاساً ملائماً للوق الذي ظهرت فيه. وأنها – شأن أي معتقد – ما هي إلا تعبير عن غرائز إنسانية عامة.

وهكذا نجد علماء الصفوة الكلاسيكيين يعارضون تفسير ماركس المادي التاريخ. ويكاد يجمع هؤلاء العلماء على أن سياسة المجتمع ليست انعكاساً مباشراً البناء الطبقي. فبناء القوة في المجتمع عدد باريتر وموسكا يتحدد أساساً وفقاً لطابع قدرات قيادته السياسية. بعبارة أخرى فإن المهارة السياسية هي التي تحدد من الذي سيحكم وإلى أي اتجاه سيتغير ميزان القوة (۱). أمسا ماركس فيذهب – على النقيض من ذلك – إلى أن القائد السياسي ما هو إلا تعبير عن الطبقة الاقتصادية المسيطرة. والواقع أن علماء الصغوة تعبير عن الطبقة الاقتصادية العوامل الاقتصادية، ولكنهم يصرون على أن الوضع السياسي للصفوة يمكن أن يحدث تأثيراً أو تعديلاً على القوى على أن الوضع السياسي للمفوة يمكن أن يحدث تأثيراً أو تعديلاً على القوى وعلماء الصغوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه وعلماء الصغوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه ببالتوترات الاجتماعية، فماركس يرد هذه التوترات إلى الصراع بين الطبقة بالتوترات التي يفرض عليها وضعها الاقتصادي اتخاذ موقف معادي من المحكومة التي يفرض عليها وضعها الاقتصادي اتخاذ موقف معادي من

 ⁽١) السيد الحسيني - مقدمة كتاب ت . ب . بوتومور ، الصفوة والمجتمع - الدرجمة العربية ، العرجم السابق ، ص ٧٠ .

الطبقة الحاكمة. أما علماء الصفوة فيردون هذه التوترات إلى الصراع الذي قد ينشأ بين الصفوة السياسية القائمة وأية صفوة منافسة أخى تظهر امنافستها في الأخذ بمقاليد القوة(۱). ومما سبق يتضح أن التأثير الأساسي الذي أحدثته نظرية ماركس كان ظهور نظريات منافسة سعت إلى إنقاذ القادة السياسيين من وضع يتصف بالخضوع والاستسلام لعوامل خارجية. وإذا ما حاولنا لمحديد الانتقادات الأساسية التي وجهها علماء الصفوة الكلاسيكيون إلى الماركسية، أمكننا الإشارة إلى أنهم قد سعوا إلى وصف نظرية ماركس بأنها البحيولوجية محدودة النطاق زمانيا، وأنها لذلك لا يمكن أن تكرن علما المجتمع وموجها للعمل وهو ما سعت الماركسية إلى تحقيقه، ثم أنهم قد عارضوا تنبؤ ماركس بوجود مجتمع لا طبقي قائم على المساواة المطلقة، وأنه لا يوجد أي مبرر لما ذهب إليه ماركس من أن البناء الطبقي في وأنه لا يوجد أي مبرر لما ذهب إليه ماركس من أن البناء الطبقي في المجتمع حتمي، وفضلاً عن ذلك كله نجدهم يتحدون وجهة النظر الماركسية اللهي توحد بين المجتمعات (۱).

(Y)

وتدفعنا هذه المناقشات إلى تطليل الكتابات الكلاسيكية التي تناولت الصفوة بمعانيها المختلفة، وعلى الفور بيدو أمامنا فلفريدو باريتو Pareto واحداً من أظهر علماء الاجتماع اهتماماً بمفهوم الصفوة، والواقع أن من الصحب فهم وجهة نظر باريتو حول هذا المفهوم دون الإشارة إلى نسقه

Bachrach, P., The Theory of Democratic Elitism: A Critique little, Brown, 1967.

⁽²⁾ Keller, S., Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society, Random House, 1963.

الفكرى العام، ذلك النسق الذي يمثل في خطوطه العريضة نقدا وهدماً للنظرية الماركسية. فلقد ذهب باريتو إلى أن سارك الإنسان عموماً يتصف باللامنطقية، لكنه لم يوضح تماماً الظروف التي تسهم في ذلك. ويكاد باريتو يقصر السلوك المنطقي الرشيد على المجالات الاقتصادية والعلمية، ثم يستبعد . . أية صفة منطقية على أي سلوك آخر . واستناداً إلى ذلك نجده بستخدم مفهومين هامين هما: «العواطف، Sentiments و «الرواسب، Residues التي تشير إلى والثوابت، في مجال الساوك الإنساني. ويؤكد باريتو بعد ذلك أن الأفعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر عن دوافع ثابتة، وأن الإنسان يميل باستمرار إلى منح هذه الأفعال تفسيرات وتبريرات معينة، تلك التي أطلق عليها المشتقات Derivations (بمعنى أنها مشتقة من العواطف). غير أن باريتو لم يوضح أذا تماماً كيف تحدد الثوابت (أو الرواسب) أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد، وإن كان قد حدد ست فئات أساسية من الرواسب كل منها تضم عدداً من الفئات الفرعية. وهذه الفئات هي: أولاً: غزيرة التكامل وتعنى القدرة على الربط بين الأشياء. ثانياً: رواسب استمرار التجمعات ودوامها ويشير إلى المحافظة على بناء العلاقات الاجتماعية القائمة. ثالثاً: راسب ظهور العواطف أو تجليها في أفعال خارجية ويدخل في نطاقها صياغة التبريرات العقلية أو التعبير عن الذات. رابعاً: راسب الألفة الاجتماعية أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد. خامساً: راسب التكامل الشخصي وهو يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل إذا ما طرأ عليه تغيير مثل الأفعال التي تعتبر مصدرا للقانون الجنائي، سادساً: الراسب الجنسي. ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها في الحياة الاجتماعية بصورة مختلفة. فتحقيق التكامل بين راسبي التوازن واستمرار الجماعات - مثلاً - يعمل على ايجاد قوى مركبة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ترتبط بعواطف واصحة وقوية من النوع الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلحاً غامصاً هو «مثال العدالة» (أ) . أما تحليل باريلو للمشتقات فكان أقل تفصيلاً ووصوحاً من معالجته الرواسب. فالمشتقات هي تجليات أو مظاهر سطحية ، أو بعبارة أخرى هي تفسيرات لقوى كامنة في الحياة الاجتماعية . وبعد أن نظر باريتو في البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتي لهذه التفسيرات، لخص أربع فئات أساسية من المشتقات هي: أولان مشتقات التأكيد التي تؤكد الواقع والعواطف. ثانياً: مشتقات السلطة سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الالهية . ثالثاً: المتصلة بالعواطف والمبادئ العامة (والتي تعمل كذلك على المصافظة عليها) . وأخيراً مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية مثل الاستعارات الأدبية والمماثلة .

وفي صنوء هذه المفاهيم التحليلية يمكننا تناول مفهوم الصغوة عدد باريتو، وأول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أنه (أي باريتو) قد استخدم تعبير التباين الاجتماعي للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الفيزيقية والأخلاقية الفكرية، بحيث نجد بعضاً منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص(۱). ولقد استخدم باريتو مفهوم الصفوة للإشارة إلى «التفوق» في مجالات الذكاء، والطابع، والمهارة، والقوة.. الغ. وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول

⁽¹⁾ Henderson, L., Pareto's Sociology, A Physiologist Interpretation, Harper, Row. 1953, p. 40 ff.

وانظر أيضناً مناقشة شاملة لفكر واريتر الاجتماعي في: تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ ، م*س من ١*٣٧٨ .

⁽²⁾ Ginsberg, M., «The Sociology of Pareto», in Reason and Unréason in Society, London, Longmans, Green and Co., 1947.

يعض الأفراد على لقب مصفوة، دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد - في نفس الوقت - القضية الذاهبة إلى أن النين يتميزون بخصائص الصفوة سوف بشكلون – بالضرورة – صفوة مقبلة. ويذهب باريتو إلى أن بالإمكان قياس درجات التفوق أو الامتياز في كل مجالات النشاط الإنساني: وففي مجالي البغاء والسرقة، وفي مجالي القانون والطب، يمكن تحديد درجات الأفراد ابتداء من صفر حتى عشر درجات، فالذي يحصل على الدرجة العاشرة يكون قد رصل إلى أقصى درجات التقوق في مجاله. أما الذي لا يحصل على درجة عالية فيكون إما ضعيف العمّل أو أن لديه صفات يمكن أن تتجلى في نشاط إنساني آخر، . ويؤكد باريتو وجهة نظر، قائلاً: الم يكن نابليون مجنوناً أو شخصاً عادياً كملايين البشر. لقد كان يتمتع بخصائص نادرة (١) . وعلى ذلك فإن الصفرة تتألف من أولك الذين يحصاون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم. ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوات: صفوة حكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، وصفوة غير حاكمة وهي تتمتع بالصفات المميزة الصفوة الأولى واكنها لا تمارس الحكم. وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع. أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون - في نظر باريتو - اللاصفوة . وهم لا يمثلون وزناً سياسياً كبيراً. وفي كتاباته المستفيضة نجده يستخدم هاتين الفئتين للإشارة إلى وجود ظة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها، وغالبية محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة. ويعتقد باريتو أن الراسب الأول (التكامل والقدرة على الربط بين الأشياء) يسيطر على الطبقة الطيا، بينما يحكم الراسب الثاني (استمرار

⁽¹⁾ Ibid, p. 211.

التجمعات ودوامها) الطبّقة الدنيا في المجتمع، بعبارة أخرى فإن الراسب الثاني يفقد قوته تدريجياً لدى الطبقة العليا بحكم سيطرته على الطبقة الدنيا. ومن هذه الزاوية نجد باريت وينظر إلى التاريخ على أنه مقسرة الارستقر اطبات، بمعنى أن الصفوة الحاكمة نميل إلى افتقاد العناصر الكمية والكيفية التي تمكنها من الاستمرار في القبض على مقاليد القوة نتيجة لضعف راسب التكامل لديها ونموه لدى الصفوة غير الحاكمة. وتتمكن الصفوة الحاكمة من الاستمرار في الوجود ليس فقط بنمو عددها، ولكن أيضاً بصعود أفراد من الطبقة الحاكمة تنهار تلقائياً ويتدهور المجتمع نتيجة لذلك. ويعتقد باريتو أن استقطاب العناصر المتفوقة من الطيقة الدنيا وربطها بالصفوة الحاكمة يحول دون حدوث ثورات واضطرابات سياسية(١). والواقع أن باريتو قد استند في تحليله هذا إلى قضية أساسية هي: أن المجتمعات تتمكن - عموماً - من الاستمرار في الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة براسب الألفة الاجتماعية. فغريزة التجمع تعمل على ربط الناس ببعضهم البعض. لذلك فإن قدرة المجتمع على التكامل تتوقف على قوة المشاعر الاجتماعية بين أفراده. وبقدر ما تنتشر وتشتد هذه العواطف بين الأفراد بقدر ما يميل المجتمع إلى الاستقرار والتوازن، بعبارة أخرى فإنه كلما زاد راسب الألفة الاجتماعية قوة، زاد الامتثال الاجتماعي. ويؤكد باريتو ذلك يقوله: وأن كل المجتمعات متباينة فيما يتعلق بمدى الرواسب، فالرغبة في تحقيق الامتثال قد تكون قوية عند بعض الأفراد، وقد تكون ضعيفة عند البعض الآخر، . ثم يحاول الربط بين هذه الفكرة ووجهة نظره في الصفوة، ذَ هَبِأَ إِلَى أَنها (أي الصغوة) هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية،

Keller. S., Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society, op. cit.

وأن على بقية أفراد المجتمع المحافظة على النظام الاجتماعي حتى تتمكن الصغوة من أداء مهامها وعلى الرغم من لباقة باريتو في صياغة وجهة نظره هذه ، إلا أنها تحي - في مضمونها - أن الجماهير لا تستطيع بمفردها تحديد مصالحها وأهدافها (أ).

وفي كتابات باريتو تجد معالجة مستفيضة لقصية لجوء الصفوة إلى القوة في حالة تعرضها للقطر. فالصفوة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن صفوة غير حاكمة من الإطاحة بها. وعندما تتردد الصفوة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على وضعها، فإنها بذلك تكون قد حولت السلطة من أيدي الأموده إلى أيدي الثعالب، مما يعني ظهور أفراد داخل الصفوة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على الايهام والتصليل واستغلال الفرص المتاحة. وحينما يظهر تبلين بين الأفراد فيما ينعق بالرواسب، فإن ذلك يمثل من وجهة نظر باريتو - ظرفاً ملائماً للثورة. وهذا يعني أن نظرية الثورة عده تستند إلى الرواسب والعواطف، مؤكداً ذلك بقوله: اسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولك الذين تخلوا عن هذه الماحدة، والواقع أن باريتو قد كرر مراراً فكرته الذاهبة إلى أن الصفوة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية حينما تجهل الجماهير الديناميات الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية حينما تجهل الجماهير الديناميات الدي تحكمها، وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماماً عن كيفية وصول الصفوات إلى الحكم والصراع الداخلى الذي قد ينشأ بينها(١).

Stark, W., «In Search of The True Pareto», British Journal of Sociology, vol. 14, 1963, pp. 25 ff.

⁽²⁾ Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class» British Journal of Sociology, I (1), March, 1950, pp. 6 - 16.

والواقع أن معالجة بأريتو لمفهوم الصفوة قد تعرضت لانتقادات عديدة. من ذلك تبنيه للتغير السيكولوجي لظهور الصفوة وتدهورها، وتأكيده لنمط الشخصية الملائم للدخول في مراتبها، فضلاً عن أنه لم يحاول الجمع والتأليف بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولاً وعمقاً. إذ أن الأمثلة التاريخية التي اعتمد عليها كانت مستقاة من السياسة الايطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة. كذلك فإن باريتو لم يقدم لنا حلاً لكيفية ظهرر وسقوط الحماعات الاجتماعية؛ وكيفية ارتباط هاتين العمايتين فيما بينهما. فلقد ذهب إلى أنه إذا كانت الصغوة الحاكمة مفتوحة نسبياً للنبهاء من المستويات الدنيا، فستكون لدى هذه الصفوة فرصة أفضل في الاستمرار. وعلى العكس من ذلك فإن احلال صفوة قائمة بصفوة أخرى يعني فشل دورة الأفراد المكونين للصفوة الأولى، وكنتيجة لذلك نجد باريتو يذهب إلى أن الثورات تحدث في المستويات العليا من المجتمع، سواء حدثت هذه التراكمات نتبجة لاتجاه دور الطبقة الحاكمة نحو الهيوط، أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار في الرواسب التي تسند الاحتفاظ بالقوة، أو أخيراً نتيجة للخوف من استخدام القوة. وفي نفس الوقت الذي تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العلياء نجد عناصر التفوق تنمو لدى المستويات الدنيا من المجتمع، ممتلكة بذلك الرواسب الملائمة لممارسة وظائف الحكم والاستعداد الكافي لممارسة القوة. والواقع أن كتابات باريتو في هذا الموضوع لا تخلو من شواهد تاريخية هامة تدعم القضايا التي ذهب إليها، سواء فيما يتعلق بدراسته المقارنة للثورات أو المجتمعات، تلك المُقارِناتَ التي قصد بها توضيح الفروق الهامة في مدى دورة الأفراد بين الصفوة والجماهير(١).

⁽١) ت. ب، بوترمور، الصفرة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٥٩.

أما موسكا Mosca فقد نظر إلى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة إلى حد ما. فهو يؤكد أن كل المحتمعات الإنسانية عبر تاريخها قد انقسمت إلى طبقة حاكمة قليلة العدد، وطبقات محكومة كثيرة العدد، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي، إلا أن موسكا قد أكد أن سان سيمون -Sant Simon قد بلورها وطورها. قحيتما يحقق المجتمع قدراً من التطور والنمو، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولى مهمة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح (أي التوجيه في المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية)(١). والواقع أن سان سيمون لم يؤكد فقط فكرة الضرورة الحتمية لظهور الطبقة الحاكمة، ولكنه أوضح أيضاً ضرورة تمتع هذه الطبقة بكل الاستعدادات والقدرات اللازمة القيادة الاجتماعية في زمن معين وفي حضارة معينة، وفي موضع آخر نجد موسكا بيدي تأثراً واضحاً بأفكار سان سيمون حينما أوضح أن النظام الديموقراطي يتطلب وجود أقلية منظمة برغم استناد هذا النظام إلى إرادة عامة. ومن ذلك يبدر واضحاً أن موسكا يسلم بأن الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة في كل المجتمعات بما في ذلك الديموقراطية منها، مما يعني تعارضاً صريحاً مع النظرية الماركسية. إذ أن ماركس قد أكد أن تاريخ كل المجتمعات الإنسانية حتى الآن هو تاريخ المسراع بين الطبقات. وفي موضع لاحق من «المنشور الشيوعي، يؤكد ماركس أن المجتمع البرجوازي الحديث قد خلق طيقات جديدة، وأساليب جديدة القهر، وأشكال جديدة للصراع. ولو كان ماركس قد اكتفى بذلك لما اختلفت نظريته كثيراً عن نظرية موسكا، ولكنه (أي ماركس) قد ذهب بعد

Mosca, G., The Ruling Class, translated by Kahn, H., New York: McGraw-Hill Book Company, 1965, 239.

ذلك إلى أن الطبقات (بما في ذلك الطبقات الحاكمة) والصراع الطبقي يتحددان في صوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن القصاء على هذه الظروف سوف يؤدي إلى ظهور مجتمع لا مكان فيه الطبقة الحاكمة. أما موسكا فقد أكد – مناقصاً ماركس – أن التاريخ لا يزوبنا إلا بأساس غير واقعي لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، طالما أن القانون السيكولوجي هو الذي يحدد الطبيعة الحقيقية للإنسان، وعلى ذلك فإن كل ما ينطبق على المجتمعات التي ظهرت حتى الآن سوف يظل قائماً في مجتمعات المستقبل، وبهذه الطريقة نجد موسكا يقلب النظرية الماركسية ويحولها إلى نظرية محافظة بعد تجريدها من طابعها الثوري، ثم نجده بعد ذلك يؤكد أن الطبقة الحاكمة تمثل خاصية من خصائص المجتمعات الإنسانية، وأنها سوف تظل الحاكمة تمثل خاصية من خصائص المجتمعات الإنسانية، وأنها سوف تظل تشهد الطبقتين الأساسيتين: الحاكمة والمحكومة(1).

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الصغوط على الحكام و ونشأ هذه الصغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام (٢) وقد يؤدي هذا الموقف إلى الإطاحة بالطبقة الحاكمة وفي هذه الحالة تظهر إلى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤماً مع مصالح الشعب ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تتبع من أنها تشكل وأقلية منظمة ، في مواجهة وأغلبية غير منظمة ، كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم بجعل كل فرد فيها ضعيفاً في مواجهة الأقلية المنظمة ، في الأقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقه خاصة إذا ما كان الأمر متعلقا بالنفاهم المتبادل والعمل المشترك . ويتوصل خاصة إذا ما كان الأمر متعلقا بالنفاهم المتبادل والعمل المشترك . ويتوصل

Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1962.

⁽²⁾ Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 50.

موسكا من ذلك إلى نتيجة هامة هي: وأنه كلما كبر المجتمع السياسي، قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة، وبالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيام بنشاط معاد للأولى،(١). ثم نجده يؤكد في موضع لاحق أن ثمة قانوناً اجتماعياً كامناً في طبيعة الإنسان، بمقتضاه يتحول ممثار. الشعب – سواء كانوا معينين أو منتخبين – من خدم إلى سادة. فحينما يعينون أو ينتخبون للدفاع عن المصالح العامة المجتمع ككل، فإنهم يتبنون حينئذ مصالحهم الخاصة، ويكون ذلك أساساً قرياً لتشكيل أقلية مسيطرة قرية. والواقع أن الأقلية الحاكمة لا تكتسب قوتها من طبيعة تنظيمها فقط، بل أيصناً من خصائصها المادية والفكرية والأخلاقية التي تعيزها عن الأغلبية المحكومة. ويذهب موسكا بعد ذلك إلى أن القانون السيكولوجي الأساسي الذي يجبر الناس على النضال من أجل التفوق يؤدي في النهاية إلى ظهور القلة الحاكمة، تلك التي تتحكم - بفضل قدرتها التنظيمية وخصائصها الفردية - في القوى الاجتماعية المختلفة. إذ أن التحكم في أي قوة اجتماعية (كالجيش والاقتصاد والسياسة والإدارة والدين والأخلاق) يؤدي إلى تداعى التحكم في القوى الأخرى(٢). وفي كل المجتمعات - بما في ذلك المجتمعات الديموقراطية النيابية - يستطيع الأغنياء ممارسة التأثير الاجتماعي على الهيدات والمؤسسات بدرجة أكبر من الفقراء. ولقد شهد التاريخ مجتمعات كانت السيطرة الدينية فيها تؤدى إلى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، وفي مجتمعات أخرى ارتبطت المعرفة العلمية المتخصصة بنفوذ سیاسی هام(۲).

⁽¹⁾ Ibid. p. 53.

⁽²⁾ Ibid. p. 55.

⁽³⁾ Ibid. p. 57.

ولقد انخذ موسكا مرِّقفاً معارضاً من الدارونية الاجتماعية بخاصة، والنظريات العنصرية بعامة، حينما أكد أهمية الأساس الاجتماعي والثقافي ولتفوق، الارستقراطيات المختلفة والطبقات الحاكمة عبير التاريخ. فالخصائص الفريدة التي تتمتع بها لا تعود إلى عوامل فطرية مكتسبة بقدر ما تعود إلى عوامل اجتماعية. ومعنى ذلك أن هناك عوامل عديدة تسهم في ظهور الخصائص الفردية التي يتمتع بها بعض الأفراد كالوضع الاجتماعي والتقاليد الأسرية والعادات الطبقية (١). ومع أن موسكا قد رفض فكرة التفوق العضوى لأفراد الطبقة الحاكمة، إلا أنه - في نفس الوقت - قد رفض النتائج المتربّية على النقطة التي أشار إليها، والمتعلقة بتأثير العوامل الاجتماعية على تفوق أفراد الطبقة الحاكمة. فهو لم يبد استعداداً للتسليم بأن الخصائص السيكولوجية للأفراد بمكن أن تتغير بتغير الظروف والنظم الاجتماعية، مؤكداً أن النظم القائمة برغم تأثرها بالظروف الاجتماعية والثقافية، إلا أنها تمثل نتاجاً للطبيعة الأساسية الثابتة للإنسان(٢) . ومن خلال هذه الفكرة حاول موسكا الدفاع عن نظريت، ذاهباً إلى أن الناس - في ظل كل الظروف -يداضلون من أجل التفوق، وأن ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى تقسيم المجتمعات الإنسانية إلى أقليات حاكمة وجماهير محكومة.

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة تستطيع ممارسة القوة لتدعيم أوضاعها، إلا أنها لا تلجأ لذلك إلا في حالة الصرورة القصوى، وفي كل الأحوال فإن الطبقة الحاكمة تحاول ضمان استقرار الحكم عن طريق تأييد

⁽¹⁾ Ibid. p. 63.

⁽²⁾ Ibid.-p. 82.

الجماهير لها، ويتم ذلك بمقتضى صيغة سياسية معينة (١)، تحاول من خلالها الطبقة الحاكمة تبرير ممارستها الفعلية للسلطة بالاستناد إلى أية مبادئ أخلاقية عامة (٢). وبذهب موسكا إلى أن الصيغة السياسية ليست مجرد اختراع يمكن بواسطته خداع الجماهير واجيارها على الطاعة، انها-تمثل أساساً اجتماعياً هاماً، بدونه لا تتمكن المجتمعات من الاستمرار في الوجود. ومعنى ذلك أن الصيغة السياسية مفهوم واسع يشمل القيم والمعتقدات والعادات التي تتشكل خلال تاريخ المجتمع، بحيث تحتل أهمية خاصة في نظر الأفراد، مما يدفع الطبقة الحاكمة إلى تبنيها والاعتماد عليها في اكساب حكمها طابعاً شرعياً. ويؤكد مرسكا وجهة نظره هذه بقوله: «ان القومية تمثل صيغة سياسية ملائمة في العصر الحديث، فالإنسان يشعر ويعتقد ويحب ويكره في ضوء البيئة التي يعيش فيها. وخلال فترات زمنية سابقة كان الحق الالهي للملوك هو الصيغة السياسية الملائمة (٧). ومعنى ذلك أن الصيغ السياسية تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية. كذلك نجد موسكا يؤكد ضرورة تعبير الصيغة السياسية عن ثقافة المحكومين، إذ أن الاخفاق في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى صراعات وتناقضات تهدد بقاء المجتمع، ومعنى ذلك أن مبادئ الصيغة السياسية يجب أن تكون معبرة عن أفكار ومشاعر القطاعات العريضة من المجتمع(٤). إن ذلك يمثل صماناً لاستقرار الحكم حتى وإن بدت عليه بعض مظاهر الفساد والقمع.

⁽١) يقترب مفهوم «الصيفة السياسية» عند موسكا من مفاهيم سياسية أخرى مثل «ابديولرجية الطبقة الحاكمة» عند ماركس» و «الشرعية» عند فيير» و «الاسطورة» عند سوريل و «المشتقات» عند باريتو. انظر: Meisel, J., The Myth of the Ruling
.Class, op. cit

⁽²⁾ Mosca, G., The Ruling Class, op. cit, p. 62.

⁽³⁾ Ibid. p. 73.

⁽⁴⁾ Ibid. p. 107.

وفضلاً عما سبق نجد موسكا يولي اهتماماً ملحوظاً بعملية اجتماعية أخرى هي ظهور وأقلية موجهة داخل الطبقات الدنيا تتخذ موقفاً معادياً من الطبقة الحاكمة، (١). فالأقلية الموجهة تعبير دولة داخل الدولة وتمارس تأثيراً كبيراً على الجماهير يفوق ذلك الذي تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية. وكلما ازدادت الطبقات عزلة عن بعضها البعض، وانتشر الاستياء بين الطبقات الدنيا، ازداد حصاس الأقلية الموجهة للإطاحة بالحكومة الشرعية القائمة. والنتيجة المترتبة على ذلك ظهور طبقة حاكمة جديدة تحل محل الطبقة الحاكمة القديمة دون أن تشارك في ذلك الجماهير مشاركة فعلية. ومن ذلك يبدو أن نمو التفاوت الثقافي بين الطبقات وما يترتب عليه من عزلة ثقافية بين وجهتي نظر موسكا وباريتو، وإن كان الأول قد أكد أن ثمة تشابهاً وإصحاب بين وجهتي نظر موسكا وباريتو، وإن كان الأول قد أكد أن مصير الطبقة الحاكمة بتوقف على حيويتها وحكمتها وقدرتها السياسية. ومن ذلك يتصح أن الطبقة الحاكمة - في نظر موسكا - نمثل حقيقة واقعة دائمة، وأن محاولة الغائها تبدو ضرياً من العبث.

ومن الصعب فهم وجهة نظر موسكا في الطبقة الحاكمة دون توضيح منطلقاته الفكرية والمؤثرات المختلفة التي خضع لها، وأول ما يمكن أن يقال هنا أن موسكا قد تبنى التصورات الليبرالية في تحليلاته المياسية، ذاهباً إلى أن المبدأ الليبرالي أكثر فائدة ونفعاً من المبدأ الاوتوقراطي(٢)، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المبلدئ الليبرالية تعتمد – أساساً – على الانفاق بين

⁽¹⁾ Ibid. p. 116.

⁽²⁾ Ibid. p. 406.

غالبية المواطنين. ولم يخف موسكا اعجابه بنموذج • دولة المدينة • الذي تناوله أرسطو، كما أبدى حماسه الشديد للنظام الانجليزي قبل ادخال الاقتراع العام، وهو النظام الذي دافع عنه مونتسكيو دفاعاً حاراً. وتتخذ الليبرالية موقفاً وسطاً بدن نظامين أساسيين هما: الارستقراطية والديموقراطية، فهي (أي. الليبرالية) تسمح لهذين النظامين بالوجود والتعايش في حالة توازن، والواقع أن دفاع موسكا عن الليبرالية إنما ينشأ من قدرتها على تحقيق التوازن الاجتماعي وتمكين المجتمعات الإنسانية من التقدم. وبرغم ذلك كله نجد موسكا يوافق الماركسيين على أن الصراع الطبقي هو القوة الأساسية المحركة للتقدم والتطور حيث يقول: وأن الصراع بين الذين يشغلون أوضاع القمة والذين يولدون في القاع ولكنهم يطمحون في الصعود الاجتماعي، سيظل العامل الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى توسيع آفاقهم والبحث عن وسائل جديدة لتقدم الحضارة الإنسانية(١). ويكشف هذا النص عن سمة أساسية تميز فكر موسكا وهي محاولة التوفيق بين المذاهب السياسية المختلفة. فلقد أبدى اعبجابه بمونت سكيو، لكنه عارض روسو في نفس الوقت. إذ أن الأول (مونتسكيو) قد أكد أهمية الاعتدال مما يعد أساساً هاماً لاستقرار النظام السياسي. أما الثاني فقد دافع عن السيادة الشعبية والمساواة المطلقة، لكنه -في نفس الوقت - قد أكد ضرورة وجود الطبقة الحاكمة. وفضلاً عما سبق فلقد دافع موسكا عن تصنيف أرسطو الشهير لنظم الحكم (الملكية والارستقراطية والديموقراطية) ذاهباً إلى أنه من أفضل ابتكارات العقل الإنساني. وتكمن عبقرية أرسطو في توصله إلى تصنيف سياسي لا يزال يحظى بالقبول العام بين العلماء الاجتماعيين، على الرغم من أن الدارسين

⁽¹⁾ Ibid. p. 416.

المحدثين قد كشفوا عن عدم اكتمال هذا التصنيف وعجزه عن التمييز بين النظم السياسية المختلفة(١). ومن الأفكار الهامة التي أكدها أرسطو أن استقرار أى تنظيم سياسي بتوقف على وجود مستويات اجتماعية وسيطة كبيرة ومستقلة بحيث تتوسط المستويات الاجتماعية العليا والدنياء وحثى يتم ذلك لابد من تحقيق الاعتدال في الملكية. ويستطيع أن نجد صدى لهذه الفكرة في نظرية موسكا حينما ذهب إلى أن انهيار الأوضاع الاقتصادية للمستويات الاجتماعية الوسطى، إنما هو علامة على أن النظام النيابي الحديث قد وصل إلى أسوأ مراحله، كما أنه (أي موسكا) يبدي إعجابه بوجهة نظر أرسطو الذاهبة إلى عدم السماح لأفراد الطبقة العاملة بالمصول على الوظائف العامة، وأن تمسين أحوال الفقراء يجب ألا يكون على حساب المساس بالمكية الخاصة للأغنياء. ومن بين الإجراءات التي تسهم في تحسين أحوال الفقراء - في نظر موسكا - تمديد ساعات العمل، والتأمين صد الشيخوخة • والمرض والبطالة، وفرض قيود على تشغيل النساء والأطفال، ولقد كان موسكا واعياً كل الوعى بأن هذه الإجراءات تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي. إذ أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجعلها أقل عرضة للجوء إلى العنف والتمرد، مما يمكن النظام السياسي من الاستمرار في الوجود(١). ومن ذلك بيدو واضحاً أن موسكا قد بذل جهوداً مستميتة لكي يفرق بين نظريته ونظرية ماركس عن طريق تأكيد قصور التفسير الاقتصادي للتاريخ، وإبران الدور الذي تلعبه الأفكار في احداث التغير الاجتماعي. والواقع أن موقف موسكا من هذه النقطة لا يختلف كثيراً عن موقف ماكس فيبر، خاصة فيما

⁽¹⁾ Meisel, J., The Myth of the Ruling Class, op. cit. p. 210.

⁽²⁾ Mosca, G., The Ruling Class, op. cit. p. 472.

يتعلق برفض التفسير الاقتصادي للتاريخ(١). ومع ذلك فإن موسكا يبدو وكأنه أقل استعداداً من فيبر في اقرار تأثير فكر ماركس عليه، وهذا يعود في حقيقة الأمر إلى أن موسكا قد أظهر عداوته للحركة العمالية وللاشتراكية بوجه عام.

(1)

وباستطاعتنا أن نجد معالجة مختلفة لفكرة الصفوة وعلاقتها بالجماهير في مؤلف روبرت ميشيلز Michels الشهير «الأحزاب السياسية»(۱) Political في مؤلف روبرت ميشيلز Michels الشهير «الأحزاب السياسية»(۱) Parties نفسير بديل يقوم على التعدد. ذلك أن الأشياء تتحدد من خلال قوى مختلفة نفسير بديل يقوم على التعدد. ذلك أن الأشياء تتحدد من خلال قوى مختلفة ذات طبيعة متباينة. وعلى الرغم من أن "ميشيلز" قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في احداث التغير الاجتماعي متفقاً في ذلك مع ماركس، إلا أنه الديموقراطية والاشتراكية. وتتمثل هذه العوامل وقوى عديدة تحدد مصير السياسي، فضلاً عن شكل التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد المسراع السياسي، فضلاً عن شكل التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد "ميشيلز" أن ماركس لم يتنبه بالقدر الكافي إلى ظاهرة هامة هي، أن "ميشيلز" أن ماركس لم يتنبه بالقدر الكافي إلى ظاهرة هامة هي، أن ديموقراطية قائمة على المساواة، ثم تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات ذيموقراطية قائمة على المساواة، ثم تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة.

Salomon, A., «German Sociology», in Gurvitch, G. Moore, W. Twentieth Century Sociology, New York: Philosophical Library, 1945, p. 596.

⁽²⁾ Michels, R., Political Parties, New York: Dover Publications, Inc., 1959.

الاستراكية الديموقراطية في أورباء حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن تكون الأحزاب المحافظة ذات طابع أرستقراطي وأوليجاركي، طالما أنها لا تتنزم إلتزاماً واضحاً بمصالح الجماهير. أما إذا كانت الأحزاب الاشتراكية الثورية قائمة على نفس مبادئ الأحزاب المحافظة، فإن ذلك يعني أن ثمة اتجاهات أوليجاركية تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة (١). ومعنى ذلك أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم في التظيمات السياسية مبتعدة بذلك عن تحقيق الديموقراطية الحقيقية.

ويحاول ميشياز تفسير ظهور الانجاهات الاوليجاركية في التنظيمات السباسية، ذاهباً إلى أن ثمة مبولاً إنسانية فطرية تدفع الإنسان لنقل ممتاكاته إلى ورثته الشرعيين، كما تدفعه أيضاً إلى نقل السلطة السياسية التي يتمتع بها إلى أبنائه من بعده، وعلى الرغم من أن ميشياز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة في الجنس البشري، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج(۱). والراقع أن ميشيلز لم يوضح لنا ما إذا كانت الامتيازات المادية والسياسية تعبر نتاجاً للنظام الاجتماعي - الاقتصادي أم أنها نتيجة للاتجاهات السيكولوجية الثابتة عند الإنسان، خاصة وأنه قد أقر بصعوبة تحقيق الديموقراطية المثالية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة. والمحقق أن ميشيلز قد بني فكرته عن حتمية الاوليجاركية في ضوء تصور والمحقق أن ميشيلز قد بني فكرته عن حتمية الاوليجاركية في صوء تصور المديعة الإنسان ميلاً طبيعياً للقبض على مقاليد السلطة، وما أن يحصل أن لدى الإنسان ميلاً طبيعياً للقبض على مقاليد السلطة، وما أن يحصل عليها حتى يسعى إلى تدعيمها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. واستناداً إلى هذا

⁽¹⁾ Ibid. p. 11.

⁽²⁾ Ibid. p. 12.

الإفتراض المديكرلوجي توصل ميشيلز إلى استنتاج هام هو، أن الديموقراطية تتطلب وجود التنظيم، ذلك الذي يؤدي بدوره إلى الاوليجاركية، مؤكداً أن هذا الاستنتاج يرقى إلى مرحلة القانون السوسيولوجي(١٠). ومن الواضح أن ميشيلز هنا قد عارض ماركس معارضة واضحة، ذلك أن الأخير قد أكد مراراً أن ما يبدو قانوناً في ظل ظروف اجتماعية معينة (كالقيم والنظم الرأسمالية) يجب ألا يعتبر قانوناً في ظل كل الظروف. بمعنى أنه من الخطأ التسليم بأن القانون الاجتماعي يتصف بالعمومية والصدق والاستقلال عن ارادة الناس في ظل ظروف معينة.

ولاشك أن ميشياز قد عرض من الشواهد التاريخية القدر الكافي البرهنة على وصدق القانون الحديدي للاوليجاركية، وما مكنه من تقديم تحليل سوسيولوجي رائع لمشكلة الديموقراطية بعامة والقلة الحاكمة بخاصة. وبرغم ذلك فإن دراسة ميشياز تستند إلى مفاهيم سيكولوجية واضحة. فهو يسلم بأن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم، وأن السيطرة على حشد كبير أيسر بكلير من المستمعين. إذ أن سلوك الحشد يخضع من السيطرة على عدد قليل من المستمعين. إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفعالات والعواطف. كذلك فإن هناك مشكلة هامة تتعلق بديموقراطية تعني إتخاذ القرارات في التنظيمات الكبيرة المجم. فإذا كانت الديموقراطية تعني الاشراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات، فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى. ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى، سنجد من الصعب عليها اشراك كل الأعضاء في اتخاذ كثير من القرارات. وحينما ينشأ التنظيم وينمو عند حجم معين، يصبح تقسيم العمل مطلباً أساسياً حتى يتعقد الوظائف وتبدأ معالم البيروقراطية في انظهور إلى حيز الوجود (بما في

Easton, The Comparative Study of Elites (Hoover Institute Studies Series B: Elites, No. 1, Standford; 1952.

ذلك بناء السلطة والمكافآت والاتصال ... الخ) . وفي المراحل الأولى من نشأة التنظيمات - وعلى الأخص الديموقراطية والاشتراكية منها - ينشأ تعاون وتنسبق بين الوظائف والأوضاع المختلفة، حيث تسود روح المساواة، فيصبح الرئيس - كما يقول ميشياز - خادم الجماهير(١). وفي بداية الأمر يبدو الطابع الديموق راطي للتنظيم واضحا من خلال سيطرة روح الزمالة والمساواة، بيد أن هذه الروح تنتشر فقط في التنظيمات الصغيرة الحجم نسبياً. فبنمو التنظيم يصبح هذا الشكل من الديموقراطية عسير التحقيق، وبالإضافة إلى قضية الحجم هناك متغيرات أخرى تعوق تطبيق الديموقراطية. ففي إطار تقسيم العمل تزداد المهام والأدوار تعقيداً، كما تتطلب تدربياً ومعرفة فنية منخصصية (٢). ذلك أن تباين الوظائف يعنى التخصص، كما أن التخصص يعنى - بدوره - الخبرة الفنية. ومن النتائج المترتبة على ذلك كله أن نجد الذين انتخبوا لخدمة مصالح الجماهير يسعون إلى تمقيق مصالحهم الخاصة. وهكذا تتحول الديموقراطية داخل التنظيم البيروقراطي إلى أوليجاركية. ويعتقد ميشياز أن كل تنظيم يشهد بالصرورة اتجاهات بيروقراطية وأوليجاركية بسبب نمو حجمه، وتعدد وظائفه، وتخصص أعماله. ويبدأ قادة التنظيم في تأكيد أهمية الخبرة الفنية، ثم يستخدمونها كوسيلة لطبع سلطاتهم بطابع شرعى، ثم يتكون في نهاية الأمر انطباع عام لدى العاملين بأن القادة هم أكفأ العناصر القادرة على إدارة التنظيم.

ويحاول ميشياز الدفاع عن نظريته بإبراز سلبية الجماهير خلال النشاطات السياسية. وتبدو هذه السلبية واضحة في عدم المواظبة على حضور الاجتماعات السياسية العادية، وترك إدارتها للموظنين المتفرغين.

⁽¹⁾ Ibid. p. 27.

⁽²⁾ Ibid. p. 28.

ذلك أن العامل – بطبيعته – مستغرق في عمله بحيث بجد المشاركة السياسية عبداً نقيلاً عليه. ومن النتائج المترتبة على ذلك ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين على صنع أشياء يعجز الأشخاص العاديون عن أدائها. والواقع أن الجماهير - في نظر ميشياز - لا تنصف فقط بالسلبية السياسية، بل أيضاً بعدم الكفاءة السياسية، حتى أنها تميل باستمرار إلى تفريض من بتولي نبابة عنها المهام السياسية المختلفة جني ولو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة للغاية. ومن الشواهد التي يستخدمها ميشياز للندليل على ذلك أن بيرنشتاين Bernstein - وهو مفكر اشتراكي بارز - قد ظل شخصية مجهولة ببن العمال والموظفين بسبب افتقاده لموهبة الخطابة والتوجيه السياسي المباشر. وهناك عوامل أخرى تسهم في زيادة سلبية الجماهير وتفوق القادة. من ذلك البناء العمري للأحزاب والنقابات الاشتراكية، فالغالبية العظمي من الأعضاء تقع في الفئة العمرية الشابة (فيما بين ٢٥ و ٣٩ سنة). ومن المعروف أن الشباب في هذه المرحلة بمياون إلى الاستمتاع بأوقات فراغهم، والبحث عن وسائل وأساليب تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى عزوفهم عن الالتحاق بنقابات العمال(١). وفضلاً عن ذلك يبرز ميشيلز عاملاً آخر يسهم في تعميق الهوة بين الجماهير والقادة . ذلك أن زعماء الأحزاب السياسية في كثير من الدول يأتون من الطبقة الوسطى، وبالتالي فهم يتمتعون بتفوق ثقافي أو فكرى منذ البداية (٢). وهكذا نجـــد ميشياز ببذل جهداً جباراً للبرهنة على صحة افتراضه القائل بأن الجماهير عاجزة عن ممارسة النشاطات السياسية الفعالة، وأن هذا الموقف يشكل أساساً قوياً لاكتساب القادة للقوة التي يتمتعون بها. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة

⁽¹⁾ Ibid. p. 81 - 82.

⁽²⁾ Ibid. p. 86.

الفنية التي يمتلكها القادة تؤدي إلى ظهور الاوليجاركية، طالما أن الجماهير تسلم أمورها لهؤلاء القادة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى اختفاء المبادئ الديموقراطية.

وبرغم الألمعية الثاقبة التي تميز بها تحليل ميشياز، إلا أنه لا يخلو من الفلط والغموض. فإذا كان يعني ضرورة الحاجة إلى وجود نوع معين من القيادة، فإنه أم يميز بين القيادة (كما هو الحال في قيادة فرقة موسيقية) والاوليجاركية (بمعنى تحكم فئة من الأفراد وفرض سيطرتهم على المجتمع ككل)(١). والواقع أن فشل ميشياز في التمييز بين هذين النمطين من القيادة يعود إلى تسليمه المسبق بأن أية قيادة (حتى ولو كانت ديمقراطية) لابد وأن تتحول في النهاية إلى أوليجاركية، ففي حالة قيادة الفرقة الموسيقية بذلت محاولات عديدة للعزف دون قادة موسيقيين، لكن تقدم فن الموسيقي جعل من القائد الموسيقي ضرورة فنية. والواقع أن الحكم على هذا القائد لا يتم في . ضوء ديمقراطيته أو أوتوقراطيته بقدر ما يتم في ضوء النتائج الجمالية التي بحققها بقيادة الفرقة الموسيقية . والمحقق أن ميشيلز لم بقدم لنا معايير موضوعية يمكن على أساسها تحديد الاوليجاركية. بعبارة أخرى لم يوضح لنا النقطة التي يتحول عندها الفرد من مجرد قائد إلى أوليجاركي، وفي بعض المواضع كان ميشياز يستخدم مصطلح الاوليجاركية للإشارة إلى طول فنرة القيادة واستقرارها، وفي مواضع أخرى كان يستخدم المصطلح للإشارة إلى «الارستقراطية التي تتمتع بالمواهب وتمتلك الخبرات الفنية والتي تنفصل بالتالي عن الجماهير. ويدلل ميشياز على ذلك بقوله: «أن التخصص يَخْلَقَ السَّلْطَةِ. فإذا كان المريَّض يطيع الطبيب بسبب المامه بطبيعة الجسم

⁽¹⁾ Keller, S., Beyond the Ruling Class, op. cit.

الإنساني وعلاج الأمراض التي تصييه، فإن المريض السياسي - بالمثل - يطبع القادة السياسيين الذين يتمتعون بالكفاءة السياسية التي لا يتمتع بها الأفراد العاديون، (۱). والمؤكد أن هذه المماثلة لم تكن لتخدم الأهداف التي سعى إليها ميشيلز. فهو لم يكن يقصد مجرد التدليل على أن التخصص يؤدي الى السلطة، وإنما كان يقصد - في المحل الأول - تأكيد حتمية سوء استغلال القوة والسلطة مما يؤدي إلى إهدار الروح الديموقراطية. إذ أن الذين يقبضون على مقاليد الحكم بهدف خدمة المصالح العامة، سرعان ما يتحولون إلى خدمة مصالحهم الشخصية. وخلال عملية التحول هذه تظهر الاوليجاركية إلى حيز الوجود كنمط من أنماط القيادة.

وفضلاً عما سبق نجد ميشياز يؤكد أن الجماهير لا تفور بطريقة نلقائية ،

أي بدون قيادة موجهة وفي حالة الثورة تظهر عناصر قيادية من داخل
الجماهير تحاول القبض على مقاليد الحكم باسم الشعب، ثم ما تلبث أن تتحول
إلى طبقة مقفلة مبتعدة بذلك عن الجماهير التي مكتتها من الحصول على
السلطة وفي المواقف غير الثورية تتعرض القيادات الموهوبة لاغراءات
عديدة ، من بينها المصول على وظائف قيادية داخل الحركة العمالية ويبدر
من تحليل ميشياز أن العمال والموظفين لا يستطيعون بمفردهم تشكيل قوة
جديدة قادرة على التعبير عن المعاوضة التي قد تبديها الجماهير(۱۲) وأذ أن
الصراع الحقيقي لا يحتدم بين الجماهير والقيادة ، بل بين القيادة الرسمية
والقيادة غير الرسعية التي تحاول الحصول على السلطة . وأياً كانت نتيجة هذا
الصراح ، فإن القيادة الأولى لا تفقد شاماً سيطرتها وقوتها ، مما يعني تعارضاً

⁽¹⁾ Michels, Political Parties, op. cit. p. 89.

⁽²⁾ Ibid. p. 161.

أوضح أن اللامركزية ليّست عاملاً معوقاً للاوليجاركية، فهي (أي اللامركزية) لا تؤدي إلى مزيد من الحرية، وحصول العمال والموظفين على سلطة إصدار القرارات، وفي كل مجال من مجالات النشاط الإنساني يحاول القائد الضعيف الحصول على مزيد من السلطة، مما يعني التحول نحو الاوليجاركية، ومن الطبيعي ألا تتعارض السلطة التي يتمتع بها القادة المحليون مع السلطة التي تتمتع بها القادة المركزية، لأن الأخيرة مطلقة ولا تقبل التحدي(١)، وأسباب ذلك – في نظر ميشيلز – ليست اجتماعية فقط (الحاجة إلى التنظيم وسلبية الجماهير)، واكنها نفسية أيضاً (سعي القادة للحصول على السلطة فضلاً عن خصائص الطبيعة البشرية).

وليس من الصحب علينا اكتشاف تأثير الماركسية على ميشياز. فغي مؤلفه والأحزاب السياسية، نجد معالجة لمفاهيم الطبقات، والصراع الطبقي، والوعي الطبقي، ومن القصايا الهامة التي أكدها ميشياز في هذا المجال أن الصراع الطبقي لا يتحدد فقط في صنوء ظروف القهر، بل أيضاً في صنوء "الوعي بهذه الظروف" (١). ثم يوضح بعد ذلك أن البرجوازية قد لعبت الدور الرئيسي في نمو وعي طبقي بروليتاري. فلكي تدافع البرجوازية عن تفسها في مواجهة الارستقراطية المعارضة للنمو الصناعي، بدأت في حشد البروائيتاريا وزودتها بسلاح هام هو الوعي السياسي والخبرة الفنية، ذلك السلاح الذي قد يستخدم ضد البرجوازية ذاتها. وبالإضافة إلى ذلك فهناك بعض المثقفين البرجوازيين الذين استطاعوا – لأسباب عديدة – الانفصال على طبقتهم الأصلية والارتباط بالعمال والموظفين من أجل خدمة أهداف على طبقتهم الأصلية والارتباط بالعمال والموظفين من أجل خدمة أهداف

⁽¹⁾ Ibid. p. 205.

⁽²⁾ Ibid. p. 236.

توظيف العلم لخدمة الطبقة العاملة، مما أدى إلى حركة اشتراكية. ثم يقول في موضع آخر: وأن البروليناري يسلك سلوكاً منطقياً حينما ينضم إلى حزب طبقي، وحينما يعي بأن النضال ضد البرجوازية - بمختلف درجاتها - هو السبيل الوحيد لإقامة نظام اجتماعي لا تصبح فيه المعرفة والصحة والملكية. حكراً على قلة قليلة من الناس، (١). والواقع أن ماركس لم يتوقع أن انضمام المثقفين البرجوازيين إلى الحركة الاشتراكية وشغلهم للأوضاع القيادية فيها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات أساسية عليها من بينها نمو عملية التبرجز، داخل أحزاب الطبقة العاملة. وعلى الرغم من أن ماركس كان واعياً بوجود مستويات متباينة داخل الطبقة العاملة، إلا أنه قد مال إلى تجاهل الصراعات التي يمكن أن تنشأ بينها . ومن المفارقات الطريفة هنا أن ميشيلز قد أوضح أن الحركة الاشتراكية قد أفرزت وبرجوازيات صغيرة، وأن قيادات جديدة قد بدأت تظهر، ثم ظهرت عوامل وظروف (اجتماعية ونفسية) أدت إلى ابتعادها عن الجماهير وتحولها إلى أوليجاركيات متحكمة، مما يمثل – في نظر ميشيلز – انتهاكاً للكرامة الاشتراكية، والواقع أن الميل نحو الاوليجاركية هو خاصية أساسية من خصائص التنظيمات السياسية حتى ولو كانت القيادة منتخبة ومعبرة تعيراً أصيلاً عن الجماهير. ويبدو ذلك واضحاً في عبارته الشهيرة: وإذا قلنا تنظيماً، قلنا أوليجار كية و(٢).

ولافك أن ميشيلز قد قصد بدراسته إبراز بعض العوامل الاجتماعية والنفسية التي تعول دون تحقيق الديموقراطية، اكته تبنى منظورا احاديا أدى به في نهاية الأمر إلى التعبير عن الديموقراطية بطريقة تشاؤمية. فلقد استخدم تعبير «القانون الحديدي، لكي يبالغ في شأن الصعوبات والعقبات

⁽¹⁾ Ibid. p. 247.

⁽²⁾ Ibid. p. 307.

التي تحول دون إقامة حكم ديموقراطي، وإن كان لم يستبعد إمكانية تحقيق هذا الحكم. وهذا نجد ميشيلز يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود للحد من نمو الانجاهات الاوليجاركية في التنظيمات السياسية. ومن الإجراءات التي تسهم في ذلك حرية البحث والاستقصاء، وتوجيه النقد وممارسة الرقابة، فضلاً عن توسيع نطاق التعليم، لأنه يمثل أحد وسائل الضبط والمراقبة. وعلى الرغم من أن تحقيق الديموقراطية المثالية أمر مستحيل التحقيق، إلا أن هذه الإجراءات تضمن — على الأقل ~ الحد الأدنى من الديموقراطية.

(0)

هذا وقد تركت النظريات الكلاسيكية في الصفوة تأثيراً بالغاً على العلماء الاجتماعيين والمحدثين المعنيين بدراسة البناء الطبقي، فإذا كان موسكا وميشياز وياريتو قد سعوا إلى تغنيد النظرية الماركسية في «الطبقة الحاكمة»، وإذا كان الماركسيون – بدورهم – قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيراً عن ايديولوجية برجوازية، فإننا نجد جيمس بيريهام Burnbam يحساول المزاوجة بين النظريتين، ولقد عرض بيرنهام أفكاره في مؤلف شهير بعنوان والشورة الإدارية، (ا) Managerial Revolution. والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب هي، "أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر"، وأنه سيتحول – تدريجياً – إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية. واقد لجأ بيرنهام إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها في صداعة فروضه الأساسية. وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هي إلا الصغيرة في كل المجتمعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصنفيرة في كل المجتمعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصنفيرة في كل المجتمعات هي التي تتولى – حتماً – اتخاذ القرارات

Burnham, J., The Managerial Revolution, London, Putman, Co. 1943.

الأساسية(١). وفضلاً عن ذلك نجد بيرنهام يستعين بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين في تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعي. فمصدر هذا التغير يكمن في بناء الصفوة ذاتها أو استبدالها بصفوة أخرى.

ويبدر تأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه وتفسيره للأمس التي تستند إليها الصفوة. فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع. وفي ذلك يقول بيرنهام: وإذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول (٢) . وتتخذ السلطة عند بيرنهام - شأنه شأن علماء الصفوة الكلاسيكيين والماركسيين – طابعاً تراكمياً. فالتحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية. ومن ذلك يبدو واضحاً أنه على الرغم من أن تفسير بيرنهام للتغير الطبقي يعد تفسيراً ماركسياً، إلا أنه عاد إلى علماء الصفوة وأخذ منهم الفكرة القائلة بأن هذا التغير سيؤدى بالضرورة إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة. ويحاول بيرنهام بعد ذلك تشخيص الأزمة التي تمر بها الرأسمالية المعاصرة، تلك الأزمة التي تتمثل في أن مملاك، القوى الإنتاجية (أي الرأسماليين) يزدادون انفصالاً عن العمليات الإنتاجية . وكنتيجة لذلك سيجد الملاك الرأسماليون أنفسهم في موقف أشبه وبطبقة الأعيان، التي تنفق أرباحها دون أن تسهم في عملية الإنتاج. وسيتيح ذلك - بالتالي - للطبقة الإدارية السيطرة على القوى الانتاحية(٢).

⁽¹⁾ Ibid. p. 59.

⁽²⁾ Ibid. p. 27.

[&]quot;ك) عبر فررشتاين فيبان عن مذه الفكرة في مؤلف له بموان ،نظرية طبقة الأميان، انظر: Veblen, T., The Theory of the Leisure Class, Macmillan, 1899 republished Mentor Books, 1953.

ولقد ذهب بيبرنهام إلى أننا نعيش مرحلة تحول من نموذج معين المجتمعات إلى نموذج آخر، أي من المجتمع الرأسمالي (الذي يتميز بأسلوب خاص للإنتاج بسيطر عليه أصحاب المصانع والبنوك، ووجود نظام خاص للمعتقدات والايديولوجيات) إلى نموذج آخر للمجتمع أطلق عليه والمجتمع الإداري، . وقبل أن يفسر بيرنهام عملية التحول إلى هذا المجتمع، ناقش النظرية الماركسية، موضعاً أن الثورة الروسية لم تحقق بعد مجتمعاً اشتراكياً، وأنه في معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تكن هذاك أية ثورات بروليتارية، وأن الحالات البسيطة التي ظهرت فيها مثل هذه الثورات لم تكن ناجحة كما هو الحال بالنسبة لألمانيا في عام ١٩١٨ . كذلك تضمنت نظرية ببرنهام تحليلاً لدور المديرين، موضحاً أنهم سيشكلون صفوة حاكمة. ولقد فرق بين فئتين من المديرين: الأولى تشمل العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا ومديري عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها، أما الثانية فنضم المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة الذين يشغلون قمة الأوضاع الإدارية. ويعتمد تحليل بيرنهام لدور المديرين في المجتمع على الفكرة القائلة بأن المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت انفصالاً كبيراً "بين ملكية الصناعة وإدارتها". ومع أن هذه الفكرة قد ترددت في كتابات ماركس، إلا أن بيرنهام بحاول أن بكسيها دلالة معينة، حيث يؤكد أن المديرين قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في حوزة الملاك الرأسماليين للصناعة، ومن ثم فإنهم يكتسبون قوة تشكيل البناء الاجتماعي ككل. ولقد دعم نظريته بمحاولة الكشف عن أن الايديولوجية الفردية للرأسمالية قد تلاشت لتحل محلها "ايدبولوجية إدارية" . ويبدو أن دفاع بيرنهام الشديد عن والثورة الإدارية، قد جعله يتجاهل بعض التطورات الحديثة. فثمة رابطة وثيقة بين الملاك ومديري الصناعة في مجالات عديدة - فالملاحظ أن المديرين غالباً ما يكونوا من بين الملاك، بمعنى أن لهم حصصاً في أسهم الشركات التي يعملون فيها. وحتى إذا ما افترصنا أن المديرين ليسوا من كبار أصحاب الأسهم في شركاتهم، فإنهم غالباً ما ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا. وفضلاً عن ذلك فإن تعيين المديرين غالباً ما يكون من بين الطبقات العليا في المجتمع. وهكذا يبدو وإضحاً أن كبار المديرين وذوي الملكية يرتبطون بروابط وثيقة بحيث يؤلفون جماعة متماسكة إلى حد ما(۱). ولا يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فيما ينعلق بالمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، يختلف أن النطاق الاجتماعي الذي يتم التعيين منه لهذه الوظائف ليس شديد الاتساع. وفي ضوء هذه الظروف يصعب القول بوجود ثورة إدارية وشيكة الحدوث كما يذهب بيرنهام.

أما رايت ميلز الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنهما يتحددان لا يتوقفان على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنهما يتحددان في صوء البناء الاجتماعي – الاقتصادي لمجتمع معين، وإذا كان بيرنهام قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور تحكم في وسائل الإنتاج، فإن ميلز قد وجد أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم ميلز قد وجد أن هذه القرة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة المحجم كالمؤسسات العسكرية، والشركات الكبرى، والهيئات السياسية، والصفوة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يصبوطر سيطرة كاملة على المجتمع ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يصبوطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وبالتالي فإن القوة تميل إلى إتخاذ طابع نظامي عام، ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي(٢).

Cements, R., Managers: A Study of Their Careers in Industry, London, Allen and Unwin, 1958.

⁽²⁾ Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford University Press, New York, 1962.

ويشكل قادة المنظمات والمؤسسات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومي، بحيث تنشأ ببنهم صلات وروابط وثيقة. ويذهب مياز إلى أن مثل هذه الروابط تكون في أوج قوتها حينما ويتبادل الأفراد فيما بينهم الوظائف الطيا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة، (١). ويكشف مياز بعد ذلك عن أن السلطة في المنظمات الأمريكية قد أصبحت مركزة في يد القلة المتحكمة فيها، وأن حصول هذه القلة على السلطة يعد في نظرها وصنعاً للتاريخ، (١)، أي القدرة على تغيير مجرى نشاط عدد كبير من الأفراد على نحو معين. ويعتقد مياز أن قوة وصنع التاريخ، التي تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم، أي أن تضع العلاقات الاجتماعية القائمة موضع تساؤل، وأن تقيم – استناداً إلى

والملاحظ أن مياز قد عرف الصغوة القوة المنس الطريقة تقريباً التي عرف بها باريتو الصغوة الحاكمة . فهو يقول المكن تعريف صغوة القوة عرف بها باريتو اللصفوة الحاكمة . فهو يقول المكن تعريف صغوة القوة النها تضم أولتك الذين يشغلون الأوضاع القيادية (١٦) . بيد أن تعليلاته النظرية التي أسسها على هذا التعريف لم تكن مقنعة في عدد من الوجوه . فقد ميز منذ البداية بين ثلاث صغوات أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي: رؤساء الشركات، والقادة السياسيين، وأخيراً القادة العسكريين، ثم وجد نفسه بعد ذلك مضطراً لمواصلة البحث عما إذا كانت هذه الجماعات الثلاثة تشكل - مجتمعة - صغوة قوة واحدة . فإذا كان ذلك صحيحاً ، فما هي إذن القوى التي توحد بينها؟ وأحد الإجابات الممكنة على صحيحاً ، فما هي إذن القوى التي توحد بينها؟ وأحد الإجابات الممكنة على

⁽¹⁾ Ibid. p. 288.

⁽²⁾ Ibid. pp. 20 - 25 and the Sociological Imagination, Oxford University Press, Inc. 1959, p. 40.

⁽³⁾ Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 23.

هذا السؤال هي، أن هذه الجماعات تشكل بالفعل صفوة واحدة، لأنها تمثل طبقة عليا يتعين أن نطلق عليها مطبقة حاكمة (١). وبرغم ما ذهب إليه ميلز من أن غالبية أعضاء هذه الصفوات قد أتوا بالفعل من طبقة عليا مرموقة اجتماعياً، إلا أنه لم يؤكد أن هذه الطبقة العايا تحكم المجتمع من خلال: الصفوات المختلفة، وحيدما عاود الاهتمام بهذه المشكلة في موضع آخر من مؤلفه، لم يفعل سوى أن رفض التصور الماركسي للطبقة الحاكمة. ولقد سبق لميلز أن رفض وجهة النظر القائلة بأن هناك رقابة شعبية على صفوة القوة، تلك الرقابة التي تتم من خلال عملية التصويت، كما سبق أن أكد فكرة وحدة الصغوة وتجانس أصولها الاجتماعية، وهي أمور تشير إلى اتماد الطبقة الحاكمة . بيد أن الصياغة التي قدمها مياز كانت غامضة وغير مقنعة . إذ أنها لا تعدو أن تكون إشارة إلى «التداخل المعقد بين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية،، والذي سعى من خلاله إلى تفسير الصراع الدولي الذي كانت الولايات المتحدة طرفاً من أطرافه. ولكي يدلل مياز على ترابط الصفوات الثلاث (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) في الولايات المتحدة، نجده يحاول الكشف عن تماثل أفراد هذه الصغوات فيما يتعلق بأصولهم الاجتماعية، موضحاً العلاقات الشخصية والأسرية بينهم. إذا كان ميلز قد رفض فكرة تشبيه الجماعة بالطبقة الحاكمة، فإنه قد وجد نفسه - حينئذ -عاجزاً عن تقديم تفسير مقدع التضامن بين أفراد الصفوة، فضلاً عن أنه باستبعاده لفكرة الطبقة الحاكمة قد وجد نفسه مضطراً أبضاً لاستبعاد الطبقات التي تأخذ موقفاً معارضاً من هذه الطبقة (٢).

ولقد انعكست وجهات نظر ميلز على تحليله لبناء المجتمع الأمريكي،

⁽¹⁾ Ibid. p. 59.

⁽٢) ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٣٦.

ذلك التحليل الذي يتصفّ بقدر كبير من التشاؤم، فهو بذهب إلى أن هذا المجتمع قد تحول إلى جماعات صغيرة مستقلة تمارس تأثيراً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات السياسية. ومعنى ذلك أن الصفوة هي التي تتخذ القرارات المصيرية ميقية الجماهير في حالة سكون وهدوء، مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن في الترويح عنها. وفضلاً عن ذلك كشف مياز عن الفساد المتفشى داخل الصفوة ذاتها، وهو فساد يعود إلى الحالة التي لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيماً دقيقاً يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة فضلاً عن سبطرة قيمة جمع المال. والملاحظ أن تحليل مبلز للتغيرات التاريخية التي طرأت على بناء القوة في المجتمع الأمريكي كان تخليلاً تشاؤمياً إلى حد بعيد، خاصة حينما ناقش الملامح العامة للسياسة الحديثة، ذلك أنه (أي مياز) لم يقدم اذا مخرجاً من الموقف الذي شخصه وأدانه، ومع ذلك فيبدو أنه - متفقاً في ذلك مع باريتو وموسكا - يؤمن بالقضية الذاهبة إلى أنه برغم الطابع الديموقراطي الذي نتسم به المجتمعات الحديثة، إلا أنها خاصعة - في حقيقة الأمر - لحكم الصفوة، وأنه برغم المزابا التي صاحبت مجتمعاً كالولايات المتحدة، فإن النطورات المختلفة قد أدت إلى ظهور صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل في أي مجتمع إنساني حتى الأن(١).

ومن منظور مختلف درس بيرن Pirenne مشكلة دورة الصفوة في مقال له بعنوان ومراحل التاريخ الاجتماعي للرأسمالية، ذاهباً إلى أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليية كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين. فبحدوث التغير في النمو الاقتصادي، يحدث انقطاع في

⁽¹⁾ Mill's, C. Wright. The Power Elite, op. cit. p. 304.

الاستمرار، ذلك أن الرأسماليين الذين ظلوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن مواءمة أنفسهم مع الظروف التي نتجت عن الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار، وهي ظروف تقتصى ظهور وسائل جديدة الإشباعهم. وما يلبث. هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا تقاعدهم، ساعين إلى اتخاذ وضع الارستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة في إدارة شئون المجتمع والإسهام فقط بتقديم رأس المال. وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والإقدام على إنجاز المشروعات لكي نحل محل فئة الرأسماليين القدامي(١). ولقد ميز "بيرن" بين ثلاث فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي: ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادي عشر، ونمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر، وأخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. ويمكننا الإشارة بعد ذلك إلى تحليل شومبيتر Schumpeter لفكرة دورة الصفوة، وهو تحليل يشبه في خطوطه العريضة ذلك الذي قدمه "بيرن". فلقد اهتم شومبيتر بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة الصفوة(١). فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعي تتأثر – إذا ما نحينا عملية الصدفة جانباً – بنشاط الفرد وذكائه، كما تتأثر بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العلياء وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي. كذلك نجد "شومبيتر" عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل يمنح خصائص الأفراد وزبا معيناً، ولكنه يؤكد أن التأثير الأعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة

⁽١) أنظر ت. ب. برترمور، الصفرة والمجتمع، المرجع السابق، ص ٦٤.

⁽²⁾ Schumpeter J. Imperialism and Social Classes, Oxford, Basil Blackwell, 1951.

على وظائف جماعات الضفوة، ومن الواضح أن "شومبيتر" يتفق مع "بيرن" على أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل في المجمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية، وأن مثل هذه الجماعات قد نزيد بالتالي من تأثيرها الاجتماعي إلى المدى الذي نزداد فيه حيوية النشاطات التي تمارسها بالنسبة المجتمع ككل، وأن هذه النشاطات قد نودي إلى إحداث تغييرات في النظام السياسي وفي البناء الاجتماعي ككل. كذلك يلاحظ أن الرجلين قد اهتما بظهور وانهيار الجماعات الاجتماعية وعلى الأخص تلك التي تلعب أدواراً ويبدو هذا التأثر واضحاً بصفة خاصة حيثما فضلا مصطلح «الصفوة» لوصف هذه الجماعات وتقديم نموذج تصوري للمجتمع، مصطلح «الصفوة» لوصف هذه الجماعات وتقديم نموذج تصوري للمجتمع، فيه تسود إمكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة فيه تسود إمكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التي تعيز بين الصفوة الحاكمة والجماهير.

(1)

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكنا مناقشة الصفوات في المجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ماركس – على نحو ما أشرنا في موضع سابق من أبرز الذين عالجوا هذه القضية. فهو يؤكد أن «الطبقة الحاكمة» في المجتمع الرأسمالي هي الطبقة التي تملك أساليب الإنتاج وتتحكم فيها، والتي تملك – بالتالي – القوة الاقتصادية التي تمكنها من استخدام الدولة كوسيلة للسيطرة على المجتمع، وعلى النقيض من وجهة نظر ماركس نجد أصحاب النظريات الديموقراطية الليبرالية يرفضون وجود طبقة «رأسمالية» بالمعنى الذي يقصده ماركس، ذلك أن القوة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي تميل إلى الانتشار والتفتت، بحيث لا تتاح لها الفرصة للتركز في طبقة معينة. لذلك فإن الطبع الجماعي للقوة الاقتصادية – وبالتالي القوة السياسية – هو لذلك فإن الطابع الجماعي للقوة الاقتصادية – وبالتالي القوة السياسية – هو

السمة المميزة للمجتمعات الغربية الصناعية. ويعد ألكس دي توكفيل De Tocqueville من أشهر ممثلي النظريات الديموقراطية الليبرالية. ففي مقدمة كتابه الديموقراطية في أمريكا، Democracy in America يقول: القد كتبت مؤلفي هذا ولدى انطباع قوى بأن المساواة في المجتمعات الغربية هي حقيقة. آنية لا ربب فيها، برغم ما قد بواجهها من عقبات، (١). ومنذ أن نشر مؤلف دى توكفيل، ونحن نشهد سيلاً من الكتابات التي تؤكد فكرة انجاه المجتمعات الغربية الرأسمالية نحو المساواة وتكافؤ الفرص، حتى أن أحد علماء السياسة المعاصرين قد ذهب إلى حد القول وبأن المساواة في الديموقراطيات الغربية Egalitarianism تمثل الخلاص الاجتماعي والسياسي لشعوب غرب أوريا، (٢) . كذلك ذهب مفكرون آخرون إلى أن روح المساواة التي بدأت تنتشر في مختلف أرجاء العالم الغربي، إنما تعود إلى عوامل عديدة كالتصديع، والضغوط الشعبية، والنظم الديموقراطية، مما شجع أحد علماء الاجتماع على القول بأن فترة ما بعد خمسينيات القرن العشرين تمثل حقية ونهاية الايديولوجية ، واختفاء مرحلة الاستقطاب الطبقى بسبب الامتيازات العديدة التي حصلت عليها الطبقة العاملة الصناعية (٢). بيد أن هناك وجهات نظر معارضة لتلك التي تؤكد انتشار روح المساواة في المجتمعات الغربية. فلقد أرضح تيتمس Titmuss في دراسة شهيرة له أن من الصحب القول بأن ثمة قوى فعلية تسهم في تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية في بريطانيا ابتداء

De Tocqueville, A., Democracy in America, Doubleday, Garden City, N. Y. 1955. The Introduction.

⁽²⁾ Meisel, J. H., The Myth of the Ruling Class: Gaetano Mosca and the Elite, London, 1962, p. 6.

Saville, J. «Labour and Income Redistribution», The Socialist Register, 1965.

من سنة ١٩٣٨، بل أن هذاك قرى مصادة تعمل على ظهور انجاه عكسي(١). وفي الولايات المتحدة نجد تأييداً لهذه الفكرة، حيث ذهب كولكو Kolko إلى الدين أنه ليست هناك شواهد تشير إلى الانجاه نحو مزيد من المساواة في الدخول خلال الفترة فيما بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٩٥(١). وهناك بيانات احصائية تؤكد هذه الأفكار. ففي سنة ١٩٦٠ اتضح أن ١٪ من السكان البريطانيين يمكون ٤٢٪ من مجموع الثروات الخاصة. وفي الولايات المتحدة (في سنة ١٩٥٧) اتضح أن ٢٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك ٢٩٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك ٢٩٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك ٢٩٪ من مجموع الأسر الأمريكية تملك المن المنان البروات الخاصة (١٩٠٣). والملاحظ أن علماء الاجتماع الذين يؤكدون انتشار مثورة الاستهلاك، في المجتمعات الغربية. تلك الثورة التي مكنت أفراد الطبقة العاملة من الحصول على رموز مكانة الطبقة الوسطى. بيد أن من الصحب التسليم بصدق هذه الفكرة تسليماً كاملاً. ذلك أن الفروق الطبقية (الكمية والكيفية) لا تزال قائمة في مجالات عديدة ليس أقلها الاستهلاك، كما أن الحصول على السلع والخدمات لا يعني أن ثمة تغيراً قد طرأ على العلاقة بين العمل ورأس المال.

والمحقق أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تصم طبقة اجتماعية صغيرة العدد (أو صفوة) تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومي وتتمتع بالامتيازات المختلفة التي تتيحها لها الملكية الخاصة. ومع ذلك يذهب بعض الدارسين إلى أن الملكية الخاصة قد بدأت تفقد جانباً من أهميتها

Titmuss, R., Income Distribution and Social Change. London. 1965. p. 198.

⁽²⁾ Kołko, G., Wealth and Power in America, London, 1962, p. 13.

⁽³⁾ Meade, J., Efficiency, Equality and the Ownership of Property, London, 1964.

في هذه الدول بسبب القبود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة عليها، فضلاً عن الاتحام المتزايد نحو الفصل بين الملكية الخاصة وإدارتها، ذلك أن ادارة المشروعات الخاصة قد أصبحت من نصيب فله من المديرين المتغرغين. ومعنى ذلك أن الملكية الخاصة وإن كانت تتبح فرصة الحصول. على امتيازات معينة، إلا أنها لا تشكل وحدها العنصر الحاسم المحدد للسلطة الاقتصادية أو السياسية. وبيدو أن هذه الاعتبارات هي التي دفعت بعض العلماء إلى القول بأن المجتمعات الرأسمالية الصناعية لم تشهد بعد ،طبقة حاكمة، تعتمد اعتماداً أساسياً على ملكية وسائل الإنتاج. والواقع أن الجماعات الإدارية تشكل عنصراً هاماً داخل المجتمع الرأسمالي. فلقد أشار ماركس قبل قرن من الزمان إلى إمكانية ظهور قيادات إدارية قوية في ظل مجتمع رأسمالي قائم على المشروعات الصناعية والتجارية الضخمة، وأن مثل هذه القعادات سوف بتولى إدارة رووس الأموال بصيث بتبدول الرأسماليون بمرور الوقت إلى مجرد أشخاص بمتلكون مقادير هائلة من الثروة(١). بيد أن ماركس كان يشير إلى عملية لا تزال في بداياتها المبكرة. ففي فترة لاحقة - وعلى الأخص خلال القرن العشرين - ظهر انفصال واضح بين الملكية والإدارة خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة الحجم، وفي الولايات المتحدة لوحظ ظهور انجاه مواز يتمثل في السيطرة الاقتصادية المتزايدة التي تمارسها بعض العائلات الأمريكية. فمن ببن خمسمائة شركة أمريكية ضخمة، كان أكثر من مائة منها تخضع لسيطرة فرد واحد أو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى عائلة واحدة (١). كذلك أوضحت بعض

See Strachey, J., Contemporary Capitalism, London, 1956, pp. 150 - 151.

⁽²⁾ Berle, A., The XXth Century Capitalist Revolution, London, 1960, p. 180.

الدراسات الحديثة أن كثيراً من مديري الشركات والمؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة لم يحصلوا على أوضاعهم من خلال الملكية ، ولكن من خلال التعيين والاستقطاب، مما يعني أن الانجاه نحو انفصال الملكية عن الإدارة هو انجاه مستمر وفي خط صاعد، وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن العنصر الإداري قد أصبح مستقلاً إلى حد كبير عن الملكية ، وأن المشروعات الكبرى قد أصبحت تعتمد أساساً على أعداد هائلة من حملة الأسهم، على الرغم من ذلك كله فإن الواقع العملي يشير إلى أن هناك قلة حاكمة تسيطر تماماً على هذه المشروعات وتوجهها لخدمة مصالحها الخاصة . ومن هذه الزاوية يمكن القول أن هذه الصفوة الإدارية تشكل جماعة اجتماعية – اقتصادية لها خضائصها ودوافعها ومصالحها الذي تميزها وتبعدها عن مصالحها الذي تميزها

ولقد أوضحت دراسات عديدة أجريت على المجتمعات الغربية أن نسبة ملحوظة من أفراد الصغوة الإدارية تنتمي إلى أصول اجتماعية معينة تتمثل بجلاء في المهن الغنية العليا. بيد أن هذه الدراسات لا تعكس بدقة ديناميات الالتحاق بوظائف الصغوة الإدارية في هذه المجمتعات. فالواقع أن الالتحاق بأوضاح الصغوة عموماً يتم في ضوء قواعد وراثية واضحة. إذ أن فرص أفراد الطبقة الدنيا في الوصول إلى الطبقتين الوسطى والعليا تبدو صديلة للغاية. ولقد أشار ويسترجارد Westergaard في مقال له(١) إلى أن جانباً كبيراً من حركة الأفراد بين الطبقات تتم في حدود اجتماعية ضيقة كيلانتقال من المهن الهدونة إلى المهن غير اليدوية، وأن هذا الإنتقال لا

Wesergaard. J., "The Withering Away of Class: A Contemporary Myth". in Anderson. P. Blackburn. R. (eds.). Towards Socialism. London, 1965. p. 89.

بصاحبه بالضرورة تغير أساسي في نظام توزيع الدخول. وتشير البيانات المنشورة حتى سنة ١٩٦٠ إلى أن نسبة أبناء العمال اليدويين الذين استطاعوا أن يحققوا ما أطلق عليه ميلر Miller «بالقفزة الكبرى» نحو المهن الفنية العليا لا تتعدى ٥٪ في أوربا الغربية، و ٨٪ في الولايات المتحدة (١). كذلك لوحظ. أن انتشار الطابع الإداري للتنظيمات الحديثة قد لعب دوراً كبيراً في تحديد فرص الحراك الاجتماعي بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا. إذ أن الوظائف الإدارية العليا تنطلب - بادئ ذي بدء - مؤهلات تعليمية لا يستطيع المصول عليها إلا أفراد الطبيقتين الوسطى والعليا . ولقد لاحظ أندرسون Anderson أن هناك اتجاها متزايداً نحو عدم تكافؤ الفرص في مجال التعليم العالى في دول أوريا الغربية والولايات المتحدة (٢) . كذلك أكد "بيندكس" Bendix أن معظم طلاب الجامعات الأمريكية ينتمون إلى رجال الأعمال، وكبار المزارعين، وذوى المهن الفنية العليا(٣). ويبدو أن التعليم العالى في الولايات المتحدة بتطلب إمكانيات وتسهيلات لا تقدر عليها إلا أسر الطبقتين الوسطى والعلياء وإن كان ذلك لا يتعارض — بطبيعة الصال — مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة نسبة أبناء الطبقة الدنيا في مراحل التعليم العالى. وهناك دراسات عديدة تشير إلى أن المؤهلات التعليمية لا تكفى وحدها لتحقيق الحراك الاجتماعي السريع، وأن هناك عوامل طبقية وعرقية وأسرية تلعب في هذا المحال دوراً لا يمكن تغافله.

Miller, S. M., «Comparative Social Mobility», in Current Sociology, New York, 1960, vol. 9.

⁽²⁾ Anderson, C., «The Social Status of University Students in Relation to the Type of Economy: an International Comparison», in Transactions of the Third World Congress of Sociology, 1956, vol. 5, pp. 51 - 52.

⁽³⁾ Bendix, R. Lipset, S., Social Mobility in Industrial Society, p. 94.

هذا وقد ظهرت مناقشات عديدة حول الدور السياسي لكبار الرأسماليين في الدول الصناعية الغربية، وتأثير ذلك على "طبيعة بناء القوة فيها". فلقد أشار كارل كاوتسكى Kautsky إلى أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على المجتمع الغربي لكنها لا تحكمه (١). ولقد لفئت هذه العبارة أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين، مما حدا ببعضهم إلى جمع الشواهد المتناثرة عن بدايات الرأسمالية في المدن الإيطالية للتعرف على الدور المسيطر الذي مارسه كبار رجال الأعمال آنئذ(١). وبرغم ظهور صراعات مبكرة بين الطبقة الرأسمالية والجهاز السياسي للدولة، إلا أن هذه الطبقة قد استطاعت – بمرور الوقت – ممارسة تأثيرات سياسية متزايدة، بدت أوضح ما تكون في تمثيل كبار الرأسماليين في الأجهزة السياسية التنفيذية. وبرغم الإنجازات العديدة التي حققتها الطبقة الرأسمالية في الدول الصناعية الغربية، إلا أن يعض المفكرين الاجتماعيين يميلون إلى التقليل من أهميَّة التوجيه السياسي لهذه الطبقة. فعلى سبيل المثال نجد ماكس فيبر Weber يعتقد أن كبار رجال الصناعة لا يمتلكون الوقت ولا يتمتعون بالمهارات التي تمكنهم من دخول الحياة السياسية (٢) . كما أشار شومبيتر Schumpeter إلى نقطة مماثلة حيدما أكد أن الرأسمالي يميل بحكم تكوينه الشخصي إلى خاق عالم خاص به قد يغنيه عن الدخول في عالم السياسة(). وهذاك شواهد تشير إلى أن رجال الأعمال يميلون إلى تأكيد حقيقة ابتعادهم عن الشئون السياسية. بيد أن الواقع العملي

⁽¹⁾ Kautsky, K., The Social Revolution, London: 1947, p. 13.

⁽²⁾ Cox, O., The Foundations of Capitalism, New York, 1959.

⁽³⁾ Bendix, R., Max Weber, An Intellectual Portrait, New York. 1960.

⁽⁴⁾ Schumpeter, J., Capitalism. Socialism and Democracy, 1950, pp. 137 - 38.

يشير إلى غير ذلك تماماً. إذ أن القوة الاقتصادية تميل باستمرار إلى تدعيم نفسها بقوة سياسية موازية. ففي الولايات المتحدة لوحظ أن رجال الأعمال كانوا يشكلون أكبر جماعة مهنية ممثلة في الحكومات الأمريكية في الفترة فيما بين سنتي ١٨٨٩ و ١٩٤٩. فمن بين العدد الكلي للوزارة خلال هذه الفترة مكان أكثر من ٢٠٪ منهم من رجال الأعمال(١). كذلك لوحظ خلال فترة حكم ايزنهاور (بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦١) أن عدد رجال الأعمال من الوزراء كان كبيراً نسبياً(٢). وفي بريطانيا اتضح أن عدد رجال الأعمال في الوزارات فيما بين سنتي ١٨٨٦ و ١٩٥٠ كان يصل إلى الثلث بما في ذلك رؤساء الوزارات.

والواقع أن الحكومة ليست هي المجال الوحيد الذى يلعب فيه رجال الأعمال دوراً هاماً، فهم يمارسون أيضاً تأثيراً هاماً في المجال الإداري. ففي فرنسا – مثلاً – لوحظ وجود تحالف كبير بين رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين("). ذلك أن نشاطات رجال الأعمال ليست بمعزل عن النشاطات الحكومية. ولعل ذلك يوضح لنا زيف القضية الذاهبة إلى أن رجال الأعمال لا يمارسون سيطرة كبيرة على الحكومة والإدارة والاقتصاد. إن الدور الذي يؤديه رجال الأعمال من خلال مناصبهم السياسية لا يتعلق فقط بالدفاع عن مصالحهم داخل الدولة، بقدر ما يتعلق بالإسهام في تحديد خطوطها السياسية والايديولوجية. ومن هنا نجدهم يقدمون تصوراتهم خطوطها السياسية والايديولوجية. ومن هنا نجدهم يقدمون تصوراتهم الخاصة عن بعض القضايا الهامة «كالمصلحة القومية»، «والنمو الاقتصادي»

Laswell, H. et al. The Comparative Study of Elites, N. Y., 1952.

⁽²⁾ Mills, C. W., The Power Elite, New York, 1954, pp. 232 ff.

⁽³⁾ Schonfield, Modern Capitalism, London, 1959, p. 128.

موالحرية السياسية م. وبرزغم ذلك كله فإن هناك من بذهب إلى أن الصفوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الحديثة لا تشكل طبقة متماسكة، خاصة إذا ما قارناها بتلك التي سيطرت على المجتمعات الأوربية خلال القرن الثامن عشر. وفي ضوء هذه النقطة يفسر البعض التباعد بين رجال الأعمال وكبار موظفي الدولة في ضوء الامتيازات المتباينة التي يحققها كل منهم، برغم انتمائهم جميعاً إلى الطبقتين الوسطى والعليا(١). وهناك دراسات عديدة تناولت الأصول الاجتماعية للصفوة الإدارية في المجتمعات الصناعية الغربية. فعلى سبيل المثال أوضح مينود Mynoud أن كبار موظفي الدولة في فرنسا ينتمون في الأصل أما إلى الطبقة الوسطى - العليا أو الطبقة العليا -العلياء وأن ذلك ينطبق أيضاً على كبار قادة الجيش والقضاة. كذلك لوحظ في بريطانيا أن كبار الموظفين المدنيين يحصلون عادة على تعليم متميز وينتمون إلى أصول طبقية عايا(١) . وفي الولايات المنتصدة أوضح بعض الدارسين وجود اتجاهات مماثلة لتلك التي توجد في فرنسا وبريطانيا. فلقد أشار ماتيوس Matthews إلى أن الذين يتحكمون في القرارات الأساسية في الولايات المتحدة ينتمون إلى أسر أصحاب المهن الغنية الطيا وكبار الملاك، وأن نسبة قليلة منهم تنتمي إلى أسر الطبقة العاملة وصغار الموظفين(؟) . أما رايت ميلز Milis فلقد أوضح أن كبار ضباط الجيش في الولايات المتحدة بنتمون عموماً إلى أسر الطبقة الوسطى العلياء وأن نسبة صنيلة منهم هي التي

Goodwin, A. (ed.) The European Nobility in the 18th Century, London, 1953.

Kelsall, R., The Higher Civil Servants in Britain, London, 1955.

⁽³⁾ Matthews, D., The Social Background of Political Decision Makers, New York, 1954, pp. 23 - 24.

تنتمي إلى الطبقة العاملة(١). وفيما يتعلق بألمانيا فلقد أشار رالف "دارندورف" Dahrendorf إلى أنه برغم انهيار الاحتكار القديم الذي كانت شمارسه طبقة النبلاء، فإن جماعات الصفوة في ألمانيا أصبحت تتألف منذ سنة ١٩١٨ من أفراد ينتمون - بشكل أو بآخر - إلى الطبقتين الرسطى والعليا(٢). وهناك عوامل عديدة تشجع على ظهور هذه الانتهاهات. من ذلك أن الذين يتحكمون في الاختيار للوظائف المدنية الكبرى ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا سواء أكان ذلك من خلال الأصل الاجتماعي أو من خلال النجاح المهني، وأنهم بذلك يكونون صورة معينة لأسلوب تفكر وسلوك كبار الموظفين والقادة المسكريين. ولقد أشار ماكس فيبر Weber إلى من خلال الاعتماد على المعايير الموضوعية في التعيين والترقية من خلال الاعتماد على المعايير الموضوعية في التعيين والترقية والمكافأة (١). لكن يبدو - مع ذلك - أن البيروقراطية تعبر في نهاية الأمر عن طبيعة البناء الطبقى الذي يميز المجتمع بوجه عام.

ولاشك أن هناك تغيرات عديدة طرأت على بناء الصغوات في الدول الصناعية الغربية خلال العقود الأخيرة. فهناك محاولات تسعى إلى إتاحة الغرصة أمام أبناء الطبقة العاملة للدخول في الوظائف المدنية الرئيسية. بيد أن هذا الاتباه لا يعبر عن اتجاه ديموقراطي حقيقي، بقدر ما يعبر عن اتجاه برجوازي يتبناه الصاعدون من أفراد الطبقة العاملة إلى قمة الهرم الإداري.

⁽¹⁾ Mills, C. Wright, The Power Elite, op. cit. p. 1952.

⁽²⁾ Dahrendorf, R., Society and Democracy in Germany, London, 1969, p. 228.

⁽³⁾ Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization, New York, 1974, p. 340.

فحينما يحصل هؤلاء الأفراد على الوظائف الإدارية العليا، فإنهم بتكاملون شيئاً فشيئاً مع الصغوة الإدارية، وبالتالي يكتسبون كل الرموز المعبرة عن انتمائهم الجديد، ومن الطبيعي ألا تضعف هذه العملية بناء الصغوة الإدارية ككل، بل إن عكس ذلك هو الصحيح. ذلك أن احساس أفراد الصغوة بالانفتاح والتكافؤ يقوي من اعتقادهم بأن حصولهم على أوضاعهم إنما تم في ضوء معايير الكفاءة والجدارة، إن دخول أعداد محدودة من أفراد الطبقة الدنيا إلى الصغوات المختلفة في الدول الصناعية من شأنه تدعيم المعتقدات السياسية الشائعة التي أهمها الديموفراطية والمساواة والحراك الاجتماعي، بيد أن انتشار هذه المعتقدات وسيطرتها لا يعني أنها تجد تطبيقاً واقعياً حقيقياً.

(Y)

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة دور الصغوات في الدول النامية. ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً عديدة تبدأ بالفصائص العامة المميزة للصغوات، لتنتهي بموقفها من عمليات التنمية والتحديث، وهناك مبررات قوية لدراسة الصغوات في الدول النامية، لمل أهمها ذلك التحول الذي طرأ على هذه الدول بحصولها على الاستقلال، وظهور صغوات جديدة حلت محل الصغوات القديمة في إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويميل بعض الدارسين إلى اعتبار الصغوات الجديدة بمثابة الويث الشرعي للصغوات القديمة التي كانت قائمة في الدول النامية خلال الحقبة الاستعمارية. ويبدو أن الظروف التي تعربها الدول النامية تشكل مجالاً خصباً لدراسة العوامل المؤدية إلى ظهور الصغوات وعلاقتها بالجماهير، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في مجالات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، ومع التسليم بأن هناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية فيا يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف النامية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف الناريخية، فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي والظروف الناريخية،

إلا أن ذلك لا يمنع من الوصول إلى بعض الأحكام العامة المتعلقة بقضية الصغوة في الدول النامية(١).

وعلى الرغم من اختلاف العلماء الاجتماعيين حول تصنيف الصغوات المختلفة في الدول النامية، إلا أن هناك اتفاقاً على وجود مجموعة من الصغوات يبدو أنها شائعة في معظم الدول النامية. من ذلك الطبقة الوسطى والمثقفون الثوريون، والقادة الوطنيون. وهناك في الواقع صفوات أخرى توجد في بعض الدول النامية كالصفوة ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (وتضم كبار ملاك الأرض أو الارستقراطية التجارية). والواقع أن الدور الذي تلعيه هذه الصفوة محدود دائماً بمصالحها الخاصة واستعرار الأوضاع القائمة. ولقد أحدثت هذه الصفوة بعض المعديلات الطفيفة كتشجيع فرص الحراك الاجتماعي لبعض الجماعات. بيد أن ذلك لا يستطيع وحده تحقيق الاحتياجات الجماهيرية المتمثلة في النمو الاقتصادي السريع. وارتفاع مستويات المعيشة، وتحقيق عدالة النوزيع في الدخول الاقتصادية والخدمات

وتتجه كثير من الدول النامية إلى تدعيم الطبقة الوسطى وتوسيع نطاقها بزيادة فرص الحراك الاجتماعي إليها . وهناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك .

 ⁽١) خلال المنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تتناول طبيعة جماعات الصغوة في الدول النامية من زوابا مختلف أنظر على سبيل المثال :

Shils, E., «The Intellecuals in the political Development of the New States», in Finkle, J. and Gable, R. W. Political Development and Social Change, New York, 1971, pp. 249 - 276, Pye, L. «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid. pp. 277 - 283, Riggs, F. «Bureaucrats and Political Development», in Ibid, pp. 331 ff.

فلقد تشكلت الطبقة الوسطتى في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التي أدخلتها القوى الأوربية إلى هذه الدول. كذلك فلقد حققت الصفوة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب صنعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي(۱). ومع ذلك فإننا نلاحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تشكل طبقة من للحظ في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسطى، مما منحها (أي الطبقة الوسطى) قوة سياسية إضافية. وفي داخل الطبقة الوسطى، نجد جماعة كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الإشراف على كثير من النشاطات كبار موظفي الحكومة الذين يتولون الإشراف على كثير من النشاطات التفيذية خاصة في ظل ظروف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. ويحاول بغض العلماء تشبيه موقف الصفوة الإدارية في الدول النامية الآن بموقف أصحاب المشروعات الرأسمالية في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، وذلك من حيث القدرة على النوجيه وممارسة التأثير السياسي(۱).

ويميل بعض الدارسين إلى عقد مقارنة بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة في الدول النامية، استناداً إلى موقفها من التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. فلقد أشار الجوهري في دراسة له(٢) إلى أن الدول النامية وهي تسعى إلى تحقيق استقلالها السياسي ونموها الاقتصادي قد شهدت تكون طبقة جديدة تضم في ما تضم المدرسين، والموظفين الإداريين، والأطباء، والمهندسين الزراعيين، وصمغار الصنباط؛ وأن أفراد هذه الطبقة قد تلقوا

⁽١) ت. ب. بوتومور، الصفوة والمجتمع، المرجم السابق، ص ١١٥.

⁽²⁾ Matossian, M., Ideologies of Delayed Industrialization, in Finkle, J. and Gable, R. Ibid., pp. 101 - 112.

 ⁽٣) محمد الجوهري، البداء الطبقي في الدول النامية، في السيد الحسيني وآخرون، دراسات في
 النامية الاجتماعية، المرجم السابق.

تعليمهم في الخارج أو على أيدي خبراء ومستشارين أجانب داخل الوطن. ويمكن اعتبار أيناء تلك الطبقة الجديدة – على الأقل من الناحية العددية البحية - أقوى دعاة التقدم ومجنديه والمتطلعين إلى التفكير الثقافي والتحديث بصفة عامة. ومن الطبيعي أن يجد أبناء جماعة الصفوة القديمة. طريقهم إلى هذه الطبقة الفكرية الجديدة، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية. بيد أن انتماءاتهم الطبقية الأصلية قد تحول بينهم وبين تبنيهم القيم والانجاهات المرتبطة بالتحديث. لذلك قد تقتصر حياتهم على الإندفاع ندو الاستهلاك بإسراف أو الاقتصار على المشاركة الروتينية المحافظة في النشاط السياسي العام. أما أفراد وجماعات الصفوة الجديدة فإنهم يتبنون قيماً واتجاهات مختلفة إلى حد ما. فالذين لم يصلوا منهم إلى احتلال مواقع مؤثرة على سلم السلطة يميلون إلى عدم الامتشال لبناء السلطة القائم، بل ويعملون على تعديله وتغييره. وفي بعض الأحيان لا يفكرون في تحقيق ذلك بالطرق الإصلاحية، وإنما يتجهون إلى الأساليب الثورية. وعند هذا الحد يبدأ حدوث صدام حاد في المصالح وخلاف ايديولوجي بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة. إذ تتحول الصفوة الجديدة إلى أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسع. ومعنى ذلك أن الصفوة الجديدة تستمد مبررات وجودها من وظيفة التحديث التي تضطلع بها في المجتمع، ومن كونها تمثل مصدراً دائماً للتطور وأو يصورة شكلية على الأقل.

وهناك اهتمام حديث بدراسة البناء الاجتماعي للصفوات في الدول النامية في محاولة التعرف على أصولها الاجتماعية. وهنا نجد بعض الدارسين يتوصلون إلى استنتاجات متعجلة حول المواقف السياسية المقبلة لهذه الصفوات. بيد أن مؤلفي كتاب والتركيب الطبقي للبلدان النامية، يؤكدون صعوبة التوصل إلى أحكام صادقة في هذا المجال. فالملاحظ أن الجانب الأكبر من مثقفي الدول النامية ينتمون إلى فئات غنية. كما أن الوسط الاجتماعي الواحد في الدول النامية قد بفرز أشخاصاً بتينون الماركسية ويدافعون عنها، كما قد يغرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية(١). ويميل بعض الدارسين إلى القول بأن الصفوة السياسية في الدول النامية ترتبط ارتباطاً قوياً بالقادة الوطنيين والمثقفين الثوريين. ففي معظم الدول الآسيوية والإفريقية لعب المثقفون دوراً بارزاً في الصراع ضد الحكم الاستعماري. وفي دراسة عن الصفوات الاندونيسية الجديدة التي اتصلت بالمراحل الأولى من حركة الاستقلال، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات، والأثر العميق الذي أحدثه المثقفون ذوو العقليات السياسية. كما كشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن الاندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين ذوى الكفاءة في الحركات المعادية لملاستعمار (٢). وفي نيجيويا حلت صفوة جديدة من الذين أتموا تعليمهم في الغرب محل الصفوة القديمة التي كانت تتألف من العائلات التقليدية الماكمة بعد تطور حركة الاستقلال(٢). ولقد أشار هودجكن Hodgkin في دراسة له إلى أن الصفوات السياسية الإفريقية تتألف - إلى حد كبير - من الطبقات الوسطى الجديدة وبخاصة القطاعات المتعلمة منها . ففي المجلس الحكومي بغانا، لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٤ أن ٢٩٪ من الأعضاء كانوا من بين المدرسين و ١٧٪ من الكتبة والمحامين و ١٧٪ من الذين يزاولون أعمالاً حرة. أما بالنسبة

⁽١) مقتبس من المرجع السابق، ص ٢٧١.

⁽²⁾ Niel, W. V., The Modern Indonesian Elite, London, 1965.

⁽³⁾ Smythe, H. and Smythe, M., The New Nigerian Elite, London, 1965.

لأعضاء المجلس التشريعي للمقاطعات التسعة التي كانت تدخل ضمن القسم الغربي الفرنسي من أفريقيا، فقد لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٧ أن ٢٧ ٪ كانوا من المدرسين و ٢٧ ٪ من موظفي الحكومة و ٢٠ ٪ من المشتغلين بالمهن الحرة(١).

هذا وقد خضعت المعتقدات السياسية للصفوات في الدول النامية لاهتمام كبير خلال السنوات الماضية. فلقد أشار ريمون آرون Aron إلى الماركسية كعقيدة سياسية تتبناها بعض القطاعات المثقفة في الدول النامية كمدخل للتنمية والتحديث (٢). وهنا تبدو الماركسية عقيدة تقرر بوضوح الأهداف أو الغايات التي يتعين تحقيقها، وتقدم تبريراً أخلاقياً الصفوة الحاكمة واسياستها. كذلك فإن الماركسية تأخذ صورة المذهب التقدمي القائم على المساواة ، كما أنها تمثل في الوقت ذاته نظرية للتصنيع السريم. غير أن فشل الدول النامية في تشكيل أحزاب سياسية ثورية، فضلاً عن الانتقادات التي أثيرت ضد الماركسية ذاتها، قد حالا دون تبنى كثير من المثقفين لهذه العقيدة كمدخل حدمى التغيير الاجتماعي والاقتصادي. لذلك نجد فكرة القومية أو الوطنية تمثل بديلاً لكثير من مثقفي الدول النامية. ففي أفريقيا - مثلاً - تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب الإفريقية التي تشترك في مشروعات فعلية لاتحاد فيدرالي من جهة أخرى . وفي معظم دول آسيا نجد النزعة الوطنية تأخذ طابعاً اشتراكياً واضحاً، كما أننا نجد هذه النزعة ترتبط في مجتمعات الشرق الأوسط ارتباطاً قوياً بالاشتراكية بسبب معارضتها للمصالح الأجنبية.

⁽¹⁾ Ibid. p. 25.

⁽²⁾ Aron, R., «Social Structure and the Ruling Class», British Journal of Sociology, I (2), 1950, p. 155.

وبالإضافة إلى الصفوة المثقفة هناك أيضاً صفوة رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن الحجم العددي لهذه الصفوة صغير نسبياً في الدول النامية، إلا أنها قد بدأت مؤخراً تمارس تأثيرات مختلفة الأشكال. والملاحظ أن صفوة رجال الأعمال في هذه الدول تضم جماعات عديدة من بينها أبناء أصحاب السلطة التقليدية الذين يتميزون بقدر أكبر من المرونة والاستعداد للتكيف، ويملكون كمية كافية من رؤوس الأموال. كذلك نجد بعض الجماعات والفئات الهامشية في بعض الدول النامية تشكل صفوات تجارية كما هو الحال بالنسبة للبنانيين في أمريكا اللاتينية، والعرب والهنود في أفريقيا جنوب الصحراء، والصينيين في جنوب شرق آسيا. ولقد كان أبناء هذه الجماعات يمارسون بعض الحرف، ولم يتكاملوا إلا بشكل جزئي فقط مع المجتمعات التي يعيشون فيها، ومن ثم لم تكن تقيدهم أو تكبت حركتهم المعايير والقيم التقليدية السائدة فيها، كما كانوا أكثر انفتاحاً على الموثرات الأجنبية وأكثر استعداداً . لإقامة علاقات مع الخارج(١) ، ويمكن أن نصيف إلى الفئتين السابقتين فئة جديدة تضم بعض أقارب وأصحقاء أصحاب السلطة الجحد وأتباعهم السياسيين الذين يستفيدون أعظم الفائدة من علاقاتهم بتلك الفئة. ومن الواضح أن هذه الفئة الجديدة من أصحاب الأعمال الوطنيين تختلف بصفة عامة عن نظيرتها في الغرب التي قادت عملية التنمية وذلك من حيث الاستعداد لتكوين رأس المال المستقل، والإقدام على المخاطر الاقتصادية، والارتباط بأهداف الاستقلال الاقتصادي الوطني. ولعل ذلك يجعلنا نذهب إلى أن ظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرياح العالية في الدول المامية لا تودي بالصرورة إلى تكوين رؤوس أموال جديدة، ومن ثم لا تسهم في

See for example Geerts, C., Peddlers and Princes, New York, 1966.

التنمية الاقتصادية حتى في صورتها الرأسمالية وعلى نحو ما شهدته أوريا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(۱). ولقد أوضح "فرانتز فانون Fanon" في مؤلفه «معذبو الأرض»(۱) أنه إنا كانت البرجوازية الوطنية في أوريا هي التي حققت الوحدات القومية فيها، فإن البرجوازية الوطنية في الدول النامية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة، ولا تستطيع أن توظف هذه المصالح في خدمة بناء مجتمع جديد. بل أن "فانون" قد أكد بجلاء أن البرجوازية الوطنية في البلاد الإفريقية التي استقلت حديثاً، قد أيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية وفتت الرحدة القومية من أجل الحفاظ على مصالحها. ويستنتج "فانون" من ذلك حقيقة أساسية هي، أن الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تتحقق إلا باندفاع الشعوب. وإذن فعلى الدول المتخلفة أن تثب فوق المرحلة البرجوازية، وأن تكون هذه الوثبة متجهة - بالتأكيد - نحو الاشراكية(۱).

وأخيراً فإن رجال الجيش في الدول النامية يشكلون صفوة متميزة (1).
وتلحب هذه الصغوة دوراً حاسماً في المجتمعات المستقلة حديثاً التي لا تزال
فيها النظم السياسية في طور التشكيل، مما يتيح لصباط الجيش فرصة كبيرة
لممارسة التأثير السياسي، والواقع أن تدخل الجيش في الشئون السياسية يعتمد
على عوامل عديدة منها: التقاليد التي تلقنها صباط الجيش، وأصولهم

⁽١) أنظر معد الجوهري، المرجع السابق.

⁽²⁾ Fanon, F., The Wretched of the Earh, Penguin Books, 1970.

⁽³⁾ ibid. p. 190.

⁽⁴⁾ Pye, L., «Armies in the Process of Political Modernization, in Finkle, J. Gable, R., Political Development and Social Change, New York, 1971, pp. 277 - 283.

الاحتماعية، ونطاق تأثيرٌ هم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم، فضلاً عن طبيعة علاقاتهم بالسياسيين. وهناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين على أن الجيوش الحديثة في الدول النامية تشكل قنوات أساسية للمراك الاجتماعي الصاعد. ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالى للطبقة الوسطى بمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى في المجتمع، وهي غالباً ما ترتبط بالطبقة العاملة والفلاحين وتنشغل بالصراع من أجل السيطرة السياسية(١). ففي مصدر وسوريا والعراق حدثت ثورات بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساسآ للطبقتين الوسطى والدنياء وفي أمريكا اللاتينية أيضاً اتخذ التدخل العسكري في مجال السياسة شكلاً جديداً خلال القرن الحالي، ولم يكن نموذج هذا التدخل هو نموذج الزعيم الذي ينتمي إلى الطبقة العليا من ملاك الأرض، ويستولى على القوة عن طريق صراع حزبي، بل ظهرت ثورات شعبية قادها صغار الصباط. ولقد أوضحت احدى الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في بعض دول أمريكا اللاتينية أن نموذج الثورة قد تغيير تغيراً ملحوظاً في الربع الثاني من القرن المشرين. فصغار الضباط الذين أحبطت مطامحهم، أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة، واستطاعوا أن يتعاونوا معها في اسقاط النظام القديم بالقوة المسلحة (٢).

وتستمد الجيوش في الدول النامية أهميتها باعتبارها رمزاً من رموز الاستقلال الوطني. فمع التقدم الهائل في تكنولوجيا الأسلحة، وصنطف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى، وارتفاع مكانة الدول النامية على

Johnson, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princetion University Press, 1962.

⁽²⁾ Liuxen, E., Arms and Politics in Latin America, London, 1962.

الصعيد العالمي، بدت بشكل وإضح ضرورة رفع المستوى الثقافي والفني لصباط الجيش. ولهذا السبب أرسات كثير من الدول النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم في الدول الغربية أو الشرقية (طبقاً لمصدر التسليح الذي تعتمد عليه الدولة النامية)، كما استقدمت خبراء ومدربين من تلك الدول المتقدمة لتوصيل العلم الحديث إلى قاعدة أعرض من العسكريين فيها. ويضطر بعض ضباط الجيش في الدول النامية إلى تدعيم مكانتهم بالارتباط بتيارات سياسية أو فكرية، مما قد يدفعهم إلى ممارسة نشاطات سياسية متنوعة . وهذا يدفعنا إلى القول بأن الدور الذي تؤديه الجيوش في الدول النامية متنوع أشد التنوع ويتوقف على عوامل عديدة. ففي بعض هذه الدول يمثل الجيش مؤسسة وطنية وحيدة قادرة على تجاوز الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية، وفي البعض الآخر نجد الجيش بالنسبة للفلاحين الأميين يمثل فرصة فريدة للاحتكاك بالعالم الخارجي وتدعيم الاحساس بالذات. كذلك فإن الجيش في الدول الدامية يمثل حلقة الوصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة. إذ أن هذه الدول قد تتسامح في قبول تخلف المستوى الثقافي أو الخدمات الصحية أو الاجتماعية، لكنها تحرص كل الحرص على تدعيم قواتها المسكرية وتوفير أحدث الإمكانيات لها(١) . وبالإضافة إلى ذلك كله فإن هناك إنجازات محددة يحدثها الجيش في جنوده والعاملين به. ففي تنظيماته يلمس القروي المجند - لأول مرة في حياته - أساليب التنظيم العصرى، وقواعد الانصباط، وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال في محو

⁽١) التركيب الطبقي البلدان الدامية، تأليف عند من العلماء السوفيوت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدياس، منشررات وزارة الثقافة، الجمهورية السربية السورية، دمشق، ١٩٧٧، ص ص ٤١٧ ـ ٤١٣ ـ ٢

أمية قطاع المجندين الذين يمثلون - في تعافّبهم وفي ظل نظام التجنيد الإجباري - قطاعاً لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة(١).

، تشر الشواهد التاريخية إلى أن الجيوش في بعض الدول النامية قد تؤدي أدواراً مزدوجة. فبعض منها يميل إلى تأييد الحركات الاشتراكية والثورات القومية التقدمية ، والبعض الآخر يعمل على جماية النظم الرجعية المحافظة أو حتى الإطاحة بالنظم الاشتراكية الوطنية. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بما حدث في أمريكا اللاتينية خلال السينيات من هذا القرن وما يحدث الآن في إفريقيا. ومعنى ذلك أن الجيوش في الدول النامية قد تلعب دوراً حاسماً في تحريك الأحداث السياسية، لكنها قد تلعب في نفس الوقت دوراً آخر يتمثل في تعويق التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ونتيجة لذلك أصبح من المشكلات الملحة التي تواجه هذه الدول ضرورة "ترشيد القوات المسلحة" والحـد من تدخلها في(٢) الشئون السياسية"، وإلا تحوّلت إلى ألغام تهدد النظم السياسية. وهناك محاولات عديدة يبذلها بعض الحكام للاستفادة من القوات المسلحة في خدمة بعض مشروعات التنمية. ويبرر ذلك الإنفاق الهائل الذي بوجه إلى هذه القوات. بيد أن النجاح الذي أحرزته هذه المحاولات لا يزال صنايلاً بسبب بعض التصورات الابديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا التي ترى أن الكرامة العسكرية تتعارض والاشتغال بالأعمال اليدوية ذات النفع الاجتماعي العام. ففي الأرجنتين - مثلاً - حاول قادة الجيش استخدام القوات المسلحة في بعض المشروعات المدنية كشق الطرق وبناء الجسور، لكنهم ما ليثوا أن واجهوا مقاومة من جانب صغار الصباط يدعوي أن ذلك ينال من كرامة الجندي ويضعف من مكانة المثل العليا العسكرية.

Johnson, J; (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, op. cit.

 ⁽٢) إن الدور الأساسي المسفوة العسكرية هر الدفاع عن الدراب الوطني وسلامة الكيان الإقليمي أما القرار السياسي فهو من شأن السلطة السياسية .

الباب الثاني

الفصل الأول نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث

الفصل الأول نشأة الظاهرة الحربيـة هي العالم الثالث

في العرض السابق المفهوم «الحزب السياسي» ظهر واصحاً التباين الشديد بين المفاهيم العديدة التي يطرحها دارسو العلوم السياسية في ذلك المجال. ولاشك في أن هذا التباين يعكس - في جزء كبير منه - الاختلاف حول تأصيل الظاهرة الحزبية، وتحديد نشأتها. فالذين يحبذون المفهوم الواسع والفصنفاض للحزب السياسي، بحيث يشمل كافة التجمعات (أو الكتل، أو الزمر) التي ترتبط بممارسة السلطة أو الصراع عليها، يعكسون - في الواقع - مفهوماً للظاهرة الحزبية يجعلها لصيقة بالظاهرة السياسية منذ أن أنقسم المجتمع الإنساني إلى أفراد يحكمون، وظهرت - بالتالي - السلطة السياسية. أما الذين يحبذون وأفراد يحكمون، وظهرت - بالتالي - السلطة السياسية. أما الذين يحبذون المفهوم الأكثر تحديداً للحزب السياسي، فهم يريطونه - غالباً - بظهور الهيئات التشريعية، والنظم الانتخابية ويعكسون - بالتالي - مفهوماً للظاهرة الحزبية يقصر نشأتها على القارة الأوروبية، ويعود بها - فقط - إلى منصف القرن الناسع عشر.

فإذا كان هذا المفهوم الأخير للحزب وللظاهرة الحزبية قد ساد الكتابات السياسية الكلاسيكية في الغرب، ودحاً طويلاً من الزمن، فإن ظهور وتطور الأحزاب السياسية خارج نطاق قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن العشرين، وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كان في مقدمة العوامل التي حدت بالدارسين إلى مراجعة مفاهيمهم المعتادة للحزب، ولنشأة الظاهرة الحزينة، بحيث تتسق مم تلك الوقائم والتطورات الجديدة.

ويمكن العودة بالتفسير البرلماني لنشأة الظاهرة الحزيية، إلى مناقشة ماكس فيبر التطور المبكر للأحزاب حول الكتل البرلمانية وتعقبه التحول مما أسماه بد والأتباع الخالصين للارستقراطية، إلى وأحزاب الأعيان، إلى ظهور والديمقراطية الشعبية، وأكد "موريس ديفرجيه" وجهة النظر تلك، ونسبت اليه – بالأساس – النظرية التي تربط بين نمو الأحزاب، تطور البرلمانات القومية ونمو حجم الناخبين، وافترض أن نمو الأحزاب مر أولاً بتكوين أجتحة برلمانية، ثم تنظيم لجان انتخابية، وأخيراً انشاء روابط دائمة بين المنصرين، واتفق كل من فيبر وديفرجيه على القول بأن الأجنحة، والمتدبات السياسية للنخبة، والتي سبقت الأحزاب، لم تكن أحزاباً سياسية، بالمعنى الذي نستخدم به هذا الإصطلاح.

في اطار هذه النظرية، التي يعتبر ديفرجيه أبرز ممثليها، تنقسم الأحزاب - طبقاً لدراسة ديفرجيه أيضاً - من حيث النشأة إلى أحزاب نشأت داخل الهيئة البرامانية، وأحزاب نشأت خارجها :

- * الأحزاب ذات النشأة الداخلية، يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجياً من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت الأحزاب - في أغلب بلاد أوروبا على الأقل - عن هذا الطريق، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية، وبين الجماعات التشريعية.
- * الأحزاب ذات النشأة الخارجية، ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان. هذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبلايديولوجيات المتشددة: العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في أغلب المناطق النامية بالحركات القومية والمعادية للاستعمار.

وأبرز الأمثلة لهذا النوع من الأحزاب في الغرب، يتمثل في الأحزاب الاشتراكية المديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر، والأحزاب المسيحية أو المسيحية الديمقراطية التي نشأت في مستهل القرن العشرين، في جزء منها، كرد فعل لتهديد الحركات السياسية الراديكالية.

ومع أنه ومكن ادراج الغالبية العظمى من الأحزاب المياسية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا صمن الدوع الثاني لدى ديفرجيه، أي الأحزاب ذات النشأة الفارجية، على أساس أنها كانت - من قبل - حركات قومية، وحركات مسيحية وتبشيرية، واتحادات طائفية أو دينية أو قبلية، تطورت كلها في خارج الإطار البرلماني الذي أقامه الحكم الاستعماري، بل وأحياناً معادية له، إلا أن النظرية البرلمانية تلك تظل تعاني من قصور رئيسي باللسبة لمجتمعات العالم الثالث خاصة.

والواقع أن ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية للظاهرة الحزبية، حتى بداية القرن العشرين، وظهور كتابات «ميشاز» و «اوستروجورسكي، من ناحية، واستنادها إلى الخبرة الأوربية أساساً من ناحية أخرى، جعلها قاصرة عن معالجة الظاهرة الحزبية خارج القارة الأوربية، منذ وقت طويل، والتي تمثلت – على سبيل المثال – في حزب المؤتمر الهندي، والكومنتانج في السبين، وأحزاب "الماجي" في اليابان.

وإذا كانت بعض النظم الاستعمارية قد أنشأت في عدد من المناطق الخاضعة لمها مؤسسات تمثيلية، وأتاحت تصويداً محدوداً إلا أنه - حتى في تلك الأمثلة - غالباً ما رفضت الحركات القومية العمل من خلال النظام البراماني. كذلك فإن عداء النظم الاستعمارية للمحاولات الاستقلالية للحركات القومية كثيراً ما أرغم هذه الأخيرة على اللجوء للعمل السري. كما كانت هناك مواقف ظهرت وتبلورت فيها الأحزاب الجماهيرية حيث لم تكن

توجد نظم استعمارية أو أبنية برلمانية، الأمر الذي نجد له أمثلة كثيرة في أمريكا اللاتنينية ، والصين، بل وأيضاً في بعض بلاد أوروبا الغربية . وعلى هذا الأساس بمكن القول: وإن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحزاب الأوروبية، بمكن النظر إليها – بشكل أكثر جدوى – باعتبارها تمثل نمطأ واحداً من الظروف التاريخية، وليس باعتبارها الحالة العامة التي يعتبر كل ما عداها انحرافاً عنها،

البحث الأول؛ النظريات المسرة لنشأة الظاهرة الحزيية في العالم الثالث؛

ازاء القصور الذي عانت منه النظرية التقليدية (البرامانية) بخصوص تفسير نشأة الأحزاب في العالم الثالث، بذلت بعض المحاولات للنظب على هذا القصور، وتقديم أطر نظرية أكثر اتساعاً وتنوعاً. ولاشك في أن النظر للأحزاب السياسية باعتبارها – في المقام الأول – نتاجاً للتطور البراماني والانتخابي في أوروبا، واعتبارها بالتالي علامة على «التحديث السياسي» يفسر – إلى حد بعيد – اهتمام دراسي «التحديث» و «التنمية السياسية، أكثر من غيرهم بالظاهرة الحزيبة في البلاد المتخلفة، ليس فقط كأداة للتحديث والتنمية، وإنما أيضاً كنتاج لواقع وظروف تختلف عن واقع وظروف أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرنين التاسع عشر والشرين. في هذا الإطار، أي الطار أدبيات التحديث والتنمية السياسية، طرحت بعض النظريات التي تربط بين «أزمات المتمية» و «التحديث السياسي» من ناحية ، والظاهرة الحزينة من ناحية أخرى:

أولأه أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزيبة ،

حاول «جوزيف لابالومهارا» و «مينر وينر، الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات «الشرعية» و «التكامل» و «المشاركة»، وبين ظروف نشأة الظاهرة الحزيبة، في اطار ما اعتبراه ونظرية تاريخية النشأة الأحزاب السياسية . وطبقاً لهما، فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب سواء في أوروبا أو في البلاد المتخلفة على حدسواء .

فعندما بدأت الجماعات والقوى السياسية، التي كانت تمارس صغوطها من أجل إزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر في اكتساب شعبية واسعة، كانت تلك هي البداية الفعلية للأحزاب السياسية هناك. وبالمثل، فإن الحركات القومية التي ظهرت بهدف تغيير نظام الحكم القائم، وتغيير القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية اختيارهم، كانت – بمعنى ما – نتاجاً لأزمة الشرعية.

ومن وجهة النظر تلك فإن البلاد التي شعرت فيها النخب القومية الصغيرة بالإشباع - نسبياً - من الخطوات التي اتخذها الحكم الاستعماري لم تشهد بالضرورة جهوداً قوية لتكوين حركات جماهيرية. وعلى سبيل المثال، فقد عمل «حزب المؤتمر القومي، في "سيلان"، داخل الاطار الذي وضعه الإنجليز ولم تنشأ - بالتالي - حركة جماهيرية قبل الاستقلال. والأمر نفسه ينطبق على عدد من أحزاب السادة Patron Parties في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا.

في صوء هذا أمكن القول إنه عندما تفشل الحكومة القائمة في الاستجابة بشكل ملائم لازمة الشرعية (سواء تمثلت في الحكم الملكي في فرنسا في أخريات القرن الثامن عشر، أو الحكم الاستعماري الفرنسي في الخمسينات من القرن الحالي) فقد تنشأ أزمة مشاركة، ويبدأ معها تكوين أحزاب تهتم بانشاء منظمات محلية، واكتساب التأييد المحلي.

أيضاً وفرت أزمة «التكامل» أو «الاندماج» الوسط الذي ظهرت فيه بعض الأحزاب في البداية. وتتعلق أزمة التكامل هذا، بالتكامل الإقليمي، أو - بمعنى أوسع - العملية التي تتجه بمقتضاها الجماعات العرقية، التي تعرضت لانقسام، إلى أن تتكيف مع بعضها البعض. وفي أوروبا ظهرت. الأحزاب في المانيا وايطاليا وسط أزمة «التكامل» أو «الوحدة»، وهو ما ينطبق - أيضاً - على الأحزاب - العربية التي قامت بهدف الدعوة إلى الوحدة العربية، باعتبار أن واقع التجزئة العربية يعبر عن أزمة المتكامل على مستوى الأمة العربية.

على أن الابالومبارا و اوينر، يؤكدان على حقوقة أن الأحزاب القومية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا، والتي كانت أحزاباً تكاملية، نادراً ما نشأت لتحقيق التكامل هذا، كهدف أساسي من أهدافها. ومن ناحية أخرى فإن أزمات التنمية كثيراً ما تظهر - بل وغالباً ما تخلق - على أيدي الجماعات الانفصالية، أي المعادية للتكامل أو الوحدة، ويكون العزب هو المعبر عن تلك الدعوة - وينطيق هذا على العديد من الأحزاب، مثل الرابطة الإسلامية، في الهند، والتي عملت على انفصال المسلمين عن شبه القارة الهندية في حولة باكستان.

وقد رافق قيام الأحزاب، في أغلب البلدان - عموماً - استفحال أزمة المشاركة حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى إلى إحداث تغييرات هائلة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة. وصاحب انهيار الإقطاع في أوروبا ظهور مطالب بالتمثيل السياسي من جانب فئات المنظمين، والطبقة الوسطى، ولم يحمل التصديع معه مجرد التوقعات بتحقيق الرفاهة الاقتصادية، وإنما حمل معه أيضاً ظروفاً عديدة أدت بالجماهير العاملة إلى اقتفاء خطى الطبقات المتوسطة في المطالبة بدور أكثر حيوية في تحديد السياسات العامة.

كذلك يشار إلى أن التغيرات التي تؤدي إلى نمو جماعات ونخب اجتماعية جديدة هي نفسها التي تؤدي إلى إضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية التي تستند مكانتها إلى الرموز والمعتقدات الموروثة . وفي هذا السياق تظهر الأحزاب السياسية ، وغيرها من أنماط التنظيمات السياسية المشابهة .

يقدم "مفهوم الأزمات" إذن إمكانية طيبة لنفهم ظروف نشأة الأحزاب في البلاد المتخلفة (فضلاً عن المتقدمة)، ومع ذلك، وكما يبرز ذلك أحد الباحثين، فإن العلاقة بين أزمات التنمية، ونشوء الظاهرة الحزيية ليست علاقة كاملة. وفهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت في أوقات لم تكن فيها الأفكار المتغيرة حول الشرعية الدستورية، وحقوق الفئات المختلفة في المشاركة الكاملة، و (أو) مسائل الاندماج الإقليمي، موضوعاً لأزمة ما، وعلى العكس من ذلك، هناك العديد من الأمثلة على أزمات لم تؤد إلى إيجاد أحزاب سياسية جديدة، وإنما إلى إيجاد حركات استهدفت الضغط على صانعي السياسة، أكثر من مزاحمتهم على مناصبهم، أو العلول مكانهم،

ثانياً؛ التحديث ونشأة الأحراب لدى هنتينجتون،

يستمد اسهام عالم السياسة الأمريكي "صمويل هنتينجتون" في أدبيات التحديث والتنمية جزءاً كبيراً من أهميته، من الموقع المتميز الذي يعطيه للجانب «المؤسسي» من التحديث، خصوصاً ما يتطق منه بالأحزاب السياسية في البلاد المتخلفة. وكما سبقت الإشارة، فإن ما يتضمنه التحديث من «تعبئة الجتماعية» و «مشاركة سياسية» بمكن أن تؤدي – كما يرى هنتينجتون – ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار، والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل القومي، وإنما – على العكس – إلى تحال النظام السياسي، وانعدام

الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم نتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة المياسية، بمؤسسات سياسية قرية وفعالة. والأحزاب السياسية تقع على رأس تلك المؤسسات وأكثرها أهمية، وتضحى نشأتها إذن، في المجتمعات المتخلفة، إحدى ضرورات التحديث.

ويشكل أكثر تفصيلاً، يؤدى التحديث - بما ينطوى عليه من تعبئة المزيد والمزيد من أفراد المجتمع للعب أدوار جديدة — إلى إيجاد مجتمع أكثر تدعاً، لا يقوم على مجرد الجماعة والطبيعية، المتمثلة في العائلة الممتدة، أو القرية، أو العشرية، أو القبيلة. ولأن حدود المجتمع تشكلت غالباً بناء على ظروف جغرافية، أو يفعل الاستعمار فإن المجتمع الآخذ في التحديث غالباً ما يكون مجتمعاً اتعددياً، يشتمل على تجمعات دينية وعنصرية وعرقية ولغوية متعددة . وهذه التجمعات قد توجد في المجتمع التقليدي، ولكن المستوى المنخفض للمشاركة السياسية يقال من المشاكل التي ترتبط بالدمج أو التكامل. ولكن مع امتداد مجال التعبئة الاجتماعية في مثل تلك المجتمعات إلى المستويات الأدنى من المجتمع، تتكلف التناقضات بينها. وتصبح مشكلة دمج القرى الاجتماعية البدائية في مجتمع سياسي قومي أكثر صعوبة. كذلك فإن التحديث يدفع إلى الوجود، وإلى مجال الوعى والنشاط السياسي جماعات اقتصادية واجتماعية، إما لم تكن موجودة في المجتمع التقليدي، وإما كانت خارج نطاق السياسة في المجتمع التقليدي. وتلك الجماعات إما أن تستوعب في النظام المداسي، وإما أن تصبح مصدراً للعداء والثورة صد النظام السياسي. وعلى ذلك، فإن تحقيق الجماعة السياسية Political Modernizing Society في المجتمع الآخذ في التحديث Community ينطوي على كل من: الدمج والأفقى، للجماعات، وعلى الاستيعاب والرأسي، للطبقات الاجتماعية والاقتصادية. والعامل المشترك الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات الاندماج القومي، والاستيعاب السياسي إنما هو توسيع المشاركة السياسية، والرعى السياسي الذي ينجم عن التحديث.

وينطلق "هنتينجنون" من هذا التحليل ليقرر وأن الوسائل المؤسسية الرئيسة لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي الأحزاب السياسية والنظام الحزيي، ووأن تقليل احتمال عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عن اتساع الوعي السياسي والانغماس السياسي، يستلزم خلق مؤسسات سياسية حديثة، أي: أحزاباً سياسية، في بداية عملية التحديث،

وإذا كانت المعصلة التي تواجهها البلاد المتأخرة في التحديث هي أنها وتراجه - في وقت واحد - المشكلات التي سبق أن واجهتها البلاد الأقدم في التحديث بشكل منفرد، وعلى فترات تاريخية طويلة، فإن "هتينجتون" يدعو إلى خلق الجماعة السياسية أولاً قبل مواجهة مشكلات المؤسسية والمشاركة. ويعيد هنا تأكيده على ما تفعله النظم الشيوعية، من اعطائها الأولوية للتنظيم السياسي، قبل أن تشرع في عمليات التحديث الأخرى. ويؤكد كلامه هذا بقرنه إن الاتحاد السوفيتي اهتم في العشرينات، وفي فترة السياسة الاقتصادية الجديدة ببناء الحزب الشيوعي وتدعيم سيطرته. ويفضل هذا، أمكن للتنظيم السياسي الذي تم تشكيله أن يقوم - في الثلاثينات - بعمليات التصنيع والزراعة الجماعية، بل والحرب، وأن يستوعب نتائج هذا كله. ونفس الأمر ينطبق على الصين حيث أعطت أولوية قصوى لبناء الحزب الشيوعي، وفقط في الخمسينات بدأت التنمية الاقتصادية تأخذ وضعها في الأواريات المتقدمة للمزب، أما في خارج البلاد الشيوعية فيضرب هنينجنون مثالاً بتركيا، حيث وصع مصطفى كمال اتاتورك أولا الأساس القومي والسياسي للمجتمع قبل أن يشرع في الاصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك المكسيك، حيث شغلت في الفترة بين ١٩١٠ و ١٩٤٠ بـ انتمية الشروط

الأساسية للدور الجديد للدولة، حيث استعادت الدولة سيطرتها على الأملا، وبدأت في صياغة وتحديد فلسفة جديدة لوجودها، ودوراً جديداً لها في سبيل تحقيق أهدافهاه.

على أن الأحزاب في البلاد المتخلفة لا تنشأ لمجرد «الصرورة التحديثية» وتأتي المعارضة لنشأة الأحزاب في تلك المجتمعات، كما يرى هنتينجتون، من ثلاثة «مصادر، مختلفة:

المصدر الأول، هو القوى المحافظة التي ترى في الأحزاب تحدياً البناء الاجتماعي القائم. فمع انعدام وجود الأحزاب تستقي القيادة السياسية وضعها من التدرج التقليدي للحكم والمجتمع، في حين أن الأحزاب تمثل تهديداً لقوة اللحجة المستندة إلى "الميراث، والمكانة الاجتماعية أو ملكية الأرض". اذلك غالباً ما ينظر النظام الملكي إلى الأحزاب السياسية كقوى «انقسامية». إما لأنها تهدد سلطته، وإما لأنها تعرق جهوده لتوحيد وتحديث البلاد. وكما يقول ديفرجيه: «فإن نظاماً بلا أحزاب هو - بالضرورة - نظام محافظ».

والمصدر الذاني لمعارضة نشأة الأحزاب يتمثل في قوى الإدارة Administration ، وفي حين أن الشخص المحافظ المتمصب يرفض كلاً من الجانب الدرشيدي للتحديث السياسي، فإن رجل الإدارة المعارض للأحزاب يسلم بالحاجة إلى ترشيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التحديث من توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية. إن نمونجه هو نموذج بيروقراطي: فالهدف هو الكفاءة، وتجنب الصراعات. والأحزاب تضفي من وجهة نظره – اعتبارات غير رشيدة، وفاسدة على الأهداف التي ينبغي أن ينفو الجيها الجميع.

المصدر الثالث لمعارضة الأحزاب يأتي من أصحاب الانجاهات الشعبية

Populism أي أولك الذين يقبلون المشاركة ولكنهم لا يسلمون بصرورة تنظيمها، فهم ذوو اعتقاد «شعبي، يذكر بأفكار «روسو، عن الديمقراطية المباشرة. فالمعارض المحافظ للأحزاب يعتقد أن البناء الاجتماعي القائم يكفي لربط الشعب بالحكومة، والمعارض الإداري برى أن البناء البيروقراطي يلي تلك الاحتياجات. أما المعارض «الشعبي، فهو ينكر الحاجة إلى أي بناء يقع بين الشعب، والقادة السياسيين. إنه يريد «ديمقراطية لا حزبية، وهكذا يرى «المحافظ، في الحزب تحدياً للتساسل الاجتماعي القائم، والإداري يرى فيه تهديداً للحكم الرشيد، في حين يرى الشعبيون فيه عقبة أمام التعبير عن الإرادة العامة.

ولقد عبر دجورج واشنطن، في تحذيره الشهير عن الأحزاب، عن تلك المخاوف كلها، عندما حذر من «الآثار المؤلمة للروح الحزيية، على نظام الحكم الأمريكي، قال واشنطن: «يؤدي الحزب دائماً إلى إلهاء المجالس العامة، وإلى إضاعف الإدارة العامة، إنه يحرض الجماعة على مظاهر الغيرة غير ذات أساس، ويولد ذعراً زائفاً، ويلهب العداوات، ويشير الشغب والايضطراب، إنه يفتح الأبواب للنفوذ الخارجي، وللفساد، اللذين يصدلان بسهولة إلى الحكومة نفسها من خلال القنوات التي تتبحها الأهواء الحزبية، ويذا، فإن سياسة وإرادة البلاد تخضع لسياسة وإرادة بلد آخر،

إن هذه الملاحظات من جانب واشنطن تلخص الاقهامات الأربعة الرئيسة التي لا تزال ترجه اليوم إلى الأحزاب:

- إن الأحزاب تؤدي إلى الفساد، وانعدام الكفاية الإدارية.
- · إن الأحزاب تقسم المجتمع على نفسه، وتثير الصراعات.
- إن الأحزاب تشجع على عدم الاستقرار السياسي، والضعف السياسي.
 - إن الأحزاب تفتح الباب للتأثير والاختراق من القوى الخارجية -

في مواجهة تلك الحجج يرى هنتينجتون أنها ترتبط بلحظات تاريخية معينة، تعكس المراحل المبكرة من التحديث السياسي، وهي - بناء على ذلك - حجج ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج ضد الأحزاب في ذاتها. فالفساد، والانقسام، وعدم الاستقرار، والتعرض للنفوذ الخارجي، كلها أمور-تميز النظم المزبية الضعيفة وليست القوية. بل هي - بالطبع - ملامح للنظام السياسي الضعيف عموماً، والذي يفتقد مؤسسات الحكم القوية والفعالة. فقد تؤدي الأحزاب إلى تشجيع الفساد، ولكن وجود حزب قوى هو الذي يضع الأساس لمصلحة عامة في اطار مؤسسي بدلاً من المصالح الخاصة المشتقة . وقد تبدو الأحزاب في مراحل نموها الأولى ككتل أو أجنحة منفصلة، مؤدية إلى الصراعات والتشتت، ولكنها عندما تبلغ درجة معينة من النمو والقوة توفر رياطاً بين القوى الاجتماعية بعضها البعض، وتخلق أساساً للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة. وبالمثل، فعن طريق تنظيم عملية تعاقب القيادات، واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، توفر الأحزاب أساساً للاستقرار والتغيير المنظم، أكثر منه لعدم الاستقرار، وفي حين أن الأحراب يمكن بالطبع أن تكون أدوات القوى الخارجية فإن الأحزاب القوية توفر - بدرجة عالية - الآليات المؤسسية، والدفاعات لحماية النظام السياسي صد النفوذ الأجنبي، وبعبارة أخرى، فإن الشرور والآثام التي تعزى إلى الحزب السياسي هي في الواقع سمات السياسة المشتتة والمهترئة للأجنحة والكتل التي تظهر في غياب الأحزاب، أو عندما تكون الأحزاب صعيفة للغاية، وعلاج هذا كله يكمن في إيجاد التنظيم السياسي الذي لا يعني – في الدولة الآخذة في التحديث – سوى التنظيم الحزيي.

وإذا كان عديد من البلدان الآخذة في التحديث ترفض الأحزاب،

بشكل أو بآخر، فإن هذا لا ينفي أنه كلما تقدم التحديث في تلك البلدان كلما تزايدت حاجتها إلى المشاركة السياسية. وإذا كانت النظم السياسية فيها تبدي – في بعض الحالات – علامات على الهدوء والاستقرار، إلا أن جهودها المستمرة لمنع أو إعاقة نمو الأحزاب يجعلها في النهاية عرضة لعدم الاستقرار وكلما زادت فترة الفراغ التنظيمي كلما أصبحت الأوضاع فيها أكثر قابلة للانفحار.

والواقع أن الحكومات، في أغلب البلدان الآخذة في التحديث، تتبع – في وقت أو آخر – سياسة مناهضة للأحزاب، ففي مراحل تاريخية معينة يسمح للأحزاب بأن تتكون إما في إطار برلماني تقليدي، وإما في شكل تجمعات شعبية، وإما في نمو غمار الكفاح ضد الحكم الاستعماري، وفي مرحلة أخرى تالية، قد تبذل جهود للحد من المشاركة السياسية، ومن التنظيم السياسي المرتبط بتلك المشاركة، وعادة ما يصطحب قمع الأحزاب ببذل جهود لتقليل مستوى الوعى السياسي، والنشاط السياسي.

البحث الثاني: الأشكال المتغيرة لنشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث:

بالرغم من أهمية المحاولات التي تطرح لتفسير نشأة الظاهرة الحزيبة وتطورها في ظروف البلاد المتخلفة في العالم الثالث فإن الاختلاف والتمايز اللذين يطبعان تلك النشأة وتطوراتها، بالإضافة إلى محدودية الأدبيات حولها، تجعل من المهم تماماً التعرف على الظروف المحدودة لكل منطقة في العالم الثالث على حدة، بل ولبلدان بذاتها على وجه التخصيص.

 في ضوء ذلك، بمكنا - مبدئياً - الحديث عن نشوء وتطور الظاهرة الحزبية في الأقاليم الأربعة التي سبق تحديدها، داخل اطار «العالم الذالث»
 أي: أمريكا اللاتينية - وآسيا - والشرق الأوسط - وأفريقيا.

أولاً: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية :

ريما كان الاستقلال المبكر لبلدان أمريكا اللاتينية هو الذي يبرر البدء بها ونحن بصدد المديث عن نشأة الظاهرة المزبية وتطورها في العالم الثالث، فقد بدأ ظهور الأحزاب في أمريكا اللاتينية منذ حوالي مائة وخمسين عاماً: مع تحقيق الاستقلال عن أسبانيا. كما أن النمط الذي تطورت به تلك الأحزاب منذ البداية انطبق أيضاً على الدول التي تأخرت في استقلالها هناك مثل البرازيل وبنما وكوبا. وفي حين أنه لا يوجد أي مجال للحديث عن ونشأة برثمانية، للظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية فإن التحليل الاجتماعي والاقتصادي – من ناحية، وتطبل علاقات الاستعمار والتبعية من ناحية أخرى - يساعدان مباشرة على تفهم أصولها، والمؤثرات التي تحكمت في تطورها، منذ أن نمت، عقب الانفصال عن الدولة المستعمرة جماعات سياسية تعكس مصالح كبار ملاك الأراضى، والعسكريين، والكنيسة واضعة البذور الأولى لما أطلق عليه، منذ ذلك الحين، وأحزاب سياسية، . وقد انطبقت هذه الحقيقة ليس فقط على النشأة الأولى لأحزاب أمريكا اللاتينية، وإنما على طول مسارها التاريخي. فعلى عكس الدور المحدد، والمعترف به الهيشة التشريعية أي البرامان في العملية السياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، والذي تمارس الأحزاب السياسية دورها في تنظيم وتكامل معه، فإن موقع ودور الهيئة التشريعية في بلدان أمريكا اللاتينية كان دائماً أقل بكثير في قوته أو فاعليته، وبالرغم من القواعد الدستورية المنصوص عليها عن فصل 🐪 السلطات، ومراعاة الشكليات الدستورية في صنع السياسة، فإن السلطة السياسية الحقيقية ظلت في يد الهيئات التنفيذية التي سيطرت على وأحزاب سياسية، لم تكن في الواقع سوى تجمعات شخصية.

وفوق ذلك، فإن نمط النظام السياسي لعديد من بلدان أمريكا اللاتينية

والطابع «الكوريوراتي» (*) له وضع قسطاً كبيراً من مسؤولية تشكيل السياسات العامة في أيدي ما يمكن أن يسمى به «الحكومات الخاصة» Private في أيدي ما يمكن أن يسمى به «الحكومات الخاصة» Governments وجمعيات النجار والمزارعين، بل حتى نقابات العمال، فالقرارات المتعلقة بالمصالح التي تمثلها أي من تلك الهيئات، قد لا تصل أبدأ إلى الهيئات الحكومية المختصة، وإذا حدث ذلك فهي تقدم باعتبارها حقائق حاصلة للتصديق عليها أكثر منها مجرد اقتراحات للتنسيق مع اعتبارات السياسة العامة ككل، في هذا الاطار يضحى دور الأحزاب السياسية ضعيفاً ومهملاً، كما تصير إجراءات مثل الانتخابات والمناورات الحزبية ذات أهمية محدودة في عملية صنع السياسة، أما من زاوية «أزمات التنمية السياسية» فإن الأمر في عملية صحودة للم يقتصر على مجرد ارتباط نشأة الظاهرة الحزبية بوجود تلك الأزمات، لم يقتصر على مجرد ارتباط نشأة الظاهرة الحزبية بوجود تلك الأزمات، وإنما أيضاً بحدوثها في وقت واحد أو متقارب، وهو ما يميز كافة مجتمعات العالم الثالث، بدرجات متفاوتة.

في هذه الحدود، نشأت الظاهرة الحزيية في أمريكا اللاتينية استجابة لحاجات مجتمعية مختلفة عبر التطور التاريخي، وبعبارة أخرى: فإن تطور الأحزاب السياسية، وتنوع أنماطها، في أمريكا اللاتينية، بعكس تطور «التنمية السياسية، في المنطقة، حيث ظهرت الأحزاب غالباً عند نقاط تحول حاسم في تاريخ بلادها.

والتنظيمات الأولى التي أطلقت على نفسها اسم «الأحزاب السياسية، لم

^(*) نسبة إلى الـ Corporatism أي: انتشار الاتحادات والتفايات والجمعيات في المجتمع، بتشجيع ودعم من الدولة، واضطلاعها بدور رئيس بفرق دور الأحزاب أو المؤسسات السياسية الأخرى، ولا نوجد ترجمة عربية دقيقة منفق عليها لهذه الكلمة في الكتابات السياسية العربية.

نكن تزيد عن كونها مجرد زمر أو تجمعات نابعة من النخبة الحاكمة تنافست على المناصب العامة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ولم تختلف فيما بينها كثيراً حول هوية القوى التي يجب أن تحكم، فكلها كانت تؤمن بحكم النخبة، ولكنها كانت تختلف حول السياسات التي كان ينبغي على الحكرمة أن تتبعها. فمن ناحية، كان هناك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «المحافظين» وهؤلاء أنوا أساساً من بين ملاك الأراضي، ورجال الدين، ولم يروا للحكومة دوراً يزيد عن مجرد الحفاظ على الهياكل الاجتماعية والاقـتصادية السائدة، أما معارضوهم – الذين أطلق عليهم اسم «الليبراليين» – فقد كانوا أكثر طموحاً حيث كانوا يدعون إلى قيام الحكومة بتنمية الزراعة التجارية، والتصدير السلعي من خلال إعادة توزيع أراضي بتنمية الزراعة التجارية، والتصدير السلعي من خلال إعادة توزيع أراضي الكييسة، وأراضي الهود (أي السكان الأصليين) على المستثمرين في الريف. ولم تتعد نسبة المشاركة في الانتخابات التي يتنافس فيها الريف. وم الليبراليون، عشرة في الانتخابات التي يتنافس فيها المدافظون، و «الليبراليون» عشرة في الانتخابات التي يتنافس فيها «المحافظون» و «الليبراليون» عشرة في الانتخابات التي يتنافس فيها

وفي عدد قليل فقط من البدان استطاعت الأحزاب المحافظة والليبرالية خلق ولاءات عميقة ساعدت على بقائها حتى اليوم، ولكن أغلب بلاد القارة شهدت تحطم احتكار تلك الأحزاب تدريجياً، إزاء ظهور أحزاب جديدة في بداية القرن العشرين. فمع سيطرة النخبة على المياسات الحزيية، وجد الجيل الجديد من المهاجرين، ورجال الأعمال في المدن، والمهنيين، وصعار المزارعين التجاريين الذين ظهروا في البدان الكبرى في أمريكا اللاتينية بين عامي 19۰۰ و 19۰۰ أن ليس لديهم سوى أمل صديل في أن يكون لهم صوب في شؤون بلادهم، حيث كانت رغبتهم تلك تلقى المعارضة من الأحزاب التقليدية. ولذا كان الطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو تكوين أحزاب سياسية خاصة بهم، واستعمالها للدعوة إلى إدخال اصلاحات إنتخابية يمكن سياسية خاصة بهم، واستعمالها للدعوة إلى إدخال اصلاحات إنتخابية يمكن

أن توفر لهم الفرصة للتنافس مع الأحزاب القائمة. ولقد نجحت هذه القطاعات والوسطى، في عدد من البلدان، ليس فقط في تحقيق الاصلاحات المنشودة، وإنما أيضاً في الوصول إلى المناصب العامة. وسواء سموا أنفسهم دراديكاليين، كما في شيلي والأرجنتين، أو أي أسماء أخرى، فقد استعمل هؤلاء التنظيمات الواسعة في المدن، والجاذبية الشعبية لأشخاص قادتهم، في مواجهة الأحزاب التقليدية، وفي شغل المناصب العامة. على أن الكساد العام الذي ميز الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩ شكل ضرية قاسية لأحزاب القطاعات الوسطى لأنه كشف عجزها عن حل المشكلات التي أثارتها تلك الأزمة، فتعرضت تلك الأحزاب للهجوم من جانب المحافظين، كما تم اقصاؤهم - في حالات عديدة - على أيدى العسكريين، وبعد الحرب العالمية الثانية أرغم "الراديكاليون" على الدخول في مدانسة، لكسب التأييد الشعبي، مع حركات سياسية جديدة فجرتها ظروف الكساد وكان أهمها الحركات والشعبية، التي ظهرت في الأرجنتين والبرازيل. ولقد قامت تلك المركات والشعبية، على عانق عناصر مدنية وعسكرية اتسعت بالطموح والمهارة، وتجاوزت دعاوى الراديكاليين، عن طريق تعبئة وتحريك الطبقة العاملة المصرية، ويفعها إلى ساحة العمل السياسي، وهي الطبقات التي عانت من الحرمان الشديد أثناء فترة الكساد. وكان أبرز أوثلك القادة والشعبيين، خوان بيرون وفي الأرجنتين، وجيتوليوفارجاس، في البرازيل.

لقد استفادت الحركات والشعبية، من التصنيع السريع الذي تم في بلادها في الثلاثينات والأربعينات، ومن الآمال المتصاعدة للبروليتاريا الحضرية المتلامية، التي لم تلق سوى التجاهل والإهمال من جانب القوى الراديكالية والليبرالية والمحافظة، ولكن التنظيمات الحزيبة للانجاهات الشعبية لم تكن محكمة على الاطلاق، واعتمدت – بدلاً من ذلك – على الجاذبية الشخصية لقادتها، وعلى قدرات عدة تنظيمات فرعية وليس على تنظيمات بجماهيرية

قوية، وبمجرد أن وصل والشعبيون، لحكم استعملوا قوتهم، ليس فقط لتوزيع الغنائم على مؤيديهم، وإنما أيضاً لمساندة فئة من المنظمين المحليين، ولدفع عجلة التصنيع. ولكن الشعبيين لم يكونوا أبدأ محل قبول من جانب أغلسة المثقفين والمهنيين الذين استاءوا من ديماجوجيتهم(١) واستعمالهم للوسائل العنيفة، ونتيجة لذلك، وفي نفس الوقت الذي أخذت تنهض فيه الانجاهات الشعبية كان سياسيون آخرون، من الرافضين أيضاً للوضع القائم، يسعون لخلق نواة أحزاب اصلاح ديمقراطية ذات أساس جماهيري، وكان هدفهم هو شق طريق للديمقراطية عن طريق ربط المثل الديمقراطية للراديكاليين مع الجاذبية الجماهيرية للشعبيين، مع التنظيم الحزبي المحكم الذي طوره الاشتراكيون والديمقراطيون والاجتماعيون في أوروبا. وقد استهدفوا ضم ليس مجرد القطاعات الوسطى مثلما فعل الراديكاليون، وإنما أيضاً الطيقات العمالية. وكان العنصران الأساسيان في حملتهم هما: تنظيم قومي محكم يتغلغل إلى أدنى المستريات، وتعبئة الناخبين الريفيين من خلال استعمال التنظيمات الفلاحية المرتبطة بحزبهم السياسي. كذلك قدموا لمواطنيهم النزاماً باصلاح المؤسسات الاقتصادية التقليدية، ويتخطيط التنمية. وقد بذلت المحاولات لتكوين وأحزاب الاصلاح الديمقراطية، تلك في معظم بلاد أمريكا اللاتينية، أثناء الأربعينات والخمسينات، ولكنها لم تصادف النجاح سوى في حالات قليلة مثل شيلي وفلزويلا، حيث لم تكسب الانجاهات الشعبية موضعاً لقدم أبداً، وحيث كان الفلاحون في متناول يد الأحزاب.

ويقسم بعض الدارسين أحزاب والاصلاح، إلى نوعين: علماني وديني. ويمكن نسبة اللوع الأول إلى حزب الـ Aprista الذي نظمه في "بيرو" "راؤول هايادي لاتور"، والطلاب المنشقون في الثلاثيذات، والذي شجعه

⁽١) النيماجرجية: مذهب أو تيار يستغل الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي من خلال الخطب العمامية أو للتحريضية.

فلاسفة اصلاحيون من بيرو، واشتراكيون معاصرون. ولكن أعضاء الد Aprista تعرضوا للاضطهاد في أغلب تاريخهم، ولم يسمح لهم أبدأ بحكم بيرو إلا بالتآلف مع أحزاب أكثر محافظة. أما وحزب العمل الديمقراطي، في فنزويلا فكان أكثر نجاحاً، حيث حكم لفترة قصيرة في أواخر الأربعينات، ثم حكم طوال الفترة منذ عام ١٩٥٨ ماعدا فترة رئاسية واحدة. ويالمثل، فإن حزب التحرر القومي في كوستاريكا تقلد الرئاسة في أربع مناسبات، منذ تشكيله في عام ١٩٤٨. إن نجاح هذه الأحزاب - في أواخر الخمسينات - دفع بعض المراقبين إلى استنتاج - في حينه - مؤداه أن أمريكا اللاتينية قد وجدت أخيراً الوسيلة التي تحتاج إليها لبناء الديمقراطية فيها، وهو ما لم يحدث في الواقع.

أما النوع الثاني من أحزاب الإسلاج الديمقراطية فتعتبر دينية (أو: لاهرتيــة) Theological بسبب توحدها مع الديمقراطية المسيحية، وهي الحركة التي بدأت في أوروبا ثم انتشرت بعد ذلك إلى البلاد الكاثوليكية الأخرى ويتأثير من الفكر السياسي الفيلسوف الفرنسي "جاك مارتان" سعى المسيحيون الديمقراطيون إلى بناء مجتمع ديمقراطي ليس اشتراكياً ولا المسيحيون الديمقراطيون إلى بناء مجتمع ديمقراطي ليس اشتراكياً ولا تتضمنه الرأسمالية من احترام للفرد. هؤلاء المسيحيون الديمقراطيون تتضمنه الرأسمالية من احترام للفرد. هؤلاء المسيحيون الديمقراطيون تناماً في أهدافهم وفي أساليهم السياسية، بدأوا – تدريجياً – في تبني العديد من سمات منافسيهم في أحزاب الإصلاح العلمانية، وفي مد وتوسيع تنظيماتهم لتضم العمال والفلاحين، والتبشير بالإصلاح الزراعي، وتنطيط الدولة، ومثل الاصلاح الزراعي، وتخطيط الدولة، ومثل الاصلاحيين الطمانيين، فقد أقام هؤلاء أحزاباً في انداء أمريكا اللانينية، ولكنهم نجحوا فقط في شيلي، حيث تولوا الحكم في منتصف الستينات، وفي فنزويلا حيث نقلدوا الرئاسة لمدة واحدة في أواثل

السبعينات، كذلك فقد نظر إليهم أيضاً كأداة رئيسية للحكم الديمقراطي ولسياسة الإصلاح. ولكن باستثناء هذين البلدين لم توفق تلك الأحزاب فيما كان متوقعاً منها.

وتتبقى أخيراً الأحزاب والثورية، التي لفتت في العقدين الأخيرين الكثير من الانتباه، ولكنها - بالتأكيد - ليست جديدة على القارة. لقد كان هناك -يشكل أساسي - نوعان من الأحزاب الثورية في أمريكا اللاتينية، أولهما إقامة الماركسيون والنوع الآخر غير الماركسي. ومن بين الأحزاب الأولى هناك عدد من الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية الصرفة. فقد شكل الاشتراكيون أولاً الأحزاب في أواخر القرن التاسع عشر بتوجيه المهاجرين الأوروبيين خاصة. وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ أخذت تتشكل أيضاً الأحزاب الشيوعية، وإندمج بعضها مع الأحزاب الاشتراكية، في حين أصبح بعضها الآخر منافساً لها، بسبب رفض الاشتراكيين قبول القيادة السوفييتية للحركة الثورية الدولية. وبذلك، ففي نفس الوقت الذي كان الراديكاليون فيه ينظمون القطاعات الحضرية الصاعدة، فإن الأهزاب الاشتراكية والشيوعية، بقيادة المثقفين والقادة العماليين، كانت تحاول تكوين أتباع لها بين الطبقة العاملة. وكانت قضيتهم الأولى بالطبع هي الثورة البروليتارية والعدالة الاجتماعية، وأسلحتهم هي الاضرابات والمظاهرات، وتعليم الجماهير. ولكنها نادراً ما وحدت جهودها بسبب المنازعات المذهبية والمنافسات الشخصية. وفي خلال الثلاثينات والأربعينات ظل أغلب تلك الأحزاب هامشبا بالنمبة اسياسات بلادها، وغالباً ما أرغمت على أن نظل تحت الأرض، أو في المنفى، بسبب مطاردة الحكومات. ثم إنها واجهت منافسة الحركات الشعبية في الأربعينات، والاصلاحية الديمقراطية في الخمسينات والستينات، حول كسب البروليتاريا خاصة، وأبدت دائماً ضعفاً في مواجهة كلتا الدركتين. أما أبرز الاستثناءات فتمثلت في شيلي، حيث استطاعت الأحزاب الماركسية أن تضمن التأييد العمالي في العشرينات، وشاركت في حكومات الجبهة الشعبية في الثلاثينات ثم وصلت إلى الرئاسة على يد سلفادور الليندي عام ١٩٧٠. وهذا بالطبع إلى جانب قيام النظام الشيوعي في كوبا على يد فيدل كاسترو.

أما الحزب الثوري غير الماركسي، فيقصد به الحزب المؤسسي الثوري PRI في المكسيك، ولو أن بعض الدارسين لا يوافق على اطلاق صدف الشخري، على الحزب المكسيكي، على أساس أنه كان ثورياً بالاسم فقط، وينصب اهدمامه على الاحتفاظ بالسيطرة السياسية على الناخبين في المكسيك، وفي خلق اقتصاد رأسمالي مختلط، وليس عمل ثورة اقتصادية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، يشير المدافعون عن الحزب إلى أنه أنجز الكثير من أجل الحد من نفوذ طبقة «اللاتيفونديو» والكليسة والمستثمرين الأجانب، أكثر من أي حكومة أخرى في أمريكا اللاتينية، قبل الثورة الكوبية. كما قام الحزب بتنفيذ اصلاحات زراعية هامة قبل وقت طويل من اهتمام أي حكومة أخرى بتلك المسألة.

وإلى جانب هذا كله، تشمل الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية أنماطاً حزبية أخرى، مثل الأحزاب الانتقالية أو الشخصية التي ترتبط باشخاص بعينهم، ثم تتلاشى مع هزيمة مرشحيها. ومع أن «الشخصانية» تمثل سمة سائدة في كل الأجزاب اللاتينية الأمريكية تقربياً، بدءاً من أكثرها محافظة إلى أكثرها ثورية، إلا أن بعض الأحزاب تحت فظ بوج ودها بعد ذهاب مؤسسيها، في حين أن ما يسمى «بالأحزاب الشخصية» تختفي باختفاء زعمائها. وفي خلال القرن الناسع عشر، أوائل القرن العشرين، ظهرت أيضاً أحزاب إقليمية في أمريكا اللاتينية ولم يكن هدفها هو الوصول للسلطة بقدر المان تمثيل وجهة نظر إقليمية في الهيئات التشريعية، وإجبار الحكومات

المحافظة والليبرالية على قبول مطالبها بالحكم الذاتي. وأخيراً، ظهرت أيضاً أحزاب فاشية من نوع آخر، مع نشأة الحركة الفاشية في ايطاليا وأسبانيا والمانيا، إلا أنها ظلت على هامش السياسات القومية في بلادها غالباً.

ثانياً: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في آسيا:

تجد الظاهرة الحزبية في أسيا جذورها في التراث التاريخي للمجتمعات الأسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى. وقد خلص الوسيان باي، في دراسته للنظم السياسية التقليدية في آسيا إلى أن الاتجاهات والممارسات التي وفرت بيئة صالحة لخلق أحزاب المفارة، هي نفسها العوامل الرئيسة التي أعاقت نمو انظم حزبية، فعالة، ففي الهند على سبيل المثال – أدى التفاعل بين قيادات الطوائف، وبين طبقة الموظفين إلى بروز مهارات في الدواحي المرتبطة بالتنظيم الحزبي والاستراتيجية الحزبية. كذلك فإن المشاعر اليابانية التقليدية حول الالتزامات المتبادلة والعلاقات بين الصغار والكبار سهات – بالضرورة – من عملية بناء الولاءات الحزبية. ولكن بالرغم من هذه التقاليد التي تنعم الولاء للجماعة، ومن السعي الجماعي للسلطة، فإن النظم الأسيوية التقابدية انجهت نحو خلق انجاهات لا تتماشى مع التسيير الفعال ولنظام، ولي يتنافسي.

ويقسم وباي، المجتمعات الأسيوية، من حيث تراثها السياسي وتأثيراته على نشأة الظاهرة الحريبة فيها، إلى ثلاثة أنماط يسميها: النظم الامبراطورية التقليدية (التي تتمثل أساساً في الصين)، ثم النظام الإقطاعي الياباني، ثم النظم «التنافسية المحدودة».

* النظم الامبراطورية التقليدية Traditional Imperial Systems هذه

النظم وفرت – كما يقول باي – أقل البيئات ملاءمة لظهور اتعادات طوعية قادرة على صياغة سياسات عامة. فالهوة بين عالم النخبة، وعالم الجماهير، كانت من الاتساع بحيث أن مطالب ومصالح الشعب العادي لم تكن لتصل إلى الحاكم إلا في ظروف شديدة الصعوبة، وعادة ما تم هذا فقط بواسطة العنف. ولم يعترف أبداً بالحاجة إلى مؤسسات واصحة لتجميع مصالح الشعب، بل كان يفترض أن الحكومة تحتكر الحكمة المناسبة والصرورية المحكم العادل والناجح للمجتمع، وكان الموظفون يدريون على فن التلاعب بالجماعات والكتل صد بعضها البعض لتخفيف العبء عن الحكومة، ولكن لم بالجماعات والكتل صد بعضها المعض لتخفيف العبء عن الحكومة، ولكن لم مصراع القوى بين الجماعات المستقلة. فالسماح بالتفاعل العلني بين المصالح سوف يكون في مقام التنازل عن مسؤوليات الحكم، والسماح للأمور بأن سوف يكون في مقام التنازل عن مسؤوليات الحكم، والسماح للأمور بأن تخرج من يدها.

ومع ذلك فإن السمة الأساسية المميزة للنظام الامبراطوري كانت هي والاحتكار، حيث سعى الحكام للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على النخب، كما سعت الحكومة إلى منع ظهور أي مركز قوة مستقل، وفي نفس الوقت، وجدت جماعات مستقلة، واتحادات عالية التنظيم، أسهمت في استقرار مجمل النظام، فعلى سبيل المثال، وجدت في الصين القديمة اتحادات معترف بها قائمة على العشيرة والقرابة، ونقابات حرفية شديدة الانصباط في أغلب أنشطة التجارة الهامة. كما وجدت – فوق ذلك جماعات سرية امتلكت سلطة تصل إلى تقرير الحياة والموت بالنسبة لأعصائها. وفي الهند تكرر الكثير من ملامح نفس الوضع فيما يتعلق بالطوائف، كما ظلت هناك قدرة واضحة على بناء التنظيمات في المدن في المدن في فرة ما قبل الاحتلال البريطاني.

ولكن هذه الاتدادات والجمعيات، وخصوصاً بسبب حقوق الاحتكار التي نمتع بها قادتها، لم تكن – بأي شكل – صورة من الأحزاب السياسية، أو جماعات المصالح المعاصرة. لقد عملت كتجمعات حمائية، ربما تحمي أعضاءها من بعض وشروره الحكومة، ولكن لم يكن بامكانها أن تصغط على الحكومة، ومن المؤكد أن ذلك لم يحدث أبداً بأي شكل علني. لقد كان مغترضاً أن القوى الديناميكية التي تشكل السياسة العامة تقع – بشكل كامل – داخل اطار الحكومة الرسمية وطبقة الموظفين، وبالتالي يكون من قبيل الحماقة البائغة أن يناضل المواطن العادي – أياً كانت ثروته ونفوذه – بشكل علني لطرح مطالبه على الحكومة.

إن هذا الرفض للاعتراف بوجود حاجة إلى روابط صريحة ومؤسسية بين «الاتعادات الخاصة» و «الهيئات العكرمية» يعني أن كافة الصلات بين العاملين إنما خضعت للعلاقات الشخصية» ووقعت – بالتالي – في اطار انعدام الكفاية والفساد، والخداع. وإنطلاقاً من هذا التحليل، يصل «باي» إلى افتراض أن «المجتمع المفتوح» الذي ظهر مع الحقبة الجمهورية لم يكن ذا جاذبية خاصة لأغلب المتعلمين الصينيين، الذين أرادوا – بدافع من الخوف من عواقب الفوضى والتنافس – إقامة حكم موحد وحكومة احتكارية. ووإذا كان لابد من وجود أحزاب سياسية، كاستجابة «الموضة» السائدة، فقد كان لابد من وجود أحزاب سياسية، كاستجابة «الموضة» السائدة، فقد أجمع الصينيون تقريباً على تحبيذ نظام الحزب الواحد، الذي لا يتميز فيه أجمع الحزب عن الحكومة الرسمية بقدر الإمكان. لقد كانت تلك هي الروح الكامنة وراء حكم الخراب الشيوعي».

النظام الإقطاعي الياباني: توصف اليابان القديمة بأنها - من نواح عديدة - كانت أقرب في بنائها وتنظيمها لأوروبا الاقطاعية منها للصين الإمبراطورية. ويرصد بباي، سمتين هامتين اليابان القديمة سوف تؤثران على نشأة الظاهرة المزيية هناك، وهما: وجود درجة عالية من التعددية والتنافسية — على عكس ما هو شائع — تختلف عن الامبراطوريات التقليدية الأسيوية. وكذلك تبلور الفاصل بين مجالي الاقتصاد والسياسة، وعدم السماح للسياسة بالاصرار بالمصالح الاقتصادية: فبالرغم من أن نظام «التوكوجايا» القديم اتسم بالعديد من مظاهر الحكم المركزي إلا أن استقلالية السادة الاقطعيين «الدايميو» Daimyos باقطاعياتهم وشؤونهم الداخلية، ويانباعهم من طبقة الساموراي المحارية، وفر اطاراً تنافسياً في السياسة اليابانية. وأدى من طبقة الساموراي المحارية، عن العالى اليجاد تقليد ياباني مستمر بأن السياسة تنطوي – شرعياً – على تفاعل مصالح أطراف رئيسة لكل ملهم أساس للقوة وللتنظيم المستقل، وهكنا فإن روح السياسة اليابانية تمثلت في مريح من الولاءات المكثفة والمطلقة لنظم تدرج محددة، وقدرة على بناء مزيج من الولاءات المكثفة والمطلقة لنظم تدرج محددة، وقدرة على بناء التحالفات والتوفيق والمساومات بواسطة قادة تلك الجماعات.

وفي أواخر فدرة الدوتوكوجايا، تداخلت المصالح الاقتصادية مع السياسات التنافسية؛ وقبل القادة فكرة أن السياسة يمكن أن تستعمل، بشكل ملائم، لتقدم وحماية الرفاهة الاقتصادية للجماعات والمشروعات. وحدث هذا - على وجه الخصوص - عندما بدأت الاقطاعيات المختلفة في التخصص في إنتاج مصنوعات مختلفة متميزة، وفي بيع بصائعها المنفردة في أسواق أكثر اتساعاً. وبانتقال الوحدات الاقطاعية من حالة تقدرب من الاكتفاء الذاتي إلى حالة من التخصص المتزايد، وبالتالي إلى شكل من أشكال نقسيم العمل، فإن الاستراتيجيات السياسية ومناورات السادة أصبحت أكثر حساسية لصرورات دعم وحماية المصالح الاقتصادية.

في غمار هذه العملية التنمية القومية فإن ذوي السلطة اليابانيين لم

يتعلموا فقط كيفية استعمال السياسة المسائدة المصالح الاقتصادية، ولكن ما هو أهم من ذلك هو أنهم تعلموا أيضاً أن المجال الاقتصادي إنما هو – من نواح معينة – مجال متميز له قواعده الخاصة التي يؤدي انتهاكها إلى إحداث أضرار شديدة بكل الأطراف، وبالتالي فإن السياسة يجب أن تختره وأن يذعن المقتضياتها. للمراجعة لأن القيم الاقتصادية بجب أن تحترم، وأن يذعن المقتضياتها. إن هذا الاعتراف بشرعية الأسس المنفصلة للقوة، وبالحاجة إلى احترام المتخصصين والفنيين، إنما ترسخ قبل عودة "الميجى"، كما يساعد على نفسير الايقاع السريع الذي تقدمت به اليابان نحو تحديث مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

وعلى عكس ما شاع في الأدبيات الغربية كثيراً عن مظاهر السلطوية والمعداء للديمقراطية في المجتمع الياباني والسياسة اليابانية، فقد اتسمت السياسة اليابانية دائماً بدرجة من التوزيع أو التشتت في القوة تفوق ما كان قائماً في البلاد المتخلفة، وإنطوت – مدذ مراحلها الأولى، وحتى عودة المبجى – على مراكز متعددة للقوة السياسية تضمنت – على وجه الخصوص – البيروقراطية، والعسكريين، والقضاء، والقادة الماليين والصناعيين (الزابيانسو) وساسة الأحزاب، ومسؤولي الحكومة البارزين. وبالرغم من أن تلك المجموعات عملت مع بعضها، إلا أن كلاً منها أيضاً كانت لها مصالحها الخاصة، ومطالبها الخاصة من النظام، ولم يكن بإمكان أي مجموعة أن تعمل بدون أن تحترم – لدرجة معينة – حقوق الآخرين، وقورت بذلك دائرة للقيادة أكثر انقتاحاً وأكثر تنافيية مما هو شائع في النظم السلطوية في البلاد المتخلقة عموماً.

كذلك فإن هذا النمط من التنمية اليابانية كان مناقضاً تماماً للنظم الامبراطورية في العليا، وكانت السياسة والحكومة هي العليا، وكانت

طبقة النجار هي المقهورة والواقعة نحت السيطرة، كما لم تحترم المصالح الاقتصادية المنفصلة، ولا تكامل السوق مع الاقتصاد ككل.

النظم التنافسية المحدودة Parochial Competitive Systems، يشير دباي، بذلك التعبير إلى النظم التي قامت في بقية مناطق آسيا، وجمعت بين شكل التقاليد الامبراطورية وروح النظام الياباني. ففي أغلب مناطق الملايو، شكل التقاليد الامبراطورية وروح النظام الياباني. ففي أغلب مناطق الملايو، على صمان احتكار كافة السلطات لتنظيم مجتمعاتهم بشكل هيراركي يضعهم صمان احتكار كافة السلطات لتنظيم مجتمعاتهم بشكل هيراركي يضعهم من فقط – على قمتها. ولكن عجزهم جعهم حكاماً متنافسين واقطاعيين؛ منفمسين في صراعات مع غيرهم من القادة الصغار الذين تجاوزت طموحاتهم الاستراتيجية بالمثل قدراتهم التنظيمية، وعلى سبيل المثال، ففي طموحاتهم الاسياسية في شكل المثلن، مناهر الأبهة تجمعات محلية مستقلة صغيرة، كان لدى قادتها الكثير من مظاهر الأبهة والعظمة، ولكن اعتمد أمنهم بشكل كامل على مهارتهم في مواجهة التهديد من المجتمعات المجاورة.

في هذه الثقافات لم تظهر امبراطوريات، وإنما ظهرت نظم غامضة التمريف ذات قوة تنافسية. فالقادة كان عليهم توفير الحماية والأمن لاتباعهم، وتوقع الرعايا دائماً اخطار الغزو ومغامرات السلب والنهب من جانب الآخرين. ويسبب الحروب الصغيرة اللامتناهية ظهرت الحاجة إلى ايجاد حدود ملائمة للتنافس السياسي، ولقبول قواعد للتحالف، ولوجود مصالح ذاتية متبادلة. وبذلك فإن عملية «السياسة» كانت تعني عمليات الخناع والاحتيال من أجل تحقيق القوة والنفوذ بين قادة مستقلين. لقد كانت روح السياسة تنافسية، بغرض الحفاظ على مصالح مشتتة.

على أن التأثير المباشر في نشأة الأحزاب والنظم الحزبية الحديثة في آسيا

إنما يرتبط - في الواقع - بالسيطرة الاستعمارية، وآثارها. وانقطة المحورية لهذا التأثير هي أن الاستعمار، وما ترتب عليه من رد فعل في شكل حركات قومية مضادة ساعدا على دعم جوهر السياسات التي ارتبطت بالتقاليد الامبراطورية، حيثما وجدت تلك التقاليد ونمت في الحقبة السابقة على الوجود الأوروبي، وبناء على ذلك تدعم الاتجاه نحو والاحتكار، في المجال السياسي، ومعارضة التنافس، والحياراة دون السماح باختلاط صراع المصالح مع التنافس من أجل السلطة والنفوذ. ويصرف النظر عن الحالات القليلة التي الاوتوقراطي التحكم الاستعماري بتقديم التفسير لقراراته، وتجنب المظهر الوتوقراطي التحكمي، فإن روح الحكم الاستعماري ظلت هي روح التعامل مع والحكومة، وكأنها وكاملة المعرفة، كاملة الحكمة، ومحتكرة للعظمة والأبهة والقوة. ونشأت أجيال بأكملها من الأسيويين، وهي تعتقد أن لا شيء أروع من أن يجد الشخص طريقة إلى السلك الحكومي،

وفي أغلب مناطق آسيا، ظهرت أهم الآثار المباشرة للاستعمار في مجالات الإدارة العامة، و «القانون والنظام»، وفي ادخال بعض اجراءات الردامة الاجتماعية، أما النمو الدستوري، وتشجيع الأحزاب السياسية فقد تخلفا – بصفة عامة – عن عملية بناء الخدمة المدنية. وفي حين أن بعض البندان المستعمرة الهامة، أفسح فيها مجال معين لتكوين الأحزاب السياسية التنافسية، إلا أن الحركات القومية المناهضة للحكم الاستعماري رأت أن إجراء انتخابات تنافسية أن يكون سوى مصدر الشقاق بين أبناء الشحب المقهور: ففي الهند البريطانية، على سبيل المثال، كان هناك تاريخ راسخ للانتخابات المحلية يعود إلى أربعينات وخمسينات القرن الناسع عشر وكانت جماعات وتكتلات مختلفة قد بدأت في التنافى في تلك الانتخابات بل وربما بدأت بالفعل في تكوين أحزاب سياسية، ولكن التقاليد التي ارتبطت بتلك

البدايات في الحكم المحلّي، نحيت جانباً بفعل الحركات القومية التالية وبالرغم مما للهند من تراث طويل في الانتخابات المحلية ، إلى جانب أنها بحزب المؤتمر الذي أنشئ عام ١٨٨٥ – كانت تمثلك واحداً من أقدم أربعة أو خمسة أحزاب سياسية هامة في العالم كله ، فلم يكن هناك أي دمج فعال لكلا التقليدين أثناء الحكم البريطاني وبالرغم من أن حزب المؤتمر كان يتنافس في الانتخابات المحلية إلا أنه ركز طاقته الرئيسة في السعي لبناء ، هند جديدة ، وتزويد الشعب الهندي بتوجيهات أكثر حداثة . ولاشك في أن الكثير من هذا التكوين الايديولوجي لحرب المؤتمر كان بعيداً عن المطالب والمصالح المباشرة للقطاعات المختلفة من المجتمع الهندي في ذلك الوقت، ولكن ظلت الرابطة الأساسية بين حزب المؤتمر والشعب الهندي تتمثل في المطالبة بالاستقلال، وكذلك في صبغ الخدمات الحكومية بالطابع الهندي .

وعلى الرغم من اختلاف السياسات الاستعمارية في مناطق أخرى من آسيا إلا أن المحصلة العامة ظلت واحدة، وهي تدعيم الاتجاهات الواحدية حيثما كانت موجودة من قبل في ظل النظام الامبراطوري التقليدي. ولقد سعى الفرنسيون في الهند الصينية، والهولنديون في أندونيسيا إلى أن يلحقوا – في النمو الدستوري لمستعمراتهم – أدواراً خاصة المصالح الوظيفية الأساسية في الاقتصاد والمجتمع في تلك المستعمرات. وفي كل من هاتين الستعمرتين وجدت مجالس استشارية ومؤسسات شبه تشريعية مكونة من ممثلين لكافة المصالح الوظيفية الهامة، يدءاً من مزارع المطاط والفرف النجارية إلى المهن المختلفة وجماعات الأقليات، وأدان القادة القوميون في كلتنا المستعمرتين مثل ذلك التمثيل والوظيفي، وأصروا على الحاجة إلى كلتا المستعمرتين مثل ذلك التمثيل والوظيفي، وأصروا على الحاجة إلى أحزاب سياسية تنافسية باعتبارها الوسيلة الوحيدة الملائمة لصياغة وتجميع المصالح المحلية. ولكن بمجرد أن نولي أولئك القادة الساطة لم يستطيعوا

مقاومة التوجه نحو السياسات الواحدية، وقاموا بالغاء كافة الأحزاب، بل إن وسوكارنو، عاد بأتدونيسيا إلى المفهوم الهوائدي القديم حول التمثيل الوظيفي. أما التجرية في الفليين فيقدمها الدارسون الغربيون على أنها نموذج لما أدى إليه تفاعل والتراث التنافسي المحدود، من ناحية، ووالحكم الاستعماري، من ناحية أخرى، من إيجاد نظام حزبي قوي، وتنافسي، من وجهة نظرهم.

ثالثاً، نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الشرق الأوسط:

مثلما كان الحال في أمريكا اللاتينية وآسيا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط مجالس تشريعية وتقاليد نيابية تسمح بالحديث عن أصول برلمانية للأحزاب، مثل أوروبا. وإذا كان الدراث الشقافي الذي ساد في المنطقة هو الدراث الإسلامي. فلا مناص من التسليم مع الكثير من الباحثين بأن هذا التراث لم يقدم – في جانبه السياسي – ما يربط فكرة «الشوري» بنظرية محددة للتعثيل النيابي، أو حكم الأغلبية. وانصب جوهر النظرية السياسية الإسلامية، في العصور الوسطى، على الصفات الواجب توافرها في شخص الحاكم، والقواعد التي يجب أن تحكم سلوكه استناداً إلى الشريعة الإسلامية، المستقاة بالأساس من القرآن الكريم والسنة النبوية. ولسنا هنا في معرض تقييم السمات الديمقراطية أو الاتوقراطية المدرتية على تلك الممارسات، ولكننا نشير فقط إلى أن عدم وجود تقاليد التمثيل النيابي والحكم البراماني ينفي علاقة نشأة الظاهرة الحزبية بها.

وفي ظل سيطرة الامبراطورية العثمانية على منطقة الشرق الأوسط تدعمت السلطة المطلقة للسلاطين العثمانيين التي لم تكن تتحداها أي مراجعات أو توازنات مؤسسية. ثم حملت فترة أواخر القرن التاسع عشر ويداية القرن العشرين الدّكم الاستعماري الأوروبي إلى المنطقة، سواء في شكل احتلال عسكري مباشر أو في شكل احماية، أو النتداب، وفضلاً عن الجزائر – التي احتلال عسكري مباشر أو في شكل احماية، أو النتداب، وفضلاً عن الجزائر – التي احتلال المتال علم (١٩٢١)، وأعاق الجزائر – في الواقع – فرص النمو العضوي للمؤسسات النيابية في تلك الاستعمار – في الواقع – فرص النمو العضوي للمؤسسات النيابية في تلك البدلاد فكان الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٧ – على سبيل المثال بسبباً مباشراً في عرقلة التطور الدستوري والنيابي فيها وكان القانون النظامي، الذي صدر في أول مايو ١٨٨٣ بمثابة نكسة للتطورات التي تحققت من قبله، وإنفقت بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى مناطق للنفرذ في عام ١٩٠٧ بعد أن كانت ايران قد تبنت دستوراً نيابياً، وأقام الفرنسيون عام ١٩٠٧ بعد أن كانت ايران قد تبنت دستوراً نيابياً، وأقام الفرنسيون الحماية الوطنية هناك عن إنشاد حكم دستوري مستقل في سوريا.

وعلى أي الأحوال فإن «الحزب السياسي» كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة، أو العمودية الدينية، أو المصالح الاقتصادية، أو العلاقات الشخصية. وشهدت كافة بلدان الشرق الأوسط (باستثناء النظم التقليدية في السعودية واليمن، وكذلك الكيانات الصغيرة في الخليج العربي)، نشأة الظاهرة الحزبية أساساً كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم المطلق الأجنبي أو السحلي أكثر منها تعبيراً عن تكتل بتصويتي في جمعية تشريعية أو دستورية. ويذلك فغالباً ما كانت الأحزاب مهتمة بالوصول إلى السلطة، أو توجيه السياسات داخل اطار النظام السياسي أقل من اهتمامها بتأكيد الهوية القومية، أو إقامة نظم جديدة.

وباستثناء اسرائيل - التي تخرج عن اطار التطور العام الثقافي والسياسي

المنطقة، - لأسباب كثيرة - يجمع دارسو الأدبيات الحزبية الغربيون على أن «تركيا» تمثل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي أصبحت فيه الأحزاب السياسية منذ وقت مبكر هي الأداة الرئيسة التنافس حول السلطة، واتخذت الأحزاب فيها شكلها منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، بحيث أصبحت سمة مركزية، بل ومسيطرة، الحياة السياسية هناك منذ عام ١٩٠٨، مما يجعلها تقدم أخصب مادة لاستجلاء آثار المتغيرات التاريخية والاجتماعية في الشرق الأوسط على التطور الحزبي. فعلى عكس أغلب البلاد المتخلفة، لم تفقد تركيا استقلالها على الإطلاق، وكانت الجمهورية التركية التي أنشقت عام ١٩٢٣ لمسرولية الدكومية، واندلك أبدى الأتراك تقديراً للمسرولية الحكومية، ولحقائق السلطة والقوة السياسية، للمسرولية الحكومية، والمهارة التنظيمية، ولحقائق السلطة والقوة السياسية، الأمر الذي انعكس على الاستمرار.

ومن وجهة نظر مفاهدم «التنمية السياسية» سارت تركيا في سلسلة من المراحل المنتظمة والمتداخلة: أولها، إعادة بناء السلطة السياسية المركزية وتشكيل هيكل فعال للخدمة العامة (١٩٠٨ – ١٩٠٨)، ثم عملية النشكيل "أضعب للهوية الإقليمية للدولة وظهور إحساس بالتضامن القومي في داخل حدود مقبولة (١٨٠٠ – ١٩٧٣)، وأخيراً، اتجاه أعداد متزايدة من المواطنين إلى المشاركة النشطة في العملية السياسية (منذ عام ١٩٠٨ خاصة).

في هذا السياق تقدمت الأحزاب السياسية لتلعب دوراً أساسياً فيما يتعلق بتوسيع نطاق المشاركة السياسية خاصة. وكانت البدايات الجنيئية للأحزاب المعاصرة - أي: العثمانيين الجدد، وجمعية الاتحاد والترقي - عبارة عن تجمعات صغيرة في داخل الدخبة البيروقراطية - العسكرية، بدأت في استانبول ثم أبعدت إلى المنفى، ثم عادت لتنتشر في عدد من المدن الواقعة في المناطق المتقدمة ثقافياً من الامبراطورية العثمانية مثل مقدونيا وسوريا. وبعد عام ١٩٠٨ أصبح التنظيم الحزبي علنياً ورسمياً، ومنشراً، إلى أن شمل قطاعاً واسعاً من الطبقة المتعلمة ضم الضباط، والموظفين المدنيين، والمحامين، والأباد والمعلمين والصحفيين سواء في العاصمة، أو في المراكز الإقليمية. وفي عام ١٩٢٠ بدأ التنظيم الحزبي يتغلفل في المدن الصغرى حيث شكل معلمو المدارس والمسؤولون الإداريون، وبعض رجال الدين حركة الدفاع عن الحقوق. وفي ظل نظام الحزب الواحد في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٥ تدعم الوضع المسيطر لنخبة الحكومة المركزية (المكونة من ضباط الجيش والموظفين المدنيين). أما بعد عام ١٩٤٥ فإن المحامين، ورجال الأعمال، وكبار ملاك الأراضي، ثم قادة النقابات فيما بعد، وجدوا طريقهم إلى النخبة، كما أضحى الفلاحون والعمال الصناعيون – من ناحية أخرى – مشاركين نشيطين في الحياة السياسية، حيث كانت تركيا قد بدأت التحول – خصوصاً تحت ضغط الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية النانية إلى التعدد الحزبي.

على أن بقية بلدان الشرق الأوسط واجهت مشاكل أكثر صعوبة مما حدث في تركيا انعكبت – بالتالي – على ظروف النشأة الحزيبة فيها. ففي حين ولدت الجمهورية التركية، ووراءها مذات السنين من النقاليد الحكومية وحافظت على استقلالها، فإن البلاد العربية افتقدت – بدرجات متفاوتة – ملا هذا التراث الحكومي، ثم إنها فقدت استقلالها في ظل السيطرة العثمانية ثم الأوروبية. ومنظما حكم المحتلون تلك البلاد بالقوة والتهديد فانهم لم ينسحبوا إلا تحت الصغوط والتهديد: ضغوط الحرب العالمية الأولى، ثم ضغوط الحرب العالمية الأولى، ثم ضغوط الحرب العالمية الأولى، ثم عنفط وحروب. وساعد هذا اللجوء للقوة، كأداة رئيسة في السياسات الداخلية، عني أن أصبحت الجيوش في البلاد العربية هي القوة الرئيسة على المسرح

السياسي ، وفي حين امتلكت تركيا موارد متوازنة – زراعية ومعدنية – فإن معظم البلاد العربية واجهت مشاكل اقتصادية محبطة . فجهود التصديع التي بدأت في مصر منذ ما يزيد عن القرن، حد منها الافتقار إلى الموارد وضيق مساحة الرقعة الزراعية ، والتزايد السريع السكان . أما البلاد البترولية فإن معظمها نشأ في مناطق قاحلة تفتقد إلى الموارد الزراعية ، وتفتقد أيضاً إلى والتنظيم الاجتماعي ، اللازم للتنمية الاقتصادية . ولم تقترن الموارد البترولية ، بامكانات التنمية الأخرى ، إلا في إيران والعراق والجزائر .

وعلاوة على ذلك كله فإن سعي البلاد العربية إلى بلورة "هوية قومية والمسددة"، تتجاوز الكيانات الوطنية القائمة، استنفذ كما كبيراً من الطاقة السياسية لها في فترات مختلفة من تاريخها، ويسبب سوء توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية (حيث أكثر البلاد تقدماً تحوز أقل الامكانات الاقتصادية، وأكثر المناطق بدائية تمتلك أكبر الثروات البترولية) لم توجد وبروسيا، أو «بيد مونت» أخرى «وظلت مشكلة الوحدة قائمة، بل ومتفاقمة بلا حل».

في داخل هذا السياق التاريخي والاجتماعي فإن التطور الحزبي في أغلب البلاد العربية وإيران لم يتخلف عنه في تركبا فقط، ولكنه أيضاً عرقل وتحول إلى المؤامرات والعنف. وبعد انشاء عدد من الجمعيات السرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت ،أحزاب الكوادر؛ الأولى الهامة في النظهور في الشرق الأوسط فقط في العقد الأول من القرن العشرين. فتوحدت جميات الأتراك الشباب عام ١٩٠٨ وانشئ الحزب الوطني في مصر على يد مصطفى كامل، وبدأ التنظيم السياسي بين الشباب المثقفين في سوريا في العقد الثاني من هذا القرن. وكان وحزب الوفد، في مصر الذي سوريا في العقد الثاني من هذا القرن. وكان وحزب الوفد، في مصر الذي النشئ عام ١٩٧٤ هو أول حزب جماهيري في الشرق الأوسط. ونشأت في

المغرب – من ناحية أخرى – الحركات القومية الجامعة على غرار البلاد المستمرة الأخرى، وفي بعض البلاد، مثل السودان ولبنان، كانت التجمعات الحزيبة مجرد اطار سطحي يعكس انقسامات دينية وطائفية عميقة. كما شاع في بلدان الشرق الأرسط نمط من الأحزاب لم يزد عن كونه جماعات من داخل النخبة المسيطرة، يربطه الولاء لقائد محدد، ويكفي مرسوم حكومي القضاء عليه، مثل بعض الأحزاب التي ظهرت في مصر أثناء المكم الملكي، وفي العراق حتى عام ١٩٥٨، وفي ليران قبل ظهور الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧.

على أن الجبهة الوطنية في ايران وكذلك حزب البعث في بلاد الهلال الخصيب، مثلاً – لفترة معينة – كانا نمطاً مختلفاً من الأحزاب يعد باحتمالات واسعة للتأييد الجماهيري والبرنامج الواضح، ويقد قمعت الجبهة الوطنية عام ١٩٥٣، أما البعث فقد استمر في توسيع شبكته التنظيمية من سوريا إلى العراق والأردن، وانغمس في قضية الوحدة العربية، ثم إنه سعى إلى السلطة في داخل تلك البلاد.

رابعاً؛ نشأة الظاهرة الحزبية في أفريقيا ؛

ظلت القارة الإفريقية كلها حتى منتصف القرن العشرين، وبالتحديد حتى عام ١٩٥٠ وباستثناء ثلاث بلدان فقط، هي اثيربيا، ومصر وليبيريا، خاصعة للاستعمار الأجنبي، وعلى مدى ما يزيد قليلاً عن ربع قرن توالى استقلال بلاد القارة وإحدة تلو الأخرى، ليصل عدد البلدان الإفريقية المستقلة علم ١٩٨٦ إلى ٥١ دولة. في هذا الإطار، نشأت الظاهرة الحزيبة في أفريقيا مرتبطة بمؤثرات الوجود الاستعماري في بلادها. ثم بجهود التخلص من الاستعمار ونحقيق الاستقلال، ويناء كياناتها الوليدة، وبعبارة موجزة فإن

الأحزاب الإفريقية هي نتاج تنظيمي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في الحقية الاستعمارية، بما في ذلك – على وجه الخصوص – ظهور قوى اجتماعية، ونخب قوية جديدة، والاستغزازات والاحباطات والتحديات التي ولدها الحكم الأجنبي، وتكوين أنواع مختلفة من اتحادات المصالح. وجماعات المعارضة، وكذلك تكوين حركات قومية تتجه أولاً نحو الحد من مظالم معينة، ثم نحو احلال حكومات إفريقية محل الحكم الاستعماري. كذلك فإن الأحزاب السياسية الرسمية، بالمعنى المحدد، لم تظهر قبل ادخال الاصلاحات الدستورية التي تشترط سماح الحكومة الاستعمارية من خلال اجراءات ملموسة وفعالة، للقادة القوميين، بأن يحولوا حركاتهم - التي كانت أساساً في شكل جمعيات ثقافية واجتماعية - إلى أحزاب سياسية، وادخال أو تنقيح المؤسسات والاجراءات الخاصة بالنظام الانتخابي التي تجعل من الممكن عملياً للأحزاب أن تسعى إلى السلطة بشكل دستورى، والحزب (أو الأحزاب) في أغلب الدول الإفريقية الجديدة، هي الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في ظل تدابير دستورية وضعت أثناء المراحل الأخيرة من الحكم الاستعماري، وبعض هذه الأحزاب كانت وريثاً مباشراً لتنظيمات سياسية قائمة بالفعل، وبعضها الآخر ظهر إلى الوجود نتيجة احتكاك الدخب المتنافسة في الانتخابات الأولى سعيناً إلى السلطة. وعلى أي الأحبوال، وأياً كانت أصولها، فإن الأحزاب السياسية الإفريقية كلها، نتاج للحقية الاستعمارية. ولذلك أبضاً، فإن عمر الأحزاب في إفريقية قصير بصفة عامة. وباستثناء ليبيريا (ومصر) لم تنشأ الأحزاب رسمياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين ظهرت الحركات القومية في كافة أنحاء إفريقية، وتدعمت مطالبها، وشملت - ضمن ما شمات - المزيد من المشاركة الشعبية في الحكم، والتجنيد للمناصب الحكومية على أسس ديمقر اطبة. ولم تكن القضية لذى القادة الأفارقة هي البحث عن أي الأشكال التي يريدونها المشاركة، أو للتجنيد السياسي، فقد كان واضحاً أن الحكم الاستعماري يمثل خاجزاً رئيساً أمام تحقيق مطالبهم في كافة نواحيها. لذا أضحى على الحركات القومية - عاجلاً، أو آجلاً - أن تضع نصب عينها تحقيق الاستقلال، كهدف واضح لها.

وقد أدى الكفاح من أجل الاستقلال، في أغلب بلاد إفريقية ، إلى ظهور الحزب الواحد ذي الأساس الجماهيري متعدد الأصول العرقية (أو على الأقل ذي الطموحات الجماهيرية التي تتجاوز الفواصل العرقية) إلى جانب التشكيلات السياسية الأخرى من نوعين: إما بقايا أو خلفاء الحركات القومية القديمة التي كانت لها قواعدها متعددة الأعراق، ولكن غير الجماهيرية وإما الأحزاب القبلية الإقليمية التي غالباً ما حازت على الدعم الجماهيري في أقاليمها، ولكن ظلت شعيتها مقصورة على جماعة عرقية واحدة .

والواقع أن القوى الاستعمارية عملت – على اختلاف نظمها – في بادئ الأمر على تشجيع قيام الأحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد ،أحزاب النخبة، التي تعتمد على تأييد الإدارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين السلطة الاستعمارية، مما أفقد هؤلاء التأييد الشعبي، ودعم الحركة القومية التي شكلت – فيما بعد – أساس الحزب الواحد. واستوت الإدارات الاستعمارية – سواء أكانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها – في تدعيم المنظمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبائية في مواجهة الحركات الوطنية، واعتمدت عليها في تنفيذ سياستها، مع استمرار الولاء لها خاصة، حتى عقب الاستقلال. والنماذج هنا عديدة، مثل: «الكوناكان في الكونغو بزعامة تشومبي، والذي دعا إلى انفصال كاتتجاء و «مؤتمر شعب الشمال، في نيجيريا.

ومثل أحزاب الأشانتي والإقليم الشمالي التي وقفت صد ممؤنمر حزب الشعب، بزعامة نكروما... الخ.

إلا أنه، وعلى عكس النظرة التي سادت في بعض الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية، لم تسر النظم السياسية الإفريقية الوليدة على منوال والأكاديمية الغربية، لم تسر النظم السياسية الإفريقية الوليدة على منوال الاستعمارية وضع أسمه في البيئة الإفريقية، وسرعان ما أخذت النظم الإفريقية - خصوصاً منذ أوائل الستينات - في التحول تباعاً في انجاه الحزب الواحد، وبعد مرحلة قصيرة من والتعدد الحزبي، انتقلت معظم الدول الإفريقية إلى نظام والحزب الواحد، سواء كان ذلك في صورة ما يسمى بدنظام الحزب الواحد المسيطر، الذي يسيطر تماماً على الحياة السياسية، وإن كان يترك الفرصة - شكلياً - لتواجد قوى غيره، أو نظام الحزب الأوحد كان يترك الفرصة أصلاً لغيره، التعايش معه.

إن هذا الاختلاط، فيما يتعلق بنشأة الظاهرة الحزبية في إفريقية، لمبررات الوجود الحزبي مع مبررات توجهه نحو «الواحدية»، ينقل معالجة الظاهرة العزبية في أفريقيا – أساساً – ضمن معالجة نظم الحزب «الواحد» في البلاد المنخلفة – كما سوف يأتي.

المبحث الثالث: القصور النظري حول نشأة الأحزاب في العالم الثالث:

إذا كانت النظرية البرلمانية في تفسير نشأة الظاهرة الحزبية تقصر عن تفسير تلك النشأة في المجتمعات المتخلفة فإن مفهوم «أزمات التنمية» يسهم في فهم الظروف التي نشأت فيها الظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة والمتقدمة معاً، سواء لدى بدء قيامها، أو في تطوراتها التالية. ومع ذلك، وكما سبق الإيضاح، فإن وجود تلك الأزمات مذذ القدم، لم يقترن – بالصرورة - بظهور الأخزاب، كما أن اقتران أزمات الشرعية والتكامل صحبه نمو الأحزاب في نظم دون أخرى.

لقد كان ذلك القصور النظري دافعاً لدى الباحثين للبحث - بشكل أكثر عمقاً - عن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة الظاهرة الحزبية بشكل عام وفي العالم الثالث على وجه الخصوص، سواء بشكل تكتل قطاعات من الطبقات المحكومة للتأثير على السلطة السياسية أو محاولة الوصول إليهاء أو يشكل سعى من جانب الطبقات الحاكمة لتنظيم الجماهير حزبياً، لتأمين احتفاظها بالسلطة. ولقد سعى دويتر، و دلابالومبارا، - أيضاً - إلى وضع مجموعة من الافتراضات التي يمكن أن تسهم في صياغة نظرية انمديثية، أو انتموية، لنشأة الأحزاب السياسية. وطبقاً لتلك الافتراضات فلابد من أن تؤخذ في الاعتبار عملية ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص ظهور وإنساع طبقات المنظمين، وتكاثر. الطبقات المهنية المتخصصة. وقد يثور التساؤل حول ما إذا كان وجود درجة معينة من الاستقلالية السياسية، وربما الوظيفية، بمثل عاملاً ما في قدرة مثل هذه القوى الاجتماعية على المشاركة في الحياة السياسية. كذلك فإن ازدياد تدفق المعلومات، والتوسم في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا، واتساع شبكات النقل، وفوق ذلك: الزيادة في الحراك الاجتماعي، تبدو كلها ذات آثار عميقة على إدراك الفرد لذاته في علاقته بالسلطة.

كذلك تثار التساؤلات حول ضرورة وجود مستوى معين من والاتصال، في المجتمع، كشرط لإقامة المنظمات السياسية، ومدى اعتبار شبكات النقل عاملاً أساسياً لتسهيل تجمع الأفراد والجماعات، وليجاد علاقات مستعرة بين الوحدات المحلية والقومية. ففي الهند – على سبيل المثال – وعلى الرغم من تكون جماعات قومية صغيرة في أنحاء منفرقة من البلاد خصوصاً في

المناطق الحضرية في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، إلا أن حزب المؤتمر القومي الهندي لم يتكون إلا في عام ١٨٨٥ أي بعد مرور بعض الوقت على انشاء نظام جيد للبريد والبرق والممكك الحديدية، وكذلك الصحف المكتوبة بالإنجليزية، وواسعة الانتشار.

أيضاً يغور النساؤل حول ما إذا كانت عمليات تطوير النظام التعليمي وإنساع المدن تمثل حوافز لخلق المتنظيم السياسي، وما إذا كان التحول من القصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي – بما ينطوي عليه غالباً من تحطيم لأنماط السلطة المحلية، وبروز لمزيد من الفردية والاستقلالية في السوق – يؤدي إلى التنظيم السياسي. كما تثور التساؤلات حول ما إذا كان التوسع المتزايد في قوة الدولة، بما يتضمنه من وضع الصوابط القانونية، والمزيد من المتغلف الإداري في شؤون الأفراد، والتوسع في وظائف الحكومة – بشكل عام – يؤدي كله بالأفراد إلى التنظيم، إما لمنع الدولة من انتهاك حرياتهم أو ممتلكاتهم (وهي ظاهرة حدثت في أواخر الفدرة الميركانتيلية في أورمتاكاتهم (وهي ظاهرة حدثت في أواخر الفدرة الميركانتيلية في أورعها)، أو لتوطيه في القرن العشرين).

كذلك تثور التساؤلات حول ما إذا كانت هناك عوامل في بعض الثقافات أو المجتمعات تسهل أو تسرع بتطوير القدرة التجميعية للأفراد. وعلى سبيل المثال، فحيثما تمثل الثقة المتبادلة سمة للعلاقات الإنسانية السائدة فإن الأفراد قد يمتلكون قدرة أعظم على تكوين تنظيمات سياسية معمرة، وليست عرضية، أكثر مما هو سائد في المجتمع التقليدي الذي تسوده علاقات انعدام الثقة بين الأفراد تجاه بعضهم البعض، ما لم ينتموا إلى نفس الجماعة الأبوية. وقد توجد أشكال تقليدية من التنظيمات الطرعية وشبه الطوعية، مثل التقابات الحرفية والجمعيات السرية، والاتحادات الخبرية والدينية، تسهم في تزويد الأفراد بالخبرة والرغبة في تنظيم اتحادات الخبرية والدينية، تسهم في

وأخيراً، فإن قيام التنظيم السياسي قد يعني أن قدراً كافياً من العلمانية قد ساد، بحيث أصحى الأفراد يعتقدون أن بامكانهم – من خلال عملهم – أن يؤثروا بالفعل على الظروف المحيطة بهم، بشكل يتفق مع مصالحهم ومشاعرهم.

ولاشك في أن هذه المتغيرات، وغيرها كثير، تؤثر بقوة على ظهور الأحزاب بحيث يمكن القول - بشكل عام - إن تبلور الأحزاب فعلياً، يرتبط بدرجة معينة من التحديث، و التنمية، . وتضحى الأحزاب، من زاوية معينة ، البعد السياسي وللتنظيم ، الذي يعتبر - بدوره - أحد سمات المجتمع الحديث، والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على انشاء وصيانة أشكال تنظيمية كبيرة ومعقدة تتسم بالمرونة، وقادرة على القيام بالوظائف الجديدة أو الموسعة التي تستازم المجتمعات الحديثة القيام بها. كذلك فإن القدرة على الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا، لتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية، تنطوى ليس فقط على مهارات فنية، وإنما أيضاً على إيجاد أشكال تنظيمية مجمعة لإدارة الأفراد والموارد، على نطاق واسع، في الصناعة الحديثة. كما يتطلب المجتمع الحديث نظاماً مدرسياً معقداً، وجامعات قادرة على الإبداع أو على تكييف نفسها مع الإبداع، وبيروقراطيات قادرة على الوفاء بأهداف الحكم الديمقر اطيء ومؤسسات كفأة لإدارة الإعلام الجماهيري، ووسائل الاتصال الجماهيرية، التي تسهل من انتقال المعلومات والأفكار والأفراد. في هذا السياق يضخي الحزب السياسي نتاجاً منطقياً للمجتمع الحديث، ويصبح وجوده أكبر وأعمق من أن يكون مجرد نتاج لقرارات تحكمية تتخذها السلطة القائمة ، بانشاء، نظام حزبي متعدد، أو نظام للحزب الواحد، أو نظام لا حزبي على الاطلاق.

يصعب علينا أن نقف عند المدود التي تضعها تلك الافكراضات

والتحديثية، أو والتنموية، لنشأة الظاهرة الحزيبة. ففضلاً عن حاجتها إلى المزيد من التأصيل، هناك العديد من ظواهر التطور السياسي للعالم الذالث: إما لأنها تتجاوز اطار تلك الافتراضات، وإما لأنها قد تبدي دلالات معاكسة.

وعلى سبيل المذال، فإن الثقل الذي تلقيه خبرة بلدان العالم الثالث على أثر الوجود الاستعماري في الدفع نحو نشوء الأحزاب السياسية، وتكييف خصائصها ومسارها، لا توازنه مفاهيم نظرية كافية. حقاً، لقد طرأت إصافات على «أزمات التنمية» تحاول أن تضيف إليها الأزمات الناتجة عن تأثير العلاقات الخارجية، والقرى الخارجية، كما أن بعض الدارسين عمد إلى استخدامها في تحليل أثر أزمات «العلاقات الخارجية، على نشأة الأحزاب في من العالم الثالث.

وتكتنا نؤكد، هنا، أن تأثير الوجود الاستعماري أشما، وأكثر عمقاً من أن يحجم فقط في إطار أزمات والشرعية، أو والهوية، أو والمشاركة، في البلاد المستعمرة، أو أن تقرد له وأزمة، خاصة به، كما أنه – من ناحية أخرى – لا يلقى العناية المناسبة له، في اطار الافتراصات والتحديثية، السائدة، إن الوضع الاستعماري بما ينطوي عليه من استغلال اقتصادي، وسيطرة سياسية وعسكرية، وتشويه ثقافي وفكري، يضع الأمم المتخلفة المستعمرة في سياق يختلف كيفياً عن الأمم المسيطرة، وإذا كانت مدرسة التبعية قد ألقت الضوء على واقع وآثار التبعية في العالم الثالث فإن هذا لا ينفي ضعف اسهاماتها بشأن البعد السياسي للتبعية فيما يتعلق بتأثيرها على تباور القوى والمؤسسات السياسية خاصة، فضلاً عن نشوتها، في البلدان التابعة – كما سيقت الإشارة.

كذلك فإن اشتراك كافة مناطق العالم الثالث، في الخضوع للاستعمار، وتأثير هذا على النشأة الحزيبة فيها، لا يلغى الآثار المتباينة للاستعمار عليها والتي توقفت على ديناميّات النفاعل بين الظاهرة الاستعمارية، من ناحية، والخصائص الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية لكل من تلك المجتمعات من ناحية أخرى، ففي إفريقية كانت مواجهة الاستعمار هي الحافز الأكثر فعالية على الإطلاق في نشأة الأحزاب السياسية هناك إلى حد أن تحدث بعض الدارسين بحق عن تدهور الأحزاب الإفريقية - يصرف النظر عن بعض الاستثناءات - بعد المرحلة الأولى من تحقيق الاستقلال، وغياب المعركة المباشرة مع الاستعمار. أما في أمريكا اللاتينية، والتي استقلت بلادها قبل بلاد إفريقية وآسيا بوقت طويل، فإن نشأة الظاهرة الحزبية فيها ارتبطت أولا بالحفاظ على المصالح الطبقية للقوى المسيطرة عشية الاستقلال. ثم كان دور التبعية الكاسح - بعد ذلك - في تشكيل وصبغ الأحزاب هناك على النحو الذي سوف نتعرض له تفصيلاً فيما بعد. أما التاريخ الطويل الممند وراء البلاد المعاصرة في آسيا والشرق الأوسط فقد تتفاعل - بشكل متميز - مع تقاليد الوجود الاستعماري لدى تشكيل الظاهرة الحزيية. وفي حين قدمت آسيا - بتجارب الهند واليابان والصين بالذات -أبنية حزبية متميزة لم تنل حظها من الدراسة والتحليل، تعكس التقاليد العريقة السياسية والأجتماعية لبلادها، فإن التراث الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط كان هو العامل الأكثر أهمية في تفاعله مع آثار الاستعمار في نشأة الظاهرة الحزيبة.

وفي هذا السياق أيضاً لابد من الإشارة - على وجه الخصوص - إلى أدبيات الاقتصاد السياسي في أمريكا اللاتينية، والتي تناولت ما سمي «بتموذج السلطوية - البيروقراطية، الذي تبلور - بالذات - على أيدي النظم العسكرية في البرازيل والأرجنتين مع تلاشي التوقعات المتفائلة المبكرة التي ساحت في الخمسينات والستينات بامكانية تصقق المزيد من المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وظهور أشكال أكثر ديمقراطية في أمريكا اللاتينية. ان هذا النموذج – الذي تسهم أفكار التبعية في تفسيره – وضع موضع التساؤل افتراضات نظرية التحديث بأن المزيد من التصنيع سوف برتبط بظهور الديمقراطية والمساواة، الأمر الذي ينعكس – نظامياً – في جزء منه على ازدهار الأحزاب. وبدلاً من ذلك، طرحت افتراضات أخرى مؤداها أن المستويات المتقدمة من التصنيع، في البلدان الآخذة في اللمو، قد رافقها انهيار في الديمقراطية، وتزايد في اللامساواة. في هذا الاطار فإن الايديولوجية الرسمية للنظم السلطوية البيروقراطية أكدت على الطابع الايديولوجية الرسمية للنظم السلطوية البيروقراطية أكدت على الطابع اللحزبي للحكومات العسكرية، ولهود الأحزاب باعتبارها عائقاً بحول تمبيراً عن ايديولوجيات متصارعة، ولوجود الأحزاب باعتبارها عائقاً بحول دون «الاجماع القومي» الذي تتوخاه الحكومات العسكرية. وتقوم العلاقة بين جماعات المصالح في المجتمع المدني والدولة على معايير وآليات «التعاون» أكثر مما تقوم على آليات «التمثيل» مما يعني – بالتالي – تجريد الأحزاب السياسية من صفتها التمثيلة أو «التغويضية».

وإذا كانت هذه الأقكار، التي طرحت بالذات من جانب "أودونيل"، قد لقيت الكثير من النقد، فإن هذا لا ينفي حقيقة القصور الذي تتسم به المقولات التحديثية، فضلاً عن النظريات الأخرى، مما يجعل الباب مفتوحاً للمزيد من محاولات فهم ظروف وملابسات نشأة الظاهرة المزيية - كجزء من الظاهرة السياسية ككل - في العالم الذائث.

الفصل الثاني أنماطوخصائص النظم الحزبية في العالم الثالث

الفصل الثاني أنماط وخصائص النظم الجزيية في العالم الثالث

تعتبر عملية وتصنيف، أو وتقسيم، النظم الحزبية، سواء استناداً إلى وعدد، الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، أو إلى غيرها من المعايير المرتبطة بها، إحدى المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية، بل ربما كانت أهم مباحثها على الإطلاق. ولذلك كان من البديهي أن ينطبق الأمر ذاته على دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، وأن يتحدث الدارسون عن أنماط النظم الحزبية المختلفة الموجودة فيه، وخصائصها المميزة. وفي حين وجد البعض أن من الملائم تصنيف أحزاب العالم الثالث ضمن التصنيفات الحزبية المستمدة من واقع البلدان المتقدمة، سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، فإن البعض الآخر اتجه، سواء بشكل جزئي أو كلي، إلى وضع أنماط أو تصنيفات خاصة بالنظم الحزبية في العالم أو كلي، إلى وضع أنماط أو تصنيفات خاصة بالنظم الحزبية في العالم الثالث سوف

والواقع أن الأحزاب السياسية، بمعناها العلمي المحدد، لم تمثل ملمحاً أسسياً للنظم السياسية، ولكنها – أي النظم السياسية، على العكس – ظلت تمارس أدوارها لقرون عديدة بدون وجود الأحزاب، كما أن وجود الأحزاب امتكازم ترافر شروط مسبقة معينة، بل إن توافر هذه الشروط، لم يمنع كثيراً من فشل الأحزاب في التناور أو النمو، ولم يحل دون تعرضها – بعد قيامها – للقهر أو المنع.

ولذلك فليس من الغريب، أن عديداً من النظم السياسية الأوليجاركية أو السلطوية في العالم المعاصسر، وكذلك النظم التي تسيطر عليها الهيروقراطيات العسكرية أو المدنية، ترفض أي وجود شرعي، في العملية السياسية، للأحزاب السياسية. وحيثما نم حظر الأحزاب عمداً من جانب الذخبة المسيطرة كان التبرير الذي يقدم عادة هو أن البلاد ليست مستعدة، بعد لقيام الأحزاب - وهو أمر قد يكون، أو لا يكون، صحيحاً أو أن مشكلة قومية ملحة معينة، مثل مشكلة «الأمن» تستلزم ارجاء قيام الأحزاب. فإذا كانت الأحزاب قد رجدت فعلياً لبعض الوقت فإن الهجوم عليها، والذي يخطط بهدف الحد من نقذها أو ازاحتها عن النظام السياسي، إنما يؤسس - عموماً - على الادعاء بأن مشاكل الأمة إنما نجمت عن أنشطة الأحزاب، أو زادت بسببها.

ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار المواقف التي وجدت فيها أحزاب سياسية متميزة، ثم تسرهنت للقمع بعد ذلك فهناك ملاحظتان هامتان ينبغي أخذهما في الاعتبار: الأولى هي أن النظم الاوليجاركية أو الديكتاتورية غالباً ما تجد أنها لا تستطيع أن تعمل بكفاءة بدون وجود حزب واحد على الأقل وهذا التوجه الغلاب نحو ظهور الأحزاب، بشكل أو بآخر، هو ما دفع بعض الدارسين للاعتقاد – كما سبق أن أشرنا – بأن هناك ظروفاً وتحديثية، وتعلق بالتكنولوجيا والاتصال والتنظيم، تجعل من الحزب السياسي بذاته احتمالاً قوياً في العالم المعاصر والملاحظة الثانية، هي أنه بمجرد أن تظهر الأحزاب في النظام السياسي فإن قمعها لا يؤدي – بالصنرورة – إلى انهاء نشاطها. وعندما تحظر الأحزاب قانوناً فإنها عادة ما تستمر في العمل تحت الأرض، مثلما حدث في الماني التازية وإيطاليا الفاشية، والأحزاب التي تتعرض للقمع الشامل تتجه لأن تتخذ سمة سرية وتآمرية، مما قد يؤدي إلى التأثير بعمق

على النطور السياسي بعيد المدى المجتمع، حتى عندما تعاود الأحزاب النظهور شرعياً. وأفضل الأمثلة التي تقدم بهذا الخصوص تشمل الحزب البشفي في روسيا، والأحزاب الشيوعية في بلاد مثل إيطاليا وفرنسا، والتي تأثرت - في توجهاتها إزاء العملية السياسية، أو في درجة جاذبيتها للجماهير - بالفترات الطويلة التي أرغمت في خلالها على العمل من خارج الأطر الشرعية، وبالمثل فإن العديد من الأحزاب في البلاد في حقبة ما بعد الاستعمار، مثل جبهة التحرير الجزائرية، إنما تأثرت في توجهاتها نحو المجتمع، ونحو الجماعات الأخرى، ونحو العملية السياسية، بالسنوات التي أرغمها الحكم الاستعماري فيها على العمل السري.

بناء على ذلك، يفترض أنه في البلاد التي تعرضت فيها الأحزاب القمع الشامل، فإن الاوليجاركيات الحاكمة العسكرية أو البيروقراطية، تخلف ظروفاً عميقة لانعدام الاستقرار السياسي. وعدم الاستقرار هذا ينطبق، ليس فقط على الصغوط الشديدة في النظم القائمة، وإنما ينطبق أيضناً – وريما كان ذلك هو الأهم – على ممارسات الأحزاب طالما تحصل على الشرعية، بععلى أنه يصير من المحتمل أن تطبق تلك الأحزاب، إزاء معارضيها المحتملين في المستقبل، نفس أنماط ومستويات القمع التي سبق أن تعرضت لها.

فإذا استبعدنا من نطاق النقاش هذا «النظم اللاحزبية» التي لا تعرف - لمبب أو لآخر - الأحزاب السياسية (مثل المملكة العربية السودية، واليمن، وتايلاند، ونيبال، وأثبوبيا إلى نهاية عصر هيلاسلاسي)، فإن القالبية الكاسحة من بلدان العالم الثالث تسودها نظم حزبية، أي تعرف الظاهرة الحزبية بشكل أو بآخر.

وعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للقفرقة بين

النظم الحزيية فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ ععدد الأحزاب، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم متعدد حزبي، و «ثنائية حزبية، أو محزب واحد، ولكن الاعتماد في تحليل النظم العزبية على المعيار العددي المحض، يفضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، أي ما ينطوي عليه النظام الحزبي من فرص للاختلاف أو التنافس. لذلك، فسوف نميل هنا إلى الأخذ بالتفرقة الأولية، التي يعتمدها كثير من الباحثين، بين النظم الحزبية اللاتنافسية. ومع أن النظم التعددية أو الثنائية سوف تندرج غالباً تحت النوع الأول، في حين ترتبط النظم الالتنافسية بالعزب الواحد فإن هناك أوجها للتداخل والتشوش يظل معها الاستناد إلى عنصر «التنافس» أمراً أكثر فائدة، وسوف نعرض – فيما يلي – الاستناد إلى عنصر «التنافس» أمراً أكثر فائدة، وسوف نعرض – فيما يلي بالمناط وخصائص النظم الحزبية، والأحزاب، في العالم الثالث، من خلال الحديث عن النظم الحزبية في العالم الثالث، وأوجه اختلافها عن النظم الحزبية في البالدان المتقدمة.

المبحث الأول: أنماط النظم الحزبية: النمط التنافسي:

قدمت بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية انشأة النظام الحزبي المتنافسي، وبموه التاريخي، ولاشك في أن في مقدمة الأسباب التي نفسر ذلك هو أن نشأة الأحزاب الأولى فيها ارتبطت - كما سبقت الإشارة - بالأجدحة والمنتديات والكتل التشريعية من بين النبلاء والأعيان الذين اختلفوا فيما ببدهم، وتتافسوا للوصول إلى السلطة السياسية، ورأوا في التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعاتهم، وبذلك فإن البدايات الأولى للأحزاب المعاصرة في الغرب ارتبطت بدرجة التنافس العلني حول ممارسة القوة السياسية،

مصحوبة بنمو الهيئة التشريعية واتساع حنّ التصويت. وحل الصراع بين قطاعات البرجرازية محل الصراع السابق له بين الملكيات البرجوازية، وكان التطور تدرجياً، وانظوى على صياغة مجموعة معقدة من القواعد المنظمة للعملية التنافسية.

كما سبقت الإشارة، فقد طرأت على هذا الاطار المستقر أحراب دذات نشأة خارجية، ، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، مثلث نحدياً للأحزاب القائمة. وقامت تلك الأحزاب الجديدة على التوجه المباشر إلى الجماهير وتعبشتها، فأضحى على الأحزاب الأخرى: إما أن تجاري الأنماط والأساليب الجديدة وتتحول هي نفسها بالتالي إلى أحزاب جماهيرية، وأما أن تختفي كلية. هذه النهضة في النظم التنافسية الأوروبية وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية، وكان هذا التحول – من ناحية – صحيا، بمعنى أنه أظهر قدرة النظام الحزبي على التكيف مع مقتضيات الحداثة، بعنى أنه أظهر قدرة النظام الحزب، في تلك النظم، جعلت منها – من ناحية أخرى – أكثر الأهداف عرضة دللهجوم، من جانب أولئك الذين أرادوا إحداث تغييرات جوهرية في النظم نفسها – أيا كانت الأسباب.

وفي داخل هذا الاطار التنافسي الأصلي في أوروبا الغربية نظر إلى الأحزاب ذات المنشأ الخارجي باعتبارها تمثل التهديد الأكثر خطورة أمام المترارية النمط الحزبي التنافسي لعدة أسباب: فهذه الأحزاب – أولاً – لم تظهر داخل اطار المؤسسات البرامانية، وبالتالي فقد مالت إلى عدم التوحد مع تلك المؤسسات. ثانياً: إن مجيء الأحزاب الجماهيرية، المنشأة خارجياً، انجه إلى اصفاء اطابع الراديكالي على العملية التنافسية نفسها، وإلى تكليفها. وثالثاً: إن الأحزاب الجماهيرية ذات النشأة الخارجية غالباً ما أفرزت صياغة شاملة للمجتمع، أو ايديولوجية تنفر من المعارضة. ويدل تاريخ الأمم

الأوروبية الغربية على أن دولاً قليلة هي التي استطاعت أن تتكيف مع المشاكل التي خلفتها تلك الظروف، وتوقفت النتيجة - في النهاية - على مدى اندماج الحزب والخارجي، في النظام ككل.

على أن هذا الارتباط التاريخي لازدهار (وأيضاً نكسات) النظم التنافسية بأوروبا الغربية (وأمريكا الشمالية) لا ينفي أنه وجدت أيضاً، في بلدان العالم الثالث، أعداد من البشر تعيش في ظل نظم وتنافسية، لا نقل عن عددها في الأمم المتقدمة. وفي لحظة معينة – مثلاً – كان حوالي ستماثة مليون نسمة (موجودين أساساً في الهند، والبرازيل، وجنوب شرق آسيا) يحكمون بنظم تعدد حزبي تنافسية، ويشكلون معادلاً إجمالياً لسكان البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واسترائيا واليابان.

على أن النظم التنافسية في العالم الثالث ترتبط بأشكال معينة داخل النظم التنافسية أكثر من غيرها. وسوف نعتمد هذا بالأساس على التقسيم الذي قدمه اجبوفاني سارتوري، في كتابه الأشهر عن الأحزاب والنظم الحزبية، النظم التنافسية. وطبقاً لذلك التقسيم الرباعي توجد داخل النظم التنافسية: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة - ونظم تعددية مستدلة أو محدودة - ونظم الثنائية الحزبية - ثم أخيراً نظم الحزب الغالب.

ويصف "سارتوري" النظام الحزبي بأنه نظام تعددية مستقطبة أو منطرفة إذا وجد عدد من الأحزاب يدور حول خمسة أو ستة أحزاب، ويرى أن هذا النوع من نظم التعدد الحزبي يتسم بخصائص كثيرة أهمها، أولاً: وجود أحزاب مناقضة للنظام، أي أحزاب معارضة فعالة. ولكن يلاحظ – في هذا الصدد – أن الحزب المعارض ليس هو بالمسرورة الحزب الثوري، سواء بمعايير الشرعية أو الايديولوجية، كما أن الحزب المعارض يظل يعمل من

داخل النظام، ووفقاً لقواعده، وليس من خارجه. أما الخاصية الهامة الثانية، فهي وجود تعدد في المعارضة، أي عدم توحد المعارضة - بصرف النظر عن عدد أحزابها - في قرة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها. وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة لا تستطيع المعارضة أن تجمع قواها، بل إن كلاً من أحزابها - في قوة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها. ربعبارة أغرى ففي التعدية المستقطبة لا تستطيع المعارضة أن تجمع قواها، بل إن كلاً من أحزابها قد يكون أقرب للحكومة من أحزاب المعارضة الأخرى. هاتان السمتان يعتبرهما "سارتوري" أهم سمتين للتعددية الحزبية المستقطبة أو المتطرفة. ولكن هناك سمات أخرى لا تقل أهمية، وإن كانت أقل وضوحاً، مثل وجود مكانة محورية لحزب أو عدة أحزاب في مركز النظام السياسي، وشدة استقطاب الرأى العام، والاتجاه المستمر نحو إضعاف مركز النظام السياسي لصالح أحد الانجاهين المتطرفين أو كليهما، ووجود نطاق ايديولوجي واسع ينعكس في وجود أحزاب صغيرة لا تتفق مع السياسات السائدة فقط، بل أيضاً مع الأسس والمبادئ، ووجود بعض أشكال المعارضة غير المسؤولة من جانب أحزاب هامشية لا توجد لها فرصة فعلية للمشاركة في الحكم، وتنفيذ سياساتها ووعودها.

وطبقاً لحصر النظم المدينة المستقطبة أو المتطرفة خارج العالم الثالث وحتى منتصف الثمانيناد تقريباً، واستناداً إلى معايير محددة تسقط من التعداد الأحزاب الهامشية وغير الفعالة، تظهر تسع دول.

أما النظم التعددية المعتدلة، فيقصد بها "سارتوري" تلك النظم التي يقع النظام الحربي فيها بين نظام الثنائية الحزيية من ناحية، ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة – من ناحية أخرى، أي هي النظم التي تشتمل على عدد من الأحراب بين ثلاثة وخمسة أحراب، وعند تحديد تلك النظم نظهر

فيها كل من المانيا الاتصادية، ويلجيكا، وايراندا، والسويد، وإيسلندا، ولوكسمبرج، والدانمرك وسويسرا وهولندا والنرويج. في فترات مختلفة وحتى منتصف الثمانينات.

أما نظم الثنائية الحزبية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الدارسين حول . عدد تلك النظم في العالم، فلاشك في أن أبرزها يتمثل في ثلاثة بلاد، وهي: بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلاننا، ويضاف إليها بدرجة أقل من الاستمرارية - كل من النمسا وكندا. ويلخص "سارتوري" الخصائص العامة لتلك النظم في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعلواً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده، مع بقاد انتقال السلطة من أى حزب منهما إلى الآخر، احتمالاً قائماً.

النوع الرابع والأخير من النظم التنافسية لدى "سارتوري" هي نظم الحزب الغالب Predominant Party System وهو مفهرم يختلط – من ناحية حمع المفهوم الذي سبق وطرحه ديفرجيه، وألموند، وتبعهما دارسون آخرون تحت اسم: الحزب المسيطر Pominant Party كما يختلط – من ناحية أخرى - مع مفهوم الحزب المسيطر Hegemonic الذي طرحه «الإبالومبارا» أخرى - مع مفهوم الحزب المسيطره ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كاف الأحزاب الأخرى، في الهار من التحدد الحزبي، على أن "سارتوري" (مفضلاً تعبير غالب Predominant لما ينطوي عليه من "سارتوري" (مفضلاً تعبير عالب Tominant لما ينطوي عليه من النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي أنها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى، غير الحزب الرئيسي، لا يسمح نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى، غير الحزب الرئيسي، لا يسمح لها فقط بالوجود، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية – وإن لم تكن

فعالة بالصرورة - للحزب الغالب. أي يمكن القول إن الأحزاب الصغيرة هي بحق أنداد مستقلة للحزب الغالب. أي يمكن القول إن الأحزاب الفالب هو - بحلياً - أكبر من أن يكون نظاماً للحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال في المقاعد في البرلمان، والشرط الحاسم هذا هو صدق وأصالة تلك الانتصارات. وينتج عن هذا - بالضرورة - أن الحزب الغالب يمكن - في أي لحظة - أن الغالب. ويعبارة أخرى، فإن نظم الحزب الغالب تنتمي إلى النظم التنافسية، الغالب. ويعبارة أخرى، فإن نظم الحزب الغالب تنتمي إلى النظم التنافسية، من المؤكد أن تكافؤ القرص هو دائماً أمر نسبي بسبب اختلاف الموارد من المؤكد أن تكافؤ القرص هو دائماً أمر نسبي بسبب اختلاف الموارد المرجودة في السلطة والأحزاب الموجودة في السلطة والأحزاب الموجودة في السلطة والأحزاب في في أي نظام تنافسي آخر.

ويطرح دوينر، و دلابالومبارا، مفهوم نظام الحزب المهيمن نسيطر باعتباره النظام الذي يستمر قيه نفس الحزب، أو التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، أو التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، مسيطراً – لفترة طويلة من الوقت – على سلطة الحكم، ولكن في الظروف التي تتغير فيها مقومات التآلف، بحيث لا يمكن الجزم باستمرارية الحزب المسيطر، نضحى ازاه نمط حزبي تحولي Tumover ويقصد دوينر، و دلابالومارا، بالظروف التحولية، كنفيض لظروف الهيمنة، نتاك الظروف الذي يحدث مع فترات هيمنة طويلة – تغيرات مستكررة نصبياً في الحرب الذي يحكم، أو الحزب الذي يسيطر على متكررة نصبياً في الحرب الذي يصبطر على

وبصرف النظر عن وصف ذلك الشكل من النظم التنافسية بأنه نظام حزب دغالب، أو دمسيطره أو دمهيمن، وإن الغالبية العظمى من النظم التنافية في العالم الثالث، تتدرج تحت هذا الشكل. وإذا كان هناك تشكيك مبرر في دلالة نتائج الانتخابات وفي صحة الأرقام التي تعلن، في العالم الثالث، فإن هذا لا يلغي حقيقة الوجود الرسمي أو الشكلي لهذا النوع من النظم التنافسية في العالم الثالث أكثر من غيرها.

على أن التقلب والاضطراب اللذين يطبعان الظاهرة السياسية في العالم .
الثالث ينعكسان – من ناحية – في حقيقة أن وجود شكل ما من النظم
التنافسية (بل ووجود النظام التنافسي ذاته أصلاً) مسألة مرتبطة بالمرحلة
التاريخية موضع الاعتبار، وقابلة للتغير والنبدل مع الزمن، بحيث أن
استقرار شكل ما من التنظيم الحزبي، عبر فترة زمنية ممتدة نسبياً، هو مسألة
استقنائية تماماً. ومن ناحية أخرى فإن خصائص أي شكل من تلك النظم
الحزبية هي – في المحل الأخير – محصلة للظروف المحددة لكل مجتمع
من تلك المجتمعات على حدة، حتى وإن اتفقت الأشكال الحزبية، إن هذا
يصدق مع خصوصية كل منطقة من العالم الثالث، بل وكل دولة فيه،
بدرجة أو بأخرى.

وإذا بدأنا هذا بأمريكا اللاتيئية فإننا نجد - في أي لحظة تاريخية - كافة أشكال النظم التنافسية التي لا تلبث - بعد فترة قصيرة للغاية - أن تتغير وتتبدل، فتنقلب النظم بين الأشكال التعدية والثنائية أو شكل الحزب الغالب أو المسيطر عبر فترات قصيرة من الوقت. ففي منتصف الستينات - على سبيل المثال - كان ينظر إلى أورجواي وكولومبيا على أنهما مثالاً للنظام الحزبي الثنائي، وكان هناك توقع بتبلور هذا النظام في البرازيل تحت ضغط الحركم العسكري، ونظر إلى النظم الحزبية في اورجواي وكوستاريكا وشبلي باعبارها أمثلة رنقية، للتعدد الحزبي التنافسي، أما البقية الغالبة لبلدان القارة فكانت نمتك إما نظاماً للحزب الغالب أو المسيطر (حيث كانت المكسيك أبرز أمثله) أو للتعدد الحزبي، مع إمكانية مستمرة للتحول من نظام إلى آخر،

تبعاً لقوة كل نظام على حدة. وفسر أحد الدارسين هذا الوضع الأخير، بأن الاتجاه نحو الأحزاب «الاحتكارية» هو انجاه عميق الجذور في تقاليد وأعراف النقافة السياسية هناك، كما أنه يقوم على قواعد البيئة السياسية. والأكثر دقة في هذا الصدد هو الحديث عن «احتكار القلة» أكثر من الاحتكار «المنفرد» في النظام الحزيي، لأن الأعراف والتقاليد السياسية أيضاً تستازم وجود مظهر التنافس الحزيي، والسراع الانتخابي، وتسعى أغلب الحكومات إلى الحفاظ على مظهر وجود «معارضة» مفضلة إياها في شكل أحزاب مستأنسة لا تهدد الوضع القائم».

على أن العسكريين وضعوا، في معظم نظم أمريكا اللاتينية، وبالتعاون مع القوى التقليدية، قبوداً صارمة على حرية النشاط الحزبي، بدءاً من حظر بعض الأنشطة السياسية، أو منع النواب المنتخبين لبعض الأحزاب من تولي مقاعدهم في البرامان، إلى مطالبة الأحزاب السياسية بمراعاة القواعد الدستورية، أو دروح الدستوره أو منع النشاط الحزبي تماماً.

من ناحية أخرى، تحدث دارسو التنمية السياسية عن أن «الثقافة السياسية» في أمريكا اللانينية تحبذ الحكومة المدنية المنتخبة، مما يشجع على الانتقال السريع إلى الحكم المدني، عقب كل فترة من الحكم العسكري، ولكن الصراعات الحزيية وعم محترام القواعد الدستورية، وما يرتبط بها من فوضى، ومن تطلعات إلى التغيير، لا تلبث أن تعطي الفرصة مرة أخرى – للعسكريين لكي يعودوا، وتعود الدورة كلها من جديد. وعلى ذلك، فإن النظم التنافسية التعدية في أمريكا اللاتينية غالباً لا تكون تعددية، أو تنافسية، بالشكل «النموذجي» المفترض. كما أن علاقة الأحزاب بالاتحادات الطوعية في أمريكا اللاتينية، تختلف بشدة عنها في النظم الحزيية الغربية. فتلك الجماعات (الاجتماعية والاقتصادية) إما آنها تعمل الحزيية الغربية. فتلك الجماعات (الاجتماعية والاقتصادية) إما آنها تعمل

بشكل مستقل عن الحكومة، أي وكحكومات خاصة، وإما أن الحكومة تسبطر على هذه القوى عن طريق جعلها واتحادات حمائية، ناركة للأحزاب وظيفة محدودة للغاية، مما يصعب معه وصف تلك النظم بأنها تعددية ديمقراطية بالمعنى العادي للكلمة.

والأمر نفسه ينطبق على التنافس، لأنه في الحالات التي يوجد فيها تنافس فعال داخل النظام الحربي، فإنه يكون - بالأساس - تنافساً بين أحزاب تقليدية، تمثل الطبقات العليا، أما الأحزاب اللاتقليدية، فنادراً ما تمثل أي محاولة حقيقية لدفع الجماهير نحو النشاط الحزبي.

النظم الحزبية في أمريكا اللانينية إذن، في غالبيتها العظمى، وباستثناءات محددة أبرزها ،كوباه، اندرجت كلها، في فترة أو أخرى من تاريخها المعاصر، ضمن النظم التنافسية، بأشكالها المتعددة (أي التعددية، أو الثنائية، أو نظام الحزب إلغائب أو المسيطر). وسوف نعود فيما بعد امناقشة مدى عمق وجدوى هذا التوصيف، ولكن الحقيقة المهمة الثانية، هي أنها كلها، وفي أوقات تاريخية مختلفة، تعرضت للتدخل العسكري فيها، بحيث أضحت دراسة النظم السياسية في أمريكا اللاتينية، تندرج، في الأساس، تحت عنوان «الحكم العسكري» ءأو، تدخل العسكريين في السلطة ،قبل أي شمىء آخر، الأمر الذي انعكس مباشرة على طبيعة وأداء النظم الحزبية فيها.

وليست النظم التنافسية، في بلدان العالم الثالث وفي الفارة الآسيوية، أسعد حظاً منها في أمريكا اللاتينية، من زاوية التقلب وعدم الاستقرار. وما عدا الهند فإن التجارب الأخرى التي يشار إليها في الكتابات الغربية كأمثلة النظام الحربي التنافسي في آسيا مثل الفلبين، وماليزيا وكوريا الجنوبية، وسيريلانكا لم تسلم من التقلبات الحادة التي انتقلت بها بين أشكال التنافسية الحذيبة، أو عصفت بها من الأساس. أما بقية بلدان المنطقة فإن قصة الأحزاب السياسية فيها تصبح - كما يقول أحد الياحثين - إما محيطة، وإما شديدة التفاهة، وفتدبير المكائد والخداع والشكوك لدى بعض السياسيين الباكستانيين والسلوكيات والمعاملات المتقلبة لكثير من نواب البرامان في أندرنيسيا، والأوماء المتقلية لدى قادة وعصبة حرية الشعب المعادية للفاشية، في بورماه، نم تشكل بدأ عملاً حزيباً إلا في أذهان بعض الدارسين الغربيين الذين لم يحسنوا إدراك الأمور على حقيقتهاه. والأمر نفسه ينطبق على النظم الحزيية والتنافسية، في تايلاند ولاوس، وأيضاً في فيتنام وكمبوديا (قبل إقامة النظم اليسارية فيها) . وفي تشخيص تلك الأوضاع يقول الوسيان باي: إن النظم المزبية في آسيا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتأثير الغربي، كما ارتبط مسارها بقضية العلاقة بين الجديد والقديم، أو التقليدي والحديث، في تلك البلاد، و أن تعثر النظم الحزبية في آسيا بمثل انعكاساً للصعوبات الملحة أمام . هذه المجتمعات في سعيها للتوصل إلى توازن عملي بين ما هو تقليدي وما هو عصري، بين ما هو محلى وما هو عالمي، ولاشك في أن في مقدمة تلك الصعوبات ما تمثل - من ناحية - في التراث الثقافي لتلك المجتمعات وتقاليد الحكم والسلطة فيها، وما تمثل - من ناحية أخرى - من تدخل العسكريين في أغلبينها الناثير على مسار النظم الحزبية، أو الغائها والحد منها، أصلاً.

أما في بلدان الشرق الأوسط، فإن الفارق بين النظم الحزيية التنافسية، وبلك اللاتنافسية، يبدو صنديلاً للغاية، بل إن هذا الأمر يصدق أيضاً على النظم الحزيية والنظم اللحريية أصلاً. وترجع هذه الحقيقة إلى ما يجمع عليه دارسو التحديث والتنمية بالذات عن الدور المحدود للأحزاب السياسية في التحديث والتنمية في المنطقة، فإذا كانت المشاركة الشياسية في

تستازمه من مؤسسات سياسية فعالة، تمثل قلب العملية التحديثية والتنموية، من الزاوية السياسية، فقد شهدت بلدان الشرق الأوسط مؤسسات معينة، تسهم - بدرجة أو بأخرى - في تحقيق قدر من المشاركة، وكذلك تحقيق نوع من الاتصال بين النخب الحاكمة والطبقات المحكومة، ولكن تلك المؤسسات ظلت دائماً ذات طابع شخصي وتقليدي. ولم يؤد ظهور الأحزاب السياسية، والهيئات البرلمانية إلى إحداث تغيير حقيقي على هذا الشكل من المشاركة. بل إنها كثيراً ما كانت عوائق للاتصال أكثر منها قنوات له. وإذلك لم يكن غريباً أن يأتي حديث دارسي التحديث والتنمية السياسية عن النظم الحزبية في الشرق الأوسط من خلال منهاجية دراسة والجماعات، أساساً. وفي حين تعتبر الأحزاب السياسة من أبرز أشكال الجماعات الرسمية، إلا أن وزنها النسبي الحقيقي في الحياة السياسية يتأثر – من ناحية – بحقيقة الثقل الأكبر الذي تتمتع به اجماعات رسمية، أخرى، مثل الجيش والبير وقراطية، والذي نجد جذورها في تراث تلك المجتمعات بشكل أعمق من الأحزاب السياسية. كما أن وزن الأحزاب السياسية يتأثر - من ناحية أخرى - بحقيقة أهمية الجماعت غير الرسمية - التي تعتمد على القراية والعلاقات الشخصية - عن تلك الرسمية، بشكل عام، في صياغة الحياة السياسية في الشرق الأوسط. في هذا الاطار فإن النظم المزيية التنافسية تعكس – إلى حد بعيد – واقع الاتقسامات التي تعج بها مجتمعات الشرق الأوسط، والطابع الشخصي لها، مما يضع - في الحقيقة - حدوداً على مدى ومغزى توافر السمة «التنافسية» في تلك النظم الحزبية.

وإذا ما انتقلنا إلى القارة الإفريقية كان علينا - ابتداء - أن نتذكر حقيقة أن الظاهرة الحزيبة ارتبطت، في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء، بنظام الحزب الواحد أساساً، أي أنها تدخل - بالتالى - في اطار النظم اللاتنافسية. وكما سبق أن ذكرنا فإن التوقعات بامكانية قيام نظم تعدد حزبي تنافسية من النمط الذي ساد في الدول المستعمرة للقارة لم تصادف نجاحاً يذكر. فانهارت معظم تجارب التعدد الحزبي التنافسية لصلاح نظام الحزب الواحد، أو النظام اللاحزبي على الاطلاق، ولم تبق، من النظم التعددية، سوى حالات هامشية قليلة.

أيضاً، ربسبب عدم الاستقرار الهميز النظم السياسية الأفريقية، فإن توصيف نظام حزبي ما يرتبط دائماً بفترة زمدية محددة، ويفترض باستمرار – امكانية المراجعة والتغيير. وفي فترة مبكرة نسبياً، كان ينظر إلى نيجيريا وكينيا باعتبارهما نموذجين لإمكانية إقامة النظم الحزبية التنافسية القائمة على التعدد الحزبي الناجح، والممارسات البرامانية "الغربيية"، ولكن سرعان ما قصنى الانقلاب المسكري عام ١٩٦٦ على النظام الحزبي في نيجيريا، بينما تحولت كينيا إلى نظام الحزب الواحد عام ١٩٦٨ كما قصنى انقلاب عسكري على النظام التعددي الذي كان قائماً في بنين (داهومي)، النظام التعددي وهي: موازيلاند وسيشل وكومور وموريشيوس ومالاجاشي والاخشقر). واستندت التعددية فيها إلى وجود الأقلبات المستوطنة، والديكتاتوريات العمكريء انتكست في أكثر من بلد إفريقي لتفسح المجال مرة والديكتاتوريات العسكرية انتكست في أكثر من بلد إفريقي لتفسح المجال مرة أخرى للتعددية الحزبية، وفي منتصف الثمانينات أضيفت إلى النظم التعددية بلدان مثل بتسوانا وغانا وليسوتو وليبيريا والبحذال وزيمبابوي.

المبحث الثَّاني: أنماط النظم الحزيية: النمط اللاتنافسي،

يكون النظام الحزبي والاننافسياً، إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود وحزب واحده لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وإما بسبب وجود بحزب واحد، يسمح – شكلياً – بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها -- فعاياً - أدنى إمكانية للمنافسة الحقيقية، هنا تثور ابتداء - وكما سبقت الإشارة - الاعتراضات حول مشروعية أن يكون الحزب الواحد ونظاماً، حزبياً، حيث يفترض النظام ووحدات متعددة، و ععلقات، بين تلك الوحدات، الأمر الذي بتنافي مع الواحدية الحزبية. بهذا الصدد يضع وسارتوري، السؤال بصيغة أخرى، وهو: إلى أي نظام - إذن - ينتمي الحزب الواحد؟ ويرى – في معرض الإجابة عنه – أن اصطلاح ونظام الحزب – الدوالة: Party - State System ، الذي يطلق عادة على النظم الشيوعية، يشكل أساساً لفهم نظم الحزب الواحد الحزبية، ولتوصيفها بدقة. فالأحزاب التي تشكل وحدات متعددة ، لا يمكن لأي منها – لهذا السبب – أن يتوحد مع الدولة، في حين أن الحزب الذي يعبر عن ،كل، (أي الحزب الواحد) يمكن أن يتوحد مع الدولة، أو يتطابق معها . وسواء أكان الحزب هو الذي يتجه لاستيعاب الدولة، أو كانت الدولة هي التي تتجه لاستيعاب الحزب، ففي كلتا الحالتين يكون نظام الحزب - الدولة هو نظام الواحدية System of Unitarism - كما يقول «أرنست باركرا»، ويمكن القول أيضاً إن الأحزاب -في حالة التعددية – عندما تتفاعل مع بعضها تشكل - فيما بينها – نظاماً فرعياً مستقلاً، في حين يدور جوهر نظام الحزب - الدولة على رفض أي نظام فرعى مستقل.

ولقد كان «هنتينجتون» في مقدمة الدارسين الذين حاولوا تقديم نظرية لتفسير نشأة الحزب الواحد، فرأى أن نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجاً، إما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى ايجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، وإما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخرى، فإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية

معينة لاصفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى، في مجتمع منقسم. ومعايير الانقسام قد تتعدد، ولكن أكثرها أهمية غالباً ما نكون الانقسامات ذات الطبيعة الاجتماعية – الاقتصادية، والعنصرية، والدينية، أو العرقية. وتعبيراً عن نفس الفكرة يرى «روبرت داهل» أن تزايد الاستقطاب أدى في أوروبا – تاريخياً – إما إلى الانقسام إلى بلاد مختلفة، بحيث أصحت الانقسامات «دولية أكثر منها، محلية؛ وإما إلى «خلق دول حزب واحد سلطوية أو شمولية، لقد كان ذلك الوضع هو ما يتعلق بانفصال ايرلندا عن بريطانيا، و"النرويج عن السويد"، كما أن ذلك يفسر ظهور دول ذات حزب واحد شمولي أو سلطوي مثل ايطاليا الغاشية، والمانيا النازية، وأسبانيا في عهد فرانكر.

كذلك تحدث هنتينجتون عن النقطة التي تظهر عندها نظم الحرب الواحد في مسار التحديث فرأى أنه على الرغم من أنها توجد تقريباً عند كل مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن الغالبية منها تبدأ بين المراحل المبكرة والمتوسطة من التحديث. ففي ذلك والتوقيت، تصبح القيم والهياكل التقليدية محلاً للتساؤل، ويصبح الشعب أكثر قابلية للتعبئة. وفي ظل هذه الظروف، تميل الجماعات إلى الاستقطاب، كما نظهر عادة درجة عالية من الانشقاق. وكما يرى هنتينجازن وفإن نظام الحزب الواحد القوي لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التخلف، لأن كل التنظيمات ضعيفة، كما أنه لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التقدم لأن كل التنظيمات تكون قوية، وفي الحالة أن يظهر في مجتمع شديد التقدم لأن كل التنظيمات تكون قوية، وفي الحالة حزب واحد قوي - إحداث وثورة دائمة، ضد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة القائمة. كما أن التوترات التي يمكن أن تخلفها تلك الجهود، يمكن أن تؤدي إلى سقوط النظام، حتى ولو استطاع – مؤقداً – التغلب على المشكلات الداخلية،

والواقع أن هذه الصياغة لنظرية الحزب الواحد لا تعدو -- في جوهرها -إلا أن تكون «تعميماً» لنظرية الحزب الواحد» كما صاغها «لينين» على وجه
الخصوص كواحدة من أقدم ، بل ربما أهم النظريات بشأن ذلك
الموضوع. فالمجتمع «المنقسم» الذي يتحدث عنه هنتينجتون وفقاً لمعايير
متعددة هو -- لدى لينين - المجتمع المنقسم طبقياً قبل كل شيء والقوة التي
ينبغي أن تسيطر على بقية القوى هي لدى لينين - بالتحديد - «طبقة
البروليتاريا، وليست أي قوة أخرى ولأن الحزب هو -- في التحليل الماركسي
حتعبير عن طبقة فإن واحدية الحزب تضمى تعبيراً عن «ديكتاتورية
البروليتاريا» . فهذه الديكتاتورية -- كما يقول لينين -- هي الكفاح الطبقي
«للبروليتاريا التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة» . وهذه
الديكتاتورية «هي -- في جوهرها -- ديكتاتورية أقلية البروليتاريا المنظمة ،
والواعية طبقيا » .

ويعبارة أخرى، هذه الديكتانورية هي العزب، والكفاح الذي تواجهه تلك الأقلية هو «العزب الأكثر شدة وحدة، والأكثر صنراوة صد أكثر الأعداء قدوة، أي البرجوازية، إنه الكفاح العليد، الدموي واللادموي، العليف والسلمي، العسكري والاقتصادي، التعليمي والإداري، صد قوى وتقاليد المجتمع القديم،

ولقد اكتسبت نظم الحزب الواحد - على الصعيد العملي - اشعبية متزايدة عدد الثرة البلشفية عام ١٩١٧ . فقد أنشأت هذه الأخيرة ، حزباً واحداً قام بتنظيم المشاركة ، وأضحى المصدر الوحيد الشرعية . كذلك فإن نجاح البلاشفة في تحقيق تحديث اجتماعي هام - وفي التنمية الاقتصادية ، مع قيادة الاتحاد السوفيتي إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية في أقل من أربعين عاماً - قدم مصداقية العزب الواحد كنظام سياسي ممكن خصوصاً

لإحداث تنمية اقتصادية آجتماعية في البلاد التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين.

إن هذا المفهوم الأساسي نقل إلى ظروف أجتماعية مختلفة، وأصبح إحدى العلاقات الأساسية المميزة للظاهرة الحزيبة في العالم الثالث. في تلك الظروف الجديدة لم يعد الحزب الواحد يجد تفسيره في انفسام القوى الاجتماعية، والصراع بينها، وإنما – على العكس – في الحاجة إلى تكثيل القوى الاجتماعية، وتجنب الصراع فيما بينها. في هذا السياق ريطت ظاهرة العرب الواحد بالمراحل الأولى من وبناء الأمة، الأمر الذي يجد اثباته، ليس فقط في تجارب البلدان المتخلفة في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، وإنما أيضاً في المراحل المبكرة من التطور السياسي لبعض البلاد المتقدمة، وعلى وجه الخصوص «الولايات المتحدة، حوالي فترة عام ١٨٧٠ والواقع أن البلاد المتخلفة على أساس التقليل من الصراع الاجتماعي، والتأكيد على النواحي القومية، وبالتالي انعام وجود تحد حاسم يواجه الأمة باستمرار، لكي يفسر ضعف الحزب الواحد في يفسر ضعف الحزب الواحد في ينس صنعف الحزب الواحد في ينس صنعف الحزب الواحد في تلك التجارب، وقابليته للإطاحة به بسهولة يفري أيدي العسكريين خاصة.

وعلى أي الأحوال فقد ارتبط الجديث عن البلاد المتخلفة في اسيا وإفريقيا خاصة ، في العديد من أدبيات الأحزاب، بالعزب الواحد أساساً. حيث ظهر. «إما من خلال حركة قومية كانت موجودة قبل الاستقلال، وإما كتطور ثم بعد الاستقلال كأداة لدى أصحاب الملطة الجدده. وبرر قادة بلاد العالم اللبالث انشاءهم لأحزاب واجدة بأن الدول الصاعدة لا يمكنها أن تتحمل درفاهية ، ايجاد جماعات سياسية متنافسة ، وأن التحدي السياسي الأساسي الذي يواجه هذه البلاد إنما هو القضاء على البناء الاجتماعي الممزق ،

وفي إفريقية على وجه الخصوص، حيث أصحى «الحزب الواحد، هو الظاهرة الكاسحة، أقامت النظم الاستعمارية «دولاً، تفتقد الهوية القومية التي نتجاوز التعدد اللغوي والقبلي والديني والاقليمي الذي تحفل به كل من تلك الدول. ولم يجمع بين الجماعات المتباينة في أي دولة، غالباً، سوى الخضوع للحكم الاستعماري الذي استطاع أن يحافظ على وحدة هشة فيما بينها. وقد تأكدت، قرب رحيل الاستعمار، وبعد رحيله الفعلي، حقيقة الاختلافات والمنازعات الموروثة، وأخذت الجماعات المختلفة، تتنافس مع بعضها البعض سعباً إلى السيطرة على الجماعات الأخرى، أو على الدولة.

في هذا السياق، سعى الزعماء الأفارقة إلى إقامة الحزب السياسي الواحد كوسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي، سواء على المستوى الأفقي (الإقليمي) أو على المستوى الرأسي (بين الزعامات والجماهير)، وفي حين اعتبر الحزب الواحد متمشياً مع حاجات وبناء الأمة، و والتنمية، لما يوفره من اطار تنظيمي وموحد) فقد نظر إلى التعدد الحزبي باعتباره عامل تقسيم بطييعته، يفترض الاختلاف لا التوفيق، كما نظر إلى ضعف البناء الاجتماعي في الدول الإفريقية باعتباره عائقاً دون قيام تعدد حزبي ناجح، بل ومؤدياً فقط إلى التعدد القائم على الانقسام الطبقي والطائفي أو الديني، با والرتباط بالأشخاص على حساب الأهداف القومية العامة. كما نظر القادة الأفارقة إلى التعدد الحزبي باعتباره مدخلاً لتسال النفوذ الأجنبي، عن طريق التأثير – إن لم يكن السيطرة – على الأحزاب المتنافسة، سعياً إلى تحقيق أهداف القوى الأجنبي، عن طريق

هذه الشروط التوحيدية، التي تدفع بظاهرة الحزب الواحد في البلاد المتخلفة (والبلاد الإفريقية على وجه الخصوص) يصفها وينر ولابالومبارا بأنها تعبير عن «الايقاع التاريخي المتسارع للبلدان المتخلفة»، أو «تراكم الأزمات التاريخية للتنمية، فيها. فالقوى الاجتماعية الجديدة والنشيطة تسعى إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية من أجل التحسين الاقتصادي، ومن أجل توزيع أكثر عدالة للسلع والخدمات، وفي نفس الوقت، فإن النخب السياسية الجديدة تواجه أزمات الشرعية والتكامل القومي. إن تراكم هذه الصغوط يمثل قوة صاغطة تؤدي إلى قيام الحزب الواحد، كما أن والقوة السياسية، المتاحة لتلك النخب الجديدة أقل من أن تقتسم. ويدخل في أسياب ذلك التكلولوجيا البدائية، وندرة الموارد الإنسانية الأساسية، وبقاء مراكز السلطة التقليدية وتردي التنظيم الإداري.

ويصنيف الدارسون شروط أخرى تسهم في ظهور النظم اللاتنافسية في البلدان المتخلفة.

فلمط التغير في تلك البلدان يختلف عن أنماط التطور المؤسسي الذي سبق وحدد شروط اللمو الحزبي في الغرب، وأوضح هذه الخلاقات في عدد من المناطق المستعمرة كان هو انعدام وجود اطار برلماني متأصل فيها يمكن أن تظهر منه أحزاب داخلية، تنمو تدريجياً. لذا كان طبيعياً أن أغلب الأحزاب السياسية المتميزة في تلك المناطق كانت أحزاباً ذات نشأة وخارجية، اكتسبت الملامح التي سبقت الإشارة إليها حول تلك الأحزاب. ولذا كان السعي نحو السلطة أكثر ضراوة، ولا يحده التأثير الانضباطي ولذا كان المستعرفة العريقة في الاطار البرلماني التنافسي، وفوق ذلك الناشئ عن المشاركة العريقة في الاطار البرلماني التنافسي، وفوق ذلك المناطق المستعمرة انسحيت القوة الأساسية المنافسة، وهي قوة الحكم الاستعماري نفسه. إن هذه العوامل بالإضافة إلى الميل نحو التطرف، لدى الأحزاب المنشأة خارجياً، شكلت دافعاً قوياً لنشأة الحزب الواحد في عديد من الأمم الذامية.

وتجد النظم اللاتنافسية أيضاً جذورها في البلدان المتخلفة في ظروف أزمة المشاركة السياسية في ظل الحكم الاستعماري قبل الاستقلال، فالسلطات الاستعمارية رفضت - في معظم الحالات -- التسليم بحق المشاركة للحركات القومية الصاعدة، وواجهت مساعيها لتحقيق الاستقلال بالإجراءات القمعية. العنيفة، مما أدى بتلك الحركات إلى التنظيم والعمل السرى، ولم تعوّد -بالتالي - على المساومة السياسية والقيادة المسؤولة. فإذا ما ظهرت تلك الجماعات سواء كأجنحة أو كأحزاب سياسية، بعد الاستقلال، فإنها غالباً ما تميل إلى التوحد مع الدولة، وتنظر إلى المعارضة كشيء لا شرعي، وتضحى قوة جامدة، غير قابلة للمساومة، وواحدية الاتجاه. وفي بعض المناطق الاستعمارية، خصوصاً في ظل الحكم البريطاني، أنشئ نظام لاقتسام السلطة، عرف في المناطق البريطانية باله: Dyarchy ، سمح للجماعات القومية بممارسة بعض سلطات الحكم قبل الاستقلال. وقد أنشئت مثل تلك الأنماط في كينيا وأوغندا ونيجيريا والهند وبورما وسيلان بالإضافة إلى الفلبين (التي كانت مستعمرة أمريكية) . في هذه المناطق استطاعت الجماعات القومية أو الأحزاب السياسية أن تقتسم السلطة العامة قبل أن تحصل على السيطرة الكاملة على البناء الحكومي، وفي حين أن مثل هذه التنشئة التدريجية لم تقدم أي صمان صد ظهور أنماط الحزب الواحد، إلا أنها زادت من احتمال توجه الأحزاب السياسية لأن تكون أكثر براجماتية وتكبفاً، ومتنافسة داخلياً، ومتقلبة - خارجياً - للمعارضة، أكثر مما حدث في المستعمرات التي كان القمع هو القاعدة فيها. ولكن هذه الاختلافات الطفيفة لا تنفى الطبيعة العامة الحكم الاستعماري. ففي إفريقية وعود النظام الاستعماري الشعب على طاعة إدارة مفروضة عليه لا تنبع منه، بل من الحاكم، واستمرت هذه العادة حتى وإن كان الاداريون البيض قد حل محلهم إداريون من السوده . ورأى أصحاب هذا الرأي أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة في ظل نظام الحكم المباشر يفسر انتشار نظام الحزب الواحد في المناطق التي خضعت للحكم الفرنسي .

ويتحدث بعض دارسي الشؤون الإفريقية أيضاً عن تأثر النخبة الجديدة من المثقفين الأفارقة بالأفكار الماركسية، وبما طرحه لينين - على وجه الخصوص - بشأن الحزب الواحد، وكذلك عن سعي تلك النخبة - مدفوعة بكراهيتها للاستعمار - إلى نبذ النظم السياسية المرتبطة به، والالتجاء إلى نظم وأفكار مناقضة.

وأخيراً، يفسر البعض ظهور الحزب الواحد في البلاد المتخلفة أيضاً بسعي الأجيال الكبرى إلى الاستئثار بالسلطة السياسية وحرمان الأجيال الصغرى منها. ويعزى هذا إلى الطابع المحافظ لدى الأجيال الكبرى، أو الضغرى منها. ويعزى هذا إلى الطابع المحافظ لدى الأجيال الكبرى، أو كفاءة إذا ما اتيح لهم التنافى على أسس متكافئة، وهناك سبب آخر قد يتمثل في أن عدد القيادات السياسية يتجاوز بكثير المناصب المتاحة وفي هذه الحالة، فإن القيادات القديمة تمتقد أن ثمن الحراك الاجتماعي للآخرين سوف يكون هو الاحلال محلها. هنا يصبح والحزب الواحد، هو أفصل الوسائل المتاجة لمواحهة هذا التهديد.

تصنيف نظم الحزب الواحد ،

أدى الانتشار وأسع النطاق للحزب الواحد، بدارسي تلك الظاهرة، إلى وضع العديد من تصنيفات العرب الواحد التي تعددت بتعدد أولئك الدارسين. فأورد وروبرت تكر، تصنيفاً لنظم الحزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية، وفاشية، وقومية، حيث يتسم النوع الثالث منها باستخدام وحزب منفرد،

وصلب، وثوري، لتحقيق مشاركة الجماهير في ايجاد نوع من الثورة القومية،

وقسم «ميشيل كيرتس» نظم الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف، أولها: هو نظام الحزب الواحد المسيطر، ويسميه أيضاً «نظام حزب الواحد ونصف، الذي يسمح فيه النظام لأحزاب أخرى بالوجود، ولكن تلك الأحزاب الأخرى لا تملك أي فرصة، أو تملك فرصة ضئيلة للغاية، للاستيلاء على السلطة ولو بالتعارن مع غيرها. والصنف الثاني هو نظام الحزب المنفرد الاستيعابي Absorptive الذي يسعى فيه الحزب الذي في السلطة إلى أن يستوعب في تشكيلاته كل المعارضة السياسية. أما الصنف الثالث فيشار إليه باسم «الحزب الواحد الايديولوجي»، والبلاد الشيوعية المعاصرة هي المماذج الرئيسة له.

** أما صمويل هنتينجتون فقدم تصديفاً ثلاثياً آخر لنظم الحزب الواحد، تنقسم بمقتضاه إلى نظم استبحادية Exclusionary وثورية ورسمية. فالنظم الاستبحادية تضم النظم التي يسعى فيها القادة السياسيون إلى استعمال الحزب لحشد التأييد لهم، مع الحرص – في نفس الوقت – على حرمان قوى لمبتماعية معينة من حق الانغماس في أي نشاط سياسي شرعي. هذا النوع من «الحزب الواحد، يوجد غائباً عندما تحاول جماعة عرقية أو عنصرية أن تستبعد تماماً جماعة أخرى، وتقدم ليبيريا – في مستهل القرن الحالي نموذجاً لهذا النوع من النظم عندما خشى الليبيريون من أصل أمريكي من نموذجاً لهذا النوع من النظم عندما خشى الليبيريون من أصل أمريكي من نحدي سيادتهم السياسية من جانب الأفارقة المحليين، فكان رد فعلهم هو انشاء نظام الحزب السياسي الواحد الاستبعادي، ويرى هنتينجتون في طبيعة من هذا النظام. أما نظم الحزب الواحد الثورية فهي – على النقيض مما نوال هذا النظام. أما نظم الحزب الواحد الثورية فهي – على الانقسام ذي سبق – تتغير عندما يتم إحراز النجاح. بمعنى أن القضاء على الانقسام ذي

الطابع الاقتصادي أساساً هو الهدف النهائي النظام . وبالرغم من أن مثل تلك الانقسامات لا يتم القضاء عليها نهائياً في أي مجتمع، فإنه كلما انتقل النظام أكثر فأكثر نحو المساواة كلما أصبح أكثر قوة . ونتيجة لذلك تصبح المجتمعات أكثر تجانساً . وتقدم المكسيك، والنظم الشيوعية، كأمثلة لنظم الحزب الواحد الثوري التي تبدو ناجحة في التحرك نحو هدفها . وأخيراً يورد هنتينجتون نظم الحزب الواحد المستقرة (أو الرسمية) Established ويميل هذا الدوع للظهور في النظم الثورية، ويتسم بسيطرة سياسية أقل على الأنشطة المختلفة في المجتمع، ويحدث هذا مع السماح للقوى الاجتماعية والاقتصادية بمزيد من الاستقلالية مع الحرص على نزع السمة السياسية لها .

على أننا هذا سوف نستند بالأساس إلى النقسيمات التي أوردها كل من ولابالومبارا، و ووينر، من ناحية، وسارتوري - من ناحية أخرى، خصوصاً مع استبعاد أوجه الاختلاف فيما بينهما، إن أبرز أوجه الاختلاف تلك هر أن ولابالومبارا، و ووينر، يقصران حديثهما، عن العزب الواحد، على تلك النظم التي لا تسمح فعلياً أو رسمياً بوجود أي تشكيلات حزيبة معها، في حين يفسح سارتوري مجالاً في تصنيفه لبعض أنماط النظم الحزيبية التي تسمح - شكلياً - بوجود كيانات حزيبة أخرى، ولكنها لا نمثل - من الناحية الفعلية - أي تهديد للمكانة المنفردة للحزب الواحد، سبق ورأينا الشكل الأول من تلك النظم، ضمن سرد سارتوري لنظم التحدد الحزيي، وهي ما أطلق عليه نظام الحزب إلغالب، ولكن ادراج هذا الشكل من النظم ضمن والنظم التعددية، أو والمنافسة، يخرج بها عن نطاق النظم اللاتنافسية، أو الحزب الواحد، وعلى العكس من ذلك، يورد سارتوري الشكل الثاني هنا، ويطلق الواحد، وعلى العكس من ذلك، يورد سارتوري الشكل الثاني هنا، ويطلق عليه نظم الحزب المهيمن ولكنها نظل أحزاباً من الدرجة الذائية، ولا رسمياً بوجود أحزاب أخرى، ولكنها نظل أحزاباً من الدرجة الذائية، ولا

يسمح لها بالتنافس مع الحزب الكبير بأي شكل مناقض، أو على أي أساس متكافئ. ولقد استقى سارتوري هذا التصنيف بالأساس – من حالة النظام الحزبي في بولندا حيث تتقاسم ثلاثة أحزاب غير شيوعية مناصب في الحكم والإدارة، ولكنها لا تحاول أن تتحدى، أو تقوض مكانة الحزب الشيوعي المهيمن. ويقسم سارتوري نظم الحزب المهيمن بدورها إلى نوعين: أولهما، نظم الحزب المهيمن «البراجماتية»، وفي حين نمثل بولندا نموذج النوع الأول، فإن المكسيك في بعض مراحل تطورها الحزبى تقدم نموذجاً للنوع الأولى، فإن المكسيك في بعض مراحل تطورها الحزبى تقدم نموذجاً للنوع الثاني.

تتبقى بعد ذلك الغالبية الساحقة من نظم الحزب الواحد، أي تلك النظم التي لا تسمح فعلياً أو رسمياً بوجود أي نوع من التعدد الحزبي، والتي يميزها سارتوري (داخل اطار النظم اللاتذافسية) عن نظم الحزب المهيمن، بأنها ونظم الحزب المنفود، هذا، يتفق كل من ولابالومبارا، و ووينر، مع سارتوري على تقسيم تلك النظم إلى حد بعيد. فيتحدث ولابالومبارا، و ووينر، عن نظم الحزب الواحد الشمولي، والحزب الواحد السلطوي، والحزب الواحد التعددي، في حين يقسمها سارتوري إلى نظم والحزب الواحد الشمولي، و والحزب الواحد السلطوي، و والحزب الواحد البراجماتي،

أ - الحرب الواحد الشمولي:

يتسم الحزب الواحد الشمولي بمحاولته للانتشار الشامل، والتغلغل والتسييسن الشاملين. وسواء سعى الحزب، أم لم يسع، إلى بناء وإنسان جديد، فإن النظام الشعولي يقوم على تحطيم ليس فقط أي ونظام فرعي،، وإنما أيضاً أي نوع من استقلالية الجماعات الفرعية. في تلك النظم، الدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الايديولوجية الموحدة، والذي يسعى إلى الاستعمال

الشامل للقوة السياسية من أجل إعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وأبرز النظم الكلاسيكية هنا هي الصين الشيوعية، والاتصاد السوفيتي، وفيتنام وكوريا الشمالية، وعدد من بلاد شرق أورويا، كما تدرج دائماً في عداد تلك النظم كل من المانيا في عهد هتلر، وايطاليا في عهد موسوليني، وتوصف الأحزاب المسيطرة في تلك البلاد أنها - بحق -وأحزاب الاندماج الشامله، وتتعلق بكافة نواحي الوجود الإنساني، وتضع يدها على ترسانة هائلة من أدوات السيطرة بدءاً من الإقداع إلى الإرهاب. ولدى ظهور هذا النوع من الأحزاب يصبح من المستبعد ظهور النمط الدربي التعددي التنافسي نتيجة فوران سياسي يتمثل في حرب أو ثورة، ولكن - على العكس - فإن الخبرة في الانحاد السوفيتي وبعض بلاد أوروبا الشرقية تغترض أنه عند مراحل معينة من النمو الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، فإن الصغوط التي ترفض السيطرة الشمولية المستمرة إلى درجة عالية من الأهمية، وتجد المعارضة طريقاً لإعادة الظهور أياً كانت شدة الإجراءات العميقة. وتلك المقيقة - من بين حقائق أخرى كثيرة - تدعو البعض إلى الاعتقاد بأن وجود شكل ما من أشكال التعددية هو ، وليس فقط أكثر التدابير المرغوبة سياسياً، ولكنه أمر أكثر فاعلية من منطلق التغيير الاقتصادي المنظم والفعال، .

ومن بين بلدان العالم الثالث، والبلدان الإفريقية على وجه الخصوص، أدرج بعض الدارسين النظم التي قامت في غانا وغينيا ومالي ضمن النظم الشهمولية. ومع ذلك يستدرك هؤلاء ليقرروا أن أيا من تلك الدول لم تصل إلى درجة السيطرة الشمولية التي وجدت في النظم «النموذجية، لذلك النوع، وفوق ذلك، وبصرف النظر عن الدرجة الفعلية للسيطرة، وكذلك الاختلافات المتعددة في الديولوجية الحزب، يلاحظ فارقان هامان آخران: أولهما، أن

الأحزاب الشيوعية (والفاشية والنازية) تبدي النزاماً ايديولوجياً باستعمال القرة الشاملة لجهاز الدولة لتحقيق أهدافها، وثايهما: وعلى عكس الدول الإفريقية تماماً، فإن الشيوعيين (وإلى حد ما الفاشست والنازيون) تصرفوا وفق مبادئهم الايديولوجية آخذين في اعتبارهم مراحل محددة في العملية. التنموية، أي أن هناك اصلابة، ايديولوجية في الأحزاب الشمولية تجعل من النظم الإفريقية المشار إليها نظماً ورخوة، نسبياً. وفوق ذلك، فإن خلق نظام شمولي فعال كان يستازم درجة من التحديث الاقتصادي والتكنولوجي لم شمولي فعال كان يستازم درجة من التحديث الاقتصادي والتكنولوجي لم

ب- الحرّب الواحد السلطوي:

على خلاف النظم الشمولية فإن نظم الحزب الواحد السلطوية لا تمتلك القوة، ولا الطموح للتغلظ في كل ثلايا المجتمع، وإذا فإن هذا النمط يتسم ليس وبالشمول، وإنعاب والاستبحاد، عن طريق حظر الأنشطة السياسية لقوى الخارجة عن الحزب، وعندما يلجأ الحزب السلطوي إلى التعبئة، فإن الجهد التعبوي لا يصل إلى أعماق المجتمع، ولكنه يعتمد على الشخصية الكاريزمية للقائد، ويكتفي – عموماً – بالتأثيرات السطحية مثل المظاهرات واللقاءات والاستفتاءات الجماهيرية. ومع ذلك لا يتصور مثلاً أن يسعى نظام سلطري لاشعال وثورة ثقافية، – على غزار ما تم في الصين-، ومن ناحية أخرى، فإن احدى التأثيرات الجانبية للسياسة الاستبعادية تتمثل في ترك بعض الجماعات الفرعية وشأنها، طائما هي تبتعد عن ميدان السياسة. والمثال الكلاسيكي لنظم الحزب الواحد السلطوية هو إسبانيا وحزب الكتائب نحت حكم فرانكر، أما في العالم الثالث فقد وصفت نظم غانا وغينيا ومالي بعص فتراتها بالسلطوية، وكذلك وصفت فيتنام الجنوبية تحت حكم في تعيد الإيديولوجية في بعص فتراتها بالسلطوية، وكذلك وصفت فيتنام الجنوبية تحت حكم في تنزب حيث حاول الحزب الحاكم هناك تقديم الايديولوجية المنسورين ديم"، حيث حاول الحزب الحاكم هناك تقديم الايديولوجية

الشخصانية، التي تمركزت حول شخص الرئيس أيضاً شمل هذا النوع كوبا لنحت حكم الرئيس كاسترو، في بعض مراحلها، ومن المعتاد، في مثل ذلك النمط من النظم، وصف عناصر المعارضة بأنها خائنة للقضايا الثورية أو القومية، ومصدر تهديد للأمن. وبتوحد الجهود التنموية، ورسالة الأمة – إذا وجدت أصلاً – مع الحزب الواحد، وغالباً ما يقود الحزب والأمة شخص واحد مسيطر (نكروما، ديم كاسترو، فرانكر...) يفترض أنه يجسد أهداف الأمة. وكما يدل مثال اسبانيا، فمثل تلك النظم لا تلتزم – بالصرورة – بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبالطبع فإن ايديولوجية الحزب المسيطر يمكن أن تكون فعلياً هي الدفاع عن الوضع القائم، والحيلولة دون التغييرات يمكن أن تكون فعلياً هي الدفاع عن الوضع القائم، والحيلولة دون التغييرات السيدة، إزاء المطالب التي تواجهها، تتمثل في قمع تلك المطالب، مما يخلق السائدة، إزاء المطالب التي تواجهها، تتمثل في قمع تلك المطالب، مما يخلق والمزيد من الأشكال الشمولية للسيطرة، ويؤدي الاهتمام الكاسح بـ «الأمن» إلى التركيز على الوسائل البوليسية، ويضحي الحفاظ على السلطة لدى النخبة القائمة في مقدمة القصايا على الإطلاق.

ويشكل عام، فإن النظم من هذا الدوع ليست صالحة – على نحو معقول – لإدارة عملية التحديث الاقتصادي والسياسي، وهي تفتقد مزايا التخطيط والسيطرة المميزة للنظم الشمولية، كما تفتقد مزايا الابداع والتجريبية التي تتبحها النظم التعدية، وفي ضوء تجرية اسبانيا ودول أمريكا اللاتينية يمكن القول إن طول مدة بقاء سلطوية الحزب الواحد تميل إلى أن تعني الركود النسبي أكثر مما تعني النمو، ومن ناحية أخرى فإن التوجه نحو التنافي وإما إلى الاتجاء التعددي – التنافي وإما إلى الاتجاء المتعددي – التنافي وإما إلى الاتجاء الشمولي.

ج- الحزب الواحد البراجماتي،

في حين يتفق سارتوري مع والابالومبارا، و ووينر، في التقسيم الثلاثي لنظم الحزب الواحد، حول النوعين الأولين: الشمولي، والسلطوي، فإن النوع الثالث يطلق عليه سارتوري عبارة والحزب الواحد البراجماتي، في حين يسميه لابالومبارا ووينر «الحزب الواحد التعددي، . ويستند سارتوري في تلك التسمية إلى اعتماده على معيار (الايديولوجية - البراجماتية) في تقسيم نظم الحزب الواحد، وطبقاً لذلك المعيار تكون النظم الشمولية والسلطوية نظماً ذات طابع ايديولوجي، وإن اختلفت درجة ذلك الطابع. أما النظم التي تفتقد ذلك الطابع فتكون - بالتالي - نظماً وبراجماتية ، بهذا المعنى فإن نظم والحزب الواحد البراجماتي ولا تتبع سياسات، استبعادية، ولكنها تتجه - بدلاً من ذلك - لاتباع سياسات استيعابية ، كذلك فإن الحزب الواحد البراجماتي يفتقد التماسك الابديولوجي، وتميل علاقته بالجماعات الخارجية، من هذه الزاوية، لأن تكون وتجميعية، أكثر منها وتدميرية، . كما أن درجة التماسك الايديولوجي الداخلي المنخفضة تجعل تنظيم الحزب الواحد البراجماتي مخلخلاً، بل وتعددياً بدرجة معينة. على أن تلك السمة والتعددية، المحتملة هي ما جعلت ولابالومباراه و ووينره يعتبرانها المحدد الأكثر أهمية نذلك النوع من نظم الحزب الواحد. ومن وجهة نظرهما فإن الحزب الواحد، الذي صمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، يبدى قدرة فائقة على إحداث تنمية اقتصادية، بل وريما تنمية سياسية فعالة أيضاً، والدول من هذا النمط ومكن أن تسهم في تحطيم أسطورة أن النظم الشمولية هي أكثر الوسائل فعالية في إحداث التغيير الاقتصادي السريع، . كذلك فإن نمط الحزب الواحد التعددي قد يطرح أيضاً وسائل مستمرة للتعامل مع حقيقة استمرارية القيم التقايدية، وما تطرحه من مشاكل أمام النخب التقليدية، في عديد من الأمم الصاعدة. فهناك أدلة قوية على أنه بالرغم من الإجراءات القمعية أبدت الأبنية التقليدية قدرة ملحوظة على البقاء. وفي مواجهة هذا الواقع يمكن للحزب الواحد التعددي أن يطرح الطرائق والأساليب التي يتم بها تسخير هذه الأبنية سلمياً — من أجل أغراض التنمية الاقتصادية، والإسهام في تعميق شكل أكثر جدة — وإن كان فجا – للتعددية الديمقراطية. والنموذج الرئيسي الذي يطرح لتعددية الحزب الواحد يتمثل في الحزب الجمهوري المكسيكي في بعض فتراته، كما أن بعض الدول الإفريقية ذات الحزب الواحد وقعت – في بعض فتراته – في مراحل معينة – ضمن ذلك الاطار، مثل السنغال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون.

والواقع أن فكرة تعددية الحزب الواحد، وما يمكن أن تنطوي عليها من امكانات ديمقراطية، ليست جديدة. وتحتث موريس ديفرجيه بشأنها قاصداً إمكانية قيام تعددية ديمقراطية في الحزب الواحد إذا ما تبلورت داخل الحزب الواحد، جماعات أو كتل متنافسة، على أساس أن التفاعل والتنافس بينها الواحد، جماعات أو كتل متنافسة، على أساس أن التفاعل والتنافس بينها ديمكن أن يؤدي نفس وظيفة التعدد الحزييه، وتحدث بعض الدارسين عن ناك الامكانات في نظم الحزب الواحد في العالم الذالث، ولكن من اختلاف القضايا محل المنافسة نفسها. فقد يتعلق التنافس بقوى التخلف الاجتماعي والاقتصادي، أو بوجود مستقلين أجانب ينهبون موارد البلاد مقابل عائد هزيل، أو نخبة محلية مستظة، أو فساد داخلي، أو تهديد خارجي فعلي أو متصور، أو بتضافر عدد من تلك العناصر. كذلك قد وجد التنافس - بطرائق متصور، في داخل الحزب الواحد بين القوى الممثلة السلطات التشريعية والتنفيذية في داخل الحزب نفسه، مما يخلق مناخاً ديمقراطياً، ولكنه يكون والتنفيذية في داخل الحزب، ولا يحدث على نحو مشابه للنمط الأوروبي للمؤسسات

مثل والبرلمان، أو والمؤتمر، في داخل هذا الاطار حرص الكثيرون من قادة العالم الثالث على الحد من الشقاق السياسي وحصره في داخل الحزب نفسه. ومن وجهة النظر تلك فإن السماح بالمنافسة العلنية يؤدي إلى تقويض الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لأن مثل تلك المعارضة سوف تجعل عمليات تشريع وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية أموراً أكثر صعوبة، بل وربما مستحيلة.

على أنذا يجب أن نعود هذا إلى ما يطرحه سارتوري من نقد نفاذ لفكرة الحزب الواحد، وما تنطوي عليه من إمكانات ديمقراطية. فهو يرى أن هناك فارقاً أساسياً بين التنافس بين الأحزاب في النظام التعددي، وبين تنافس المجموعات المختلفة في داخل الحزب الواحد من زاوية أن التنافس في الحالة الأخيرة – أي داخل الحزب الواحد – هو تنافس مباشر، أي وجها لوجه، بين قيادات سياسية في حين أن التنافس بين قيادات الأحزاب المختلفة هو تنافس غير مباشر يدخله كل طرف وعيده على الناخبين، وبالتالي فالناخبون عاصرون في ذلك التنافس بين الأحزاب.

وبعبارة أخرى فإن «الانقسامات والكتل وجدت مدذ وجدت حياة سياسية، ولكن التعددية الديمقراطية لم توجد إلا منذ فترة وجيزة من الزمن وفي عدد محدود من البلاد. وبالتالي، فليس هناك ثمة دليل عبر القرون على أن التكتل، وصراع الجماعات قد مهدا الطريق للديمقراطية، أي أن القصية ليست مجرد وجود جماعات متصارعة ومتنافسة، وإنما هي كيفية صياغة هذا الصراع والتنافس بشكل يحقق الديمقراطية.

المبحث الثالث: أنماط النظم الحزبية: حَصُوصية البلاد المتخلفة،

بالرغم من أن الكليرين من دارسي الأحزاب السياسية لم يهتموا – لدى وضع تصديفاتهم للظاهرة الحزيية – بالأوضاع الخاصة للبلاد المتخلفة في العالم الثالث فإن التطور الكبير في دراسات التحديث والتنمية والاهتمام المتزايد بخصوصية الأوضاع الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث كان لابد من أن ينعكس على رؤية وتصنيف الأحزاب، والنظم الحزيية فيها، مثلما انعكس - كما سبقت الإشارة – على تفسير نشأة الظاهرة الحزيبة في تلك المجتمعات، وقد تجسد ذلك إما في وضع الأحزاب والنظم الحزيبة في البلاد المتخلفة، في قسم خاص بها، في دلخل التصنيفات الكلاسيكية عموما، وإما في ابتداع تصنيفات أو أنماط خاصة لظاهرة الحزيية في البلاد المتخلفة،

لقد نبعت تلك المحاولات، أساساً، من الصعوبات المتزايدة التي واجهتها عملية اطلاق المفاهيم والتصنيفات المستمدة من ظروف تطور وواقع المحتمعات في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية على بلاد العالم الثالث في إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. فجيوفاني سارتوري، على سبيل المثال، بعد أن يقدم تقسيمه العام النظم الحزبية والتنافسية، و واللاتنافسية، ينفى إمكانية انطباق هذا التقسيم على نطاق عالمي، ويقرر أنه لا يمكن أن يشمل «الدول الجديدة ، ، كما هو الحال في معظم البلاد الإفريقية ، ويصوغ سار تورى بشأن تلك الأخيرة اصطلاح Formless States (أي دول غير مشكلة) ويقصد بها رتك الكيانات السياسية التي تتسم العملية السياسية فيها بعدم التمايز، والتشتت، ، كما يشير - بدرجة أخص - إلى «الكيانات السياسية التي لا تزال في حالة متميعة، وفي مرحلة من النمو متقلبة وأولية، . وفي دراسة عن النظام السياسي في المغرب يقرر أحد الدارسين وأن الحياة السياسية في المغرب المعاصر تتسم بسمات أصيلة ومعقدة لا يمكن أن تتلاءم مع أي من التصنيفات القائمة في علم السياسة في القرن العشرين، فالمغرب لا يمكن أن تسمى المعاد الماك معيث تتركز كل السلطات قانوناً في يد الملك . ولكنها أيضاً أيست ملكية مطلقة لأن الأحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً فيها. وهي

ليست أيضاً ديكتاتورية طالما أن هناك أكثر من حزب واحد. والمفترض أن نظم الحزب الواحد ديكتاتورية، والمفترض أيضاً أن نجد في البلاد التي لا نظم الحزب الواحد ديكتاتورية، والمفترض أيضاً أن نجد في البلاد التي لا تلعب فيها الأحزاب دوراً هاماً ملكيات مطلقة. وينقل عن دارس آخر نفس الانطباع عن دراسته للحزب الدستوري في تونس في قوله: على الرغم من أن حزب الدستور الجديد هو حزب جيد التنظيم، وذو جماهير واسعة إلا أنه ليس حزباً جماهيرياً دستورياً، وليس حزباً شمولياً، ولا تستطيع تصنيفات علماء المدياسة الغربيين أن تفسر – على نحو ملائم – الحزب السائد في تونس. إن حزب الدستور الجديد يشبه حزب المؤتمر في الهند، ومؤتمر حزب الشعب في غانا، وبعض الأحزاب في إفريقية السوداء الناطقة بالفرنسية أكثر مما يشبه الأحزاب السياسية الأوروبية. إن العلماء الأوروبيين لم يضعوا بعد نموذجاً متفقاً عليه لتوصيف تلك الأحزاب الجديدة والمتداخلة الخصائص،

ولقد طرح «المرند» و «كولمان» ، مبكراً ، محاولة لإيراد النظم الحزيبة في البلاد المتخلفة داخل سياق التصنيف الكلاسيكي للأحزاب السياسية ، فأوردا تقسيماً للنظم الحزيبة يغرق بين خمسة أنماط وهي: الشمولية – والسلطوية – والسلطوية – والشائية التنافسية – ثم التحدية التنافسية . وقد أشار المؤلفان إلى أن النمط الثالث ، أي: المسيطر غير السلطوي «عادة ما يوجد في النظم السياسية التي كانت فيها الحركات القومية هي وسائل تحريرها» ، وذلك – كما يقول سارتوري بحق – «معيار جديد مقحم على تصنيف قائم على معايير أخرى» ، كما أنه يبدو نمطاً هلامياً يقطي أشكالاً متناينة من الكيانات السياسية المختلفة ، ويضع – في النهاية – على مستوى واحد تلك الأمم التي اكتمل بناؤها ، وتبلورت مؤسساتها السياسية مع الكيانات التي لا تزال في مرحلة بناء الأمة ، أو التي لم تتبلور بعد مؤسساتها السياسية . طعى أن عدداً من دارسي التحديث والتنمية ، في البلدان المتخلفة نزع على أن عدداً من دارسي التحديث والتنمية ، في البلدان المتخلفة نزع

إلى محاولة ابتداع تصنيفات جديدة يمكن تحتها ادراج الأحزاب في الدول المتخلفة. في هذا الاطار، قدم ودلفيد أبدر، تقسيماً يقوم على التفرقة بين ما أسماه وأحزاب التمثيل، "Parties of Repressentation" ووأحزاب التصامن . Parties of Solidarity . أحزاب التمثيل ذات طابع تعددي يسمح بالتنافس مع الأحزاب الأخرى، وهي في علاقتها بالمجتمع - مثل الاتحادات الطوعية في البلاد الأوروبية - ذاتِ طابع تمثيلي تسعى إلى توحيد وجهات النظر المختلفة، وكسب المزيد من الأتباع. كما أنها - في علاقتها بالحكومة -تنقيد بالدستور، والقواعد الانتخابية، والأساليب التوفيقية. أما أحزاب التضامن فهي ذات طابع احتكاري، وتسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وُهي – في علاقتها بالمجتمع – ذات طابع توجيهي، تسعى – إذا كانت خارج السلطة - إلى تكثيف الاحتجاج على العظالم بهدف الاطاحة بالنظام القائم: أما إذا كانت في السلطة فإنها تسعى إلى دفع المجتمع نحو الأهداف التي يضعها الحزب، وهي في علاقتها بالحكومة تتعامل مع الدستور من الخارج، وتقبل النظام القانوني القائم قسرا. وعندما تصل للسلطة فإنها توجه الحكومة والدستور وفق أهدافها، بل تجعل الدولة خاصعة لها. ويعزو "أبتر" أهمية أحزاب التصامن في المناطق المتخلفة إلى حاجة البلدان في هذه المناطق إلى تحقيق وظيفة الربط Linkage بين القوى الاجتماعية المختلفة -التي تتعدد على أسس مختلفة، قبلية ولغوية ودينية. وبدون محزب تصامن، قوى يفرض سيطرته على منافسيه وأتباعه - فإن الانقسامات التي يعاني منها المجتمع سوف تمتد إلى البناء المزبى، الذي يسهم - بدوره، وبما يمتلكه من قدرات تكنواوجية وتنظيمية - في تعميق تلك الانقسامات. كذلك يشير اابترا إلى إمكانية تطور حزب التضامن عن حركة سياسية مسبقة دار تبطت فيها الجماعات والاتحادات المختلفة - بمثل أعلى موحد، مثل

الاستقلال، ومتجسد في شخص قائد بطل، فذلك هو – قبل كل شيء – عصر الأبطال، الذين مثلهم في العالم الثالث أشخاص مثل نهرو، وسوكارنو، وسيكرتوري، ... إلخ، ولكن ما سوف يريط هذه الحركات ببعضها البعض، بعد أن تزول الزعامة، دهو التضامن الحزبي بما ينطوي عليه من مؤسسية. للقيادة، وإيديولوجية في السلطة، وتنظيم في علاقاته الهيكلية وفقاً لخطوط قوية محكمة،

أيضاً، وفي اطار محاولات ابتداع تصنيفات خاصة بالأحزاب في البلاد المتخلفة، سعى دارسو النظم السياسية الإفريقية، على وجه الخصوص، إلى وضع تصنيفات خاصة بالحزب الواحد في القارة الإفريقية، استناداً إلى معابير متباينة:

فاستناداً إلى معيار وزمني، يفرق بين مرحلتي ما قبل الاستقلال وما بعده، يفرق البعض بين نظم الحزب الواحد التي نشأت قبل الاستقلال في شكل حركة وطنية أمواجهة الاستعمار، ثم تطورت بعد الاستقلال إلى حزب واحد، وبين تلك النظم التي لم يكن لها جذور تنظيمية قبل الاستقلال، ونشأت في دول مستقلة بالفعل، ومن أمثلة النوع الأول والحزب الديمقراطي الفيني، وومؤتمر حزب الشعب، في غانا بزعامة نكروما، و والاتحاد السوداني، في مالي، وحزب كانوا وانحاد تتجانيقا الوطني، في تنزانيا، ومن أمثلة الدوع الثاني، الحركة الوطنية للثورة الثقافية الاجتماعية في تشاد، والصومال، ولاشك في أن هذه النفرقة، وإن استندت إلى وتوقيت، النشأة، إلا الصومال، ولاشك في أن هذه النفرقة، وإن استندت إلى وتوقيت، النشأة، إلا أوها وفعاليتها، كما سوف نثير لذلك فيما بعد.

واستناداً إلى مدى اتساع قاعدة الحزب، ظهرت التفرقة، بين الحزب

الواحد الجماهيري، و والحرب الواحد الاوليجاركي، عيث يقوم الأول على أساس ضم وتعبئة الجماهير الشعبية في الدولة دون تفرقة: بينما يضم الثاني فئة معينة في الدولة على أساس عنصري في المقام الأول. هذا النوع الأخير سبق أن أشريا إليه عند الحديث عن والنظم الحزيية الاستبعادية، في تقسيم هنتيبجتون الثلاثي للحزب الواحد، والتي تصف أساساً وحزب الهويج الحقيقي، الذي ظهر في ليبيريا عام ١٨٦٩ واحتكر الحياة السياسية فيها كأقدم وحزب واحد، في العالم، أما الحزب الجماهيري فهو الذي يفترض أنه قام في الفالبية العظمى للدول الإفريقية.

وتتحدث الأدبيات الفرنسية، على وجه الفصوص، عن التفرقة بين المحزب الواحد، Parti Unid والحزب الموحد، Parti Unid حيث ينتج الحزب الواحد عن اندماج الأحزاب القائمة، بما فيها الحزب المسيطر، وتنازلها عن كياناتها المستقلة. أما الحزب الموحد فهو يقوم على نجميع والازلها عن كياناتها المستقلة. أما الحزب الموحد فهو يقوم على نجميع مشترك، ويهدف لتقاسم المسؤوليات في الحكومة والحزب، ونظر المدافعون عن الحزب الموحد إليه باعتباره يتجنب عيوب الحزب الواحد، اللايمقراطي، ويتجاوب - من ناحية ثانية - مع الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، وقدمت السنغال بزعامة وسنجور، أبرز الأمثلة للحزب الموحد، وإن اتجهت بعد تعثر التجربة إلى نظام الحزب الواحد طبقاً الدستور

على أن أبرز التقسيمات لنظم الحزب الواحد في إفريقية تعزى في الواقع إلى "كولمان وروزبرج" اللذين قدما تقسيماً ثنائياً لتلك النظم يقوم على التفرقة بين اتجاهين عامين في دول الحزب الواحد، أو الحزب والواحد - المسيطر، في إفريقية، وهما: والنمط البراجماتي - التعددي، و والتوجه الثوري – المركزي، و. فالنمط الأول، فو نزعة أيديولوجية صنعيفة، تعيل إلى التكيف وتحقيق نرع من التعدية المحكومة، تتحقق فيه درجة جزئية ومؤقتة من المشاركة السياسية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر يتسم تنظيمه بالتعدية وضعف الرابطة مع الانحادات والجماعات الخارجية ولا يستوعب الحكومة إلا بشكل محدود. أما الأحزاب ذات التوجه والثوري – المركزي، فهي ذات نزعة ايديولوجية قوية، تعيل إلى التغيير الثوري، وتحطيم الأوضاع التقليدية. تتحقق فيها درجة عالية ومستمرة من المشاركة السياسية بشكل مباشر بين الفرد والحزب – الدولة، يتسم تنظيمها بدرجة عالية من المركزية والانصباط والاحتكار والعقوبات الصارمة، وتتجه إلى احتكار ودمج الاتحادات والجماعات الخارجية، كما تسعى للاستيعاب الكامل للحكم، أمثلة اللاوع البراجماتي التعددي شملت السنخال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون في فدرات معينة من تاريخها، والنوع الثاني كانت أبرز أمثلته هي النظم الجزيية في غينيا ومالي وغانا.

أما جيوفاني سارتوري الذي سعى إلى وضع تصديف عام للأحزاب والنظم الحزيية في العالم، فقد أكد - في نفس الوقت - على خصوصية الوضع فيما أسماه «الكيانات السياسية المتميعة»، وأوضح أن أي تصنيف للأحزاب في تلك الكيانات ينبغي أن يكون أولاً: إضافياً (أو ملحقاً) وثانياً: مقترحاً وليس مظفاً أو محدداً. السمة الإضافية للتصنيف تتعلق بموقعه في داخل التقسيم العام للأحزاب، أي بدلاً من أن تقحم في «داخل» التقسيم العام للأحزاب، أي بدلاً من أن تقحم في «داخل» فكرة أن الحقائق قصيرة الأمد. والبدايات، لها خصائص تتعارض مع الاستمرارية الطويلة والروتين المنتظام. فالخطوات الأولى في بناء الأمة تتعلق بحالة من الطوارئ والأداء الاستثنائي التي لا يمكن أن تكون طويلة الأمد.

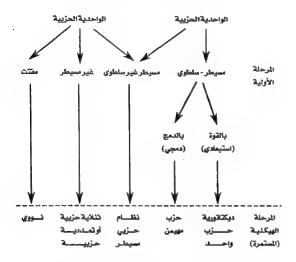
وعلى ذلك، فإن قوة الدفع الجماهيرية، أو التعبوية التي انسمت بها الأحزاب الإفريقية - مثلاً - في البداية قد اعتبرت - خطاً - طابعاً جماهيرياً أو تعبوياً مستمراً للأحزاب، ويرى سارتوري أن الطابع المؤقت التصنيف يمكن أن يتم عن طريق استعمال ملحقات لغوية مثل (شبه كذا) على حسب الحالة فيمكن الحديث عن دشبه النظم، و «النظم شبه - الجماهيرية، وكذلك دشبه الأحزاب، ... وهكذا.

الفكرة العامة إذن وراء مخطط سارتوري في نقسيم الأحزاب في البلاد المتخلفة تدور حول "النفرقة بين التغير والثبات" ، والتفرقة بين ما لا شكل له دنسبيا، وما هو متبلور. وينتج عن تلك التفرقة أن الكيانات السياسية المتميعة تستلزم اطاراً خاصاً بها، موقوفاً عليها، ولكن ذلك لا يستتبع ايجاد اطارين جامدين غير قابلين التحول، لذا فهو يطرح اطارين يمكن أن ينفتحا على بعضهما البعض، (انظر الشكل المرفق)،

البحث الرابع، خصائص الأحراب والنظم الحربية ،

تعرضت الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، لدى وضعها تحت مجهر البحث الأكاديمي، وبشكل متواصل تقريباً، لانتقادات جوهرية. ماعدا استثناءات محدودة ومعروفة. ولقد تعددت تلك الانتقادات بشكل يجعل من الصعب على الباحث الإلمام بها أو حصرها. ومع ذلك فريما يصح القول بأن أغلب تلك الانتقادات دارت حول محاور ثلاثة أساسية، وهي: أنها أحزاب ممشوهة، تختلف بشكل وبآخر، وبدرجات متفاوتة، عن المعلى الحقيقي للحزب السياسي، وأنها – ثانياً – أحزاب مؤقتة قصيرة العمر. وأنها – ثالثاً – أحزاب ضعيفة هزيلة الايديولوجية وهشة التنظيم.

مخطط وسارتوري، لتقسيم الأحراب في البلاد المتقدمة والعالم الثالث



من الناحية الأولى، يسلم العديد من الباحثين بأن كثيراً مما يطلق عليه
«الأحزاب السياسية» في العالم الثالث، وخصوصاً في إفريقية ليست أحزاباً
بالمعنى العلمي السليم لهذا الاصطلاح. فمجرد تشكيل مجموعة صغيرة من
الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق، يضمها في عضويته، لا
يجعل من ذلك التنظيم حزباً سياسياً، بل هو شيء مختلف، أيا كانت أهميته
أو هامشيته بالنسبة لنمو النظام السياسي. وإذا ما اتفقنا مع «ماكس فيبر» و
ديفرجيه، وغيرهما في تفرقة الأجنحة والمتنديات وجماعات الأعيان، التي
ديفرجيه،

سادت في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ عن التنظيمات التي وصفت بأنها أحزاب، والتي ظهرت فيما بعد في أواخر القرن التاسع عشر، فإنه يكون منطقياً – بالمثل – ألا ننصور أن مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة، في دولة متخلفة، يمكن أن تشكل بالضرورة حزباً سياسياً. وإذا ما استقرت هذه التفرقة في الأذهان يمكننا أن نتفهم لماذا وكيف ظهرت غداة الاستقلال، في عديد من البادان، تنظيمات وصفت نفسها بأنها وأحزاب سياسية، عثم اختفت بسرعة.

والواقع أنه إذا تعرض حزب سياسي وحقيقي، للقمع وللالغاء الرسمي، فإنه غالباً ما يستمر في الضغط من أجل العودة من جديد. وحالما توافرت الشروط التاريخية التي أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية، وخصوصاً إذا تبلورت وبالفعل، أحزاب سياسية، فإنها سوف تميل للبقاء والاستمرار، بصرف النظر عن المدة التي عاشتها، أو كثافة القمع الذي تعرضت له.

وبالمثل ينقد اسارتوري، بشدة وصف كثير من الأحزاب في البلاد المتخلفة، خصوصاً نظم الحزب الواحد، في إفريقية بأنها ذات سمات اليدولوجية، و دجماهيرية، و دهماهيرية، و دهماهيرية، و دهماهيرية و دهماهيرية و دهماهيرية و دميرية التي ومصلل، فالأيديولوجية لا الصفات وغيرها اقحام لمظهر أوروبي، شكلي ومصلل، فالأيديولوجية لا تصرب بجذورها في كل أنواع التربة . وفي حين أن هناك دلائل قليلة للغاية على أن العوامل الايديولوجية ذات وزن فعلي قابل للقياس في السياق الإفريقي فإن من الواصح بجلاه أن أغلب ما يسمى به اليديولوجية لا يعدو أن يكون مجرد شعارات سياسية . وبالمثل، عندما توصف الكيانات السياسية ، والمنينية ، بأنها «شمولية» و «تعبوية ، وغيرها، فذلك يطي «فقدان الإحساس بالنسبية» . ووجود خطأ ما يجمع الاتحاد السوفيتي ودولة إفريقية في اطار تصيف «المشمولية» . ولاشك في أن طموحات وأهداف «الأحزاب الواحدة»

في إفريقية شاملة وعميقة، ولكن وسائلها ليست كذلك، فالحزب الواحد في التجرية الأوروبية أتى في مرحلة متأخرة اتسمت في أثنائها الدول التي قام فيها بدرجة عالية من التمايز والتخصص التنظيميين. أما في الدول الإفريقية فقد ظهر الحزب الواحد في برهة وجيزة، وفي ظروف اشتركت فيها الحدود بين والأحزاب، و والسياسات، والأمر نفسه ينطبق على السمات الشمولية والنهائية للأحزاب، والسؤال الذي يثور هنا هو: كيف يمكن للكيان والأولى، أن يتقن المهارات ويسلك الأساليب التي يتسم بها التغلظ الشمولي فضلاً عن والدمج، الشمولي. ومن ناحية ثانية، وعلى أرضية مشابهة، يمكن القول إن الأحزاب والمرتجاة، لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة والنظام التعبوية، ولى نذلك المفهوم، أي مفهوم والتعبقة، يتضمن أن النظام ينخرط في عملية إعادة صياغة كاملة للمجتمع، في هذا السياق يكون النظام التعبوي جزءاً لا يتجزأ من الحكم الشمولي، فإذا كنا – من ناحية أخرى – لا نعني حقيقة نظام من الحكم الشمولي، فإذا كنا – من ناحية أخرى – لا نعني حقيقة نظام تعبوي وإنما فقط وتعبثة، أي القدرة على التعبئة فلا ينبغي اطلاق ألفاظ تعبوي وإنما فقط وتعبثة، أي القدرة على التعبئة فلا ينبغي اطلاق ألفاظ تفوق المعنى المقصود.

ومن ناحية ثالثة يصعب وصف أحزاب «الدول الجديدة» بأنها «أحزاب جماهيرية» إلا بمعنى بدائي فقط، وغير أساسي، وهو أن الحزب الجماهيري هو الحزب «المغتوح للجميع»، أو تتبعه جماهير الشعب، أي أنه حزب «كبير». ولكن ذلك المفهوم، بمعناه النظري الأصيل، يتعلق بالانتقال من الإدراك الشخصي إلى الإدراك المجرد للحزب. وهذا يعني بدوره أن الحزب الجماهيري يغترض – في العلن، وعلى نطاق واسع – «القدرة على التجريد» ولكن ذلك ليس هو الوضع بالنسبة لما يسمى بـ «الأحزاب الجماهيرية» في إفريقية، وأغلب بلاد العالم الذائث.

وإذا كانت البلاد المتخلفة تتجه - كما يقول دابتر، - لأن تمتلك إما عدداً

كبيراً من الأحزاب، وإما حزياً واحداً مسيطراً يمنع المعارضة، أو يتحملها شكلياً فقطه، فذلك يدعم الشك في أن أنماط التعدد الحزبي توجد في العالم الثالث - بالأساس - لأنه ولا يوجد طرف من القوة بحيث يمكنه القضاء على الآخرين وأو هي نتاج لموقف تتشتت فيه القوة السياسية. وذلك في الواقع موقف يختلف جذرياً عن مبررات التعددية التنافسية في العالم الغربي، فضلاً عن ارتباط تلك التعددية باعتقاد راسخ في قيمة وجدوى الأبية التعددية.

ويصوغ بعض الدارسين تلك الأفكار في القول بأن الأحزاب في البلاد المتخلفة غالباً ما تعبر عن مرحلة من «الطفولة» الحزبية» أو المراحل البدائية أو الأوليسة للأحزاب، ولا يغني عن هذا محاولة نقل الأشكال الحزبية «المتطورة» من البلاد المتقدمة، فذلك أمر قد يسري – مثلاً – على المنجزات التكنولوجية أكثر مما يسري على الحقائق السياسية.

من ناحية ثانية. إسمت الظاهرة الحزيبة في نسبة غالبة من البلاد المتخلفة - في القارة الإفريقية على وجه الخصوص - يطابع ويظيفي، ووروقت، فنظم الحزب الواحد - على سبيل المثال - قامت في مياق التطور السياسي في أوروبا الغربية في خصم مجتمعات متيقظة سياسيا، متقدمة اقتصاديا، ومتمنعة بنسبة عالية من التعليم والثقافة. أما في السياق الإفريقي، حيث سادت مجتمعات ونووية، من نمط والموزايكا، ترتبط بالولاءات البدائية، وتعاني من اقتصاد الكفاف والأمية شبه المطلقة، فقد وجدت عقبات هائلة تحول دون وجود الأبنية الحزيبة، أو ممارسة الوظائف المتعبوية. في تلك الظروف وجدت الأحزاب السياسية كضرورة للاستيلاء على السلطة، ولمواجهة متطلبات مرحلة البناء الأولى للقوة السياسية. وبذا فإن أولوية الأحزاب إنما نبعت من فراغ الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الحكم

الوطني. فإذا ما قامت الأحزاب بهذا الدور، وكلما رسِّخت طبقة جديدة نفسها كطبقة حاكمة تضاءلت الحاجة للأبنية والممارسات الحزبية. وحتى منتصف السبعينات كانت مرحلة الانشاء التنظيمي للأساس الحزبي في إفريقية إما قد انتهت (كما في كينيا وساحل العاج)؛ وإما قمعت بفعل انقلاب (كما في مالي ونيجيريا وأوغننا والنيجر). وفي مجموعة أخرى من البلاد، سمح القادة الذين أتوا على رأس حركات انقلابية بقيام الأحزاب مرة أخرى، على أن تكون مختلفة عن تلك التي سبق الغاؤها، كما حدث في الكونغو برازافيل، وزائير، وبوروندي، وإفريقية الوسطى، وسيراليون، وتوجر، حيث سمح بوجود حزب واحد. ولكن هذه الأحزاب لم يعد لها أي موقع مركزي هام، بل أضحت أدوات لحكم عسكري غير مياشر. ولقد ظلت غينيا وتنزانيا تقدمان مثالين لاستمرارية الحزب الواحد وقوته، ولكن الاطاحة السريعة والسهلة بالحزب الواحد في غينيا عام ١٩٨٤ عقب وفاة مؤسسة اسيكوتوري، بأيام قليلة تضع موضع التساؤل أيضاً امكانية استمرار الحزب الواحد في تنزانيا إذا ما اختفى نيريري من المسرح السياسي، مما يكثف الشكوك حول الحزب الواحد في إفريقية - كما سبقت الإشارة، ويرى سارتورى، فيما ينعلق بمنطقة إفريقية جنوب الصحراء، أن الحزب الواحد كشبكة مستقلة ومنظمة إنما فقد -أو يفقد - كثيراً من أسباب وجوده . والمجتمعات التي يحكمها القادة المسكريون أو المدنيون الجدد لا تستازم قنوات اتصال حزبية، أو تساسلاً حزبياً. وفوق ذلك فإن تنشيط المناخ السياسي، واستمرار وجود الشبكة الحزبية بغنيان – على المدى الطوبل – ظهور نخب مضادة، وجماعات فرعية مستقلة غير مرغوب فيها. أما فيما يتعلق بالتعدد الحزبي - من ناحية أخرى والذي يعنى – بشكل عام – عدم الالتزام بوجود حزب واحد، فإنه يتحول إلى نوع من أحزاب الوجهاء، والشال، والاتباع، التي لا تربط بينها سوى ر وابط واهية . والواقع أن الحكم المذني لم يستمر في بلاد إفريقية جلوب الصحراء سوى سنوات قليلة، تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، قبل أن يطيح به العسكريين، كذلك فإن استيلاء العسكريين على السلطة حدث في نظم الحزب الواحد – بالرغم مما ساد في البداية من اعتقاد حول صلابتها أو استقرارها – مثلما حدث في نظم التعدد الحزبي، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والمحاولات الفاشلة، ربما زادت نسبة تدخل العسكريين في الدول التي تضم أكثر من حزب واحد.

وعلى عكس نظم الحزب الواحد الديكتاتررية في أوروبا، وإذا نحينا جانباً البلاد الشيوعية، فإن استمرارية القادة (هنلر - موسوليني - فرانكو - سالازار) التي لم يقطعها سوى الحرب أو الموت، لم توجد دوماً في إفريقية: فحكم نكروما الفردي استمر فقط ست سنوات، وانهار حزيه في لحظات قليلة بدون أي مقاومة، وحدث الشيء نفسه في دمالي، حيث أبدى النظام صعفاً ملحوظاً. ولقد سبق أن سادت في أولئل السنينات، في الدراسات الإفريقية، منعة تفاول بمستقبل النظام الحزيي في إفريقية، واعتبر ايمانويل والرشتين أن نظام الحزب الواحد دهو غالباً خطوة هامة تجاه الدولة الليبرالية، وليس خطوة أولى بعيداً عنهاه. ولكن هذه الدغمة لم تلبث أن خفّت حدتها بسرعة. وكنب "والرشحين" بعد ذلك يقول وإن الظاهرة ليست هي ظهور نظام الحزب الواحد، ولكنها هي فقدانه السريع لمعناه، واستنتج - بالتالي - أن الانجاه في إفريقية إنما هو نحو «الفراغ».

علي أن ظاهرة اقصر العمرا ليست مقصورة بالطبع على الأحزاب الإفريقية. وعلى سبيل المثال، يتحدث أحد دارسي الأحزاب في أمريكا اللاتينية موضحاً أن تلك القارة، بالرغم من أنها تتصمن كافة أشكال النظم الحزيية، تقدم اواحداً من أكبر المعامل في العالم لتحليل ومقارَنة النظم

الحزبية، إلا أن النظم الحزبية في تلك القارة، وباستثناءات قليلة، قصيرة العمر. والعديد من الأحزاب هناك لم يزد عمره عن عقد أو عقدين من الأمان.. والاستثناء الرئيسي يتمثل إما في نظم الحزب الواحد مثل المكسيك حيث لا يوجد تنافس حزبي، وإما في الديمقراطيات (مثل شيلي وأورجواي)؛ التي أطبح في أوائل السبعينات بسجلها الحافل في الحكم الحزبي.

من الناحية الثالثة، وامتداداً للحقائق السابقة، فإن الأحزاب والنظم الحزبية والقوية، ، في البلاد المتخلفة ، تبدو هي الاستثناء ، وليس القاعدة . ولقد حدد مصموبل هنتينجتون، ثلاثة أبعاد ثقوة الأجزاب كمؤسسات سياسية أو والقوة المؤسسية؛ للأحزاب: البعد الأول يتحدد بقدرة الحزب على البقاء والاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه، أو الشخصية الكاربزمية التي أوصلته إلى القوة السياسية، والأمثلة الواضحة هنا هي حزب المؤتمر الهندي، والحزب القومي الثوري في المكسيك. وعلى العكس، فإن الأحزاب الضعيفة ترتبط فقط بوجود قادتها المنشئين لها، مثلما كان الأمر في باكستان، وبورما، وسيلان وغيرها. والبعد الثاني للقوة المؤسسية للحزب يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين، وخصوصاً كما يظهران في الرابطة بين الحزب وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين. هذا، فإن معظم الأحزاب في البلاد المتخلفة لا تمتك مثل تلك العلاقات التنظيمية . وهي - في أغلب الحالات - تعجز عن جذب الدعم الجماهيري للعمال والفلاحين، وفي يعض الحالات اكتسبت الأحزاب، أو بعض قادتها، جاذبية شعبية وجماهيرية، ولكنها لم تطور الاطارين التنظيمي والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري. والبعد الثالث لقوة الحزب يتعلق بدرجة توحد العناصر النشيطة سياسياً، والساعية إلى السلطة مع الحزب، والمدي الذي تذهب إليه في رؤية الحزب كوسيلة لغايات أخرى. وفي عديد من البلاد المتخلفة، وبعد فترة الاستقلال الأولى، كثيراً ما نقل القادة السياسيون ولاءهم من الحزب القومي إلى البيروقراطية الحكومية، وهو ما أدى – على الفور – إلى تدهور الحزب واضمحلاله. وفي حين يندر أن ينتقل زعيم سياسي من حزب إلى آخر، في النظم السياسية المتقدمة، كما يعتبر تحرك الجماعات والطبقات الاجتماعية من حزب إلى آخر عملية تاريخية معقدة طويلة الأمد، إلا أن العكس تماماً هو السائد في كثير من المتخلفة.

لذلك كله، كانت الأحزاب في الشرق الأوسط مجرد تجمعات فصفاصة للتكتلات الشخصية التي لا تتعدى جذورها القشرة العليا للمجتمع، وفي داخل تلك القشرة كانت الأحزاب مجرد أدوات لذوي النفوذ، وللنخب الصغيرة، ويتحدث دبيل، و دليدن، عن الأحزاب في الشرق الأوسط من خلال منهاجية دعلي الجماعات، أساساً، ويرون أن الأحزاب - كجماعات رسمية - هي أهميتها من جماعات رسمية أخرى مثل الجيش والبيروقراطية) وأن المناعات الرسمية أقل عموماً في أهميتها من الجماعات غير الرسمية التي تسيطر على الحياة السياسية في المنطقة. وفي هذا السياق دتوجد الجماعات غير الرسمية إما كواجهات خارجية، وإما كأبنية عامة تمارس الجماعات غير الرسمية السمية الصغيرة أنشطتها من خلالها، كما أن الجماعات غير الرسمية تعزى أحيان كثيرة تصبغ، الجماعات الكثر رسمية، والقرارات التي تعزى إلى التنظيمات الرسمية يمكن أن تكون -- في الواقع -- نتاجاً لجماعة غير رسمية، طفيلية، في داخلها.

وبهذه الخصائص، تعسمى النظم الحزيبة «التعددية» ذات آثار سلبية ومعاكسة، من زاوية التحديث السياسي، بالنظر إلى انعدام التجانس بين السكان الذين تتعدد انتماءاتهم العرقية والدينية والإقليمية، والذين يدينون بالولاء لجماعاتهم المياشرة قبل أي شيء آخر، مما يعني أن تعكس الأحزاب وتعبر عن تلك الولاءات المحدودة، وتدعمها، لا أن تقلل منها أو تتجاوزها.

وفيما بتعلق بنظم والدزب الواحده، على وجه الخصوص، يفرق هتينجتون - في موضع آخر - بين نظم الحزب الواحد القوية، ونظم الحزب الواحد الضعيفة، استناداً إلى التفرقة بين نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد ستالين، وبينه في إسبانيا في عهد فرانكو. وطبقاً لهنتينجتون كانت روميا بعد ستالين نظاماً للحزب الواحد القوى، حبث تقدم الحزب إلى موقع الجماعة القائدة، أما الكنيسة والنخبة التقليدية فقد أزيلا فعلياً، وتقلص وضع المؤسسات النيابية إلى مجرد وإجهات مظهرية، وأضحت النخبة الاجتماعية - الاقتصادية، نتاجاً للنظام، ولم تعد - بالتالي - منافسة للحزب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب وفاة ستالين، أخصعت أجهزة الشرطة للحزب، وفيما عدا فترة قصيرة في منتصف الخمسينات كان الوضع مشابهاً بالنسبة للجيش، وفي نفس الوقت لم تتوحد البيروقراطية على نحو يمكنها من العمل كقوة سياسية مستقلة، ولقد وضحت القوة الهائلة للحزب عندما تمكنت تشكيلاته العليا من الإطاحة "بنيكينا خروشوف"، الأمر الذي يدعو هنتينجتون إلى تقرير أنه في الاتحاد السوفيتي، أكثر مما هو في أي بلد آخر، اقترب الحزب من احتكار الشرعية، والتجنيد السياسي، وصياغة السياسات العامة و.

وعلى التقيض من ذلك يمكن اعتبار إسبانيا في عهد فرانكو نظاماً للحزب الواحد الضعيف، فلم يكن حزب الكتائب ذا أهمية حقيقية، وأضعفت بشدة – من قوته – الجماعات والمؤسسات التقليدية والبيروقراطية المتعددة. وبالرغم من أهمية الحزب في فترة الحرب الأهلية فإن فرانكو لم يسمح له أبداً بأن يصبح هو النظام السياسي، وكما يقول استانلي بين، فقد استعمل

الحزب وكمجرد أداة اربط الدولة ببعضهاه، ولم تتمتع الكتائب – بالتالي – بالقوة، إلا في فترات محدودة لدعم الموقع الديكتاتوري لفرانكو.

والواقع أن استقرار النظم السياسية في البلاد المتخلفة يرتبط – إلى حد بعيد – بقوة أحزابها السياسية. وطبقاً لهنتيدجتون أيضاً فإن البلاد الآخذة في التحديث، والتي تحقق مستويات عالية من الاستقرار السياسي الفعلي والمفترض، تمتلك – على الأقل – حزياً سياسياً واحداً، مثل حزب المؤتمر الهندي، وحزب الدستور في تونس، وحزب تانو في تنزانيا. كما أن الفارق في الاستقرار السياسي بين الهند وياكستان في الخمسينات – مثلاً – إنما يمكن قياسه من القارق بين القوة التنظيمية لحزب «المؤتمر الهندي» و يمكن قياسه من القارق بين القوة التنظيمية لحزب «المؤتمر الهندي» و «الرابطة الإسلامية»، أيضاً فإن «قابلية النظام السياسي للتدخل العسكري تختلف تبعاً لقوة الأحزاب السياسية، – وهذا، فإن الانقلابات العسكرية لا تحلم الأحزاب، ولكنها – فقط – تستكمل التدهور الذي يكون قد حدث بالفعل.

في صنوء هذا كله، ومن زاوية التنمية السياسية على وجه التحديد، فإن القصية الأهم، فيما يتعلق بالنظم الحزبية في البلدان المتخلفة، ليست هي مزايا أو عيوب نظم الحزب الواحد أو التعدد الحزبي، وإنما هي – بالأحرى – «قوة، النظام الحزبي، وقابليته للتطور والتكيف، وقدرته على استيعاب القوى الاجتماعية، والتغيرات الاجتماعية التي يولدها التحديث. ومن وجهة النظر تلك يكون عدد الأحزاب هاما فقط من زاوية تأثيره على قدرة النظام على توفير القنوات المؤسسية الصرورية للاستقرار السياسي، ويكون السزال بالتالي، هو: ما هي الرابطة – إن وجدت أصلاً – بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب، في البلاد الآخذة في التحديث؟ على المستوى العالمي تبدو هذاك علاقة صنفيلة بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب، ويستخلص

هنتينجتون، من مسح النظم الحزيية في العالم، أن الأحزاب القوية والضعيفة يمكن أن توجد في أي ونظام حزبي (أي في نظم الحزب الواحد، أو الثنائية الحزيية، أو التعدد الحزبي)، ولكن العلاقة بين المتغيرين تختلف تبعاً لمستوى والتحديث، بمعنى أنه في المستويات العليا من التحديث يمكن أن يكون أي عدد من الأحزاب مقترناً يقوة الأحزاب، أما بالنسبة للمستويات الأدنى من التحديث فقد سادت - كما سبقت الإشارة - النغمة التي تتفاءل أكثر بامكانات نظم الحزب الولحد، بمعنى إمكانية أن تصبح تلك النظم قوية أو ضعيفة في حين أن نظم التعدد الحزبي تكون - دائماً - ضعيفة. ولكن النكسات التي أصيبت بها نظم الحزب الواحد بعد دازدهارها، الأول، خصوصاً في إفريقية، وضعت حداً لتلك التفاؤلات - كما سبقت الإشارة.

ولقد استمر هذا الانجاء في النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، زكان آخره الانقلاب العسكري في غينيا عام ١٩٨٤ بعد وفاة الرئيس سيكوتوري. إن هذه التطورات أسقطت الأوهام حول «الاستقرار» النسبي الذي تتمنع به نظم الحزب الواحد، في مواجهة التعدد الحزبي، في البلاد المتخلفة، مما أكد - بالتالي - افتراض ضعف الأحزاب فيها، بصرف النظر عن عددها.

الباب الثالث

الفصل الأول قسوة والسلط

الفصل الأول المسوة والسلطسة

أولأ الأدوار والراكرء

يعتبر والدوره نمونجاً للسلوك، يتكون من مجموعة حقوق والتزامات معينة ويرتبط بوضع محدد في جماعة ما، أو موقف اجتماعي بالذات؛ ومعنى ذلك أن "الدور برنبط بمكانة معينة"، ويتحدد دور الشخص في مكانة معينة، عن طريق توقعات الآخرين التي تتحدد بالتالي عن طريق المعايير والقيم الثقافية. ومما لاشك فيه أن دور أي شخص في الجماعة، يميل إلى أن يتغير من آن لآخر، ولكن إذا انحرف أداء الدور إنحرافاً شديداً عما هو متوقع، فإن الفرد يواجه حتماً جزاءاً سلبياً. والثقافة لا تحدد فقط توقعات كل دور يتعلق بمكانة معينة، وإنما تضع الأوليات أيضاً، وهي بهذه الطريقة تساعد الفرد على أداء أدواره المتعددة. وبناء على ذلك يمكن القول، إن أدوار ومراكز الأشخاص تقوم بوظيفة هامة في صبط سلوكهم، ليس أثناء أدائهم لتلك الأدوار فحسب بل وأيضاً خلال حياتهم بأسرها.

وقد استخدم الابيير، مصطلح المكانة Status، أو المركز، لكي يشير إلى وضع الشخص من وجهة نظر العلاقة القانونية بينه وبين الدولة، أو بينه وبين أي شخص أو عدة أشخاص آخرين(١). فالمكانة القانونية لأي عضو في

⁽¹⁾ La piere, op. cit. p. 69.

المجتمع الحديث معقدة إلى حد كبير، لدرجة أنه يجب على العضو أن يستشير خبيراً قانونياً لكي يوضح له حقوقه وواجباته القانونية في موقف معين. أما «المكانة الاجتماعية» في نظره، فهي الوضع الذي يحتله الشخص في مجتمعه، والمعروف أن الفرد لا يحتل مكانة واحدة فقط بل عدة مراكز، أو أوضاع، يضاف إلى ذلك أن المكانة ليست عاملاً ثابتاً، بل عملية دينامية ترتبط بمركب كبير، يتكون من نماذج السلوك التي تحدد وضع نمط معين بالنسبة لبقية الأنماط. وعلى الرغم من أن كل شخص في المجتمع، يمكن أن يمثل عدة مراكز، فلديه مركز عمري، ومركز يتعلق بجسه، ومركز في أسرته، ومركز مهني – فإن معظم الأشخاص لديهم مركز رئيسياً، يعرفون به، ويقيمون عن طريقه. ومثال ذلك، أن الأمومة في معظم الثقافات هي المركز الرئيسي للمرأة؛ أما الرجل، فإن مكانته المهنية هي المكانة الرئيسية، بالنسبة له.

ويرى «لانديز Landis» أن المكانة الرئيسية للفرد، تتوقف على القيم الثقافية لكل مكانة في مجتمعه (١) . فكير السن في ثقافة معينة يمثل المبدأ الذي ينال احترام الناس وتقديرهم، وتبعاً لذلك، تعتبر المكانة العمرية، مكانة رئيسية بالنسبة للأشخاص؛ وفي ثقافة أخرى، تكون المهنة أساس المكانة بالنسبة لجميع الذكور وكذلك الإناث العاملات. وفي ثقافة ثائلة، تعتبر مكانة الفرد في النظام الديني، أساسية و والواقع أن تسلسل المراكز يعتبر مسألة ذات أهمية كبرى في الصبط الاجتماعي، ومن أهم التصنيفات التي وصعت للمراكز، نقسيمها إلى فلتين - موروثة، ومكتسبة، ولكل مركز من هذه المراكز، أهميته في الصبط الاجتماعي، ويرى لانديز أن النسق الطبقى المراكز أهميته في الصبط الاجتماعي، ويرى لانديز أن النسق الطبقى

⁽¹⁾ Landis, op. cit. p. 116.

المفتوح يتيح الفرص لوجود كثير من المراكز المكتسبة، أما النسق الطبقي المغلق فهو لا يسمح إلا بالقليل منها، وكل نموذج من هذين النموذجين، يؤثر بدرجات متفاونة في تدعيم النظام الاجتماعي، وفي تأثيره على الشخصية. وتعمل الأوصاع المكتسبة على تدعيم نسق الصبط الاجتماعي في كل المجتمعات، وتعتمد المجتمعات على هذه المراكز والأوصاع، تماماً كما يعتمد الغادة في تنظيمه للجزء الأكبر من علاقاته بالآخرين.

وكانت مسألة الأهمية النسبية لكل من المراكز الموروثة والمكتسبة موضع جدل ونقاش مستفيضين، وخصوصاً بين لأبيير ولانديز، فقد ذهب الأول إلى أن المركز المكتسب عبارة عن مكافأة للسلوك الذي قام به الشخص في الماضي وأن هذه المكافأة يمكن أن يحرم منها إذا أساء استخدامها، أو فشل في تحقيق متطلباتها والتزاماتها. والمركز المكتسب، طبقاً لذلك، يضع صاحبه دائماً تحت ضغط الإمششال، وهو أساس هام من أسس الضبط الاجتماعي، يفوق في أهميته المركز الموروث. أما ولانديز، فهو لم ينكر أهمية المكانة في ضبط سلوك صاحبهما، ولم يتجاهل أن رغبة الشخص في تدعيم المكانة المكتسبة، تعتبر عاملاً هاماً في الضبط الاجتماعي، ولكنه يرى أن الوقائع التاريخية، تثبت لنا باستمرار أن معظم النظم الاجتماعية الضابطة ذات الفاعلية الشديدة هي التي تشتمل على أقل قدر من المراكز المكتسبة، رتكون معظم مراكزها وأوضاعها موروثة أو طبيعية، ودعم رأيه هذا، بقوله إن تلك العقوبات التي تفرض على إنتهاك المراكز المورثة أكثر قسوة من العقوبات التي توقع على الانحراف عن معايير المراكز المكتسبة. فالجزاء الذي يوقع على الشُّخص المنحرف عن قواعد الطبقة المغلقة، يتمثل في حرمانه من مكانته فيها، وإذلك فإن الامتثال في هذه الحالة، يكون قاغدة من قواعد الحياة في هذه الطبقة. أما بالنسبة لنسق الطبقة المفتوحة، فتتأكد أهمية التجديد والاختراع، أكثر من التركيز على النزعات المحافظة والامتثال لها، وبالتالي يعتبر الامتثال، في النسق المفتوح، أقل بكثير منه في النسق المغلق. وهكذا، أوضح والانديز، أنه لا يمكن القول بأن المكانة المكتسبة تفوق أهمية المكانة المكانة المروثة، هي التي تقوق أهمية المكانة المكتسبة كأساس للصنبط الاجتماعي، فالأهمية النسبية لكل مكانة، أو مدى اعتبارها أساساً من أسس الصنبط الاجتماعي، مسألة ترجع إلى طبيعة النسق الاجتماعي، المراكز الموروثة، بينما يدعم المناقد المؤتوة، بينما يدعم المناقد المؤتوة، بينما يدعم المنافذ المؤتوة، بينما يدعم المنافذ المؤتوة المنافذة المكتبة.

خلاصة القول، أنه سواء كان المركز مورونا، أو مكتسباً، فإن الفرد الذي يحتل مركزاً معيناً، يتوقع منه الناس القيام بسلوك معين يتم طبقاً لقواعد محددة وكذلك يسلكون هم سلوكاً معيناً نحوه. ومعنى ذلك أن لكل مركز حقوقه والتزاماته، فهناك مثلاً: حقوق للجوار، والزوجية، والعضوية في ناد أو منظمة أو هيئة. وتعتبر الرموز إحدى الحقوق التي يحصل عليها صاحب المركز، فارتداء الذي العسكري مشلاً رمز يشير إلى حق معين ومكانة محددة. وما هو جدير بالذكر أن رموز المكانة تقوم بعدة وظائف في الجماعة، فهي تستخدم في الجماعات الرسمية المنظمة كمكافأة على السلوك السحوي، أي كأداة من أدوات الصبط الاجتماعي، وهي تشير إلى رتبة الشخص، ودرجته في وظيفته، وهذه الحقوق تمنح الشخص في مقابل قيامه بواجبات معينة، ويمكن التوصل إلى انتائج الآتية فيما يتصل بعلاقة الدور والمركز بمسألة الضبط الاجتماعي:

 ١- أن لكل عضو في أي مجتمع عدة أدوار، وبالتالي فهو يحتل عدة مراكز.

- ٢- أن دور الفرد ومركره يرتبطان بالضبط الاجتماعي، فالدور يفرض واجبات معينة، ويمنح حقوقاً محددة.
- ٣- أن الإنحراف عن توقعات الدور، يعرض صاحبه لدرجات مختلفة
 من الجزاء.
- ٤- أن المركز المكتسب يقوم بدور هام في صبط سلوك الشخص في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالنمق الطبقي المفتوح. بينما يقوم المركز الموروث بدور هام في هذا المجال، في المجتمع الذي يتميز بالنمق الطبقي المخلق.
- أنه يمكن أن تزداد فاعلية الصبط الاجتماعي، عن طريق التحكم في
 حقوق المكانة، إما عن طريق الزيادة أو الإقلال منها.

ثانياً؛ القوة والسلطة ؛

اهدمت نظريات الصنبط الاجتماعي بمسألتين لهما علاقة وثيقة بهذا المرضوع وهما: القوة ، والسلطة . فقد تعرض لانديز على سبيل المثال لدراسة السلطة ، وتطور مفهومها على مر التاريخ ، أما دلابيير، فقد اهدم بدور القوة ، ومراكز القوة في الجماعات الصغيرة غير أن دراسات القوة والسلطة التي قام بها الباحثون في ميدان الصبط الاجتماعي ، لم تكن كافية لكي توقفنا على طبيعة كل ، المهرة من هاتين الظاهرتين ، وأهم الفروق بينهما . وفي السوات القلبلة الماضية ، ظهر إنجاء حديث ، يرى أن أنسب دراسة للضبط الاجتماعي ، هي التي تركز على كل من القوة والسلطة ، والتي تدمثل في الاجتماعي ، هي الذي تركز على كل من القوة والسلطة ، والتي تدمثل في أهدافه ؟ .

ويمكن في هذا الصدد، أن أتعرض لأهم الانجاهات التي حاولت صياغة هنين التصورين، وكان لها موقف محدد من التمييز بين القوة والسلطة :

١- عرف مماكيفر، القوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين، إما بطريقة مباشرة، أي عن طريق الأمر، أو يطريقة غير مباشرة، ويكون ذلك بواسطة استخدام مختلف الوسائل المتاحة . أما السلطة ، فهي – في رأيه – عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتخال أي نظام اجتماعي، ويعطى الفرصة لتحديد السياسات، أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة، أو فض منازعات قائمة(١) ويؤكد وماكيفره أننا حينما نتكلم عن إحدى السلطات، فإننا نعد , بذلك شخصاً أو مجموعة أشخاص يكون لديهم هذا والحق، ولذلك فإن والحق، لا والقوة و، يعتبر أحد الأسس الهامة التي ترتكز عليها السلطة فالسلطة إذن تتميز بالشرعية، وبوجود مركز رسمي، والشرعية في حد ذاتها، تتضمن موافقة كبرى من جانب أعضاء المجتمع على أحقية السلطة التي ترتبط بوضع معين، واعتماداً على هذا التصور ذهب مماكيفر، إلى أن المجتمعات التي تعتمد على القوة فحسب، لن تستمر في وجودها، وإذا استمرت، فسوف تكون صوابطها في المستوى الأدنى من مستويات الفاعلية والكفاءة، مما يؤدى إلى التوتر والصراع المستمرين. أما المجتمعات القائمة على السلطة، فهي أكثر قدرة على الاستمرار، والعمل طبقاً لأرفع مستوى من مستويات الكفاءة الشخصية، والفاعلية الجماعية، والتعاون. ومن ثم فقد فرق دماكيفر، بين نوعين أساسيين من المنوابط الاجتماعية :

أ - تلك الضوابط التي تعتمد على القوة؛ وهي ليست ذات فاعلية، ولا
 يمكن لها أن تستمر، أو أن تمثل أساساً لضبط أعضاء المجتمع، أو أي
 تنظيم فيه.

R. M Maciver, The web of Government, New York, : (۱) أنظر في ذلك: , 1947

ب- والضوابط التي تعتمد على موافقة المتضبطين على حق القائمين بالضبط في ممارسة السلطة. هذا، ويرى اماكيفر، أن العنف Force وحده، لا يمكن بأى حال أن يؤدي إلى تماسك الجماعة، بل إنه أحد الوسائل التي تكون في يد السلطة وهناك مجموعة من الحيل التي وضعت لتبرير السلطة، واضفاء طابع القدسية عليها وهي: معدات المكتب وأدواته، وعلامة السلطة، والشعائر، والألقاب، والثروة، ووضع سلطة الشخص بالنسبة لزملائه في العمل، وبعض نماذج العملية النظامية.

نستخلص من هذا كله أن دماكيفر، يميز بطريقة حاسمة بين القوة والسلطة عن طريق خاصيتين، وهما: العنف، والموافقة، فالقوة تتضمن استخدام العنف، أما السلطة فهي تتضمن موافقة الأشخاص المحكومين أو المرؤوسين، واعترافهم بها.

Y - ويعد دماكيفر، تعتبر أهم دراسة منظمة للسلطة والقوة، هي التي قام بها دروبرت بييرسقيد، عيث عرف القوة بأنها عنف كامن، والعنف باعتباره قوة ظاهرة والسلطة في رأيه دقرة نظامية، (١) ومعنى ذلك أنه حاول أن يقرب بين تصوري القوة والسلطة، عن طريق القول بأن السلطة لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية. ويرى أن القوة عامل صروري، لا غنى عنه لوجود المنظمات والروابط في المحل الأول، ولصمان استمرارها، في المحل الثاني، والقوة هي التي تفرض النظام في المجتمع، ويدونها لا يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية. وهي تتحول إلى سلطة في يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية. وهي تتحول إلى سلطة في التنظيم الرسمي، فحينما نمتثل الأفعال الاجتماعية امتثالاً كلياً لمعايير التنظيم

⁽¹⁾ R. Bierstedt, op. cit.

الرسمي، فإن القوة تذوب في السلطة، ولا تترك أي رواسب، وقد تعرض ببيرستيد، للإجابة على تساول مؤداه: ما إذا كانت السلطة ظاهرة تمارس عن طريق القهر، أم أنها تعتمد على الموافقة. وذهب إلى ضرورة التفرقة بين الرابطة الطوعية وغير الطوعية، ففي الروابط الطوعية تكون السلطة . عبارة عن قيادة نظامية؛ أما في المنظمات غير الطوعية، فالسلطة تكون قوة نظامية، في الأولى تعتمد السلطة على الموافقة، بينما تعتمد في الأخيرة على القهر، ولكنه نسي أن السلطة ذاتها مع أنها تعتمد على الموافقة، إلا أنها يمكن أن تكون موافقة إجبارية، وهكذا، نجد أن تصوري: القوة والسلطة، قد اختلطا عند ببيرستيد.

"- وقد عالج كل من «لاسويل Lasswell»، و «كابلان «لاجة عالية من الموضوع» وبالرغم من أنهما يعرفان القوة بأنها ممارسة درجة عالية من القهر إلا أنهما يعردان مرة أخرى، فيريان أن مفهرم «القوة» لا يستبعد عنصر الموافقة ولا يقلل منه. ومع أن عبارة «القهر عن طريق الموافقة» تمثل نناقضاً من الناحية اللفظية» إلا أنها تمثل جانباً من عملية القوة» وخصوصاً من وجهة نظر هؤلاء الذين تمارس نحوهم القوة، ومعنى ذلك أنهما يريان أنه ليس هناك مانع من أن تجمع القوة في حد ذاتها بين القهر والموافقة أيضاً. والواقع أنه بالرغم من أن «لاسويل»، و «كابلان» قد اهتما بتوضيح أهمية ذلك العصر السيكولوجي الجديد» وهو عنصر الموافقة الذي يوجد في القوة» إلا المعامد المين تمين عمري الموافقة الذي يوجد في القوة، إلا أنهما دمجا بين تصوري القوة والسلطة، بحيث ظهرا على أنهما متساويان وأنه لا فرق بينهما غير أن معظم علماء الاجتماع، الذين تعرضوا لدراسة القوة والسلطة يتفقون على أنه لابد من وضع تمييز حاسم بين هذين القصورين، مع إعترافهم بالإرتباط بينهما.

٤- وهذاك حل مقترح لتلك المشكلة، وضعه اوولتر باكلى Buckly الذي

حاول أن يقوم بصياغة التصورين باعتبار أنهما مظهران الضبط، يقع أحدهما على أحد طرفي متصل نظري ويقع الآخر على الطرف الثاني (١). وبهذه الطريقة؛ نظر إلى القوة بوصفها نوعاً من الضبط الذي يمارس نحو أفعال الآخرين لتدعيم أهداف أحد الأشخاص، دون موافقة هؤلاء، أو صد إرادتهم، أو دون علمهم أو فهمهم. ومثال ذلك أن الضبط الذي تمارسه البيئة الفيزيقية، أو السيكولوجية أو الاجتماعية الثقافية التي يعمل الناس من خلالها، يعتبر نوعاً من القوة. إن تأكد وباكلي، ينصب إنن على عنصر وإفتقاد الموافقة، في القوة، وكذلك على أهمية التوجيه الهدفي الخاص أكثر من التوجيه الهدفي العام. أما السلطة فهي في نظره، تمثل توجيه أو ضبط سلوك الآخرين بهدف تدعيم الأهداف الجماعية فهذا الضبط يعتمد على المرافقة الصريحة لأعضاء الجماعة. والمرافقة الطوعية، حالة سيكولوجية محددة، وهي تعكس من الناحية الأخرى، ذلك التوحد بين أهداف القائمين بالضيط، وأهداف المتضيطين، ويذلك، لا تعتبر العلطة في نظر اباكلي، صورة خاصة من صور القوة، كما أن القوة ليست نموذجاً فرعياً من نماذج السلطة، بل إنهما يمثلان قطبين على متصل واحد وهو يرى أن المجتمعات التاريخية، تقع معظمها على قطب القوة، وأن الناريخ الحديث يمثل صراعاً من أجل الوصول إلى قطب السلطة، أي التوصل إلى الطابع النظامي لعملية التوجيه التي بمارسها الجميع من أجل الجميع، وطبقاً لهذا التصور ، يتفق وباكلي، مع علماء الاجتماع المعاصرين الذين قاموا بدراسة السلطة والقوة في التنظيم، واتفقوا على أن الملطة هي ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يعتمد أساساً على الموافقة الطوعية من جانب المرؤوسين على توجيهات الرئيس، وهي لا تحتاج إلى قهر، ولا إلى إقناع لهم، لأنهم يوافقون جميعاً على مبدأ

⁽¹⁾ Walter Buckly, op. cit., p. 186.

واحد مؤداه أن بعض أفعالهم يجب أن تحكم عن طريق القرارات التي يصدرها هذا الرئيس، ومن أهم هؤلاء الذين اعتنقوا هذه الفكرة «بيتر بلاو»، و «جولدنر».

ويذهب وباكلي، إلى القول بأنه بناء على فكرته هذه في التمدير بين السلطة والقوة - يمكن أن تكون هناك: قوة نظامية وسلطة نظامية، ذلك لأن القوة لا يمكن أن تكون هناك: قوة نظامية وسلطة نظامية، ذلك لأن تصبح شرعية، لمجرد أنها استخرقت في الصور النظامية، وإنما وقد تكون القوة النظامية والنظامية والنظامية، أما والسلطة النظامية، فهي وحدها التي تكون وشرعية Tegalized، وفرق كبير بين ما هو جائز قانونا، وما هو شرعي حيث يختلف هذان المصطلحان من الناحية الإجتماعية والنفسية، ومعنى ذلك أن والجائز، من الناحية القانونية لا يحصل بالمضرورة على موافقة وتأييد الناس، أما الشرعي فهو قانوني وحائز على موافقة الناس وتأبيدهم في نفس الوقت.

والواقع أن هذه الإصافة الجديدة التي وصعها «باكلي» للسلطة» والقوة تقضي على كل ربط بينهما، يضاف إلى ذلك أنها تلغي تلك التعريفات التي وضعها العلماء للقوة والسلطة، والتي كانت تنظر إلى السلطة باعتبارها قوة نظامية فالقوة في نظر "باكلي" لا يمكن أن تتحول إلى سلطة لمجرد أنها نظامية، وإلعامل الهام الذي يميز السلطة ليس كونها نظامية، وإنما اصطباغها بالصبغة الشرعية، أي قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها، وإنفاقها مع أهدافه.

يمكن أن نستخلص من ذلك كله، أن هناك أربعة إتجاهات أساسية في النظر إلى العلاقة بين القوة والسلطة، وهي: الأول، ذلك الإنجاه الذي ينظر

إلى السلطة باعتبارها تعدمد أساساً على «الحق» وتتميز بالشرعية، وبوجد مركز رسمي. على عكس القوة التي تتضمن استخدام «العنف». ومعلى ذلك أن هذا الإنجاه يميز نمييزاً قاطعاً بين القوة والسلطة. والثاني، هو الإنجاه الذي يرى في السلطة «قوة نظامية» وهي - بمقتضى ذلك - لا تختلف عن القوه إلا في أنها نظامية، ومن ثم فإن هذا الإنجاه يحاول التقريب بين مفهومي القوة والسلطة.

أما الإنجاه الثالث، فهو الذي ينظر إلى القوة باعتبار أنها عنف لا يستبعد الموافقة، وأنه يمكن أن نجد في كثير من المجتمعات، قهراً يمارس عن طريق الموافقة ومن الواضح، أن هذا الإنجاء يدمج بين مفهومي القوة والسلطة.

وأخيراً نجد في الإنجاه الرابع، تعييزاً فاصلاً بين القوة السلطة. وبمقتضاه تصبح القوة مفتقدة لكل موافقة، بل وتمارس صد أهداف الجماعة. وتكون السلطة حائزة على كل الموافقة، يضاف إلى ذلك أنها نمثل توجيهاً - أو ضبطاً لسلوك الآخرين بما يتفق مع أهداف الجماعة ككل.

والملاحظ، أن هناك تشابها كبيراً بين الاتجاهين الأول والأخير، غير أن الأول يركز أكثر على المناطقة بينما يركز الأخير على عنصر «الحق» في ممارسة السلطة، بينما يركز الأخير على عنصر «التوجيه الهدفي العام» في السلطة، أي أنها توجه نحو تحقيق الأحداف العامة للجماء".

ثالثاً؛ عملية التكوين النظامي،

إن المديث عن القوة والسلطة، يؤدي بنا إلى حديث آخر عن عملية التكوين النظامي، وفي الحقيقة أن معظم نظريات الصبط الاجتماعي، قد اهتمت بتفسير هذه العملية، وبأهمية السلوك النظامي في تدعيم النظام. الاجتماعي بالمجتمع، فبقدر ما تتكرر طرق السلوك في الجماعة أو المجتمع عند الأجيال المتعاقبة وتنشكل على صورة شعائر أو نتبلور في لغة وعادات اجتماعية - يمكن أن توصف بأنها نظامية، ومعنى ذلك أن التكرار يعتبر عاملاً أساسياً في العملية النظامية وسوف نتعرض لوجهات نظر ثلاث في هذا الشأن، وهي :

1- من أكثر العلماء اهتماماً بالعملية النظامية «بارسونز» الذي ذهب إلى أن نموذج السلوك يعتبر نظامياً إلى المدى الذي يمكن أن يحقق عدده في النهاية الحد الأدنى من الامتثال المدوقع والشرعي، وبداء على ذلك، فإن عدم الامتثال يواجه جزاءات مختلفة، ولذلك فإن النماذج النظامية – عند بارسونز – تمثل العمود الفقري للنسق الاجتماعي، ولكنها ليست وحدات مسارمة ونهائية تماماً، وإنما تعتبر فحسب نماذج ثابتة نسبياً، تعكس عمليات السلوك التي يمارسها أعضاء المجتمع، والقوى التي تحدد هذا السلوك. وتتكون النماذج النظامية من مجموعة قوى لها أهميتها في العمل على التوازن الشامل للنسق الاجتماعي، وتوجد هذه النماذج في كل المجتمعات والأنساق الاجتماعية فهي ظاهرة عامة ودائمة(۱)، وقد أوضح «بارسونز» وظائف "العملية النظامية" ويمكن في هذا الصدد أن نتعرض لأهم أفكاره عن طبيعة هذه العملية و وطائفها:

أ - تقرم عملية التكوين النظامي بوظائف تكاملية هامة في مستويات مختلفة، سواء بالنسبة للأدوار التي ينشغل بها الفاعل الواحد، أو بالنسبة للتنسيق بين سلوك مختلف الأفراد. فالفرد الواحد ينشغل بعدة أنشطة، ويصبح بذلك مستغرقاً في علاقات اجتماعية مع عدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم معه إلى درجة كبيرة، وتكمن أحد الوظائف الأساسية للعملية

T. Parsons, Essays in Sociological Theory, Pure and Applled, The Free Press, Gleneoe, 1949, pp. 311 - 312.

النظامية في أنها تساعد على ترتيب هذه الأنشطة المختلفة والعلاقات المعقدة، مما يجعلها تؤلف نسقاً منتظماً إلى درجة كافية، ويقال بدوره من الصحاحات التي قد تقوم نتيجة لتناقض الأدوار. ويناء على ذلك، هناك جانبان للعملية النظامية، الأول: يتمثل في وضع جدول أعمال زمني يحدد الأوقات المختلفة التي تنجز فيها الأنشطة المتعددة من جانب أناس مختلفين. إذ أن وجرود وقت، ومكان محددين لكل نشاط من الأنشطة، من شأنه أن يحافظ على مطالب كل فرد من أن تتداخل مع مطالب الآخرين. أما الجانب الآخر، فهو يظهر في تحديد الأولويات النظامية؛ ففي المجتمعات الحديثة الصراع بين مطالب كل موقف ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا الصراع بين مطالب كل موقف ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا يمين شعياس شرعي للأولويات (). (وقد سبق أن ذكرت أن «ميرتون» يؤكد أن التعرض لمواقف مختلفة في وقت واحد، دون وجود أولويات نظامية تحدد الإلتزامات يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر فقدان المعايير).

ب- تعتبر عملية التكوين النظامي مسألة درجة، لأنها محكومة بنوعين من المتغيرات، الأول، هو المتغيرات التي تؤثر في تشكيل أنماط التوجيه القيمي، والثاني عبارة عن المتغيرات التي تحدد التوجيه الدافعي أو الموافقة على أداء التوقعات الملائمة - ومعنى ذلك أن بارسونز يؤكد عنصرين هامين في عملية التكوين النضامي، وهما: التوجيه القيمي من ناحية، ثم التوجيه الدافعي من ناحية أخرى - والتوجيه القيمي مسألة تتعلق بالمجتمع، حيث تقوم القيم بدور هام في تحديد الأولويات النظامية، أما التوجيه الدافعي، فعلى الرغم من ارتباطه بالفاعل ذاته إلا أنه يعد مسألة إحتماعية أيضاً، تتعلق بأهداف المجتمع وقيمه.

T. Parsons, The Social System, The Pree Press, Glencoe, 1951.
 p. 302 - 303.

جـ ليست النظامية الكاملة لعناصر الفعل إلا حالة توجد على أحد
طرفي المتصل النظري، ويقع فقدان المعايير على الطرف الآخر، وطبقا
لذلك تكون الفكرة المصادة للنظامية التامة هي فقدان المعايير، أي إنعدام
التكامل البنائي في عملية التفاعل الاجتماعي، أو تصدع النظام
المعياري كلية(١).

٧- اعترض عدد من علماء الاجتماع على فكرة بارسونز بقولهم، إن النظامية التامة، وفقدان المعايير الكامل، تصورات قاصرة لأنها لا تنطبق على شيء واقعي ولا تصف نسقاً اجتماعياً ملموساً، ولذلك فإنه يجب على عالم الاجتماع الامبيريقي أن يرفضها بالضرورة لعدم فائدتهما(١).

"- من الملاحظ أن هذا الإعتراض الأخير، الذي وجهه بعض علماء الاجتماع إلى بارسونز لأنه لم يستخدم تصورات منبئقة من الواقع مباشرة، أو أنها لا تمبر عن الواقع بطريقة مباشرة - إنها هو إعتراض في غير موضعه لأن علم الاجتماع يشتمل على كثير من التصورات غير المنبئقة من الواقع بطريقة مباشرة، وإنها تعبر عن «نماذج مثالية تصورية، تستخدم لتفسير الوقائم الملموسة، أو لتصنيف بعض البيانات التي جمعت عن ظواهر اجتماعية ووقائع ملموسة، ومن ثم، فإنه ليس ضرورياً أن يصف كل مفهوم واقعة معينة، وإنما يمكن أن يشتمل المفهوم على مجموعة خصائص منبثقة من الواقع، وليس هذا شيئاً غريباً في علم الاجتماع، فهناك مقاهيم عددة من هذا الدوع ومثال ذلك: المجتمع الجموعي في مقابل المجتمع الشعبي، هذا الدوع ومثال ذلك: المجتمع الثموعي في مقابل المجتمع الشعبي،

⁽¹⁾ Ibid. pp. 36 - 39.

⁽²⁾ John Rex Key Problems of sociological theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1769; p. 104.

علم الاجتماع: كالبناء، والنسق، والنظام، ليست لها مقابل واقعي ملموس، بل إنها تعبر عن علاقات، وأدوار، وأوضاع نسبية.

رابعاً: استدماج الضبط الاجتماعي:

اهتمت بعض نظريات الصبط الاجتماعي بمسألة استدماج المعايير الاجتماعية وقواعد السلوك. وقد تعرض «تولكوت بارسونز» لهذا الموضوع» وطور تلك الفكرة التي قوامها أن المعايير الاجتماعية تعتبر مكونة للطبيعة الإنسانية أكثر منها منظمة لها. غير أن أقدم مناقشة لتلك الفكرة في ميدان علم الاجتماع، يمكن ردها إلى «دوركيم». ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى» علم الاجتماع، يمكن ردها إلى «دوركيم». ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى، أدرك المجتمع باعتباره يقوم بصبط الأفراد من الضارح، وذلك عن طريق فرض الصغوط المختلفة عليهم من خلال الجزاءات التي تظهر في أوصح صورها في المعايير والتشريعات القانونية، إلا أن دوركيم في أعماله الأخيرة بدأ ينظر إلى تلك القواعد الاجتماعية باعتبارها لا تنتظم فحسب بطريقة خارجية، وإنما تتدخل بصورة مباشرة في تركيب غايات الفاعلين أنفسهم، ولذلك فإن الصبط يعتبر داخلياً وذاتياً.

وقد لاحظ بارسوتز ذلك التناقض الذي وجد بين كتابات دوركيم الأولى والأخيرة (١) فذهب إلى أن دوركيم كثيراً ما كان يؤكد أن الدافع الوحيد الذي يدفع الفرد نحو طاعة القاعدة أو القانون، هو محاولة تجنب الجزاءات، وهناصور دوركيم الفاعل في موقف أخلاقي محايد، أو غير مبال، ولكنه في كتابه عن تقسيم العمل، أوضح أن الفاعل يعتبر في موقف والملتزم أخلاقيا، أي الذي يقوم بطاعة القاعدة لا بسبب تجنبه لما يمكن أن ينتج عن إنحرافه عنها، وإنما بسبب إحترامه الخاص لها. وقد إتضح موقف دوركيم من هذه

⁽¹⁾ T. Parsons, The Structure of Social action, 1937, p. 380 - 381.

المسألة، في كتابه عن والفاسفة وعلم الاجتماع،، حيث إهتم بتأكيد الفكرة التي مؤداها أن القواعد الأخلاقية تتمتع بسلطة خاصة، وأنه بفضل هذه السلطة يطيع الناس هذه القواعد. وأن «الإلزام»، ليس إلا أحد الخصائص الأولية للقاعدة الأخلاقية، ففكرة الواجب لا تغطى تصور الأخلاق، ومن المستحيل بالنسبة لأى إنسان أن يقوم بفعل معين لأنه فعله من قبل، أو تعود عليه، دون أي اعتبار امضمونه. ومن أجل أن نشارك في عمل معين، يجب أن يستحوذ هذا العمل على إحساسنا إلى حد معين، وأن يبدو لنا على أنه مرغوب. فالواقعة الأخلاقية إذن، تتميز بخاصيتين: إحداهما موضوعية، وهي الإلتزام أو الواجب، والأخرى ذاتية، وهي الرغبة في الفعل. واعتماداً على هذا التصور، ذهب دوركيم إلى أن المرء لا يمكن أن ينجز عملاً معيناً، لا يحمل أي أهمية أو مدلول بالنسبة له أو أن يقوم به لمجرد أنه تلقى أمراً بذلك. فمن المستحيل، من الناحية النفسية، أن نحقق هدفاً أو غاية لا نهتم بها، أو لا نبالي بها. ومن ثم، فإن الأخلاق يجب ألا تكون مازمة فحسب، بل تكون مرغوبة في حد ذاتها. ولكن طبيعة الرغبة المرتبطة بالعمل المازم ذات نوعية خاصة، أو هي من طراز خاص فريد، فنحن حينما نقوم بفعل أخلاقي، ونكون متحمسين له، نشعر بأننا نسيطر على أنفسنا ونسمو بها، ولابد أن يصاحب ذلك أيضاً إحساس بالتوتر وبضبط النفس.

خلاصة القول، أن الواجب أو الإلزام لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جوانب الواقع الأخلاقي، وأن الجانب الآخر، والذي يحثل أهمية كبرى، جوانب الواقع الأخلاقي، وأن الجانب الآخر، والذي يحثل أهمية كبرى، يتمثل في «الرغبة في الفعل، . هذا هو التصور النهائي الذي وضعه دوركيم لتفسير إمتثال الأشخاص للقواعد الأخلاقية، وهو يعكس لنا محاولته في أن يوفق بين رأيه في كتاباته الأولى، والذي كان يؤكد فيه أهمية العامل الخارجي في ضبط السلوك، وبين رأيه في مؤلفاته الأخيرة التي كان يؤكد

فيها دور العوامل الذاتية في الصبط. وعلى أية حال، فهناك إنجاه واصح في كتابه عن الفلسفة وعلم الاجتماع، يدل على مبلغ إهتمامه بالعوامل الذاتية التي تتمثل في الرغبة المرتبطة بالسلوك الممتثل.

وقد تغير معنى استغراق المعايير الصنابطة ، أو استدماجها - بالتدريج - واصطبغ بالصبغة السيكراوجية الخالصة ، وأصبح مماثلاً للتعلم ، ولعملية تكوين العادة ، ولذلك فعندما يقال إن معياراً معيناً أصبح مستغرقاً أو مستدمجاً ، فإن ذلك يعني أن الأفراد يعملون على تثبيت هذا المعيار ، والامتثال له ، لدرجة أنه أصبح يمثل عادة سلوكية عندهم ، وأخيراً يمكن التوصل إلى القضية التالية : إتخذ تصور «استغرق الضوابط الاجتماعية ، معنى أخلاقياً في البداية ، كما هو الحال عند دوركيم ، فكان يتضمن ، رغبة الفاعل في الالتزام بالمعايير ، ثم تطور معناه بعد ذلك ، فأصبح سيكولوجياً ، ومرادفاً «للتعلم » .

خامساً: النظام الاجتماعي ،

تعتبر فكرة والنظام الاجتماعي، محوراً أساسياً في نظريات الصبط الاجتماعي، حيث اهتم بعضها بتفسيره، ويدراسة العوامل التي تقيمه، وتدعمه، بينما اهتم البعض الآخر منها بنحليل طبيعة هذا النظام، وخصائصه في مجتمعات مختلفة. ويمكن في هذا الصدد أن أتعرض لأهم تلك النظريات التي حاولت تفسير مسألة النظام الاجتماعي، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها، باختصار شديد. والواقع أن تصور والنظام الاجتماعي Social Order يحكن أن يشتمل على عدة معان في آن واحد، فهو يشير إلى صبط العلف في العياة الاجتماعية، وإلى وجود تبادلية في العلاقات الاجتماعية تجعلها مكملة العيف المعتماعية التنبؤ، واتساق لبعض، وهو يعني أيضاً فابلية الحياة الاجتماعية للتنبؤ، واتساق

العلاقات بين الناس واستمرارها. وهناك أربع نظريات أساسية في تفسير النظام الاجتماعي، وهي :

١- نظرية القهر :

وهي التي تؤكد استخدام القهر الغيزيقي، أو التهديد باستخدامه أو استخدام القهر الرمزي أو الأخلاقي. وطبقاً لتلك النظرية، يوجد النظام في المجتمع كنتيجة للقوة التي يستخدمها بعض أعضائه في إجبار البعض الآخر على الإنيان بالسلوك بطريقة معينة. وكما استطاعت نظرية القهر أن نفسر النظام الاجتماعي، فإنها فسرت أيضاً الإنحلال الاجتماعي، فذهبت إلى أنه يمكن أن ينشأ المراع حول مراكز القوة إذا أظهر أصحاب تلك المراكز أي ضعف في قدرتهم على قهر الآخرين.

٢- نظرية الصلحة ،

ولهذه النظرية صورتان متعارضتان، الأولى، تفسر النظام باعتباره ينتج عن «المقد» أو «التعاقد» بين الناس الذين يجدون فيه مصالحهم، وتعتبر الصورة الثانية أكثر تعقيداً من الأولى، فذهبت إلى أن النظام الاجتماعي نتيجة غير متعمدة أو غير مقصودة لأفعال عدد كبير من الناس الذين يتصرفون طبقاً لمصالحهم بطريقة مستقلة. فالحقيقة لا تتمثل في أنهم يكتشفون هذا النظام في مصالحهم، ثم يدعمونه بل إنهم يدعمون النظام بطريقة غير مقصودة، ثم يكتشفون بعد ذلك أنه يوجد في مصالحهم.

٣- نظرية الاتفاق القيمى:

وهي التي تقرر أن النظام قائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم التي قد تكون أخلاقية، أو فنية، أو جمالية. ويتمثل جوهر هذه النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم، يشكلون فيما بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم. والانفاق حول القيم لا يعكس وحدة الأهداف فحسب، وإنما يمكن الناس من تحديد الوسائل التي تعمل على التويق بين مصالحهم.

٤- نظرية القصور الذاتي ،

وهي النظرية الرابعة والأخيرة من النظريات التي فسرت النظام الاجتماعي وركزت إهتمامها على تفسير دعامل الإستمرار في الحياة الاجتماعية، فذهبت إلى أنه إذا وجد النظام الاجتماعي، فإنه يرجد معه شروط وعوامل إستمراره، فالعمليات العلية في الظواهر الاجتماعية، غالباً ما تكون دائرية، وجيدما تقوم بعض العمليات بتدعيم النظام الاجتماعي، فإنها نميل في نفس الوقت إلى مقاومة النغير والتفكك.

وقد وجهت عدة إنتقادات إلى كل نظرية من تلك النظريات أهمها ما ذكره «بيرسي كوهين»(١)، وتتلخص أهم هذه الاعتراضات فيما يلي:

١- إذا ادعينا أن القهر يعتبر شرطاً صرورياً لقيام النظام في المجتمع الإنساني، فإن هذا الإدعاء يمكن أن يرفض بسهولة عن طريق فحص تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام دون وجود القهر الذي تمارسه سلطة مركزية معية، وكل ما هو موجود لديها هو مراكز للسلطة داخل الجماعات الأسرية، والمجتمع المحلي، والوحدات القرابية. ويرفض «كوهين، حتى اعتبار القهر عاملاً - له أهميته - من عوامل النظام فيقول أن ممارسة القهر قد تحقق درجة معينة من النظام في المدى القصير، ولكنها تؤدي إلى إثارة التعارض، وإلى ردود أفعال متعددة على المدى الطويل.

⁽¹⁾ P. Cohen. op. cit., pp. 22, 26, 27, 29. 31.

Y- أما عن نظرية المصلحة، فهي في صورتها الأولى، تفسر النظام الاجتماعية الاجتماعية يفي صنوء نوايا الأشخاص؛ ومن الواصح أن هناك نظماً إجتماعية متعددة، توجد دون أن تكون نتيجة لنوايا الناس. وكذلك، فشلت هذه النظرية في تفسير كيفية ظهور نوايا الناس دفعة واحدة، وكيفية ظهور إستعدادهم للتعاون قبل أن يوجد أى نظام في المجتمع. وتعتبر الصورة الثانية من نظرية المصلحة من أهم الاسهامات التي عملت على تطوير النظرية السوسيولوجية، عندما نظرت إلى الظواهر الاجتماعية في صنوء عوامل مستقلة عن الارادة الإنسانية. ومن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تفسر لنا اشتقاق المصالح، هل يقوم المجتمع بتحديدها؟ أم أن الفرد هو الذي يفعل الاجتماعي. ومن ثم، فإن عملية توافق المصالح يفترض مسبقاً وجود النظام الاجتماعي. ومن ثم، فإن عملية توافق المصالح ليست كافية لإقامة النظام وتدعيمه ولكنها تعتبر صرورية.

٣- ويمكن توجيه نفس الانتقادات السابقة إلى أية نظرية من هذه النظريات فإذا كان البعض يفسر النظام عن طريق رده إلى الاتفاق القيمي، يمكن الرد عليه بتساؤل مؤداه: وكيف يمكن التوصل إلى حالة الاتفاق، دون أن يسبق ذلك وجود النظام الاجتماعي. يصاف إلى ذلك أنه قد يكون هناك اتفاق بين أعصاء المجتمع على قيم، وأهداف معينة، ولكن يؤدي هذا الاتفاق إلى الصراع لا النظام، فالاتفاق لا يؤدي دائما إلى النظام، وفي حالات كثيرة يؤدي إلى المنافسة، والصراع، إلا أن وجود درجة معينة من الاتفاق القيمي، يعتبر شرطاً صروريا للنظام الاجتماعي.

وقد توصل ،كرهين، من كل هذه الانتقادات إلى نتيجتين: إحداهما تتمثل في أن النظريات السابقة لم تستطع أن تفسر، أصول النظام الاجتماعي، وأن هذه المهمة قد تكون مستحيلة، إذا أربنا إخراجها عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة. أما النتيجة الأخرى التي توصل إليها فهي أن هذه النظريات تسهم في نفسير كيفية استمرار النظام في العياة الاجتماعية، وكيفية تصدعه وتغيره، أكثر مما نسهم في تفسير كيفية وجود النظام وأصله. وهو يستخلص من ذلك أن: كل نظرية من تلك النظريات نقرر شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف، لاستمرار النظام الاجتماعي. ولذلك فإن كل النظم الاجتماعية تقوم على مزيج من القهر، والمصلحة والاتفاق القيمي.

سادساً: الجزاءات الاجتماعية:

اتفق بعض علماء الاجتماع على تعريف الجزاء الاجتماعي، بأنه نظام هدفه ترغيب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال المعايير وتوقعات هذه الأدوار. وهنا تبدو أهمية العلاقة بين الجزاء، والدور، حيث تختلف الجزاءات باختلاف الأدوار، وكذلك فإنها تختلف من مجتمع لآخر طبقاً للفروق الثقافية.

وقد تعرض الباحثون في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا لتحليل الجزاءات، عن طريق تعريفها، وتصنيف أنواعها أو صورها، وأن أتعرض الجزاءات، عن طريق تعريفها، وتصنيف أنواعها أو صورها، وأن أتعرض هذا إلى كل هذه المحاولات التي بذلت في هذا الصدد، وإنما سوف أكتفي بعرض وتديل وجهة نظر كل من: لابيير، ورادكليف براون، نظراً لعمق الدراسات التي قام بها كل منهما وتميزها بالعمومية والشمول، مع ملاحظة أن آراء "رادكليف براون" تنطبق على المجتمعات البدائية بوجه خاص.

١- موقف لابيير من تعريف الجزاءات وتصنيفها :

عرف ولابيير، الجزاءات الاجتماعية بأنها: الطرق التي يتمكن أعضاء الجماعة بواسطتها أن يجعلوا المدحرف يرتد عن انحرافه ويعود مرة ثانية إلى الامتثال المعايير هذه الجماعة. وهو يغرق بين طريقة الصبط أو وسيلته الفنية، وبين أسلوبه، فطريقة الصبط تتمثل في الجزاء، أما أسلوبه فيتمثل في ممارسة أنراع معينة من التنظيم التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الامتثال، ومثال ذلك أن القانون، والبيروقراطية تعتبر أساليباً للصبط في رأيه، أما العقاب (بصوره المختلفة) وكذلك المكافأة، فهما طريقة الصبط أو وسيلة فنية من وسائله (١).

وبناء على ذلك، قام الابيير، بتصنيف الجزاءات الاجتماعية على النحو التالى:

أ - الجزاءات الفيزيقية ،

إن أهم ما يميز الجزاءات الفيزيقية في رأي لابيير، هو أنها يمكن أن تطبق للمعاقبة لا المكافأة، وإذلك فإنها تعدر سلبية في طبيعتها. أما بالنسبة لجميع الرسائل الأخرى، فلديها إمكانيات للصبط الإيجابي والسلبي معاً ومثال ذلك أن القرى أو العوامل الاقتصادية في الجماعة، يمكن أن تستخدم ليس في معاقبة الفرد فحسب، ولكن امكافأته أيضاً، وتتمثل الأنواع المختلفة للجزاءات الفيزيقية فيما يلى:

١ – الطرد؛ حيث أنه ليست ادى كل الجماعات قدرة على معاقبة العصو المنحرف فيها بالطريقة الفيزيقية؛ ولكن كل هذه الجماعات الديها سلطة الطرد الفيزيقي للأعضاء غير المرغوب فيهم. ويعتبر الطرد من القبيلة أو المشيرة أحد الصور الكبرى للجزاء الفيزيقي عند كثير من الشعوب البدائية، أما في المجتمع الحديث فإن معظم الجماعات المهنية – بما في ذلك الأطباء، والمحامين، والأكادميين – تستخدم صوراً من الحرمان الاقتصادي التي تعتبر تمهيداً للطرد الفيزيقي.

⁽¹⁾ Lapiere, op. cit. p. 220, 222, 225 - 227.

 ٢- الاعدام؛ ويعتبر التهديد به، أو ممارسته هو ذاته، من أقسى صور الجزاء الفيزيقي، وهو يوجد في كل المجتمعات، غير أن التبرير العقلي أو الأيديولوجي للموت، يختلف من ثقافة إلى أخرى.

٣- العقوبة الفيزيقية؛ إن استعمال العقوبة الفيزيقية كوسيلة الصنبط الاجتماعي، يجب أن يميز عن اللجوء الشخصي إلى القوة. والعقوبة الفيزيقية تشبه الطرد في أنها تعتبر حيلة كامنة الصبط الاجتماعي. والواقع أن العقوبة الفيزيقية منتشرة بوضوح في الشعوب البدوية المتنقلة أكثر مما توجد لدى الشعوب الزراعية المستقرة، وكقاعدة عامة فإن القرار الذي تتخذه الجماعة بوقف أو تنفيذ العقوبة الفيزيقية، يمكن التوصل إليه، عن طريق مناقشات غير رسمية، وغير مباشرة بين الأعضاء.

ب- الجزاءات الاقتصادية ،

تلجأ الجماعات في المجتمعات المختلفة إلى الجزاءات الاقتصادية لكي تدعم امتثال العضو المعاييرها: وتتمثل الجزاءات الاقتصادية في:

١- المعاقبة الاقتصادية، وليست لدى كل الجماعات سلطة حرمان الأعصاء من بعض السلع والخدمات، فالجماعات الترفيهية مثلاً لا تمنح العصو فيها سلعاً معينة، وبالتالي لا تستطيع أن تمارس العقوبة الاقتصادية نحوه، ومن الناحية أخرى، فإن القدرة على تنفيذ الجزاءات الاقتصادية، ليست مقصورة على جماعات العمل، وغيرها من الجماعات الأخرى الاقتصادية، وإنما تتمكن جماعات معينة، كالأسرة مثلاً من تطبيق العقوبة الاقتصادية على أحد أعضائها.

٢- التخويف من العقاب الاقتصادي، حيث أن استماع العامل مثلاً إلى تهديدات معينة بالحرمان الاقتصادي، وإلى قصص يرددها العمالي القدامي،

داخل نطاق العمل عن أحداث، عوقب فيها العمال عن سلوك انحرافي معين عن طريق تخفيض الخدمات التي تقدم لهم، يجعله باستمرار في حالة المتثال، ولذلك فإن قدرة جماعة العمل على معاقبة العامل المنحرف، عقاباً التصادياً مسألة يضعها العامل في اعتباره أثناء أداثه لعمله.

٧- المكافآت الاقتصادية، تتمثل أهم وسيلة يمكن لمعظم الجماعات استخدامها لرفع مسترى الرتبة المهنية للعامل في المكافأة الاقتصادية، ومما هو جدير بالذكر أن حساسية الفرد للجزاءات الاقتصادية، تترقف على مسترى طموحه الاقتصادى.

إلجزاءات السيكولوجية ،

توقع الجزاءات السيكولوجية عن طريق وسائل رمزية وتتوقف فاعليتها على القيمة التي يطقها الشخص على رموز مركزه في الجماعة، فلكل دور في الجماعة، من الحقوق المحددة والعلاقات المميزة التي تدل على اعتراف أعضاء الجماعة به وموافقتهم عليه. فمن حقه مثلاً أن يستقبل بتحية حارة، وأن يشعر باهتمام زملائه به، وأن يسمح له بمشاركته معهم في أرجه النشاط العديدة. وهناك صورتان للجزاء السيكولوجي، وهما:

١- العقاب السيكولوجي، حيث أنه يوجد لدى كل جماعة في الجماعات احتياطي من رموز الاستهجان، يشتق من ثقافة أعصائها. وهي تستطيع عن طريق تلك الرموز أن تعاقب الأعصاء عقاباً سيكولوجياً، إذا أساءوا سلوكهم. والواقع أن طبيعة ودرجة هذه الرموز، يمكن التعبير عنها بكلمات مثل: اللوم والازدراء، والسخرية والاستهائة، والتقريع. وتتمثل أهم وظيفة العقاب السيكولوجي، في أنه جدير بأن يجعل الفرد يشعر بالصياع في جماعته، ومن ثم، بالصياع العام، مما يجعله يعود إلى الامتثال مرة أخرى.

Y - المكافآت السيكولوجية، تظهر بوضوح عندما يمنح الشخص حقوق رمزية أرقى من حقوق مركزه الفعلي، ومثال ذلك أن يدعى بذات الأسماء والألقاب التي يدعى بها من هم أعلى منه مركزاً. وبوجه عام، يمكن القول بأن المكافآت السيكولوجية تظهر في الألفاظ، والحركات، والإشارات، والتحية، والشكر. ويعتبر وضع الشخص في الجماعات غير الرسمية، أكثر عرضة لمثل هذه المكافآت السيكولوجية. وعلى أية حال فإن علامات الإحترام والإعجاب، تتميز بأنها غير واضحة إلى حد كبير، وشخصية أي يشعر بها طرفى العلاقة فقط.

د - الجزاءات التوقعية ،

إن الفرد يتوقع دائماً أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة، ويعتبر هذا التوقع أحد العوامل الهامة التي تزدي به إلى الامتثال، ولذلك فإن توقع الجزاء ذاته تعتبر جزاءاً. وعلى أساس تقييم الشخص لعضويته في الجماعة، وبقدر إحساسه بالضوابط الاجتماعية، يعمل كل جهده على ألا يكون عرضة لأي نوع من الجزاء السابي، ويحاول بقدر الإمكان أن يحرز مكافآت مختلفة. ولذلك يمكن القول بأن الشخص محكوم بجزاءات توقعية أو متوقعة، يتعرف عليها عن طريق خبرته في الجماعة.

٢- وجهة نظر ورادكليف براون،

عرف «الجزاء الاجتماعي، بأنه «رد فعل من جانب المجتمع أو من فئة ذات قيمة من أعضائه، تجاه أسلوب معين للسلوك، قد يكون مستحسنا، أو مستهجناً (١). ومعنى ذلك أن الجزاء يكون إيجابياً إذا كان السلوك موضع

⁽¹⁾ Radcliffe-Brown, op. cit. pp. 205 - 208.

إستحمان أعضاء المجتمع، ويكون سلبباً عندما يكون السلوك موضع إستهجان الأعصاء. ومن الأمثلة على الجزاءات الإيجابية: المكافآت والألقاب، والشهرة، والمدح. أما الجزاءات السلبية، فهي تتضمن ما يجب ألا يفعله الفرد، ويصنف ورادكليف براون، الجزاءات السلبية إلى نوعين:

۱ - جزاءات منظمة Organized.

٣ وجزاءات منتشرة Diffused أو مشاعة.

وعرف الجزاءات المنظمة، بأنها إجراءات تنظيمية معترف بها، توجه إلى الأشخاص الذين يعتبر سلوكهم مستهجناً أو غير مقبول من الناحية الاجتماعية. أما الجزاءات المنتشرة، فهي جزاءات تلقائية غير منظمة، تعبر عن الاستهجان العام من جانب المجتمع المحلي أو جزء منه. ومن أوضح الأمثلة على الجزاءات السلبية المنظمة: القانون، ومجموعة الجزاءات التي تمارسها الهيئات التي لا تمثل المجتمع المحلي بأسره ولكنها تمثل فقط منظمات خاصة فيه، كالكنائس، والنوادي، والجماعات المهنية، وغيرها من الجماعات التي يمكن أن تكون بمثابة وسائل منظمة تواجه حالات التعدي على القواعد السائدة. والمجتمعات البدائية، لديها أيضاً محاكم، تعبر عن الإوادة العامة للمجتمع بالرغم من أنها لا تطبق القوة الفيزيقية، وأحياناً توجد هذه المحاكم بالإصافة إلى المحاكم القانونية. وهناك أيضاً جزاءات سلبية معددة تعتبر غير منظمة، أي مشاعة، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج متعددة تعتبر غير منظمة، أي مشاعة، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج متعددة تعتبر غير منظمة، أي مشاعة، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج فهي لا تضم عملاً من جانب هيئات أو سلطات رسمية، نظامية للسلوك، فهي لا تضم عملاً من جانب هيئات أو سلطات رسمية، وفي الغالب تمثل تعبيرات عن الرأي العام، في المجتمع المحلي؛ ومن الأمثلة على ذلك: المخرية، وحرق المنازل، وسرقة الماشية، والسحر الأسود.

هذا، ويقترح ارادكليف براون، تصنيف آخر للجزاءات الاجتماعية،

يتقاطع مع تصنيفها إلى "منظمة ومنتشرة"، فالجزاءات إما أن تكرن: "أولية أو ثـأنـريـة". والجزاءات الأولية، هي التي تتضمن فعلاً من جانب المجتمع المحلي برمنه (سواء كان منظماً أو غير منظم)، أو من جانب ممثلي السلطة فيه.

أما الجزاءات الثانوية: فهي التي تتضمن فعلاً يقوم به شخص معين أو جماعة من الأشخاص إزاء شخص أو جماعة أخرى، وبهذا المعنى يكون "القانون المدني في المجتمعات الغربية"، جزاءاً ثانوياً، ولذلك فإن الجزاءات الثانوية مرتبطة بالذنوب الخاصة أكثر من ارتباطها بالذنوب العامة.

وعلى أية حال، فإن أوضح تصنيف يمكن أن يوضع للجزاءات هو الذي يتمثل في تقسيمها إلى: سليية، وإيجابية، أي أنها إما أن تتعلق بالعقاب، أو بالمكافأة. وبعد ذلك تنقسم الجزاءات العقابية إلى صور وأنواع مختلفة، وكذلك الحال بالنسبة للجزاءات المتعلقة بالمكافآت.

يمكن بعد ذلك كله أن أنعرض للنتائج العامة لهذا الفصل على النحو التالي:

اولا؛ احتل موضوع الإمتثال، والإنحراف، وفقدان المحايير جزءاً هاماً في نظرية الضبط الاجتماعي، وتوصل الباحثون المحدثون فيه إلى بعض المبادئ والأفكار، التي يمكن صياغتها في القضية الآتية: أن هناك عوامل متعددة، تسهم في كل من الامتثال، والإنحراف، وأنه بالرغم مما يبدو بينهما من تناقض ظاهري إلا أن النظرة الواقعية إليهما تكشف عن أن كلاً منهما، إنما يعبر عن الإرتباط بقيم معينة والامتثال لها في أغلب الأحيان.

ثانيا، اهتم الباحثون في نظريات الضبط الاجتماعي أيضاً بتصوري: الدور والمركز وأهميتهما في الضبط الاجتماعي، وتوصلوا في هذا الصدد إلى أهمية المركز المكتسب في صنبط سلوك الشخص في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المفتوح، أما المركز الموروث، فهو أكثر أهمية وفاعلية كعامل للضبط في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق، وتظهر أهمية الدور والمركز بالنسبة للصبط الاجتماعي، في قدرة كل منهما على التحكم في سلوك الفرد عن طريق زيادة حقوق المركز أو الإقلال منها، أي أن المركز في حد ذاته يمكن أن يمارس أنواعاً عديدة من الجزاءات: السلبية، والإيجابية نحو سلوك الفرد.

شاشا، قام عدد من الباحثين المحدثين بدراسة الصبط الاجتماعي من خلال تحليل متعمق لكل من القوة والسلطة. ويكتهم اختلفوا في التمييز بين هذين التصورين، وفي ادراك العلاقة بينهما. على أن الاتجاه السائد بالنسبة لهذا الموضوع هو الذي ينظر إلى القوة بوصفها ممارسة الصبط عن طريق القهر، دون الاهتمام بأهداف الجماعة أو موافقتها، ويغير حق من جانب من يمارس القوة. أما السلطة فهي تمارس الصبط من أجل تحقيق أهداف الجماعة، ويدم ذلك بطريقة قانونية رسمية.

رابعا: كانت مسألة اعملية التكوين النظامي، موضع اهتمام عدد من الباحثين في الصبط الاجتماعي، تخص منهم بالذكر ابارسونز، الذي حاول أن يقوم بتحليل طبيعة هذه العملية ووظائفها. وتوصل إلى ما يلي:

١ - تعتبر عملية التكوين النظامي، مسألة درجة، وهناك نوعان من المتغيرات الذي يحدد الأولويات المتغيرات الذي يحدد الأولويات النظامية) والتوجيه الدافعي (وهو مرتبط بالمجتمع، ولكنه موجه نحو الفرد).

 ٢- تقوم العملية النظامية بوظيفتين، الأولى: تصديد أولويات الدور لصمان عدم وجود صراع دائم بين الأدوار المختلفة. والأخيرة: وضع جدول زمني ومكاني يحدد الأوقات والأماكن التي يمارس فيها كل دور. والملاحظ أن عملية التكوين النظامي تزيد من فاعلية الصبط الاجتماعي، وتعمل على تدعيمه باستمرار.

حُامِسا، ويأتي الموضوع الخامس، وهو استدماج المعايير. والواقع أن هذا المفهوم بدأ أخلاقياً (عند دوركايم)، فكان مرادفاً للرغبة في الامتثال للمعايير، واعتبارها جزءاً من حياة الإنسان الأخلاقية، ثم تطور بعد ذلك، واتخذ الطابع السيكولوجي عندما أصبح مرادفاً للتعليم، والاستدماج، والتعود وأخيراً أصبح مفهوماً سوسيولوجياً.

سادسا؛ حاول عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع تحليل طبيعة النظام الاجتماعي وأصوله، وعوامل استمراره في المجتمع. وقد اختلفت إنجاهاتهم في التفسير، على أن هناك رأياً يوفق بين هذه الانجاهات كلها، وهو الذي مؤداه أن القهر والاتفاق القيمي، والمصلحة، تعتبر عوامل صرورية لاستمرار النظام الاجتماعي، أما البحث عن أصول النظام فهو أقرب إلى الدراسة العلمية السوسيولوجية.



الفصل الثاني المصل الثاني المقدة

- ه القيادة.. مقوماتها وأبعادها
- ه البحوث التقليدية في فعالية القيادة
- ه النظريات والبحوث الحديثة في فعالية القيادة

الفصل الثاني المعوة والقيادة

القيادة: مقوماتها وأبعادها :

تفيض المشاهدات اليومية في كافة مجالات الحياة بنماذج لتفاعل فرد مع أفراد آخرين تحتوى على تأثير من جانب هذا الفرد على سلوك ومشاعر هؤلاء الآخرين، وفي مجالات العمل تكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة. حيث تلعب دوراً هاماً في التأثير على أداء العمل وعلى الاتجاهات النفسية ورضا العاملين، أن ما نشير إليه هنا هو عملية القيادة Leadership process من التي بمقتضاها يمارس فرد تأثيراً على سلوك ومشاعر مجموعة من الأفراد الآخرين.

ويتمثل جوهر العملية القيادية في التأثير Influence أو المرؤوسين القائد Leader على الآخرين الذي يمثلون التابعين Followers أو المرؤوسين Subordinates . وهذا التأثير القيادي يكون نتاجاً لمحاولات يقوم بها القائد ويستهدف منها توجيه سلوك أو مشاعر الآخرين . والقائد بهذا المعنى هو الغزد الذي يمارس – بالمقارنة بالأفراد الآخرين – أكبر قدر من التأثير على أفراد الجماعة ، وهو يتميز عن بقية أفراد الجماعة بأن تأثيره على أفراد الجماعة يقوق تأثير أي فرد آخر فيها . القيادة إذن هي عملية تفاعل الجماعي ، لا يمكن أن تتم في فراغ ، وإنما يلزم لها المار من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين عدد من الأفراد الذين يشكلون جماعة ، لكي يتحدد بناء عليها التأثير الذي يتم خلال هذه العمليات الاجتماعية .

ولما كانت القيادة هي نوع من التأثير الاجتماعي، فإن ظاهرة القيادة يمكن أن تتسع لتشمل مختلف الأدوار التي يمارس من خلالها هذا التأثير. فالدور القيادي الذي يمارسه فرد في جماعة قد يرتكز إلى الطبيعة الرسمية لهذا الدور والتي تمكن تلائيس الرسمي أن يمارس تأثيراً قيادباً بحكم ما يتبحه له موقعه من سلطة على مرؤوسيه. لكن الدور القيادي يمكن أن يمارس أيضاً اكتسبه من احترام وتقدير. ومما يتمتع به من زعامة. مما لا يعكسه وضعه الوظيفي الرسمي التأثير القيادي ليس إذن حكراً على من يشغل موقعاً قيادياً رسمياً. بل نقول أن الدور الرسمي المشرف أو الرئيس الرسمي لمجموعة عمل في المنظمة. وإن كان يتيح لشاغله فرصة التأثير على الأفراد التابعين له رسمياً. إلا أنه لا يضمن تحقيق هذا التأثير بالضرورة، ولا يضمن فعاليته وفضلاً عن هذا فهو لا ينفي امكانية وجود فرد آخر أو أفراد آخرين في نفس الجماعة بمارسون دوراً قيادياً وعم عدم تمتعهم بمكانة أو سلطات رسمية .

والقيادة باعتبارها عملية لجتماعية مستمرة، نمارس من خلال دور مدمنيز في جماعة مستقرة فهي تتضمن علاقات تفاعل مستقرة نسبياً، بين من يمارس التأثير القيادي ومن يتلقى هذا التأثير. فلكي يعتبر التأثير الذي يمارسه فرد على آخرين تأثيراً قيادياً، ينبغي أن يتوافر في هذا التأثير قدر معقول من الاستمرارية والاستقرار. وهذه الاستمرارية وهذا الاستقرار لا يتحققا في حالات التفاعل القصير الأمد ذي الموقف الواحد غير المتكرر. الفائد إذن هو من تربطه بالتابعين علاقات تفاعل متكررة، بمارس فيها تأثيراً مستمراً على سلوك هؤلاء التابعين.

مقومات وأدوات التأثير القياديء

اهتمت كثير من الدراسات الأولى في مجال القيادة بالخصائص التي يتصف بها من يشغلون مواقع قيادية، أو يمارسون أدراراً قيادية. فالكشف عن خصائص عامة يتضف بها القادة، يحدد امكانية التعرف المبكر على من ينتظر أن يتبوءوا مراكز قيادية، أو يصعدوا إلى أدوار قيادية بحكم تواقر ، هذه الخصائص فيهم. وقد تناولت هذه الدراسات متغيرات عديدة للخصائص، مثل الذكاء، والمبادأة، والتعاون، والثقة بالنفس، والمهارات الكلامية والخطابية، والأصل الاجتماعي والخصائص الجسمانية ... الخ. لكن البحوث التي أجريت في هذا المجال لم تسفر عن وجود سمات أو خصائص "عامة" تميز من يشغلون مواقع قيادية، وتبين للباحثين أن تبوء موقع قيادي محكوم بالظروف وبالمواقف. فطبيعة الموقف قد تفرض نوع الخصائص محكوم بالظروف وبالمواقف. فطبيعة الموقف قد تفرض نوع الخصائص التي ينبغي توافرها فيمن يمارس دوراً قيادياً في جماعة معينة. فالظروف وخصائص أفراد الجماعة، وطبيعة المهمة الذي تلتقي حولها هذه الجماعة، وطبيعة المهمة الذي تلتقي حولها هذه الجماعة، واخبرات السابقة للجماعة ولأفرادها تؤثر على سمات من تكون له فرصة أكبر لأن يمارس دوراً قيادياً في الجماعة. واختلاف هذه العوامل من جماعة لأخرى، ومن وقت لآخر (بالنسبة النفس واختلاف هذه العوامل من جماعة لأخرى، ومن وقت لآخر (بالنسبة النفس الجماعة)، يبرز اختلافات في السمات المطلوبة فيمن يمارس دوراً قيادياً.

لقد أيقن الباحثون أن عملية التأثير القيادي هي عملية موقفية ، تحكمها طبيعة الظروف من ناحية أخرى . لذلك فإن نقطة البدء في التعرف على المقومات التي ينبغي توافرها فيمن يمارس تأثيراً قيادياً ، بحكم طبيعة الموقف الذي يمارس فيه هذا التأثير، هي تحليل عملية التأثير القيادي ومقومات وأدوات هذا التأثير في المواقف المختلفة .

أدوات ووسائل التأثير القيادي،

هناك أدوات ووسائل عديدة يمكن لمن بشغل موقعاً قيادياً أن يستخدمها للتأثير على التابعين. ولقد تناول العديد من الباحثين والكتاب Cartwright

1965; Dahl. 1957; Etzioni, 1961; French & Reven, 1959; Lee, الوسائل 1977; Patchen, 1974; Peabody, 1961; Webber, 1975) هذه الوسائل بالتحليل، فعرض كل واحد منهم لبعض منها. وقد قام يوكل (Yukle, 1981) بتجميع ما تناوله هؤلاء الباحثون والكتاب، واستطاع أن يميز بين احدى عشر أداة ووسيلة التأثير القيادي. ونعرض لهذه الأدوات والوسائل فيما يلي : ١- المطلب الشروع، أحد وسائل التأثير الشائعة الاستخدام في المنظمات يتمثل في الطاب الذي يصدر من القائد، والذي يستند إلى مشروعية، فيتحقق به اذعان المرؤوس للقائد. فعندما يطلب الرئيس من المرؤوس أن يقوم الأخير بتنفيذ مهمة تدخل ضمن مساوليات عمله، فإن مثل هذا الطلب بمثل محاولة للتأثير على سلوك المرؤوس يستند إلى مشروعية مضمونها أن الرئيس يملك السلطة الرسمية التي تتيح له أن يمارس مثل هذا الترجيه في المجالات التي تتعلق بمسئوليات العمل. ويقوم اذعان المرؤوس في هذه الحالة على ما يملكه الرئيس من حق لأن يطلب من المرؤوس مثل هذا الاذعان. وتستند مشروعية طلب الاذعان الذي يصدر من الفرد الذي بمارس دوراً قيادياً على السلطة الرسمية التنظيمية التي يملكها هذا الفرد، أو على كونه مخولاً أو موكلاً من قبل فرد آخر يماك سلطة رسمية. وقد تستند هذه المشروعية إلى تقاليد وأعراف اجتماعية مثل تلك التي تعطى للأكبر سنا أو للأقدم في الوظيفة أن يطلب من الأصغر سنا أو الأحدث توظفنا أن يذعنوا له. وفضلاً عن هذا فيمكن أن يكون مصدر المشروعية هو ما قد تتفق عليه جماعة العمل من قواعد تتيح لغرد منها أن يكون له هذا الحق في طلب اذعان الأفراد الآخرين في الجماعة. وفي كل هذه الحالات، فإن التأثير القيادي بمارس استناداً إما إلى سلطة رسمية، أو إلى سلطة تقوم على أعراف وقواعد اجتماعية، ويتحدد قبول المرؤوس أو التابع لهذا الأساوب من أساليب التأثير، ودافعيته للاذعان والطاعة له بدرجة تشبعة وتقبله القيم والتقاليد والأعراف التي تغرض مثل هذا الاذعان والطاعة. فبمقدار تغلغل مثل هذه القيم والتقاليد والأعراف التي تغرض عليه القيول والطاعة، بمقدار ما يذعن لهذا النوع من أنواع التأثير.

٧- إنصان المنفعة: عندما يقوم القائد بالتأثير على التابعين مستخدماً وسائل الترغيب التي تجعل التابعين يذعنون له نتيجة ما يعود عليهم من عوائد أو منافع نتيجة لهذا الاذعان، فإننا نكون هنا بصدد أداة من أدوات التأثير تسمى بالاذعان الوسيلي Instrumental compliance أو اذعان النائير تسمى بالاذعان الوسيلي Instrumental compliance أو اذعان المنفعة. وطبيعي أن يعتمد هذا النوع من الاذعان على ما يملك القائد توزيعه من عوائد ومكافآت على من يذعنون له. فتوافر مثل هذه العوائد والمكافآت تحت سيطرة القائد، واستخدامه لها كأدوات تأثير، تجعل لتوجيهاته قوة خلصة. ويتوقف اذعان التابعين في حالة استخدام وسائل الترغيب هذه، على مدى جاذبية العوائد لهؤلاء التابعين، ومدى اعتمادهم على القائد حمصدر وحيد – للحصول عليها، ومدى اتفاق السلوك المطلوب أدائه مع قيم ومعتمدات التابعين، فالقائد ينجح في اجتذاب التابعين باستخدام هذه الوسيلة، عدما يكون هو المصدر الوحيد لحصولهم على هذه المنافع، وعندما لا وعدما يكون هو المصدر الوحيد لحصولهم على هذه المنافع، وعندما لا يتعارض اذعانهم له وقيامهم بالسلوك المطلوب مع قيمهم أو معتمداتهم.

٧- الاصان القهر، يمكن للقائد أن يحصل على اذعان التابعين بوسائل تعتمد على استخدام المقاب أو على التهديد باستخدامه. ففي الجالات التي يذعن فيها التابعرن رهبة وخوفاً من أن يلحق بهم أذى أو أن تصيبهم خسارة، فإن اذعائهم هذا هو أذعان قهري. فخوف العرووس من عاقبة عدم امتثاله لتوجيهات رئيسه وما يعنيه هذا من ألم أو توتر أو لحراج قد يصيبه، فيما أو لم يذعن لهذه التوجيهات، يدفعه للاذعان تجنباً لهذه العواقب السيئة.

ويتوقف نجاح القائد في التأثير على التابعين باستخدام هذه الوسيلة على قوة أدوات القهر أو العقاب المستخدمة أو المتوعد بها، وعلى امكانية تجنب التابعين لهذا القهر مع عدم اتيان السلوك المطلوب، وعلى مدى اتفاق السلوك أو أسلوب القهر مع قيم ومعتقدات التابعين، وأيضاً على مدى الاستغزاز الذي يصيب التابعين نتيجة استخدام هذا الأسلوب، فكلما كان العقاب حاسما، وكلما صاق الخناق على التابعين بفعل ندرة البدائل الأخرى، وكلما كان السلوك المطلوب وأسلوب القهر المعلبق لا يتناقضا مع قيم ومعتقدات التابعين، ويما لا يستغز أو يثير غضب أو مقاومة هؤلاء التابعين، كلما حقق هذا الأسلوب ألتأثير الذي يستهدفه القائد. وينبغي التنويه هنا إلى أن الاعتماد الكلي على أسلوب القهر يولد المقاومة والتمرد والانفجار إما عاجلاً أو آجلاً. فقبول الدابعين وإذعانهم ثهذا الأسلوب يعبر مؤقتاً، إلى حين أن تتوافر لهم فرصة التابعين وإذعانهم ثهذا الأسلوب يعبر مؤقتاً، إلى حين أن تتوافر لهم فرصة المابعين وإذعانهم ثهذا الأسلوب يعبر مؤقتاً، إلى حين أن تتوافر لهم فرصة المابعين وإذعانهم ثهذا الأسلوب يعبر مؤقتاً، إلى حين أن تتوافر لهم فرصة المابعين وإذعانهم أو الانفجار.

4- الاستمالة القائمة على الرشد؛ يمكن للقائد أن يمارس تأثيراً على التابعين، من خلال استمالتهم وإقداعهم بأن السلوك المطلوب أدائه يمثل أفضل الطرق لاشباع حاجاتهم أو لتحقيق طموحاتهم. وفي هذه الحالة لا يكون تأثير القائد مستعداً من سيطرته على الحوافز وعلى الثواب والعقاب، وإنما مستمداً فقط من بيانه وإيضاحه للطرق المؤدية إلى اشباع حاجات وتحقق أهداف الفرد الثابع. ويعتمد هذا الأسلوب من أساليب التأثير على قدرة القائد على تفهم الحاجات والطموحات والمدركات التي تعقل في ذهن الفرد التابع، وكذلك على قدرته على الاستمالة والاقناع المستندة إلى حقائق وبراهين. والأمثلة على استخدام هذا الأسلوب كثيرة. فتوصيح الرئيس لمرؤوسه الكيفية التي يمكن بها أن يحصل المرؤوس على مكافأة أو ترقية أو

ميزة والرسائل المحققة لهذا من أداء جيد، أو انتظام في العمل، أو حصور دورة تدريبية، أو الحصول على درجة تعليمية أعلى.. كلها تعتبر وسائل استمالة رشيدة. ويتبغي الإشارة إلى أن أسلوب الاستمالة الرشيدة يحقق تأثيراً أقل من التأثير المتحقق في حالة اذعان المنفعة، ففي الحالة الأخيرة يحقق القائد تأثيراً أكبر اعتماداً على ما يسيطر عليه من مكافآت وعوائد.

٥- النشود القائم على الغيرة، يمكن لفرد أن يمارس تأثيراً قيادياً على آخرين استناداً إلى الخبرة المتميزة التي يتمتع بها والتي قد تتمثل في تعليمه، أو مهنته، أو ممارساته... الغ. فالثقة التي يوليها هؤلاء الآخرين الفرد نتيجة لتميزه في ميدان خبرة معين، يجعلهم يذعنون لتوجيهات هذا الفرد، استناداً إلى هذه الخبرة، ودونما حاجة إلى استمالة أو اقتاع من جانبه. فالمريض عندما يذعن الوجيهات طبيبه، والعميل عندما يأخذ نصيحة محاميه في ممالة قانونية، والطالب عندما يتقبل المعلومات يقيد نصيحة محاميه في ممالة قانونية، والطالب عندما يتقبل المعلومات التي يقتمها له مدرسه، والمتدرب الذي يرضخ لتوجيهات ونصائح مدريه،... نمثل كلها حالات اذعان نستند إلى عصر الذبرة. ويتحقق الانعان لذوي الخبرة عندما يكون في هذا الاذعان منفعة لمن يذعن. فألاذعان في هذه العالة كثيراً ما تحركه مواجهة الفرد (التابع) لبعض مشكلات لا يملك المعلومات أو الوسائل التي تيسر له التغلب عليها، لكنه يعتد في امكانية فرد آخر (القائد) بحكم خبرته المتميزة أن يرشده إلى طرق ووسائل الحل. فالتابع يذعن للقائد إيماناً منه بصحة وصدق ما يصدر عنه، واعتقاداً منه بجدوى النصيحة والترجيه في تحقيق منفعة له.

٦- الانهام والهاب الحماس، قد يحصل القائد على اذعان التابع من خلال الصرب على أوتار القيم والمثاليات التي يعتنقها التابع. فقد يلجأ القائد إلى بيان أهمية قيام التابع بسلوك معين، استناداً إلى مجموعة القيم والمثاليات

التي تبرر قيام التابع بهذا السلوك. فقد يحرك المدير حماس مرؤوسيه القيام بمهمة معينة على اعتبار أن قيامهم بهذه المهمة هو تعبير عن اخلاصهم وولائهم المنظمة، وقد يطاب فرد من زميل له أن يساعده في عمل معين أو أن يقف إلى جانبه في أمر معين استناداً إلى قيم الصداقة والوفاء، وقد يطلب من المواطنين أن يتطوعوا في مهام قومية تتضمن تضحيات أو مخاطر على أساس أن في هذا تعبير عن وطنيتهم، وقد يطلب فرد من آخرين أن يتقنوا أعمالهم وأن يخلصوا في ممارساتهم استناداً إلى شرف المهنة أو إلى القيم الدينية التي تحض على الإتقان والإخلاص. وفي كل هذه الحالات لا يقدم القائد عائداً مباشراً محسوساً. نظير قيام التابع بالاذعان لترجيهه. فكل ما يعد به هو تلك الراحة ألنفسية التي سيشعر بها التابع. حال قيامه بعمل يخدم قيماً هامة أو فاصلة كالشرف والعدل والشهامة والصدق والوطنية والفضيلة ... الخ. وعندما يستخدم القائد هذا الأساوب في المصول على اذعان التابع، فإنه يلجأ إلى استمالة التابع بأن يوضح له الصلة بين الفعل المطاوب، والقيمة التي يخدمها هذا الفعل، ولكي يستطيع القائد استمالة النابع، فلابد له من أن يتفهم نفسية النابع، ومعتقداته، وقيمه، ومشاعره، حتى يمكن له أن يستخدم هذه المعايير في تحريك حماسه. ونظراً لفعالية هذا الأساوب في تحقيق اذعان التابعين، في الحالات الذي يمكن ربط السلوك بقيم هامة يعنز بها التابعون، فإن المنظمات كثيراً ما تعمد عليه في الحصول على طاعة واذعان العاملين فيها. فالرؤساء كثيراً ما يعتمدون في ممارستهم للتأثير على مرؤوسيهم على ما تحث عليه التقاليد والقيم في المجتمع من طاعة الرؤساء والولاء لصاحب العمل، والانضباط في العمل، والاتقان، والشرف والنزاهة... الخ.

٧- تنمية أو تغيير القيم والمعتقدات: عندما يستخدم القائد وسيلة الالهام

والهاب الحماس استناداً إلى قيم ومعتقدات معينة لدى التابع، فإن هذا يفترض وجود هذه القيم والمعتقدات ورسوخها في وجدان وذهن التابع. أما عندما لا تكون مثل هذه القيم والمعتقدات راسخة لدى الفرد التابع، فقد يلجأ القائد إلى تنميتها وتقويتها حتى يمكنه أن يستخدمها كأساس للحصول على اذعان التابع. وقد يستطيع القائد تحقيق هذا من خلال اختيار من سيلقى إليهم بتوجيهاته بحيث يكونوا ممن تتوافر لديهم القيم والمعتقدات التي تستند إليها هذه التوجيهات. فقد ينتقى أحد الرؤساء من بين مرؤوسيه أولئك الذين يترافر لديهم قيم الطاعة، والإيمان الديني، والفضيلة والشرف، ليعهد إليهم بمهمة سرية في العمل، أو بالحفاظ على مستندات هامة، أو بإجراء تعاملات لحساب المنظمة بحيث لا تتطرق لهذه التعاملات شبهة الفساد أو الانحراف. وفي الحالات التي قد يجد فيها القائد أن تابعيه لا يملكون القيم والمعتقدات التي تخدم الممارسة والساوك المطلوب، فإنه قد يعمد إلى تنميتها وتعميقها لديهم. فقد يحاول القائد ترسيخ وتقوية قيم طاعة الرؤساء، واحترام التقاليد. والولاء للمنظمة. والتضحية وإنكار الذات، والاتقان، وغير ذلك مما يخدم الممارسة والسلوك المطلوب. وعادة ما تستغرق عملية تنمية وترسيخ هذه القيم والمعتقدات وقتاً طويلاً. لكن القائد قد يستطيع أن يكثف جرعات التأثير التي تستهدف بناء هذه القيم فيسرع بهذه العملية. وتلجأ الكثير من الجماعات الدينية والسياسية إلى تنمية وترسيخ القيم من خلال اعطاء حديثي الالتحاق بهذه الجماعات جرعات مكثفة من التوعية والتأثير، بما يخدم الممارسات التي يطلب اذعان أفراد هذه الجماعات لها فيما بعد. وقد تتخذ التنمية المكثفة والسريعة لهذه القيم التي تقُوم بها بعض الجماعات الدينية أو السياسية المتطرفة، ما يعرف بعملية دغسيل المخ، Brain washing . وفي هذه العملية يتم عزل الفرد المراد تحويله وتغيير معتقداته عن كل مصادر المعلومات،

وعن كل اتصالات اجتماعية فيما عدا ما يتلقاه من خلال الجماعة أو المنظمة. ويتم تعريض الفرد لحملات مكثفة من التوعية يقوم بها أفراد يملكون حماساً عالياً وموهية وقدرة عالية على التأثير وعلى بيان جانبية القيم والمعتقدات التي تتبناها الجماعة أو المنظمة؛ كما يتم حث الفرد على. التعبير عن موافقته وتبنيه القيم والمعتقدات الجديدة، ونبذه القيم والمعتقدات السابقة وتشجيعه وتدعيم سلوكه كلما أظهر ذلك. ويتم هذا كله في جو مشحون بالانفعال والحماس والهاب العواطف، ومعزز بقبول الجماعة وتبتيها للعضو الجديد كلما أظهر اعتناقه لقيمها ومعتقداتها ومبادئها. ومثلما يمكن للفرد الذي يمارس موقعاً قيادياً أن يستخدم هذه الأساليب على تفاوتها، يمكن للمنظمة أو أي جماعة أن تستخدم هذه الأساليب أيضاً. بل أن الأساليب الأكثر قوة واسراعاً بعملية تغيير القيم والمعتقدات والمبادئ والأكثر تطرفا، مثل عملية وغسيل المخووء تعتبر المنظمة أو الجماعة أكثر قدرة على ممارستها والسيطرة عليها عما لو مارسها فرد واحد 'أننا نعرض هذه الأساليب وغم عدم اتفاقدا معها". وفي رأينا أن أسلوب اغسيل المخ، يقوم على أسس غير أخلاقية Unethical لأنه يلغى ارادة الفرد، ويلغى اختياراته، ويذييه في كيان الجماعة من خلال سابه لارادته في التقدير والحكم والمفاضلة. وبذلك فإن هذا الأسلوب يلغى أهم صفة في انسانية الفرد وهي اعمال العقل والاختيار والارادة.

٨- تعلويع القائد للمعلومات ، يمكن القائد أن يؤثر على مفاهيم ، ومشاعر ومدركات التابعين من خلال سيطرته على المعلومات التي تتاح لهؤلاء التابعين . فانتقاء معلومات معينة دون أخرى ، ونقل أحداث معينة دون أخرى . وتوفير معلومات وبيانات تعطي انطباعات معينة وتقود إلى استنتاجات في انجاه معين . كلها أساليب تعتمد على تطؤيع المعلومات

والسيطرة عليها مما يؤثر على الأفراد الذين يتلقون هذه المعلومات. والتابع الذي يتحقق نتاجاً لتطويع المعلومات، لا نتصور أن يتم إلا إذا تم عزل الفرد محل التأثير (التابع) عن المصادر البدياة للمعلومات. وتدأثر مدركات ومفاهيم الفرد التابع نتيجة تطويع المعلومات. ودون أن يمي أو يدرك أنه مستهدف لهذا التأثير بالمضرورة، لاسيما في حالة عدم توافر مصادر بديلة للمعلومات. وقد يلجأ القائد (أو الجماعة) إلى استخدام أسلوب تطويع المعلومات كأسلوب مكمل ومعزز لأساليب تأثير أخرى مثل الاستمالة القائمة على الرشد والدفوذ القائم على الخبرة، والهاب الحماس، وتغيير المعتقدات.

9- تعلويع ظروف البيثة، يمكن للقائد أن يؤثر على مشاعر وسلوك التابعين، بطريقة غير مباشرة، من خلال تعلويعه للظروف العادية أو النابعين، بطريقة غير مباشرة، من خلال تعلويعه للظروف العادية أو النابعين، فمن خلال التحكم في الاختيارات البديلة للتصرف العالمة للتابعين يمكن للقائد التأثير على سلوك هؤلاء التابعين، مثل توفير أدوات أو خامات معينة – دون أخرى – هي المطلوب استخدامها، أو حالة تصميم مكان العمل بما يقيد من إمكانية القيام بأنشطة أخرى، أو حالة تشكيل فرق أو بأنشطة معينة ويمكن من القيام بأنشطة أخرى، أو حالة تشكيل فرق أو وبالمثل فإن تصميم تقنيات الإنتاج قد يحدد السرعة التي يتدفق بها الأداء ويلتزم بالتالي بها الأفراد في المراحل المتتابعة للإنتاج، كما قد يؤثر هذا التصميم على امكانيات التفاعل والاتصال بين الأفراد العاملين في مواقع المحتلفة أو في مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج. وتتوقف درجة التأثير المنطرة المتاحة للقائد على عناصر هذه البيئة، وعلى قبول التابعين لظروف السيطرة المتاحة للقائد على عناصر هذه البيئة، وعلى قبول التابعين لظروف البيئة بعد تطويعها.

1- الاعجاب والانتماء الشخصي، قد يعتمد القائد على اعجاب التابعين به، وانتمائهم الشخصه، فيجطهم يحاكونه في السلوك الذي يسعى لتنميته لديهم. فالعنصر الرئيسي في هذه الطريقة هو القدرة التي يراها التابعون في قائد أو رئيس يحملون له مشاعر إعجاب وتقدير، يجعلهم يحاكونه ويتمثلون به في سلوكهم وممارساتهم، وهذه المحاكاة قد تكون نتاجاً امحاولة تمثل التابعين للقائد نتيجة اعجابهم بصفاته. وقد يمكن للقائد أن يستشعر اعجاب وولاء التابعين له، بأن ينمي لديهم أنماطاً معينة من القيم والسلوك، من خلال القدوة الذي يعطيها اياهم. ومثلما يمكن للقائد أن يستخدم ذاته كقدوة للمحاكاة، يمكنه أيضاً أن يستخدم أفراد معينين كنماذج يشجع بها من يريد التأثير عليهم على أن يقتدوا بهم ويحاكرهم.

11- المشاوكة هي الاختيارات والقرارات التي يطلب منهم تنفيذها. خلال اشراكهم في الاختيارات والقرارات التي يطلب منهم تنفيذها. فالمشاركة هذا تنمي لدى التابعين الشعور بالانتماء للقرار المتخذ، والالتزام به، مما يزيد من حماسهم لتنفيذه. ويتوقف التأثير الايجابي المتحقق من هذا الأسلوب على درجة المشاركة المتاحة، وعلى مدى اتساق القرار المتخذ بالمشاركة مع تفضيلات وأهداف الفرد التابع. فاشراك الفرد اشراكا صوريا لا يكون له أثر الاشراك الفطي في كل مراحل القرار. وكذلك فإن اشرك الفرد في قرارات تستهدف غايات تتعارض مع مصلحته وأهداف، ان يضمن كي قرارات تستهدف في تنفيذها. وتتمثل فلسفة أسلوب المشاركة في القرار كمانة من أدوات التأثير، في توفير الفرصة للفرد التابع أن يمارس تأثيراً على القرار، فيتأثر بالتالي حماسه وإنتمائه القرار المتخذ نتاجاً لتوفير فرص المشاركة هذه.

نفوذ المنصب والنفوذ الشخصيء

تتفاوت أدوات ووسائل التأثير السابق عرضها فيما تعتمد عليه وما تتطابه من مقومات. فبعض هذه الأدوات والوسائل قد تعتمد على ما يتيحه المنصب أو الوظيفة من سلطات وصلاحيات، والبعض الآخر قد يعتمد على ما يتمتع به الفرد نفسه من سمات وخصائص ومهارات، ونتناول هذين النوعين من أنواع النفرذ فيما يلى :

نفوذ الانصب عندما يعتمد الفرد على ما يتيحه له المنصب الذي يشغله من حقوق وسلطات، فيمارس هذه الحقوق والسلطات للتأثير على التابعين فإن تأثيره القيادي يستمده هنا من موقعه. ومثل هذا التأثير بتوقف على مدى ما يتيحه له المنصب من سلطات. فالمناصب الرئاسية تتفاوت فيما هو متاح لشاغلها أن يمارسه من سلطات الوجيه هرؤوسيه، ولتوزيع الثواب والعقاب عليهم، وتوزيع المهام والاختصاصات فيما بينهم، ولتحديد طرق العمل وأنظمته، وتحديد وتصميم بيئة العمل، والسيطرة على المعلومات المتاحة لهم. وكلما زادت السلطات والصلاحيات المتاحة لمن يشغل موقعاً رئاسياً كلما زادت فرصته في التأثير والحصول على اذعان المرؤوسين. لكن تحقق هذا الثائير بالفعل يتوقف على مهارة الرئيس وقدرته على استخدام ما يتيحه له المنصب الرئاسي من منومات.

النفوذ الشخصي: هناك من أدوات التأثير ما يعتمد بدرجة كبيرة على خصائص الفرد. فمثلاً أساليب الاستمالة القائمة على الرشد والاقتاع، ونفوذ الخبرة، والهاب الحماس، والإعجاب المقترن بالمحاكاة، تعتمد على المهارات والسمات الشخصية للقائد. وفي هذه الحالات فإن التأثير الذي يمارسه القائد يرتبط بصفاته أكثر من ارتباطه بالموقع أو المنصب الذي يشغله. ويتفاوت

التأثير الشخصي بنفارت الأفراد فيما يملكونه من قدرات وخبرات تتبح لهم فهم مشاعر ودوافع الآخرين، واستمالتهم واقناعهم، وتحريك حماسهم، وتغيير قيمهم ومعتقداتهم ... الخ بما يمكن من التأثير على مشاعرهم وسلوكهم . ولا يعني كون الدفوذ الشخصي يرتبط بصفات شخصية للقائد، أن ظروف الموقف لا تلعب دوراً في هذه الحالة . فظروف الموقف قد تحدد نوع المهارات والخبرات والصفات التي ينبغي توافرها في القائد حتى يمكن له أن يمارس تأثيراً قيادياً .

القيادة الزعامية،

هناك نوع من التأثير القيادي المرتبط بشخص القائد بسمى بالقيادة الزعامية أو البطولية Charismatic leadership. في هذا النوع بنجح القائد في أن يحصِل على درجة عالية من التزام التابعين وولائهم الشديد له ولما يدعو إليه. ورغم أن القيادة الزعامية كانت محور اهتمام من قبل الكثير من الكتاب منذ بداية هذا القرن، إلا أن تناول هذه الظاهرة بالتحليل والتنظير المحكم لم يتم إلا منذ سنوات قليلة على يد رويرت هاوس.

لقد قدم هاوس في سنة ١٩٧٧ (House, 1977) نظرية في القيادة الزعامية نعتبر أول محاولة لتناول هذه الظاهرة تناولاً نظرياً شاملاً. وقام "هاوس" باستخلاص نظريته من نتائج البحوث والكتابات التي تنتمي لميادين عديدة من ميادين العلوم الاجتماعية. وأمكن "لهاوس" في نظريته هذه أن يجلي الكثير من الغموض الذي يحيط بهذه الظاهرة، بأن حال الخصائص الهميزة للقيادات الزعامية، وأنماط السلوك الذي تصدر عنهم، وأيضنا الظروف التي توسر ظهور مثل هذه الزعامات.

ووفقاً لتحليل "هــــاوس"، فإن الحكم على قائد ما بأنه يمارس قيادة زعامية، ممكن أن يتم على أساس عدد من المؤشرات التي تتمثل في الآتى :

١- ثقة التابعين في صحة وسلامة معتقدات القائد.

٢- تشابه معتقدات التابعين مع معتقدات القائد.

٣- قبول التابعين للقائد قبولاً غير مشروط لا يخالطه شك.

٤- استحواذ القائد على عواطف ومحبة التابعين.

٥- استعداد التابعين لتقديم الطاعة القائد طواعية منهم ودون ارغام.

٦- حماس وانفعال التابعين بالقضية أو المهمة التي يدعو إليها القائد.

٧- طموح عال لأهداف الأداء والإنجاز من قبل التابعين.

٨- اعتقاد التابعين في قدرتهم على النساهمة في تحقيق نجاح القضية
 أو المهمة التي يدعو إليها القائد.

ويرى "هاوس" أن القائد الزعيم يتميز عن غيره بمجموعة من السمات، فهر يتمتع بثقة عالية في النفس، وإيمان قوي في معتقداته ومبادئه ومثالياته، ونزعة قوية للتأثير وبسط النفوذ على الآخرين. فالثقة العالية في النفس والإيمان الذي لا يتزعزع في ما يعتقد فيه، يمكنا القائد من أن يحصل على ثقة تابعيه وفي حكمه على الأمور، وإيمانهم بسلامة ما يدعو إليه، أما نزعة التأثير وبسط النفوذ فهي ضرورية لكي يحاول القائد أن يستميل تابعيه وأن يرثر على سلوكهم، وتوافر نزعة بسط النفوذ مع الثقة بالنفس وبالمعتقدات الذائية تمثل مزيجاً يعطي للقائد المدافع لأن يمارس تأثيراً على الآخرين، ويعطي لمحاولاته التأثير فرصة النجاح، فالقائد الذي لا يملك ثقة عالية والنفس أو بالمعتقدات الذاتية لا ينتظر أن يبدي حماساً أو أن يحاول نقل بالنفس أو بالمعتقدات الذاتية لا ينتظر أن يبدي حماساً أو أن يحاول نقل

مبادئه ومثالياته للآخرين، وهو إن حاول ذلك لا ينتظر أن تكال محاولاته بالنجاح في استمالة واقناع الآخرين بما يدعو إليه، وكذلك فلا ينتظر من فرد تكون نزعة التأثير ويسط النفوذ لديه ضعيفة أن يسعى ويتحمس ويبدي محاولات لنقل أفكاره ومبادئه للآخرين، وخاصة إذا كانت أيضاً ثقته في. نفسه وفي ما يعتقد فيه ضعيفة.

ويميل الزعيم إلى أن يتصرف بطريقة تكون انطباعات لدى التابعين بكفاءته وفعاليته ونجاحه. فالسلوك الذي يعكس الثقة بالنفس، والتصرف بلا ترد، وابراز النجاحات والانجازات التي حققها القائد بنفسه ومن خلال قيادته للجماعة، تعمل على زيادة استعداد التابعين للاذعان الطوعي لتوجيهات القائد، وعلى ثقتهم في قيادته. وفي غيبة مثل هذا السلوك من قبل القائد، مثل تردده أو اتخاذه مواقف متناقضة أو ضعف نجاحاته وانجازاته، تتبدد مثلة التابعين فيه، ويتضاءل بذلك تأثيره عليهم.

ويقوم الزعيم عادة ببلورة أهداف التابعين، ويحدد للجماعة التي يقودها هويتها الفكرية، وغاياتها العقائدية. فالزعيم يعمد إلى ربط مهام الجماعة وأنشطتها بمجموعة من القيم والآمال والمثالبات التي يشترك فيها أفراد الجماعة. وهو يقوم بعملية الربط هذه من خلال رسم صورة لمستقبل الجماعة ومستقبل انجازاتها. ومن خلال هذه الرؤية المستقبلية يستطيع أن يلهب حماس التابعين، ويحرك همنهم ومشاعرهم، ويقوى من التزامهم.

النظريات والبحوث التقليدية وشبه التقليدية في فعالية القيادة ،

يتفاوت القادة والرؤساء في النتائج والآثار التي تشرتب على سلوك التعامل والتأثير الذي يمارسونه تجاه تابعيهم ومرؤوسي على وهذه النتائج والآثار هي التي تقاس بها فعالية القيادة Lead: Tead: المستحدة المستح ولقد شغلت قضية فعالية القيادة اهتمام الباحثين والدارسين في ميدان القيادة خلال الأربعين سنة الماضية، واجريت بحوث عديدة، وظهرت نظريات مختلفة، يحاول كل منها أن يفسر ويحلل العوامل المحددة لهذه الفعالية، ونعرض في هذا الفصل والفصل الذي يليه لأهم نتائج البحوث ولاهم النظريات التي تفسر فعالية القيادة.

ويشير استقراء حصيلة البحوث والنظريات المفسرة لفعالية القيادة، إلى أن هناك معيارين أساسيين لتقييم هذه الفعالية، فهناك دراسات استخدمت متغير فعالية الأداء أو الانتاجية، وهناك دراسات أخرى استخدمت فضلاً عن هذا، تأثير القائد على الرضا والروح المعنوية امرؤوسيه. ففعالية تأثير القائد على أفراد الجماعة يمكن أن تقاس بدرجة تحقيق الأفراد أو الجماعة لمهمة أو أهداف العمل (الأداء أو الانتاجية). لكن هذه الفعالية يمكن أن تقاس أيضاً بتأثير القائد على رضا وإشباعات ومشاعر مرؤوسيه.

وتتفاوت دراسات ونظريات القيادة من حيث نوعية المتغيرات التي تفترص تأثيرها على كل من الأداء والرضا، ويمكن أن نميز هذا بين نوعين من الدراسات، احداهما يركز في تفسيره لفعائية القيادة على نمط شخصية أو سلوك القائد، أو على نمط الشخصية والسلوك وكذلك ظروف الموقف، أما النوع الثاني فيركز على العمليات النفسية لدى المرؤوس التي يحركها التأثير القيادي ليولد بها في النهاية الفعائية متمثلة في الأداء العالي أو الرضا العالي. و وسنعالج في هذا الفحل اللوع الأول من الدراسات، أما اللوع الثاني من الدراسات وهو يمثل الانجاه الجديث فسيتم تناوله في الفصل التالي.

وفي اطار ألنوع الأول من الدراسات يمكن التمييز بين انجاهين: إ- الانتجاه التقليدي، تفترض الدراسات التي تنتمي إلى هذا إلانجاه أن فعالية القيادة تحددها متغيرات تتعلق بصفاته هو وسلوكه هو.. وغالباً ما تفرق هذه الدراسات بين أنماط Styles معينة من القيادة مثل القيادة الديروقراطية والقيادة التي تتمركز اهتماماتها في الإنتاج أو مهمة العمل المطلوب القيام بها Tusk or production leadership. والقيادة التي يتمركز اهتمامها في الأفراد العاملين وفي تنمية علاقات انسانية معهم Employee or relations oriented leadership.

٧- الانتجاه شبه التقليدي، لا تكتفي الدراسات التي تنتمي إلى هذا الانجاه في تفسير فعالية القيادة بمتغيرات صفات وسلوك القائد أو نمط القيادة، وإنما تضيف إليها متغيرات نتعلق بظروف الموقف. وهي تغترض أن فعالية القيادة تحددها متغيرات تتعلق بسلوك القائد، ومتغيرات تتعلق بخصائص الأفراد والموقف الذي يوجد فيه القائد. فخصائص الأفراد مثل شخصيتهم ودافعيتهم وقدراتهم، وكذلك طبيعة المهمة والسلطات التي يحوزها القائد نمثل متغيرات موقفية يفترض هذا الانجاه أنها تتفاعل مع نمط القيادة في التأثير على الفعالية.

الانتجاه التقليدي: دراسات أنماط القيادة Studies of Leadership Styles :

تفترض دراسات أنماط القيادة أن فعالية القائد في تحقيق أهداف الأداء ورضا أفراد الجماعة تتوقف على نمط القيادة الذي يتبعه القائد أو نمط السلوك الذي يمارسه في علاقته بالجماعة، ووفق هذه الدراسات فإن المتغير أو العامل المحدد لفعالية القيادة هو ذلك المتغير المركب من مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يبديها القائد والتي تشكل في مجموعها أسلوباً عاماً أو طريقة أو نمطأ لقيادته.

وقد كانت الدراسة الرائدة التي أبرزت أهمية المُولِيَّة اللَّهُ اللَّهُ وقدمته في

صورة ،أنماط، هي تلك التي قام بها "ليفين وليبيت" ووايت" في أواخر الشلالثينات (Lewin, Lippitt, & White, 1939) والتي طبق فيها الكثير من أفكار كيرت ليفين. وكانت الدراسة عبارة عن تجرية أجريت على عدد من التلاميذ قسموا في مجموعات وفق نوع السلوك الذي قام به المشرف (القائد) على كل مجموعة. وقد تلقى المشرف على كل مجموعة تعليمات من القائمين بالتجرية باتباع نمط معين من السلوك تجاه التلاميذ في المجموعة المختصص لها. وكان هناك ثلاثة أنماط من السلوك القيادي هي النمط الاستبدادي Autocratic or authoritarian والنمط الديموقراطي -Laissez-fair من النمول والنمط الدراسة المقارنة بين النمط الاستبدادي والنمط الدراسة المقارنة بين النمط الاستبدادي والنمط الديموقراطي

فغي النمط الاستبدادي، قام القائد بتركيز كافة القرارات في يده بما في ذلك تحديد مختلف الأنشطة والإجراءات المسموح للأفراد القيام بها وغير المسموح لهم القيام بها، واتخذ الثواب والعقاب الذي أعطاه القائد صورة شخصية، وكان هو مركز الاتصالات والمعلومات في الجماعة. وعكس ذلك كان النمط الديموقراطي، فقد تحددت فيه مختلف القرارات نتيجة للمشاركة والمناقشة الجماعية الذي تمت بتشجيع ومعاونة من القائد، وكان الثواب والمقاب على أسس موضوعية، وكانت هناك حرية أكبر في الاتصال بين أفراد الجماع، في نقاعلهم مع بعضهم البعض.

ويهمنا من النتأئج التي أسفرت عنها هذه الدراسة الآتي :

 ١- كان مقدار إنتاجية الجماعة في ظل النمط الاستبدادي "أكبر" من إنتاجية الجماعة في ظل النمط الديموقراطي.

٢- كانت درجة الابتكار فيما تقوم به الجماعة من أنشطة أكبر في النمط
 الديموقراطي عن النمط الاستبدادي.

- ٣- كان الدافع إلى العمل أقوى في ظل النمط الديموقراطي عنه في النمط الاستبدادي. فقد كان مقدار العمل الذي يقوم به أفراد الجماعة في النمط الاستبدادي يهبط، بل كان يتوقف أحياناً عند مغادرة القائد لمكان العمل، على حين استمر مستوى العمل ثابتاً ومستقراً في النمط الديموقراطي حتى في حالة مغادرة القائد لمكان العمل.
- ٤- كان رصنا الأفراد في النمط الديموقراطي أكبر كثيراً من رصناهم في النمط الاستبدادي. وقد أظهر الأفراد قدراً كبيراً من السلوك العدائي تجاه بعضهم البعض في النمط الاستبدادي، في حين كانت هذه الظاهرة محدودة جداً في النمط الديموقراطي.
- كانت روح الفريق والتفاعلات الاجتماعية المكثفة تسود بدرجة واضحة
 في سلوك الأفراد في النمط الديموق راطي، في حين غلبت نزعات
 الخضوع السلبي من جانب الأفراد، وقلت التفاعلات الاجتماعية بينهم
 في النمط الاستبدادي.

وتشير النتائج السابقة إلى أن نمط القيادة الاستبدادية في تجربة ليفين وزميليه حقق انتاجية أعلى، لكن هذه الانتاجية كانت رهينة بممارسة القائد الاستبدادي لصنغطه على الجماعة وبوجوده في مكان العمل. أما بالنسبة لمؤشرات الفعالية الأخرى مثل الابتكار، والدافع للأداء، والرصاء والتماسك والتفاعلات الاجتماعية، فقد تفوقت القيادة الديموقراطية بوضوح على القيادة الاستبدادية.

وينبغي الحذر الشنيد في استخلاص تعميمات من النتائج السابقة للأسباب الآتية :

١- لا يمكن اعتبار الأفراد الذين قاموا بدور التابحون في الدراسة وهم أطفال

غير ناصحين عينة ممثلة للأفراد الراشدين الذين يعملون في منظمات رسمية ويقومون بأعمال ومهام معقدة.

٢- من حيث الجوانب المنهجية في الدراسة، كان هناك عدد كبير من
 المتغيرات لم تخصع التحكم ولم يعزل أثرها مثل شخصية ودوافع
 وقدرات الأفراد.

 ٣- من الصعب أن تتوقع الحصول على نتائج مشابهة إذا ما أجريت مثل هذه التجرية في ثقافة ومجتمع آخر غير المجتمع الأمريكي الذي أجريت فيه هذه الدراسة (مليكة ، ١٩٦٣).

ورغم الثغرات السابق ذكرها في دراسة ليفين وزميليه إلا أن نتائج هذه الدراسة شجعت عدداً من الباحثين في جامعة متشجن على اجراء دراسات حول أنماط القيادة في المنظمات الرسمية. وكان هدف هذه الدراسات هو محاولة التعرف على نمط السلوك الذي يقوم به المشرف في مجموعات العمل أو الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة والمتغيرات المرتبطة به، ومقارنته بنمط سلوك المشرف والمتغيرات المرتبطة به في الأقسام ذات الإنتاجية المدخفضة. وقد قام "ليكارت" بتجميع ويلورة نتائج هذه الدراسات، واستخلاص تعميمات منها.

وكان أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسات أن الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة يتسم سلوك المشرف فيها بالتالي:

١- اشرافه على مرؤوسيه يتسم بالعمومية وعدم التعرض للتفصيلات.

آ- اهتمامه بكيان ومشاعر المرؤوسين واعطاؤه أولوية للأمور المتعلقة
 بالأفراد كبشر.

٣- استحواذ عملية الإشراف على نسبة كبيرة من وقته.

أما المشرفون في الأقسام ذات الإنتاجية المنخفضة فقد وجد أنهم يمارسون اشرافاً مدققاً وتفصيلياً، ويتدخلون كثيراً في مهام أداء مرؤوسيهم، ويهتمون بأمور العمل والإنتاج على حساب كيان ومشكلات المرؤوسين، كما وجد أن عملية الاشراف والتفاعل مع المرؤوسين تستموذ على نسبة صغيرة من وقت عملهم.

وقد وجد أيضاً أن رضا الأفراد العاملين في الأقسام ذات الإنتاجية المرتفعة والتي يمارس المشرفون فيها نمط السلوك الأول كان مرتفعاً عن رضا الأفراد العاملين في الأقسام من النوع الثاني.

ولقد أطلق "ليكارت" على نمط الاشراف من النوع الأول Employce ولقد أطلق الأول على مرووسيه، oriented supervision اشارة إلى تعركز اهتمامات المشرف في مرووسيه، وعلى النمط الثاني Production oriented supervision اشارة إلى تعركز اهتمامات المشرف في الإنتاج.

وتشير النتائج السابقة إلى أن نمط الاشراف أو نمط القيادة المتركز في المرؤوسين يحقق نتائج وافتاجية أعلى ويحقق رضا أفضل عن نمط الاشراف المتمركز في الإنتاج. ويطل ليكارت هذا بأن نمط الاشراف المتمركز في المرؤوسين يحقق نتائج أفضل من خلال علاقة المشرف الطيبة بالمرؤوسين ومن خلال اثارته لدافعيتهم واعطائهم مسئولية في العمل. أما نمط الاشراف المتمركز في الإنتاج، فإن الاهتمام المفرط بأهداف العمل واهمال كيان ومشاعر المرؤوسين يؤدي إلى فقدان حماس المرؤوسين ورائاتاي تدهور الانتاجية.

هل يمكننا التعميم من النتائج والفرومن السابقة التي قدمها ليكارت؟ أن أهم ما يؤخذ على دراسات جامعة متشجن هو الصعوبة في استنتاج علاقات سببية بين نمط الاشراف أو القيادة ومعايير الفعالية. فافتراض أن نمط الاشراف هو المتغير المؤثر على الانتاجية والرضا يفتقد الدليل المنهجي والتجريبي في هذه الدراسات.

ويشير فحص الدراسات الميدانية Field studies التي أجريت في جامعة متشجن إلى أن هذه الدراسات لم تتضمن أي تحكم أو تطويع موجه امتغير نمط سلوك المشرف ثم متابعة أثر هذا التطويع على متغيرات الفعالية . وفي غياب مثل هذه الصوابط المنهجية لا يمكن استنباط علاقات سببية . بل أن بعض الباحثين (Vroom, 1964) يشير إلى امكانية وجود علاقة سببية في بعض الباحثين (ما افترضه ليكارت. فقد يكن نمط الاشراف العام والمتمركز في المرؤوسين هو نتيجة لارتفاع إنتاجية هؤلاء المرؤوسين وليس سبباً لها. وكذلك الحال في نمط الاشراف المتركز في الإنتاج، فقد يكون الاهتمام بالانتاج من قبل المشرف هو نتيجة لانخفاض الانتاجية وليس سبباً لها.

وفي الوقت الذي كانت فيه دراسات جامعة "متشجن" جارية، كان هناك فريق من الباحثين في جامعة ولاية "أوهايو" يحاول دراسة مكونات وظائف القائد وأبعاد السلوك الذي يعبر عنها نمط قيادته، وأيضاً الفعالية المرتبطة بهذه الأبعاد السلوكية.

وقد قامت بحوث جامعة ولاية أوهايو حرل أبعاد السلوك القيادي على دراسة عناصر السلوك والأنشطة التي يقرم بها من هم في مواقع قيادية وجلاقتها ببعضها البعض. وقد وجد أن عناصر أو متغيرات السلوك التي تتطق بتنظيم وتوجيه ومتابعة أداء المرؤوسين للعمل ترتبط ببعضها البعض. كما وجد أيضاً أن متغيرات السلوك التي تتضمن الجوانب الانسانية في

معاملة القائد لمرؤوسيه ترتبط ببعضها البعض. وكانت النتيجة التي أصافتها هذه البحوث هي أن مجموعة المتغيرات السلوكية التي تتعلق بتنظيم وتوجيه ومتابعة العمل تعتبر مستقلة وغير مرتبطة بمجموعة المتغيرات السلوكية الثانية التي تتعلق بالجوانب الانسانية لمعاملة القائد لمرؤوسيه. ومعنى استقلال هاتين المجموعتين من السلوك هو أن درجة أو معدل قيام القائد الميزائشطة التي تتعلق بالمجموعة الأولى لا ترتبط طردياً أو عكسياً بدرجة أو معدل قيامه بالأنشطة التي تتعلق بالمجموعة الثانية. ولقد اعتبرت متغيرات المجموعة الأولى عاملاً مركباً أطلق عليه Initiating structure السارة إلى مبادرة القائد بعمل التنظيم اللازم وتحديد الأساليب والعلاقات والاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف العمل، وكذلك اعتبرت متغيرات المجموعة الثانية عاملاً مركباً أطلق عليه Consideration اشارة إلى حساسية واهتمام القائد بالزيمانية المرؤوسيه.

لقد كانت توقعات فريق الباحثين بجامعة ولاية أوهايو أن كلاً من متغير المسلسية Consideration تنظيم العسم المسلسية Initiating structure يرتبطان بمؤشرات الفعالية سواء ما يتعلق منها بالأداء مثل إنتاجية الجماعة، أو ما يتعلق برصا المرؤوسين مثل النظلمات والغياب وترك الخدمة. وكان الافتراض أن القائد الفعال (الذي يحقق مرؤوسيه أداءاً عالياً كما يحقق رصا عالياً لدى هولاء المرؤوسين) يجب أن يتصف بالقدرة على تنظيم العمل وأيضاً الحساسية تجاه المرؤوسين، أي يجب أن يظهر سلوكاً عالياً في كلاً من بعدى أو متغيرى سلوك القائد.

لقد أثارت النتائج الأولى لدراسات جامعة ولاية أوهايو عن استقلال بعدي سلوك القائد اهتمام الباحثين في مجال القيادة . فأجريت بحوث عديدة لدراسة العلاقة بين متغيري سلوك القائد ومتغيرات القعالية . وقد قام كورمان (Korman, 1966) بتلخيص وتقييم نتائج هذه الدراسات. وأسفر هذا التقييم عن الآتي :

١ - لا يوجد نمط ثابت أو واضح للعلاقة بين متغيري تنظيم العمل والحساسية ومتغيرات الفعالية، فالنتائج التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيري سلوك القائد ومؤشرات الفعالية تمثل نسبة ضئيلة من مجموع نتائج هذه البحوث.

٢- لم تتضمن هذه البحوث أي دراسة للظروف أو متغيرات الموقف التي
 يمكن أن تؤثر على العلاقة بين متغيري سلوك القائد ومتغيرات الفعالية.

. وبناء على هذا التقييم الذي أجراه "كورمان" يمكننا القول بأن نتاتج دراساته جامعة ولاية أوهايو قد اقتصرت مساهمتها على تعريف أبعاد سلوك القائد، أما علاقة هذا السلوك بفتغيرات الفعالية فلازال يقتقد البراهين التجريبية.

نقد وتقييم عام لدراسات أنماط القيادة :

رغم أن فرض تأثير نمط سلوك القائد على أداء الجماعة وعلى رضا أفرادها قد أثار اهتمام الباحثين وأنتج العديد من البحوث التجريبية، ورغم أن هذا الفرض لازال بجد الكثير من المؤيدين، إلا أن الدراسات التي أجريت عليه بها الكثير من الثغرات الملهجية. ونعرض لأهم أوجه النقد التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسات ككل فيما يلي:

١- تحتوي دراسات أنماط القيادة على فرض ضمني مؤداه أن هناك علاقة سبية بين نمط القيادة ومتغيرات الفعائية (الأداء والرضا) ، واختبار صحة أو عدم صحة فرض أن نمط القيادة يعتبر سبباً وأن متغيرات الفعائية تمثل النتائج المترتبة على هذا السبب يقتضي تصميماً تجريبياً للدراسات التي

تجري بقصد اختبار العلاقة النسبية. فلابد من تطبيق إجراءات تتضمن تطريع متغير (أو متغيرات) نمط القيادة وتتبع آثاره على المتغيرات التابعة (الأداء والرصا)، مع ايقاف أثر أو التحكم في المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة. وهذه الإجراءات يجب أن تتضمن قياس المنغيرات التابعة قبل وبعد انخال التغيير على نمط القيادة أي قبل وبعد تطويع المتغير المستقل. ويشير فحص دراسات أنماط القيادة إلى أن مثل هذه الإجراءات والخطوات لم تتبع في أي من هذه الدراسات، وعليه، فإن غياب مثل هذا التصميم التجريبي المحكم في هذه الدراسات لا يمكننا من قبول العلاقة السببية التي فرض وجودها بين نمط القيادة ومتغيرات الفعالية.

٧- أهمات دراسات أنماط القيادة المتغيرات الخاصة بالموقف واعتبرت أن فعالية القيادة بحددها المتغيرات الخاصة بسلوك القائد فقط. ويعتبر اسقاط متغيرات مثل قدرات ودوافع وشخصية المرؤوسين، ونوع المهام التي يقوم بها هؤلاء المرؤوسون، وكذلك الحوافز التي تقع تحت سيطرة القائد، من المآخذ الهامة على دراسات أنماط القيادة. فالمشاهدات البسيطة تشير إلى أن دوافع وتفضيلات المرؤوسين تلعب دوراً هاماً في تحديد درجة رصا المرؤوسين عن نمط السلوك الذي يتبعه القائد ازاءهم. وكذلك أيضاً فإن خصائص المهمة التي يؤديها المرؤوسون مثل درجة تعقدها أو صعوبتها ودرجة احتياجها للتنسيق بينهم تحدد درجة وانجاه تأثير سلوك القائد على والتاجية المرؤوسين.

٣- قامت كل دراسات أنماط القيادة على نموذج شديد التبسيط للعلاقة بين سلوك القائد وفعالية هذا السلوك في تحقيق إنتاجية ورضا المرؤوسين. فهناك افتراض ضمني بأن هناك نمطأ أمثل للقيادة هو الذي يحقق الفعالية، وأن هناك علاقة مباشرة وخطية بين أنماط القيادة المستخدمة ومتغيرات

الفعالية. مثل هذا التبسيط رغم أن جاذبيته شديدة في تقديم عروض واصحة ومباشرة إلا أن فائدته العملية محدودة. فهو يغفل الواقع المعقد لعملية القيادة، وهو أيضاً يفتقد الاحكام النظري اللازم لتفسير الآثار النائجة عن هذه العملية.

٤- كانت متغيرات أنماط القيادة في الدراسات السابقة تمثل متغيرات سلوكية مركبة. فقى دراسة "لوين" مثلاً كانت أنماط القيادة تتكون من متغبرات أولية بسيطة مثل درجة مركزية القرارات، وتيسير القائد للتفاعل والاتصال بين أفراد الجماعة، ونوعية المعابير التي يستخدمها في الثواب والعقاب. وفي دراسات جامعة متشجن كان نمط الاشراف يحتري أيضاً على متغيرات أولية متعددة مثل درجة التفضيل في أساوب الإشراف، ودرجة الاهتمام بكيان ومشاعر المرؤوسين، ونسبة الوقت الذي يستغرق في عملية الإشراف. وفي دراسات جامعة ولاية أوهايو كان متغير تنظيم العمل يحتوى على عدد من المتغيرات الأولية مثل اعطاء التعليمات، ومتابعة الأداء، وتحديد مهام العمل، ووضع أهداف للأداء، ويرنامج لإنجاز العمل وغيرها. وكذلك فقد احتوى متغير المساسية على متغيرات كثيرة مثل الاهتمام بشكاوي ومشاكل المرؤوسين، واحترام مشاعرهم، والثقة فيهم، وتوفير المعلومات لهم وغيرها. والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا. هل يجوز تجميع متغيرات ساوكية تختلف كيفياً ونوعياً مثل تلك السالفة الذكر من الناحية المنهجية؟ إن مثل هذا التجميم كان بهدف تكوين أنماط تصف سلوك القائد، وهذا التجميع رغم أنه قد أنتج متغيرات مركبة، إلا أنه في الواقع يعتبر امتداداً للتبسيط الذي تتصف به دراسات أنماط القيادة . فنحن لا نرى في مثل هذا التجميع فائدة إلا إذا كان يخدم عملية التنبؤ بالمتغيرات التابعة (الأداء والرضا)، وهذا ما أخفقت فيه هذه الدراسات. فلا توجد نتائج يمكن الثقة فيها تشير بوجود علاقة مباشرة بين نمط القيادة ومتغيرات الفعالية تمكن من التنبؤ بفعالية القيادة إذا ما علمنا نمط السلوك الذي يتبعه القائد.

ه- أخفقت هذه الدراسات في تقديم برهان تجريبي قوي العلاقة بين
 نمط القيادة ومتغيرات الفعالية. وهذا الاخفاق يعتبر في الواقع دليلاً حاسماً
 على قصور المدخل المبسط الذي اعتمدت عليه دراسات أنماط القيادة.

الانجاه شبه التقليدي: النظرية الشرطية التفاعلية لفيدلر:

كان لاخفاق دراست أنماط القيادة في تقديم فروض عن محددات فعالية القيادة تقوم على أسس منهجية سليمة، أثر في دفع بعض الباحثين إلى محاولة تطوير النموذج الأساسي الذي قامت عليه دراسات أنماط القيادة، وذلك بإضافة متغيرات موقفية إلى هذا النموذج، وافتراض أن فعالية القائد تتحدد بتفاعل نمط قيادته مع ظروف الموقف. أي أن فعالية القيادة هي نتاج للتوافق بين ما يتطلبه الموقف والظروف من ناحية، ونمط السلوك الذي يتبعه القائد من ناحية أخرى.

ويمكن اعتبار النظرية الشرطية التفاعلية "لفيدلر", Fiedler, 1964) (1967 مدالاً معبراً عن الدراسات التي تنتمي إلى هذا الانجاه . لذلك فسنعرض لهذه النظرية والدراسات التي أجريت بشأنها فيما يلى.

تعتبر محاولة "فيدلر" (Fiedler, 1964, 1967) لبناء نظرية القيادة أولى المحاولات الجادة لادخال متغيرات الموقف في اطار نظري يفرض وجود تفاعل بين هذه المتغيرات وخصائص القائد، وتقوم نظرية فيدلر على فكرة أن فعالية القيادة مقاسة بانتاجية الجماعة تتفاوت بتفاوت التوافيق المختلفة للتفاعل بين شخصية القائد وخصائص الموقف.

وقد اختار "فيدار" متغيراً لشخصية القائد اعتبره ممثلاً لنمط القيادة الذي يمارسه القائد. وهذا المتغير هو "التقييم" الذي يعطيه القائد لصفات زميل له في العمل، بحيث يكون هذا الزميل من بين من لا يفصل القائد أن يعمل معهم، فإذا كان هذا التقييم لصفات هذا الفرد حسناً أو عالياً فإن هذا معناه – وفق تفسير فيدار – أن القائد يميل إلى التركيز والاهتمام بالجوانب والملاقات الانسانية، وإذا كان التقييم سيئاً أو منخفصناً فإن هذا معناه أن القائد يميل إلى التركيز والاهتمام بمهام العمل وليس بالجوانب الانسانية.

أما متغيرات الموقف في نظرية فيدار فهي ثلاثة:

١ - جودة العلاقة بين القائد والمرؤوسين.

٢- درجة وصوح مهمة العمل.

٣- القوة الكامنة في مركز القائد.

وتعطينا الترافيق المختلفة امنغيرات الموقف درجات المدى يسر أو سهولة الموقف الذي يواجهه القائد. ففي حالة وجود علاقة طيبة بينه وبين المرؤوسين، ووضوح مهمة العمل، وتمتع القائد بمركز قوي فإن الموقف يعتبر سهلاً وميسراً جداً لممارسته لنفوذه، أما في حالة كون الموقف يتميز بعلاقة سيئة بين القائد والمرؤوسين، ويغموض مهمة العمل، وضعف مركز القائد، فإن هذا الموقف يعتبر صعباً جداً بالنسبة لممارسة القائد لنفوذه على المرؤوسين. وتدرج المواقف في اليسر والصعوبة بين هاتين الحالتين المالموقين في اليسر والصعوبة بين هاتين الحالتين المالموقف الثلاثة.

ويتلخص الفرض الرئيسي في نظرية "فيدار" في أن القائد المهتم بمهام العمل الذي ينزع إلى التسلط يكون فعالاً في تحقيق إنتاجية عالية امرؤوسيه فقط في الحالات المتطرفة لخصائص الموقف أي السهلة جداً أو الصعبة جداً. أما القائد المهتم بالعلاقات الأنسانية فهو يحقق إنتاجية عالية المرؤوسيه فقط في الحالات التي يتميز فيها الموقف بأنه متوسط الصعوبة . ويمكن بيان العناصر الرئيسية والفرض الرئيسي لنظرية فيدار في الجدول التالية:

	3	تواطيق متفيرات الموقث	7		વૈ
شط القيادة الأكثر هالية	درچة قرة مركز القالب	درچةوشوع مهمةالعمل	مازقة القائد مع الدرقوسيان	. سرالاوقف پسرالاوقف	
القائد المهتم يمهام العمل	الم الم	المناح	ملية	****	,
القائد المهتم بمهام المعل	4	الم	;	~	> -
القائد المهتم بمهام العمل	. 1	غامض	3		1 -
القائد السهم بالعلاقات الانسائية	4	غامعن	3		ńi.
القائد السهدم بالملاقات الانسانية	1		.}		•
القائد المهتم بالعلاقات الانسانية	4	الم	.}		8"
القائد المهدم بالملاقات الانسانية	1	غامين	#	>	>
ألقائد أأسهتم يعجأم ألعمل	غنين	غامض	****	44	۷ .

ونطرح الآن السؤال الهام: هل تقدم لنا نظرية "فيدلا" تنبؤات صادقة وصحيحة عن العلاقة بين فعالية القيادة ومتغيرات خصائص القائد والموقف وهل تعطينا تفسيراً منطقياً ومعقولاً لهذه العلاقة؟.

إن البحثين اللذين أجراهما المؤلف لتقييم نظرية "فيدار" والسجال الذي تم بينه وبين فيدار سنة "Ashour, 1973 b, c; Fiedler, 1973) على Organizational Behavior and Human Performance حسف حات مجلة حول مدى صدق فروض "فيدار" وجوانب القصور النظرية والمنهجية فيها يشير إلى الآتى :

١ - بتطبيق اختبارات الدلالة الاحصائية على مختلف البحوث التجريبية التي أُجريت لاختبار نظرية "فيدار"، لم تثبت تنبؤات النظرية إلا اثنين من الثمانية مواقف التي تحتويها النظرية. وهذان الموقفان هما رقم (١)، ورقم (٤) في الجدول السابق. أما المواقف الستة الأخرى وهي (٢)، (٣)، (٥)، (٦) ، (٧)، (٨) ، فلم تثبت تنبؤات النظرية فيها حيث لم تبتاز نتائج هذه البحوث لختبار الدلالة الاحصائية.

Y- لا تقدم نظرية "فيدار" تفسيراً منطقياً ومعقولاً Dausible explanation للعلاقة التي فرضها "فيدار" بين متغير شخصية القائد (أو نمط قيادته) ومتغيرات الموقف وبين متغير إنتاجية المرووسين. ونظرة على الجدول السابق الذي يلخص هذه النظرية تكفي لبيان التناقضات الظاهرة فيما تقدمه هذه النظرية مثل فعالية القائد المهتم بمهام العمل في نوعين متناقضين من المواقف. ولم يقدم "فيدلر" ما يفسر مثل هذه العلاقات ببيان الأنشطة والسلوك والتصرفات الذي يقوم بها القائد في كل موقف من هذه المراقف.

٣- نحتوي البحوث التي أجريت والتي بنى عليها فيدار نظريته وأيضاً تلك التي أجريت بعد تكوين النظرية على ثغرات منهجية كثيرة، مثل صغر حجم العينات في هذه البحوث، وعدم وضوح المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات، وارتفاع نسبة الخطأ في هذه المقاييس (انخفاض معامل ثبات المقياس)، وعدم استخدام اختبارات احصائية قرية.

وبناء عليه فإن نظرية "فيدار" بصياغتها الحالية لا يمكن النقة فيما تقدمه من تنبؤات وفروض. لكن هذا لا يمدع من قرادًا بأن هذه النظرية كانت خطوة رائدة نحو الاهتمام بمتغيرات الموقف، وخطوة رائدة أيضاً في إبراز إمكانية وجود علاقات تفاعلية بين خصائص القائد وخصائص الموقف في تحديد فعالية القيادة.

النظريات والبحوث الحديثة في فعالية القيادة ،

نتناول في هذا الغصل الدراسات التي تمثل الاتجاهات المعاصرة لتقسير فعالية الفيادة. وقد اتضح من استعراض وتقييم الدراسات التقليدية وشبه التقليدية، أنها لم تسفر عن تقديم تقسير صادق ومقنع عن فعالية القبادة. ويرجع اخفاق هذه الدراسات إلى أن العنصر المحوري الذي يصب فيه سلوك القائد وتأثيره، والذي من خلال سلوكه وأدائه ومشاعره تقاس فعالية القيادة وهو المرؤوس أو التابع لم ينل التحليل المتعمق ولم تدخل محددات سلوكه بشكل جاد في نماذج ونظريات ودراسات الاتجاه التقليدي وشبه التقليدي.

لذلك فإن الاتجاهات المعاصرة لدراسة فعالية القيادة تجعل نقطة البدء في دراسة وتحليل محددات هذه الفعالية هي المرؤوس الذي يتلقى ويصب فيه سلوك القائد ومحاولات تأثيره . وبالتالي فإن هذه الاتجاهات تدرس تأثير الفائد على العمليات النفسية والسلوكية المتمثلة في دافعية المرؤوس وادراكه

وتعلمه باعتبار أن هذه العمليات هي التي نفسر الكيفية التي يؤثر بها القائد على سلوك وأداء ومشاعر المرؤوسين أو الثابعين.

وينتمي الانجاهات المعاصرة ثلاث نظريات، تمثل كل منها انجاها بذاته. فهناك الانجاه المعرفي الادراكي الذي يفسر فعالية القائد من خلال تأثير القائد على العناصر المعرفية الادراكية لدافعية المرؤوس. ويمثل هذا الانجاه . نظرية المسار والهدف "لهاوس". وهناك أيضاً الانجاه الذي يفسر فعالينة القائد من خلال تحليل التأثير التدعيمي الذي يمارسه القائد على دافعية وقدرات مرؤوسيه. ويمثل هذا الانجاه نظرية التدعيم القيادي المؤلف دافعية وقدرات مرؤوسيه. ويمثل هذا الانجاه نظرية التدعيم القيادي المؤلف انجاها ثالثاً يجمع بين كلا من الانجاه المعرفي الادراكي والانجاه التدعيمي البيئي، ويوفق بينهما في اطار يشملهما معاً. ويمثل هذا الانجاه النظرية النبيئي، ولموفق المناوكية) التي نشرت للمؤلف حديثاً (Ashour, 1982).

نظرية السار والهدف لهاوس:

تعتبر نظرية المسار والهدف الذي قدمها روبرت هاوس في سنة 1971 (House, 1971) ثم طور فيها وبلورها أكثر بالاشتراك مع تيرانس ميتشيل في سنة 4971 (House & Mitchell, 1974) محاولة للربط بين السلوك القيادي ودافعية ومشاعر المرؤوسين. فهذه النظرية تستند أساساً إلى الفروض الرئيسية التي تتضمنها نظرية التوقع في الدافعية. فهي تقرر أن فعالية القائد تتترقف على الأثر الذي يحدثه سلوكه ونمط قيادته على دافعية المرؤوس للأداء، وعلى رضاهم وانجاهاتهم النفسية.

وتسمية المسار والهدف Path-goal التي يحتويها عنوان النظرية مشتقة

من المفهوم المحوري الذي تتضمنه النظرية. وهذا المفهوم يحلل الكيفية التي يؤثر بها القائد على مدركات المرؤوس والمتعلقة بأهدافه في العمل، وأهدافه الشخصية، وأيضاً بالمسار الموصل لتحقيق هذه الأهداف. فالنظرية تقترح أن تأثير سلوك القائد على دافعية المرؤوس أو على رضاه يتوقف على قدرة هذا السلوك على أن يحقق أهداف المرؤوس، وكذلك قدرته على أن ييسر ويوضح المسارات الموصلة والمحققة لهذه الأهداف. أي أن فعالية القائد تتحدد بقدرته على التأثير على مدركات المرؤوس الخاصة بالاشباعات والمنافع سواء كانت كامنة في الأداء أو كانت خارجية، وكذلك بالتوقعات المرتبطة بهذه المنافع والتي تمثل المسارات المؤدية إليها.

وتستخدم النظرية في محاولتها تفسير أثر السلوك القيادي على دافعية أداء المرؤوس، ورضاه، واتجاهاته النفسية، أربعة أنماط من السلوك القيادي. وهذه الأنماط هي:

- ١ القيادة الموجهة Directive Leadership.
- Supportive Leadership ۲
- Participative Leadership ٣
- 4 القيادة المهتمة بالانجاز Achievement-Oriented Leadership

ويتصف نمط القيادة الاوجهة بتحديد القائد لما هو متوقع من المرؤوسين أن يقوموا به، وقيامه بارشادهم وتوجيههم فيما ينبغي عليهم عمله، وما ينبغي على أفراد المجموعة اتباعه من قواعد وصوابط، وفي هذا النمط يقوم القائد بتحديد ما ينبغي على المرؤوسين اتباعه دون أن يتيح لهم فرصة المشاركة أو ابداء الرأي بشأن هذه الأمور.

أما خصائص النمط الانسائي، فواضحة من التسمية ذاتها. فالقائد في

هذا الدمط يتعامل مع مرزوسيه بود وبلا حواجز، وهو يهتم بحاجاتهم ومشاعرهم وبراحتهم، ويعاملهم كأقران له وليس كتابعين.

وفي النمط المشارك، يقوم القائد بالتشاور مع مرؤوسيه، وأخذ اقتراحاتهم وآرائهم قبل أن يقوم بصنع القرار، فهو وإن اتخذ القرار بنفسه، يقوم بالتشاور وتبادل الرأي مع مرؤوسيه قبل أن ينتهى إلى قرار أو رأي.

ويتصف النمط المهتم بالإنجاز؛ بأنه يحدد أهداف طموحه امرزوسيه، ويترقع منهم أن يبذلوا قصارى جهدهم، وأن يظهروا أفضل ما لديهم، وهو يسعى إلى الحصول منهم على أداء أفضل باستمرار. والقائد في سعيه للحصول على مجهود وأداء عال من مرؤوسيه، يظهر لهم ثقته في قدرتهم على الوصول بالأداء إلى الأهداف العالية التي يتوقع منهم انجازها، وفي تحملهم للعبء والمسلولية الملقاة عليهم.

ولحل أبرز ما في هذه النظرية هو أنها تفترض امكانية منارسة نفس القائد المأذماط القيادية الأربعة في مواقف مختلفة. فخلافاً لنظرية "فيدار" اللي تفترض نمطاً واحداً للقيادة يتصف به كل قائد، تقترح نظرية "المسار والهدف" أن الفرد الواحد يمكن أن يكون له أكثر من نمط قيادة حسب طبيعة الموقف الذي بوجد فيه.

أما عن طبيعة الموقف، فتفترض النظرية أن متغيرات الموقف تلعب دور المتغيرات الموقف تلعب دور المتغيرات الرسيطة، فهي لا تؤثر على دافعية ورضا المرؤوسين (المتغيرات التابعة) مباشرة، وإنما على العلاقة بين متغيرات أنماط القيادة (المتغيرات المستقلة)، ودافعية ورضا المرؤوسين، وتتمثل متغيرات الموقف التي تدخلها النظرية في فروضها في مجموعتين: (١) خصائص المرؤوس.

وتقدم نظرية المسار والهدف فرضين أساسيين:

الشرض الأول: يتوقف قبول المرؤوسين لسلوك القائد، ودرجة تحقيق هذا السلوك للمستقبل مصدر السلوك المستقبل. للرضا المحالي والمستقبل.

الشرق الثاني: يتوقف أثر سلوك القائد على تحريك دافعية المرؤوس لبذل الجهد على: (١) درجة ترقف سلوك القائد: لتشبع لحاجات المرؤوس على فعالية أداء المرؤوس، (٢) درجة كون سلوك القائد مكملاً لبيئة عمل المرؤوس، ونتك بتقديمه التدريب، والتوجيه، والعون، والثواب الملازم لتحقيق أداء فعال في حالة نقص هذه المعلومات في بيئة المرؤوس أو نقصها لدى المرؤوس ذاته.

ان الفرضين السابقين بيرزان أن المهام الاسترانيجية للقائد هي أن يستثير دافعية المرؤوسين للأداء، ويزيد من رضاهم عن العمل، ومن قبولهم للقائد. وهذه المهام الاسترانيجية بقدمها "هاوس وميتشيل" لتتضمن:

 التعرف على حاجات المرؤوسين وكذلك اثارة تلك الحاجات التي يكون الرئيس بعض السيطرة على وسائل اشباعها.

٢ - زيادة عوائد المرؤوسين عن تحقيق أهداف العمل.

٣- تيسير سبل ومسارات الوصول إلى العوائد المرتبطة بالأداء التي يمكن
 المرؤوس للحصول عليها من خلال ارشادات وتوجيهات القائد.

3- توضيح وبيان ما يمكن أن يجلي ويبلور توقعات المرؤوسين عن عوائد
 العمل.

٥- ازالة العقبات التي تعترض وتحبط مشاعرهم.

 ١- زيادة فرص الاشباع والرضا للمرؤوسين المتوقفة على والمشروطة بالأداء الغمال. إن قيام القائد بتيسير طرق ومسارات الوصول إلى الأهداف الشخصية للمرووس وأهداف العمل الذي يقوم به، يتحقق في ضوء ما تقترحه النظرية باستخدام القائد لنمط القيادة الذي يتناسب مم خصائص الموقف.

لقبد أورد "هاوس وميتشيل" بعض نتائج البحوث التي تؤيد الفروض الرئيسية لنظرية المسار والهدف، والتي قام بها عدد من الباحثين خلال السنوات القليلة الماضية. ويسفر استعراض هذه النتائج عن الانجاهات الرئيسية التالية:

١- برتبط السلوك الموجه للقائد ارتباطاً طردياً برضا المرؤوسين وكذلك يتوقعاتهم عن عوائد الأداء في المواقف التي يقوم فيها هؤلاء المرؤوسين يمهام تتصف بدرجة عالية من الغموض من حيث طرق ومسارات تحقيق انجاز ونِتائج أداء فيها. فتوجيهات وارشادات القائد تعمل على اجلاء هذا الغموض وتيسير تحقيق المرؤوسين لأداء فعال في هذه الأعمال، لكن نفس متغير السلوك الموجه للقائد يرتبط ارتباطأ عكسيأ برضا المرؤوسين وتوقعاتهم، عندما تكون مهام عمل المرؤوسين واضحة ويسيطة. ففي الموقف الأخير قد يعتبر المرؤوسون أن تدخل القائد بالتوجيه والأرشاد هو تدخل لا لزوم له، بل قد يعتبرونه تدخلاً معوقاً ومعطلاً للأداء. ويلاحظ هنا أن المرؤوسين في المستويات الوظيفية الدنيا الذين يقومون بمهام تتصف بالوضوح والبساطة والتكرار، تتفاوت ردود فعلهم السلوك التوجيهي للقائد حسب خصائصهم الذهنية . فالمرؤوسون المنغلقوا الذهن، والذين يتصفون بالجمود الادراكي، يميلون إلى تفضيل درجة عالية من السلوك التوجيهي للقائد بعكس منفتحي الذهن ذوى المرونة الإدراكية. فالمرؤوسون من النوع المتفتح المرن بميلون إلى تفضيل نمط القيادة الذي تقل فيه توجيهات وتدخلات القائد. ٧- يرتبط السلوك الانساني للقائد طردياً برضا المرؤوسين في الحالات التي يقوم فيها المرؤوسين في الحالات التي يقوم فيها المرؤوسون بعمل يحتوي على مهام مثيرة للتوتر والاحباط، أو مثيرة للاستياء. فالسلوك الانساني المشبع لحاجات المرؤوسين هنا يعمل لتعويض النقص الذي يشعر به المرؤوسون في أدائهم لعمل غير مرض.

٣- برتبط الساوك المشارك للقائد طردياً برضا المرؤوسين ودافعيتهم للأداء في المواقف التي يشعر فيها المرؤوسون بأن عملهم يعبر عن ذاتهم، ويرتبط بها Ego-envolved ، وكذلك عندما تكون مطالب أو قرارات هذا العمل غامضة. أما في المواقف التي لا يشعر فيها المرؤوسون بأن العمل يعبر عن ذاتهم أو مرتبط بها، والتي تكون فيها مطالب العمل واصحة، فإن السلوك المشارك للقائد يرتبط طرديآ برضا ودافعية المرؤوسين الذين يتصفون بنزعة الاستقلال والرغبة في السيطرة الذاتية (عدم التدخل الخارجي من آخرين) ويتصفون أيضاً بعدم التقايدية في التفكير وبالنزوع إلى عدم التسلط Non-authoritatian . منخى هذا أن السلوك المشارك للقائد يرتبط طردياً برضا المرؤوسين وداقعيتهم عندما يكون العمل غير واضحء ويشعر المرؤوسون بارتباطه بهم وتعبيره عن ذاتهم. ومثل هذه العلاقة تظهر في الوضع السابق بصرف النظر عن نزعات وخصائص المرؤوسين الشخصية. كذلك فعندما يكون العمل واصحاً، ويشعر المرؤوسين بعدم تعبيره عن ذاتهم، وعدم ارتباطه بها فإن السلوك المشارك بمكن أن يؤثر أيضاً على رضا ودافعية المرؤوسين. فالعلوك المشارك يجلي بصفة عامة الغموض الذي يشوب مهام العمل. وحيتما يكون هذا الغموض كبيراً، فإن هذا السلوك يحرك دافعية المرؤوسين ويرضيهم عندما تكون نظرتهم للعمل من خلال ذواتهم. ونفس هذا السلوك يكون له أثر إيجابي على الدافعية والرضا بالنسبة للمرؤوسين الذين لا تكون لهم هذه الذاتية، والذين يؤدون أعمالاً تتصف بالوضوح، عندما يكون هؤلاء المرؤوسين من النوعية التي تتصف بحب الاستفلال وعدم تقليدية التفكير، وعدم النزرع للتسلط، فالسلوك المشارك من قبل القائد في الحالة الأخيرة يشبع نزعاتهم للاستفلال والحرية، وقد يكون أيضاً معوضاً لشعورهم بأن العمل لا يرتبط أو يجبر عن ذاتهم. وقد يكون للمشاركة التي يتيحها القائد لهم ما قد يحرك لديهم الشعور بالانتماء للعمل والاندماء فيه.

٤ – يرتبط السلوك المهتم بالانجاز لدى القائد بتوقعات المرؤوسين أن مجهوداتهم ستؤدي إلى تحقيق أداء فعال، عندما يقوم المرؤوسون بمهام غير متكررة بها قدر من الغموض وعدم التحديد، أما بالنسبة للمرؤوسين الذين يقومون بأداء مهام متكررة تتصف بالوضوح والبساطة فلا يوجد ارتباط بين السلوك المهتم بالانجاز وبين توقعات الأداء لدى المرؤوسين، ويفسر هاوس وميتشيل هذه النتيجة بأن هناك احتمالاً أن توفر طبيعة العمل غير المتكرر وغير المحدد قدراً من المرونة وحرية الحركة يسمح لنمط القيادة الذي يركز على الانجاز أن يؤثر على توقعات المرؤوسين، ويقرب إلى أذهانهم امكانية تحقيق نتائج أداء من خلال جهودهم الذاتية.

ان النتائج السابقة لا تعني أن كل البحوث التي أجريت لاختبار نظرية المسار والهدف التي قدمها "هاوس" وطورها معه "مبتش" قد أبنت وصادقت على فروض وتنبؤات هذه النظرية. فهناك عدد من البحوث التي تتصارب نتائجها مع فروض وتنبؤات النظرية. لكن التقييم الموضوعي لنظرية المسار والهدف، لابد وأن يشير إلي أن هذه النظرية خرجت ببحوث القيادة من دائرة العقم الذي وقعت فيه لسنوات عديدة. فلأول مرة تستخدم مفاهيم ومتغيرات تتعلق بالدافعية، باعتبارها الأساس في عملية التأثير التي يمارسها على التابعين أو المرووسين.

وهذه المفاهيم، تقدم تفسيراً معقولاً للتفاعل الذي يحدث بين سلوك القائد، وخصائص المرؤوسين وخصائص بيئة العمل.

نظرية التدعيم القيادي للمؤلف،

تعتبر الصياغة الأولى لهذه النظرية التي قدمها المؤلف في سنة ١٩٧٣ من (Ashour, 1973 a) ، أولى محاولات ربط ميدان القيادة بميدان التعلم من خلال تحليل أثر الثواب والعقاب الذي يقدمه القائد لمرؤوسيه على سلوك أدائهم للعمل، وقد مرت هذه النظرية بتطويرات عديدة قام بها المؤلف في سنة ١٩٨٨ وفي سنة ١٩٨٨ (Ashour, 1981) ، ثم في سنة ١٩٨٨ حيث قام المؤلف بالاشتراك مع جاري جونز (Ashour, 1983) باعدادة صياغة فروض النظرية في ضوء استعراض وتقييم نتائج البحوث التي أجريت منذ الصياغة الأولى لها.

أركان النظرية ،

تقوم هذه النظرية على قكرة أن فعالية القائد في التأثير على متغيرات أداء المرؤوس يجب أن تشتق من تأثير سلوك القائد على دافعية المرؤوس، وأداء المرؤوس يجب أن تشتق من تأثير سلوك القائد على دافعية المرؤوس، وأيضاً من خلال تأثيره على تعلم المرؤوس واكتسابه لسلوك جديد. وهذه النظرية مثل نظرية الموس تفسر قدرة القائد على التأثير في دافعية المرؤوسين، ولكن نظرية التدعيم، باعتبارها نقوم أساساً على نتائج بحوث التعلم، فإنها نتجه انجاها سلوكياً تعلمياً، وهي لا تكتفي بنفسير تأثير سلوك القائد على أداء المرؤوسين من خلال تأثيره على دافعيتهم فقط، وإنما تفسره أيضاً من خلال تأثيره على دافعيتهم فقط، وإنما تفسره أيضاً من خلال تأثيره على متخيرات القولي والعقاب التي يطوعها ويسيطر عليها القائد باعتبارها مؤثرات بيئية، وليست معرفية أو ادراكية كما هو الحال في نظرية "المسار والهدف لهاوس".

تأثير القائد كعملية تعلّم،

الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها نظرية التدعيم مشتقة من نتائج بحوث التعلم، فهذه البحوث تشير إلى أن احتمال تكرار السلوك من جانب الفرد تتحدد بخبرات الثواب أو العقاب التي تعقب قيامه بالسلوك، فإذا كانت نتائج قيام الفرد بسلوك معين هي حصوله على ثواب أي خبرات مشبعة وسارة، فإن احتمال تكراره السلوك يكرن عرضة للازدياد، وإن كانت نتائج قيام الفرد بسلوك معين هي حرمان أو عقاب أي خبرات محبطة ومثيرة للاستياء، فإن احتمال تكرار قيامه بهذا السلوك يكون عرضة للانخفاض، وإذا ما أخذنا في الاعتبار القيادة كعملية تدعيم اجتماعي (المدعمات التي يستخدمها فرد تجاه آخر)، فإن رد فعل المرؤوس لمحاولات القائد في التأثير عليه، إنما يعتمد على خصائص المدعمات التي يستخدمها القائد وعلى الخبرات السابقة لهذا المرؤوس.

وتعدير نظرية التدعيم القيادي أن المدعمات أو جوانب العقاب التي يستخدمها القائد، إنما تمثل جزءاً فقط من مجموع المثيرات التي توجد في بيئة العمل التي يعمل فيها المرؤوس، فالمصادر الأخرى المثيرات والمدعمات قد تكون كامنة في العمل أو في التكلولوجي أو مستمدة من أعضاء المنظمة الآخرين، ولذا فإن تأثير هذه المجموعة الجزئية للقائد (المدعمات أو جوانب العقاب) على سلوك أداء المرؤوس يعتمد على:

أ - الوزن النسبي لهذه المجموعة الجزئية للقائد بالمقارنة مع المجموعة
 لكلية من المثيرات التي تحتويها ببئة العمل.

ب- طريقة استخدام وتطويع القائد لهذه المجموعة الجزئية وربطها بسلوك
 معين يتم ممارسته من جانب المرؤوس.

المتغيرات المستقلة لتأثير القائد ا

خلافاً للنظريات السابقة في القيادة التي تعرف متغيرات سلوك وتأثير القائد باستخدام الاتجاهات النفسية للقائد، أو خصائص شخصية القائد، أو أماط القيادة كمتغيرات مستقلة، فإن مدخل التدعيم يعبر عن تلك المؤشرات بمتغيرات تمثل الخصائص التدعيمية اسلوك القائد، أي أن نظرية التدعيم تستخدم خصائص الثواب والعقاب التي يمارسها القائد تجاه مرؤوسيه باعتبارها خصائص حرجة وهامة لسلوك القائد. ولذا فالمتغيرات المستقلة لتأثير القائد والمستمدة من نظرية التدعيم هي:

١- قيمة الحوافز التي يوفرها القائد الرؤوسيه؛ يعبر هذا المنغير عن مدى
 رضا أو عدم رضا المرؤوس المستمد من والمتحقق له من الحوافز الايجابية
 أو السلبية التي يوفرها القائد.

٧- شرطية الحوافز التي يوفرها القائد، يمثل هذا المتغير درجة شرطية أو اعتماد الحوافز التي يوفرها القائد على سلوك الأداء للمرؤوس، وكذلك الظروف التي تعطى في ظلها هذه الحوافز.

٣- جدول التدعيم الذي يستخدمه القائد في اعطاء الحوافر، يعبر هذا المتغير عن النمط الذي يعطي به القائد الحوافر المشروطة للمرؤوس، ويمكن التمييز بين خمسة جداول رئيسية نمثل أنماط مختلفة بمكن تلقائد أن يستخدمها في اعطاء الحوافر:

أ- الجدول المستمر.

ب- جدول الفاصل الزمني الثابت.

ج- جدول الفاصل الزمني المتغير.

د - جدول معدل الاستجابات الثابت.

هـ - جدول معدل الاستجابات المتغير.

٤- درجة استخدام القائد لأجراءات التدرج التقريبي، يعبر هذا المتغير عن درجة استخدام القائد لأسلوب التدعيم الفارق الذي يدعم استجابات المرؤوس وفق مدى اقترابها من السلوك النهائي المطلوب اكتسابه، ويطريقة تدريجية بالانتقال من العناصر والأنماط السهلة نمبياً إلى العناصر والأنماط الأقل سهولة. وتقترح النظرية أن استخدام القائد لإجراءات التدرج التقريبي يمكن أن يتحقق وأن يقاس من خلال بثلاث أبعاد:

أ - جعل المرؤوس يظهر استجابات قريبة من السلوك المطلوب منه اكتسابه.
 ب تصميم تدابع معين للاستجابات، التي على أساسها تقدم الحوافز
 للمرؤوس، بحيث يتم التدرج من الاستجابات الأبسط والأكثر أولية إلى
 الأصعب والأكثر تعقيداً.

ج- اعطاء تدعيم فارق يفرق بين اظهار المرؤوس للاستجابات المرغوبة،
 وعدم اظهاره لها أو خطأه في القيام بها.

فمالية تأثير القائد (المتغيرات التابعة) ،

تقترح نظرية التدعيم قياس تأثير القائد (فعالية القيادة) من خلال الآثار الذي يحدثها سلوك القائد على أداء الاستجابات المطلوبة من جانب المرؤوس، وعلى اكتسابه لاستجابات جديدة. فإذا كان السلوك التدعيمي للقائد مرجها مثلاً نحو تحقيق استمرارية سلوك تم أداؤه من قبل، فإنه يمكن قياس فعالية القائد من خلال تأثيره على دافعية المرؤوس للأداء. والمتغير الذي يعبر عن تأثير القائد على دافعية المرؤوسين في الأجل القصير هو شدة سلوك الأداء لذى المرؤوس، في حين أن النائيس القيادي الطويل الأجل يعبر عنه باستمرارية سلوك الأداء لذى المرؤوس، ولقد كان متغير استمرارية السلوك باستمرارية الموك الأداء النظرية والتجريبية للقيادة. وإذا كان السلوك

التدعيمي للقائد موجهاً نحو اكتساب المرؤوس سلوكاً جديداً، فإن هذا الأثر يمكن قياسه من خلال تطم المرؤوس. والمتغير الذي يعبر عن هذا النوع من التأثير هو معدل اكتساب المرؤوس لسلوك جديد.

وهكذا فقد فرقت هذه النظرية بين ثلاثة متعيرات لفعالية القيادة (المتغيرات التابعة)، وقيما يلي نعرض لكل متغير والمقاييس المقترحة له.

متغيرات دافعية الرؤوس،

١- شدة داهمية المرؤوس الأداء و يعبر هذا المنفير عن التأثير القصير الأمد القائد على دافعية المرؤوس الأداء المرؤوس، وقد اقترحت النظرية أن يقاس هذا المتغير من خلال معدل قيام الفرد باستجابات الأداء المحددة التي يحتويها الممل. ويعتبر هذا المتغير مؤشراً للجهد المبذول من جانب المرؤوس.

٧- استمرارية دافعية المرؤوس للأداء. يعبر هذا المتغير عن درجة تأثير القائد على استبقاء دافعية المرؤوس ودرجة استقرار هذه الدافعية عبر الزمن ويمكن قياس هذا المتغير من خلال مقاومة السلوك للانطفاء، وأيضاً درجة استقرار أو انتظام السلوك عبر فترة طويلة نسبياً.

متغير تعلم اللر<u>ۋوس</u> :

معدل اكتساب اللوقوس السلوك. يعبر هذا المتغير عن تأثير القائد على نطم المرؤوس السلوك أداء جديد. ويمكن قياس معدل اكتساب المرؤوس السلوك جديد من خلال عدد محاولات التعلم أو التدريب، أي سرعة اكتساب المرؤوس السلوك أو المهاوات التي يدريه القائد عليها، قبل الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب.

الفروض والعلاقات الرئيسية للنظرية،

نقترح النظرية عدداً من الفروض التي تربط بين المتغيرات المستقلة لتأثير القائد وبين استجابات المرؤوس (المتغير النابع).

أولاً؛ تَأْثِيرِ الْقَائِدِ عَلَى شدة دافعية المرؤوس؛

بناء على فحص وتقييم نتائج البحوث التي أجريت في ميدان التعلم أمكن صياغة الفروض التالية التي تربط بين متغيرات الحوافز التي يعطيها القائد، وشدة دافعية المرزوس للأداء.

الفرض الأول :

كلما زادت قيمة الحوافز الايجابية التي يوفرها القائد، وكلما زادت شرطية هذه الحوافز بالأداء، كلما زادت شدة دافعية المرؤوس للأداء.

ومعنى هذا الفرض أن القائد الذي يوفر حوافز ايجابية قوية تولد خبرات سارة لدى مرؤوسيه. ويقدم هذه الحوافز بحيث تكون مشروطة "أي مدوقفة على ما يمارسه مرؤوسيه من سلوك أداء"، يستطيع أن يولد دافعية أعلى للأداء لدى مرؤوسيه عن قائد آخر يقدم حوافز ايجابية ضعيفة، أو غير مشروطة بما يقوم به مرؤوسيه من سلوك الأداء.

الفرض الثاني :

كلما زادت شدة الحوافر العقابية (السلاية) التي يقدمها القائد، وكلما زادت شرطيتها بالسلوك وانساقها حين اعطائها من جانب القائد، كلما زاد أثر هذه الحوافز العقابية في اصنعاف شدة دافعية المرؤوس للقيام بسلوك غير مرغوب.

ومعنى هذا أن استخدام القائد العقاب يكون فعالاً في حمل المرؤوس على

الاقلاع عن تصرفات غير مرغوبة، عندما يكون هذا العقاب مشددا (بغير تطرف)، وعندما يكون أيضاً مرهوناً باظهار المرؤوس للسلوك غيير المرغوب، ومتسقاً في تطبيقه من جانب القائد على مرؤوسيه.

الفرض الثالث:

أن القائد الذي يعطي المدعمات وفقاً لجداول التدعيم المعدلية (معدل الاستجابات الثابت أو معدل الاستجابات المتغير) يودي إلى زيادة شدة دافعية المرؤوس، عما لو استخدم القائد الجداول المستمرة أو الفاصل الزمني الثابت أو الفاصل الزمني المتغير.

ومعنى هذا أن اعطاء القائد تدعيماً شرطياً لسلوك المرؤوسين، وبحيث يكرن أساس حساب المدعم فيه هو عدد مرات قيام المرؤوس بالسلوك المطلوب، وليس الفترة التي تنقضي من آخر مرة تم فيها للتدعيم، يؤتي أثراً ابجابياً أكبر على شدة الدافعية ويزيد من معدل قيام المرؤوس بالسلوك المطلوب.

ثانياً: تأثير القائد على استمرارية دافعية المرؤوس:

رغم أن مثابرة المرؤوس على الأداء ومقاومة سلوك أدائه للانطفاء، وأن استقرار وانتظام سلوك الأداء عبر الزمن تمتبر من المؤشرات الهامة لفعالية تأثير القائد على دافعية المرؤوس، إلا أن البحوث النظرية والتجريبية للقيادة الممات هذا البعد الهام من أبعاد فعالية القيادة . وفيما يلي تلخيص للفروض التي تتناول العلاقة بين خصائص الحوافز التي يقدمها القائد وتأثير القائد الطويل الأمد على دافعية المرؤوس.

الفرض الرابع ،

كلما زاد التشابه بين جدول التدعيم الذي يستخدمه القائد وذلك الذي

كان يستخدم في الماضي للحفاظ على استمرارية دافعية المرؤوس أو اكتسابه للسلوك، كلما زادت مثابرة المرؤوس ودافعيته للأداء وزادت مقاومة سلوك المرؤوس للانطفاء.

ومعنى هذا أن تعود المرؤوس مثلاً على نلقي المكافأة من الرئيس في كل مرة يقوم فيها بانجاز مهمة معينة (جدول مستمر)، قد يفرض على الرئيس أن يستخدم هذا الجدول المستمر في اعطاء المكافأة إن أراد أن يستبقى دافعية المرؤوس لانجاز هذه المهام. فالتحول من الجدول المستمر، حيث يعطي المدعم لكل استجابة صحيحة يظهرها الفرد، إلى الجداول الجزئية. حيث يتم اعطاء المدعم عن بعض هذه الاستجابات بين حين وآخر، قد يفضي إلى انظفاء السلوك. ومنعاً لاحتمالات هذا الانطفاء، يمكن المقائد أن يثيب المرؤوس بالنمط الذي سبق أن تعود المرؤوس عليه، وخاصة إذا كان هذا الانطأ مستمراً.

الفرض الخامس:

كلما كان الجدول الذي يستخدمه القائد في اعطائه للحوافز أقرب إلى الجداول المتغيرة (جدول الذي يستخدمه المتغير أو جدول معدل الاستجابات المتغير) ، كلما أمكن الحصول على معدلات دافعية وأداء مستقرة ومنتظمة من المرؤوسين، عما لو استخدم القائد جداول ثابتة (الجدول المستمر أو جدول الفاسل الزمني الثابت أو جدول معدل الاستجابات الثابت).

ومعنى هذا أن استخدام الجداول الثابتة يؤدي إلى تذيذب وعدم انتظام معدلات أداء المرؤوسين، أما الجداول المتغيرة فتؤدي إلى انتظام الدافعية والأداء. معنى هذا أن القائد إذا أراد أن يحصل على معدلات أداء منتظمة وغير منقلبة من المرؤوس، فعليه أن يجعل مكافأته لهذا المرؤوس "لا تخضع للمط ثابت رتيب".

ثالثاً: تأثير القائد على تعلم المرؤوس واكتسابه للسلوك:

تخلو بحوث ونظريات القيادة من هذا البعد الهام من أبعاد تأثير القائد الخاص بالآثار التي يحدثها التدعيم القيادي على اكتساب المرؤوس للسلوك. ففضلاً عن دور القائد في تحريك دافعية مرؤوسيه، والحفاظ على مثابرتهم في العمل وانتظام أدائهم، فهناك دوراً لا يقل أهمية عن هذا وهو دوره في تدريب مرؤوسيه واكسابهم وتعليمهم جوانب السلوك والمهارات اللازمة لأداء العمل بفاعلية. فدور الرئيس كمدرب ومعلم لم يلقى الاهتمام الكاف في بحوث ونظريات القيادة.

ان بحوث التعلم تزخر بالعديد من المتناتج والعلاقات التي تبرر السلوك الذي يمكن أن يقوم به القائد لتيسير تعلم المرؤوس، فقيمة الحوافز وشرطيتها أي توقفها على السلوك، وكذلك جدول التدعيم الذي يستخدمه القائد يؤثر على معدل التعلم، وتشير نتائج البحوث إلى أن تقديم التدعيم الاجتماعي بعد حرمان طويل يؤدي إلى ازدباد سرعة التعلم، ويشير البعض الآخر من البحوث إلى أن استخدام المدعمات الارجابية يكون أكثر فعالية التعلم استجابات جديدة عن استخدام المقاب، نظراً للاثار الجانبية المرتبطة بالعقاب، إن أثر قيمة الحوافز (الإيجابية أو السلبية) على معدل اكتساب الغرد للسلوك يفترض أن مثل تلك الحوافز تكون مشروطة باكتسابه للسلوك المرغوب. وفي ظل غياب الشرطية يقترب معدل اكتساب الفرد للسلوك من السمقر، فالسلوك الذي يعقبه تدعيم ايجابي مباشرة، يتم اكتسابه بدرجة أسرع عما لو كانت الشرطية بين السلوك والتدعيم ضعيفة أو مفتقدة، وتظهر البحوث أيضاً أن جدول التدعيم المطبق أثناء اكتساب الفرد للسلوك يؤثر على معدل تعلمه، فتطبيق الجداول المستمرة القدعيم أشاء مرحلة اكتساب السلوك البحري إلى معدل تعلم أسرع عما لو تم استخدام الجداول الجزئية المتقطعة.

ولكن السلوك المكتسب في ظل الجدول المستمر يكون أقل استمرارية بعد مرحلة اكتسابه عن السلوك المكتسب في ظل الجداول الجزئية غير المستمرة.

تشير هذه البحوث في مجملها إلى أن قيمة واتجاه حوافز القائد (الإيجابية أو السلبية) والنمط الذي تعلى على أساسه تؤثر على معدل اكتساب الفرد السلوك وتعلمه. وبداءاً على نتائج بحوث التعلم تقترح النظرية الفرض التالي الذي يربط ما بين متغيرات التدغيم القيادي ومعدل تعلم المرؤوس.

الفرض السادس ،

كلما زادت قيمة الحوافز الإيجابية التي يقدمها القائد، وكلما زادت شرطيتها وكلما كان القائد أكثر تطبيقاً لإجراءات التدرج التقريبي، كلما زاد معدل اكتساب المرووس السلوك المراد تعلمه.

ومعنى هذا أن فعالية القائد ونجاحه في دوره كمدرب ومعلم لمرؤوسيه يترقف على قيمة الحوافز الإيجابية التي يوفرها خلال عملية التعلم والتدريب، وعلى شرطيتها وعلاقتها بالسلوك الذي يتم تدريب المرؤوس عليه، وأيضاً على مدى التزام الرئيس بخطوات وإجراءات تشكيل السلوك من خلال التدرج التقريبي (نجزئة محتوى التعلم الكلي إلى عناصر أصغر حتى يسهل تعلمها) . فعدم اتباع الرئيس لإجراءات التدرج التقريبي، وخصوصاً بالنسبة للمهارات الصعبة المركبة التي يراد من المرؤوس اكتسابها، يؤدي إلى بطء عملية التعلم وإلى انخفاض فعالية الرئيس واخفاقه كمدرب ومعلم.

القيود المحددة لتأثير القائد،

لا يعتمد التأثير الذي يمارسه القائد على دافعية وتعلم المرؤوس على تطويع القائد امتغيرات التدعيم فحسب، وإنما أيضاً على الوزنَ النسبي لخبرات التدعيم التي يقدمها القائد، ويتحدد الوزن النسبي للخبرات التدعيمية التي يقدمها القائد بقيمة تلك الخبرات بالمقارنة مع خبرات التدعيم الأخرى التي يحصل عليها المرؤوس من بيئة العمل، وكذلك المؤثرات والقيود التنظيمية على القائد والتي تحد من سلطته وقدرته على تطويع المدعمات. فنجاح القائد في تطويع الحوافز يعتمد على القيمة النسبية لمصادر الثواب فنجاح القائد في تطويع العائد بالمقارنة مع مصادر التأثير الأخرى على المرؤوس، وعلى درجة اعتماد المرؤوس على القائد في الحصول على تلك الحوافز. أي أن هناك مصادر أخرى للحوافز في بيئة العمل تحد من المكانية تطويع القائد للمدعمات. فالتدعيم القيادي من جانب القائد هو مصدر واحد فقط من بين العديد من مصادر المدعمات التي يتعرض لها المرؤوس في فقط من بين العديد من مصادر المدعمات التي يتعرض لها المرؤوس في القائد السيطرة عليها) قد تنبع من المنظمة ككل أو من جماعة العمل أو من مصادر أخرى في بيئة العمل مثل عملاء المنظمة ككل أو من جماعة العمل أو من مصادر أخرى في بيئة العمل مثل عملاء المنظمة أو مشرفين آخرين.

ومن القبود الأخرى على ممارسة القائد للتأثير التدعيمي هي أن القائد يخضع هو نفسه أيضاً لتأثير التدعيم أو العقاب من جانب رئيسه الأعلى، فهذه المؤثرات من المستويات العليا قد تحد من قدرة القائد على تطويع مصادر الثراب والعقاب، ومن قدرته على تطويع الظروف البيئية التي يعمل في ظلها مرؤوسيه.

وأخيراً يتحدد تأثير القائد بالتأثير الذي يمارسه المرؤوس نفسه والقوة التي يحوزها . فمثل هذا التأثير وهذه القوة تحد من امكانية تأثير القائد على مرؤوسيه .

هذا وتقوم الفروض السابقة لنظرية الندعيم القيادي على مفاهيم ومبادئ التعلم والندعيم التي ثبت صدقها تجريبياً في بحوث النعلم، وكذلك على الكثير من ندائج البحوث التي أجريت في ميدان القيادة خلال السنوات القليلة الماضية. وتشير ندائج هذه البحوث إلى أن منغيرات الثواب والعقاب لسلوك القائد على النحو الذي تبرزه نظرية التدعيم تمكن من التنبؤ بدرجة أكثر صدقاً بسلوك المرؤوسين، عن تلك التي تقدمها النظريات الأخرى مثل نظرية فيدلر أو نظرية هاوس. كما يؤيد هذا الدراسات التي أجراها سيمز وسي الجي (Sims, 1977, Szilagy 1980) في الولايات المتحدة الأمريكية على أدا المرؤوسين.

وفي مصر تشير نتائج الدراسة التجريبية التي أجرتها راوية حسن (مدة (١٩٧٩) تحت السراف المؤلف، إلى أن معدلات أداء المرؤوسين (شدة دافعيتهم) ترتبط في علاقة طردية ذات دلالة احصائية بقيمة المدافع (الحوافز) التي يحصل عليها المرؤوسين من رؤسائهم، ودرجة شرطية هذه المدافع. كما تشير نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن المنظمات التي تستخدم أنظمة شرطية لحوافز قوية (ثواب وعقاب شرطي)، ويلتهج المديرون والمشرفون فيها في تعاملهم مع مرؤوسيهم ملهج الثواب والعقاب الشرطي، تحقق كفاءة وانجازاً أجلى عن تلك التي لا تشيع فيها مثل هذه الممارسات.

النظرية التكاملية لفعالية التأثير القيادي للمؤلف؛

تمانج ننارية التدعيم بعداً واحداً من أبعاد التأثير الذي يمارسه القائد على مرؤوسيه، وهو البعد المتمثل فيما يستخدمه القائد من ثواب أو عقاب يعطي خبرات مباشرة للمرؤوسين. وفي هذا تكمن جزئية نظرية التدعيم، فهي نظل التأثير الذي يمارسه القائد من خلال تطبيقه الفطي لحوافز أبجابية أو سلبية على المرؤوسين. لكن تأثير الرؤساء على مرؤوسيهم لا يمارس فقط من خلال ما يوفرونه من خبرات مباشرة للغواب والعقاب، وإنما يمكن لهم أيضاً

أن يؤثروا على مرؤوسيهم من خلال التأثير على مدركاتهم وتوقعاتهم وأهدافهم، ومن خلال التأثير على ملاحظة ومشاهدة ومحاكاة المرؤوسين للآخرين. وفضلاً عن هذا فإن هذا التأثير القيادي يمكن أن يتضمن أيضاً ما يوفره الرئيس لمرؤوسيه من امكانيات ومقومات (خامات، أدوات، معلومات، موارد، وقت... الخ) تيسر لهم مباشرة الأداء المطلوب.

وقد تبين للمؤلف خلال السنتين الأخيرتين أن أغلب النظريات المعاصرة التي تفسر فعالية التأثير القيادي مثل نظرية المسار والهدف لهاوس، وكذلك نظرية التدعيم القيادي المؤلف هي نظريات جزئية، تركز على أبعاد جزئية من التأثير القيادي. وتبين له أيضاً أن نقطة البدء في بناء نظرية أكثر شمولاً وتكاملاً للتأثير والفعالية القيادية، ينبغي أن تكون في تحليل مختلف العوامل التي توثر على سلوك الفرد بصرف النظر عن منبعها النظرى والمنهجي ويصرف النظر عن اختلاف المدارس الأكاديمية التي تفاولتها. فتحليل هذه العوامل وربطها في اطار متكامل، يمكن أن يمثل الأساس في مدخل ونظرية أكثر شمولاً، تحقق التكامل بين المداخل المختلفة للتأثير القيادي، فتحقيق التكامل بين المدخل المعرفي والادراكي الذي تمثله نظرية المسار والهدف والمدخل التعلمي التدعيمي الذي نمثله نظرية وبحوث التدعيم القيادي، يعطى أرضية فكرية جديدة لبحوث فعالية القبادة، ويفتح آفاقاً أوسع ندراسة التأثير القيادي وفعاليته. وكذلك فإن هذا التكامل يعطى فرصة أكبر وأوسع لاعادة النظر في هذا التراث المضطرب من برامج التدريب الموجهة لتنمية المهارات القيادية لدى الرؤساء والمشرفين والذى لم يحقق فعالية تذكر لأنه يفتقد الأساس النظري السليم. فمعظم برامج التدريب هذه تستند عادة إلى مفهوم جزئي للتأثير القيادي، وأغلبها ينطلق من فكرة أنماط القيادة التي ثبت عدم جدواها على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي أيضاً. وفيما يلي نعرض باختصار لأركان وعناصر النظرية التكاملية التي نشرت للمؤلف حديثاً (Ashour, 1980; Ashour, 1982)، والذي يمكن أن تعتبر تطويراً وتوسيعاً للمفاهيم التي احتوتها نظريته في التدعيم القيادي.

مسلمات النظرية،

نقترح النظرية التكاملية أن تكون نقطة البدء في تحليل وتفسير فعالية التأثير القيادي هي المتغير أو المتغيرات التابعة المتمثلة في سلوك المرؤوس. وتقوم النظرية على المسلمات التالية:

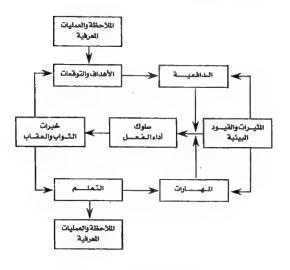
الله المرؤوس فينبغي أن تفسر متغيرات القيادة سلوك المرؤوس فينبغي أن يكون هناك تقابل Correspendance كامل بين محددات فعالية القيادة ومحددات سلوك المرؤوس. فمحددات فعالية القيادة ينبغي أن تشتق اشتقاقا مباشراً من محددات سلوك المرؤوس. أي أن المتغيرات الممثلة لسلوك القائد، والموقف الذي يمارس فيه القائد محاولات تأثيره، ينبغي أن تكون من نفس طبيعة المتغيرات المحددة لسلوك المرؤوس. فلا معنى لأخذ متغيرات السلوك المرؤوس. فلا معنى لأخذ متغيرات السلوك القائد مثل نمط قيادته. وما إذا كان هذا النمط مهتما بالانتاج أو بالعاملين، أو موجها ومنظما للغمل أم حساساً لمشاعر المرؤوسين... الغ، ما لم تتصل هذه المتغيرات المحددة للدافعية، والادراك، والقدرات، . الخ. وكذلك فإن متغيرات الموقف ينبغي أن تشتق من ذات المحددات. فلا معنى لأخذ متغيرات موقف مثل نوع العلاقة بين القائد والمرؤوسين، أو طبيعة المهمة... ما لم يمكن تبرير اختيار هذه المتغيرات على أساس نقابلها تقابلاً مباشراً مع محددات سلوك المرؤوس المطلوب النتبؤ

٢٠ كى يمكن تفسير الجوانب المختلفة لفعالية تأثير القائد فينبغى أن

تشمل محددات فعالية القيادة متغيرات سلوكية وبيئية، ومتغيرات معرفية أيضاً. فبناء نظرية متكاملة لفعالية القيادة يقتضي عدم الاقتصار على مدخل جزئي معين مثل المدخل البيئي التعلمي، أو المدخل المعرفي الادراكي، وإنما ينبغي الجمع بين المتغيرات والعلاقات التي تقدمها هذه المداخل، لأن كل واحد منها يفسر جزءاً فقط من الظاهرة الكلية المراد تفسير تأثير القائد عليها، الا وهي سلوك المرؤوس في العمل. وبناء عليه، وطالما أن محددات فعالية الميادة ينبغي أن تتقابل مع محددات سلوك المرؤوس، وحيث أن محددات سلوك المرؤوس تتضمن متغيرات وعوامل بيئية تعلمية وتاريخية، وتتضمن أيضاً متغيرات ذهنية ومعرفية ادراكية، فإن متغيرات القيادة ينبغي أن تشتق من كلا الدوعين من المتغيرات: البيئية التعلمية، والمعرفية الادراكية.

"- طالما أن سلوك القائد ينبغي أن يدرس من حيث تأثيره على سلوك أداء المرؤوس، فإن معايير فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من العمليات المحركة والمحددة لسلوك المرؤوس. فإذا كان سلوك المرؤوس المراد التنبؤ به وتفسيره هو سلوك أدائه العمل، فإن مؤشرات فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من المؤشرات السلوكية المعبرة عن دافعية المرؤؤس، والمعبرة عن اكتسابه لقدرات جديدة (تطمه). وبالمثل فإذا كان المراد تحديد تأثير القائد على رضا المرؤوس، فإن معايير فعالية القيادة ينبغي أن تشتق من العمليات المحركة المرؤوس، وأدراكه لعدالة النوالد... الخر.

نموذج لمحددات سلوك اداء المرؤوس؛ طالما أن التقابل بين محددات فعالية القيادة ومؤشراتها، ومحددات سلوك المرؤوس يعتبر أمراً ضرورياً، وأن متغيرات القيادة ينبغي اشتقاقها من نموذج متكامل يفسر أداء المرؤوس، فإن بناء هذا النموذج يعتبر نقطة بدء رئيسية. ولقد قدمت النظرية التكاملية نموذجاً لمحددات سلوك المرؤوس يجمع بين كلاً من المدخل البيدي التعلمي، والمدخل المعرفي الادراكي، ويأخذ في اعتباره ما تقدمه نظريات ونتائج بحوث التعلم، ونظرية التعلم الاجتماعي، وكذلك نظريات ونتائج بحوث علم النفس المعرفي Cognitive psychology. ويمكن تصوير هذا الدموذج التكاملي في الشكل البياني التالي:



محددات سلوك أداء المرؤوس وطق الشظرية التكاملية

ووفقاً للنموذج الذي يمثله الشكل البياني السابق، فإن سلوك أداء الفرد (المرؤوس) يتحدد بدافعيته ومهاراته (قدراته المكتسبة)، وأيضاً بالمثيرات والظروف البيئية التي قد تيسر أو قد تحد من امكانية قيام الفرد بسلوك أداء معين. وتتأثر كلاً من الدافعية، والمهارات المكتسبة بخبرات الثواب والعقاب المباشرة التي تعقب قيام الفرد بأنشطة وتصرفات معينة استجابة للمثيرات والظروف البيئية المحيطة، ويتحقق تأثير هذه الخبرات المباشرة على الدافعية من خلال متغيرات وسيطة تتمثل في الأهداف والتوقعات التي تتباور لدى الفرد نتيجة هذه الخبرات، وتتمثل أيضاً في النعام الذي يحدث الفرد عددما تتضمن ممارساته سلوكاً جديداً. هذه هي مصادر التأثير على الدافعية والمهارات من خلال الخبرات والممارسات المباشرة. لكن الفرد قد تتحرك دافعيته، وقد يكتسب مهارات جديدة (يتعلم) من خلال مصادر غير مباشرة تتمثل في ملاحظته للآخرين، ومن خلال العمليات المعرفية والادراكية التي تعبلور من خلالها أهدافه وتوقعاته، أو يتحقق بها تعلمه بالملاحظة واعمال الذهن، وفضلاً عن هذا وذاك، فقد تتفاعل المصادر المباشرة التأثير على الفرد المتمثلة في الممارسة والخبرة المباشرة، مع المصادر غير المباشرة المتمثلة في ملاحظة الآخرين، واعمال الذهن وتنشيط الادراك. فما قد يكتسبه الفرد من الخبرة المباشرة (أهداف وتوقعات أو تعلم) قد بقارنه بخبرات الآخرين، فيصحح بناء على هذه المقارنة حصيلة هذه الممارسة وناتج هذه الخبرة المباشرة.

هذا هو النموذج الذي تشتق منه النظرية التكاملية متغيرات سلوك القائد والموقف، وتستنبط منه أيضاً مسارات واستراتيجيات التأثير التي قد يستخدمها القائد في توجيه والتأثير على سلوك أداء المرؤوس. ووفقاً لهذا النموذج فإن تأثير القائد على أداء المرؤوس، أو على محددات مهارات المرؤوس (التعلم) أو على المثيرات والظروف البيئية . وهذا التأثير يمكن أن يأخذ مسارات ويتم من خلال استخدام استراتيجيات مختلفة . فقد يقوم القائد بتوفير فرص الممارسة والخبرة المباشرة للمرؤوس، وقد يقوم بتوجيه ملاحظة المرؤوس للآخرين ونمثله لسلوكهم . كما قد يقوم أيضاً بمزج الخبرات المباشرة التي يوفرها للمرؤوس بالخبرات غير المباشرة .

متفيرات فعالية القيادة ، تقترح النظرية التكاملية ، مثلها في ذلك مثل نظرية التدعيم ، أن بتم تقييم فعالية القيادة من خلال معايير تتصل اتصالاً مباشراً بمحددات أداء المرؤوس . لذلك فهي تقترح أن تقاس فعالية القيادة من خلال التأثير على دافعية المرؤوس، وعلى تعلمه لمهارات جديدة . وتستخدم النظرية التكاملية ذات المتغيرات التابعة لفعالية القيادة التي استخدمها نظرية التدعيم .

متغيرات سلوك القائد، تقترح النظرية أن يتم التعبير عن متغيرات سلوك القائد ليس في صورة تجميعية، كأنماط القيادة، وإنما في صورة أنشطة محددة تشتق اشتقاقاً مباشراً من محددات سلوك المرؤوس، وفق النموذج المقترح لهذه المحددات، والآتي بيان بعناصر سلوك القائد التي نقد حها النظرية :

١- سلوك التأثير من خلال توفير المارسة والخبرة الباشرة للمرؤوس:

ا- تطويع القائد للمثيرات والظروف البيئية: يمكن للقائد أن يؤثر في سلوك العمل للمرؤوسين بتطويعه للمثيرات والقيود والفرص الموقفية التي يتم النجاز الأعمال من خلالها؛ مثل فيام القائد بتصميم العمل المركل إلى المرؤوسين وتوزيع مهام العمل عليهم، وتصميم مسار تدفق العمل بين الأعمال المختلفة، وتصميم الظروف المادية والاجتماعية التي يمارس فيها المعل، وتوفير الموارد والامكانيات اللازمة للأداء.

ب- استخدام القائد للثواب والعقاب المباشرين ، يمكن للقائد أن يؤثر في خبرات الثواب والعقاب التي تعقب قيام المرؤوس بمهام العمل عن طريق تغيير نوع وقيمة الحوافز الايجابية والسلبية ، وربطها بسلوك محدد للأداء، وأيضاً عن طريق التحكم في الجدول الذي يعطى على أساسه الحافز.

- سلوك التأثير الادراكي والمعرفي من خلال توفير الخبرات غير
 المياشرة للمرؤوس:

 أ - شرح وايضاح القائد للمثيرات والفظروف البيئية، يحري هذا قيام القائد ببيان وتوضيح السلوك المطلوب من المرؤوسين والظروف المحيطة بهذا السلوك، ووضع أهداف انجاز العمل وتوضيح الموارد والامكانيات والعلاقات التي يتطلبها تنفيذ العمل.

ب-شرح وايضاح القائد الأنظمة الثواب والعقاب، يقوم القائد بتوضيح أنظمة الحوافز السلبية والايجابية المشروطة وذلك ببيان نوع وقيمة الحوافز وجداولها، ويمكن أن يحدث مثل هذا التوضيح لما مسبقاً في مرحلة سابقة لحدوث السلوك أو في مرحلة لاحقة عقب الممارسة.

ج- تيسير وتسهيل القائد لعمليات الملاحظة والاقتداء، ويتضمن هذا قيام القائد بتوجيه ادراك وانتباء المرؤوس لنموذج من السلوك يمكن له أن يقتدي به وشرح وتوضيح لآثار الثواب والعقاب التي قد تترتب على هذا السلوك في بيئة العمل. وقد يقوم القائد نفسه بدور القدوة لمرؤوسيه. كما قد يستخدم آخرين كنماذج بمكن الاقتداء بها.

٣- سلوك التأثير بالمزج بين الخبرات المباشرة والخبرات المعرفية ،

أ- شرح وايضاح القائد للمثيرات والظروف البيئية مع تطويعها، وينضمن
 هذا قرضيح القائد للمهام الذي يمكن اسنادها لكي نشفق مع نفضيلات

المرؤوس أو قدراته، وأيضاً توضيح الظروف البيئية لسلوك العمل مع تطويع هذه الطروف وتهيئتها.

ب-ريطالقائد لخبرات الثواب والمقاب بتوقعات المرؤوس، هذا لا يكتفي القائد بتطويع الحوافز التي يقدمها للمرؤوس بل يقوم أيضاً بشرح وتفسير طبيعة هذه الحوافز وشرطيتها وجداول تطبيعةها. ويمكن أيضاً القيام بمثل هذا التوضيح عقب قيام الفرد بالساوك في الحالات التي تحدث فيها فجوة زمنية بين قيام الفرد بالسلوك وحصوله على الحافز. وهو يربط أيضاً ما بين خبرات الثواب والحقاب المباشرة التي يقدمها للمرؤوس وتلك الخبرات التي يعده بها.

ج- ديط القائد للخبرات المباشرة بالخبرات المكتسبة بالملاحظة، ويتضمن هذا قيام القائد باتاحة الفرصة للمرؤوسين للتعلم من خلال ملاحظة الآخرين أو الاقتداء بهم. وقد يعطي القائد الثواب والعقاب مشروطاً بمدى تشابه ما يقومون به من سلوك مع سلوك المقتدى بهم. ويعمل القائد على أن يكون هناك توافق بين الخبرات غير المباشرة للمرؤوس والتي استمدها من خلال ملاحظة الآخرين والاقتداء بهم، والممارسات والخبرات المباشرة.

د - ريط القائد الأهداف الأداء بالخبرات المباشرة للمرؤوس، ويتصنمن هذا أن القائد الذي يضع أهداف الأداء للمرؤوس يقدم حرافز إيجابية للمرؤوس. عند تحقيقه لأهداف الإنجاز، وأن وضع تلك الأهداف قد يعتمد أيضاً على خبرات وممارسات الإنجاز السابقة للمرؤوس في مهام مماثلة.

ه- توفير القائد العلومات مجمعة مرتدة وعندما تكون خبرات المرؤوس بالثواب والعقاب أو بالممارسات لأنشطة العمل متفرقة ومتناثرة و فهنا يمكن للقائد أن يجمع هذه الخبرات المباشرة ويربط بينها ويوضح للمرؤوس دلالتها في اطار تجميعي بما ييسر للمرؤوس الاستفادة من المصيلة الكلية لهذه الخبرات المتفرقة .

الفروض والعلاقات التي تقترحها النظرية؛

تقدم النظرية التكاملية مجموعة من الفروض والعلاقات تدور حول المحاور المختلفة لتأثير القائد على أداء المرؤوس، وفيما يلي نعرض تلخيصاً للمضمون الرئيسي لهذه الفروض والعلاقات.

أولاً: تأثير القائد على دافعية المرؤوس:

١- التأثير على الدافعية من خلال توفير الخبرة الباشرة: تفسلر من النظرية أن تأثير القائد على دافعية المرؤوس من خلال توفيره لخبرات مباشرة، هو دالة لخصائص الحوافز الابجابية والسلبية التي يوفرها ويستخدمها القائد (قيمتها، شرطيتها، وجدولها) ولخصائص المثيرات والظروف البيئة التي يطوعها.

٧- التأثير على الدافعية من خلال توفير الملاحظة والخبرات الادراكية غير المباشرة، تفترض النظرية أن التأثير الادراكي والمعرفي للقائد على دافعية المرؤوس هو دالة لخصائص الأهداف التي توضع للمرؤوس وفق ما تقترحه نظرية تكوين الهدف للوك (Locke, 1968)، ولبيانه وتوضيحه للمثيرات والظروف المرتبطة بالعمل، وبيانه وتوضيحه وشرحه أيضاً لخصائص الحوافز المشروطة بالأداء، وللنماذج التي يوفرها للمرؤوس للاقتداء بهما (أحد هذه النماذج هو القائد نفسه) بما في ذلك الحوافز المشروطة التي تحصل عليها هذه النماذج.

٧- التأثير على الداهمية من خلال من الشبرة الباشرة بالاحظة والخبرات غير الباشرة بالاحظة والخبرات غير الباشرة تفترض النظرية أن استخدام القائد لأساليب عمن تطويع الخبرات المباشرة للمرؤوس مع مزجها في نفس الوقت بأساليب تأثير معرفية ولدراكية، يؤتي أثراً أقوى وأبقى على دافعية المرؤوس عن استخدام القائد لأي من هذه الأساليب بمعزل عن الأخرى.

ثانياً؛ تأثير القائد على تعلم الرؤوس لمهارات الأداء؛

1- التأثير على التعلم من خلال توهير الممارسات والخبرات البياشرة، تفترض النظرية أن معدل تعلم المرؤوس من خلال الممارسة والخبرة المباشرة هو دالة لطبيعة الممارسات والمثيرات والظروف التي يوفرها القائد ولخصائص الحوافز السلبية والايجابية المشروطة التي يستخدمها ولنمط استخدامه لها (مدى استخدامه لاجراءات التدرج التقريبي مثلاً).

٧- التأثير على التعلم من خلال توفير الملاحظة والمحاكاة والحبرات الادراكية غير المباشرة، تقترح النظرية أن تأثير القائد على تعلم المرؤوس الادراكية غير المائدة وتقليد الآخرين وبالخبرات المستفادة ذهنياً وادراكياً هو دالة لنماذج القدوة التي يوفرها للمرؤوس (بما في ذلك القائد نفسه) ولخصائص المثيرات والثواب والعقاب التي تعمل في ظلها هذه النماذج، وللتوجيهات والايصاحات التي يقدمها القائد عن المهام المطلوب اكتسابها وعن المثيرات والحوافز المرتبطة بها.

٣- التأثير على التعلم من خلال مزج المارسة والشبرة المباشرة بالملاحظة والشبرات غير اللباشرة، تفترض النظرية أن تعام المرؤوس يكون أسرع وأفوى عندما يقرن القائد توفير ممارسات وخبرات مباشرة باستخدام نماذج للاقتداء وبمخاطبة ادراك المرؤوس من خلال شرح وبيان المهارات المطلوب تعلمها.

ثالثاً، تأثير القائد على الظروف البيئية المسرة والعوقة للأداء :

تقترح النظرية أنّه بالإضافة إلى تأثير القائد على دافعية وتعلم المروس، فإنّ القائد يؤثر على أداء المروّوس من خلال ما يوفره من ظروف وامكانيات وموارد لازمة للأداء. فمن خلال اعطاء المرؤوس العمل الذي يتناسب وقدراته ومهاراته، وتوفير الموارد والمدخلات اللازمة لأداء العمل، وتوفير الخدمات المعاونة من الآخرين واللازمة لانجاز العمل، وتيسير قيام الغرد بأنشطة الأداء، يمكن للقائد أن يؤثر على أداء المرؤوس، وهذا التأثير قد يكون بتطويع هذه العوامل وتوفيرها، أو ببيان وتوفير المطرمات المتعلقة بها.

رابعاً: العوامل الشرطية والوقفية لتأثير القائك :

تقدم النظرية تطيلاً للعوامل الموقفية التي تضع حدوداً على ما بمكن للقائد أن يمارسه من تأثير، والتي تجعل هذا التأثير بتفاوت من ظرف لآخر ومن موقف لآخر. وقد فرقت النظرية بين ثلاث مجموعات من هذه العوامل:

 ١ - مقومات التأثير القيادي ، هذاك مقومات للتأثير القيادى تقترحها النظرية ، وهذه المقومات هي :

ا- عناصر النفوذ التي يتمتع بها القائد، وتشتمل هذه العناصر على سلطة الثواب والعقاب التي يحوزها القائد، ونفوذ الخبرة والمهارة التي يملكها، ومختلف الصلاحيات التي يحوزها بشأن تصميم العمل وتوزيعه وتحديد أهداف ومعايير الأداء وتقييم الأداء الفعلي، والنفوذ الذي يملكه تجاء رؤسائه وتجاء زملائه ومن هم في نفس موقعه القيادي في المنظمة. فكلما زادت عناصر النفوذ هذه كلما زادت دائرة تأثير القائد على مرؤوسيه.

ب- هرص تضاعل القائد مع مرؤوسيه ، لكي يمكن للقائد أن يمارس تأثيراً على مرؤوسيه ، فلابد من توافر حد أدنى من فرص التفاعل بين القائد والمرؤوس . فهذا التفاعل بينج للقائد أن يمارس محاولات تأثيره ، ويمكنه من أن يشخص المجالات التي يمكنه مباشرة تأثيره فيها . وقد يحد من فرص التفاعل هذه البعد الجغرافي لموقع مباشرة المرؤوس لعمله ، واتصاف العمل الذي يباشره المرؤوس ياستقلالية كبيرة ، أو عدم توافر فائض وقت لدى القائد للإشراف على المرؤوسين .

ج- توافر الموارد اللازمة الأداء؛ يحد من قدرة القائد على التغير، عدم توافر الموارد والمدخلات اللازمة للأداء، أو ندرتها النسبية لأسباب خارجة عن سيطرته.

د - القدرات والمهارات التشخيصية لدى القائد أد يكي يمكن القائد أن يباشر
تأثيراً قيادياً على دافعية المرؤوس أو تعلمه وعلى ظروف أدائه، فلابد أن
يملك القدرة على تفهم ظروف الموقف بما يمكنه من توجيه تأثيره إلى
المجلل الذي يتصف بنقص نسبي (انخفاض الدافعية مثلا) والذي يستأهل
توجيه محاولات تأثيره إليه، فلابد له من مهارات التعرف على حاجات،
ورغبات، ومشاعر، وقدرات، ومدركات مرؤوسيه، وتفهم الظروف الذي
يعملون فيها، حتى يتسق سلوكه ومحاولات تأثيره مع احتياجات الموقف بما
يعملون فيها، حتى يتسق سلوكه ومحاولات تأثيره مع احتياجات الموقف بما
يعظم من تأثيره على أداء المرؤوس.

٧- مصادر للتأثير لا تنبع من القائد : هناك مصادر أخرى للتأثير على سلوك المرؤوس خلافاً لنلك التي تنبع من القائد، وهذه المصادر البديلة قد تكون متسقة مع التأثير الذي يمارسه القائد وقد تكون متعارضة معه . وقد تناول كير وجيرمير (Kerr & Jermier, 1978) تحليل هذه البدائل على أساس أنها قد تنبع من المرؤوس نفسه ، أو من طبيعة العمل ، أو من المنظمة ككل . وتحلل النظرية التكاملية مصادر التأثير البديلة والمتنافسة مع التأثير القيادي إلى الآتي :

ا - مصادر غير قيادية التأثير علي دافعية المرؤوس؛ وتشمل هذه المصادر الموافز الكامنة في أداء العمل أو التي تنبع من نظام العمل أو من أفراد آخرين في بيئة العمل كالزملاء والعملاء والمرؤوسين والرؤساء. وهناك مصادر أخرى للتدعيم خارج بيئة العمل لا تخصع أسيطرة وتحكم القائد مثل الزملاء

السابقين والأصدقاء الخارجين، هذا بالإضافة إلى الأهداف والتوقعات المكتسبة من خلال خيرات العمل السابقة أو من خلال معلومات أو مدركات مستمدة من مصادر أخرى غير القائد مثل الزملاء، الرؤساء الآخرين، ونظام العمل.

ب-مصادر غير قيادية التأثير علي تعلم المرؤوس: وتشمل هذه المصادر برامج التدريب التي تقدمها المنظمة التي تهدف إلى تنمية مهارات المرؤوسين، والخيرات التي يستمدها المرؤوس ذانياً من مصادر تنظيمية أخرى، والتوصيات والتعليمات التي يقدمها أفراد آخرين في بيئة العمل.

ج- مصادر غير قيادية للتأثير على المثيرات والظروف البيئية، ونشتمل هذه المصادر تصميم تكاولوجيا الأداء وتعريف نظام العمل وتوفير المدخلات المطلوبة له، بالإضافة إلى التسهيلات والمدخلات والموارد التي يمكن المصول عليها من أطراف أخرى في بيئة العمل.

٣- العوامل المجيدة تتأثير القائد، هذاك بعض الظروف الذي إن تواجدت قد تغرغ مختلف مصادر التأثير الذي تجيء من بيئة العمل (بما في ذلك مصادر التأثير القيادي) من قوتها وفعاليتها. فمثلاً عندما لا يمثل العمل جزءاً رئيسياً من الاهتمامات الحياتية للمرؤوس، وعندما لا يعتمد المرؤوس على العمل في اشباع حاجاته، فإن محاولات تحريك دافعية المرؤوس أو التأثير على على تعلمه للمهارات المطلوبة للعمل قد تبوء بالفشل نتيجة مشاعر الحياد واللامبالاة الذي يشعر بها المرؤوس تجاه العمل. وقد يتم تحييد محاولات تأثير القائد تجاه المرؤوس بحيث لا تؤتي فعاليتها، عندما يتمتع المرؤوس نفسه بنفوذ في المنظمة تجعله لا يعباً كثيراً بمحاولات التأثير الذي يمارسها القائد، لقدرته على تغريغ هذه المحاولات وتحييد أثرها تجاهه.

القيادة بالمشاركة ،

تمثل عملية اتخاذ القرارات بعداً هاماً من أبعاد الوظائف التي يقوم بها من يشغلون مواقع قيادية، ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في المنظمات نظراً لأن أداء المنظمة يترقف على صنع مختلف القرارات ووضعها موضع التنفيذ، ثم متابعتها والرقابة عليها، ويعتبر دور المدير كممانع القرارات دوراً في هذا الصدد، فالكثير من الأنشطة والمهام التي يمارسها المدير تضمن عملية صنع قرارات يمثل بعضها قرارات استراتيجية كقرارات التخطيط ورسم السياسات التي تضعها الإدارة العليا، ويمثل البعض الآخر قرارات نفيذية تتعلق بالتنسيق، وحل المشكلات، وتصميم مهام العمل للمرؤوسين، وتوزيع الحوافر عليهم وغير ذلك.

وفي كل الحالات التي يصنع فيها القائد أو المدير قراراً ما فإنه يواجه أحد اختيارين: فإما أن يصنع القرار بنفسه وبمعزل عن الآخرين، وإما أن يشرك معه أفراد آخرين بدرجة أو بأخرى في عملية صنع القرار. لقد شغلت مشكلة تحديد الدرجة المناسبة للمشاركة والتفويض اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين خلال الثلاثين سنة الماضية. وتكون نتاجاً للبحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال حصيلة من المعرفة العلمية جديرة بالدراسة والتحليل. وسنتناول في هذا الفصل أهم عناصر هذه الحصيلة.

درجات الشاركة . .

هناك درجات متفاوتة من المشاركة يمكن للقائد أو المدير أن يتيصها لمرزوسيه. وتتأثّر هذه الدرجات بالأسلوب أو الطريقة التي يستخدمها القائد أو المدير في صياعة قراراته.

وقد قام تاننبوم وشميت (Tannenbaum & Schmidt, 1957) بتحليل

المستويات أو الدرجات المختلفة للمشاركة التي يتيحها القائد أو المدير للمرؤوسين في صنع القرار. ووفق تحليلهما فهناك سبع مستويات أو درجات مختلفة للمشاركة. ويعرض "تاننبوم" وشميت" لهذه الدرجات باعتبارها تمثل أنماطاً مختلفة من القيادة أو الإدارة، تتفاوت فيما تتيحه للقائد من سلطات، وما توفره للمرؤوسين من حريات. ونعرض لكل من هذه الدرجات أو الأنماط فيما يلى:

١- صتح الرئيس للقرار ثم تبليغه الرؤوسيه: يقوم ألرئيس هذا بصنع القرار منفرداً، ثم يبلغه الرؤوسيه. ولا تحتوي عملية التبليغ على أية محاولة من قبل الرئيس لشرح أسباب القرار، أو لقناعهم به، أو استمائتهم لقبوله.

٧- صنع الرئيس للقرار ثم شرحه لمبرواته: هنا لا يكتفي الرئيس بمجرد اعدام المرؤوسين بالقرار، وإنما يصاول أن يبيع القرار لهم، بأن يشرح مبرراته وملابساته ويستميلهم لقوله. وهو يعمد إلى التخفيف من وقع انفراده بالقرار، خوفاً من احتمالات مقاومة المرؤوسين للقرار وعدم تعاونهم في تنفيذه بأن يبرر لهم أسبابه ويبين لهم ميزاته.

٣- صنع الرئيس للقرار، شهدعوته لاجراء حوار حوله ، يقوم الرئيس في هذه الحالة بعد صنعه للقرار، بفتح حوار مع المرؤوسين، يتعرف على استفساراتهم بشأن القرار وآثاره . وهو يرد على هذه الاستفسارات محاولاً إزالة مخاوفهم ومحاولاً للتأكد من فهمهم واستيمايهم واقتناعهم بالقرار .

استم الرئيس لقوار ميدئي، مع ترك المجال مفتوحاً لامكانية تغييره،
 يقوم الرئيس هذا بالمبادأة بتشخيص المشكلة، وتحديد عدد من بدائل الحلول وتحديد أنسب هذه الحلول (القرار المبئي)، وفي عرضه للأمر على مرؤوسيه، يتيح لهم أن يمارسوا تأثيراً على القرار النهائي، من خلال ما يدلوا

به من آراء ووجهات نظر أو معارضة لهذا القرار المبدئي قد تدفع الرئيس إلى تعديل القرار أو اختيار غيره من البدائل، لكن للرئيس هنا سلطة البت النهائي في الأمر وتحديد ما إذا كان القرار المبدئي سيعدل أم لا.

٥- عرض الرئيس للمشكلة، ودعوته المرؤوسين للتقدم بمقترحات وحلول، يعرض الرئيس في هذه الحالة المشكلة محل القرار على المرؤوسين، ويسألهم أن يشخصوها، ويحددوا أسبابها، ويقترحوا حلولاً لها. وقد يتيح الرئيس فضلاً عن هذا للمرؤوسين فرصة أن يقيموا مختلف الاقتراحات والحلول المعروضة. ويختار الرئيس بعد ذلك الحل أو القرار من بين ما عرضه عليه المرؤوسون من بدائل واقتراحات.

"- تعديد الرئيس للمشكلة، وللقيود على حلها، وتمويض الأمر للمرؤوسين للوصول للقرار من خلال مشاركته معهم؛ يقوم الرئيس في هذه الحالة بتحديد المسكلة، وتحديد الاطار والحدود التي ينبغي أن يلتزم بها الحل الذي يتم الوصول إليه، وهو يشارك المرؤوسين في عملية صنع القرار ليس من خلال فرضه لرأيه، وإنما من خلال مشاركته معهم في المناقشة والمداولة، وقيامه بدور المنسق في اجتماعات المناقشة التي يعقدها معهم.

٧- تفويض الأمر للمرؤوسين لتشخيص المشكلة والوصول إلى قرار القوم الرئيس هذا بتفويض الأمر برمت المرؤوسين بدءاً من تحديد المشكلة أو المشكلات وتشخيصها ، إلى تحديد بدائل الحلول ، ثم الوصول إلى القرار النهائي . فهذا التفويض يتضمن كل مراحل صنع القرار . ويكون القرار الذي يصل إليه المرؤوسين نهائياً ويقوم الرئيس عادة - كما في الحالة السابقة (٦) - بوضع الأهار أو الحدود التي يصنع القرار في دائرتها . وقد يشارك الرئيس في اجتماعات المداولة والمناقشة التي يعقدها المرؤوسون، وقد لا يشارك . فإن شارك في هذه الاجتماعات، فإن دوره يقتصر على التنسيق يشارك . فإن شارك في هذه الاجتماعات، فإن دوره يقتصر على التنسيق

والتوفيق بين الانجاهات والآراء المختلفة، وليس محاولة فرض الرأي أو التأثير على المرؤوسين.

وجهات النظر المؤيدة والعارضة للقيادة بالمشاركة ،

يرى البعض أن اشراك المرؤوسين في صنع القرار، باناحة الفرصة لهم لكي يمارسوا قدراً من التأثير في هذا الشأن، يرفع من مستوى رضاهم، ويزيد من دافعيتهم للأداء. ويرى آخرون أن للمشاركة مساوئ وعيوب، وأن هناك "ظروفاً وحدوداً لاستخدامها".

الأثار الايجابية للمشاركة،

يرى مؤيدر المشاركة أنها ترفع من مستوى رضا المرؤوسين وتزيد من دافعيتهم للأداء للأسياب الآتية (Yukl, 1981) :

- ١ تحقق المشاركة فهم المرؤوسين للقرار، وقبولهم له، وبالتالي فهي تؤدي إلى إزالة مخاوفهم، بما يضعف من مقاومتهم المحتملة للقرار. فما قد يشعر به المرؤوسون من قلق بشأن الآثار التي يمكن أن تترتب على قرار ما، يتبدد من خلال استيضاح الأمر والتعرف على طبيعة القرار والآثار المترتبة عليه.
- ٧- تؤدي المشاركة إلى زيادة النزام Commitment المرؤوسين بتنفيذ القرار وحماسهم لهذا التنفيذ. ومرجع هذا الالتزام والحماس هو شعور المرؤوسين عندما يشاركوا في القرار مشاركة حقيقية بأن هذا القرار قرارهم، لأنه وليد مشاركتهم واسهامهم.
- ٣- تحقق المشاركة استيعاب المرؤوسين لأهداف القرار، وتفهمهم البرنامج
 تنفيذه، وبالتالي فهي تيسر التنفيذ الفعال للقرار، والتطبيق المرن له.

- ٤ تمكن المشاركة من تعرف المرؤوسين تعرفاً صحيحاً على الحوافر الإيجابية والسلبية المشروطة بالأداء الفعال. فالمشاركة تتيح لهم هذه المعلومات، وتديح الإجابة على تساؤلاتهم بشأن نظم الثواب والعقاب التي تستخدمها المنظمة، وهي بذلك تزيد من دافسيتهم للأداء الفعال.
- م- نتيح المشاركة اشباع الحاجات العليا للأفراد والتي تتمثل في الاستقلال،
 "والشعور بالذاتية"، والانجاز. وفضلاً عن هذا فالمشاركة نجعل العمل
 أكثر إثارة واشباعاً.
- ٦ عندما تتم المشاركة من خلال أسلوب يعتبره أفراد الجماعة مشروعاً مثل عقد اجتماعات المناقشة، وإدارة المناقشة بأسلوب ديمقراطي، وفتح فرصة للحوار الحر... الغ، فإن الجماعة قد تمارس ضغرطاً على أفرادها لزيادة قبول الأفراد للقرار، أو الحقيق اذعائهم وإضعاف مقاومتهم له.
- ٧ تمكن المشاركة الجماعية، من زيادة فرص التعاون بين الأفراد لحل
 المشكلات المشتركة وزيادة الفهم المتبادل وتيسير فرص التنسيق بينهم،
 وكذلك تقوية وتنمية روح الفريق.
- ٨- يمكن للرئيس أن يستخدم المشاركة في بعض الحالات كوسيلة التفاوض والمساومة وللاتفاق على التنازلات المتبادلة بينه وبين مرؤوسيه.
- ٩- يمكن للمشاركة أن تسهم في زيادة كفاءة القرار عندما يملك المرؤوسون من الخبرة والمعلومات والدراية بواقع الممارسة ما قد لا يكون متاحاً للرئيس. فإذا استطاع الرئيس أن يستميل مرؤوسيه في أن يتعاونوا جميماً للوصول إلى قرارات أفضل، فإن مجمع الخبرة والمعلومات الذي يتوافر من خلال المشاركة يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة القرار.

الأثار السلبية للمشاركة:

يرى معارضوا المشاركة أن هناك آثاراً سلبية تترتب على المشاركة. وأن هناك حدوداً لفعالية اشراك المرؤوسين في صدع القرارات، بما يوجب الحذر في تطبيقها، وتتمثل هذه الآثار في الآتي :

- ١- تستغرق القرارات التي تصنع بطرق ديمقراطية تعتمد على المشاركة
 وقداً أطول عن تلك التي تصنع انفرادياً بواسطة الرئيس، لذلك فإن
 أساليب المشاركة لا تصلح في حالات الطوارئ والأزمات التي تتطلب
 قرارات سريعة.
- ٢- قد يؤدي اشراك الرئيس امرؤوسيه في مجال معين، إلى زيادة طموح وانساع توقعات المرؤوسين إلى المشاركة في مجالات أخرى لا تناسب طبيعتها اشراكهم فيها. وبهذا قد يجد الرئيس نفسه في موقف نزاع مع مرؤوسيه إذا ما حاول ايقاف طموحاتهم للمشاركة في مختلف القرارات.
- ٣- قد تترك المشاركة انطباعاً لدى المرؤوسين بأن الرئيس يعد لاشراكهم نتيجة قلة خبرته، وضعف مبادأته، وضعف ثقته بقراراته. فإذا تكون لدى المرؤوسين انطباعاً بضعف الرئيس، فإن قدرته على التأثير عليهم ستضعف وتتقلص.
- ٤- إذا لم تتوافر الخبرة والمهارة الكافية لدى المرؤوسين، أو إذا لم يتوافر لديهم الاهدمام الكافي بالمشكلة محل الدراسة، أو إذا كانت أهدافهم متعارضة مع أهداف الرئيس أو أهداف المنظمة، فإن اشراكهم في صنع القرار قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة هذا القرار.
- ٥- تؤدي المشاركة إلى شيوع المسئولية، وإلى صعوبة تحديد من يستحق الثناء ومن يستحق اللوم. فالقرار الذي يتخذ في اطار الجماعة كثيراً ما

يحري درجة عالية من المجازفة والمخاطرة ننيجة شيوع المسئولية. وعندما يكون القرار المتخذ هو حصيلة ونناجاً لمشاركة أكثر من فرد فإن تحديد تصيب كل فرد من المسئولية لتحديد الثواب أو العقاب الذي يستحقه يصبح أمراً صعباً.

آ- يتوقف نجاح المشاركة التي تتم في صورة جماعية على مهارة الرئيس في إدارة الاجتماعات التي تعقد بغرض تشخيص المشكلة، واستعراض البدائك، وتقييم الحلول، ففي الحالات التي قد لا يملك الرئيس المهارات اللازمة لإدارة هذه الاجتماعات، فإن الآثار والنتائج التي يتم الوصول إليها بالمشاركة قد تكون أسوأ من تلك التي يتم الوصول إليها بأسلوب القرار المنفرد.

شروط تتحقق فعالية الشاركة:

تعطي البحوث التي أجريت على آثار المشاركة نتائج متصارية عن فعاليتها. فهناك بحوث تشير نتائجها إلى أن اشراك المرؤوسين في صنع القرارات يزيد من دافعيتهم وإنتاجيتهم، ويحسن من انجاهاتهم النفسية، وهناك بحوث أخرى تشير إلى عدم تحقق مثل هذه الآثار. وهذا التصارب في النتائج يفسر بدرجة كبيرة لماذا تختلف وجهات النظر حول الأخذ بفكرة مشاركة المرؤوسين في صنع القرارات.

ويرجع التناقض في نتائج بحوث المشاركة، والنصارب في وجهات النظر حول فعاليتها، إلى أن هناك شروطاً وظروفاً معينة هي التي تحدد درجة وطريقة المشاركة المناسبين، ويحدد التوافق بين درجة وطريقة المشاركة وطبيعة الظروف والمواقف (الشروط) التي تطبق المشاركة في ظلها فعالية النتائج التي يمكن أن تحققها المشاركة. ونعرض فيما يلي للشروط المحددة لفعالية المشاركة والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند تقرير درجة وطريقة المشاركة المناسبين (Anthony, 1978; كالمساركة المتابين (Tannenbaum & Schmidt, 1957; Strauss, 1977; Yukl, 1981)

١- أن يملك القائد سلطات وصلاحيات هي مجالات هامة، حتى يمكن القائد أن يشرك مرؤوسيه في عملية صنع القرار، فلابد أن يملك السلطة والمسلاحية لصنع قرارات ذات أهمية. فمن يشرك القائد مرؤوسيه فيه لابد وأن يقع صنمن ما يملك الصلاحية والسلطة بشأنه. ولكي يستطيع أن يحرك حماسهم المشاركة فلابد وأن يكون هذا الذي يشركهم فيه يحوي حدى وأهمية.

٧- الا يصنع القرار تحت ضفط السرعة وضيق الوقت، لا تناسب المشاركة ظروف الطوارئ والأزمات. ففي هذه الظروف يكون عامل الزمن ملحاً وتكون السرعة في صنع القرار أحد عوامل نجاحه. فالبطء النسبي الذي تتسف به القرارات التي تصنع بالمشاركة، تجمل المشاركة أكثر مناسبة عندما لا تكون السرعة في صنع القرار صنمن معايير الفعالية.

7- تواهر الشيرة والمعرفة الدى المرؤوسين، يكون الأشراك المرؤوسين آثاراً إيجابية عندما يصيف هؤلاء المرؤوسين من الخبرة والمعرفة والمعلومات ما لا يكون متوافر الدى الرئيس بحكم عدم احتكاكه بواقع الممارسة وبميدان التطبيق. وتزياد فرصة اسهام المرؤوسين بخبراتهم ومعلوماتهم عندما تزداد صعوبة وغموض المشكلة. فالمشاركة تعتبر أحد الوسائل التي يمكن أن يستخدمها الرئيس لتبسيط المشكلة وإجلاء غموضها.

٤- رغبة المرقوسين في المشاركة ؛ لا يمكن أن تتحقق فعالية المشاركة ما لم
 يتوافر لدى المرؤوسين الدافعية والرغبة للتعاون مع الرئيس في صنع القرار.

وقد يضعف من هذه الدافعية عدد من العوامل مثل مشاعر الكراهية التي قد يحملها المرؤوسون لرئيسهم، أو عدم رغبتهم في تبديد وقتهم وجهدهم فيما يعقد من اجتماعات، أو اعتقادهم بأنه لا جدوى من مقترحاتهم لأن الرئيس لن يعيرها في النهاية أي اهتمام، أو عدم استعدادهم لتحمل المسئولية، أو عدم اقتناعهم بالأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها، أو ضعف نزعات الاستقلالية والثقة بالنفس لديهم.

٥- ثقة القائد في جدوى مشاركة المرؤوسين، لكي تحقق المشاركة آثاراً إيجابية فلابد أن يعززها اعتقاد القائد في فعالية مشاركة مرؤوسيه، فالرئيس الذي لا يعتقد أن مرؤوسيه يملكون المعرفة، أو الخبرة، أو المبادأة، أو الابتكار، أو الحماس والرغبة، لا ينتظر أن يسألهم العون في صنع القرارات. لهذا فإن أساليب المشاركة تؤتي ثمارها عندما يمارسها رئيس يتحمس لها، ويعتقد في جدارلها، وينقل إلى مرؤوسيه ثقته في قدراتهم ودافعيتهم.

- مهارة القائد في استخدام أسائيب الشاركة ، يتطلب استخدام أسائيب المشاركة توافر مهارات خاصة لدى القائد مثل مهارات تشخيص المواقف التي يكرن للمشاركة بها جدوى، وتحديد مستوى المشاركة الممكن توفيره ، وكذلك كيفية الحصول على مشاركة فعالة من المرؤوسين ترفع من كفاءة القرار الذى أسهم فيه المرؤوسين، وتنمي من قبولهم لهذا القرار. خذ مثلاً المشاركة الجماعية التي يقوم فيها القائد بدور المنسق في الاجتماعات التي تعقد لهذا الفرض. أن مهارة القائد في إدارة الاجتماع، وفي تشجيع الأفراد على ابداء رأيهم بحرية، ودفع المناقشة في الاتجامات المثمرة، والتوفيق بين الآراء المتعارضة ، واستمالة الأغلبية والأقلية في الجماعة على تفهم بعضهم الابتوق، أن تضر اجتماعات الوضيرات ينبغي أن يحوزها القائد، ويدونها لا يتوقع أن تضر اجتماعات المشاركة عن نتائج إيجابية.

النظرية العيارية افروم ويتون،

تتعلق هذه النظرية بسلوك المشاركة والتفويض الذي يمارسه القائد. وخلافاً للنظريات والنماذج السابقة التي يظب عليها طابع وصف ما هو كان بشأن سلوك القائد والنتائج المترتبة عليه، فهذه النظرية تقدم ما يبنغي أن يسكه القائد، أي تقدم أنماطاً معيارية للتصرفات القيادية وقد هذه النظرية فيكتور فروم وفيليب يتون في سنة ١٩٧٣ (٧٠٥m & ١٩٧٣ في كتاب بعنوان «القيادة وصنع القرار» Yetton, 1973 في كتاب بعنوان «القيادة وصنع القرار» كودنها النظرية المنظرية المنطرية المعيارية المحيارية المحيارية المحيارية المنظرية في امتداد المنافق المستخدم في تكرينها وصياغتها، فهذه النظرية هي امتداد المعاصر السلوكي الحاسم الذي ينبغي أن يتم التركيز عليه في التحليل العنصر السلوكي الحاسم الذي ينبغي أن يتم التركيز عليه في التحليل الموقفية في دراسة القيادة . فالبدائل التي يختار من بينها القائد تتحدد وفق ما الموقفية في دراسة القيادة . فالبدائل التي يختار من بينها القائد تتحدد وفق ما التوي يصنع القرار بشأنها.

إن من يعرأ كتاب فروم ويتون بلحظ يوضوح التأثير الذي تركه نورمان مساير Norman Maier من جامعة متشجن على المحاور الرئيسية التي استخدمها فروم ويتون في صباغة النظرية. فمحاور كفاءة القرار وقبول المرؤوسين له، وكذلك درجات المشاركة التي يتبحها القائد للمرؤوسين، وأيضاً طبيعة المشكلات، وغير ذلك مما احتوته النظرية، كلها مفاهيم استخدمها "ماير" منذ أواتل الخمسينات في كتاباته ودراساته وأيضاً في بحوثه عن القيادة، لكن هذه المفاهيم ونتائج البحوث المرتبطة بها كانت شتاتاً مبعثراً لا يربط بينها بناء نظري، وقد ظلت هذه المفاهيم ونتائج البحوث

المرتبطة بها تبحث عمل يجمعها ويريط بينها، إلى أن جاء "فـــروم" بالاشتراك مع "يتون" فقاما بمهمة التنظير هذه، وصاغا بذلك النظرية المعيارية للقرارات القيادية، واضح إذن أن النظرية المعيارية، تحدد ما ينبغي على القائد أن يقوم به من تصرفات ويصفة محددة، في كل موقف يواجهه القائد، فهي تحدد ما يتبغي على القائد أن يختاره من بدائل بشأن التصرف المناسب لكل موقف من المواقف.

وتستخدم النظرية في تحديدها للأنماط الملائمة التصرف من قبل القائد، خمسة أنماط رئيسية للقيادة، وسبعة مواقف، معيارين يمكن أن يقاس نجاح القرارات على أساسهما، وأربعة عشر نوعاً من أنواع المشكلات التي تصنع بشأنها القرارات، وسبع قواعد لتحديد نمط القيادة المناسب أو الواجب إنباعه.

فالنظرية تستخدم إذن نمط القيادة كمتغير، وتعزجه بمتغير مركب للموقف رنوع المشكلات، وتستخدم قواعد معيارية لتحديد النمط المناسب في كل مزيج معين من خصائص الموقف. وبالتالي فإن الغرض المنمني الذي تحديه النظرية هو أن فعالية القيادة مقاسة بالمعيار المشتق من طبيعة المشكلة (معيار كفاءة القرار، أو قبول المرؤوسين للقرار المتخذ، أو كليهما) تتحدد بمدى تناسب نمط القيادة المتبع مع ظروف الموقف وفق ما تقترحه هذه النظرية.

هذا، ويمكن ايصاح كل عنصر من العناصر التي تحتويها وترتكر عليها هذه النظرية في الآتي :

معايير تجاح القراره وقفًا للنظرية المعيارية ترد المعايير التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح حل المشكلة تنظيمية معينة إلى معيارين رئيسيين هما:

كفاءة العلى وقب ول الأفراد له، فمعيار الكفاءة يتعلق باعتبارات موضوعية مثل التكلفة ، الايراد ، الوفر ، الانتاجية ، الوقت ، الابتكار أو ما شابه ذلك . أما معيار قبول الأفراد فهو يتعلق بدرجة رضاهم عن القرار المتخذ ، أو درجة تحمسهم له ، أو درجة الاشباع الذي يحقق القرار لهم ، أو درجة الوئام الذي يترتب على القرار في علاقاتهم بالمنظمة أو بالمشرف أو ببعضهم البعض . . . أو ما شابه ذلك من الاعتبارات والآثار التي تتعلق بجوانب نفسية أو اجتماعية للأفراد الذين يؤثر فيهم القرار أو يقومون بتنفيذه . وقد يكون المعيار الكفاءة ، فول حالات أخرى قد يكون معيار القبول . وفي بعض الحالات قد يقاس نجاح القرار أو الحل بمزيج من المعيارين: الكفاءة والقبول معا نتيجة لأن خاح القرار أو لأن تحقيق أحدهما يتوقف على تحقيق الآخر .

انمائة القسيدة، تقترح النظرية سبعة أنماط بديلة لسلوك القائد في مواجهته المشكلة ما. وهذه الأنماط تعرف الطريقة التي يسلكها القائد في مواجهته للمشكلة، أي الطريقة التي يسلكها في ايجاد حل للمشكلة. وتتفارت طرق الوصول إلى الحل أو القرار من حيث درجة انفراد القائد بالقرار أو درجة اشراكه للمرؤوسين في الوصول إلى هذا الحل أو القرار.

والأنماط السبعة التي ترتكز عليها هذه النظرية هي :

الشمط الأول: يصنع القائد القرار منفرداً في ضوء المطومات المتاحة لديه عن المشكلة.

النمط الشاقي: يقوم القائد بجمع البيانات الضرورية من المرؤوسين ثم ينفرد هو بصنع القرار - وفي هذا النمط قد يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة التي يجمع منهم البيانات بشأنها ، أو قد لا يعلمهم بذلك . المنمط الثاثث، يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة بصفة فردية (كل مرؤوس على حده)، ويحصل على آراء ومقترحات كل مرؤوس منهم. فهنا لا يكتفي القائد بتجميع معلومات وإنما يأخذ آراء ومقترحات المرؤوسين، وبعد ذلك ينفرد بصنع القرار النهائي.

المنمطالرابع: يقوم القائد بإعلام المرؤوسين بالمشكلة كجماعة كأفراد. ويحصل على آرائهم ومقترحاتهم كجماعة. وبعد ذلك ينفرد هو بصنع القرار النهائي.

النمط الغسامس؛ يقوم القائد باعلام المرؤوسين بالمشكلة كجماعة، ويجمع آرائهم والبدائل التي يقترحونها، ويقود عملية تشاورهم ومناقشتهم لكي يقيموا المقترحات المختلفة التي قدموها، ويصلوا في النهاية إلى انفاق حول الحل أو القرار المختار. فمهمة القائد هي أن يكون قائداً للاجتماعات التي تتم فيها مناقشات دون أن يحاول القائد التأثير على الجماعة في قبول وجهة نظر أو رأي أو حل معين، والقائد هنا يقبل ما يصل إليه انفاق الجماعة. واجماعها، ويقوم أيصناً بتنفيذه طالما أنه بحظى بتأييد واتفاق الجماعة.

أبعاد الموقف: "يحدد "فروم و"يتون" أبعاد الموقف من خلال سبعة أسئلة. والإجابة على كل سوال من هذه الأسئلة تحدد بعداً من أبعاد الموقف. وهذه الأسئلة (بعد اعادة صياعتها) هي:

١- هل يمثل معيار كفاءة القرار معياراً هاماً للنجاح، من حيث وجود حل
 أو قرار أكناً أو أكثر رشداً من الحاول أو القرارات الأخرى البديلة؟

٧- هل المعلومات المتاحة للقائد تكفي لصدم قرار عال الكفاءة؟

٣- هل المشكلة واصحة للقائد من حيث أبعادها وعناصرها؟

٤- هل يعتبر قبول المرؤوسين للقرار المتخذ عنصر حيوياً وحاسماً في
 تنفيذ القرار؟

 هل هذاك تأكد نسبي أن انفراد القائد بصنع القرار سيلقى قبولاً من المرؤوسين؟

٦- هل يتبنى المرؤوسين الأهداف التنظيمية التي يراد الوصول إليها من
 حل المشكلة أو اعتبارات الكفاءة أو صنع القرار؟

 ٧-هل هذاك احتمال المشأة نزاع وتعارض بين المرؤوسين نديجة للقرار المتخذ؟.

قواعد اختيار النمط القيادي الملائم؛ تقدم النظرية سبعة قواعد معيارية لتحديد النمط القيادي الملائم لكل مزيج من خصائص الموقف، وهذه القواعد نقوم على مبدأ استبعاد الأنماط غير الملائمة لكل نوع من أنواع المواقف. وهذه القواعد هي:

۱- قاصدة المعلومات؛ إذا كان معيار كفاءة الحل أو القرار مهماً، لكن القائد لا يملك المعلومات أو الخبرة لحل المشكلة بنفسه واتخاذ قرارات بشأنها، فإن انفائد بصنع القرار القائد بصنع القرار يجب استبعاده باعتباره تصرفاً غير ملائم (استبعاد نمط القيادة الأول). فالانفراد بصنع القرار هنا فيه تضحية محتملة بمعيار الكفاءة التي يازم لتحقيقها حصول القائد على المعلومات والخبرات المتصلة بالمشكلة من مرؤوسيه.

٧- قاعدة الثقة، إذا كان معيار كفاءة الحل مهماً، لكن المرؤوسين لا يمكن الثقة في أنهم سيسعون لتحقيق الأهداف التنظيمية في حلهم للمشكلة، فإن تفويض صنع القرار لهم يكون تصرف غير ملائم وينبغي استبعاده (استبعاد نمط القيادة الخامس).

٣- قاعدة عدم وضوح عناصر الشكلة ، عندما يكون معيار كفاءة الحل
 مهماً ، لكن القائد ليست لديه الخبرة بأبعاد المشكلة ولا يعرف ما هي

المعلومات المطلوبة لحل المشكلة أو أين توجد هذه المعلومات، فإن الطريقة المناسب اتباعها هذا ينبغي أن توفر هذه المعلومات، وتوفرها أيضاً بأسلوب فعال وتتمثل هذه الطريقة في توفير فرص تفاعل واتصال بين المرؤوسين الذين يملكون المعلومات المتصلة بالمشكلة . فمثل هذا التفاعل جدير بأن يمكن من صنع قرار يفي بمطابات الكفاءة .

فينبغي هذا إذن استبعاد كل صمور التعامل مع المرؤوسين كأفراد أو انفراد القائد بصدع القرار دون استشارتهم كمجموعة (استبعاد الأنماط الأول والثاني والثالث من أنماط القيادة).

٤- قاعدة القبول، عندما يكون معيار قبول المرؤوسين للقرار هاماً ويكون لهذا القبول تأثير على فعالية تنفيذه، ويكون أيضاً من غير المؤكد أن انفراد القائد بصنع القرار سيلقى قبول المرؤوسين، فإن مشل هذا الانفراد يعتبر تصرفاً غير ملائم وينبغي استبعاده (استبعاد النمط الأول والثاني من أنماط القيادة).

0- قاعدة التزاع والتعارض: عندما يكون معيار قبول المرؤوسين للقرار هاماً، ويكون من غير المؤكد أن انفراد القائد بصدع القرار سيلقى قبول المرؤوسين، وتكون أيضاً هناك امكانية لنشأة تعارض بين المرؤوسين حول القرار المتخذ، فإن كل أنماط تعامل القائد مع المرؤوسين كأفراد تكون غير ملائمة وينبغي استبعادها (استبعاد الأنماط الأول والثاني والثالث من أنماط القيادة) فهذه الأنماط لا تتيح للمرؤوسين أن يتفاعلوا لمل الفلاف ولإزالة جوانب التعارض بينهم. فالتفاعل المباشر بينهم يعتبر صرورياً في هذه المالة، حيث يمثل التفاعل المبيل لإزالة جوانب التعارض والنزاع التي إن بقيت لأنقصت من قبولهم للقرار المتخذ.

٦- قاعدة العدالة ؛ إذا كان معيار كفاءة القرار غير هام، وكان معيار

القبول هو المعيار الأهم والأكثر حرجاً، وكذلك إذا لم يكن من المؤكد قبول المرووسين للقرار المتخذ بصفة منفردة من قبل القائد، فإن كل صور انفراد القائد بصنع القرار يتبغي استبعادها لعدم ملائمتها. ففي هذه الحالة يتبغي اتباع القائد لطريقة من شأنها أن تزيد من قبول المرؤوسين للقرار إلى أقصى درجة ممكنة. وواضح هنا أن النمط القيادي الأول والثاني والثالث والرابع لا توفر القبول العالى اللازم في هذه الحالة.

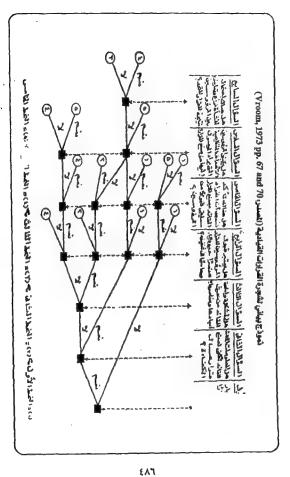
٧- قاعدة اوثوية القبول، إذا كان قبول المرؤوسين هو المعيار الهام، وكان هذا القبول غير مركد التحقيق إذا انفرد القائد بالقرار، وكذلك إذا كانت الثقة عالية في امكانية تحقيق المرؤوسين لمعيار الكفاءة من خلال القرار الذي يصلون إليه، فإن كل صور انفراد القائد بصنع القرار يدبغي استبعادها لعدم ملائمتها، فالمشاركة الكاملة من قبل المرؤوسين في هذه الحالة تضمن تحقيق معيار القبرل، دون التضعية بمعيار الكفاءة.

واضح أن القواعد الموقفية السابقة تحدد للقائد النمط القيادي المناسب له أن يتجنبه أو يستبعده في كل مزيج من خصائص الموقف المحدد في كل فاعدة. وفي بعض الحالات بيقى نتيجة هذا الاستبعاد نمط واحد هو النمط المقترح على القائد انباعه، مثل قاعدة العدالة حيث لا يبقى الاستبعاد إلا المناط الخامس. وفي مثل هذه الحالات حيث لا يوجد سوى نمط واحد مقترح لا تكون هناك مشكلة. لكن المشكلة تثور عندما يبقى بعد الاستبعاد أكثر من نمط قيادة. مثل قاعدة المعلومات، فتطبيقها يبقى بعد الاستبعاد أربعة أنماط ينبغي المفاضلة بينها، وأيضاً مثل قاعدة القبول فتطبيقها يبقى ثلاثة أنماط ينبغي المفاضلة بينها، وأيضاً مثل قاعدة القبول فتطبيقها يبقى ثلاثة أنماط المتبقية في هذه الحالات. يجيب "فروم ويتون" على هذا بإضافة معيار ثالث هو الوقت المستغرق في صنع القرار. فعند تساوي جميع العوامل الأخرى،

وعندما يوجد أكثر من نمط قيادي بديل بعد تطبيق القاعدة، فإن النمط الذي يستغرق وقناً أقل يفضل اختياره على ما عداه من الأنماط البديلة الأخرى.

شجرة القرارات القيادية، لقد استخدم "فروم ويتون" شجرة قرارات لتوصيح كيفية اختيار نمط القيادة المناسب وفق بوع الموقف الذي يواجهه القائد. فقد اعتبر أن اختيار نمط القيادة الملائم للموقف بين خمسة أنماط قيادية بديلة هي عملية صنع قرار بشأن النمط الواجب اتباعه. وتتكون شجرة القرارات من مجموعة من المسارات التي ينتهي كل منها بالنمط القيادي الملائم لمزيج خصائص الموقف الذي يمثل المسار. ويتكون مزيج خصائص الموقف من الاجابات على الأسئلة المختلفة والمحددة لأبعاد الموقف. فعلى أساس نوع الاجابات (نعم أو لا) التي يتكون منها المسار يتحدد تركيب خصائص الموقف الذي يمثله المسار، تلك الخصائص التي يمثلها في النهاية خصائط القيادة المقترح اتباعه فيها. والشكل التالي يوضح بناء شجرة القرارات

ونظرة على الشكل التالي توضح أن القائد يجب عليه أن يجيب على كل سؤال من الأسئلة المعبرة عن أبعاد الموقف مبتدئاً بالسؤال الأول ثم يتدرج إلى باقى الأسئلة المعبرة عن أبعاد الموقف مبتدئاً بالسؤال الأول ثم يتدرج الشجرة – إلى الأسئلة الأخرى التي ينبغي عليه أن يجيب عليها، وفي ضوء هذه الاجابات يتحدد النمط القيادي الذي ينبغي عليه اتباعه والذي رمز له يأرقام تعبر عن الأنماط القيادية الخمسة، فمثلاً لجابته على السؤال الأول بلا بعدم أهمية معيار الكفاءة، تقوده إلى السؤال الرابع، فإذا كانت اجابته عليه بلا أيضناً ،عدم أهمية معيار القيول) فإن النمط المقترح استخدامه هو النمط الأول (الانفراد بصنع القرار).



واضح من العرض السابق أن نظرية فروم وينون تختلف في كثير من جوانبها عن نماذج ونظريات القيادة الأخرى. فالطابع المعياري للنظرية يعتبر محاولة في الاتجاه الصحيح لسد الثغرة بين النظرية والتطبيق في مبدان القيادة.

إن هذه النظرية تمثل استخلاص من نتائج البحوث التي أجريت في ميدان المشاركة Participation. فهي إذن استقراء مستخلص من نتائج البحوث في هذا الميدان. لذلك فإن وضع علاقاتها وفروضها موضع الاختبار التجريبي بعد أن تم استخلاصها يعتبر ضرورة للتحقق من صدق هذا الاستخلاص النظري، ونتيجة للحداثة النسبية لهذه النظرية، لا يعتبر المتوافر حالياً من نتائج البحوث كاف للحكم على مدى صدق فروضها.

على أن عدم توافر بحرث تختبر صدق النظرية بعد صياغتها لا يعتبر في الواقع عيباً فيها لأن الوقت كفيل بحل مشكلة النقص في بحوث الصدق هذه . لكن تقييمنا لهذه النظرية لا ينصب على هذه النقطة، بقدر ما ينصب على البناء الذي يحتري مفاهيمها .

الفصل الثالث الدراسات الميدانية في بناء القوة

الفصل الثالث الدراسات الميدانية في بناء القوة

تمهيد، الناهج التعددية والناهج الصفوية،

تطورت دراسات القوة في المجتمع المحلي والمجتمع القومي في نهجين واصحين وهما اللذين يشار إليها بصفة عامة على أنهما المدخلين الأساسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع، وهما المدخل الصفوي Elitist Approach والمدخل التعددي Pluralist Approach.

وينظر التراث الصفوي إلى شدون المجتمع على أنه يديرها ويسيطر عليها على الدوام جماعة صغيرة نسبياً من الرجال ذوي القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الجماعة الصغيرة هي التي تسير وتوجه وتتخذ القرارات ذات الأثر الفعال على الكيان السياسي Body Politic. وقد تنعدم مشاركة المواطن في شدون المجمتع، أو قد تنحصر في حدود الجهود التي يمارسها عدد قليل من الروابط الاختيارية، الضعيفة نسبياً.

وترى وجهة النظر والتعددية، في أكثر أشكالها شيوعاً، أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع، وتنتقل السيطرة بينها وفقاً لنظروف والأحوال وذلك بدلاً من ممارسة القوة بوساطة جماعة واحدة دائماً على جميع شئون المجتمع(١). ولكن دور المواطن ومشاركته ليسا وإضحين تماماً في النظرية التمددية، على الرغم من أن التعددين يضغون أهمية بالغة على القوة النهائية لجماهير الناخبين، على أساس أنها توثر في القادة السياسيين، وعلى هذا فيرى بعض الكتاب أن امكانية قيام الديمقراطية في ظل النظرية التعددية متاحة برغم الشواهد التي توجي بأن القرارات

⁽١) يطلق وقلفريدر باريتو، على هذه العماية اسم ودورة الصفوة ١

الرئيسية في مجتمع ما لا نصل إلا بنسبة منوية صغيرة جداً من الناس. وبرغم أن النظرية التعددية في ذاتها أيضاً لا تعطي ضماناً بأن الجماعات ذات السياسات المتنافسة تستطيع أن تمثل كل التجمعات الاجتماعية، ومن ثم قد يسود اتفاق تمتي - حتى بين الجماعات التعددية المتنافسة ربما يعوق ظهور أي قوة موازية لهؤلاء الذين لم يبرزوا إلى مواقع السيطرة في المجتمع،

ويرى دوليام جامسون، William Gamson أن النمط السائد في المجتمع الأمريكي - على سبيل المثال - يمكن أن يسمى بعدم التمثيل الثابت، وهو نسق يعوق دخول تجمعات جديدة إلى جماعات القوة المنظمة ما لم تلجأ الجماعات الجديدة إلى المواجهة العنيفة (١). ورغم ذلك فإن غالبية علماء الاجتماع الغربيين يرون أن المثال التعددي أقرب إلى نسق مفتوح منه إلى ذلك الذي يوجد في ظل بناء القوة الصفوى.

وتعلى ردود الفعل التي نشرت عن الأبحاث التي أجريت داخل نطاق المنظورين الصفوي والتعددي - في حد ذاتها فحصاً نقدياً امناهج البحث فضلاً عن أنها تعد محاولات رئيسية للتجميع النظري لنتائج هذه الأبحاث ولقد انتقنت البحوث الصفوية لاعتمادها على منهاج يكشف أو يعري أناس يتمتعون بالشهرة الصفوية لاعتمادها على منهاج يكشف أو يعري أناس الفعلية. هذا فضلاً عن أنه ينظر إلى الشهرة بسبب القوة على أنها ذات طبيعة غاية في العمومية، نقشل في السماح بتعرية «مراكز القوة Power Centers غاية في المجالات المتعددة. وثمة نقد أكثر خطورة للنظرية الصفوية يرى أن كثيراً من فروضها غير قابل للدحض، وبالتالي فهي غير قابلة للفحص العلى.

W. Gamson. Stable Unrepresentation in American Society, A. B. S., 12 (Nov. - Dec. 1968), pp. 15 - 20.

ولعل هذا النقد يدير الكثير من الدهشة والتساؤل. فإذا كانت الفروض المطروحة للمناقشة في نظرية ما من الثبات أو الارتباط بالواقع بحيث لا يمكن أن نجد لها متغيرات تدحضها، فهل يكون ذلك مدعاة الظن بأنها غير قابلة للفحص العلمي؟ أم أن الدلالة الوحيدة لذلك هو ثبوت هذه الفروض ثبوتا علمياً يقينياً يخرجها من نطاق الفروض العلمية إلى واقع النظرية الثابتة.

واستحوذ البحث الامبيريقي، حول الصفوة – في السنين الأخيرة – على الهتمام الباحثين في علم الاجتماع السياسي، وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة أو تصوير درجة التكامل في الصفوة القومية.

وتسعى مثل هذه البحوث لاستبدال تأكيدات المنظرين الصفويين ببعض البيانات الثابتة يمكن من خلالها فحص الفروض التي قدمتها النظريات الكبرى(١).

ولكن البحث التعددي، وقد تطور برد الفعل النقدي للتعميمات الصفوية قد ركز على المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في شئون المجتمع كوسيلة لكشف ذوي القوة والنفوذ وبينما قد تقترب مثل هذه الإجراءات بالفعل من القوة الفعلية الكامنة وراء عملية اتخاذ القرارات، فإن اختيار حالات بعينها في البحث قد يؤدي إلى مفهوم ذي جانب واحد للقوة دون اكتشاف موقع تركيز القرة الصفوية.

ومن ذلك فإن النظرية التعددية ومنهاجها يحاولان تركيز الانتباه على أهم القرارات وأكثرها حرجاً، بالنسبة لعدد من يتأثرون بنتيجة ومدى النغير الذي يمثله القرار. وقد يفوت منهاج دراسة القرار أن «القوة» قد تعمل على

⁽¹⁾ G. Parry, op. cit. p. 96.

المحافظة على انجاهات السباسة الجارية، وضبط الموضوعات التي تطرح للجدل العام بحيث لا ترقى موضوعات بعينها إلى مرتبة المسائل الاجتماعية، ويمكن تحقيق ضبط هذه الموضوعات على سبيل المثال – بالسيطرة على وسائل الإعلام، الدعاية السياسية، والعلاقات العامة الفعالة، . وبالتأثير على أعضاء المجالس النيابية.

ومن الأمور الهامة التي اتفق عليها معظم الباحثين، أن هناك صلة بين المنهاج المتبع في الدراسة والنتائج المترتبة عليه، فدراسة الشهرة عند المنهاج المتبع في الدراسة والنتائج المترتبة عليه، فدراسة الشهرة بينما يميل منهاج اتخاذ القرار P.R. Dahl حدد Decision Making منهاج اتخاذ القرار الفرات المترابطة، وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على تعزيز الدعوة إلى البحث المقارن ومحاولة اختيار الفروض العامة واستخدام البيانات التي تتوجها الأبحاث الموجودة.

ويجدر الإشارة هذا إلى أن غائبية أبحاث القوة في المجتمع، تسترشد بمفهوم «القوة» القائم على أو المشابه لآراء «ماكس فيبر» — الذي تناولناه في فصول سابقة — في هذا الصدد. وقد ذكرنا أن «القوة» عند «فيبر» هي احتمال أن يستطيع شخص أو جماعة تحقيق ارائتهم صند من يعارضونهم. ولكن الاشارة إلى «الاحتمال Probability» هذا لا تنفي أن هذا المفهوم الفيبري للقوة يشكل عبداً على «الصفوي» لأن هذا المفهوم يتطلب من القادة أن يكونوا قادرين على كل شيء قبل استطاعتهم أن يكونوا صفوات. ومن ثم فإنه لكى

F. Hunter, Community power, Chapel Hill, Univ. of North (۱) انظر: (۱) Carolina press. 1968.

R. Dahl, who Coverns? democracy and pewer in an: (۲) American City, Yale Univ. Press, 1973.

يكون شرط الاحتمال فعالاً، فإنه يتعين على أبحاث القوة أن نتضمن أخذ عيدات كافية من مواقف القرارات. وعندما لا يتاح أخذ هذه العينات هي في الغالب غير متاحة، فإنه يطلب من ذوي النفوذ في المجتمع أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجالات، أو تكون لهم شهرة واسعة بامتلاكهم للقوة، قبل امكانية القول بوجود الصغوة.

إن وراثة التعددين لمفهوم مغيبر، عن القوة وتأكيدهم عليه، يستبين من تفضيلهم لدراسة مواقف نوعية نسود فيها ارادة واحد بالضرورة على الآخر ويبدو أن هذا يلقي بعبء ثقيل، بشكل خاص، على مواقف اتخاذ القرارات التي يفترض أنها ذات معنى كبير وأهمية واضحة لأفراد المجتمع.

ويعتبر مفهوم (فيبر) عن القوة مسئولاً جزئياً عن تركيز البحث على الفرد كوحدة للتحاليل، وأنه امما يثير الدهشة أن كلاً من البحث الصفوي والبحث التحدي يقرران أن القوة توجد داخل نسق Systems نظامي، وأنها متاحة بشكل متغاير للأفواد والجماعات وفقاً امواقفهم في الأنساق الاجتماعية الفرعية الأكبر التي يشكلون جزء منها ومع ذلك فإن استخدام اجراءات البحث التي تقيس التردد الذي يشتهر الأشخاص بمقتضاه على أنهم من ذوي القوة أو تعدد اشتراك أشخاص بعينهم في التأثير على اتخاذ قرارات، المجتمع يغترض أن رغبة الفرد في الاشتراك أو انتمائه النظامي يكفي لنبيان فمائيته أو شهرته في السيطرة على شئون المجتمع.

كما أن الصغوبين يغترضون أنه إذا ما استطعنا تحديد الأشخاص المشهورين بامتلاك القوة في المجتمع، أو الأشخاص ذوي المواقع لهامة، فإننا بذلك نتعامل تاقائياً مع أبرز مسائل المجتمع، ويقبل التعدديون أيضاً وجهة النظر هذه لأن ذلك يصبح تبريرهم النظري للبحث عن أكثر مسائل المجتمع اثارة للجدل. ومن ثم، فإن قبول وجهة النظر القائلة بأن القرة تهتم بتوزيع القيم النادرة Scarce values يقود الصغوبين إلى البحث عن الأفراد الذين يتميزون بقيم معينة كالثروة والهيبة والموقع، كما أنه يقود التعددين إلى البحث المسائل التي تودي إلى كشف أو فضح هؤلاء الذين يبغون التأثير. على عملية التوزيع ذاتها.

ولكن إذا كانت القوة محلية بتوزيع «القيم النادرة» في النظم التي تؤثر في قطاعات كبيرة ومتنافرة في المجتمع، فإنه سيبدو إذن، أن شخصاً واحداً لن يستطيع بوساطة صفاته الشخصية — كما يرى باريتو برواسبه — أو مصادر موقعه، أن يكون فعالاً بشكل كاف في تشكيل التتيجة النهائية لأي موضوع أو الموضوعات متعددة. أي أن شخصاً بمفرده لا يسيطر على كل المصادر الكافية للتأثير على الآخرين أو ارهابهم، بحيث يرون الأشباء بطريقة (۱) ويرى Clark على الأشخاص الذين يؤثرون على لتخاذ القرارات، بطريقة (۱) ويرى ماقوياء، سواء في مسألة واحدة أو مسائل كثيرة، لابد لهم أن يعتمدوا على مصادر الآخرين، فضلاً عن مصادرهم لكي يمارسوا قوتهم ومن ثم فإن ذلك قد يبدو واضحاً عندما يكرر الصفويون الاشارة إلى حقيقة أنه عندما يحددون — القادة المسيطرين اقتصادياً في المجتمع، فإنهم يظهرون أن القوة لا تكمن في الأفراد — وإنما في سياقات نظامية كما أن يعتمدين يشيرون إلى تلك الحقيقة القاتلة بأن المصادر اللازمة لتشكيل القرار تكمن في عدة أفراد لا يعاودون الظهور في مسائل المجتمع الهامة وذلك — تكمن في عدة أفراد لا يعاودون الظهور في مسائل المجتمع الهامة وذلك — كما يرى بعض الكتاب — يعتمد موقفهم النظري، إلا أن البحث الامبيريقي

T. Erry N. Clark. Community structure and Decision - Making. San Francisco Chandier. 1968, pp. 57 - 67.

قد أعطى مؤشرات تتعارض في كثير من الأحيان، إن لم يكن في غالبيتها مع ذلك.

رواد بناء القوة في المجتمع ،

يمثل ف. هندر ومياز البداية الكلاسيكية في الدراسات الامبيريقية عن بناء القرة في المجتمع. إذ أن نفوذها مازال له نفس الصدى الذي كان له مبذ المقدين الماضيين(١٠) فقد نشر (هنتر) دراسة عن بناء القوة في المجتمع الذي درس فيه مجتمع "Regional City" عام ١٩٥٣ كنراسة للقوة القومية(١٠). اصفوة القوة، في المجتمع الأمريكي عام ١٩٥٦ كدراسة للقوة القومية(١٠).

ومنذ ظهور هاتين الدراستين، قام العديد من الباحثين بعمل الدراسات عن بناء القوة في المجتمع سواء أكانت محلية Local أو قومية National وقد جمعت المطومات الامبيريقية الهامة حول بناء وممارسة القوة في عدد من الدراسات وذلك في محاولة لاكتشاف من بيدهم القوة، ومن هم صانعوا أو متخذوا القرارات، وكيف يجعلونها مؤثرة على المستوى المحلي أو المستوى القومى.

ولكن من الجدير بالذكر، أنه قبل ظهور الدراستين المشار إليهما سابقاً ظهرت الدراسة التي قام بها R. S. Lynd و H. M. Lynd عن بناء القوة في (Middletown)، وهي مدينة هلدية تضم حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٣٠

Irving L. Horowitz (ed.) The New Sociology, N. Y.: السطود) (۱) Oxford Univ. Press, 1964.

⁽²⁾ F. Hunter, op. cit.

⁽³⁾ C. W. Mills. The Power elie. N. Y. Oxford Univ. Press. 1969.

⁽⁴⁾ R. S. Lynd and Helen M. Lynd. Middletown in Transition. N. Y.: Harcourt., Brace & World. 1937.

- وقد حاولا اكتشاف بناء القوة في هذه المدينة فوجد أن عائلة ثرية واحدة - The (X) family مكونة من خمسة أخوة، تسيطر على بناء القوة في المدينة، وذلك عن طريق المصنع الذي أقاموه بالمدينة مما أدى إلى، سيطرتهم على جميع المناشط الاقتصادية محلياً، وعلى هذا الأساس· الاقتصادي الراسخ لعبت هذه العائلة عملياً الدور الرئيسي في جميع مجالات الحياة في والمدلتاون، ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية كانت العائلة قادرة على التحكم ومد نفوذها إلى مختلف الأعمال المدنية والسياسية والرسمية(١). ومن الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال أيضاً تلك الدراسة التي أجراها كل من Arthur J. Vidich و Joseph Bensman على الريف شمال مدينة منبوبورك، بعنوان Small Town in Mass Society وتدور هذه الدراسة حول ۳۰۰۰ شخص بعیشون فی Springdal Township وهنول ۱۰۰۰ شخص يعيشون في Springdal Village ، وكذلك المجموعات أخرى تعيش في قرى منعزلة وقد تبين أن اقتصاد هذا المجتمع يقوم أساساً على الفلاحة اليومية والتخزين، بينما تعتبر وظيفة القرية الرئيسية كمركز للتبادل الزراعي. وتتكون النظم السياسية المحلية من ومجلس القرية، و ومجلس البلدة، وقد أظهر الباحثان أن سياسة القربة يحددها رجال الأعمال المحلون، بينما يسيطر على الحكومة الفلاحون الأثرياه. وتتكون مصفوة القوة، في القرية من أربعة رجال هم: أغنى مزارع في القرية ثم مدير الجريدة اليومية والمستشار القانوني لمجلس القرية وأحد المحامين وهؤلاء القادة الأربعة يعملون من وراء الستار أي أنهم بالرغم من عدم تمثيلهم الرسمي إلا أنهم يمثلون في الواقع القرة الفعلية أما الموظفون الرسميون فليس لهم دور واقعى في القوة، وإنما هم

⁽¹⁾ Ibid., pp. 91 - 101.

منفذين لما يرسمه هؤلاة الأربعة. كما بين مفيدتش، أن قوة هؤلاء الأربعة إنما تستند إلى قدرتهم في إثبات أهمية الارتباط بين Springdal Township والدولة ومراكز القوة القومية، وهذا أدى إلى تنازل «البلدة» عن كل قواها مما جعلها تخضع خضوعاً تاماً لسياسات الدولة ومراكز القوة القومية. وقد انتهى «فيدتش، إلى أن طريقة الحياة الريفية في المجتمع الأمريكي – في القرن العشرين – أصبحت تعتمد على نظم ودينامية المجتمع الجماهيري الحضري، وفي عام ١٨٦٧ قام عالما الاجتماع Suliam V. D. Antonio وفي عام Wiliam V. D. Antonio

وفي عام ١٨٦٢ قام عالما الاجتماع Wiliam V. D. Antonio وفي عام ١٩٦٢ قام عالما الاجتماع (') Eugene Erickson بدراسة سنة مجتمعات في جنوب غرب حدود المكسيك، معتمدين على منهاج الشهرة . وقد انتهبا إلى أن منهاج الشهرة كان مؤثراً في تمييز من يمارسون نفوذاً على المجتمع العام، بالإصافة إلى هؤلاء الذين كان نفوذهم مقصوراً على مسائل معينة داخل المجتمع هذا إلى جنب عدد من الدراسات في هذا المجال من أبرزها دراسة المعينة الدي أصدرها المجتمع عدم كذلك دراسة كل من B. Swanson, R. Agger D. Goldrich التي أصدرها في كتاب له يعنوان (٣/٣ Rulers and the Ruled) في كتاب بعنوان المتحدة وولايتين في الدراسات المقارنة لولايتين في غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها، وقد وصفت دذه الدراسة من حيث تناولها لبناء القوة في المجتمع ، ولم يقارب هذه الدراسة من حيث الشمول سوى الدراسة التي

W. V. D. Antonio and E. Erickson, The Reputational Tecknique of community power, A. S. R. vol 27 (June 1962), pp. 362 - 376.

⁽²⁾ R. A. Dahl, who Governs: op; cit.

⁽³⁾ R. Agger, D. Goldirch and 1 B. Swanson, The Ruler and the Ruled, N. Y.: Wiley, 1964.

أجراها R. Presihus عن "رجال القمة"(١) التي ضمنها مجتمعين صغيرين في ولاية نيويورك.

أما في مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومي، ففضلاً عن دراسة لم الله في مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومي، ففضلاً عن دراسة بمكان، وهي تلك التي أجراها David Riesman (وآخرون) نحت عنوان The Lonely Crowd). ويلى دراسته على أساس النظرية التعددية وقد أكد دريسمان، في هذه الدراسة على أن هناك توازن بين "جماعات الاعتراض"، حيث يكون كل منها قادر على منع الآخرين من تهديد مصالحهم، إلا في أصيق الحدود، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة ما لا يتيسر لغيرها أن تملك، وكذلك بعض الأفراد(").

كما قدمت Beyond the Ruling Class في كتابها Suzanne Keller مجتمعات نظرية تعددية لبناء القوة في المجتمع، وتناولت في هذا الكتاب مجتمعات صناعية مثل الولايات المتحدة وقد وصفت «سرزان» هذه المجتمعات بظهور ما أطلقت عليه اسم «الصغوة الاستراتيجية Strategic Elites «المتعددة التي لم تضمنها الصغوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب كما هي عند "ميلز" وإنما ضمنتها أي المجتمعات التي درستها – أيضاً الصغوات الأخلاقية

Robert Presthus, Men at the Top, N. Y.: Oxford Univ. Press. 1964.

⁽²⁾ D. Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y.: Garden City, Doubleday Anchor Book. 1953.

⁽³⁾ Ibid. p. 247.

⁽⁴⁾ Suzanne Keller, Beyond the Ruling class: Strategic in Modern society, N. Y.: Random House, 1963. pp. 108 - 109.

والصفوات الثقافية Intellectaul Elitès (الصفوات العلمية، حتى أنها صنفت في كتابها حوالي أحد عشر صفوة استراتيجية.

هذا إلى جانب الدراسة التحليلية التي قام بها A. M. Rose عن بناء القوة في المجتمع الأمريكي(٢) متناولاً فيها غالبية الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، فصلاً عن تلك الدراسة التاريخية التحليلية التي قام بها -N. Bim والتي تتسم بشدة عموميتها وقد أصدرها في كتاب له بعنوان ،أزمة المجتمع الصناعي، تناول فيه التحولات في الصفوة المياسية ، إلى جانب كل بناءات الصفوة المترتبة على التصنيع(٢) في كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى أية حال فمنذ أن نشرت أعمال كل من دهنتر، و دمياز، و دداهل، ظهرت أعمال عديدة في مجال دراسة بناء القوة في المجتمع، وقد استفادت هذه الدراسات مما قدمه هؤلاء الرواد.

ونحن ان نتناول بالفحص كل هذه الأعمال، لأن ذلك يتطلب مجهوداً لا يتسع له هذا المقام، وإنما سوف نقصر جهدنا على القاء نظرة على نموذجين محددين لدراسة بناء القوة على المستوى المحلي وهما: دراسة دهندر، التي أجراها على مجتمع "Regional City" كمثال على استخدام

John Heeren. "K. Mannheim and : أنظر دراسة فيمنة عن الصفوة للثقافية في) the Intellectual Elite" B. J. S. Vol XXII, No. 1. March. 1971, pp. 1 - 14.

⁽²⁾ Arnold M. Rose. The power structure, N. Y.: Oxford Univ. Press. 1970.

⁽³⁾ Norman Birnhaum, The Crisis of industrial society, N. Y.: Oxford Univ. Press, 1970. p. 41. Seq.

مدخل أو امنهاج الشهرة، ودراسة «داهل» التي أجراها على مجتمع Wew" "Haven كمثال على استخدام "منهاج اتخاذ القرار".

أما على المستوى القومي فسوف نقصر جهدنا على القاء نظرة على الدراسة التي قام بها مميازه لبناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي، كمثال للمنهاج الصغوي في دراسة بناء القوة ، ذلك إلى جانب استعراض دراسة دريسمان، عن المجتمع الأمريكي أيضاً كمثال لاستخدام المنهاج التعددي في دراسة بناء القوة . وبذلك نكون قد استوفينا دراسة نماذج من كل المداخل التي ظهرت في مجالات التطبيق الامبيريقي .

دراسة بناء القوة على المستوى المحلي :

أعتقد أنه من المناسب أن نشير أولاً إلى تلك الصعاب التي تواجه الباحثين في هذا المجال – سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي – إذ أن الموضوع محل البحث يتميز بأنه يمس أشد مسائل المجتمع أهمية وتعقيداً. فاختبار الفروض فيما يتعلق ببناء القوة أو بوحدة الصفوة التي تكون على قمة مواقع القوة في المجتمع يجابه بصعاب جمة. وتتركز هذه الصعاب حول الناحية العملية فدراسة قرارات على المستوى القومي – مثلاً لها كثير من التفريعات، وتحتاج إلى عمل واسع المدى، فضلاً على النفقات الباهظة التي تتكلفها مثل هذه الدراسة، بل إن الوصول إلى صانعي القرار على المستوى القومي أمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن محدوداً للغاية، كما أن نشر المستوى القومي أمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن محدوداً للغاية، كما أن نشر استناداً إلى الصائح القومي والسرية الرسمية. وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة أخرى، وهي صعوبة تقييم ونقد تلك البحوث، بل قد يتعدى الأمر ذلك أخرى، وهي صعوبة بقيم ونقد تلك البحوث، بل قد يتعدى الأمر ذلك أي اتخاذ الباحث موقف الدفاع عن الأوضاع القائمة بقدر ما يتعرض عمله للرقابة.

وبالرغم من مثل تلك الصعاب، فقد أحرز بعض البحاث منجزات لها أهميتها في هذا المجال، وكانت دراسة بناء القوة في المجتمعات المحلية هي البداية إن لم تكن الرائدة لمثل هذه الدراسات التي تلتها في هذا المجال.

ولقد تركزت المناقشات بصدد هذا الموضوع حول منهاجين رئيسيين هما منهاج الشهرة ومنهاج اتخاذ القرار (أن ما يسمى بمدخل الموقع الرسمي) ويبحث هذا المنهاج عن القوة الرسمية الكامنة في المجتمع المنظم اقتصادياً وسياسياً(۱). وتلك هي المناهج التي اتبعها الباحثون في أعمالهم، ومن ثم فقد تصول الجدل من الميدان الميثودولوجي إلى جدل حول طبيعة الأنساق السياسية الديمقراطية، وحول طبيعة السياسة ذاتها.

وقبل أن نتناول مدخلي الشهرة وإتخاذ القرار بالبحث، يجب أن نشير إلى أن تناولهما أمر صروري، إذ أنهما وإن كانا يتناولان مجتمعات محلية بالمعنى الصيق فإنهما ولا شك يساعدان الباحث على تفهم الصيغتين الأساسيتين في فهم بناء القوة في المجتمع بوجه عام، ونعني بهما الصيغة الصفوية والصيغة التعدية.

مدخل الشهرة :

يق ــول N. W. Polsby أن جميع من استخدموا مدخل الشهرة من الباحثين هم في الواقع مدينين بهذا المنهاج لعمل ،هنتر، الرائد في هذا

⁽¹⁾ Delbert Miller. Quoted in conversation by Howard J. Ehrlich, "Power and democracy: A critical Discussion" in William V. D' Antonio and Howard J. Ehrlich (ed). Power and Democracy in America (Notre Dame, Ind. Univ. of Dame Press. 1961). p. 99. slso Robert). Schulze and Leonard U. Blumberg "The Determination of Local Power Elites., Elites., A. J. S., 63 (Nov. 1957). p. 291.

المجال وفي الحقيقة أنه عندما يذكر منهاج والشهرة، يقفز إلى الذهن مباشرة تلك الدراسة التي قام بها وهنتر، في: Regional City الأمريكية. والتي نشرت كما سبق أن ذكرنا - في كتاب بعنوان: وبناء القوة في المجتمع و(١). ويقول وهنتر، في مقدمة كتابه المذكور، وأنه أتضح له خلال بضع سنوات أن . السياسة التي نمس الأمور الحيوية في حياة المجتمع نبدو وكأنها تظهر فجأة وبلا مقدمات وأن هناك بعض الأشياء تحدث لصالح قلة نسبياً ١٢).

وقد درس وهنتر، أنماط القوة في .R. C التي تتكون من نصف مليون نسمة ودار بحثه حول الإجابة عن سؤالين أساسيين هما: من هم رجال القوة؟ وكيف يعملون من خلال اتصالهم ببعض؟ وركز اهتمامه في مناقشة طبيعة ممارسة القوة في مجتمع محلي مختار، متصل في الأساس بمجتمع أكبر منه.

ويتلخص الفرض الأساسي الذي أخذ به دهنتر، في: أن القوة وظيفة صرورية في المجتمع، وأن القوة تكون وظيفة صرورية في المجتمع المحلي لأنها تنطوي على اتخاذ القرار وأيضاً تنطوي على وظيفة تنفيذ سياسات محدودة أو تكون - أي القوة - الحارس على تنفيذ ما يجب تنفيذه. فالحقوق والامتيازات الاجتماعية الني تنطوي عليها وظائف القوة - من وجهة نظر هنتر - يجب أن يعهد بها إلى رجال معينين لإنجاز أهداف اجتماعية في أي مجتمع(۱).

ويتبلور منهاج اهنتره في عدد من المراحل(٤) نستطيع اجمالها فيما

F. Hunter. op. cit.

⁽۱) انظر:

⁽²⁾ Ibid., p. 1.

⁽³⁾ Ibid. p. 2.

⁽⁴⁾ Ibid. pp. 262 - 271; L. A. Cook. A Sociological Approach to Education, Third Edition. Bombay: Tata Graw. Hill, pp. 108 - 121; also A. M. Rose. op. cit. p. 257 seq.

يأتي تركزت المرحلة الأولى حول جمع قوائم بقادة المجتمع في مدينة R. C. حصل عليها أي على القوائم - من الغرفة التجارية ورابطة الناخبات ومحرري الصحف وبعض القادة المدنيين الآخرين(١) . وقد اعتبر «هنتر» أن حياة المجتمع منظمة ولذلك فإن الأشخاص الذين يشغلون المناصب متصلون بشكل ما بعلاقات قوة Power Relations في المجتمع المحلي، وانتهى دهنتر، إلى أربعة قوائم رتبها كما بأتي :

أ - قائمة مدنية.

ب- قائمة حكومية.

ج- قائمة لرجال الأعمال.

د - قائمة قادة مكان.

وكان عدد القادة في هذه القرائم ١٧٥ قائداً، أخذوا على أساس المناصب الرسمية التي يحتلونها في مجالات السياسة والأعمال في التنظيمات المدنية ذات الحجم الكبير نسبياً، فضلاً عما اشتهروا به من قيادة في نظر هولاء الذين حددوهم(٢).

أما المرحلة الثانية، فهي قيام أربعة عشر قاضياً Judges كل على حدة -باختيار أسماء عشرة أشخاص برى القاضي أنهم من ذري النفوذ، على أساس
اختيار عشرة من كل الدمة وفقاً للأهمية وقدرتهم على قيادة الآخرين(٢). ثم
اختيار عشرة تنظيمات يرون أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث النفوذ
من كل قائمة تعوى: ٥٠ تنظيماً.

⁽¹⁾ Hunter. op. cit., p. 253.

⁽²⁾ Ibid. pp. 264 - 265.

⁽³⁾ Ibid.p. 61.

وقد اختزل القضاة عدد القادة من ١٧٥ إلى ٤٠ وتبين أن ثمة درجة من الاتفاق بين هؤلاء القضاة على أواثل كل قائمة. وتتوقف القوة في هذه المرحلة على دشهرة، القادة من وجهة نظر القضاة. وفي المرحلة التالية أجرى «هنتره مقابلات مع الـ ٢٧ قائداً من الأربعين، وطلب إليهم تحديد القادة العشر الأول من الأربعين(۱) ومن الملاحظ أنه كان هناك أيضاً قدراً من الاتفاق بين اجابات الذين أجرى معهم «هنتره المقابلات، وبينت اجابات مجموعة تكميلية من الأسئلة، أياً من القادة يستطيع أن يؤثر أو يدفع إلى مجموعة القرار، بل وأنهم أكبر الرجال في المدينة. ولكي يكتشف «هنتره درجة التماسك بين القادة، سأل كل من (٢٧) قائداً عن مدى معرفته بالقادة الآخرين، عما إذا كان متصلاً بهم، عن عدد المرات التي اشترك في لجان معهم.

ومن الملاحظات الهامة بصدد هذه الأسئلة، أن اجاباتها قد كشفت عن شواهد تدل على تنظيم وتناسق العلاقات فيما بينهم، وفي هذا تعزيز لما يربئيه دموسكا، من أن «القلة Majority» أحسن تنظيماً من الكثرة Majority في مثل هذه الأحوال. فقد أقر رجال القمة بأنهم يعرفون بعضهم بعضاً جيداً بل أن جماعة مكونة من حوالي ١٢ قائداً ذكروا أنهم أصدقاء، ومعارف وزملاء في لجان أكثر من بقية القادة الآخرون.

ولكن التفاعل والترابط بين القادة تقلص عند دراسة جماعة العاملين المدنيين والمهنيين التي تلي القيادة مباشرة. وفسر «هنتر» ذلك بارجاعه إلى وجود ثغرة واقعية بين شريحة القيادة وبين المديرين المهنيين. وإذا كان الحال كذلك بين شريحة القيادة وبين من يلونهم، فمما الاشك فيه أن التفاعل في مثل هذا المجتمع لابد وأن يكون أقل بين القادة وبين الجماهير.

⁽¹⁾ Ibid., p. 62.

والنتيجة التي انتهى إليها دهنتر، في أبحاثه هي أن هناك جماعة محددة بوضوح (هي جماعة متخذي القرارات) تسيطر على الحياة في R. C. وكان نصف القادة من رجال الأعمال الذين ينتمي كل منهم للآخر كمديرين لأعمال المحلية المتضامنة (١) يستطيع أعضاء صفوة القوة المتفاعلين فيما بينهم أن يجتدوا فئات القيادة الأدنى وهم الذين يعملون في اللجان الرسمية ويؤثرون كمنفذين عامين السياسات (١) ولا تتوقف قوة الصفوة أو صانعي القرارات على المستوى المحلي، بل تصل سيطرتهم إلى حكومة الولاية والدولة. أي أن كبار القادة يصوغون السياسة، ويتركون أمر تنفيذها إلى

وعلى هذا نستطيع القول أن R. C. كانت تحكمها صفوة قوة Elite متماسكة وواعية من رجال الأعمال. فالصفوة ترسم السياسة الرئيسية التي تتبعها المدينة فيما بعد، على الرغم من أن أعضاء هذه الصغوة لا يتدخلون بالضرورة بشكل مكشوف في شئون المدينة، فهم يضعون السياسة ويراقبون تنقيذها من وراء الكراليس بوساطة عيونهم المنتشرة في كل مجالات الحياة العامة للمدينة كما أن السياسيين الذين يعملون في الهيئة مجالات الحياة العامة للمدينة كما أن السياسيين الذين يعملون في الهيئة بالصفوة الاقتصادية ويسمون ويسلمون بالصفوة الاقتصادية Economic Elite في المناسلة وابتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة وابتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة القومية وحتى أدق المسائل المحلية للتنمية الحضرية – فمديري الأعمال ومنفذيها قادرين على التأثير المحلية للتنمية الحضرية وعتبر رئيس أكبر الشركات الصناعية أحد في عمليات تشكيل الحكومة ويعتبر رئيس أكبر الشركات الصناعية أحد

⁽¹⁾ Ibid. pp. 75 - 76.

⁽²⁾ Ibid, p. 65.

الولاية ، بل في استطاعته أن يستدعي الحاكم إلى مكتبه الخاص من أجل المحادثات أو بعض المناقشات الهامة .

ومن ثم فرجال الأعمال يستخدمون الدولة والحكومة المحلية كأداة ملائمة لتنفذ مطالبهم الخاصة، نظراً لقدرة صفوة القوة على املاء السياسات المؤثرة في المسائل التي تتضمن مصالحهم الاقتصادية.

وفي السنين الأخيرة - كما يذكر هنتر - بدأ العامل Worker الذي كان محروماً من الاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية، في اتخاذ مكانة، وهذا ما يتضح من وجود اثنين من قادة الاتحادات العمالية أعضاء في صفوة القوة(١).

وعلى وجه العموم لقد أصناف «مدخل الشهرة» بعداً جديداً في دراسة القوة فقد بين أن القوة يمكن أن تكون كامنة أو محتملة لاحداث «الصنيط» أو كصبيط في حد ذاتها ، هذا فصلاً عن أن منهاج الشهرة حقق قوة المشهورين، وهذا يميز ثلاثة من المتغيرات، فالقوة «كصبط» يمكن أن تتحدد بفحص عمليات اتخاذ القرار والقوة كاحتمال للصبط يمكن أن تحدد باكتشاف وتعيين موقع الشخص في تدرجات رسمية مختلفة ويحدد «مشهورو القوة» بسؤال القصناة عمن يعتقدون أنه الأقوى ، ولهذا فقد وجه، غالبية باحثي مدخل الشهرة عمن يعتقدون أنه الأقوى ، ولهذا فقد وجه، غالبية باحثي مدخل الشهرة الشهرة – مثل Form, D' Anfonie النباههم إلى أهمية هذا التمييز(۲) .

⁽¹⁾ Ibid., p. 248 - seq.

W. V. D' Antonio and William H. Form, النظر في هذا المسلحد: (Y) Influentials in Two Border Cities (Notre Dame, Ind: Univ. of Noter Dame Press, 1960. pp. 11 - 12; J. R. Lawrence, "In the footsteps of Communoty power, "A; P. S. R. 55 (Dec. 1961), pp. 819 - 820; H. J. Ehrlich. "The Reputational Aproach to study of community Power, "A. S. R. 26 (6), (Des. 1961), p 927. R. E. Wolfinger, "Reputation and Reality in the study of community Power. "A. S. R. 25 (Oct 1960), p. 636.

مدخل اتخاذ القرار،

إن المثال البارز لمدخل «اتخاذ القرار» Decision-making approach (*) وعلى وجه الخصوص في بحثه عن: من يحكم؟.. والذي أصدره في كتاب بالعنوان ذاته(*). وكان «داهل» يهدف إلى اختبار والذي أصدره في كتاب بالعنوان ذاته(*). وكان «داهل» يهدف إلى اختبار عدد من الفروض التي صاغها لاكتشاف ((من يحكم ؟)، وكان طابع التفسير الصفوي الذي انصب عليه اهتمام «داهل» يؤيد وجهة النظر القائلة بأن: القوة نركز في أيدي قلة بسبب وجود تفاوت في توزيع «مصادر النفوذ» في المجمتع فالقوة – عنده يمتلكها اولئك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة وذري أعلى مكانة اجتماعية Social Status ومن يكونون في مراكز الأعمال ذات الأهمية الغائقة.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام - منذ البداية - أن دداهل، يرى أن السياسيين يلعبون دوراً صغيراً في اتخاذ القرارات بمقتضى هذه التفسيرات أي التي أوردها(۱) واختبار هذه الآراء أو الفروض - من وجهة نظر داهل - يتطلب بحث بعض القرارات السياسية في مجتمع ما بالتفصيل، على أساس أن تكون القرارات المختارة متنوعة في مضمونها، حتى يتستى التأكد من أن دجماعة واحدة، اتخذت قرارات في مجالات كثيرة من شئون المجتمع وليس في مجال واحد فقط.

ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التي يعمل

W. Edwards, "The Theory of decision making" P. B. Vol. (۱) 51 (1954), No 4 pp. 380 - 417.

Robert A. Dahl, Who Coverns? op. cit. (۲) انظر:

⁽٣) يتفق مناهل، فيما لتنهي إليه الأخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات في أيني من ومتلكون «القوة الفعلية» والذين يعملون من وراء الكواليس، وبالشالي يحميح دور الساسيين ثانوياً.

بها متخذوا هذه القرارات، كجماعة تعي كيانها، فضلاً عن طابع النماسك الذي يجمعها كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى نجمع قوة متخذيها، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثروتهم ومكانتهم. وقد أعطى «داهل» بعداً تاريخياً لبحثه – مما يعطي البحث أصالة وعمقاً – وذلك من خلال محاولته عمل «مسح» لسياسية مجتمع New Haven ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى العقد السادس من القرن الحالي سعياً لتبيان أن «بناء القوة، قد تغير كرد فعل للتغيير في المجتمع محل الدراسة والذي اعتبره «داهل» نموذجاً للمجتمعات المحلية الأمريكية في توزيعها المتنوع للمصادر السياسية.

لقد قامت دراسة «داهل» على أساس انتقاء ثلاثة مناطق محددة لإجراء البحث والتحليل الذي يكشف عن مدى النفوذ الافتراضي، ثم درس عدد من القرارات في نطاق كل مدطقة من مناطق البحث. وكانت القرارات متصلة بالتنمية الحضرية Urban Development والترشيحات السياسية ومنصب العمدة. وقرق «ذاهل» بين ثلاثة أقسام من هـؤلاء الذين قـد يكونون ساسة أو مبرزين اجتماعيا أو لقتصادياً. وذلك بقتصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك في اتخاذ القرارات في كل مجالات البحث. وذلك لأنه من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التي يسيطر فيها شخص من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التي يسيطر فيها شخص على سياسة هامـة رغم المعـارضـة، أو أن يكون الشخص قادراً على الاعتراض على سياسات الآخرين، وقد يكون الشخص نا قوة ونفوذ إذا استطاع أن يسير سياسة دون أن يلقى معارضة (۱). ولكن الكثـيـرين لا يستطيعون معارسة النفوذ الحقيقي أو الواقعي بوساطة رفض أو تقديم

⁽¹⁾ R. A. Dahl, Who Governs? p. 66.

السياسات(١). فمن النادر أن يكون البارزين اجتماعياً هم في الوقت ذاته البارزين اقتصادياً.

ومن خلال دراسة «داهل» لمدينة N. H. وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة بتجهون إلى المهن بأكثر مما يتجهون إلى الأعمال، التي يشغل المناصب القيادية فيها أفراد "من خارج المدينة أو من أصل اجتماعي أدنى". إلا أنه لاحظ أن البارزين اقتصادياً كانوا أكثر نشاطاً، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم ولم يكن يحتل أي من البارزين اقتصادياً منصباً يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزيية وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن . M. H. شطاً لشغل هذه المناصب.

لقد كان القادة الاقتصاديون في N. H. قد بدأوا بامتيازات سياسية (٢) صخمة. فكانوا يمتكون الثروة، والمكانة والسلطة في مجال العمل والمال، فضلاً عن مزايا الاتصال التي غالباً ما تتاح للأقليات، هذا إلى جانب الشرعية التي ترتبط بالعمل نفسه Business it self في أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى (٢).

وبالرغم من ذلك ذإن دداهل، يرى أن هذه المصادر في حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد صفوة ممكنة، ولا تجعل منهم صفوة فعلية Actual Elite وذلك بسبب أنهم لم يمتخدموا المصادر المناحة لهم بفعالية، وبسبب انقسام

⁽¹⁾ Ibid. pp. 64 - 66.

M. D. Reagon, The Managed: انظر دراسة عن قرة الأعمال والنفرذ في: Economy, Oxford Univ., Press. 1963. pp. 99 - 120.

⁽³⁾ R. Á. Dahl, op. cit. pp. 75 - 76.

البارزين اقتصادياً على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضرية ، مما أدى إلى أن بأخذ العمدة المنتخب المبادرة في مثل هذه المسائل . ومن ثم فقد استنتج «داهل» أن نشاطهم كان وقفاً على واحد من مجالات البحث التي اختيرت وأدت ، قلة عددهم إلى أن يعتبر «داهل» أصواتهم غير ذات أهمية في أثناء الانتخابات .

إن الشواهد التي جمعها «داهل» بوساطة الملاحظين Observer بأن بناء التخاذ القرارات في N. H. يمكن وصفه على أنه شكل من أشكال التعددية. وقد يشابه هذا البناء. ذلك البناء الذي أسماه داهل "Polyarchy" حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التي قد تنغلق في بعض الأحيان وتتداخل في بعضها الآخر. وفي الشكل أو البناء «البولياركي» تتساوى هذه الجماعات في العلم بالسياسات الممكنة، وتتساوى أيضاً في المصادر السياسية للتأثير على النشائج، كما أنها تتساوى في فرص المشاركة السياسية عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بأدائها عندما تقتضي الظروف ذلك – إلا أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة في مجتمع امبيريقي(۱). إذ ليست أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة في مجتمع امبيريقي(۱). إذ ليست هناك انساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوي. فهناك بعض قطاعات الأخرى. قطاعات في المجتمع تمتلك مصادراً ونفوذاً أكثر من القطاعات الأخرى. تكرن الثروة هي المصدر السياسي في هذا البلا، وقد يكون التعليم أو المكانة تكرن الثروة هي المصدر السياسي في هذا البلا، وقد يكون التعليم أو المكانة الاجتماعية في بلد آخر.

وفي الوقت الذي يرى فيه الصفويون أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية في جميع الأحوال فإن وداهل، يذكر أن ذلك لا بصدق على

⁽¹⁾ R. A. Dahl. Modern Political Analysis, op. cit. pp. 32 - 36.

«البولياركيات، وهذه من أهم النقاط التي يخرج بها «داهل، من دراسته لمجتمع N. H.

والمجتمع «البولياركي» يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقلية المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو، وتستخدم بدرجات متفاوتة من الدشاط والكفاءة. ولكن لأعضاء المجتمع حقوقاً سياسية متساوية. وبالرغم من ذلك فإن عدداً صغيراً من كل جماعة هم ذووا الدشاط في السياسة، والجماعة قد تختار قيادتها كما يحدث في النقابات، وقد نجيء هذه القيادة عن طريق عدم اهتمام السواد الأعظم(١١). من الجماعة بالمشاركة في مؤازرة أهداف الجماعة وبالتالي فإن القرار يصبح في أيدي قلة أي صفوة.

إلا أن دداهل، لا يستخدم مصطلح دصفوة، لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة أمن يأتي من خارجها ولأنها لا تمارس قوة الرفض Veto Power على أعضاء أقليتها. ويذكر دداهل، أن الكثيرين من قادة الأقلية – مثل قادة التقابات – بشغلون مراكز النفرد لفترات – طويلة. ويستبدل الآخرون بغيرهم في فترات متعددة وهذاك بعض ذري التشاط... البارزين في N. H. لم يتدخلوا في الشدون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة، ولما نجحوا في هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا في اللجان بانتظام.

ولما كان وداهل، يدرس وبناء القوة، في مجتمع ديمقراطي - من وجهة نظره - فإنه يذكر أن السياسيين يشكلون جماعة أقلية في والبولياركي، تنقسم إلى طرفين متضادين يتنافسأن على شغل المنصب العام الذي يمكن الوصول

 ⁽١) يقترب مفهوم عدم اهدمام السواد الأعظم هذا من تلك الحالة التي أطلق عليها Mills
 اللاميالاة السياسية Political Apathy

إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات في الانتخابات. وقد ترتبط بعض الأقليات باحدى الجماعات دون الأخرى وبالرغم من ذلك. فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكرن مستعداً لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التي ترسمها جماعة القوة Power Group ولذلك لا يستطيع القادة السياسيون نجاهل مطالب احدى الأقليات القوية خشية اتخاذها موقفاً مصاداً. ومن ثم يخرج دداهل، بأن الهدف النهائي لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التي ترضى أكبر عدد ممكن من الأقليات. .

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها «داهل» أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة إلا بالقدر القليل. غير أنه لا يعترف بأن هذه الكثرة جمع لا تأثير له ولا فعالية في ظل النظرية الصفوية Elitist Theory ويرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق القوة الانتخابية التي يمكن أن تستخدمها الجماهير، مما يؤدي إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولاً عند الجماهير. وبالرغم من ذلك فإن «داهل» لم يكشف عن الكيفية التي يتمامل بها الساسات وأوضح أن في مدينة له الم عدة فروض عن الكيفية التي يتمامل بها الساسات وأوضح أن في مدينة للهرة بين القادة والمقودين، وبالرغم من اعتقاده بأن هذه النماذج جميعاً تنطوي على المهارة في المساومة بأكثر مما تنطوي على قوة بعرياض أو قوة الرفض الواعية التي نتسم بها الصفوة، ومن ثم فإن «داهل» الاعتراض أو قوة الرفض الواعية التي نتسم بها الصفوة، ومن ثم فإن «داهل» يغضل، النظرية التعدية عن القوة في المجتمع، وهي التي تحدد عدداً من

⁽¹⁾ R. A. Dahl., Who Governs? p. 184 Seq.

القوى المتنافسة أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتجميع وفقاً لتغير شئون أو مسائل المجتمع(١).

دراسة بناء القوة على المستوى القومي ا

كانت دراسة بناء القوة على المستوى المحلى مرشداً لنفس الدراسة على المستوى القومي. فالمستوى القومي يدعو إلى الحيرة والتردد، حيث نجد التنظيمات الكبرى والأعمال والشركات والمزارع والروابط التجارية والاتحادات العمالية وروابط المستهلكين وجماعات المصالح الخاصة (٢) فضلاً عن مشروعات الدولة، فالكل يحاول جاهداً أن يستخدم ويستحوذ على أكبر قدر من القوة، سواء بوساطة التأثير على الرأى العام، أو كسب الأنصار، وذلك للمشاركة واقتسام السياسة القومية.

ومن ثم فإنه وسط هذا الجو المعقد والصراع المستمر يصبح من الصعوبة بمكان رسم أوحتى اجتلاء الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومي وبرغم تلك المحاولات التي بذلت لتحليل بناء القوة في الولايات المتحدة - ريسمان وميلز وهندر - فإن النتائج كانت مدياينة ومختلفة. ولكي ندبين هذا الاختلاف، سوف نلقى نظرة على وجهتى نظر مختلفين، الأولى تتخذ من نظرية اصفوية القوة، مدخلاً لها ويمثلها س. رايت مياز - والثانية تتخذ من النظرية التعددية مدخلاً لها وبمثلها دافيد ريسمان.

⁽¹⁾ R. A. Dahl. "A. Critique of the Ruling Elite Model"; A. P. S. R Vol. 52. (June 1958), pp. 463 - 469; and you can see the same in pizzomo (ed.). Political Α Sociology. Harmandsworth: Penguin Books, 1971, pp. 126 - 135.

⁽٢) انظر: دراسة عن دجماعات الصنعط السياسي، المؤلف - مؤسسة شباب الجامعة.

أولأ: المدخل الصفوي:

لقي كتاب مياز الذي نشره عام ١٩٥٦ م عن دصفوة القوة (١) فسي المجتمع الأمريكي رواجاً كبيراً وتأييداً لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان واضحاً وواقعياً في عرضه لوجهة نظره عن دصفوة القوة، ولذلك فإن تحليله لبناء القوة القومية – بالرغم من تعقده – يدل على نفاذ البصيرة. إذ أن تحليله لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب، وإنما يعد بمثابة "الاتهام"، فضلاً عن هجومه الشديد على مقدرة صفوة القوة، في ممارسة مسلولياتها المخيفة. لقد ذكر «ميلز، أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الامريكي، تكمن في الميادين الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقم الرئيسية الظامية فيها.

ويوجه دمياز، اهتمامه الرئيسي إلى صفوة القوة حيث يبدر ذلك من عنوان كتابه الذي أسماه دصفوة القوة، على هيئة هرم تتكون قمته من التغيذيين ذوي المناصب العليا، والمسلولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى، ويلي ذلك المستويات الوسطى للقوة، التي تتمثل في جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن، الذي يبدو على حد قوله: في دهاليز الكونجرس.

ويأتي في قاعدة الهرم – هرم القوة عند مياز – المجتمع الجماهيري Mass Socity الذي لا قوة له، حيث يكون غير منظم في العادة ومفكك ويصبط دائماً من أعلى.

ويرى اميلز، أن بناء القوة في المجتمع الأمريكي قد سار خلال أربعة عهود العهد الأول بدأ على وجه التقريب من قيام الجمهورية حتى عصر

⁽¹⁾ C. W. Mills, The power Elite.

Jackson والعهد الثاني بدأ منذ انهيار القيادة الفيدرالية، تقريباً، وحتى الحرب الأهلية وحتى الدرب الأهلية وحتى الداكمة - الأهلية وحتى الداكمة - على حد تعبير مياز - وأخذ العهد الرابع شكله اللهائي عام ١٩٣٠ حيث بدأ في وسط ونهاية حكم Roosevelt كنس للقوة على هيئة توازن لجماعات النفذ وكتل المصلحة Vinterest Blocs كنس النفذ وكتل المصلحة Vinterest Blocs النفذ وكتل المصلحة Vinterest Blocs أ

ووفقاً لهذا التقسيم الذي ارتآه دمياز، فهو ينظر إلى بناء القرة في العهد الأول على أنه كان هناك حياة اجتماعية ونظم اقتصادية ومؤسسة عسكرية ونظام سياسي، كل هذه كانت منزامنة، وقد لعب كبار السياسيين أدواراً هامة في الاقتصاد مع عائلاتهم وكان هؤلاء من بين ذوي السمعة الطيبة الذين أقاموا المجتمع المحلى "C)Local Community".

أما في العهد الذاني، أصبحت القوة أكثر انتشاراً وتشتناً وكان من غير المتيسر تحديد جماعة حاكمة بمينها، وأصبحت القوة متعددة عند جماعات القمة Top croups/ أما العهد الثالث فيرى مينز أن عهد Mckinley كان بمثابة الركيزة الأساسية لجانب واحد من سيادة القوة الاقتصادية. فقد تركزت القوة في هذا العهد بصورة كبيرة، ولكن ليس كما حدث في عهد سيطرة دوائر النظم الاقتصادية العلبا، وتميز العهد الرابع بوجود توازن لجماعات النفوذ وكثل المصلحة.

ومنذ عام ١٩٤٠ رأى (مياز) أن الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة

 ⁽¹⁾ في عمام ١٩٣٧ ومنع Roosevelt يرئامواً للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، سمي
 بهذا الاسم.

⁽²⁾ Ibid., p. 273.

⁽³⁾ Ibid, p. 270.

⁽⁴⁾ Ibid. p. 270.

تعد علامة على قيام عصر جديد في علاقات القوة الأمريكية. فمع الحرب ظهرت جماعة قوة جديدة تكرنت من المديرين والسكريين في شبه اتحاد. ومن خلال تنظيم الأمة لتلك الحرب، ونتيجة لاقرار حالة الحرب، اختيرت وشكلت أنماط معينة من الرجال ظهرت بينهم النوترات حيث كانت الظروف . مواتية من خلال التطورات النظامية والسيكلوجية أدت بدورها إلى سيطرة من يسميهم بـ (صفوة القوة) .

ومن خلال استعراض مميلز، لعملية بناء القوة، نراه يعتقد أن دصفوة القوة، تضع كل السياسات العامة والهامة، وفي مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتزداد المناورة بالنسبة لأشكال عملية القوة فلا يبدو الأمر على أنه طموح أو بحث عن شكل مفصل في مباراة القوة. فالسرية تشكل مبدأ أساسياً — عند ميلز — فيما وراء الكواليس، وتكون دائماً تحت توجيه ورعاية جماعة واحدة، تتخذ من «الطبقة الوسطى» الأداة الرئيسية والهامة للمناورة السياسية في المجتمع الأمريكي(١).

ويتناول مميلز، الأسس التي يقوم عليها بناء القوة، فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطاً وفقاً لبناء المصالح في المجتمع. فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم – فصفوة القوة – عند ميلز تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة. فهي تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشئون والمصالح المتزامنة، والنظم السياسية والخدمات العسكرية(١). ولا تقوم اصفوة القوة، على تزامن المصالح بين النظم الرئيسية، وإنما تقوم أيضاً على التشابه السيكلوجي Psychological

⁽¹⁾ Ibid. pp. 315 - 316.

⁽²⁾ Ibid. p. 19.

similarity والتمازج الاجتماعي Social Intermingling لدوائر صغوة القوة العليالاً). هذا فصلاً عن التعرف والتعليم والقيم والمصالح المادية. وهذا بدوره يؤدي إلى سهرلة الاتصال، خاصة عندما يعرف كثير من هؤلاء كل منهم الآخر، أو على الأقل يعرف كثيراً من الناس بصفة عامة ومن ثم فإنهم يتقاسمون طريق الحياة، وبالتالي يمتلكون الارادة والفرصة لاستكمال خطوط فعلهم كممثلين للنظم. وفي بعض الأحيان يكون هناك تنسيق واصحاً، كما يبدو خلال الحرب بل قد يتعدى الأمر أكثر من هذا بالنسبة لأسس القوة عند يقمة البناء(ا).

أما عدد المستويات الوسطى والدنيا للقوة، فيؤكد وميازه فقدان الاستقلال والافتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع الجنماعية متشابهة بل أنه يذكر أن الشعب مكن من أفراد مبعثرين ومشتين وخاصعين وكثيراً، إن لم يكن دائماً — ما يكرنون عاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة للاتصال والفعل السياسي(؟)، والغفور أو اللامبالاة السياسية Political apathy rolitical مد — عند مياز سمة للشريحة الاجتماعية الدنيا وترجع هذه اللامبالاة إلى نقص أو افتقار الفرد إلى المعنى السياسي Meaning والفشل في الإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة مصطلحات سياسية، ومن ثم فإن ما يحدث في السياسة لا يبدو مرتبطاً بالاضطرابات الشخصية، وعلى هذا فإن «ميازه بريط النفور أو اللامبالاة الساسية بعملية تركيز القوة.

لقد اختار وميلزه في دراسته عدد من حالات الرؤساء ومديري أعمال

⁽¹⁾ Ibid. p. 19.

⁽²⁾ Ibid. pp. 19 - 20.

⁽³⁾ Ibid. p. 302 seq.

الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسية في الحكومة، وبالتالي فإنه قد رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى(١). وتشير سهولة تبادل الأدوار – عند ميلز – إلى درجة تماسك الصفوة بالإضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامي الذي يزيد من وحدة الصغوة(١).

وبالرغم من أن هذه الوحدة هي في المقام الأول نتاج البناء النظامي Institutional structure والطبيعية التراكمية للقوة، فهي واضحة في تلك الارتباطات الصفوية التي تؤدي إلى تقاسم أساوب الحياة ومفهوم الوحدة فضلاً عن أن الرعي والشعور يزيد التماسك ويميل هذا الأسلوب في الحياة إلى الاستمرار. ذلك نديجة لأن الصفوة في الولايات المتحدة، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة (٢).

ومن ثم فالقوة في المجتمع الأمريكي الحديث - من وجهة نظر مياز - لا تندسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص، وإنما تندسب إلى نظم المتدرجات Institutions فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون في معظم المدرجات والتنظيمات في المجتمع الحديث(٤) فميلز يؤكد على أنه داخل النظم السائدة في المجتمع الأمريكي الحديث تكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيز أ

R. A. Brady, Business. as a system: إنظم في الأعمال الكبرى (١) of power, Columbia Univ. Press. 1943 pp. 294 - 320.

⁽²⁾ R. Aron. "Social Structure and the Ruling Class" op. cit. No. 1, pp. 1 - 16.

⁽³⁾ C. W. Mills, op. cit. pp. 15 - 19.

⁽⁴⁾ Ibid. pp. 277 - 280.

وضيــقاً داخل قلة من الأبدي، منهـا خـلال أي وقت في التـاريخ الماضي، وينظر – ميلز إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ(١).

ومن القضايا الهامة التي يركز عليها ومياز، في تحليله قوله بأن القلب المداخبي Inner core للحلف المداخبي Inner core للحلف المداخبي Inner core للحلف الأخرين في المجتمع، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو القصادية (المجتمع، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو القصادية (الأمريكية في القيمة المنهائية. واختار وميازه قنبلة وهيروشيماه والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الصخم لوسائل اتخاذ القرارات في أيدي قلة وقليلة من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية. وما تأكيدات علماء السياسة الأمريكيين بأن قيم الحرية و والديمقراطية، تعاني في الولايات المتحدة من وجود كثرة التنافس بين الصفوات من أجل التأبيد الشعبي – في صورتها الواضحة والجلية – إلا دليلاً على استمرار الاسطورة الليبرالية فهي ليست دليلاً على توزع أو انتشار قوة الصفوة ، إنما هي دليل على تركيز القوة في يد الصفوة قليلة المعدد.

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج لدراسة بناء القوة القرمية - عند ميلز في المجتمع الأمريكي، فلما كان الهدف الأساسي عند اميلز، هو اكتشاف رد فعل لبناء القوة على مصبالح جماعات أو طبقات معينة في المجتمع الأمريكي فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التي يؤلف قادتها صفوة القوة القوة الآ.

⁽¹⁾ Ibid. p. 4.

⁽٢) يمكن الوقوف على تأثير العملوات المكرمية على العياة الاقتصادية في الولايات (٢) Marshall Dimock, Business and Government N.: المحصدة عدد : Y. Henry Holt, 1949; Rebert E. Lane, The Regulation of Businessmen, New Hover: Yale Univ, Press, 1954.

Mills, op. cit. p. 276 seq. (٢) انظر:

وتكمن النتيجة الثانية في تأكيد وميلز، على أن تركيز القوة في دائرة صغيرة فضلاً عن استخدام المناورة Manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدي إلى انحطاط السياسة، إن لم يكن سقوطها في المناقشات العامة، وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية،

أما النتيجة الذالئة، فهي التي ترتبط برد فعل بناء القوة على نرعية علاقات القوة ذاتها. وهنا يرى مميلزه أن تركيز القوة قد اتخذ مكاناً لم يتغير، بل يتطابق في أسس شرعية القوة، الذي يفترض كمون القوة في الشعب وفي ممثليهم المختارين أو المنتخبين بينما مكمن القوة في الواقع في أيدي هؤلاء البيروقراطبين(١).

وتدور النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية ، وقد وصل «مياز» إلى أن القوة في أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبّه تلك التي ترجد في الدسق السوفيتي للقوق (").

وأخيراً نستطيع أن نوجز ما وصل إليه وميازه في دراسته التاريخية لبناء القرة في المجتمع الأمريكي خلال مراحلها الأربع التي حددها كما يأتي:

تتمثل مستويات بناء القوة في ثلاث مستويات على رأسها صفوة قوة متحدة ويليها جماعات مصلحة متعددة ومتوازنة، ثم المستوى الثالث والأخير وهو يتكون من جماهير غير منظمة ليس لديها قوة تمارسها على

⁽¹⁾ Ibid. pp. 316 - 317.

⁽٢) أنظر استعراض وافي عن كيفية ظهور ونمر السرفيتات، رملامحها المعيزة رقيام V. M. Chkhikvadze, and others, The: السرفوبيت الأعلى في روسيا soviet Form of popular Government, Moscow: Progress pubilshers, 1972.

الصفوة. ولقد أكد ممياز، تزايد تركيز القوة في المجتمع الأمريكي، حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة – بهؤلاء الذين في القاعدة (الجماهير) بوساطة من بيدهم القوة، وعلى هذا فالنتائج التي وصل إليها وميلز، تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذي للحكومة. هذا إلى جانب انهيار السياسة كموضوع للمناقشة العامة، وانهيار مسئولية القوة واستجابتها وفقدان الديمقراطية.

ثانياً؛ المدخل التعددي ،

إن الفكرة الهامة في مجال النظرية التعددية Pluralist Theory نجدها عند ددافيد ريسمان، الذي طبقها في دراسته عن بناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي والتي نشرها - وآخرون - في كتاب بعنوان Veto Veto والذي أكد فيه أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض Groups حديث يكون كل من هذه الجماعات قادر على منع أي من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها.

ولقد وصف بعض الكتاب «ريسمان» بأنه «تعدياً» رومانتيكياً ذلك بسبب رفضه رؤية ذلك التفاوت في بناء القوة في المجتمع الأمريكي، فضلاً عن عدم تبلور مفاهيمه وعدم وضرح موضع القوة لديه.

وإذا كان دميلز، قد رسم هرم القوة الأمريكي من ثلاث مستويات فإن دريسمان، يرسم، هذا الهرم من مستويين فقط، فهو بزيل قمة هرم دميلز، ويبقي على المستوى الثاني والقاعدة، فهو لم ير دصفوة القوة، عند قمة القوة وهذا يجعل من مفهومه عن – القوة في أمريكا عكس مفهوم دميلز، فمستوى

David Riesman, Nathan Glezer. and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y.: Garden City, Doubleday Book 1953.

هرم اليسمان، الأعلى يشتمل على المصاحة Interest groups ومن ثم فإن كل التنوع والتوازن في جماعات المصلحة Interest groups، ومن ثم فإن كل جماعة تسعى لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التي تبدو كتهديد لتلك السلطة. ولا توجد -- عند ريسمان جماعة حاكمة عليا، بل أن بناء القوة غير متبلور ويبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة ويتكون المستوى الأدنى للهرم من الجماهير أو الجموع الأكثر أو الأقل تنظيماً، التي ترتبط بجماعات المصلحة في مناوراتها ضد التهديد أو التعدي على حقوقها المشروعة أو ما تدعيه كل منها كحق مشروع.

ومما يسترعي الانتباه أن «ريسمان» قد اتفق مع «ميلز» على أن بناء القوة في المجتمع الأمريكي قد سار خلال أربعة عهود – وهي تلك التي ذكرناها عند ميلز ففي العهد الأول يعتقد «ريسمان» أن أمريكا حكمت خلال هذا العهد - من قيام الجمهورية هتى عهد جاكسون - بجماعة حاكمة هذا العهد - من قيام الجمهورية هتى عهد جاكسون - بجماعة حاكمة واضحة ومحدودة، تكرنت من الطبقة العليا لمالكي الأرض والقيادة المالية وهتى والتجارية(۱). أما في العهد الثاني - منذ انهبار القيادة الفيدرالية وحتى الحرب الأهلية - فقد لاحظ «ريسمان» أن الفلاحين والصرفيين أصبحوا الثالث - من وجهة نظر ريسمان بعد الحرب الأهلية وامتد حتى إدارة - الكلاي المن أدت إلى قيام سيادة القوة الاقتصادية Economic power وأما الحكيرة التي أدت إلى قيام سيادة القوة الاقتصادية Economic power وأما الحكيم المعات الاعتراض - الذي تعتمل في عام "۱۹۵ فقد كان علامة على سيطرة العجد الرابع والذي اكتمل في عام "۱۹۵ فقد كان علامة على سيطرة جماعات الاعتراض - الذي تعتمل في عام "۱۹۵ فقد كان علامة على سيطرة جماعات الاعتراض - الذي تعتمل في عام "۱۹۵ فقد كان عده وكان الدكم جماعات الاعتراض - الذي تعتمل في عام شهرة ريسمان في بحثه و وكان الدكم

⁽¹⁾ Ibid. p. 239.

⁽²⁾ Ibid. p. 240.

خلال هذه الفترة عند: ريسمان - يقوم على التحالف بين جماعات الاعتراض أكثر منه على جماعة للقوة واحدة متحدة ويبدو الاختلاف واصحاً بين «ميلز» و «ريسمان» عند تصورهما لبناء القوة في نهاية فترة دراستهما - وقت الدراسة - ففي الوقت الذي يرى فيه «ميلز» وجود «صفوة القوة» متحدة مكونة من الصفوات الاقتصادية والعسكرية» والسياسية (۱۱) ، يرى اريسمان، عكس هذا الرأي، حيث يوجد تشتت للقوة بين تعدد المصالح المنظمة. وبالرغم من أن «ريسمان» يرى هذا إلا أنه لا ينكر أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة أكثر من الجماعات الأخرى وكذلك الأفراد. وبالرغم من اصراره على هذا الرأي فهو يذكر أبضاً أن قادة المجال القومي ليسوا منظمين ولا يكونون جماعات خاصة بهم (۱۱) وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على سذاجة تصورات «ريسمان» وعجزها عن سبر وإدراك واقع تعقيدات مسرح «القوة» القومي (۱۲).

ويذكر «ريسمان» أنه في السين الأخيرة قد طرأ تغيير في شكل القوة في أمريكا حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة، التي استبدات عند قمتها أمريكا حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة، التي استبدات عند قمتها المنعند من جماعات الاعتراض الذين تتوزع القوة فيما بينهم وأتت الطبيعة المتغيرة "لاروقة المجالس" بمفتاح هام بالنسبة للاختلاف بين المسرح السياسي الأمريكي الحالي، وذلك الذي كان في عهد «ماكنلي، فإن طبقة رجال الأعمال الحاكمة تستطيع أن تقرر بسهولة مصالحها وأين تستقر، وماذا يعمل محاموها ومديروها ومشرعوها للمحافظة على مصالحها. ونحن

⁽¹⁾ A. M. Rose, op. cit. p. 10.

⁽²⁾ D. Ri sman, op. cit., p. 247.

⁽³⁾ K. B. Mayer and walter Buckley. class and Society, N. Y.: Rondom House, 1969, p. 123.

نستبدل بالقيادة سلسلة من الجماعات كل منها يكافح من أجل الوصول الذهائي للقوة الإيقاف ما يمكن تصوره على أنه معاد لمصالحها(١).

ومن ناحية عملية بناء القوة، يرى «ريسمان» أن غالبية الجماعات لا تشترك في كل المسائل، وإنما يرى أن كل جماعة تشترك بصفة أساسية في المسائل التي تهم مصالحها المحورية. وهذا يؤدي به - أي ريسمان - إلى القول بأن هناك بناءات كثيرة للقوة كما أن هناك وجوهاً متباينة ومنفزة للسياسة (٢).

وعلى الرغم من اتفاق دريسمان، مع دميلز، على ازدياد دالمناورة، في مباراة القوة، إلا أن ريسمان لا يؤكد كثيراً على المناورة تحت مظهر السرية وتحدث المناورة عند – ريسمان ب نتيجة لأن كل جماعة تحاول أن تخفي المتمامها بالقوة لكي لا تعادي الجماعات الأخرى. هذا وتميل علاقات القوة لأن تأخذ شكل المنافسة الاحتكارية PMonopolistic competition ومن ثم فإن لعبة القوة تتخذ مكاناً فيما وراء الكواليس، وهي مصبوطة بالشكل أو البناء الذي تحتمه محاولات – التسوية بين جماعات كثيرة. وفي الوقت الذي يؤكد فيه اميلز، على أن الطبقة المتوسطة ما هي إلا أداة للمناورة، فإن دريسمان، يرى أنها – الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية ومشكلاتها العامة، ولم تعد الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمناورة (4).

وتقوم أسس القوة - عدد ريسمان - على أساس غير متبلور يعكس تباين

⁽¹⁾ Riesman, pp. 246 - 247.

⁽²⁾ Ibid. p. 256.

⁽³⁾ Ibid. p. 247.

⁽⁴⁾ Ibid. pp. 229 - 231.

المصالح بين الجماعات المنظمة الرئيسية. إذ أن بناء القوة الجماعات الاعتراض تقوم على المصالح المتباينة للأحزاب السياسية وجماعات الأعمال والتنظيمات العمالية وكتل الفلاحين وعدد لا يحصى من الجماعات المنظمة الأخسري(۱). وتكمن القوة عادة وبمقياس كبير في العلاقات والمواقف، والتوقعات المتبادلة بين الناس(۱). ثم يؤكد اريسمان، على أن تباين المصلحة يكن في نموذج القوة في أمريكا، حيث يسود الشعور بالضعف والاعتماد على القمة، بالإضافة إلى أنه عند قاعدة بناء القوة: إذا ما شعر رجال الأعمال بالضعف والحاجة إلى الاعتماد، فهم يصبحون أكثر اعتماداً أو اعماد أو صعف وليس هناك مصادر مادية يمكن أن تنسب إليهم(۱). فعدم تبلور القوة في أمريكا يرجع في جزء كبير منه إلى انتشار مشاعر الضعف وعدم الاستقلال وباختصار فإن اريسمان، برى أن الشعب – في أمريكا – على كل مستريات البناء الاجتماعي يميل إلى الشعور بالضعف.

ويضع دريسمان، النفور أو اللامبالاة كأساس هام لعدم تباور علاقات القوة في المجتمع الأمريكي بالتالي فإنه يخلص من دراسته إلى أنه ليس هناك جماعة أو طبقة منفصلة عن الآخرين نتيجة لاتخاذها القرارات المتعلقة بالمسائل العامة (١٠). وبالنسبة للسياسة فهو يرى أن رد الفعل لبناء القرة قد أدى إلى انحطاط السياسة في مفهوم الكثيريين من الناس. ولا يرجع ذلك إلى صعود جماعات الاعتراض، بل بسبب زيادة التعقيد وعزل السياسة. وهذا يؤدي إلى قيام مصلحة سياسية تحجب وتثير مشاعر الضغف حتى عندما تكون المصلحة الذاتية واضحة.

⁽¹⁾ Ibid. p. 247.

⁽²⁾ Ibid. p. 253.

⁽³⁾ Ibid. p. 253.

⁽⁴⁾ Ibid. p. 257.

وتدور النتيجة الثالثة – عند ريسمان – حول رد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها داخل المجتمع الأمريكي، فيرى أن هناك تناقضاً متزايداً بين وقائم القوة وصورها، إلا أنه يرى أن القوة أكثر انتشاراً مما هو يعتقد بصفة عامة(١). وعلى هذا فإن وربسمان، يعتقد أن القوة في أمريكا: .. تبدو على أنها متقلبة وموقعية Situational وتقوم بمحاولات للتركيز، وذلك من خلال ميلها إلى الانتشار بين جماعات تحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسات عامة وإذا كانت السياسة تنهار في الوقت نفسه كميدان لا يراعي فيه الواجب بقدر ما تراعي المصلحة الذاتية، وذلك بؤدي إلى اضعاف شديد القيادة وبالتالي بؤدي هذا الغموض وعدم التبلور إلى انعدام تنمية وتطور القيادة. ومن ثم فعندما تشمل المسألة البلد ككل، فلا يحتمل وجود قيادة جماعية أو فردية تكون ذات فعالية، لأن الموقف الدفاعي لجماعات الاعتراض لن يتزحزح، وجماعات الاعتراض -عند ريسمان تكون "جماعات دفاعية" وليست كجماعات قيادة(٢) ولم يذكر وريسمان، أن سقوط القيادة أو انهيارها يهدد الديمقراطية في أمريكا مباشرة في المدى القصير على الأقل. لأن تشتت القوة بين جماعات الاعتراض المتنوعة والمتوازنة، يعمل على حماية النظم الديمقراطية حتى إذا حال ذلك دون قيام القيادة المؤثرة أو الفعالة.

ومن هذا فنحن لا نجد - عند ريسمان - وصفوة قوة، مسيطرة أو صابطة وإنما نجد جماعات مصلحة متعندة ومختلفة ومتوازنة، وبالرغم من عدم تنظيم الجماهير أو الجموع، إلا أنه قد يكون لها بعض الأثر على جماعات المصلحة ويسير التغير الذي يطرأ على القوة في اتجاه يؤدي من

⁽¹⁾ Ibid. pp. 257 - 258.

⁽²⁾ Ibid. p. 248.

وجهة نظره - أي ريسمان - إلى زيادة تشتنها فضلاً عن سيادة التنافس الاحتكاري بين الجماعات المنظمة بصفة عامة.

وتتوقف أسس وقواعد القوة على تنوع واختلاف المصالح بين الجماعات الرئيسية المنظمة، ولا تمتلك «القوة» بوساطة جماعة واحدة أو طبقة منفصلة عن الآخرين.

ومن خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات الامبيريقية في ميدان بناء القرة في المجتمع يمكننا تقسيم المناهج(١) التي اتبعت في دراسات بناء القرة إلى أربعة أقسام:

أ - مناهج تعتمد على «المواقف النظامية» كما لاحظنا عند «رايت ميلز».
 ب- مناهج تعتمد على «الشهرة» ورائدها «قلويد هنتر».

جـ مناهج تعتمد على التخاذ القرار، وتعثلت في أبحاث "روبرت داهل".

د - مناهج تعتمد على الشهرة واتخاذ القرار والدمج بينهما، كما بدا في
 أعمال كل من الجرء و وبرمروس،

مناقشة وتحليل:

وإذا ما حاولنا مناقشة هذه المناهج، نجد أن الكثير من النقد قد وجه إلى منهاج دهنتر، الذي استخدمه في دراسة بناء القرة في R. C. ذلك بالرغم من

[:] انظر ممالجات لا بأس بها في رصف وتعلقل منامج دراسة بناء القرة في المجتمع (١) R. Dahl, Modern Political Analysis, op. cit. pp. 50 - 3; Peter H. Rossi. "Community Decision Making" Administrative science - Quarterly, 1 (Mar. 1957), P. 425; Linton Freemah, et al, "Lecating Leaders, "pp. 791 - 8. and Sethard Fisher "Community - Power studies: A critiquec, "S. R. 29 (4) (winter 1962). pp. 44 - 466.

قول هؤلاء النقاد بأن الشك غير وارد بالضرورة في النتائج التي خلص إليها مهنتر، من دراساته. ويتركز النقد الذي وجه إلى «هنتر، حول مجال القرارات التي قام بدراستها وبمركز القضاة مشهورين Judges. فيقول أتباع المدخل. كانوا من وجهة نظر القضاة مشهورين Reputed. فيقول أتباع المدخل المصاد – مدخل اتخاذ القرار – أن «هنتر، فشل في أن يميز المجالات التي يمارس قادة المجتمع العديدون القوة فيها. فالأسئلة الأصلية التي وصنعت للقضاة طلبت منهم أن يحددوا الأشخاص الذين كانوا قادة للقمة، أو صانعي القرار في المجتمع، ولم يطلب من القضاة أن يحددوا المجالات التي بمارس كل من هؤلاء القادة القوة فيها، ولا الحدود التي قد تحدد نفوذ كل منهم، أو ما إذا كان القوي منهم في مجال له نقص القوة في مجالات أخرى أم الإ فائول التي ترجع القوة إلى شخص ما. قد لا تنظوي إلا على القليل من عاليات اتخاذ قرار بعينها ووصف دور الصفوة فيها، وقلما لوحظ في عبايات اتخاذ قرار بعينها ووصف دور الصفوة فيها، وقلما لوحظ في عبايات اتخاذ قرار بعينها ووصف دور الصفوة فيها، وقلما لوحظ في مهتمة بهالا).

وإذا ما نظرنا إلى هذا الإجراء – عند هنتر – نلاصظ أنه بغير نتيجة، فهو يهتم بقياس دور الصفوة في مسائل سبق للصفوة أن أقرت بأن لها دور فيها .

وكان لهذه المسائل دور لا يستهان به في التأثير على مصالح العمل. ولكن في المسائل غير الاقتصادية اتضح أن القادة غير متفقين، بل وغير راغبين أو قادرين على القيادة فيهالا). وبذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة

⁽¹⁾ F. Hunter, Community Power Structure, p. 222.

⁽²⁾ Ibid. p. 217.

من القادة أكثر نفوذاً خارج نطاق المسائل المتعلقة بالأعمال، ولا يساعد المنهاج على اكتشافهم لأنهم المارسون، القوة من وراء الستار وبالتالي لا يمكن الحصول على صورة دفيقة وواضحة عن بناء القوة(1).

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الامبيريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون انعكاس لمناهج معينة في الدراسة، وربما أيضناً قد ترجع تلك النتائج إلى النوجيه النظري للباحثين، ولقد ظهرت المناقشات الهامة في أعقاب استخدام المنهاجين الرئيسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع المحلي منهاج الشهرة عند هنتر – ومنهاج اتخاذ القرار عند داهل - حيث تركز الدراسة على مسائل بمينها في المجتمع المحلي.

ولقد وجه لمنهاج الشهرة نقد قاسي - كما سبق أن ذكرنا - من بعض علماء السياسة الذين شكوا في استمرار بقاء القوة الهرمية في معظم المجتمعات، وقصلوا بدلاً منه والنظرية التعدية، عن القوة في المجتمع، وهي التي تحدد عدداً من القوى المتنافسة، أو جماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في التكوين والتكتل كموضوعات أساسية في تغير المجتمع(٢). ولقد ناقش هذا النقد منهاج الشهرة لأنه بعد قائمة بهؤلاء المشهورين بسبب القوة، ولكنه "لا يبين كيف يمارس هؤلا، نفوذهم في المسائل الهامة" واعتماد منهاج الشهرة على اختيار القضاة عند البدء، ويؤدي إلى استمرار الانتقاد الموجه إليه على الدوام، وهو أنه بالامكان أن تقوم مجموعة أخرى من القضاة باستخدام منهاجاً مخالفاً تماماً وبالتالي يأتون بقيادات أخرى ومن ثم نستطيع القول أنه

⁽¹⁾ R. M. Rose, op. cit. p. 264.

⁽²⁾ R. A. Dahl., "Acritique of the Ruling Elite Modle, "A. P. S. R., Vol. 52 (Inne 1958), pp. 463 - 469.

قد ترتبط النتائج بالمنهاج المستخدم فالقضاة ذوي النشاط السياسي قد بحددون القادة الذين يلعبون دورهم من وراء الستار أكثر مما يحددون القادة الذين بشغلون مناصب قيادية عامة أو رسمية إلا أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن اختلاف مجموعات القضاة لا يؤثر على الاختيار إلا . قليلاً (١) . ولكن هذا لا يعني القول بأن أي من طريقتي تحديد القادة خاطئ بالضرورة . وإنما يعطي ذلك مؤشراً على الغروق القوية التي قد تترتب على اختيار منهاج البحث .

إن بعض الباحثين يدعون أن منهاج وهنترو في التقليل المستمر لعدد القادة خلال مراحل والمقابلة Interviewing قد يؤدي إلى أن يغرر المنهاج بنفسه. فقد بدأ وهنترو بقائمة مؤقتة للمرشحين ثم طلب من أربعة عشر قاضياً أن يختاروا أكثر القادة نفوذاً من القائمة الأصلية التي كانت تضم (١٧٥) قائداً ثم مضى في بحثه إلى الأربعين الأول في القائمة التي اختزلها القضاة رغم أنه لا يبدو كما لاحظ ونلسون بولسياي، أن هناك وصفاً للكيفية التي توصل بها إلى الرقم أربعين (٢) وفي مرحلة والمقابلة، سأل وهنتره (٢٧) من هؤلاء فقط وقد وضعت التقديرات على أساس هذه المقابلات للسبعة والعشرين قائداً. ومن ثم فإنه بالاستطاعة أن نسأل هنا أيضاً، ولماذا أجريت المقابلات مع هؤلاء السبعة وعشرين فقط وبالذات، وما هي معايير الاختيار؟.

A. M. Rose, op. cit. pp. 255 -259; Robert O. Schulze and (۱) Leonard U. Blumberg, "The Determination of Locs Power Elite": A. J. S. Vol. 63 (Nov. 1959), p. 291.

⁽²⁾ Nelson W. Polsby, Community Power and Political Theory, New Haven: yale Univ. Press, 1963, p. 47 seq.

نظر الذين اشتركوا في بحث وروبرت داهل، في N. H. بالغة الأهمية. وقد تثير هذه النظرة الانتقاد أيضاً، فقد يقال أن البحث سوف يتناول السياسات التي لا يعتبرها القادة ذات أهمية على الرغم من أنها قد تكون هامة في نظر غالبية المجتمع.

ولقد وصل «داهل» إلى أن البارزين اقتصادياً كانوا أكثر نشاطاً من غيرهم وكانت أنقطتهم موجهة إلى حد كبير نحر التنمية الحضرية، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم. ولم يكن أي من البارزين اقتصادياً يمثل منصباً ينصل بالتعليم العام Public Education وكانت قلة منهم تشغل منصباً حزيياً ويرجع ذلك - كما سبق أن ذكرنا - إلى أن القلة منهم هي التي كانت تسكن N. H. نفسها وكان ذلك شرطاً لشغل مثل هذه المناصب. وقد توجي هذه الحقيقة بأن اختيار مجالي البحث هذين لاختبار «الفرض الصفوي» Elitist Hypothesis كان غير موفق.

ومن ثم فقد حاولت بعض الدراسات ادماج منهاجي "الشهرة واتضاذ القسرار" في دراسة بناء القوة في مجتمعات محلية أصغر بحيث ظهرت محاولات في السنين الأخيرة نجمع بين المنهاجين في الدراسة، لاعطائنا صورة أكثر شمولاً للنفوذ المزثر على القرارات في المجتمع. وقدم «روبرت آجر، وآخرين دراسة مة ارفة عن «الحاكمين» والمحكومين(ا) في ولايتين غرب الولايات المتحدة وولايتين في جنوبها، هذا بالإصافة إلى الدراسة التي أجراها «روبرت برسروس» عن «رجال القممة» وهي دراسة لمجتمعين صبغيرين في ولاية نبويورك(آ).

Robert Agger, D, Goldrich and B, Swanson, The Rulers and the Ruled, N. Y. Wiley, 1964.

⁽²⁾ Robert prest presthus, Men at the top. N. Y.: Oxford Univ. Press, 1964, and A. M. Rose. op. cit.

وكان الهدف الرئيسي لكل من «آجر وبرسزوس» في دراستهما هو دراسة تصور المواطنين لما يعتقدون أنه بناء القوة المؤثرة في مدى وطبيعة مشاركتهم السياسية والتغتا – آجر وبرسزوس – بأهمية فائقة إلى مدى انفتاح بناء القوة لأي مواطن يبنل جهداً في سبيل المشاركة، وإذا كان من بيدهم القوة مهتمين بمشكلات المجتمع التي قد تهم هذا المواطن أم لا، خاصة وأن بناء القوة يشكل عاملاً هاماً تأخذه أي صفوة سياسية في الاعتبار عند تقييم أو قياس نفوذها. وهنا يجب الإشارة إلى أن التقييم المشترك لكل من الصفوة والجماهير عامل يجب أن يضعه أي بلحث في الاعتبار خاصة عند استخلاص نتائج دراسته للصفوة هذا العامل الذي يرى كثير من النقاد "أن منهاج اتخاذ القرار قد تجاهله"، فهو يركز على الدور الذي يلعبه الأفراد ومجموعات القادة في القرارات النوعية ولا يقيم الاطار الايديولوجي الذي يتخذ في نطاقه القرار.

ومن النقاط الرئيسية والهامة التي خرج بها داجر، من دراسته – التي تعتقد أنه اتفق فيها مع دمياز، – أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة، الذي يميل في بعض المجتمعات إلى التعددية وفي البعض الآخر إلى الصفوية(۱)، ونضيف بل قد بختلف بناء القوة في مجتمع واحد من مرحلة إلى أخرى، ففي بعض المراحل قد يكون بناء القوة صفويا، وفي مراحل أخرى يكون البناء تعددي ينتهي بناه القوة فيه في في زمان وأى مكان إلى صفوة على القمة.

وعلى أية حال فإن النتائج التي وصل إليها «اجر» سواء استخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج اتخاذ القرار، يؤديان بالضرورة، إذا ما طبقنا أياً منهما على

⁽¹⁾ R. Rose, op. cit. p. 297.

حدة إلى نذائج صغوية تعددية على التوالي، غير أنه - فيما يبدو - إذا ما استخدمناهما معاً فإنهما يشكلان نوعاً من الميثودولوجيا قادر على اعطاء نتائج متباينة تودي في النهاية إلى تربع الصفوة على القمة.

وإذا ما عدنا إلى دبرسروس، لالقاء نظرة على النتائج التي توصل إليها، نجد أنه انتهى إلى نفس النتائج - تقريباً - بتطبيقه لكلا المنهاجين في دراسته عن درجال القمة، إلا أن استخدامه للمنهاجين كان على أساس أن يراجع أحدهما الآخر على الرغم من ميله لمنهاج اتخاذ القرار على أساس أنه أكثر موضوعية، ولكنه اكتشف أن دمنهاج الشهر، يكشف لذا عن انجاهات لا بتأتي لمنهاج اتخاذ القرار أن يعطيها.

ولعل من النقاط الهامة التي أبرزها «برسزوس» هي أن منهاج اتخاذ القرار يؤكد على أهمية من يشغلون مراكز القوة Power Centers الرسمية وخاصة المادة المياسيين. وقد يظهر في بعض الحالات، أنه ليس كل ذوي مصادر القوة يمارسون القوة في حين أن كل الذين تصمنتهم قوائم الشهرة يمارسون القوة وقد لا يجد أمثال هؤلاء الناس وقتا أو قد لا يكون لهم مصلحة - كما ذكر داهل - في المشاركة، أو ربما يكونوا ممن تستهويهم حابة الصراع السياسي، كما اكتشف ذلك "داهل ويرسزوس" بمحض المصادفة بالنسبة للعديد من القادة الاقتصاديين.

وفي بعض الحالات قد لا تبين دراسة القرارات الفعلية أهمية أناس من ذوي النفوذ ومن ثم لابد من القاء نظرة على ما وراء القرارات الرسمية، حيث اكتشف "برسزوس" رجالاً ذوي نفوذ صخم، صادر من ثروتهم، ومن مناصبهم الرسمية في مؤسسات كبرى كالبنوك أو من هيبتهم الاجتماعية، وبالرغم من ذلك لم يشاركوا في اتخاذ قرار واحد، ويظهر نفوذهم في العديد

من المجالات. وفي بعض الحالات اعترف البعض من متخذي القرارات بأنهم استشاروا مفرداً معيناً أو آخر، قبل أن يقترحوا مشروعات لقرارات بعينها وأمثال هؤلاء الناس – الذين يستشارون – يفشل منهاج اتخاذ القرار في أن يصل إليهم، بينما يكشف لنا منهاج الشهرة عنهم(١) ومثل هذا النفوذ يعد عاملاً هاماً في التأثير على مجريات الأمور في المجتمع.

ومن هذا نلاحظ أن الربط بين المنهاجين يمكن من تحديد المرحلتين الهامتين لاتخاذ القرار وهما: المرحلة العامة والمرحلة الخاصة، دون الوقوع في الخطأ الذي أشار إليه دداهل، في مناسبات عديدة، وهو افتراض وجود زمرة من الناس لا يمكن اكتشافها وراء كل مجموعة من القرارات إلا أن وبرسزوس، رغم ذلك أشار إلى وجود تفاوت كبير بين هؤلاء الذين نصل إليهم عن طريق منهاج اتخاذ القرار واولئك الذين يتعرف عليهم باستخدام معهاج الشهرة، إذ أن منهاج الشهرة يميل إلى اعتبار هؤلاء الذين تتيح لهم مصادرهم قوة كامنة من ذوي القوة الفعلية، وقد يميل بعض الناس لجماعة معينة فيضفون عليها قوة أكبر مما هو متاح لها بالفعل، ولهذا فاستخدام المنهاجين معاً قد يوصل إلى طرق عديدة يمكن بوساطتها ممارسة النفوذ.

هذا وقد ببن كل من «اجر» و «برسزوس» أن الصفوية تصاحب «الاغتراب السياسية» أو Political alienation «أو عدم الفعالية السياسية» أو الحالمة التي تنتهي دائماً بالانسحاب من الميدان العام. وقد ارتأيا – آجر ويرسزوس – أن هذا «الاغتراب» يرتبط بصفة عامة بمكانة الطبقات الدنيا وذوي التعليم المحدود. وإذا ما ساد هذا الاحساس بالاغتراب السياسي لدى الجماهير يصبح المجال متاحاً لتعزيز

⁽¹⁾ Presthus, op. cit. ch. 11.

البناء الصفوي في المجتمع، دون امكانية الرد بأن هذا البناء مرصي عنه من قبل الجماهير بالنسبة للقيادة، ويعد تنوع بناء القوة من مجتمع لآخر من المسائل الهامة التي اتفق عليها كل من «آجر» ويرسزوس، واختلفا فيهما مع «هنتر» و «داهل» اللذين قالا بأن السيادة المطلقة إما أن تكون للصفوية، وإما أن تكون للتعدية.

هذا ولفد قدمت دراسات بناء القوة في المجتمعات المحلية نموذجاً للسيطرة والضوابط المدنية والسياسية التي تمارس بأساليب وطرق غير رسمية، وتكون هذه السيطرة في الغالب من وراء الكواليس، كما يزعم أصحاب هذه الدراسات(۱) بوساطة صفوة تحتل الكثير من المواقع الاقتصادية، إذ أن الصورة على المستوى القومي تظهر أكثر تعقيداً أو غير منظمة بدقة كما تبدر على المستوى المحلي فالمستوى القومي – على حد قول وباكلي، – يدعو إلى الحيرة، حيث نجد فئات من الأعمال الكبرى والشركات والروابط التجارية، فضلاً عن مشروعات الدولة، والكل يحاول في جهود مستمرة التأثير على الرأي العام ليقتسم ويشارك في السياسة القومية. وفي موقف كهذا يصحب ادراك أو رسم الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومي(۱).

ويذكر المحللون أن القوة تعلل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الأنساق المستقلة ويكون للقوة – ني العادة – بناء واحد متدرج، أي الوحدات الأعلى في المدرج قوة على الوحدات الأدنى في البداء – أي أن ثمة اتجاه واحد للقوة وهذا الاتجاه يتجلى في نظرية مميلاً، عن صفوة القوة، فهو يرى أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكي، تكمن في المبادين الاقتصادية والسياسية والعشكرية، وتبرز عدد قمة هذه المبادين صفوة من الناس تسيطر

⁽¹⁾ R. Rose op. cit, p. 264.

⁽²⁾ Moyer and Buckley. op. cit. pp. 118 - 119.

عليها وتشغل المواقع النظامية في هذه الميادين، ولكن دريسمان، يرفض الأخذ بهذا الاتجاه الوحيد لبناء القوة ويقول: «إن حتمية من يملك قوة أكبر نقوم مرة أخرى في وقتنا، قول لا مبررله، بل أننا لسنا راضين أو مقتنعين بالإجابات التي جاءت على لمان ماركس وموسكا وميشاز وياريتو وفيبان ويرنهام، (۱)، ويبدو أن تصور القوة في أمريكا المعاصرة – عند ريسمان – إنما يصدر من تيار مناقشات القوة التي تقوم أساساً على البحث عن الطبقة الحاكمة (۱).

وبالرغم من ذلك فإن دريسمان، لم ينس تماماً وجود صفوة قوة في المسبان المجتمع الأمريكي المعاصر، أعلن مؤكداً الحاجة لأن نضع في الحسبان صوراً أخرى للقوة أكثر من عدم تساوي توزعها، حيث يقوم التنافس الاحتكاري لجماعات الاعتراض بدور هام في اعاقة محاولات الفرد لمد أو توسيع مجال قوته.

ومن ناحية أخرى، يرى مميزه أن الذين يشغلون مواقع اتخاذ القرار في الميادين النظامية الرسمية الحاسمة، قد يتضمنون هؤلاء الذين يحتلون مواقع قمة الطبقة الاجتماعية، وهؤلاء في العادة يعرف بعضهم البعض، ويرى كل منهم الآخر اجتماعياً وفي العمل وهكذا، وعند اتخاذ القرارات يأخذ كل منهم الآخر في اعتباره (٢) ويتبع هذه الصغوة التي تعد المدخل لكل القرارات، مستوى متوسط لمن بيدهم القوة، وبين من أسماهم بالسياسيين المحترفين وعند القاعدة هناك، المجتمع الجماهيري المكون من المجردين من القوة. وتنافظ الصغوة على هدوء الجماهير بالتملق والاطراء، والخدع، وتفسد قوتهم وتنافذ

⁽¹⁾ Riesman The Lonely Crowd p. 255.

⁽²⁾ Ibid. p. 260.

⁽³⁾ Mills, power Elite p. 11.

باهمالهم حيث لا تحسب الصفوة لهم أي حساب عند اتخاذ القرارات. وقد التهم مُميلز، الصفوة التي تستخدم القوة بأنها أعلى فساداً أو فجوراً Higher أو مريلز، الصفوة التي تستخدم العامة بناء أساسياً للمجتمع الجماهيري الذي وصلت إليه أمريكا القرن الدالي فحتى القوانين والقيم القديمة ليست أكبر من سيطرة الصفوة بل أن انتشار استخدام الوسائل الملائمة لاحراز الجاح، قد أدى إلى انتشار الفجور والانحراف في القيادة العليا – ووترجيت – وهذا بدوره أدى إلى افتقار ممارسة القوة للمسؤلية.

وإذا كان دمياز، يرى هذا، فإن دريسمان؛ على العكس منه. فهو يعطي أهمية كبرى لاكراه من يتخذون القرارات. ويدلل على ذلك بوجود العدد الكبير من الجماعات المنظمة التي يكافح كل منها الموصول إلى القوة في النهاية ليوقف ما يعتقد أنه صار بمصالحه (۱). والاعتبار الهام – عند ريسمان – في النظر إلى الإجبار الاانج عن القوة هو وجود مراكز متعددة للقوة. حيث هناك الكثير من جماعات لا تتبادل الاجبار فقط، بلى أنهم يعتمدون على التأبيد الشجيه وعلى هذا يستجيبون للمطالب الشجية. وثمة حالات يمكن ملاحظها بسهولة على الاجبار المنظم بين جماعات القوة في المجتمع الأمريكي وما العمل المنظم إلا واحد من أنواع كثيرة «القوة المحتال المحتوزنة». وقم المحتال المنظم الله واحد من أنواع كثيرة «القوة المحتال المحتوزنة».

⁽¹⁾ Riesman, op. cit. p. 247.

 ⁽٢) أشار ماكس فيير إلى أن تسوية الغرارق المجتمعية Societal differences كانت أحد الشروط الرئيسة والهامة في ظهور الأسواق الحرة أنظر :

Gerth and Mills, From max weber, op. cit p. 215. See also lvar E. Berg. Jr. and David Rogers, "Former Blue Collerites in small Business "in Arther B. shostak and William Gomberg. Blue Collar World. Studies of the

السياسي هذا نظام الحزبين القوي والذي يتميز باتجاه وظيفي مستقر إلى حد ما هذا فحسلاً عن المعارضة بين كتل المصلحة في الدولة والمشرعين، والتنافس بين أعضاء الحكومة التنفيذيين، والخدمات العسكرية وما إلى ذلك.

ولكن اميازا يضع هذه الجماعات المتصارعة ضمن المستويات الوسطى للقوة وما الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة سواء داخل أو خارج الحكم إلا روابط هامة في بناء القوة. إلا أن بعض المعلقين على اميلزا يرون أنه اتخذ هذا الموقف خاصة بالنسبة لميدان السياسة الخارجية، الذي يتخذ فيه قلة من الرجال أهم القرارات في نهاية الأمر.

وعلى أية حال نستطيع القول أن التقدم الرئيسي والهام في دراسة بناء القوة هر المنبثق عن مفهوم القوة الرسمي، والذي من خلاله يملك متخذو القرارات السلطة التي تخول لهم ذلك، ويفترض أنهم يملكون الرسائل الفعالة لممارسة القوة ولهذا لا نستطيع أن نقرر أو نفترض أن هؤلاء الذين ليس لمديهم سلطة يمكنهم تقرير السياسة العامة. هذا فضلاً عن أن تحديد المصادر المؤثرة للقوة يتطلب - تحليلاً للكيفية التي يخضع بها متخذوا القرارات أنفسهم لأنواع بعينها من الإجبار الذي تعد أهم مصادره مقاومة الصفوات والجماهير.

لقد فشل وميازه من وجهة نظر بعض النقاد(١)، في وضع مناقشته

⁼ American Worker, (Englewood cliffs, N. J prentice, Hall. 1964). pp. 550 - 556. Max weber. The Religion of ohaina trans. and ed. by H. H. Certh (N. Y.: Free press, 1951). pp. 84 - 107.

 ⁽١) يمكن الاطلاع على بعض هذه الانتقادات التي وجهت إلى ميلز عن دراسته لصفوة القوة في :

موضع الاختبار الفاصل ذو الهدف أو المعنى: وهو لم يختبر نموذج القرارات ليبين أن السياسة الخارجية لا تصنع بوساطة قلة من الرجال، ولكنها تصنع من أجل مصالحهم الخاصة.

وعلى ما يبدو أن ممياز، يرى أنه نظراً لأن قلة من الرجال تشغل المواقع الرئيسية لاتخاذ القرارات، فهم يكرنون أحراراً في تقدير أفصل الطرق بالنسبة لمصالحهم، إلا أن درجة استقلال متخذي القرار لا تنبثق عن عدد متخذي القرار ولكن عن حجم قراراتهم.

وثمة نقد آخر – تزعمه الليراليون – يتهم «ميازه بتقديم صورة مشوهة عن القوة في أمريكا عدما فشل أيضاً في تبيان الضغوط الواقعة على هؤلاء الذين في المواقع العليا، وقالوا أن «ريسمان» قدم صورة أساسية للقوة في أمريكا دون الالتفات إلى تمايز القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. فيرى – أي ريسمان «أن المستقبل سيكون في أيدي رجال الأعمال والحرفيين الصغار الذين يسيطرون في الكونجرس والرجال العسكريين الذين يتحكمون في الدفاع وفي السياسة الخارجية جزئياً، وكبار مديري – الأعمال ومحاميهم، حتى منتجي الألبان وزارعي القطن ومن إليهم...(١).

ومن ذلك أن دريسمان، يطلب منا أن نتصور أنه ليس ثمة تمايز في القوة وإنما فروق في المجالات التي تمارس الجماعات المنبط أو السيطرة في

⁼ C. A. Anderson an H. L. Gracey in the Kentucky Law Journal Vol. 46. No 2 (winter 1958), pp. 301 - 317; Daniel Bell. "The power elite Reconsidered;" A. J. S. 64 (Nov. 9. 1959), pp. 238 - 250; Robert A. Dahl., A critique of the power Elite Model. op. cit. pp. 463 - 469, and T. parsons" The Distribution of power in American Society," world politics. 10 (1957). pp. 123 - 143.
(1) Riesman. op. cit. p. 257.

نطاقها، وعلى الرغم من مبالغة دريسمان، في المدى الذي عنده يكون للمصالح المنظمة قوى متساوية، إلا أنه في الوقت نفسه يصنع مشكلة هامة نحاها دميلز، جانباً فضلاً عن تأكيد دريسمان، على مشكلة المجتمع التعددي، التي تتمثل في خطر التفتت بين الكثير من الجماعات المتنافسة بحيث لا تظهر القيادة العامة ذات الفعالية. وهذا عكس ما يرتأيه دمن أن النظم السياسية الأمريكية قد مرت بعملية واسعة من المركزية والبيروقراطية،

ومهما كانت أوجه الخلاف بين دميازه و دريسمان، في تناولهما لبناء القوة في المجتمع الأمريكي، إلا أنهما يلتقيان في نقطة أساسية – من وجهة نظرنا – وهي تأكيدهما على فقدان دالفعل السياسي، المؤثر على كل المستويات في النظام السياسي، وخاصة فيما بين الجماهير. ومن ثم فهما يتقان على وجود تدهور في دالمشاركة السياسية، الفعالة، أو على الأقل فشل من جانب المشاركة السياسية في أن ترقى إلى مستوى الأحداث والقرارات المعاصرة. وحتى الآن ثمة اعتقاد بأن هذا الفشل لم يستعوض في العمل السياسي الفعال عند المركز: فجماعات الاعتراض عند دريسمان، ليست قادرة على أن تحدد وتحقق آمال المجتمع العامة، كما أن دصفوة القوة، عند دميازه لا تسطيع هي الأخرى أن تكون الأداة السياسية الفعالة فكلاهما يؤكد – كما سبق أن ذكرنا – عدم كفاية النظم السياسية، بما في ذلك الرأي العام، والقيادة الحزبية والكرنجرس "وذلك لانزلاق القوة في انجاهات مختلفة". ومن ثم فهما – مياز وريسمان – غير متحمسين لقدرة النسق السياسي الأمريكي، على اعطاء – القيادة المسئولة، وخاصة في الشئون الدولية.

والحقيقة الهامة بالنسبة لكل من «ريسمان» و «مياز» هي ميلهما إلى الاستجابة السلبية للقوة ولا يبدوان لديهما رغبة في مجابهة فكرة «النسق السياسي» وبالتالي أطراف القوة فيه ، ومن ثم فإن "ريسمان" من وجهة نظرنا

يمثل الارتياب الليبرالي في القوة عندما ينتهي إلى القول بأنه: تحقق من أن الرجال الذين يتنافسون أساساً من أجل الثروة، أقل صرراً من هؤلاء - الذين يتنافسون من أجل القوة، وهذا القول يؤدي إلى خروج وريسمان، عن حدود الموضوع فالنتائج السابية القوة - قد توجد بكل تأكيد مع النتائج الايجابية. وبالرغم من تعرف وريسمان، - أحياناً - على حاجة الناس إلى طلب القوة واستخدامها إذا كان عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل أن يتطور بأقصى كفاءة ممكنة إلا أن مدخل وريسمان، يظل بالرغم من ذلك غاية في التعددية والسابية ويظل ممياز، من ناحية أخرى أكثر تطرفاً في هذه المسألة، إذ أنه لا يشغل نفسه بالسؤال عما يتطابه المجتمع في مجال القوة واستخدامها. وإنما ينشغل بدلاً من ذلك. بحجم مصادر القرة والدزاع المدمر، القائم بوساطة الدوائر العايا للنظم الرئيسية. فهو يفسر القوة - على عكس ريسمان - بلغة القهر والصراع بين المصالح الخاصة والمجتمعات تتطلب مصادر للقوة يمكن أن تستخدم أو تستبدل من أجل أهداف عامة. وهذا مطلب الحكم، والحكم عادة - يملك القوة ولا يشغل ممياز، نفسه بأطراف القوة، ولا بالشروط التي يجب أن تتوافر للحصول عايها. ولم يهتم بصايغة ومفهوم، عن أس النظام السياسي، أو تحريات الحكم السياسية، كما أنه لم يقدم شيئاً يمكن أن يحول دون المنفوة القوة، واتخاذ موقف تسلطى كامل. وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن ذكر أنه أعطى منظوراً واقعيناً كشف فيه صفوة القوة في المجتمع الأمريكي.

لقد طرح كل من وريسمان، و وميلز، فكرتين من الأهمية بمكان عن واللاخلاقية العليا، و والفساد الداخلي، ومن المعروف أن القرارات المحورية تتخذ على المستوى القومي، وهذا يعطي مصاعب بالنسبة للحفاظ على ما يسمى بالضبط الديمقراطي وإذا ما تيسر للدارس أن يفهم أن ثمة عوامل ذاتية خاصة وعامة، تصغط بشكل متزايد على صانعي القرار أو متخذيه، فإنه سوف يصل إلى أن هناك صعوبات جوهرية في الحفاظ على القيادة الفعالة والقوية. ومن ثم فإنه يتساوى كلا النظامين، الديمقراطي والاستبدادي في وجود الحكم القري، ففي الأول لا يكون - أي نظام - قادراً على ضبط توزيع القوة - إذا كان ثمة توزيع للقوة - بين الجماعات المتنوعة دون استثثار احداها بكل القوة - ولتكن الجماعة الحاكمة - وفي الثاني لكي يتمكن الحاكم المستبد وأعوانه - جماعة الحكم - من الاستمرار في الحكم.

وفي النهاية بمكننا القاول مع كل من دماير، و دباكلي، أنه في المجتمعات عالية التصنيع أصبحت القوة أقل تحكماً، وينمو توزعها بين الجماعات والنظم المختلفة وأدى تفاضل الصفوة في التخصص والوجود المستقل جزئياً إلى بعثرة الصورة المفردة ومركز القوة الواحد، وبالرغم من بقاء المركز، إلا أنه توزع دلخلياً (١). حيث نجد في التصورات التعددية للقوة القومية جانباً من الواقع، وذلك عندما تشير هذه التصورات إلى أهمية تزايد عدد الصفوات المتنافسة مما أدى إلى العد من قوتهم.

وبالرغم من ذلك فالصفوة لازالت قائمة، في غالبية المجتمعات، لأسباب كثيرة من أهمها التقسيمات الطبقية - في المجتمعات الغربية - فضلاً عن تركيز الانتباء على دراسة التنافس بين الصفوات، والتفاضي عن فحص الصراع بين الطبقات والطرق التي ترتبط بها الصفوات مع الطبقات الاجتماعية المختلفة (١/ . فمن وجهة النظر الماركسية يكون موقف الشخص

Mayer and Buckley, op. cit. p. 123, also N, Birnbaum op. cit. p. 45 seq.

⁽²⁾ Mayer. pp. 122 - 124.

الطبقي في العديد من الخالات مؤشراً دقيقاً لموافقة العامة وبالرغم من أنه لا يكون مؤشراً لسياسته المحددة بالضرورة (١).

إن بناء الصفوة القومية لايزال بحاجة إلى دراسة نظر لقلة الدراسات في هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصعوبة اجراء الأبحاث في مثل هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصليات القوة لازالت سؤالاً مفتوحاً يتطلب دراسة أكثر بمختلف المناهج، نظراً لتعقيدات هذا المجال عسيرة الحل\") مما يؤدي إلى نقصان معرفتنا عن بناء القوة القومية.

ومع ذلك فإن جهدنا قد انتهى إلى استخلاص النتائج العامة التالية:

أولاً أن الاغتراب السياسي لا يصاحب الصفوية فقط كما يقول كل من «آجر، و «برسزوس» ، وإنما هو ظاهرة عامة في ظل النظم المختلفة التي خضعت لها البشرية عبر تاريخها .

ثانيا: أن القول بأنه لابد لأي من الصفوية أو التعددية أن تسود على حدة في المجتمع - كما يرى هنتر وداهل - لا يتسق في أساسه مع النظرة التي نتناول القوة على أساس أنها الركيزة الأساسية في حركة التاريخ، إذ أنه إن كان للتعددية من معنى فهو لا يتجاوز تعدد مراكز القوة، أو بلغة أخرى تعدد علاقات القوة المسيرة اسياسات المجتمع.

ثالثا، أن بناء القود في المجتمع لابد وأن يقوم على صفوة أو صفوات أي على النحو الأول أي على النحو الأول أي على النصو يقون على النحو الأول أو النحو الثاني فإن هذه الإدارة تقوم على هرمية نسقية – كما يرى ميلز – قد تختلف من حيث الشكل الظاهري للنظام من مجتمع إلى آخر، غير أنها لا تختلف من حيث الحدهد.

⁽¹⁾ G. Parry, op. cit. p. 97.

⁽²⁾ Mayer, p. 118.

ف: 42ت:2010/2/17

رابعاً: أن الصفوة – كما يرى ميلز ونتفق معه ومع ميشلز وموسكا لابد من أن تعرف كيف تترابط وتنسق بين مصالحها ويذكرنا ذلك بما سبق أن عرضناه عن "دورة الصفوة عند باريتو".

خامساً والذي خرجنا به من النظرة المستفيضة التي ألقيناها على مجالات البحث الامبيريقي في هذا الفصل تتجلى في الاختلافات مع ما انتهى إليه الباحثون على النحو الذي أثبتناه في النتائج الثلاث الأولى التي استقرأناها من خلال نظرتنا لمفهوم القوة وبناءاتها عبر التاريخ.

هذا وقد تبينا - وقد يبدو ذلك غريباً غير أنه واقعي - بعد أن أتممنا هذا البحث ثم تناولناه بمعاودة القراءة والمراجعة أن الحقائق الثلاث الأولى التي استنبطناها والحقيقة الرابعة التي اتفقنا فيها مع من ذكرنا من الدارسين، تتسق مع التطبيق الامبيريقي على واقع عدد غير قليل من المجتمعات النامية واختلافنا مع الكثيرين من الباحثين لا يعني أننا نحاول أن نغمطهم حقهم أو نقال من شأن جهدهم، بل على العكس من ذلك، فلولاهم لما استطعنا أن ننتهي إلى ما انتهينا إليه.

Red Letter British And the second second Production of the second The state of the s Arade Leiter army T. T. Brad Control of the C R. C. Property of the state of the st The Later of the state of the s The state of the s The state of the s The Real Property of the Party E. C.

dad led the letter of the lett The state of the s aled to Learn Dames in White the state of the s Real Property of the Parket of Sall City of the Parket Election of the second of the E. C. L. The state of the s The state of the s The season of th The seales in



